

الصيغ القضائية فى العقود الرسمية والعرفية ★ العقود الواردة على المعاملات المدنية :

(بيع العقار . والأراضى . والمنقولات . والسيارات . والمؤلفات . والمحلات . والسفن .
والحقايق . والمبة . والإيجار . الأماكن . والأراضى الزراعية . والغارية . والمقاولة . والعمل
والوكالة . والوديعة . والتأمين . والكفالة . والشركات) .

★ عقود ضمانات العمل التجارى وتسميلاته :

(القرض الرسمى والرهن التجارى . الاعتمادات المستندية . خطابات الضمان . الوكالة
بالمعولة . القيد فى السجلات التجارية . الصلح التجارى) .

★ عقود الأحوال الشخصية :

(وثيقة عقد الزواج . إسماء الطلاق . إعلام إثبات الوفاة والوراثة . إسماء الإسلام .
عقد زواج وخطبة المسيخى المصرى . عقد الوصية . عقد القسمة الرسمى) .

★ العقود الواردة على نقل الأشخاص والبضائع :

(الأشخاص . عمال المصانع . السياح . تلاميذ المدارس . عمال الترحيل . نقل البضائع
بحرى)

العقود الإدارية :

(عقود التزام المرافق العامة . عقد الأشغال العامة . عقد التوريد . عقد المساهمة فى
ذى نفع عام . التعهد بالإنظام فى الدراسة وخدمة الحكومة)
" معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض "



الصيغ القضائية
في
العقود الرسمية والعرف

الصيغ القضائية فى العقود الرسمية والعرفية

★ العقود الواردة على المعاملات المدنية :

(بيع العقار ، والأراضى ، والمنقولات ، والسيارات ، والمؤلفات ، والمحلات ، والسفن ،
والمقايضة ، والمبة ، والإيجار ، الأمان ، والأراضى الزراعية ، والعارية ، والمقولة ، والعمل
والوكالة ، والوديعة ، والتأمين ، والكفالة ، والشركات) .

★ عقود ضمانات العمل التجارى وتسهيلاته :

(القرض الرسمى والرهن التجارى ، الاعتمادات المستندية ، خطابات الضمان ، الوكالة
بالعمولة ، القيد فى السجلات التجارية ، الصلح التجارى) .

★ عقود الأحوال الشخصية :

(وثيقة عقد الزواج ، إشهار الطلاق ، إشهار إثبات الوفاة والورثة ، إشهار الإسلام ،
عقد زواج وخطبة المسيحي المصرى ، عقد الوصية ، عقد القسمة الرسمى) .

★ العقود الواردة على نقل الأشخاص والبضائع :

(نقل الأشخاص ، عمال المصانع ، السياح ، تلاميذ المدارس ، عمال الترحيل ، نقل البضائع
النقل البحرى)

★ العقود الإدارية :

(عقود التزام المرافق العامة ، عقد الأشغال العامة ، عقد التوريد ، عقد المساهمة فى
مشروع ذى نفع عام ، التعهد بالإنضمام فى الدراسة وخدمة الحكومة)

”معلقاً عليه بالفقه وأحكام النقض”

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
وَالْعَصْرَ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خَسْرٍ
إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ
وَتَوَصَّوْا بِالْحَقِّ وَتَوَصَّوْا بِالصَّبْرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

دعت حاجة الزملاء الملحة الى أن نقدم لهم — أولا « المصنوع
القضائية الحديثة — في العقود » .. قبل تقديم الجزء الخاص بالدعاوى
والمطعون والإحكام .. فكان لزاما الاستجابة لهذه الرغبة الطيبة .

هذا الكتاب قد اشتمل على صيغ للعقود المدنية المختلفة والعقود
التجارية ، والادارية ، والمعمالية ، والمبنية ، وعقود نشر وتوزيع
المؤلفات ، وعقود نقل البضائع والأشخاص ، والعقود البحرية ، وعقود
التأمين ، وعقود المقاولات ، والعقود الادارية ، وعقود الاحوال
الشخصية .

متضمنة كل جديد .. ومبتكر ..

والكتاب بموضوعاته المختلفة .. فريد في أسلوبه .. يسد كل
فراغ .. ويجيب على كل تساؤل .

والكتاب — على ما هو ظاهر — يحتوى تعليقا شارحا لكل نموذج
من نماذج تلك العقود .. ممززا بمبادئ محكمة المنقض الحديثة ..
وآراء الفقه .. كلما دعت الضرورة .

هذه العقود التي بين يديك نماذجها في هذا الكتاب .. قد طرحت
على القضاء .. طلبا للحكم بصحتها .. ونفاذها .. أو بفسخها .. أو
بابطائها .. أو بتفسير شرط غامض فيها .. أو بفساؤها وشرط جائز
.. أو بشرط اذعان تضمنته .. أو ردها ومطالبتها للتروير ..

لذا جاءت تسميته بالصنغ القضائية الحديثة - في المقود .. كي
ينفرد بذاتيّه خاصّة .. تميزه على ما عداه .

واذا كان الجزء الاول من « الصنغ القضائية الحديثة » في
الاعلانات والاشكالات والاوامر قد لقي قبولا .. يدفع الى اصدار الجزء
الثاني في الدعاوى والطعون والاحكام .. فاننا نأمل أن يحظى الجزء
المعرض - في المقود - برضا الباحث أيضا .

والله نسأل أن يحقق للجميع الغاية والمأمول انه - سبحانه
وتعالى - ولى التوفيق ..

المستشار

أنور العمروسى

المحامى بالنقض

تمهيد :

نظم القانون المدني : العقود المسماة .. في الكتاب الثاني منه ..
وهي عقود مدنية بطبيعتها كما نظم القانون التجارى عقودا تجارية
ونظم القانون البحرى عقودا بحرية ووضع القانون الادارى ضوابطا
للعقود الادارية .

كما نظم قانون العمل أحكاما للعقود العمالية ووضعت تنظيمات
للعقود المهنية .. وعقود نشر وتوزيع المؤلفات .. وعقود نقل البضائع
واشخاص .. وعقود المقاولات .. وعقود الاحوال الشخصية « نفسا
ومالا » .

وسوف نورد — فيما يلى — الصيغ القضائية لانواع من هذه
العقود ، ونعلق عليها بأحكام النقص الحديثة .. ورأى الفقه .. وذلك
فى الكتب التسعة التالية :

الكتاب الاول

للعقود الواردة على المعاملات المدنية

وفقا لترتيبها بالمجموعة المدنية

الباب الأول

العقود التي تقع على الملكية

* البيع

* المقايضة

* الهبة

* الشركة

* القرض

* المصلح

الفصل الاول

في عقود البيع

الفرع الاول - في عقود بيع الاراضى والعقارات المنية

١ - صيغة : عقد بيع ابتدائى لعقار مبنى.

انه فى يوم الموافق / / ١٩
غبما بين كل من :

١ - السيد / من وجنسيته ومهنته والمقيم
بشارع رقم قسم محافظة باع - طرف
اول

٢ - والسيد / من وجنسيته ومهنته
والمقيم بشارع رقم قسم محافظة مشتر
- طرف ثان

أقر الطرفان المتعاقدان بأهليتهما للتصرف والتعاقد ، واتفقا على
ما يلى من البنود :

الاول -

باع الطرف الاول ، وأسقط ، وتنازل ، وملك بتراض صحيح منه
الطرف الثانى [المشتري] القابل بذلك منزلا « أو حصة فيه تقدر بـ
« مكونا من دور (أو طابق
(مبيينا بالطوب الاحمر المسلح ، واقما على

مساحة قدرها مترا مربعا ، ويقع بشوارع رقم
قسم محافظة - ومحدود بحدود أربعة :
الحد البصرى -
الحد القبلى -
الحد الشرقى -
الحد الغربى -
الثانى -

تم هذا البيع لقاء ثمن قدره مليون جنيه »
دفع جميعه بمجلس المقدم من يد ومال المشتري [الطرف الثانى]
الى البائع [الطرف الاول] ، وأصبحت ذمة المشتري خالصة
منه ..
الثالث -

يقر الطرف الاول [البائع] بأن ملكية المنزل المبيع آلت اليه :
الارض - بطريق الشراء (أو الميراث - أو وضع اليد المدة الطويلة
المكسبة للملكية) من بموجب عقد مشهر رسميا تحت
رقم فى / / ١٩ شهر عقارى • والمبانى - قام البائع
بها من ماله الخاص بموجب ترخيص بناء رقم صادر من
فى / / ١٩ •
الرابع -

كما يقر البائع [الطرف الاول] بأن المنزل المبيع خالى من كفة
أحقوق العينية من رهن وحكر ووقف واختصاص وامتياز •

الخامس -

يقر الطرف الثاني [المشتري] بأنه عاين المنزل المبيع المعاينة تكافية النافية للجهالة ، وقبل مشتراه بالحالة التي هو عليها ، وأنه استلمه منذ التعاقد ووضع اليد عليه .

السادس -

يتعهد البائع [الطرف الأول] بأن يسلم المشتري « الطرف الثاني » جميع المستندات والاوراق الدالة على ملكية العقار المبيع واللازمة لنقل الملكية في موعد اقضاه يوما . كما أنه يتعهد بالثبوت أمام المحكمة للاقرار بصحة ونفاذ هذا العقد . أو أمام الشهر العقاري بمدينة للتصديق علي عقد البيع النهائي حسبما يدعوه المشتري [الطرف الثاني] .

السابع -

هذا العقد بات ونهائي ولا رجوع فيه ، وفي حالة اخلال أى من الطرفين بشروط هذا العقد يلزم الطرف المخل بدفع مبلغ مليونين [] تعويضا متقنا عليه لا يخضع لرقابة القضاء ، فضلا عن سريان ونفاذ التعاقد في حقه .

الثامن -

تختص محكمة بكل ما يقع من خلاف حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

التاسع -

تحرر هذا العقد من « ثلاث » نسخ بيد كل طرف نسخة والثالثة لتقديمها للشهر العقاري .

العائش -

عهد الطرفان للاستاذ المحامي باتخاذ اجراءات شهر
المقصد .

شهود الطرف الاول الطرف الثاني
البائع المشتري

التعليق :

١ - المبيع عقد يلتزم به البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء
أو حقاً مالياً آخر في مقابل ثمن نقدي [م ١٨ مدني] (١) .

٢ - متى أقام الحكم المطعون فيه قضاءه بأن الورقة المتنازع
على تكييفها - تتضمن بيما باتا وليست مشروع بيع أو وعدا بالبيع أو
بيما بالعربون - على أنه وقد تحدد فيها البائعون والعين المبيعة والثمن
وما دفع منه ، وتمهد فيها المشتري بالوفاء بالباقي طبقاً للمساحة
الحقيقية ، كما أقر باستلام العين المبيعة بحالتها والتزامه بالاموال
الاحميرية وبدفع تعويض قدره [اذا امتنع عن تنفيذ التزامه :
وأن المبلغ المدفوع والموصوف بأنه عربون انما يوازي نصف الثمن
تقريباً ، وقدم البائعون والمشترون العقد للمساحة لا مكان شهره ، فان
محكمة الموضوع لا تكون قد أخطأت في التكييف القانوني للورقة
المتنازع عليها ، لان أركان البيع وشروط صحته تتوافر في هذه
الورقة (٢) .

(١) يراجع في التعليق على هذه المادة كتابنا [التعليق على نصوص
القانون المدني] - الجزء الثاني .

(٢) نقض - جلسة ١٩٦٨/٤/٢٥ - ضمن ٣٣٣ لسنة ٣٤ ق .

٣ - إذا اتفق للطرفان على جميع المسائل الجوهرية ، واحتفظا بمسائل تفصيلية يتفقان عليها فيما بعد ، ولم يشترطا أن العقد لا يتم عند عدم الاتفاق عليها ، اعتبر العقد قد تم ، وإذا قام بينهما خلاف على المسائل التي أرجىء الاتفاق عليها ، كان لهما أن يلجأ إلى المحكمة للفصل فيه (١) .

٤ - المقصود بالرضا الصحيح هو كون المتصرف مميزا يعقل معنى التصرف ويقصده ، أى أن يكون مدركا ماهية العقد والتزاماته فيه ، وتكون له إرادة حقه لقيام الالتزام ، لأن إدارة ركن من الأركان الأساسية لأى تصرف قانونى وبدونها لا يحسب التصرف (٢) .

٥ - عقد البيع غير المسجل يولد حقوقا والتزامات شخصية بين البائع والمشتري ، فيجوز للمشتري أن يحيل لآخر ماله من حقوق شخصية قبل البائع (٣) .

٦ - ليس للبائع لعدم تسجيل العقد وتراخى نقل الملكية بسببه أن يدعى لنفسه ملك المبيع على المشتري ، لأن من يضمن نقل الملكية لغيره ، لا يجوز أن يدعيها لنفسه (٤) .

٧ - عقد البيع - ولو لم يكن مشهرا - ينقل إلى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما فى ذلك طلب تسليم العين المبيعة وطرد الغاصب ، استنادا إلى أن العقد العرفى

(١) نقض - جلسة ٢٩/٣/١٩٨٣ - الطعن ١٨٨٠ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٣ - الطعن ١٦٦٨ لسنة ٤٨ ق .

(٣) نقض - جلسة ٢٢/٢/١٩٦٨ - الطعن ٢١٨ لسنة ٣٤ ق .

(٤) نقض - جلسة ٩/٥/١٩٧٣ - الطعن ٤٧٢ لسنة ٣٥ ق .

ونقض - جلسة ٣٠/٣/١٩٧٧ - الطعن ٦٠١ لسنة ٤٣ ق .

يمنع المشتري الحق في إستلام المبيع ، لانه من الآثار التي تنشأ عن عقد البيع الصحيح (١) .

٨ - عقد بيع العقار ولو لم يسجل - وعلى ما جرى به قضاء النقض ولد في ذمة البائع للتراماً بتسليم المبيع الى المشتري ، ويترتب على الوفاء بهذا الالتزام أن يصبح المبيع في حيازة المشتري ، وله أن ينتفع به بجميع وجوه الانتفاع وأن يطلب طرد الغاصب منه (٢) .

٩ - المقرر في قضاء النقض أن عقد البيع ولو لم يكن مشهوراً ينقل الى المشتري جميع الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به بما في ذلك طلب تسليم العين المبيعة وطرد الغاصب منها . اذ كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد أقام قضاء بتأييد الحكم المستأنف على أن الملكية لم تنتقل الى الطاعنة لان عقد مشتراها غير مسجل ولا يترتب سوى التزامات شخصية في ذمة طرفيه ، وعلى ذلك فليس لها أن تطلب من واضع اليد من قبل أن تشتري هي تمكينها من عين النزاع لان وضع يده قد يكون له سبب صحيح ، فانه فضلاً عن مخالفته القانون يكون مشوباً بالقصور في التسيب ، اذ يلزم لرفض الدعوى ولو كان سند الطاعنة غير مسجل أن تمحص المحكمة دفاعها بشأن وضع يد من ينازعها الانتفاع بالعين المبيعة ، وألا تعتد بهذه المنازعة مالم تكن مؤسسة على سبب صحيح (٣) .

١٠ - القانون لا يمنع المشتري الذي لم يسجل عقده أن يتمسك بصورية عقد المشتري الذي سجل عقده ليتوصل بذلك الى محو هذا العقد

(١) نقض - جلسة ٢٨/٥/١٩٧٩ - الطعن ٤٤٥ لسنة ٤٦ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٤/٣/١٩٨٤ - الطعن ١٤٩٥ لسنة ٤٩ ق .

(٣) نقض - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٤ - الطعن ٩٢ لسنة ٥٠ ق .

من الوجود لكي يحكم له بصحة عقده ، ويشتر هذا الحكم ، فتنتقل اليه ملكية المين المبيعة ولن يضمن على التصرف بالبيع الخيار بين استعمال دعوى الصورية أو الدعوى البوليصة حسبما يتحقق بأيهما غرضه ، فإن كان قد اختار الدعوى بالصورية ، ورأت المحكمة صحة دعواه ، وقضت له بطلباته ، وكانت مع ذلك قد عرضت في أثناء البحث الى الدعوى البوليصة وتكلمت عنها ، فذلك منها يكون تريد لا يعيب الحكم (١) .

١١ — البيع غير المسجل ، أثره ، التزام البائع بتسليم المبيع للمشتري ، وعدم التعرض في انتفاع به كله أو بعضه (٢) .

٢ — الثمن ركن أساسي في عقد البيع [م ١٨ مدني] • تحديده في العقد بالعملة المصرية ، ثم الوفاء به بالنقد الاجنبي ، أثره ، لا بطلان ، علة ذلك ، اعتبار هذا الوفاء عملاً قانونياً تالياً لانعقاد العقد (٣) .

٣ — حق المشتري في حبس الثمن ، مناطه ، وجود سبب جدي يخشى معه نزع المبيع من تحت يده [م ٤٥٧/٢ مدني] • تقدير جدية السبب من سلطة محكمة الموضوع (٣) .

١٤ — الثمن ، اعتباره ركناً أساسياً في عقد البيع لا يعني اشتراط تعيينه بالفعل في العقد • كفاية قابليته للتمين باتفاق المتعاقدين صراحة أو ضمناً على الاسس التي يحدد بمقتضاها فيما بعد [م ٤٢٣ و ٤٢٤ مدني] (٤) .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٧٩/٢/٢٨ — الضمن ٨٦٣ لسنة ٤٥ ق .
(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٦/١٦ — الضمن ٩٤٩ لسنة ٥٤ ق .
(٣) نقض — جلسة ١٩٨٦/١١/٢٧ — الضمن ٩٤٨ لسنة ٥٣ ق .
(٤) نقض — جلسة ١٩٨٧/١٠/٢٦ — 'ضمن ٧١١ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض — جلسة ١٩٨٠/١/٢٨ — مجموعة الكتب الفني — السنة ٣١ — مدني — ص ٣٠٨ .

١٥ - التزام المشتري بدفع الثمن يقابله التزام البائع بنقل الملكية اليه . استحالة تنفيذ التزام الاخير ، لا حق للبائع في الرجوع على المشتري بالثمن (١) .

١٦ - حق البائع في الفوائد القانونية عما لم يدفع من الثمن ، سواء كان حال الاداء أو مؤجلا ، شرطه ، تسليم البائع للمشتري وقابليته لانتاج الثمار أو الايراد ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف يقضى بغير ذلك (م ١/٤٥٨ معنى) . لاجابة لاعتذار المشتري . ثبوت حق المشتري في حبس ما لم يدفع من الثمن أو الاتفاق على تأجيل الباقي منه لا يمنع من استحقاق هذه الفوائد (٢) .

مراجع الفقه في البيع :

- الوسيط - ٤ - للدكتور عبد الرزاق السنهوري .
- عقد البيع - للدكتور محمد كامل مرسى .
- عقد البيع - للدكتور سليمان مرقس
- الوجيز في عقد البيع - للدكتور عبد المنعم البدر اوى
- الوجيز في عقد البيع - للدكتور اسماعيل غانم
- البيع والتأمين - للدكتور عبد الوهيد يحيى
- عقد البيع - للدكتور أنور سلطان وجلال العدوى
- عقد البيع - للدكتور عبد الناصر العطار

(١) - جلسة ١٩٨٦/٥/٦ - الطعن ٢٤١٨ لسنة ٥٢ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٥/١٣ - الطعن ٤٧ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٧/١/٢١ - الطعن ٢٠٨١ لسنة ٥٢ ق .

عقد البيع — للدكتور خميس خضر:

عقد البيع — للدكتور محمد ابيب شنب

عقد البيع — للدكتور مجدى صبحى خليل

عقد البيع — للدكتور برهام محمد عطا الله

عقد البيع الابتدائى — للدكتور محمد المنجى

٢- صيغة عقد بيع ابتدائي عن أرض فضاء

انه في يوم

قيما بين كل من :

١- السيد (السيدان - السادة - السيدات)

المقيم (المقيمان - المقيمون - المقيمات)

مركز (قسم) محافظة

بائع (بائعان - بائعون - بائعات)

طرف أول

٢- السيد (السيدان - السادة - السيدات)

المقيم (المقيمان - المقيمون - المقيمات)

مركز (قسم) محافظة

مشتر (مشتريان - مشترون - مشتريات)

طرف ثان

أقر الطرفان بأهليتهما للتصرف والتعاقد ، واتفقا على ما يلي من

الشروط :

أولا - باع الطرف الاول (أو أفراد الطرف الاول) ، وأسقط
(أو وأسقطا - أو وأسقطوا - أو وأسقطن) : وتنازلوا (أو وتنازلا -
أو تنازلوا - أو وتنازلن) ، وملك (أو وملكا - أو وملكوا - أو
وملكن) بتراض صحيح منه (أو ومنهما - أو منهم - أو منهن) -
الطرف الثاني (أو أفراد الطرف الثاني ما هو قطعة أرض فضاء معدة
للبناء كائنة بناحية (أو بمدينة - أو بندر) بشارع

رقم قسم محافظة تبلغ مساحتها مترا مربعا
() ومحدودة بحدود أربع على النحو التالي :

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

ثانيا - قد تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه

دفع من الطرف الثانى (أو من أفراد الطرف الثانى) المشتري
(المشتريان - المشترون - المشترىات) الى الطرف الاول (أو الى
أفراد الطرف الاول) القابل بذلك مبلغ جنيه ()
والباقى من الثمن يدفع عند التوقيع على عقد البيع النهائى أى فى موعد
أقصاه أسبوعا (شهرا - يوما) .

ثالثا - يتعهد الطرف الاول (أو أفراد الطرف الاول) بتسليم
الطرف الثانى (مستندات التمليك وكل ما هو لازم وضرورى لتحرير
عقد البيع النهائى والتوقيع عليه فى موعد غايته يوما (أسبوعا -
شهرا) .

رابعا - اتفق الطرفان على ملزمة الطرف الثانى (أو أفراد
الطرف الثانى) المشتري (أو المشترين - أو المشترىون - أو
المشتريات) باعداد وتجهيز العقد النهائى بالشهر العقارى بمصاريف
على حسابه الخاص ، وذلك فى مدة يوما (أسبوعا - شهرا) .
خامسا - يقر الطرف الاول (أو أفراد الطرف الاول) البائس
(أو البائعان - أو البائعتان - أو البائعون - أو البائعات) بأن
ملكية المساحة المبينة قد آلت اليه بطريق ائراء بموجب عقد مسجل

برقم في / / ١٩ شهر عقارى (أو بالميراث عن

— أو بوضع اليد المدة الطويلة المكتسبة للملكية) •

سادسا — يقرر الطرف الاول (أو أفراد الطرف الاول) بخلو
العقار المبيع من الرهون والامتياز والاختصاص وسائر الحقوق العينية
أو استحقاق للغير ، أو الديون وغيرها •

سابعا — هذا العقد نهائى وبنات وملزم لطرفيه ولا رجوع فيه ،
تحت أى ظرف أو لاي سبب كان •

ثامنا — اذا أخل أى من الطرفين بالتزام من الالتزامات
المفروضة فى جانبه يلزم بدفع تعويض قدره ملزم جنيه
() للطرف الآخر لا يخضع لتقدير القضاء ، فضلا عن صحة
هذا العقد ونفاذه •

تاسعا — يتعهد البائع الطرف الاول (أو البائعون أفراد الطرف
الاول .. الخ) بالمثول أمام الموثق بالشهر العقارى الكائن بمدينة
عند دعوة الطرف الثانى (المشتري أو) له للتصديق على
العقد النهائى ، بحيث اذا تخلف () يحق للطرف الثانى اقامة
دعوى بصحة ونفاذ هذا العقد يلزم بمصروفاتها ، ليقوم الحكم
الصادر فيها مقام التصديق فى اجراءات الشهر العقارى •

عاشرا — اتفق الطرفان على أن تكون محكمة الجزئية
(أو الابتدائية على حسب القيمة) هى المختصة بنظر أى نزاع ينشأ
حول تفسير أو تنفيذ أو صحة هذا العقد ونفاذه •

حادى عشر — تحررت من هذا العقد عدد نسخة أصلية منها

واحدة لتقدمها مع الطلب للشهر العقارى

شهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
	الباع	المشتري

التعليق :

١ - متى استخلص الحكم نية المتعاقدين وما انعقد اتفاقهما عليه بما يتفق مع ما توجي به عبارات عقد البيع الابتدائي وتؤيده ضيغة عقد البيع النهائي من أن البيع كان شاملاً للأرض المبيعة وما عليها من مبان ، اذ وصف البيع في العقد المذكور بأنه عبارة عن مخزن وصيدلية ودكاكين ومقهى ولوكاندة ، فان ذلك يكون استخلاصاً سائفاً مما يدخل في سلطة المحكمة الموضوعية . ولا مط للنمى على الحكم بأنه أخطأ في تفسير العقد. الابتدائي بمقولة أن البيع لم يشمل تلك المباني ، وأنه يحق للبائع المطالبة بثمن أنقاضها (١) .

٢ - المشتري بعقد لم يسجل ، حقه في طلب تسليم العين المبيعة اليه وطرد الغاصب منها ومطالبته بالبيع (٢) .

٣ - انتقال منفعة البيع الى المشتري من تاريخ إبرام العقد ولو لم يسجل ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف (٣) .

٤ - المشتري بعقد غير سجل ، جواز استدلاله بهذا العقد على مجرد انتقال الحيازة اليه . توافر الشرائط القانونية المكسبة للملكية في مدة حيازته كاف بذاته لكسب الملكية مستقلاً عن العقد . عدم انقطاع هذا التقادم بالمطالبة القضائية الموجهة ضد البائع ولم يختصم فيها المشتري بشخصه . الحكم الصادر في تلك المطالبة ، عدم اعتباره

(١) نقض - جلسة ١٩٥٨/١/٩ - مجموعة الكتب الفني -

السنة ٩ - مدني - ص ٦٢ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٦/٢/٩ - الطمن ١٧٦٨ لسنة ٥٢ ق .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٦/١١/١٢ - الطمن ١٧٥٠ لسنة ٥٥ ق .

حجة على المشتري طالما كان يستند في ملكيته للتقادم وليس العقد (١) •

٥ — التزام البائع بالتسليم غير المؤجل ، مؤداه ، حق المشتري في ثمار المبيع ، تخلف المشتري عن الوفاء بالثمن المستحق الدفع في الحال ، أثره حق البائع في حبس المبيع (المادتان ٢/٤٥٨ و ١/٤٥٩ مدنى) (٢) •

٦ — عقد البيع ، أثره ، انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام العقد ، سجل أو لم يسجل ، مالم يوجد اتفاق أو عرف مخالف (م ٢/٤٥٨ مدنى) • مؤدى ذلك للمشتري بعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بريعه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد (٣) •

٧ — عقد البيع ولو لم يكن مشهرا ، أثره ، انتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به الى المشتري ، حقه في طلب تسليم العقار من البائع له أو من الغاصب (٤) •

(١) نقض — جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ — الطعن ٢٥١٣ لسنة ٥٢ ق •

(٢) نقض — جلسة ٦/٢٣/١٩٨٧ — الطعن ٢٥٣١ لسنة ٥٢ ق •

(٣) نقض — جلسة ٦/٣٠/١٩٨٧ — الطعنان ٥١٩ و ٣١ لسنة

٥٣ ق •

(٤) نقض — جلسة ١٢/١٠/١٩٨٧ — الطعن ١٠٤٤ لسنة ٥٤

ق ، ونقض — جلسة ٨/٢٢/١٩٨٠ — مجموعة المكتب الفني — السنة

٣١ مدنى — ص ١٧٨ ، ونقض — جلسة ٥/٢٨/١٩٧٩ — المرجع

انسابق — السنة ٣٠ — ص ٤٦٠ •

المراجع الفقهية :

- - تفسير العقد - للمستشار الدكتور عبد الحليم غودة .
- - سلطة القاضي التقديرية - للدكتور نبيل اسماعيل عمر .
- - التنازل عن العقد - للدكتور نبيل ابراهيم سعد .
- - المراجع في عقد البيع المشار اليها تعليقا على الصيغة السابقة .

٣ - صيغة : عقد بيع ابتدائي لارض زراعية

انه في يوم

غيا بين كل من :

١ - السيد / ومهنته وجنسيته والمقيم

بشارع رقم قسم محافظة

بائع - طرف أول

٢ - والسيد / ومهنته وجنسيته والمقيم

بشارع رقم قسم محافظة

مشتري - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان بتراض صحيح بينهما ، وهما حائزان
للالهية الكاملة للتعاقد والتصرف - اتفقا على ما يلي من الشروط :

أولا - باع وأسقط وتنازل وملك الطرف الاول (البائع) الى
الطرف الثاني (المشتري) القابل بذلك ما هو قطعة أرض زراعية تبلغ
مساحتها من ط ف (فقط) كائنة بزمان ومركز

محافظة ، بهوض والمحدودة بحدود أربع هي :

الحد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ثانيا - تم هذا البيع نظير ثمن اجمالي (أو بسعر الفدان) قدره

جنيه () ، دفع جميعه من يد ومال الطرف الثانى الى الطرف الاول ، وأصبحت ذمته بريئة من الثمن ، ويعتبر توقيعه على هذا العقد سندا بالتخالف من الثمن .

ثالثا - يقر الطرف الثانى (المشتري) أنه عاين الأرض المبيعة المعاينة الكافية النافية للجهالة وقبل مشتراها بالحالة التى هى عليها ووضع اليد عليها ، وله حق للتصرف فيها بكافة أنواع التصرفات .

رابعا - يقر الطرف الاول (البائع) بأن ملكية الأرض المبيعة آلت إليه بطريق الشراء بموجب عقد مسجل تحت رقم شهر عقارى بتاريخ / / ١٩ (أو بطريق الميراث الشرعى عن - أو بوضع اليد المدة الطويلة المكسبة للملكية) .

خامسا - يقر الطرف الاول (البائع) بخلو الاطيان المبيعة من الديون والرهون والامتياز والاختصاص والارتفاقات وسائر الحقوق العينية والشخصية واجراءات نزع الملكية وما الى ذلك . بحيث اذا ظهر شئ من ذلك يضمنه فى كافة أمواله المتقولة والعقارية .

سادسا - يقرر الطرفان المتعاقدان بأن هذا البيع بات ونهائى ولا رجوع فيه ، وأن أى اخلال من أحدهما بالتزاماته يلزم بتعويض متفق عليه لا يخضع لتقدير القضاء قدره جنيه () ، فضلا عن نفاذ العقد .

سابعا - يتعهد الطرف الاول بأن يسلم المشتري الطرف الثانى مستندات الملكية وكافة الاوراق اللازمة لشهر هذا العقد فى موعد غايته / / ١٩ ، والمثل أمام الشهر العقارى للتصديق على العقد النهائى والا حق للطرف الثانى رفع دعوى بفسخ ونفاذ هذا العقد مع تحميله بكافة المصاريف القضائية .

ثامنا - يتعهد الطرف الثانى بتقديم الطلب للشهر العقارى واتخاذ كافة اجراءات شهر العقد بمصاريف على حسابه .

تاسماً — يصرح الطرف الاول البائع للطرف الثانى بنقل حيازة الاطيان المبيعة اليه ، وبصرف المقررات الزراعية اعتباراً من / ١٩٠٢ /

عاشراً — يعتمد الطرفان المتعاقدان بالتزام أحكام قانون الاصلاح الزراعى رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ وتعديلاته وبخاصة عن نصاب الملكية المنسوح به قانوناً .

حادى عشر — محكمة هي المختصة بنظر دعوى صحة ونفاذ هذا العقد ، وبتفسير ، أو تنفيذ ، أو انحلال هذا العقد .

ثانى عشر — تصررت من هذا العقد عدد نسخة بيد كل طرف واحدة منها والثالثة لرافقتها بطلب شهر العقد .

الشهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
	البائع	المشتري

التعليق :

١ — حظر تملك غير المصريين أى عقار كأصل عام (م ١ و ٤ ق ٨٥ لسنة ١٩٧٦) . بطلان التصرف الصادر بالمخالفة لذلك تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها (١) .

٢ — حظر تملك الاجنبى ، شخصاً طبيعياً كان أو اعتبارياً للعقارات المبنية والاراضى الفضاء فى جمهورية مصر العربية أياً كان سبب اكتساب الملكية عدا الميراث الا بموافقة مجلس الوزراء (م ١ و ٢ و ٥ ق ٨١ لسنة ١٩٧٦) قبل تعديله بالقانون ١٠٦ لسنة ١٩٨٥ . بطلان التصرف الصادر بالمخالفة لأحكامه بطلان متعلق بالنظام العام . موافقة مجلس

(١) نقض — جلسة ١٢/١٢/١٩٨٥ — الطعن ٦٣٦ لسنة ٥٢ ق .

الوزراء عنصر من عناصر الحق لا يقوم بدونها (١) .

٣ — البيع الصادر من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي اشتراط أن يكون لواقع اليد على الارض الزراعية المشتغل بالزراعة . الملائحة التنفيذية للقانون ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ المعدلة لم تحظر على المشتري بيعها للمغير (٢) .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٤ — الطعن ٦٥٢ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض جلسة ١٩٨٧/٢/٤ — الطعن ٩٧١ لسنة ٥٣ ق ، ونقض — جلسة
١٩٨٧/٤/١٥ الطعن ٦٢٨ لسنة ٥٢ ق .
- (٢) نقض — جلسة ١٩٨٥/١٢/٢٥ — الضمن ١٦١٨ لسنة ٥٠ ق .

٤ - صيغة : عقد بيع طابق في منزل

انه في يوم :

فيما بين كل من :

١ - السيد / ومهنته وجنسيته والمقيم بشارع
رقم قسم محافظة

بائع - طرف أول

٢ - والسيد / ومهنته وجنسيته والمقيم بشارع
رقم قسم محافظة

مشتري - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي من الشروط بعد أن أقررا
بأهليتهما للتصرف وبتراض صحيح :

تمهيد :

حيث أن الطرف الاول يمتلك منزلا كائنا بشارع
بندير قسم محافظة مكونا من عدد طابقا
(دورا) كل طابق فيه مكون من شقة سكنية واحدة ، وأنه طرح الشقة
الكائنة بالطابق للبيع •

ولما كان الطرف الثاني يرغب في شراء الدور المعروض للبيع ، فقد
اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي من الشروط •

الاول - التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد •

الثاني - باع الطرف الاول وملك وتنازل وتصرف للطرف الثاني

القابل بذلك ماهو الدور (الطابق) من المنزل رقم شارع
تسم محافظة .

وهو مكون من شقة واحدة من غرفة وصالة ومطبخ ونوافذ
وطرقات ونوافذ ومطلات ، ومبينة بالطوب الاحمر والمسلحات كاملة
الابواب والاختشاب والدهانات وصالحة للسكنى ، وتبلغ مساحتها
مترا مربعا () هي جملة مساحة أرض المنزل .

الثالث - يشمل هذا البيع علاوة على مباني الشقة وأخشابها
وبلاط وخشب الارضيات نصيبا من مساحة الارض المقام عليها المنزل
مقداره المساحة على عدد الوحدات (الشقق) = مترا مربعا
() شيوعا في كامل مسطح المنزل .

الرابع - تم هذا البيع نظير ثمن اجمالى قدره جنيه
() تسدد جميعه أو سدد منه مبلغ جنيه ()
والباقي يسدد عند التوقيع على عقد البيع النهائي (أو في موعد غايته
/ / ١٩) (أو يسدد باقى الثمن على أقساط عددها قسطا
شهريا - أو على ثلاثة أقساط في السنة ولدة سنة) بحيث اذا
تأخر في أى قسط منها تحل جميع الاقساط بغير حاجة الى انذار أو
أعذار ، ويصبح ما سدد من الثمن حقا خالصا للبائع الطرف الاول ،
ويحق له كذلك طرد الطرف الثانى من الشقة واستلامها حيث تكون يده
عليها يدا غاصبة .

الخامس - يقرر الطرف الاول (البائع) أن العين المبيعة خالية
من كافة الحقوق والديون والرهون والامتياز والاختصاص وغيرها .
وإذا ظهر أى شئ منها يضمنه الطرف الاول في جميع أمواله المنقولة
والعقارية .

السادس — يتعهد الطرف الاول بتسليم مستندات الملكية وجميع الاوراق اللازمة لتحرير العقد النهائي الى الطرف الثانى ، ويتعهد بالثول أمام الشهر العقارى للتصديق على عقد البيع النهائي فى موعد غايته / / ١٩ بحيث اذا لم يمثل فانه يحق للطرف الثانى اقامة دعوى بفسخ العقد ونفاذه يتحمل بمصاريفها •

السابع — هذا العقوبات باتونهاى ولا رجوع فيه ولزم لطرفيه ، واذا اخل أحد الطرفين بالتزاماته حق للطرف الآخر مطالبته بمبلغ جنيه () على سبيل التعويض المتفق عليه غير خاضع لتقدير القضاء ، فضلا عن سريان العقد فى حقه •

الثامن — يقرر الطرف الثانى بأنه قام بمعينة الشقة المبيعة المعينة الكافية والنافية للجهالة وقبل مشتراها بالحالة التى هى عليها •

التاسع — تختص محكمة بكل نزاع يشجر بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ أى بند من بنود هذا العقد العاشر — تحررت من هذا العقد نسخة بيد كل طرف واحدة منها وثلاثة لارفاقها بطلب الشهر العقارى

شهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
	البائع	المشتري

التعليق :

١ — تجريم بيع مالك المكان المبنى أو جزء منه لمشتري ثان بعقد لاحق بعد سبق بيعه لمشتري آخر بمقتضاه بطلان كل تصرف لاحق لتاريخ هذا البيع ولو كان مسجلا (١) •

٢ — بطلان بيع ملك الغير مقرر لمصلحة المشتري وحده ، مؤدى

ذلك بقاء عقد البيع قائما منتجا لآثاره . مطالبة المشتري للبائع بتنفيذ التزاماته ، أجازة منه للعقد (١) .

٣ - بطلان عقد البيع لمخالفة الشرط المانع من التصرف ، عدم جواز التمسك به الا من وضع الشرط لمصلحته (٢) .

٤ - بطلان العقد ، مؤداه ، انعدام أثره بالنسبة للمتعاقدين (٣) .
٥ - بطلان العقد ، أثره ، اعادة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد ، الا أن يكون ذلك مستحيلا . مؤداه : محو البطلان لكل أثر للعقد كان نتيجة اتفاق صريح أو ضمنى بين عاقدي (٤)

٦ - رد وبطلان عقد البيع لا يعنى بطلان الاتفاق ذاته ، وانما بطلان الورقة المثبتة له . جواز اثبات حصول الاتفاق بأى دليل آخر مقبول قانونا (٥) .

(١) نقض - جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٦ - الطعن ١٧٨٠ لسنة ٥١ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٩/٢/١٩٨٧ - الطعن ٣٠٦ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض - جلسة ٢١/٢/١٩٨١ - مجموعة المكتب الفنى - مدنى -
السنة ٣٣ - ص ٥٧٣ .

(٣) نقض - جلسة ١١/٦/١٩٨٤ - الطعن ١٣٠ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ٣٠/٣/١٩٦٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٨ -
مدنى - ص ٧٢٥ .

(٤) نقض - جلسة ٢٨/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٤٨٢ لسنة ٥٠ ق ،
ونقض - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٥ -
مدنى - ص ٤٥٠ .

(٥) نقض - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ٢٢٥٦ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض - جلسة ١٨/١١/١٩٦٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ -
مدنى - ص ١١٥٥ .

٧ - حرمان المحكوم عليه بمقوية جنائية من التصرف في أمواله
أو إدارتها وبطلان الاجراء المخالف (م ٢٥ عقوبات) • اعتباره حجر
قانونى موقوف بمدة تنفيذ العقوبة (١) •

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/١٢/٣ - الطعن ١٤٦ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض ١٩٧٩/٥/١٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ - مدنى
- ص ٣٧٣ •

٥ - صيغة : عقد بيع امتدائى لقطعة أرض فضاء معدة للبناء (مقسمة)

أنه فى يوم

فيما بين :

١ - شركة لتقسيم الاراضى - ويمثلها قانونا السيد /
ومهنته وجنسيته ومقرها رقم شارع
قسم محافظة

بائع - طرف أول

٢ - السيد / ومهنته وجنسيته والمتيم
برقم شارع قسم محافظة

مشتري - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان لاهلية التعاقد والتصرف
وبتراض صحيح - على ما يلى :

أولا - باع الطرف الاول بمصفته وأسقط وتنازل وملك الطرف
الثانى المقابل بذلك ما هو قطعة الارض الفضاء رقم ضمن تقسيم
الشركة العقارية التى يمثلها الطرف الاول بجهة بحوض
زمام والبالغ مساحتها مترا مربعا (تعادل
س ط) ، ومحدودة بحدود أربع كالتالى :

الحد البحرى - القطعة رقم من التقسيم مشترى

السيدة /

والحد القبلى - شارع مناصفة داخل التحديد بعمرض ٨ مترا
حسب التخطيط .

الحد الشرقى — القطعة رقم المشتري السيد /
الحد الغربى — القطعة رقم من التقسيم •
ثانيا — تم هذا البيع بسعر المتر المربع جنيه ()
فتكون جملة الثمن مبلغ جنيه () دفع جميعه من يد
ومال الطرف الثانى للطرف الاول الذى يقر باستلامه ، ويعد توقيعهم
على هذا العقد سندا بالتخالف منه •

ثالثا — آلت ملكية القطعة المباعة ضمن الارض المقسمة بطريق
الشراء من السيد / بموجد عقد بيع صدر بموجبه حكم
محكمة تعاقداً فى القضية رقم مدنى كلى وأشهر رسمياً
تحت رقم ١٩ شهر عقارى ، وصدر القرار رقم
١٩ باعتماد مشروع تقسيمها •

رابعا — يقر الطرف الاول بصفته بخلو القطعة المباعة من كافة
الحقوق والديون والرهن والامتياز والاختصاص ومن سائر الحقوق
المعينة ، وإذا ظهر أى شئ من ذلك يضمنه فى سائر أمواله العقارية
والمنقولة •

خامسا — يقر الطرف الثانى (المشتري) أنه عاين القطعة المشتراة
المعينة التامة والنافية لكل جهالة وقبل مشتراها بالحالة التى هى
عليها ، وقام باستلامها ووضع يده عليها وبيأثر حقوق المالك فيما
يملك دون منازعة من الطرف الاول بصفته أو غيره •

سادسا — هذا البيع بات ونهائى ولا رجوع فيه وملزم لطرفيه ؛
وإذا أخل أحد الطرفين بالتزاماته حق للطرف الآخر مطالبته بمبلغ
جنيه () تعويضا متفقاً عليه غير قابل للتقدير من
جانب القضاء فضلا عن مبريان العقد فى حقسه •

سابعا — يتعهد الطرف الاول بصفته (البائع) بتسليم مستندات الملكية وجميع الاوراق اللازمة لتحرير العقد النهائي الى الطرف الثانى (المشتري) ، ويتعهد بالثبوت أمام مصلحة الشهر العقارى للتصديق على عقد البيع النهائي فى موعد غايته / / ١٩ بحيث اذا لم يمثل فانه يحق للطرف الثانى لقامة دعوى بصفة العقد ونفاذه يتحمل بمصاريفها .

ثامنا — مصاريف وأتعاب شهر العقد النهائي تقع على عاتق الطرف الثانى (المشتري) وحده .

تاسعا — تختص محكمة بكل نزاع يشجر بين الطرفين المتعاقدين حول تفسير أو تنفيذ أى بند من بنود هذا العقد .

عاشرا — تحررت من هذا العقد صورة أصلية بيد كل من الطرفين واحدة منها والثالثة لرافقتها بطلب الشهر العقارى .

شهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
	البائع	المشتري

التعليق :

١ — حظرت التصرف فى الاراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم . جزاء مخالفته البطلان المطلق (١) .

٢ — بطلان التصرف فى الاراضى المقسمة قبل صدور قرار بالموافقة على التقسيم ، تعلقه بالنظام العام (٢) .

(١) نقض — جلسة ١٩/٣/١٩٨٧ — الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٣ ق ، ونقض — جلسة ١٤/١١/١٩٨٤ — الطعن ١٥٢٩ لسنة ٥٠ ق .
(٢) نقض — جلسة ١٩/٣/١٩٨٧ — الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٣ ق ، ونقض — جلسة ١٤/١١/١٩٨٤ — الطعن ١٥٢٩ لسنة ٥٠ ق .

٦ - صيغة : عقد بيع ابتدائي عن فيلا

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / ومهنته ، وجنسيته والمقيم
برقم شارع قسم محافظة .

بائع - طرف أول

٢ - السيدة / ومهنتها وجنسيتها والمقيمة
برقم شارع قسم محافظة .

مشتري - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان للاهلية الكاملة للتعاقد

والتصرف ، ويتراض صحيح - على ما يلي :

أولا - باع الطرف الاول وأسقط وتصرف وتنازل وملك الى

الطرف الثاني المقابل بذلك ، هو كامل أرض وبناء الفيلا الواقعة بجهة

بحوض زملم والمعلومة للطرفين ، مركز

محافظة ، والبالغ سطحها مترا مربعا (بما يعادل ط)

شاملة المبانى المكونة من طابقين ، والحديقة المحيطة بها والفضاء حولها

من الجهة . والمحودة بحدود أربعة على النحو التالي :

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ثانيا - تم هذا البيع نظير ثمن اجمالي قدره جنيه () دفع من يد ومال الطرف الثاني للطرف الاول ، ويعتبر توقيعهم على هذا العقد سندا بالتخالفص .

ثالثا - آلت ملكية الفيلا المبيعة للطرف الاول (البائع) بالنسبة للأرض بطريق المشتري من بموجب عقد بيع مسجل تحت رقم في / / ١٩ شهر عقارى (طلب رقم في / / ١٩ ، مشروع رقم في - - ١٩) وبالنسبة فتد أقاموا البائع من ماله الخاص نفاذ لرخصة البناء رقم ١٩ مجلس مدينة بتاريخ / / ١٩ .

رابعا - هذا البيع بات ونهائى ولا رجوع فيه : ومن يخل بالتزاماته المنصوص عليها في العقد أو المقررة قانونا من أى من طرفى هذا العقد ، يلتزم بدفع مبلغ جنيه () للطرف الآخر تعويضا متققا عليه غير قابل للمراجعة قضاء : بالاضافة الى سريان العقد .

خامسا - يقرر الطرف الثانى (المشتري) أنه عاين العقار المبيع « الفيلا » المعاينة الكافية النافية للجدالة : وقبل مشتراه بالحالة التى هو عليها ، واستلمه ووضع اليد عليه وضع يد المالك على ما يملك من تاريخ تحرير هذا العقد دون منازعة : وله حق التصرف فيه بكافة أنواع التصرفات المشروعة . كما يتمتع الطرف الاول « البائع » بعدم التعرض له لاي سبب كان .

سادسا - يتعهد البائع الطرف الاول بأن يسلم المشتري الطرف الثانى المستندات المثبتة للملكية وسائر الاوراق اللازمة لنقل ملكية « الفيلا » المبيعة اليه والمثل أمام مصبحة الشهر العقارى لتحريرو عقد البيع النهائى والتصديق عليه فى الموعد الذى يحدده الطرف الثانى لذلك ، بحيث اذا تخلف عن الحضور فقد حق للمشتري اقامة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع مع تحميله بالمصاريف القضائية وأتعاب المحاماة

سابعا ، تكاليف تحرير عقد البيع النهائى ورسوم الشهر العقارى والالتعاب تقع على عاتق المشتري (الطرف الثانى) .
ثامنا - محاكم بجميع درجاتها وأنواعها مختصة بتفسير وتنفيذ هذا العقد .

تاسعا - تحررت من هذا العقد عدد نسخة أصلية بيد كل طرف حورة والثالثة لارغاقتها بطلب الشهر انعقارى .

شهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
	البائع	المشتري

التعليق :

تنظر التعليقات الواردة على النماذج السابقة المتعلقة ببيع العقارات المبنية .

الفروع الثاني — في طلبات الشهر العقارى تمهيدا للعقد النهائى

٧ — صيغة : طلب الشهر العقارى لتحريير عقد بيع نهائى

(بناء — أو ارض فضاء)

السيد / رئيس مكتب الشهر العقارى (بجهة)

تحية طيبة

أرجو اعطائى البيانات المساحية اللازمة لتحريير عقد البيع

النهائى — ومستعد لسداد الرسم المقرر .

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الشكر ؟

تحرييرا فى / / ١٩

مقدمه (امضاء)

(المشتري — البائع — معا)

بيانات عقد البيع الابتدائى

البائع — السيد / ومهنته وجنسيته والمقيم

بشارع رقم قسم محافظة

المشتري — السيد / ومهنته وجنسيته

والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

ويقر كل منهما بعدم الخضوع لاحكام الحراسة أو الكسب غير

المشروع أو للميب أو للاصلاح الزراعى .

بيان العقار

اسم الحوض رقم القطعة المسطحات الحدود
• والأطوال والبيان

الحد البصرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

• فتكون جملة المساحة مترا مربعا

عنوان العقار المباع -

الغزل - (أو الأرض الفضاء) رقم شارع قسم
• • •
محافظة

أصل الملكية -

ألت ملكية العقار المبيع الى البائع بطريق العقد المسجل رقم
سنة ١٩ بتاريخ / / ١٩ شهر عقارى (أو بطريق

• (

التكليف -

• هذا العقار مكلف باسم

الحقوق العينية -

العقار المبيع خالى من الحقوق العينية كافة (أو فيما عدا حق

• (

التحصين -

التعامل داخل (أو خارج) التحصين .

توكيل -

يوكل المتماقدان السيد / في تقديم هذا الطلب
والاوراق المؤيدة له وفي استلام كشف التحديد الرسمي بالبيانات
المساحية
توقيع البائع توقيع المشتري توقيع الوكيل

٨ - صيغة : طلب للشهر العقاري لتحرير عقد نهائى (أطيان
زراعية)

بيان الاطيان

س ط ف اسم الحوض ورقمه القطعة الحدود
والأطوال والمبيان

- الحد البحرى -
- الحد القبلى -
- الحد الشرقى -
- الحد الغربى -

جملة المساحة س ط ف () .

اصل الملكية -

آلت ملكية الارض الزراعية المبينة موضوع الطلب الى البائع
بطريق المشتري من السيد / بموجب العقد المسجل تحت
رقم فى / / ١٩ شهر عقار (أو) .
التكليف -

الاطيان المبينة مكلفة باسم
الضريبة السنوية للفدان -

مبلغ جنيه () .

الحقوق العينية —

هذه الاطيان المباعة خالية من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعا
غما عدا

توكيد —

يقرر الطرفان المتعاقدان بأنهما قد وكلا السيد /
في تقديم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لكتب الشهر العقارى بجهة
وفي استلام كصف التحديد الرسمى بالبيانات المساحية عن
الاطيان المباعة •

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقارى (بجهة)

تحية طيبة

أرجو اعطائى البيانات المساحية اللازمة لتحرير عقد البيع
النهائى — ومستعد لسداد الرسم المقرر •

وتفضلوا سيادتكم بقبول وافر الشكر ؟

توقيع البائع توقيع المشتري توقيع الوكيل

٩ - صيغة : طلب لاثهار حق الارث عن عقار

مبنى [أو أرض بناء]

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقارى [بجهة]

تحية طيبة

أرجو اعطائى كتيفا بالبيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع
شهر حق ارث عن
حق ارثه

السيد [أو السيدة - أو الآتية] / بن (أو بنت)

المهنة السن الجنسية الديانة
ومحل اقامته وتاريخ وفاته

بيان أسماء الورثة

١ -	ابن (أو بنت)	ابن	السن	الجنسية	الديانة	والمقيم
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -
٦ -
٧ -
٨ -

بيان الاثهاد الشرعى (او الحكم المثبت لحق الارث)

... ..
... ..
... ..

بيان العقارات المملوكة للمورث

نوع العقار: المسطح الاجمالى

اسم الشارع ورقم العقار

البلد والقسم والشيخة والمحافظة

الحدود :

الحد البحرى —

الحد القبلى —

الحد الشرقى —

الحد الغربى —

(يتكرر ذكر البيانات عليه بقدر عدد العقارات)

أصل ملكية المورث لكل عقار

التكليف الحقوق المعينة المقررة على كل

عقار

تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقمها ...

رسم الايلولة المستحق — جنية ما دفع منه —

جنيه .

التحصين — التعامل خارج (دليلاً) التحصين

الموقعون على هذا الطلب بأنهم

توكيل — يقر

في تقديمه الاوراق المؤيدة له

وكلوا السيد /

وفي استلام الكشف الرسمى

لمكتب الشهر المقارى بجهة

توقيع الوكيل

توقيعات أصحاب الشأن

امضاء

امضاءات

١٠ — صيغة : شهادة بالافراج عن التركة

وزارة المالية

مصلحة الضرائب

مأمورية ضرائب ١٠

شهادة بالافراج عن التركة

يشهد مأمور ضرائب تركات بأن نصيب

في تركة المرحوم

المتوفى بتاريخ / / ١٩ بجهة شارع رقم

بمدينة قد قدرته مصلحة الضرائب بما قيمته جنيه

(وقد استحق عليه ضريبة تركات مقدارها)

جنيه ورسم أيلولة مقداره جنيه ورسم بلدية مقداره

جنيه * وتم سدادها بالكامل بتاريخ / / ١٩ بالقسيمة رقم

أو

ولا يستحق عليه رسم أيلولة ولا ضريبة تركات حيث أنها في حدود

الاعفاء القانوني المقرر بالقانون رقم لسنة ١٩

وهذه الشهادة معدة للافراج عن عناصر التركة التالية :

١ —

٢ —

...	— ٣٢
...	— ٤٤
...	— ٥٤
...	— ٦٤
...	— ٧٤
...	— ٨٤
...	— ٩٤
...	— ١٠٤
...	— ١١٤
...	— ١٢٤
...	— ١٣٤
...	— ١٤٤
...	— ١٥٤
...	— ١٦٤
...	— ١٧٤

وقد تسدد رسم الشهادة بالقسيمة رقم بتاريخ / /

١١ - صيغة : طلب لاثهار حق الارث

عن أطيان زراعية

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقارى (بجهة)

تحية طيبة

أرجو اعطائى كسفا بالبيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع
شهر حق ارث عن

المورث المطلوب شهر حق ارثه

الدين	المنهنة	ابن (أو بنت)
محل الوفاة	تاريخ الوفاة	محل الإقامة

بيان أسماء الورثة

١ -		ابن (بنت)		ابن	
السن	الجنسية	الديانة	الإقامة	السن	الجنسية
١ -
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -

— 9 —

...	— 7 —
...	— 7 —
...	— 7 —

بيان الاشهاد الشرعي

أو الحكم المثبت لحق الارث

.....

.....

.....

بيان الاطيان المملوكة للمورث

المساحة الاجمالية	س ط ف	الناحية	المركز
المحافظة	س ط ف	اسماء الاحواض وأرقامها	
	أرقام القطع	الحدود والاطوال والبيان	
		الحد البحرى —	
		الحد القبلى —	
		الحد الغربى —	
		الحد الشرقى —	

أصل ملكية المورث

التكليف —

تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقمها —

رسم الايلولة المستحق — جنيه

مادفع منه — جنيته..

توكيل — يقر الموقعون على هذا الطلب بأنهم وكلوا السيد /
في تقديمه والاوراق المؤيدة له لكتب الشهر العقاري بجهة
وفي استلام الكشف الرسمي .

توقيع الوكيل	توقيعات أصحاب الشأن
امضاء	امضاءات

١٢ - صيغة : طلب شهر وصية عن عقار

مبني (أو أرض فضاء)

السيد. / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقاري (بجهة)

تحية طيبة

أرجو اعطائي كشفا بالبيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع
شهر وصية صادرة من :

المرحوم	ابن	وجنسيته
وديانته	والتوفي بجهة	والمقيم
بموجب		

.....
أصل ملكية المورث للعقار
.....
.....
.....

التكليف -
الحقوق المبنية المقررة على العقار
تاريخ شهادة مصلحة الضرائب ورقمها
.....

فريضة التركات ورسم الأيلولة المستحقة على الأموال الموصى بها —

... ..

ما دفع منه —

التحصين — التعامل خارج (أو داخل) التحصين

توكيل — يقر الموقعون على هذا الطلب بأنهم وكلوا السيد/

في تقديمه والأوراق المؤيدة له لمكتب الثسور العقارى

بجمعة وفى استلام الكشف الرسمى

توقيعات أصحاب الشأن توقيع الوكيل

امضاء

امضاءات

١٣ - صيغة : طلب شهر وصية عن

أطيان زراعية

السيد / الأستاذ رئيس مكتب الشهر الفقارى (بجهة)

تحية طيبة وبمـد

أرجو اعطائى كشفا بالبيات المساحية اللازمة لتحضير مشروع
اقرار بشهر وصية عن أطيان زراعية .

صادرة من :

المرحوم	ابن	وجنسيته	وديانته
والتوفى بتاريخ	بجهة	لـ	المالح
السيد /	ابن	ابن	وجنسيته
وديانته	ومقيم		
بموجب			

... ..

بيان الاطيان المومى بها

المساحة الاجمالية	الناحية	المركز	المحافظة
س ن ظ ف	أسماء الاحواض وأرقامها		

الحدود والاطوال والبيان

أرقام القطع

- الحد البصرى -
- الحد القبلى -
- الحد الشرقى -
- الحد الغربى -

أصل ملكية المورث

... ..

التكليف -

... ..

تفريغ ورقم شهادة مصلحة الضرائب -

... ..

ضريبة التركات ورسم الايلولة المستحقة على الاموال الموصى بها ..

... ..

ما دفع به منها -

التصيين - التعامل خارج (أو داخل) التصيين

توكيل - يقر الموقعون على هذا الطلب بأنهم وكلاء السيد /

فى تقديمه والاوراق المؤيدة له ، مكتب الشهر العقارى بجهة

وفى استلام الكشف الرسمى

الوكيل

توقيعات أصحاب الشأن

امضاء

امضاءات

١٤ - صيغة : طلب قسمة عقارات

مبنية (أو أراضى بناء)

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقارى (بجهة)

بعد التحية - نرجو اعطائنا كشفا رسميا بتحديد البيانات

المساحية اللازمة لتحرير مشروع عقد قسمة بناء (أو أرض مبانى)

بين كل من :

السيد / بن . المهنة الجنسية الديانة

الاقامة

... ..

السيد / بن . المهنة الجنسية الديانة

الاقامة

... ..

السيد / بن . المهنة الجنسية الديانة

الاقامة

... ..

السيد / بن . المهنة الجنسية الديانة

الاقامة

... ..

بيان العقارات المراد قسمتها

نوعها	المسطح الاجمالي	مترا
رقم الحقل واسم الشارع -
البلد وانقسم والشيخة والمحافظه -

الحدود

- الحد البصري -
- الحد القبلي -
- الحد الشرقي -
- الحد الغربي -

ما خص الطرف الاول

بيان العقار
المسح الاجمالي

الحدود

- الحد البصري -
- الحد القبلي -
- الحد الشرقي -
- الحد الغربي -

ما خص الطرف الثاني

بيان المقار

المسطح الاجمالي

الحدود

الحد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ما خص الطرف الثالث

بيان المقار

المسطح الاجمالي

الحدود

الحد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ما خص الطرف الرابع

بيان العقار

المسطح الاجمالي

الحدود

الحد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

أصل ملكية هذه الاعيان - ألت ملكية الاعيان الموضحة أعلاه

للمتقاسمين بطريق

... ..

الحقوق المينية - هذه العقارات خالية من كافة الحقوق المينية

أيا كان نوعها ، فيما عدا

التحسين - التعامل خارج (أو داخل) التحسين

المعدل - قدرت العقارات موضوع هذه القسمة بمبلغ

جنيه () ، والجزء الذي خص كل من المتقاسمين بمبلغ

جنيه (للاول) ، ومبلغ

للتاني ، ومبلغ جنيه () للثالث ، ومبلغ

جنيه () للرابع - وعلى ذلك سيدفع الطرف الى

الطرف مبلغ جنيه () كمعدل
.. السخ .

توكيل - يقر المتقاسمون بأنهم وكلوا السيد /
في تسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له ، لـمكتب الشهر العقاري بجهة
وفي استلام الكشف الرسمي
توقيعات المتقاسمين توقيع الوكيل
امضاءات امضاء

١٥ - صيغة : طلب قسمة أطيان زراعية

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقاري (بجهة)

تحية طيبة

أرجو اعطائنا كشفا بالبيانات المساحية اللازمة لتحديد مشروع
عقد قسمة أطيان زراعية بين كل من :
بين كل من :

السيد /	بن	من	
المهنة	الجنسية	الديانة	الاقامة

والسيد /	بن	من	
المهنة	الجنسية	الديانة	الاقامة

والسيد /	بن	من	
المهنة	الجنسية	الديانة	الاقامة

والسيد /	بن	من	
المهنة	الجنسية	الديانة	الاقامة

بيان الاطيان المراد قسمتها

المساحة الاجمالية س ط ف انلاهي المركز
الحافظة

س ط ف . اسماء الاحواض وأرقامها أرقام القطع

الحدود والاطوال والبيان

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

بيان الاطيان التى خمت الطرف الاول

المساحة الاجمالية الناحية المركز

المحافظة

س ط ف . اسماء الاحواض وأرقامها أرقام القطع

الحدود والاطوال والبيان

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

بيان الاطيان التى خمت الطرف الثانى

المساحة الاجمالية الناحية المركز

المحافظة

س ط ف أسماء الاحواض وأرقامها أرقام القطع

الحدود والاطوال والبيان

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

بيان الاطيان التى خصت الطرف الثالث

المساحة الاجمالية س ط ف الناحية المركز

المحافظة الحدود والاطوال والبيان

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

بيان الاطيان التى خصت الطرف الرابع

المساحة الاجمالية س ط ف الناحية المركز

المحافظة الحدود والاطوال والبيان

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحـد الشرقي -

الحـد الغربي -

أصل ملكية هذه الاطيان - ألت ملكية الاطيان الموضحة أعلاه للمتقاسمين

بطريق

... ..

... ..

وهذه الاطيان مكلفة باسم

ضريبة الفساد جنيه في السنة .

الحقوق العينية بما في ذلك حقوق ارتفاق الري والحرف - هذه

لاطيان خالية من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها ؛ فيما عدا

... ..

المعدل - قدرت الاطيان موضوع هذه القسمة بمبلغ

جنيه والجزء الذي خص كلا من المتقاسمين بمبلغ

ومبلغ جنيه ومبلغ جنيه ومبلغ جنيه

ومبلغ جنيه وعلى ذلك سيدفع الطرف الى الطرف

مبلغ جنيه كمعدل .

توكيل - يقر المتقاسمون بأنهم وكلوا السيد /

في تسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له ؛ لكتب الشرح العقارى بجهة

وفي استلام الكشف الرسمي

توقيعات المتقاسمين توقيع الوكيل

امضاء

امضاءات

١٦ - صيغة : طلب مقايضة (بديل) عن

عقارات مبنية (أو أرض بناء)

السيد / الأستاذ رئيس مكتب الشهر العقاري (بجدة)

بعد التهيئة

نرجو اعطائنا كشفا بالبيانات المساحية اللازمة لتحرير مشروع
عقد مقايضة (بديل) عن عقارات مبنية « أو أراضى بناء » بين كل
من :

أفراد الطرف الاول

السيد /	بن	السن	المهنة	الجنسية
الديانة	محل الإقامة			

أفراد الطرف الثانى

السيد /	بن	السن	المهنة	الجنسية
الديانة	محل الإقامة			

بيان العقار المتنازل عنه من

أفراد الطرف الاول

نوعه	المسطح الاجمالى	مترا رقم العقار
والشارع	

البلد والقسم والشيخة والمحافظة

الحدود

الحد الغربى —

الحد القبلى —

الحد الشرقى —

الحد البحرى —

أصل الملكية لهذا العقار — ألت ملكية العقار المبين أعلاه للطرف

الاول بطريق

... ..

التكليف — هذا المأقار مكلف باسم

الحقوق العينية — وأنه خال من كافة الحقوق العينية أيا كان

نوعها ، فيما عدا

... ..

بيان العقار المتنازل عنه بطريق البدله

من أفراد الطرف الثانى

نوعه — المسطح الاجمالى

رقم العقار والشارع —

البلد والقسم والشيخة والمحافظة —

الحدود

أصل ملكية هذا العقار - آلت ملكية العقار المبين أعلاه للطرف
الثاني بطريق

... ..

التكليف - هذا العقار مكلف باسم
الحقوق المبنية - وأنه خال من الحقوق العينية أيا كان نوعها ،
فيما عدا

المعدل - قوم العقار المتنازل عنه من الطرف الاول بمبلغ
جنيه () والعقار المتنازل عنه من الطرف
الثاني بمبلغ جنيه () ، وعلى ذلك سيدفع
الطرف الى الطرف الاخر مبلغ جنيه ()
كمعدل .

توكيل - يقر المتعاقدون بأنهم يوكلون السيد /
أو من يوكله سياحته في تسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له لمكتب
الشهر العقاري بجمعة وفي استلام الكشف الرسمي
الطرف الاول الطرف الثاني الوكيل -
امضاء امضاء امضاء

١٧ - صيغة: تطلب مقايضة (بديل)

عن أطيان زراعية

السيد / الاستاذ رئيس مكتب الشهر العقارى (بجهة)

تحية طيبة

نرجو اعطائنا كشفا رسمياً بالبيانات المساحية اللازمة لتحديد

مشروع عقد مقايضة [بديل] عن أطيان زراعية بين كل من :

أفراد الطرف الاول

السيد /	ابن	سن	المهنة
الجنسية	الديانة		

أفراد الطرف الثانى

السيد /	ابن	سن	المهنة
الجنسية	الديانة		

بيان الاطيان المتنازل عنها بطريق البديل

من أفراد الطرف الاول

المساحة الاجمالية	س ط ف	الناحية	المركز
المحافظة	س ط ف	أسماء الاحواض وأرقامها	

أرقام القطع الحدود والاطوال والبيانات

- الحد البحرى —
- الحد القبلى —
- الحد الشرقى —
- الحد الغربى —

أصل ملكية هذه الاطيان — آلت ملكية الاطيان الموضحة أعلاه
لطرف الاول بطريق

... ..
التكليف — هذه الاطيان مكلفة باسم
... ..

ضريبة الفدان فى السنة
الحقوق العينية بما فى ذلك حقوق ارتفاع الرى والمصرف — هذه
الاطيان خالية من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها ، فيما عدا ...
... ..

بيان الاطيان المتنازل عنها بطريق البدل

من أفراد الطرف الثانى

المساحة الاجمالية	س ط ف	الناحية	المركز
المحافظة	س ط ف	أسماء الاحواض وأرقامها	

أرقام القطع . الحدود والاطوال والبيانات

أصل ملكية هذه الاطيان - ألت ملكية الاطيان الموضحة أعلاه
للمطرف الثاني بطريق

التكليف - هذه الاطيان مكلفة باسم
ضريبة الفدان في السنة

الحقوق العينية بما في ذلك حقوق الارتفاق الرى والصرف - هذه
الاطيان خالية من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها ، فيما عدا

المعدل - قدرت الاطيان المتنازل عنها من الطرف الاول بمبلغ

جنيه [] ، وعلى ذلك سيدفع الطرف .

الى الطرف الاخر مبلغ جنيه [] كمعدل

توكيل - يقر المتبادلون بأن وكلوا السيد / أو من

يوكله فى تسليم هذا الطلب والاوراق المؤيدة له ، لكتب الشهر

المعارى بجهة وفى استلام الكشف الرسمى بالبيانات

الملاحية .

توقيعات المتبادلين توقيع الوكيل

امضاءات امضاء

١٨ - صيغة : محضر اثبات غيبة

انه في يوم

بمكتب توثيق أمامنا نحن

موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور ، وبمضور كل من :

١-

٢-

شاهدين حائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا ومثبتين احقة
شخصية الحاضر طبقا لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق .

حضر

السيد / بن سن وجنسيته

وديانته محافظة

وطالب منا اثبات الآتى :

بموجب انذار رسمى على يد محضر معان قانونا بتاريخ

/ / ١٩. أنذر الحاضر السيد

ابن وجنسيته وديانته والمقيم بشارع

رقم قسم محافظة للحضور اليوم

الموافق / / ١٩ بمكتب توثيق ما بين الساعة

والساعة للتوقيع على مشروع عقد الصادر منه

للحاضر [أو الصادر من الحاضر له] واستلام المؤشر

عليه بصلاحيته للشهر بتاريخ / / ١٩ طلب رقم مأمورية
الشهر العقاري بجهة مشروع عن العقار
المبين الحدود والمالم بمشروع العقد • وقد سددت
الرسوم المستحقة على مشروع العقد وقدرها جنيه [
[بخزينة مأمورية الشهر العقاري بجهة بتاريخ /
/ ١٩ بالقسيمة رقم مراجعه

وحيث أن السيد / لم يحضر في الميعاد المحدد رغم
انذاره رسميا بالانذار سالف الذكر المعلن بتاريخ / / ١٩ ورغم
المناداة عليه مرارا وفي فترات متعددة بصوت عال بمعرفة حاجب
الكتب ما بين الساعة والدقيقة ، والساعة والدقيقة
لذلك

طلب منا الحاضر تحرير هذا المحضر اثباتا لفنية السيد /
وبعد اطلعنا على مشروع عقد والانذار المنوه
عنهما حررنا هذا المحضر بناء على طلب الحاضر اثباتا لفنية السيد /
وبما ذكر تحرر هذا المحضر أمام الشاهدين ،

ووقع الجميع معنا

الشاهد	الشاهد	الحاضر	الموثق
امضاء	امضاء	امضاء	امضاء

١٩ - صيغة كشف رسمي بالبيانات المساحية

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مأمورية

عن طلب الشهر رقم المؤرخ / / ١٩ لصالح
السيد / ابن وجنسيته ومقيم بشارع
رقم قسم محافظة
والسيد / ابن وجنسيته ومقيم بشارع
رقم قسم محافظة
ضد السيد / ابن وجنسيته ومقيم بشارع
رقم قسم محافظة
والسيد / ابن وجنسيته ومقيم بشارع
رقم قسم محافظة
وموضوعه
... ..

بيان العقار

اسم الناحية . أو الشياخة اسم المركز أو القسم
اسم المحافظة رقم اللوحة وسنة المساحة
اسم الحوض ورقمه أو اسم الشارع رقم القطعة

أو رقم المنزل المسطح مس ط ف مترا مربعا
المدود والاطوال
الحد البصرى -
الحد القبلى -
الحد الشرقى -
الحد الغربى -

رؤجع مساحيا بمعرفتى ؟

امضاء

٢٠ - صيغة : شهادة عقارية

وزارة المدل

مصلحة الشهر العقارى والتوثيق

مكتب

شهادة عقارية

رقم أسبقية الطلب

السنة ١٩٦٠

رقم وتاريخ تحصيل الرسوم

بناء على طلب السيد / المقيم

مار البحث فى دفاتر الشهر بهذا المكتب ، فتبين وجود

التسجيلات والقيود الموضحة بالكف أدناه متوقعة ضد

... ..

... ..

على كاتبة بناحية (أوشيلغة)

مركز (أو قسم) محفظة وذلك عن المدة ابتداء من

أول لى

ولقد حررت هذه الشهادة وسلمت لطلبها مع احتفاظ مكتب

الشهر بكافة الحقوق الممنوحة قانونا خصوصا ما تعلق منها بتحريف

الاسماء أو اختلاف بيان العقار الوارد فى الطلب المذكور

رقم	مسلل	رقم الشهر	وتاريخه	نوع	
المحرر	الصادر ضد الشهر	الصادر لصالحه الشهر	بيان العقار	بيان المقابل أو مقدار الدين	ملاحظات
١ -
٢ -
روجع ؟	الامين العام	امضاء			
امضاء					
ختم					

٢١ - صيغة شهادة سلبية

وزارة العدل (نموذج رقم ١٨ «عقارى »)
مصلحة الشهر العقارى والتوثيق رقم الطلب
مكتب السنة
رقم وتاريخ ايمال
تحميل الرسوم

شهادة سلبية

بناء على طلب
... ..
مار البحث في دفاتر الشهر بهذا المكتب فلم يستدل على وجود
تسجيلات أو قيود متوقعة
فـد
... ..
... ..
... ..
... ..
عن
الكاتبة بناحية (أو شياخة) مركز [أو قسم]
محافظة

وذلك عن المدة ابتداء من لغاية

ولقد حررت هذه الشهادة بناء على البيانات الواردة بالطلب
المقدم من صاحب الشأن .

والمصلحة غير مسؤولة عن النتيجة المترتبة على أى تحريف فى بيان
الاسماء أو أى اختلاف فى بيان العقار ووصفه وموقعه ؟

رؤجى أمين المكتب

امضاء امضاء

الفرع الثالث - في عقود البيع النهائية والمشهرة

٣٢ - صيغة : عقد بيع رسمي لعقاري

انه في يوم
بمكتب توثيق
بمصلحة الشهر العقاري
أمامنا نحن
موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور .
وبحضور كل من :

١ -

٢ -

شاهدين حائزين لجميع الصفات القانونية المطلوبة ومثبتين
لحقيقة شخصية الحاضرين طبقاً لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق
(ويمكن الاستغناء عن الشاهدين اذا كان المتعاقدون يحملون بطاقات
شخصية أو عائلية أو جوازات سفر)

حضر كل من :

أ - السيد / بن سن ومهنته وجنسيته
وديانته ومقيم بشارع رقم قسم
محافظة طرف أول

ب - السيد / بن سن ومهنته

وجنسيته وديانته ، ومقيم بشارع ، رقم قسم
محافظة : طرف ثان

ج - والسيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته ومقيم بشارع رقم قسم
محافظة : طرف ثالث

د - والسيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته ومقيم بشارع رقم قسم
محافظة : طرف رابع

هـ - والسيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته ومقيم بشارع رقم قسم
محافظة : طرف خامس

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد
الآتى نصه

أولاً - باع الطرف الاول والثانى والثالث والرابع واستقطوا
وتنازلوا وملكوا بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية
- الطرف الخامس المقابل بذلك ، العقار الآتى بيانه :

كامل أرض وبناء المنزل (أو الارض الفضاء المعدة للبناء - أو
الاطيان الزراعية) الكائن بشارع رقم قسم
محافظة : والمكون من : طبقاً : على مساحة متراً

مريما والمحدود بمحدود أربع على النحو التالي :

الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

ملحوظة :

وفى حالة ما اذا كان المتعاقد عليه أرضا زراعية فتذكر المساحة الاجمالية ، والناحية ، والمركز ، والمحافظة وأسماء الاحواض وأرقامها ، وأرقام القطع ، ومحدودها الاربع ، والتكليف ، والالات ، والادوات الزراعية ، والسواقي ، والاشجار ، والنخيل ، والزرايب ، والاجران ، والمراوى ... و... وكل ما يتبع الاطيان فى تفصيل جامع مانع .

ثانيا - يقر الاطراف الاربعة الاول البائعين أن ملكية أرض المنزل المبيع قد آلت اليهم بطريق الشراء بموجب عقد بيع رسمى مشهر تحت رقم / / ١٩ شهر عقارى (أو بطريق) .

أما الجانى فقد شيدها بتكليف من مالهم الخاص تنفيذا لترخيص البناء رقم / / ١٩ الصادر من .

ثالثا - كما يقرر البائعون (الاطراف الاربعة الاول) خال من كافة الحقوق العينية من أى نوع كانت ، (من رهن - واختصاص - وامتياز وارتنفاق وانتفاع ، ظامرة أو خفية ، كما أنه ليس محكرا ولا موقوفا ، فيما عدا) .

كما يقر البائعون بأنهم الحائزون للعقار دون منازعة وبصفة
ومستمرة ، ولم يسبق لهم التصرف في العقار ، وأن العقار كامل
المرافق ، ولا يخضع (أو يخضع) لاحكام مقابل التصيين ، وفي حالة
خضوعه لتلك الاحكام فقد اتفق المتماقدون على أن يتحمل البائعون
(أو المشتري) بهذا المقابل .

كما يقر البائعون أن مبادئ هذا العقار مطابقة للقوانين والقرارات ،
وليس عليها للمقاولين الذي أقاموها أى حق امتياز ، كما أن الأرض
لا تخضع لاحكام قانون التقسيم ، وليس على العقار أية استحقاقات
لهيئة التأمينات الاجتماعية .

رابعا - تم هذا البيع بثمن اجمالى قدره جنيه ()
(، يقر البائعون أنهم تسلموا منه خارج مجلس هذا المقدم النهائي
بمبلغ [] وفي غير حضورنا وحضور الشاهدين ،
والباقي وقدره جنيه [] دفع نقدا وعدا أمامنا
الآن بمجلس المقدم وأمام الشاهدين من يد ومال الطرف الخامس
[المشتري] الى أفراد البائعين الاربعة بالتساوى فيما بينهم ، ويقدر
البائعون باستلام جميع الثمن وحرروا للمشتري مخالصة به وقعوا
عليها جميعا أمامنا وسلموها للطرف الخامس [المشتري] .

ملحوظة -

إذا كان محل البيع أطيانا زراعية أو أرضا فضاء يذكر سعر
الوحدة (الفدان ٠٠ والمتر المربع) وجملة الثمن .

خامسا - يقر الطرف الخامس [المشتري] أنه عين المقار
لبيع المعاينة الكافية النافية للجهالة وقبل مشتراه بالحالة التي هو

عليها ، وبغير حق في الرجوع على البائعين بشيء في هذا الشأن .
سادسا - يصبح المشتري [الطرف الخامس] المالك الوحيد
للعقار المبيع بمجرد التوقيع على هذا العقد ، ويحق له استلامه على
الفور وتحصيل أيجاره ، وعليه دفع الضرائب والمصارف القانونية
اعتبارا من اليوم . ويقر المشتري [الطرف الخامس] باستلامه جميع
مستندات الملكية وعقود الأيجار محولة اليه ، وكافة المستندات الأخرى
المتعلقة بالعقار [عقد الإنارة الخاص بالسلم والدخل والمصدر ، وعقد
المياه .. الخ) .

سابعاً - جميع مصروفات وأتعاب هذا العقد على عاتق الطرف
الخامس (المشتري) وحده .

ثامناً - يقر البائعون والمشتري أنهم لا يخضعون هم ولا أحد
أفراد عائلته لأحكام الحراسة أو الكسب غير المشروع و العيب (أو
الإصلاح الزراعي) .

تاسعاً - وكل المشتري (الطرف الخامس) السيد / الأستاذ -

الحامي أمام المحاكم في إنهاء إجراءات

الشهر واستلام صورة العقد التنفيذية نيابة عنه وما يلزم من الصور .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وتصدق عليه منا ، وبعد تلاوته على

الحاضرين بمعرفة أمام الشاهدين وقع عليه الجميع معنا ؟

الشاهد الأول الشاهد الثاني الطرف الأول

الطرف الثاني الطرف الثالث الطرف الرابع

الطرف الخامس الموثق

٢٣ - صيغة : عقد بيع رسمى

عقد بيع

عن قطعة أرض فضاء كائنة بزمام مدينة محافظة

س متر اسم الشارع رقم الحدود

الحد الغربى -

الحد الشرقى -

الحد القبلى -

الحد البحرى -

الجملة مترا مربعا ()

أنه فى يوم (بالحروف ... (بيندر ... محافظة

بين الموقعين على هذا :

السيد / بن وجنسيته وصفته وديانته

والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

وهن رعايا جمهورية مصر العربية

بائع - طرف أول

والسيدة / بنت وصفتها وديانته

وجنسيته والمقيمة بشارع رقم قسم

محافظة مشتريه - طرف ثان

قد أقر الطرفان بأهليتهما للتصرف واتفقا على الآتى :

أولاً - باع الطرف الاول للطرف الثانى بيما باتا وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، قطعة الارض الفضاء المينة الحدود والمعالم بالجدول عاليه والبالغ مساحتها مترا مربعا ديسمترا

[الوارد التكليف الملك حسب الجرد رقم

شارع باسم عبارة عن بما يتبعه من و

و و

الملاحظات - وجد الآتى عقد بيع مسجل برقم بتاريخ

/ / ١٩ وباذن المأمورية ، وعقد شهر ارث وبيع مسجل برقم

بتاريخ / / ١٩ وباذن المأمورية ، وعقد شهر ارث وبيع

مسجل برقم بتاريخ / / ١٩ صار شهر ارث المرحوم

في مقدار مترا مربعا عبارة عن أرض

فضاء لصالح بحق ٨/١ (الثمن) وفي أولاده و

و و وينفس المقد صار شهر ارث المرحوم

بمقدار مترا مربعا لصالح زوجته بحق ٨/١ وفي

أولاده و و وينفس المقد صار بيع مترا مربعا

من و و و الى مكلفه رقم

جزء بكتف رسمى رقم صادر بتاريخ / / ١٩

من مأمورية

ثانيا - هذا البيع في مقابل ثمن قدره جنيه ()

دفع جميعه من يد ومال الطرف الثانى المشترية ليد الطرف الاول
البائع وقبل التوقيع على هذا العقد والذي بتوقيعه يعطى المخالصة
النهائية بكامل الثمن المذكور •

ثالثا — يقر ويضمن الطرف الاول البائع يخلو القطعة المباعة
من كافة الرهون والحقوق العينية أيا كانت فى الحال والاستقبال •

رابعا — آلت الملكية للبائع ضمن عقد شهر ارث وبيع مسجل
برقم بتاريخ / / ١٩ شهر عقارى — وقد
أفادت الوحدة المحلية لمركز بكتابها المؤرخ / / ١٩
بخصوص الطلب السابق رقم السنة ١٩ وهو نفس التعامل
بالطلب الحالى بأنه لا مانع من التعامل على المشاع فى الطلب ولا يخضع
للقانون ٥٢ لسنة ١٩٤٠ •

خامسا — تقرر الطرف الثانى المشترية بأنها وضعت يدها على
العين المباعة وأصبحت ملكا لها تتمتع فيها كيف تشاء اذا يلزمها سداد
الضرائب المقررة عليها من تاريخه •

روجع وختم بمعرفتى

ختم رئيس المأمورية — امضاء

انبائى المشترية

امضاء امضاء

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب توثيق

مخبر تصديق رقم سنة ١٩

انه في يوم

قد تم التوقيع من البائع وديانته وجنسيته

بالغ وصناعته ومقيم بشارع رقم

قسم محافظة بطاقة عائلية

ومن المشتري مسلمة مصرية بالغة

ربة بيت ومقيمة بشارع رقم قسم محافظة

والمعروفة لدينا أها هنا نحن الموثق بالمكتب .

وهذا تصديق منا بما ذكر ؟

ختم الموثق - امضاء

ملحوظة :

التعامل خارج التحسين حسبما توضح بتأشيرة إقلم الهندسى

على كشف التحديد بتاريخ / / ١٩ وقد تم ذلك لكتاب المكتب

رقم في / / ١٩ .

امضاء

التعليق :

١ - العقد المسجل يفضل العقد غير المسجل . ولو ثبت التواطؤ

بين طرفين على حرمان مشتر آخر • اختلاف التواطؤ عن الصورية
ماهية كل منهما ثبوت الصورية المطلقة للعقد يرتب بطلانه أثر ذلك (١)
[عودة المتعاقدين الى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد] •

٢ - تجريم بيع مالك المكان المبنى أو جزء منه لمشتري ثان بعقود
لاحق بعد تسبق بيعه لمشتري آخر • مقضاه بطلان كل تصرف لاحق
لتاريخ هذا البيع ، ولو كان مسجلا • علة ذلك (٢) •

٣ - حظر التصرف في الاراضى المقسمة قبل صدور قرار
بالموافقة على التقسيم • جزاء مخالفته البطلان المطلق (٣) •

٤ - مشتري العقار بعقد لم يسجل دائن شخصى للبائع له
استعمال حقوق مدينة بطريق الدعوى غير المباشرة (م ٣٣٥ مدنى) •
نطاقه • التزام • البائع بالضمان [م ٤٣٩ مدنى] التزام مؤبد يتولد
عن عقد البيع بمجرد انعقاده ولو لم يشهر • أثر ذلك • ليس للبائع
ولا المشتري منه بعقد غير مسجل دفع دعوى صحة تعاقد مشتر آخر
بالتقدم المسقط • علة ذلك (٤) •

٥ - البيع غير المسجل ، اثره التزام البائع بتسليم المبيع

(١) نقض - جلسة ١١/٢٨/١٩٨٥ - الطعن ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق

(٢) نقض - جلسة ١٥/١٠/١٩٨٦ - الطعن ٧٩٠ لسنة ٥١ ق

(٣) نقض - جلسة ١٩/٣/١٩٨٧ - الطعن ٢٠٥٣ لسنة ٥٣ ق ،

ونقض - جلسة ١٤/١١/١٩٨٤ - الطعن ٥٢٩ لسنة ٥٥ ق

(٤) نقض - جلسة ٢٢/١٢/١٩٨٥ - الطعن ٢٣٩٥ لسنة ٥١ ق ،

ونقض - جلسة ١٢ - ١٢ - ١٩٨٥ - الطعن ٥٤٧ لسنة ٥٢ ق •

• • للمشتري عدم التعرض له في الانتفاع به كله أو بعضه (١) • •

٦ - عدم انتقال الملكية في بيع العقار من البائع الى المشتري
الا بالتسجيل لثبوت الملكية للمشتري الثاني من ذات البائع بالتسجيل
ولو نسب اليه التدليس أو التواطؤ • شرطه امتناع الحكم بصحة
التعاقد متى تبين استحالة تنفيذ التزام البائع بنفس الملكية الى
المشتري [م ٩ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦] (٢) •

٧ - المفاضلة بين المشتريين في حالة تراحمهم ، مناطه الاسبق
في التسجيل • لا يغير من ذلك أن يكون المشتري الاسبق في التسجيل
متواطئاً مع البائع (٣) •

٨ - أساس المفاضلة في عقود البيع العرفية الصادرة من بائع
واحد • الاسبقية في التسجيل • شرطه • أن تكون صحيحة • صورية
أحدها • أثره • لا محل للمفاضلة (٤) •

٩ - عدم انتقال ملكية العقار المبيع فيما بين المتعاقدين ولا
بالنسبة للغير الا بالتسجيل • توصيل المشتري من بائع لم يسجل
عقد شرائه الى تسجيل عقده أو الحكم بصحته ونفاذه ليس من شأنه
اعتبار المشتري مالكا • طة ذلك • التسجيل لا يصحح العقد
الباطل (٥) •

(١) نقض - جلسة ١٦/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٩٤٩ لسنة ٥٤ ق •

(٢) نقض - جلسة ٤/٣/١٩٨٧ - الطعن ١٣٩٧ لسنة ٥٣ ق •

(٣) نقض - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٥ - الطعن ٥٩٩ لسنة ٥٥ ق •

(٤) نقض - جلسة ١٢/١/١٩٨٦ - الطعن ١٦٨٤ لسنة ٥١ ق •

(٥) نقض - جلسة ١٥/٦/١٩٨٦ - الطعن ١٥٠٣ لسنة ٥٢ ق •

١٠ - ثبوت صورية عقد البيع وسوء نية المشتري ، أثره ، زوال جميع العرائق القائمة في سبيل تحقيق أثره ، علة ذلك ، التسجيل لا يجعل العقد الصوري صحيحا ولا يكفى وحده لنقل الملكية (١) .

١١ - الطلب أو وجه الدفاع الجازم الذي تلتزم محكمة الموضوع بالإجابة عليه في حكمها . شرطه . تمسك المشتري بعدم انتقال الملكية بالتسجيل الى المشتري الآخر من ذات البائع حتى ينزع المبيع من يده ، دفاع جوهرى ، اغفال الرد عليه قصير (٢) .

١٢ - الملكية في المواد العقارية ، عزم انتقالها سواء بين المتعاقدين أو الغير الا بالتسجيل [م ٩ من القانون ١١٤ لسنة ١٩٤٦] (٣) .

١٣ - المشتري بمقد لم يسجل . حقه في طلب تسليم المين المباعة اليه وطراد الغاصب منها ومطالبته بالبيع (٤) .

١٤ - انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ ابرام العقد ولو لم يسجل ، ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف (٥) .

١١ - المشتري بمقد غير مسجل . جواز استدلاله بهذا العقد

(١) نقض - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٥ لسنة ٥١ ق .

(٢) نقض - جلسة ٢٨/١/١٩٨٧ - الطعن ١٠٥٧ لسنة ٥٣ ق .

(٣) نقض - جلسة ١٩/٢/١٩٨٧ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٥٣ ق ، ونقض - جلسة ٢٤ - ٥ - ١٩٨٢ - مجموعة الكتب الفنية - السنة ٣٣ - مدنى - ص ٥٩٠ ، ونقض - جلسة ٦/٤/١٩٧٦ - م ٠٠٠ .
ف السنة ٢٧ - ص ٨٦٦ .

(٤) نقض - جلسة ٩/٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٦٨ لسنة ٥٢ ق .

(٥) نقض - جلسة ١٢/١١/١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٠ لسنة ٥٥ ق .

على مجرد انتقال الحيازة اليه . • توافر الشرائط القانونية المسكبة للملكية في مدة حيازته ، كاف يذاته لكسب الملكية مستقلا عن العقد .
عدم انقطاع هذا التقدم بالمطالبة القضائية الموجهة ضد البائع ولم يختصم فيها المشتري بشخصه . • الحكم الصادر في تلك المطالبة . • عدم اعتباره حجة على المشتري طالما كان يستند في ملكيته للتقدم وليس للعقد (١) .

١٦ - عقد البيع . • أثره . • انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام العقد سجل أو لم يسجل ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف (م ٥٨٨/٢ مدني) . • مؤدى ذلك للمشتري يعقد غير مسجل حق مطالبة واضع اليد على العقار المبيع بريعه عن مدة وضع اليد على العقار المبيع بريعه عن مدة وضع اليد اللاحقة لإبرام العقد (٢) .

١٧ - تسجيل البيع الصادر من جميع الشركاء المتعاقدين لجزء مفرز من العقار الشائع ، أثره ، نقل ملكية الجزء المبيع الى المشتري مفرزا دون توقف على إبرام عقد آخر بقسمة العقار أو بافراز القدر المبيع (٣) .

١٨ - عقد البيع ولو لم يكن مشهرا . • أثره . • انتقال كافة الحقوق المتعلقة بالمبيع والدعاوى المرتبطة به الى المشتري . • حقه في طلب

(١) نقض - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢ - الطعن ٢٥١٣ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٦/٢٣ - الطعن ٥١٩ لسنة ٥٣ .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٧/٦/٣٠ - الطعن ١٠٤٤ لسنة ٥٣ .

تسليم العقار من البائع له أو من الغاصب (١) .

١٥ - المشتري بم عقد غير مسجل ، له التمسك بصورية عقد
المشتري الآخر من ذات البائع صورية مطلقة . اعتباره دائئاً للبائع في
الالتزامات المترتبة على عقد البيع الصادر له (٢) .

(١) نقض جلسة ١٩٨٧/١٢/١٠ الطعن ١٠٤٤ لسنة ٥٤ ق .
ونقض - جلسة ١٩٨٠/٨/٢٢ - مجموعة الكتب الفنى السنة ٣١ -
مدنى - ص ١١٧٨ ، ونقض - جلسة ١٩٧٩/٥/٢٨ - المرجع السابق
- السنة ٣٠ - ص ٤٦٠ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٦/١/٩ - انضمن ٧٣٨ لسنة ٥١ ق .

٢٤ — صيغة : عقد شهر حق أرث وبيع حصة في منزل

مقدم عنه الطالب رقم في ١٩ / /

مشروع رقم في ١٩ / /

عن حصة قدرها . س ط من ٢٤ ط بالمشاع في منزل مكون

من أدوار كائن بناحية بندر

اولا — جدول (١) شهر أرث المرحومة

المسطح س ط اسم الشارع ورقمة رقم الملك (التنظيم)

الحدود والاطوال هذه الحصة مشاعا في أرض وبناء منزل

أدوار مسطحة مترا مربعا .

الحد الغربى —

الحد الشرقى —

الحد القبلى —

الحد البصرى —

ملاحظة :

التعامل داخل التحسين وعرض شارع مترا ، وعرض

شارع مترا .

جملة المسطح [

بتاريخ / / ١٩ توفيت المرحومة وانحصر أرثها

الشرعى فى والدتها ولها السدس فرضا لوجود جمع من الإخوة والإخوات ، وفى والدها وله باقى تركتها تمصيا ، فقط من غير شريك ولا وارث آخر ولا مستحق لوصية وأجبة ، سوى من ذكر . يثبت ذلك الاعلام الشرعى المثبت لوفاتها الصادر من محكمة بندر الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس بجلسة يوم الموافق / / ١٩ ، والمفيد برقم سنة ١٩ البندر . وقد تركت ما يورث عنها شرعا الحصة الموضحة الحدود والمالم بجنول (١) شهر حق الارث عالياه والملوكة لها حال حياتها ضمن عقد حق ارث وحكم حصة تعاقد ويبيع مسجل برقم فى / / ١٩ شهر عقارى والمنطقة على التعامل بمعرفة المأمورية بتعليته على المراجع الهندسية ببا والواردة فى التكليف الآتى :

الملك حسب الجرد رقم شارع باسم
عبارة عن دور : وصافى القيمة الايجارية بعد خصم ٢٠٪
جنيها مكلفة حالية من ١٩ للان صفحة رقم جزء رقم
كتشف رسمى رقم صادر من مأهورية الضرائب العقارية بـ
فى / / ١٩ فى المدة من سنة ١٩ حتى سنة ١٩ - والملك
حسب الجرد رقم شارع وأصله رقم شارع
صفحة رقم جزء رقم كشف رسمى رقم صادر من
ذات ٠٠ الجهة وفى ذات التاريخ ، وهذان الكشفان منطبقان على
التعادل بمعرفة المكتب الهندسى بـ كتأشيرته على كشف
التحديد الطلب رقم سنة ١٩ الشهر برقم سنة ١٩ ،
وقد تم نقل التكليف باسم (أو لم ينقل التكليف بعد لحدائة
الشهر) .

وقد قدمت شهادة صادرة من مأمورية ضرائبه
التركات تفيد الافراج عن تركة المشهر ارثها بالنسبة لجميع الورثة
مؤرخة / / ١٩ (١) •

ثانياً - جدول (ب) البيع

عبارة عن . . . ط من ٢٤ ط بالمشاع في أرض وبناء منزل
مكون دور . . . الموضح حدوده ومعالمه والشارع ورقم الملك
بالجدول (١) شهر الارث عاليه •

انه في يوم الموافق / / ١٩

فيما بين كل من :

السيدة /	مصرية (الجنسية) مسلمة [الديانة]
ومقيمة بشارع	رقم قسم محافظة
(والسيدة /	والسيد /)
بائعين - طرف أول •	
والسيد /	مصري (الجنسية) مسلم [الديانة]
ومقيم بشارع	رقم قسم محافظة
مشتري (طرف ثان) •	

(١) تراجع الميعة ١٠ من هذا الكتاب [الخاصة بشهادة الافراج

عن التركة] •

قد أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف واتفقوا على ما يأتي (١) :

أولا — باع أفراد الطرف الاول وأسقطوا وتنازلوا بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية الى الطرف الثانى القابل بذلك مشترى الحصة البالغ قدرها س ط من ٢٤ ط بالشاع فى أرض وبناء المنزل الموضح المعالم والحدود بجدول شهر حق الارث (٢) عالية .

ثانيا — تم هذا البيع بعد التراضى وبإيجاب وقبول من الطرفين - لمير ثمن قدره ٠٠ ٠٠ مليم جنيه () دفع بالكامل من يد ومال الطرف الثانى الى أفراد الطرف الاول كل حسب نصيبه الشرعى الموضح قرين اسمه ، ولم يتبقى شىء ما من الثمن .

ثالثا — يقر أفراد الطرف الاول بأن الحصة المبينة المذكورة خالية من كافة الحقوق المبنية أيا كان نوعها ، كما أنهم حائزون لها حيازة هادئة وظاهرة ومستمرة ولم يسبق لهم التصرف فيها بأى نوع من أنواع التصرفات - عدا الرهن العقارى استيفاء لدين مقداره

(١) يلاحظ ما تنص به المادة ٥٩ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ من عدم جواز تسجيل العقود التى تبلغ قيمتها ٥٠٠٠٠ جنيه فأكثر أو التصديق أو التأشير عليها بأى إجراء أمام مكاتب الشهر والتوثيق أو أمام الهيئة العامة للاستثمار وغيرها الا . اذا كانت موقعا عليها من أحد المحامين المقبولين للمرافعة أمام المحاكم الابتدائية على الاقل ومصدقا على توقيعه من النقابة الفرعية المختصة بصفته ودرجة تيد .

جنيه] والمحققات والمقيد تحت رقم

سنة ١٩٠٠ مصالح مصلحة وقد تعهد البائعون بسدادهم .

رابعا - يقر الطرف الثاني أنه عاين الحصة المباعة المعينة
المتامة النافية للجهالة ، وأنه قبل مشتراها بالحالة الراهنة .

خامسا - أما التكليف فكما هو موضح بهاليه .

سادسا - آلت الملكية بموجب شهر حق الارث عاليه [جدول
« أ »] هذا ، ومنوه بالعقد سند الملكية عن سداد مقابل التحسين
عن العقار محل التعامل . ويقر المتعاقدون بصحة ما ورد بهذا المحرر
من ملكية وتكليف وأوصاف ومشتملات وأنها مطابقة للواقع والحقيقة
ويتحملون وحدهم مسئولية عدم صحة هذا الاقرار دون أدنى مسئولية
على مصلحة الشهر العقارى والتوثيق حالا ومستقبلا - كما يقر أفراد
الطرفين أنهم غير خافعين لقانون الكسب غير المشروع .

البائعون المشتري

امضاء امضاءات

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقارى . . .

مكتب توثيق

محضر تصديق رقم سنة ١٩٠٠

أنه في يوم الموافق / / ١٩

قد تم التوقيع من الباعين عن شهر حق ارث المرحومة

برقم ١٩ / مسلسل رقم ١٩ / بندر

ومن المشتري أماننا نحن
الموثق - امضاء
مرفقات - اثبات وفاة وارثة المرحومة في المادة
سنة ١٩ أحوال نفس جزئي

التعليق :

- ١ - للمالك اختيار إحدى طرق مقابل التحسين المبينة بالقانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٧٥ خلال ستين يوماً من تاريخ اعلانه بالتقدير النهائي بقيمة العقار ، لا يشترط موافقة جهة الادارة (١) .
- ٢ - التصرفات المقررة للحقوق المبنية على العقار ، جواز الاحتجاج بها بين المتعاقدين ولو لم تسجل . الصلح التضمن اقرار بحق عيني عقارى متنازع فيه . عدم وجوب تسجيله لجواز الاحتجاج به بين المتعاقدين (٢) .
- ٣ - العقد المسجل يفضل على العقد غير المسجل . لو ثبت التواطؤ بين طرفيه على حرمان مشتر آخر . اختلاف التواطؤ السورية . ماهية كل منهما ثبوت السورية المطلقة للعقد يرتب بطلانه . أثر ذلك [عودة المتعاقدين الى الحالة التي كننا عليها قبل التعاقد] (٣) .

-
- (١) نقض - جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ - الطعن ٧٥٣ لسنة ٥٢ ق .
 - (٢) نقض - جلسة ٢٤/١٠/١٩٨٥ - الطعن ٢٢٦٠ لسنة ٥١ ق ، ونقض - جلسة ١١ - ١ - ١٩٧٩ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٣٠ - مدني - ص ١٨٣ .
 - (٣) نقض - جلسة ٢٨/١١/١٩٨٥ - الطعن ٥٤٩ لسنة ٥٢ ق .

٤ — الحائز في التنفيذ العقاري ، هو من اكتسب — يمد قيد الرهن — ملكية العقار المرهون أو حقا عينيا عليه بموجب سند مسجل سابق في تسجيله على تسجيل تنبيه نزع الملكية ولم يكن مسئولاً شخصياً عن الدين المضمون بالرهن [م ٤١١ مرافعات و ١٠٦٠ مدنى] (١) •

٥ — ملكية العقار ، عدم انتقالها فيما بين المتعاقدين أو بالنسبة لغيره إلا بالتسجيل ، مداه استمرار الشريك في العقار مالكا لحصته الجاعة منه الى أن تنتقل الى المشتري بتسجيل عقد البيع ، أو باكتسابه اياها بطريق آخر. (٢) •

٦ — المفاضلة في مقام نقل الملكية ، أساسها ، الاسبقية في الشهر ، الاستثناء ، أفضلية التعامل مع المورث على التعامل مع الوارث مع الوارث عند تراحمها ، شرطه ، التأثير بحقه في هامش شهر حق الارث خلال سنة من حصوله • تخلف ذلك ، أثره ، عدم الاحتجاج بالتصرف الصادر من المورث في مواجهة المشتري من الوارث • عدم شهر حق الارث يمنع من شهر تصرفات الوارث • مؤدى ذلك • عدم الاحتجاج بها في مواجهة دائنى التركة ومنهم المشتري من المورث [م ١٣ و ١٤ ق تنظيم الشهر العقارى رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦] (٣) •

٧ — عقد البيع غير المسجل ، لا يترتب عليه تملك المشتري لا

(١) نقض — جلسة ١٩٨٦/٣/٢٧ — الطعن ٢١٣٦ لسنة ٥٢ ق ، ونقض — جلسة ١٩٧٠/٤/٢٣ — مجموعة الكتب الفنية — السنة ٢١ — من ٦٧٧ •

(٢) نقض — جلسة ١٩٨٦/١/٣٠ — الطعن ١٩٦٧ لسنة ٥٢ ق •

(٣) نقض — جلسة ١٩٨٦/٣/١٢ — الطعن ١٦٦٥ لسنة ٥٢ ق •

يقيمه على الارض المبعة دن مبان ، علة ذلك • حق القرار حق عيني
: عدم نشؤئه أو انتقاله الا بالتسجيل [م ٩٢ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦] •
المشتري الباني بعقد غير مسجل • حلكية المنشآت للبائع بحكم الالتصاق
نظير تعويض المشتري [م ٩٣٥ مدني] (١) •

٨ - الملكية ، انتقالها بالتسجيل لا يمنع ذلك تدليس المشتري
الذي بادر بالتسجيل أو توادؤه مع البائع طالما كان تعاقده مع مالك
حقيقي (٢) •

٩ - انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ ابرام العقد
ولولم يسجل مالم يبرجد اتفاق أو عرف مخالف (٣) •

١٠ - ثبوت صورية عقد البيع وسوء نية المشتري . أثره : زوال
جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر العقد ، علة ذلك التسجيل
لا يجعل العقد الصوري جدياً ولا يكفى وحده لنقل الملكية (٤) •

١١ - عدم انتقال الملكية في بيع العقار من البائع الى المشتري
الا بالتسجيل • ثبوت الملكية للمشتري الثاني من ذات البائع بالتسجيل
ولو نسب اليه التدليس أو التوادؤ ؛ شرطه : امتناع الحكم بمحصة
التعاقد متى تبين استحالة تنفيذ التزام البائع بنقل الملكية الى المشتري

(١) نقض - جلسة ١٦/٤/١٩٨٦ - الطعن ٨٧٩ لسنة ٥١ ق •

(٢) نقض - جلسة ٦/٥/١٩٨٦ - الطعن ٢٤١٨ لسنة ٥٢ ق •

(٣) نقض - جلسة ١٣/١١/١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٠ لسنة ٥٥ ق •

(٤) نقض - جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٩٤ لسنة ٥١ ق •

ق ، ونقض جلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٥ لسنة ٥١ ق •

[م ٩ ق ١١٤ لسنة ١٩٤٦] (٥) •

١٢ - المفاضلة عند تراحم المشترين بشأن عقار واحد أساسها

الاسبقية في النشر • لا أثر للاسبقية في تقديم الطلب (٦) •

(٥) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٤ - الطعن ١٣٩٧ لسنة ٥٣ ق ،

ونقض - جلسة ١٩٨٧/٢/١٩ - الطعن ٤٥٦ لسنة ٥٣ ق •

(٦) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ - الطعن ١٤٣٤ لسنة ٥٣ ق ،

ونقض - جلسة ١٩٨٤/١٢/١٢ - الطعن ٣٣ لسنة ٥١ ، ونقض -

جلسة ١٢ - ٥ - ١٩٨٢ - الطعن ١٧٦ لسنة ٤٩ ق ، ونقض - جلسة

- ١٥ - ٢ - ١٩٦٦ - مجموعة الكتب الفنية - السنة ١٧ - مدنى -

ص ٢٦٩ •

٢٥ - صيغة : عقد اشهار ارث وبيع اطيان زراعية

عن اطيان زراعية بزملم ناحية مركز محافظة -
وبيانها كالاتى :

(١) جدول (١) من اشهار حق الارث

المسطح الحوض ورقمه رقم القطعة الحديرد

الحد البحرى -

الحد الشرقى -

الحد القبلى -

الحد الغربى -

وثانيية

الحد البحرى -

الحد الشرقى -

الحد القبلى -

الحد الغربى -

وثالثية

الحد البحرى -

الحد الشرقى -

الحد القبلى -

الحد الغربى -

ورابعة

- الحد البحرى -
- الحد الشرقى -
- الحد القبلى -
- الحد الغربى -

رخامسة

- الحد البحرى -
- الحد الشرقى -
- الحد القبلى -
- الحد الغربى -

[الجملة]

(٢) جدول صرف (ب) عن المبيع

المسطح الحوض ورقمه رقم القطعة الصدود

حق الارث حرف (أ) أعلاه

القطعة الثانية

موضحة بالجدول (أ) أعلاه

القطعة الثالثة

موضحة بالجدول (أ) أعلاه

القطعة الرابعة

موضحة بالجدول (١) أعلاه

القطعة الخامسة

موضحة بالجدول (١) أعلاه

الجملة []

انه في يوم الموافق - - ١٩ قد

تم الاتفاق والتراضي بين كل من :

(١) السادة / و و و و - مزارعون

ومقيمون بناحية مركز محافظة بالنين سن الرشد

مصريو الجنسية مسلمو الديانة وغير خاضعين لقانون الكسب غير

المشروع بأمون ومشهرو حق الارث

افراد الطرف الاول

(ب) والسادة / و و مصريو الجنسية

مسلموا الديانة ومقيمون بشارع قسم محافظة

ولا ينطبق عليهم قانون الكسب غير المشروع مشتركون

أفراد الطرف الثاني

قد أقر أفراد الطرفين على أهليتهم للتصرف واتفقوا على ما

يأتى :

و و و و الى أفراد الطرف الثانى السادة

أولا - باع أفراد الطرف الاول السادة / و و

و و و وقد خص المشتري الاول السيد /

مقدار س ط ف على قطعتين : الاولى - رقم وتبلغ
س ط ف والثانية رقم وتبلغ س ط ف .

وخص المشتري الثاني السيد / مقدار س ط ف

على قطعة واحدة رقم وتبلغ س ط ف .

وخص المشتري الثالثة السيد / مقدار س ط ف

على قطعة واحدة رقم وتبلغ س ط ف .

ثانيا - تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه ()

دفع عدا وتقدا دن يد ومال أفراد الطرف الثاني المشتريين ليد أفراد

الطرف الاول البائعين كل حسب نصيبه ويقرون بالاستلام .

الاشهار : بيبانبات التكليف : التعامل س ط ف واردة في

تكليف . مكلفة رقم كشف رسمي

رقم صادر من مأمورية الضرائب العقارية بـ ٠٠٠ بتاريخ

س - ١٩ وضريبة الحوض السنوية جنيه عام .

ثالثا : الاطيان المبعة خالية من حقوق الغير على مسؤولية

المتعاقدين ، دون مسؤولية الشهر العقارى والتوثيق .

رابعا - الملكية : بتاريخ - - ١٩ توفي المرحوم

وانحصر ارثه الشرعى في زوجته وتستحق ثمن تركته غرضا

وفي اولاده البالغ و ويستحقان باقى تركته تعصيا للذكر

منهم ضعف الانثى وذلك كوارد الاعلام الشرعى الصادر من محكمة

الجزئية للأحوال الشخصية للولاية على النفس والمقيد

برقم متتابعة صحيفة رقم مضبطة اشادات الوراثة

لسنة ١٩ صور لسنة ١٩٨٢ • وقد آلت ملكية الاطيان الميعة

الى المورث المذكور بموجب العقد المسجل رقم سنة ١٩

والمقيد بدفاتر المساحة الحديثة - وقد أفرج عن التركة حسب

شهادة الايلولة الصادرة من مأمورية ضرائب « شعبة

التركات » ملف - - ١٩ بتاريخ - - ١٩ • ويتوزع

التركة تستحق الزوجة السيدة / س ط ف ، وتستحق الابن

السيد / س ط ف وتستحق البنت السيدة -

س ط ف ولذا يشهر الورثة

خامسا - يقر أفراد الطرف الثانى المشترين أن كلا منهم قد

وضع يده على القدر مشتراه والمبين بالجدول (ب) بعد معاينة الارض

المعاينة المتامة النافية للجهالة ، لذا أصبح لهم حق التصرف فيها تصرف

الملاك فى املاكهم ، ويلزمهم دفع الضرائب المفروضة عليها من

تاريخه •

اقرار : يتمتع أفراد الطرف الاول (البائعين) المشهورين لحق

الارث بدفع مقابل التحسين فى حالة فرضه •

المشهورون لحق الارث (البائعين) المشترين

امضاءات

امضاءات

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق - مكتب

مأمورية

مخضر تصديق رقم سنة ١٩

انه في يوم الموافق - - ١٩ قد تم التوقيع على
هذا العقد من الشهران لحق الارث والبائعين السيد /

بطاقة عائلية رقم / ١٩ مسلسل رقم ، والسيدة

- بطاقة عائلية رقم / ١٩ مسلسل رقم ،

والسيدة - بطاقة عائلية رقم / ١٩ مسلسل رقم ،

والسيدة - بطاقة عائلية رقم / ١٩ مسلسل رقم

، ومن المشترين : السيد - بطاقة عائلية رقم / ١٩

مسلسل رقم ، والسيد - بطاقة عائلية رقم

/ ١٩ مسلسل رقم والسيدة - بطاقة عائلية

رقم / ١٩ مسلسل رقم ، والسيدة - بطاقة

عائلية رقم / ١٩ مسلسل رقم - وذلك أمامنا نحن

رئيس مأمورية وهذا تصديق منا بذلك

رئيس مأمورية

امضاء

مرفقات :

اعلام شرعى باثبات وفاة مورث البائعين

التعليق :

- ١ - ينظر التعليق الوارد على الصيغة ٢٤ •
- ٢ - ثبوت صورية عقد البيع ، أثره ، زوال جميع العوائق القائمة في سبيل تحقيق أثر العقد الآخر • علة ذلك • التسجيل لا يجعل العقد المصوري جديا ولا يكفي وحده لنقل الملكية (١) •
- ٣ - انتقال منفعة المبيع الى المشتري من تاريخ إبرام العقد ولو لم يسجل : ما لم يوجد اتفاق أو عرف مخالف (٢) •

(١) نقض - جلسة ١٧ - ١٢ - ١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٥ لسنة

٥٩ ق •

(٢) نقض - جلسة ١٢ - ١١ - ١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٠ لسنة

٥٥ ق •

٣٦ - صيغة : عقد رسمي ببيع عقار مع

حفظ حق امتياز البائع

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق بـ

مكتب توثيق

انه في يوم

بمصلحة الشهر العقاري

بمكتب توثيق

موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور .

أمامنا نحن

وبحضور كل من :

١ -

٢ -

الشاهدين الحائزين لجميع الصفات القانونية المطلوبة ، مثبتين

لشخصية الحاضرين وفقا لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق حضر

كل من :

أولا -

السيد / بن ومهنته وجنسيته وديانته

والمقيم طرف رابع

ثانيا -

السيد / بن ومهنته وجنسيته وديانته

والمقيم طرف ثالث

ثالثا -

السيد / بن ومهنته وجنسيته وديانته
والمقيم طرف ثان

رابعا -

السيد / بن ومهنته وجنسيته وديانته
والمقيم طرف أول

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف وطلبوا منا تحرير العقد الآتى
نصه :

البند الاول -

باع الاطراف الثلاثة الاول وأستطوا وتنازلوا بموجب هذا
العقد وبكافة الضمانات القانونية والفعلية الى الطرف الرابع القابل
بذلك العقار الآتى بيانه :

بيان العقار

كامل أرض وبناء منزل رقم شارع قسم
أرض غشاء معدة للبناء

محافظة مسطحة / مساحته مترا مربعا ()
والمنزل يتكون من دورا (طباقا) ومبنى بالملح والطوب الاحمر
أو (الاسمنتى) ومكلف باسم برقم سنة ١٩
وما يتبعه من غشاء « أو حديقة » وملحقات

(ويلاحظ أنه اذا كان العقار المبيع أطيانا زراعية - أن تذكر

المساحة الاجمالية مس ط ف والزمَام والناحية والحوُص
والقطعة والحدود الاربية والمركز والحفاظة والتكليف ، والادوات
والآلات الزراعية والسواقي ولاشجار والنخيل وما يتبع الاطيان من
مراع وطرق ومسكن دون اغفال أى شيء .

البند الثانى —

يقر الاطراف الثلاثة الاول أن العقار المبيع مملوك لهم بطريق
بموجب

البند الثالث —

ويقر البائعون (الاطراف الثلاثة الاول) بأن العقار المبيع خال
من سائر الحقوق المينية أيا كان نوعها كالرهن والاختصاص والامتياز
وحقوق الانتفاع والارتفاق ظاهرة كانت أو خفية وليس موقوفسا ولا
محكرا ، فيما عدا

كما أنهم يقرون بأنهم حائزون للعقار المبيع دون منازعة حيابة
ظاهرة وغير منقطعة ، ولم يسبق لهم التصرف فيه ، وأن العقار متمتع
بكافة المرافق العامة ، وغير خاضع (أو أنه يخضع) لقانون فرض مقابل
التحسين ، وقد اتفق المتعاقدون على أن يتحمل البائعون (أو المشتري)
بهذا المقابل .

كما أن هذه الجانى (اذا كان المبيع بناء) مطابقة للقوانين واللوائح
المعمول بها ، وليس عليها أى امتياز لصالح المتاولين أو المهندسين
الذين قاموا بتشييدها ، ولا تخضع أرض البناء لأحكام قانون التقسيم
ولمست عليه لهيئة التأمينات الاجتماعية أية استحقاقات .

البند الرابع -

تم هذا البيع لقاء ثمن اجمالي جزافى قدره جنية [(١) ، ويقر البائعون الاطراف الثلاثة الاول وقبل الآن وفي غير حضورنا أو حضور الشاهدين مبلغ جنية]
[والباقي منه المشتري (الطرف الرابع) مبلغ جنية]
[للاطراف الثلاثة الاول البائعين كلا بحسب حصته]
في العقار المبيع من يد المشتري الطرف الرابع نقدا وعدا امانا وأمام الشاهدين بمجلس هذا العقد بموجب مخالصة عنه موقع عليها من البائعين * وما بقى من الثمن بعد ذلك وقدره جنية]
[تمهد الطرف الرابع المشتري بسداده على أقساط لامر واذن البائعين الاطراف الثلاثة الاول في موطنهم أو موطن من يحل محلهم بالكيفية التالية :]

وضمانا وتأميننا لسداد الباقي من الثمن يحتفظ البائعون لانفسهم بحق امتياز البائع ، ويحق لهم اجراء القيد اللازم لحفظ هذا الحق على العقار المبيع بمصروفات على عاتق المشتري الطرف الرابع * .

البند الخامس -

تسرى على الباقي المؤجل من الثمن فوائد بسعر % ابتداء من تاريخ / / ١٩ حتى تمام السداد تدفع لامر واذن الاطراف الثلاثة الاول البائعين في موطنهم أو موطن من يحل محل كل (٣) * .

(١) اذا كان موضوع البيع اطيانا أو أرضا فضاء يذكر سعر الوحدة مع جملة الثمن *
(٢) يمكن الاتفاق على أن الفوائد لا تسرى الا في حالة التأخير في سداد القسط * .

البند السادس -

إذا تأخر الطرف الرابع (المشتري) في سداد قسط من أقساط باقى الثمن (أو القوائد) ميماد استحقاقه يحل باقى الثمن جسيمه خورا ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقم فى المائة سنويا حتى تمام السداد ودون حاجة لاي تنبيه أو انذار .

البند السابع -

للباطمين (أفراد الاطراف الثلاثة الاول) الحق فى تحويل باقى الثمن المؤجل أو جزء منه لمن يشاء بغير توقف على قبول ورضاء الطرف الرابع (المشتري) .

البند الثامن -

فى حالة استحقاق باقى الثمن لاي سبب أو حلولة أو حلول جزء منه ، فانه يحق للباطمين (الاطراف الثلاثة الاول) رفع دعوى مستعجلة بفرض الحراسة القضائية وتعيين أى واحد منهم حارسا على الميمن المبيعة أمر مقبولا منذ الآن من الطرف الرابع (المشتري) ، مع اعتبار هذا البند ساريا ضد أى حائز للعقار المبيع .

البند التاسع -

من المتفق عليه بين الطرفين أن كل جزء من العقار المبيع ضامن لسداد باقى الثمن وملحقاته بغير تجزئة .

البند العاشر -

من المتفق عليه بين الطرفين أن باقى الثمن والملحقات تستحق السداد خورا ودون حاجة لاي تنبيه أو انذار - وذلك فى الاحوال الآتية :

١ - إذا تسبب المشتري (الطرف الرابع) في انقاص قيمة
المقار بأى عمل كان ، أو تقاعس عن صيقلته •

٢ - إذا باع المشتري المقار أو نزعت ملكيته جبراً أو للمنفعة
العامة •

٣ - إذا توفي المشتري أو فقد أهليته بسبب افلاسه أو اعساره
أو الحجز عليه •

البند الحادى عشر -

يقر المشتري (الطرف الرابع) أنه عاين المقار المبيع - بموجب
هذا العقد - المعاينة الكافية النافية للجهالة : وقبل مشتراه بالعالة
التي هو عليها الآن ، دون أن يكون له الحق في الرجوع على البائعين
(الاطراف الثلاثة الاول) بسبب ذلك •

البند الثانى عشر -

بمجرد التوقيع على هذا العقد الطرف الرابع المالك للمقار المبيع ،
ويحق له استلامه فور وتحويل أجرته : وعليه دفع الضرائب
والمصروفات ابتداء من اليوم - كما يقر المشتري (الطرف الرابع) أنه
تسلم من البائعين (الاطراف الثلاثة الاول) جميع مستندات الملكية
وعقود الايجار بعد حوالتها اليه ، وسائر المستندات الاخرى المتعلقة
بالمقار المبيع •

البند الثالث عشر -

يقر الطرفان المتعاقدان أن مصاريف وأتعاب هذا العقد وشهر
قائمة قيد حق امتياز البائع ، وكذا مصروفات شطبه بعد سداد باقى
التمن تقع على عاتق الطرف الرابع (المشتري) وحده •

البند الرابع عشر -

يقر أفراد المتعاقدين جميعا بأنه لا يخضع لاحكام الصراسة
ولا لقانون الكسب غير المشروع .

البند الخامس عشر -

قد وكل الطرفان - بموجب هذا العقد - السيد / المستاذ
المحامى فى استلام صوره هذا العقد التنفيذيه
الخاصة بكل منهم وما يلزم من الصور الاخرى ، وفى اتمام اجراءات
الشهر .

البائعون	الشاهدان	المشتري
امضاءات	امضاء - امضاء	امضاء

وبما ذكر تحرر هذا العقد ومدق منا ، وبعد تلاوته على
الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين وقع عليه الجميع .

الموثق

امضاء

التعليق :

١ - تنفى المادة ١١٤٧ من القانون الدنى بأن : « ما يستحق
لبائع العقار من الثمن وملحقاته يكون له امتياز على العقار المبيع .
ويجب أن يقيد الامتياز ولو كان البيع مسجلا : وتكون مرتبته
من وقت القيد » .

٢ - المقرر بنصوص المواد ١١٢٤ و ١١٤٧ مدنى و ١٢ من القانون
١١٤ لسنة ١٩٤٦ بتنظيم الشهر العقارى أن الامتياز المقرر بمقتضى

القانون لثمن العقار المبيع يجب أن يشهر — وشهر الامتياز يحصل
بالقيد ، وذلك حتى يسرى الامتياز في مواجهة الغير ، كما يجب هذا
القيد ولو كان المبيع مسجلاً ، واذا يترتب على عدم شهر حق امتياز
بائع الاطيان الزراعية — مع عدم سريانه في مواجهة الغير — أن تظل
ذمة المشتري مشغولة بمقدار ما عليه من دين لينفذ به البائع على أموال
المشتري الاخرى استيفاء لحقه ، ومن ثم فلا حل لاعمال حكم المحكمة
السابعة من قانون اصلاح رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ المعدل في هذه
الحالة ، والتي تقضى باستنزال قيمة ائدين المضمون برهن أو اختصار
أو امتياز طقة المدينين في المدينين ، التي نص عليها فيها (١) .

(١) نقض — جلسة ٣ — ٦ — ١٩٦٩ — مجموعة المكتب الفني —

٢٧ - صيغة : قائمة بقيد حق امتياز البائع

قائمة بقيد حق امتياز البائع

مطلوب شهرها بمكتب الشهر المقارى به

المـصـالـح

السيد / بن السن ومهنته وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة ومحلته المختار مكتب الاستاذ المحامى
بشارع رقم قسم محافظة

ضـد

السيد / بن السن ومهنته وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة

بموجب عقد بيع رسمى ، مع حفظ حق امتياز البائع ، محرر
بمكتب توثيق بتاريخ - - ١٩ تحت رقم
ضمننا وتأميننا لعدد المبالغ التالية :
جنبيه

الباقى من ثمن المبيع
قيمة فوائد (سنتين) بواقع فى المائة سنويا
تحت حساب المصروفات الاحتمالية
الجملة] [

بخلافه ما هو تحت التقدير

أهم شروط العقد :

١ — يذكر ميعاد استحقاق باقي الثمن وطريقة تقسيطه إذا لزم

الحال .

٢ — سعر الفائدة المتفق عليها ، ومواعيد دفعها ، وفائدة التأخير ،

وقيمة التعويض المشترط دفعه ، في حالة السداد قبل الميعاد إذا لزم

الحال .

٣ — شرط تحويل الدين ، واستحقاقه في حالة بيع العقار .

٤ — شرط الضمان والتضامن بين المشتريين في حالة وجود أكثر

من مشتري .

بيان المقار

(تذكر البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع عقد البيع ،

المحتفظ فيه بحق امتياز البائع) .

٢٨ - صيغة : عقد بيع رسمي ورهن تأميني

اتمه في يوم .
بمكتب توثيق .
مصلحة الشهر العقاري .
أمامنا .
نمّن .
موتق العقود الرسمية بالمكتب المذكور .
١ -
٢ -

الشاهدين الحائزين لجميع الصفات القانونية المطلوبة ومثبتين
الحاضرين طبقاً لنص المادتين ٧ و ٨ من قانون التوثيق حضر كل من :
١ - السيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة

بائع - طرف أول
ب - السيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة

مشتري ورهن - طرف ثان
ج - السيد / بن سن ومهنته
وجنسيته وديانته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة

دائن مرتين - طرف ثالث

أقر المتعاقدون بأهليتهم للتصرف ، وطلبوا منا تحرير العقد
الآتي نصه :

البند الاول

باع الطرف الاول وأسقط وتنازل بموجب هذا العقد وبكافة
الضمانات الفعلية والقانونية الى الطرف الثاني القابل بذلك ، أنعمار
الآتي :

(يذكر أوصاف العقار وتكوينه ومساحته وحدوده والمكلف باسمه
ورقم التكليف وسنته وما يتبع العقار من ملحقات ومشتملات ، ورقم
العقار واسم الشارع والقسم والشيخة والبلد والمحافظة) •
ملحوظة :

(وإذا كان العقار أطيانا زراعية تذكر المساحة الاجمالية والزام
والناحية والمركز والمحافظة ، وأسماء وأرقام الاحواض والقطع
وحودها وذكر التكليف ، والاملات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والنخيل والزرائب والاجران والمسكن والمرأوى والطرق) •

البند الثاني

يقر الطرف الاول (البائع) بأن ملكية العقار المذكور بالبند
السابق قد آلت اليه بطريق

بموجب

البند الثالث

يقر البائع الطرف الاول بخلو العقار المبيع من كافة المققوق
العينية أيا كان نوعها كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع
والارتفاق ظاهرة وخفية ، وأنه ليس موقوفا ولا محكرا ، فيما عدا

... ..

كما يقر بأنه حائز له دون منازعة ، حيازة ظاهرة وغير منقطعة ، وأنه لم يسبق له التصرف فيه ، وأن العقار كامل المرافق ، وغير (أو خاضع) لاحكام القانون رقم ٢٢٢ لسنة ١٩٥٥ بغرض مقابل التحسين ، وقد اتفق الطرفان على تحمل البائع (أو المشتري) بهذا المقابل في حالة فرضه .

ويقر أيضا بمطابقة (المباني) للقوانين واللوائح المعمول بها ، وغير محملة بأى حق امتياز للمهندسين ولا للمقاولين الذين أنشأوها ، أو بأية استحقاقات لهيئة التأمين الاجتماعى ، كما أنها لا تخضع الارض المشيدة عليها لاحكام قوانين التقسيم .

البند الرابع

تم هذا البيع لقاء ثمن اجمالى وجزافى قدره — جنيهه () ، (وإذا كان المبيع أطيانا زراعية أو أرضا فضاء ، فيذكر سعر الوحدة مع جملة الثمن) ، ويقر البائع الطرف الاول بأنه تسلم قبل اليوم خارج مجلس هذا العقد وفى غير حضورنا أو حضور الشاهدين مبلغ جنيهه () ، والباقى وقدره جنيهه () دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمانا وأمام الشاهدين من المشتري الطرف الثانى مبلغ — جنيهه () ومن الطرف الثالث مبلغ جنيهه () بناء على طلب المشتري من أصل القرض الذى سيذكر بالبند من هذا العقد . ويقر الطرف الاول بأن يعطى الطرف الثانى بموجب هذا مخالصة تامة ونهائية بثن المبيع جميعه .

البند الخامس

يقر المشتري (الطرف الثاني) بأنه عاين العقار المبيع المعايينة التامة الكافية النافية للجهالة ، وقبل مشتراه بحالته الراهنة التي هو عليها ، ولا يحق له من بعد يرجع على البائع (الطرف الاول) بشيء ما بسبب ذلك •

البند السادس

بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح الطرف الثاني (المشتري) المالك الوحيد للعقار المبيع ، وله حق استلامه فوراً وتحصيل ايجاره ، وعليه دفع المصاريف والالتزامات القانونية ابتداء من اليوم • كما يقرر المشتري أنه تسلم من الطرف الاول (البائع) جميع مستندات الملكية وعقود الاجار محولة اليه ، وكذا جميع المستندات الاخرى المتعلقة بالعقار المبيع •

البند السابع

وبموجب هذا العقد يقوم الطرف الثالث باقراض الطرف الثاني مبلغ () جنيه (دفع كطليه ولحسابه للبائع (الطرف الاول) على النحو الوارد بالبند الرابع من هذا العقد ، وعليه يعطى الطرف الاول للطرف الثالث بموجب هذا العقد ايصالاً نهائياً بقيمة هذا القرض •

البند الثامن

ضماناً وتأميناً لتسداد قيمة المبلغ المقرض من أصل وغوائد وتعويض ومصرفات قضائية وغير قضائية وكلفة الالتزامات المترتبة على هذا العقد يرهن الطرف الثاني تأمينياً لصالح الطرف الثالث العقار

المباع له من الطرف الاخير •

البند التاسع

في حالة استحقاق الدين لأى سبب يحق للدائن المرتهن (الطرف الثالث) طلب تعيينه حارسا قضائيا بدون أجر على العقار المرهون ، ويقبل الطرف الثانى مراعاة ذلك الآن ، ويعمل بهذا الشرط ضد أى حائز للعقار المرهون •

البند العاشر

دين الطرف الثالث غير قابل للتجزئة ، وينبنى على ذلك أن كل جزء من العقار المرهون ضامن لسداد الدين جميعه وملحقاته •

البند الحادى عشر

إذا رغب الطرف الثانى فى سداد قيمة الدين أو جزء منه شرط ألا يقل عن مبلغ جنيه () قبل تاريخ الاستحقاق المحدد بهذا العقد ، يلزم بدفع قيمة فوائد شهرا بسعر انفاذة المتفق عليها كتعويض لاعادة استغلال المبلغ المقترض وهذا التعويض واجب الدفع أيضا فى حالة حلول الدين لأى سبب كان قبل ميعاد الاستحقاق •

البند الثانى عشر

يتعهد الطرف الثانى بأن يؤمن على العقار المرهون ضد الحريق لدى احدى شركات التأمين باسم الدائن المرتهن (الطرف الثالث) بمبلغ () ، وفى حالة عدم قيام الطرف الثانى بالتأمين فى ظرف عشرة أيام من تاريخ هذا العقد يحق للطرف الثالث اجراء هذا التأمين بمصروفات على عاتق الطرف الثانى ، ويكون للطرف الثالث -

في حالة حدوث حريق — الحق في تسلم قيمة مطلوبة من أصل ونوائد وملحقات من قيمة التأمين من الشركة رأساً بطريق الأولوية والامتياز .

البند الثالث عشر:

تصبح المبالغ المدفوعة وفوائدها والتمويض المتفق عليه وملحقاتها ، مستحقة السداد فوراً ودون حاجة لاي تنبيه أو انذار ، اذا ثاء الدائن المرتعن (الطرف الثالث) ، في الاحوال الآتية :

١ — اذا تبين في أى وقت من الاوقات عدم صحة البيانات التي أثبتتها الطرف الثانى في هذا العقد .

٢ — اذا تأخر الطرف الثانى في تنفيذ أى التزام من التزاماته المسترطة بالعقد .

٣ — اذا تسبب الطرف الثانى في انخفاض قيمة الضمان بأى عمل كان ، أو امتنع عن صيانة العقار المرهون .

٤ — اذا بيع العقار المرهون أو نزع ملكيته جبراً أو للمنفعة العامة .

٥ — اذا أجز الطرف الثانى العقار المرهون لمدة تزيد عن

سنة ، أو تخالف عن ايجاره لمدة تزيد عن شهرًا مقدما .

٦ — في حالة وفاة الطرف الثانى ، أو فقد أهليته بسبب اغلاله أو اعساره أو الحجر عليه .

البند الرابع عشر:

يقر كل من المتعاقدين أنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد

موظفا مختارا له بالعنوان الموضح به ، وفي حالة تغييره عليه اخطار الطرف الاخر أو من يطل محله بهذا التنوير بموجب خطاب موصى عليه .

البند الخامس عشر

بم كل واحد من المتاعدين أنه لا يخضع لأحكام الحراسة ولا لقانون الكسب غير المشروع .

البند السادس عشر

مصروفات هذا العقد وأتعابه وكل ما يلزم لتمام استيفائه وشهر قائمة قيد الرهن ، وكذا مصروفات محو القيد عند سداد المبالغ المقررة ، تكون جميعها على عاتق الطرف الثاني وحده .

البند التاسع عشر

تد وكل الطرف بموجب هذا العقد انسيد / الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد للتنفيذية وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه ، وفي أتمام إجراءات الشهر .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وصدق عليه منا وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين ، وقع عليه الجميع

الشاهد الاول الشاهد الثاني الطرف الاول الطرف الثاني
الطرف الثالث الموثق

امضاء . امضاء امضاء امضاء امضاء

التطبيق :

١ - الدائن المرتهن له حق عيني على العقار المرهون ونسزع

ملكيتته عند حلول أجل الدين في يد الحائز له (م ١٠٣٠ و ١٠٦٠ و ١٠٧٢ مدنى و ٤١١ مرافعات (١) *.

٢ — للبائع أو ورثته أن يثبت بكافة طرق الاثبات أن البيع يفضى في حقيقته رهنا . بقاء العين المبيعة في حيازة البائع ، قرينة قاطعة على أن العقد قصد به اخفاء رهن . أثره بطلان العقد سواء بصفته بيه أو رهنا (٢) .

٣ — البيع ، ماهيته ، تقديره ، من سلطة محكمة الموضوع طالما لم ينص القانون على اتباع معايير معينة في خصوصه (٣) .
فالبيع تمويض لأصحاب العقار المنتصب مقابل حرمانه من الانتفاع به (٤) .

(١) نقض — جلسة ٢٨-١٢ - ١٩٨٦ - الطعن ١١٤٩ لسنة

٤٩ ق .

(٢) نقض — جلسة ١١-٢ - ١٩٨٧ - الطعن ١١١٩ لسنة

٥١ ق .

(٣) نقض — جلسة ٩-٢ - ١٩٨٦ - الطعن ١٨٦٨ لسنة

٥٢ ق ، ونقض جلسة ٢١-٣ - ١٩٨٤ - الطعن ١١٩١ لسنة ٤٧

ق .

(٤) نقض — جلسة ١-٤ - ١٩٨٦ - الطعن ٢٤٢٧ لسنة ٥٢

ق ونقض — جلسة ٤-٣ - ١٩٨٠ - مجموعة المكتب الفنى — السنة

٣١ - مدنى ص ٧٠١ .

٢٩ - صيغة : نشرة بيع عقار بالزاد

شهر
رقم قسم محافظة ومساحة متراً مربعاً
() وهو عبارة عن
بشمن نسامى قدره جنيه () والمزايدة يوم
الموافق - - الساعة مكتب الكائن
ومستندات التمليك وشروط البيع مودعة بالمكتب المذكور .
فعلى راغبى الشراء معاينة العقار والحضور للمزايدة ، وللمالك
الحق فى قبول أو رفض أى عطاء دون إبداء الاسباب .

القرع الرابع - حة العقود وثائقها والتوقيع عليها

٣١ - مينة : حة وثيقة عقد بيع

انه في يوم
يتاء على طلب السيد /
المسرى الجنسية
ومينته وميناته والقيم يشارع
محافظة ، ومطه القطار السيد / الاستاذ
الطهي يشارع
رقم قم محافظة
الضرم يمكنه
الجزئية
انطلقت في تاريخه اعلاه الى موطن :
السيد /
المسرى الجنسية
رقم قم وميناته
والقيم يشارع
محافظة
مخليا مع
واعلته يلاتى :

الوضوع

يعربح عقد بيع ابعائى مبرخ - - ١٩ باع المال
اليه الطالب اطلينا زراعية مالحها من طاقه ()
كلثة يزلمم تلمية حوتى قلعة ومحدودة يحدود اريسة على
النحو التالى :
الحد البحرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

ومبنية الحدود والمعالم بالمعقد المذكور والجدول أعلا الصحيفة
ومملومة للطرفين •
ملحوظة :

إذا كان المبيع أرضا فضاء معدة للبناء أو عتار امينيا فيذكر ذلك
وتبين أوصاف العتار المبنى ومعالمه وملحقاته وتوابعه بيانا شاملا وقد
تم هذا البيع لقاء ثمن منفوع قدره () جنيه ()
بسر الغدان () وأكث ملكية العتار المبيع
للمعلن اليه كالمبين بالمعقد المذكور بموجب () يذكر
سبب الملكية () •

ولما كان يحق للطالب طلب الحكم بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى
المشار اليه اعتبارا بأن صحة العقد ونفاذه دعوى ملكية مالا يقوم
حكم القضاء فيها مقام التصديق فى اجراءات الشهر العتارى بالتطبيق
لأنحكام القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ المعدل ، الامر الذى حدا
بالمطالب الى اقامة هذه الدعوى •

بناء عليه

وعم حفظ كافة حقوق الطالب بجميع أنواعها ومشتملاتها السابقة
والحالية والمستقبلية •

أنا المخضر سالف الذكر انتقلت وأعلنت !لمعلن اليه بما تقدم
مكلفا أياه بالحضور أمام محكمة الابتدائية (الدائرة

مدنى كلى) بجاستها المزمع انعقادها في يوم الموافق —
— ١٩ في تمام الساعة التاسعة صباحا. وما بعدها ليعلم الحكم
بصحة ونفاذ عقد البيع الابتدائى المؤرخ — ١٩ والمتضمن
بيعه للطلاب الاطيان الزراعية البالغ ماحتها س ط ف
(المبينة الحدود والمعالم بالمقد المذكور وبهذه
الصحيفة لقاء ثمن مدفوع قدره جنيه []
مع التزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه وشمول الحكم بالنفاذ
المعجل تطبيقا من شرط الكفالة .

ولأجل

ملحوظة :

يطلق عملا — أيضا — على هذه الدعوى تسمية (دعوى صحة
تعاقد) .

٣٢ - صيفة : حكم صحة ونفاذ عقد بيع للملح

باسم الشعب

محكمة الابتدائية

بالجلسة المدنية والتجارية المنعقدة علنا بسراى المحكمة فى يوم

الموافق - - ١٩

تحت رئاسة السيد / الاستاذ رئيس المحكمة

وعضوية السبدين / القاضى

و القاضى

وبحضور السيد / سكرتير الجلسة تقدمت

القضية الواردة بالجدول العمومى تحت رقم سنة ١٩

المرفوعة من :

ضد

... ..

نودى على الخصوم

حضر المدعى ومعه السيد / الاستاذ المحامى

وقدم عقد البيع الابتدائى سند الدعوى ، وعقد صلح وحضر المدعى

عليه شخصيا

والطرفان اقرا بتوقيعهما على عقد الملح وتراضيا على ما جاء

به وطلبا الحاقه بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه وجعله فى قوة

السند التنفيذي •

وهذا نص عقد الصلح :

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر صلح

أنه في يوم - - ١٩ بيندر محافظة

قد تخرر محضر الصلح هذا فيما بين الموقعين عليه أدناه بعد
اقرارهما على أهليتهما للتصرف قانونا ، وهما :

١ - المقيم بشارع رقم قسم
محافظة - مشتري - مدعى طرف أول

٢ - المقيم بشارع رقم قسم
محافظة - بائع - مدعى عليه طرف ثان

لما كان الطرف الاول قد رفع الدعوى رقم سنة ١٩ مدنى
كلى ضد الطرف الثانى (البائع) وتحدد لنظرها جلسة
١٩ طلب فى ختامها الحكم عليه بصحة ونفاذ عقد
البيع الابتدائى المؤرخ ١٩ والصادر منه ببيعه له
مساحة س ط ف هى العقار المبين الحدود والمعالم بخيل
المقد وبصحيفة تلك الدعوى لقاء الثمن المدفوع له وقدره جنيه
() ، واعتبار ذلك الحكم سند ناقلا للملكية
والتكليف تمهيدا للشهر مع الزامه بالمصاريف ومقابل أتعاب المحاماه

وشمول الحكم بالنفاذ المجل بلا كفالة ورغبة من الطرفين في
إنهاء هذا النزاع صلحا فقد اتفقا على ما يلي :

شروط الصلح

أولا - يقر الطرف الثاني (البائع) بصحة ونفاذ عقد البيع
الابتدائي المؤرخ - - - ١٩ والصادر منه للطرف الاول
(المشتري) والمتضمن بيعه له العقار المبين وصفا وحدودا ومساحة
بالمقد وبمصلحة والبالغ من ط ف لقاء الثمن المدفوع بالكامل
وقدره جنيه () وبأنه عقد صحيح ونافذ ومنتج
لكافة آثاره القانونية ولا يمانع في القضاء بصحته ونفاذه تمهيدا
للتسجيل ونقل الملكية والتكليف .

ثانيا - يلتزم الطرف الاول (المشتري - المدعى) بمصاريف
هذه الدعوى .

ثالثا - يلتزم كل طرف باتعاب محاميه .

رابعا - يلتزم الطرفان بالحضور شخصيا أو بوكيل عن كل منهما
بجلسة - - - ١٩ في الدعوى رقم سنة ١٩ مدنى
كلى في تمام الساعة التاسعة لتقديم هذا الحضر والتصديق عليه
والحاقه بمحضر تلك الجلسة وإثبات محتواه فيه وجمله في قوة السند
للتبفيذ والقضاء بما جاء به لو تخلف عن الحضر أحد أطرافه .

الطرف الاول (المشتري - المدعى) امضاء

الطرف الثاني (البائع - المدعى عليه) امضاء

المحكمة

من حيث أن طرفي الدعوى قدما عقد مؤرخ - - ١٩
أقرا بتوقيعهما عليه وطلبا الجاقه بمحضر الجلسة وبإثبات محتواه
فيه ، وجمله في قوة السند التنفيذي .

ومن حيث أن المحكمة لا ترى فيما اتفق عليه الخصوم ما يخالف
النظام العام أو المساس بالحالة الشخصية ، ومن ثم فلا ترى المحكمة
مانعا من اجابة الطرفين الى طلبهما عملا بالمادة ٥٥١ مدنى و١٠٣
فلهذه الاسباب

حكمت المحكمة بالحاق عقد الصلح المؤرخ - - ١٩
بمحضر الجلسة وإثبات محتواه فيه ليكون في قوة السند التنفيذي
رئيس المحكمة - امضاء

التعليق :

١ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . اتساعها لبحث النزاع حول
ملكية البائع للمبيع . ملكية البائع لجزء من المبيع ، مؤداه ، امتناع
اجابة المشتري والبائع لطلبهما . الحاق محضر الصلح المبرم بينهما عن
كامل القدر المبيع والتقصاء للمشتري بصحة عقده الا بالنسبة للتقصر
المطوك للبائع له لقاء ما يعادله من الثمن (١) .

٢ - دعوى صحة التعاقد ، ما هيتهما ، وجوب تملك البائع للمبيع ،
مؤداه . وجوب بحث ما يثار من منازعات بشأن ملكية البائع للمبيع .

عدم كفاية ما يوزده البائع في العقد من بيان لسند ملكيته (١) .

٣ — دعوى صحة ونفاذ عقد البيع . ما هيئها . وجوب بحث ما عسى أن يثار بشأن ملكية البائع للمبيع كله أو بعضه . اجابة المشتري الى طلبه ، شرطه ، أن يكون انتقال الملكية اليه وتسجيل الحكم الذى يصدر فى الدعوى ممكنين (٢) .

٤ — اعتبار تسجيل صحيفة دعوى صحة ونفاذ عقد البيع حجة على من ترتبت لهم بعده حقوق على ذات المبيع . ثبوته على صدور الحكم فعلا بصحة العقد والتأثير بمنطوقه فى هامش ذلك السجل (٣) .

٥ — مجرد تسجيل صحيفة دعوى التعاقد ليس من شأنه نقل الملكية المقاربية من البائع الى المشتري . عدم انتقالها الا بشور الحكم النهائى الصادر بصحة البيع أو التأثير بمنطوقه فى هامش تسجيل الصحيفة . ثبوت الملكية للمشتري من وقت اصدار ذلك الحكم وليس

(١) نقض — جلسة ٥ — ١٢ — ١٩٨٥ — الطعن ٣٠٨ لسنة ٥١ ق ، ونقض — جلسة ١٥ — ١ — ١٩٨٤ — الطعن ٩٩٩ لسنة ٤٢ ق ، ونقض — جلسة ٥ — ١ — ١٩٨٣ — الطعن ٥١٧٠ لسنة ٤٩ ق ، ونقض — جلسة ٣١ — ١ — ١٩٨٠ — مجموعة الكتب الفنى — السنة ٣١ — مدنى — ص ٣٦٦ .

(٢) نقض — جلسة ١ — ١ — ١٩٨٦ — الطعن ٩٩٦ لسنة ٥٢ ق ، ونقض — جلسة ١٢ — ١ — ١٩٨٦ — الطعن ١٦٨٤ لسنة ٥١ ق .

(٣) نقض — جلسة ٢٧ — ٣ — ١٩٨٦ — الطعن ٢١٣٦ لسنة ٥٢ ق ، ونقض — جلسة ٢١ — ١ — ١٩٧٤ — مجموعة الكتب الفنى — السنة ٢٥ — مدنى — ص ١٢٦٥ .

من تاريخ تسجيل الصحيفة (١) .

٦ - دعوى صحة التعاقد . ما هيئتها . اتساع نطاقها لبحث كل ما يتعلق بموضوع العقد ومداه وبوجوده أو انعدامه وبصحته أو بطلانه أو صورتيه (٢) .

٧ - دعوى صحة ونفاذ عقد البيع ، المقصود منها تنفيذ التزام البائع بنقل ملكية العقار المبيع الى المشتري . مفاد ذلك أن ملكية العقار المبيع الى المشتري . مفاد ذلك أن ملكية العقار لم تنتقل بعد الى المشتري ما يمنع الحكم بتثبيت ملكيته له (٣) .

٨ - تسجيل صحيفة دعوى صحة التعاقد والتأثير بمنطوق انحكم الصادر بصحة التعاقد على هامش تسجيل الصحيفة ، اثره ، جعل حق المشتري حجة على كل من ترتبت له من المتصرف ذاته حقوق عينية على العقار من تاريخ تسجيل الصحيفة . مؤدى ذلك انعبرة في المفاضلة بأسبقيّة التسجيل أن يكون المتصرف واحدا (٤) .

نقض - جلسة ٢٧ - ٣ - ١٩٨٦ - الطعن ٢١٣٦ لسنة

٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ٢٢ - ٥ - ١٩٨٦ - الطعن ١١٥٨ لسنة

٥٢ ق .

نقض - جلسة ١١ - ٦ - ١٩٨٧ - الطعن ١٢٧٦ لسنة

٥٣ ق .

(٤) نقض - جلسة ١٦ - ٦ - ١٩٨٧ - الطعن ١١٣٥ لسنة

٥٣ ق .

- ٩ — تحديد الارض المحكوم باثبات صحة التعاقد عنها ، العبرة فيه بما ورد في العقد لا بما ورد في الصحيفة (١) *
١٠ — دعوى صحة التعاقد دعوى استحقاق مآلا * مؤدى ذلك ، على المحكمة من تلقاء نفسها أن تعرض لبحث امكانية انتقال الملكية الى المشتري وتسجيل الحكم الذى يصدر فيها (٢) *
١١ — المفاضلة بين المشتريين في حالة تراحمهم ، مناطه ، الاسبق في التسجيل لا يغير من ذلك أن يكون المشتري الاسبق متواطئا مع البائع (٣) *

(١) نقض — جلسة ٢٥ — ٦ — ١٩٨٧ — الطعن ١٨٤٤ لسنة ٥٣ *

(٢) نقض — جلسة ١٧ — ١٢ — ١٩٨٧ — الطعن ١٠٠٢ لسنة ٥٤ ق *

(٣) نقض — جلسة ١٧ — ١٢ — ١٩٨٥ — الطعن ٥٩٩ لسنة ٥٤ ق *

٣٣ — صيغة : شهادة بالتأشيرات أو القيود

الواردة بالسجل العيني

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب السجل العيني

شهادة

بالتأشيرات أو القيود الواردة بالسجل العيني

بناء على الطلب المقدم من السيد /

والمقيد برقم بتاريخ — — ١٩ للحصول على شهادة

تنفيذ : [القيود المقيدة على صحيفة الوحدة العقارية رقم بحوض

نمرة عن القطعة رقم ناحية مركز

محافظة . . .]

يشهد أمين المكتب أنه بالاطلاع على صحيفة الوحدة العقارية تبين

الآتي :

اجمالي مسطح القطعة مس طاف

المالك

بالمقد المسجل رقم بتاريخ — — ١٩ منقولة عن ملكية

.

١٤٢٣ ١٤٢٤ ١٤٢٥ ١٤٢٦ ١٤٢٧ ١٤٢٨ ١٤٢٩

١٤٣٠ ١٤٣١ ١٤٣٢ ١٤٣٣ ١٤٣٤ ١٤٣٥ ١٤٣٦

حررت هذه الشهادة وسلمت للطلّاب بعد سداد الرسم وتقدّره

جنيه (ثلث) يعوجب الايصال رقم

١٩

بتاريخ

١٩

تتميراً في

أمين المكتب

المراجع

امضاء

امضاء

الفرع الخامس - بيع ملك الدولة الخاص ، والبيع بالعربون

٣٤ - صيغة : عقد بيع أطيان زراعية مملوكة الدولة

ملكية خاصة

عقد بيع رقم بندر

انه في يوم الموافق ١٩

خيما بين كل من :

١ - السيد / الوزير محافظة بصفته - بائع

طرف أول

٢ - والسيد / المتصنع بجنسية مصر العربية والمقيم

بناحية مركز محافظة مشتر

طرف ثان

البند الأول

باع الطرف الأول بصفته الواردة بمدر هذا العقد الى الطرف

الثاني قطعة الارض رقم مملوكة بمسطح س مترا

(طبقا لكشف التحديد المساحي للطلب رقم

سنة ١٩ والكائن ببيندر محافظة من أملاك الدولة

الخاصة التي في ولاية وزارة الاسكان والتعمير والمجاعة بالممارسة ،

والموضحة حدودها ومعالها كالآتي :

المسطح . اسم الناحية . المركز . المحافظة . اللوحة

الحوض . القطعة . الحدود . وتعادل س متر

الحد البصرى -

الحد القبلى -

الحد الشرقى -

الحد الغربى -

التعامل عبارة عن أرض زراعية

رقم الاستمارة ١٩/

جملة المساحة ()

البند الثانى

تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه () سده

الطرف الثانى جميعه الى خزينة مديرية الاسكان والتعمير بمحافظة

بموجب القسيمة رقم بتاريخ - - ١٩

البند الثالث

تم هذا البيع طبقا للائحة بيع املاك الحكومة المدرجة بالجريدة

الرسمية وملحق هذه الشروط ، ويقر المشتري باطلاعه عليها وعلمه

بما ورد بها .

البند الرابع

يلزم الطرف الثانى بسداد الضرائب العقارية وملحقاتها المستحقة

على الارض المبعة طبقا للقوانين المعمول بها من تاريخ اعتماد البيع .

البند الخامس

تؤول ملكية العقار المبيع الى المشتري محملا بما عليه حقوق الارتفاق دون أن يترتب على ذلك حق للمطالبة بتعويض مقابل هذه الحقوق .

البند السادس

إذا استحق العقار المبيع أو بعضه للتغير بناء على حكم قضائي نهائي فلا يلزم الذرف الاول بصفته الا يرد ما آداه الطرف الثاني من الثمن عن الذى قضى باستحقاقه بدون أى فائدة أو تعويض آخر . ولا يترتب مع الحكم للتغير بجزء الزام المحافظة بفسخ البيع من الباقي .

البند السابع

يكون المشتري مسؤولا مسئولية كاملة عما يستحق عن هذه القطعة من تاريخ استلامه لها بالنسبة للضرائب العقارية دون أى مسؤولية على الدولة فيما ينشأ بسببها من حقوق للضرائب .

البند الثامن

إذا لزم الحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى مقدار كان في الارض المبيعة لاعمال متعلقة بالمنافع العامة ، يكون لها الحق إذا شاعت أن تأخذ ما يلزمها من هذه الارض بنفسس الثمن المبيعة به .

البند التاسع

لا تدخل في المبيع وتبقى في ملك الحكومة كافة المعادن بما في ذلك الملح والنفطون وسلفات المانيزيا وجميع الاملاح بصفة عامة أو المناجم أو المحاجر أو الآثار التي توجد بالارض المبيعة ، فإذا وجد أى شيء

من هذا القليل فيكون للحكومة دون غيرها الحق في استغلالها أو استغلالها أو منح هذا لمن تشاء وعليها فقط أن تدفع تمويضا للمشتري في حالة حصول ضرر زمني لطبقة الأرض أو حرمانه من المنفعة لمدة ما .
وأما إذا كان الضرر مستديما فغدتفع قيمة ما يتلف من تلك الطبقة .

البند العاشر

القطع القرينة أو المتصلة بنبجانات يشترط عدم إقامة مبانى للسكن عليها داخل المسافات القانونية وهي ١٠٠ مترا من الجهات الشرقية والغربية والقبلية و ٣٠٠ مترا من الجهة البحرية .

البند الحادى عشر

المحافظة غير مسئولة عن معدن الأرض المبيعة أو عن طرق السرى أو الصرف أو المواصلات الخاصة بها .

البند الثانى عشر

يلتزم الطرف الثانى بكافة المصاريف المترتبة على تنفيذ شروط هذا العقد .

البند الثالث عشر

يلتزم المشتري باتمام خلال سنتين من تاريخ تسليمه الأرض المبيعة .

البند الرابع عشر

ياتزم المشتري باستخدام الأرض المبيعة فى الغرض المشتراة من أجله .

البند الخامس عشر:

يقر الطرف الثاني بأنه قد عاين الأرض المبيعة المعاينة النافية للجهالة وعلم بمعرفتها وحدودها وقبل مشتراها بحالتها الراهنة .

البند السادس عشر:

رسوم ومصاريف هذا العقد على عاتق المشتري

الطرف الثاني « المشتري » الطرف الاول بصفته « البائع »

امضاء

امضاء

الجنة

امضاء - امضاء

امضاء

التعليق :

١ - التعاقد بشأن بيع الاملاك الخاصة بالدولة لا يتم بين الحكومة وطلبي الشراء الا بالتصديق عليه ممن يملكه .
نمحافظة كل في دائرة اختصاصه التصديق على البيع بعد موافقة اللجنة التنفيذية للمحافظة . المادة الاولى من القرار الجمهوري ٥٤٦ لسنة ١٩٨٦ .
تفسير ذلك اعتبار التصديق قبولا بالبيع والرغبة في الشراء
اجابا (١) .

٢ - التعاقد بشأن الاموال الخاصة بالدولة . عدم تمامه الا

(١) نقض - جلسة ١٨ - ١٢ - ١٩٨٥ - الطعن ١٧ لسنة

بالتصديق عليه من وزارة المالية : - الإيجاب يكون من قبل راغب
الشراء ، القبول صدوره من وزارة المالية دون غيرها واستلام الجهة
البائنة الثمن أو جزء منه يكون على سبيل الأمانة وليس قبولاً للبيع .
المادتان ١٨ و ١٩ من رقم ١٠٠ لسنة ١٩٠٤ . من نظارة المالية (١) .
٣ - التعاقد بشأن بيع الأملاك الخاصة للدولة . عدم تمامه الا
بالتصديق على البيع من وزير المالية أو المحافظ بعد موافقة اللجنة
التنفيذية . القرار الجمهوري ٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ ولائحة شروط بيع
أماك الميرى الحرة . تقدير اللجنة لثمن البيع واعتماده من المحافظ
ليس قبولاً للبيع يتم به التعاقد (٢) .

٤ - دعوى صحة التعاقد . ما هيتها . بيع أملاك الدولة الخاصة ،
عدم تمامه الا بالتصديق عليه ممن يملكه . القرار الجمهوري رقم
٥٤٩ لسنة ١٩٧٦ . قضاء الحكم بصحة ونفاذ هذا البيع دون التحقق
من صدور هذا التصديق ، خطأ وقصور (٣) .

٥ - بيع أملاك الدولة الخاصة ، عدم تمام ركن القبول فيـه
الا بالتصديق على البيع من وزارة المالية . صدور قرار المحافظ

(١) نقض - جلسة ٢ - ١ - ١٩٨٦ - الطعن ١٩٨٩ لسنة

٥١ ق .

(٢) نقض - جلسة ٢ - ٢ - ١٩٨٦ - الطعن ٥٤٥ لسنة

٥٢ ق .

(٣) نقض - جلسة ٩ - ٤ - ١٩٨٧ - الطعن ٦٥٠ لسنة ٥٣ ق ،

ونقض - جلسة ٢٧ - ٢ - ١٩٨١ - الطعن ٢٠٩٧ لسنة ٥٠ ق .

بتمليك أراضى وضع اليد لثاغليها • قضاء الحكم المطعون فيه بانعقاد البيع دون التحقق من توافر ركن القبول ، خطأ في القانون (١) •

٦ - التصديق على بيع أملاك الحكومة في نطاق المدن والقرى صيرورته من اختصاص المحافظين اعتبارا من تاريخ العمل بقرار وزير الاسكان والمرافق ٥٢٢ لسنة ١٩٦١ (٢) •

٧ - الاموال الخاصة المملوكة للدولة ، أو للاستخاص الاعتبارية العامة ، عدم جواز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم (م ٩٧٠ مدنى معدلة) (٣) •

٨ - الاموال الخاصة المملوكة للدولة ، عدم جواز تملكها أو كسب أى حق عيني عليها بالتقادم (م ٩٧٠ مدنى المعدلة بالقانون ١٤٧ لسنة ١٩٥٧ • الاستثناء تملكها أو اكتمال التقادم قبل العمل بهذا التعديل (٤) •

(١) نقض - جلسة ٢٧ - ١٢ - ١٩٨٧ - الطعن ٢٦١٤ لسنة ٥٦ ق ، ونقض - جلسة ٩ - ١١ - ١٩٧٧ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٨ - مدنى - ص ١٦٣٩ •

(٢) نقض - جلسة ٢٣ - ٦ - ١٩٨٧ - الطعن ١٩٠٨ لسنة ٥١ ق •

(٣) نقض - جلسة ١٦ - ٤ - ١٩٨٦ - الطعن ٨٧٩ لسنة ٥٩ ق •

(٤) نقض - جلسة ٥ - ٢ - ١٩٨٧ - الطعن ١٥١٢ لسنة ٥٣ ق •

ق ، وناقض جليلة ٢ - ١ - ١٩٨٥ - الطعن ٥٣٣ لسنة ٥٢ ق ، وناقض
- جليلة ٢ - ٤ - ١٩٨١ - الطعن ٢٢٣ لسنة ٤٨ ق ، وناقض - جليلة
٦ - ١١ - ١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفني السنة ١٣ - مدني - ص

٣٥ - صيغة : عقد بيع أملاك الدولة الخاصة

مع تقسيط باقى الثمن

عقد بيع أملاك الدولة الخاصة (أراضى زراعية)

مع تقسيط باقى الثمن

انه في يوم الموافق - - ١٩
فيما بين كل من :

١ - السيد / الوزير محافظ بصفته
بائع طرف أول

٢ - السيد / المتمتع بجنسية مصر العربية ، والقيم
بناحية مركز محافظة - مشير

طرف ثان

البند الأول

باع الطرف الأول بصفته الواردة بصدر هذا العقد الى الطرف
الثاني قطعة الارض رقم مسجلة بمسطح سن مترا
(طبقا لكشف التحديد المباحي للطلب رقم

سنة ١٩ والكائنة ببندر محافظة من أملاك الدولة
الخاصة التي في ولاية وزارة الإسكان والتعمير ، والمباعة بالممارسة ،
والموضحة حدودها ومعالمها كالاتى :

المسطح اسم الناحية المركز الحافظة اللوحة
 من ط ف القطعة الحدود
 وتعاد
 من مترا

الحد البحري
 الحد القبلي -
 الحد الشرقي -
 الحد الغربي -

التعامل عبارة عن أرض زراعية

رقم الاستمارة ١٩/
 جملة المساحة)

البند الثاني

تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه ()
 سدد الطرف الثاني منه مبلغ جنيه ()
 بالقسيمة رقم بتاريخ - - ١٩ إلى خزينة وزارة
 الاسكان والتعمير ، والباقي وقدره جنيه ()
 بسدد على قسما سنويا متساويا قيمة كل قسط جنيه
 () مع فوائد بنسبة % سنويا حتى تمام
 السداد

البند الثالث

وقد تم هذا البيع طبقا للاتحة بيع أملاك الحكومة المدرجة بالجريد الرسمية. وملحق هذه الشروط، ويقر المشتري (الطرف الثاني) بإطلاعها عليها وعلمه بما ورد بها •

البند الرابع

يلزم الطرف الثاني بسداد الضرائب العقارية وملحقاتها المستحقة على الأرض المبعة طبقا للقوانين المعمول بها من تاريخ اعتماد البيع •

البند الخامس

تؤول ملكية العقار المبيع الى المشتري مجملا بما عليه من حموى الاتفاق دون أن يترتب على ذلك أى حق للمطالبة بتمويض مقابل هذه الحقوق •

البند السادس

إذا استحق العقار المبيع أو بعضه بناء على حكم قضائى نهائى فلا يلزم الطرف الاول بصفته الا برده ما أداه الطرف الثانى من الثمن عن الذى قضى باستحقاقه • ولا يترتب مع الحكم للغير بجزء الزام المحافظة بفسخ البيع عن البقى •

البند السابع

يكون المشتري مسئولا مسئولية كاملة عما يستحق عن هذه القطعة من تاريخ استلامه لها بالنسبة للضرائب العقارية دون أى مسئولية على الدولة فيما ينشأ بسببها من حقوق الضرائب •

البند الثامن

إذا لزم للحكومة في خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ عقد البيع أى مقدار كان في الأرض المبيعة لأعمال متعلقة بالمنافع العامة يكون لها الحق إذا شئت أن تأخذ ما يلزمها من هذه الأرض بنفسها الثمن المبيعة به . .

البند التاسع

لا تدخل في المبيع وتبقى في ملك الحكومة كافة المعادن بما في ذلك الملح والنطرون وسلفات المانيزيا وجميع الاملاح بصفة عامة أو المناجم أو المحاجر أو الآثار التي توجد بالأرض المبيعة ، فإذا وجد أى شيء بالأرض المبيعة من هذا القبيل فيكون للحكومة دون غيرها الحق في استغلالها أو استخراجها أو منح هذا لمن تشاء وعليها فقط أن تدفع تعويضا للمشتري في حالة حصول ضرر وقتى لطبقة الأرض أو حرمانه من المنفعة لمدة ما . وأما إذا كان الضرر مستديماً فتدفع قيمة ما يتلف من تلك الطبقة .

البند العاشر

القطع القريبة أو المتصلة بهيئات يشترط عدم إقامة مباني للسكن عليها داخل المسافات القانونية وهي ١٠٠ مترا من الجهات الشرقية والغربية والقبلية و ٣٠٠ مترا من الجهة البحرية .

البند الحادي عشر

المحافظة غير مسئولة عن معدن الأرض المبيعة أو عن طرق الرى أو الصرف أو المواصلات الخاصة بها .

البند الثاني عشر

يلتزم المشتري باستخدام الأرض المبيعة في الغرض المشتراه من أجله .

البند الثالث عشر

يقر الطرف الثاني بأنه قد عين الأرض المبيعة المعينة المنافية للجهالة وعلم بمعرفتها وحدودها وقبل مشتراها بحالتها الراهنة .

البند الرابع عشر

يلتزم الطرف الثاني بكافة المصاريف المترتبة على تنفيذ شروط هذا العقد .

البند الخامس عشر

رسوم ومصاريف هذا العقد على عاتق المشتري (الطرف الثاني)
الطرف الثاني « المشتري » الطرف الاول بصفته « البائع »

امضاء

امضاء

اللجنة

امضاء امضاء

امضاء

التعليق :

١ — اذا كان محل الالتزام مبلغا من النقود وكان معلوم المقدار وقت الطلب وتأخر المدين في الوفاء ، كان ملزما بأن يدفع للدائن على سبيل التعويض عن التأخر فوائد قدرها أربعة في المائة في المسائل المدنية وخمسة في المائة في المسائل التجارية . وتسرى هذه الفوائد من تاريخ

المطالبة القضائية بها أن لم يحدد الاتفاق أو العرف التجارى تاريخا آخر لسريانها • وهذا كله ما لم ينص القانون على غيره (م ٢٦ مدنى)
٢ — الفوائد انمسا هي تعويض اتفاقى عن التأخير فى الوفاء بالالتزام بنفع مبلغ من النقود (١) •

٣ — اشترطت المادة ٢٢٦ من القانون المدنى لسريان الفوائد من تاريخ المطالبة القضائية أن يكون محل الالتزام مبلغا من النقود معلوم المقدار وقت الطلب • والمقصود بكون محل الالتزام معلوم المقدار — وعلى ما جرى به قضاء النقض — أن يكون تحديد مقداره قائما على أسس ثابتة لا يكون معها للقضاء سلطة فى التقدير (٢) •

٤ — يجوز للمتاعدين أن يتفقا على سعر آخر للفوائد سواء أكان ذلك فى مقابل تأخير الوفاء أم فى أية حالة أخرى تشترط غيابها الفوائد : على ألا يزيد هذا السعر على سبعة فى المائة • فاذا اتفقا على فوائد تزيد على هذا السعر وجب تخفيضها الى سبعة فى المائة وتعيين رد ما دفع زائدا على هذا القدر •

وكل عمولة أو منفعة ، أيا كان نوعها ، اشترطها الدائن اذا زادت هى والفائدة المتفق عليها على الحد الاقصى المتقدم ذكره : تعتبر غائبة

(١) نقض — جلسة ٢٥ — ١٢ — ١٩٦٩ — مجموعة المكتب الفنى

— السنة ٢ — مدنى — من ١٣٣٢ •

(٢) نقض — جلسة ٣٠ — ٤ — ١٩٧٠ — المرجع السابق — السنة

٢١ — من ٧٦٧ ، ونقض — جلسة ٢٢ — ١٢ — ١٩٨٠ — المحلن ٦٦

لسنة ٤٨ ق •

مستترة ، وتكون قابلة للتخفيض ؛ اذا ما ثبت أن هذه العمولة أو المنفعة لا يقابلها خدمة حقيقية يكون الدائن قد أداها ولا منفعة مشروعة (م ٢٢٧ معنى) .

هـ — اذ كان الثابت من عقد البيع أن الطرفين اتفقا على سداد باقى الثمن على أقساط ، فإن الشرط الجزائى يكون فى حقيقة اتفاقا على فوائد عن التأخر فى الوفاء بالتزام محله مبلغ من النقود يخفص لمحكم المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ، فلا يجوز أن يزيد سعر الفائدة المتفق عليها عن سبعة فى المائة ، والا وجب تخفيضها الى هذا الحد (١) .

و — حرم المشرع بنص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى زيادة فائدة الديون على حد أقصى معلوم مقداره $\frac{7}{100}$ ونص على تخفيضها الى هذا الحد (١) .

هـ — حرم المشرع بنص المادة ٢٢٧ من القانون المدنى زيادة فائدة الديون على حد أقصى معلوم مقداره $\frac{7}{100}$ ونص على تخفيضها اليه وجرم على الدائن قبض الزيادة والزامه برد ما قبضه منها — مما مؤداه أن كل اتفاق على فائدة تزيد على هذا الحد يكون باطلا بطارئا مطلقا لا تلحقه الاجازة وذلك لاعتبارات التى تستوجب حماية المصير الضعيف فى العقد من الاستغلال .

أجاز الشارع فى المادة السابعة فقرة (د) من القانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى المصرى والجهاز المصرفى لمجلس ادارة ذلك البنك : (تحديد أسعار الخصم وأسعار الفائدة الدائنة والمدينة

(١) نقض — جلسة ٢١ — ٣ — ١٩٧٨ — الطعن ١٦١ لسنة

على العمليات المصرفية حسب طبيعة هذه العمليات وأجالها ومقدار الحاجة إليها وفقاً لسياسة النقد والائتمان دون التقيد بالحدود المنصوص عليها في أى تشريع آخر) وهو ما يدل على اتجاه قصد الشارع الى استثناء العمليات المصرفية من قيد الحد الأقصى للفائدة الاتفاقية المنصوص عليها في المادة ٢٢٧ من القانون المدنى ، ولكنه لم يشأ مسايرة بعض التشريعات الاجنبية فيما ذهبت اليه من إلغاء هذا القيد كلية ، فرخص لمجلس إدارة البنك المركزى فى تحديد أسعار الفوائد التى يجوز للبنوك أن تتعاقد فى حدودها بالنسبة لكل نوع من هذه العمليات وذلك وفقاً لضوابط تتسم بالمرونة وتتمشى مع سياسة النقد والائتمان التى تقرها الدولة فى مواجهة ما يجد من الظروف الاقتصادية المتغيرة .

انه وان كان الترخيص المشار اليه قد صدر لمجلس إدارة البنك المركزى فى إطار المادتين الاولى والسابقة من القانون رقم ١٣٠ لسنة ١٩٧٥ اللتين تمنحان للبنك المركزى سلطة تنظيم السياسة النقدية والائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها وفقاً للخطة الإلمامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية طبقاً للسياسة العامة للدولة ، الا أن ذلك لايعنى أن القرارات التى يصدرها مجلس إدارة البنك المركزى استناداً الى الفقرة (د) من المادة السابعة المشار اليها ، وتتضمن رفعاً لسعر الفائدة الذى يجوز للبنوك التعاقد عليه فى عملياتها المصرفية ، تعتبر من قبيل القواعد المتعلقة بالنظام العام التى تسرى بأثر مباشر على ما يستحق فى ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها ، ذلك أن الاصل فى استحقاق الفوائد الاتفاقية هو اتفاق الدائن أن يستقل برفعه ، الطرفان على سعر معين فلا يجوز للدائن أن يستقل برفعه ، وتبين من النص المشار اليه أن الشارع التزم هذا الاصل ، اذ

تدل صياغته على أن الشارع قصد سريان الأسعار الجديدة على العقود التي تبرمها البنوك بعد العمل بهذه الأسعار ، مما مؤداه أن تنكّل العقود السابقة محكومة بالأسعار المتفق عليها فيها وخاضعة للقوانين التي نشأت في ظلها وهو ما التزمت به القرارات الصادرة من مجلس إدارة البنك المركزي في هذا الشأن حيث نصت القاعدة الثامنة من القواعد العامة التي تصدرت كتاب البنك المركزي الصادر في أول يوليو سنة ١٩٧٩ بأسعار الخدمات المصرفية الموحدة على أن تسرى هذه الأسعار على العقود والعمليات التي أبرمت في ظلها . أما بالنسبة للعمليات القائمة التي أبرمت قبل صدورهما ، فإن العبرة بما تم عليه التعاقد أي أن العقود تنكّل محكومة بالأسعار التي كانت سارية وقت التعاقد . كما تضمنت قرارات البنك المركزي الأخرى التي صدرت استنادا إلى الفقرة (د) المشار إليها بنداً يقضى بسريان الأسعار الواردة بها على العقود الجديدة والعقود المجددة والعقود القائمة في حيلة سماحها بذلك ، وهو ما يؤكد أن قصد الشارع لم ينصرف إلى سريان الأسعار المرتفعة الجديدة تلقائياً على ما يستحق في ظلها من فوائد العقود السابقة على العمل بها . لما كان ذلك ، وكانت العلاقة بين البنوك وعمالها تخضع بحسب الأصل لمبدأ سلطان الإرادة ، فإن قرارات البنك المركزي المشار إليها لا تعتبر على إطلاقها من قبيل القواعد القانونية المتعلقة بالنظام العام ولا يترتب البطلان على مخالفتها فيما تعقده البنوك مع عمالها من عقود مصرفية إلا إذا جاوز سعر الفائدة المتفق عليه بها الحد الأقصى الذي تحدده تلك القرارات ، إذ يجري عليها في هذه الحالة ذات الحكم المقرر بالنسبة لتجاوز الحد الأقصى للفوائد المنصوص عليه في المادة ٣٣٧ من القانون المدني ، اعتباراً بأن الحد الأقصى المقرر للفائدة التي يجوز الاتفاق عليها هو - وعلى ما جرى به قضاء محكمة

النقص — مما يتحل بقواعد النظام العام .

مؤدى ما تقدم أن العقود السابقة على العمل بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ تبقى بعد نفاذه محكومة بما تضمنته نصوصها وخاضعة للقانون الذى نشأت فى ظله ما لم يتفق أطرافها على تعديل سعر الفائدة طبقا للمقرارات الجديدة ، ولا يغير من ذلك أن يكون متفقا بهذه العقود على تخويل البنك الدائن رخصة رفع السعر المتفق عليه فيها دون حاجة لموافقة مجددة بين المدينين ، لأن هذا الاتفاق يكون قد انعقد مقيدا بالحد الاقصى للفائدة الذى كان معمولاً به وقت العقد ، فلا يستطيع البنك الدائن أن يرغمه بارادته المنفردة فى ظل المقرارات الجديدة الى ما يجاوز هذا لحد (١) .

(١) نقض — جلسة ٢٧ — ٦ — ١٩٨٣ — لطن ١٦٠٧ لسنة ٤٨

ق — وينظر حكم : دمياط الابتدائية — الدائرة مدنى كلى جلسة ٣٠ — ١٢ — ١٩٨٩ فى دعوى اقمناها ضد محافظة دمياط ومجلس مدينة رأس البر حيث قدر فوائد أقساط ثمن بيع أرض مشحمة للفللم بفائدة البنك المركزى ، فقضت المحكمة بتعديل سعر الفائدة الى ٪ كتمن المادة ٢٢٧ مدنى .

٣٦ - صيغة : عقد بيع ابتدائي بالعربون

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / بن سن وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم محافظة
بائع - طرف أول

٢ - السيد / بن سن وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة مشتر - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان لاهلية التصرف والتعاقد
وبرضا صحيح على ما يلي :

أولا - باع الطرف الاول للطرف الثاني القابل بذلك العقار
رقم تنظيم شارع قسم محافظة والمكون
من المحدود بحدود أربع على النحو التالي :

الحد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ثانيا - تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه ()

، وأن الطرفين قد اتفقا على خيار العدول لكل منهما (أو لاحدهما فقط)
، وأنهما حددا مقابل هذا العدول بمبلغ « » دفع
من يد ومال الطرف الثلثي الى الطرف الاول بمجلس هذا المقد وأمام
الشهود الموقعين عليه .

ثالثا - اتفق الطرفان على تحديد موعد أقصاه - - - ١٩
لاستعمال خيار العدول ، بحيث اذا لم يستعمل الخيار فيها سقط الحق
فيه ، وصار العقد باتا والعريون المدفوع جزءا من الثمن .
رابعا - متى صار العقد باتا ، التزم الطرف الثاني (المشتري)
بتكلمة مقدم الثمن وقدره « جنيه » خلال
(ثلاثة) أشهر من نهاية الاجل المحدد للعدول ، ويؤدي باقي الثمن عند
التوقيع على عقد البيع النهائي .

خامسا - في حالة عدم تكلمة الثمن في الموعد المحدد بالبند
يعتبر العقد مفسوخا من تلقاؤه نفسه بغير حاجة الى تنبيه أو انذار أو
اتخاذ اجراءات ، ويمسح العريون المدفوع حقا خالصا للطرف الاول .
سادسا - يتعهد الطرف الاول بأن يسلم المبيع للطرف الثاني
فور حيرورة العقد باتا بدفع المبلغ اللازم لتكلمة الثمن وبعد انقضاء
للال المقرر لخيار العدول حسبما نص في البنود الثلاثة السابقة ،
ويكون للطرف الثاني حق اقتضاء الايجار اعتبارا من الشهر التالي
لدفع المبلغ ، مع تحويل عقود لايجار له .

سابعا - يقر لطرف الاول بخلاف المقار المبيع من كافة الحقوق

والرهون والديون ، ويلتزم بضمان التعرض والاستحقاق والعيوب
الخفية .

ثامنا — يقر الطرف الثاني بأنه عاين المبيع المعاينة الكافية النافية
للجهالة ، وليس له حق الرجوع على الطرف الاول بأى شيء عن ذلك
مستقبلا .

تاسعا — محاكم بجميع أنواعها ودرجاتها يختص بما
يقام من منازعات بين الطرفين حول هذا العقد ، ويعتبر عنوان كل منهما
المبين بالعقد موطننا مختارا له في شأن تلك المنازعات ما لم يتم الاخطار
بتغييره .

عاشرا — تحررت من هذا العقد نسخة بيد كل طرف نسخة
للمعمل بهوجبه عند اللزوم .

الطرف الاول (البائع) شهود الطرف الثاني « المشتري »
امضاء امضاءات امضاءات

التصديق :

١ — دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين
الحق في العدول عنه ، إلا إذا قضى الاتفاق بغير ذلك .

فإذا عدل من دفع العربون فقده ، وإذا عدل من قبضه رد ضعفه .
هذا ولو لم يترتب على العدول أى ضرر (م ١٠٣ م) .

٢ — لمحكمة الموضوع أن تستظهر نية المتعاقدين من ظروف
الدعوى ووقائعها ومن نصوص العقد لتبين إذا كان المبلغ المدفوع
هو بعض الثمن الذى انعقد به المبيع باتا ، أم أنه عربون في بيع مصحوب
بختيار العدول . إذ أن ذلك مما يدخل في سلطتها الموضوعية متى كان

كان ذلك مقاما على أسباب سائغة (١) .

٣ - مقتضى نص المادة ١٠٣ من القانون المدني أن دفع العربون وقت إبرام العقد ، يدل على جواز العدول عن البيع الا اذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على أن دفع العربون قصد به تأكيد العقد فيعتبر المدفوع تنفيذا له وجزءا من الثمن (٢) .

٤ - من المقرر وعلى ما جرى به قضاء النقض أن النص في النقرة الاولى من المادة ١٠٣ من القانون المدني على أن دفع العربون وقت إبرام العقد يفيد أن لكل من المتعاقدين الحق في العدول الا اذا قضى الاتفاق بغير ذلك . مناده أن دفع العربون وقت إبرام العقد ، يدل على جواز العدول عن البيع الا اذا اتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على غير ذلك (٣) .

٥ - دفع العربون . دلالة . جواز العدول عن البيع : ما لم يتفق الطرفان صراحة أو ضمنا على غير ذلك (١) .

(١) نقض - جلسة ٢٢ - ٢ - ١٩٥٦ - مجموعة المكتب الفني -
السنة ٧ - ص ٣٦٩ ، ونقض - جلسة ٢٥ - ٤ - ١٩٦٨ - المرجع
السابق - السنة ١٩ - ص ٨٥٦ .

(٢) نقض - جلسة ٢٦ - ٢ - ١٩٧٠ - المرجع السابق - السنة
٢١ - ص ٣٤٤ .

(٣) نقض - جلسة ٢ - ٤ - ١٩٨١ - الطعن ٧١٠ لسنة ٨ ق .

(١) نقض - جلسة ٣١ - ٣ - ١٩٨٧ - الطعن ١٦٣٧ لسنة

الفرع السادس — بيع المنقولات ، وأسيارات

٣٧ — صيغة : بيع منقول معين بالنوع

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ — السيد / بن سن مصرى
الجنسية وديانته والقيم بشارع رقم قسم
محافظة — بائع — طرف أول

٢ — والسيد / بن سن
مصرى الجنسية وديانته والقيم بشارع رقم قسم
محافظة — مشتر — طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدين وهما حائزان لكافة الشروط القانونية
والعملية للتمصرف وبرضا صحيح — على ما يلى من الشروط والبند :
البند الاول

باع الطرف الاول وتنازل وملك الطرف الثانى المقابل بذلك —
ما هو عدد من (يذكر المنقول المباع .. ويوصف ومصفى
جامعا) ، وفقا للمواصفات المتفق عليها .

البند الثانى

تم الاتفاق بين الطرفين على أن يكون ثمن الوحدة الواحدة من
المبيع مبلغ جنيهه () وأن اجمالى الثمن مبلغ

جنيه () ، ودفع الطرف الثاني منه للطرف الأول مبلغ
جنيه () والباقي من اجمالي الثمن وقدره . جنيه
() يسجد على أربعة أقدام ، الاول منه يستحق في —
— ١٩ والثاني يستحق في — — ١٩ والثالث يستحق في
— — ١٩ والرابع يستحق في — — ١٩ ، بحيث اذا
تأخر في قسط منها عن مواعده يستحق الباقي من الثمن جميعه بغير
تنبيه أو انذار .

البند الثالث

يلتزم الطرف الاول بأن يسلم الطرف الثاني دفعه من المنقولات
() المبيعة عددها في — — ١٩ من مخزنه
الكائن بشارع رقم قسم محافظة ، بمصاريف
نقل يتحمل بها الطرف الثاني ، متحملا بالضمان . وأن يسلم باقى
المنقولات في موعد غايته — — ١٩ .

البند الرابع

اذا لم يقم الطرف الاول بتسليم المنقولات المتماقد عليها في الموعد
المحدد ، فانه يحق للطرف الثاني — بعد انذاره على يد محضر — شراء
منقولات مماثلة من غيره ، مع تحميله بفرق السعر .

البند الخامس

في حالة احتناع الطرف الثاني عن استلام المنقولات المبيعة أو
دفعه منها ، حق للطرف الاول بعد اغرازها أن ينذر الطرف الثاني
بإنداز رسمى على يد محضر بدعوته للاستلام ، وعندئذ يتحمل الطرف

المتنع بثبوت الهلاك ، فضلا عن التزامه بدفع كامل الثمن باعتباره مالكا
للمنقولات بعد افرازها . ما لم يكن الامتناع راجعا الى عيوب ظاهرة
لم يقبلها الطرف الثاني .

البند السادس

عند الاختلاف على مواصفات ما تم افرازه من المنقولات المبينة
يتم عرض النزاع على هيئة تحكيم ، يختار كل طرف محكما ، ثم
يختار المحكمان محكما مرجعا . ويكون قرارها ملزما ، فان لم يتفق
الطرفان على اختيار المحكم المنوط بكليتهما اختياره ، انمقد الاختصاص
للقضاء .

البند السابع

يتمتع العنوان الموضح أمام اسم كل طرف موطننا مختار له في
في صدد تنفيذ هذا المقتد ما لم يتم الاخطار بتغييره .

البند الثامن

تختص محاكم بجميع أنواعها ودرجاتها بكل ما ينشعب من
منازعات حول تنفيذ هذا المقتد .

البند التاسع

تحرر هذا المقتد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه
عند اللزوم .

شهود	الطرف الاول	الطرف الثاني
توقيعات	امضاء	امضاء

التطبيق :

١ - المقتول الذي لم يعين الا بنوعه لا تنتقل ملكيته الا بافرازه طبقا للمادة ٢٠٥ (م ٩٣٣ مدنى) .

٢ - اذا ورد الالتزام بنقل حق عيى على شىء لم يعين الا بنوعه ، فلا ينقل الحق الا بافراز هذا الشىء .

فاذا لم يتم المدين بتنفيذ التزامه ، جاز للدائن أن يحصل على شىء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضى أو دون استئذانه فى حالة الاستعجال ، كما يجوز له أن يطلب بقيمة الشىء من غير اخلال فى الحالتين بخفه فى التعويض (م ٢٠٥) .

٣ - اذا كان محل الالتزام بنقل حق عيى شيئا معيناً بنوعه ، فلا يتيسر التنفيذ عينا الا بفرز المعقود عليه ، وللدائن أن يطلب بالتنفيذ على هذا الوجه ولو امتنع المدين عن ذلك . ويكون من واجب الدائن أن يعذر المدين فى هذه الحالة ليثبت عليه امتناعه ثم يحصل على شىء من النوع ذاته على نفقة المدين بعد استئذان القاضى أو دون استئذانه عند الاستعجال .

وللدائن كذلك أن يتخذ من الامتناع عن التنفيذ عينا ذريعة للمطالبة بتعويض نقدى يعادل قيمة الشىء ، ولا يكون أساس هذه المطالبة استحالة التنفيذ ، وانما يكون أساسها استيفاء الدائن للتعويض دون معاناة من المدين . ذلك أن من حق المدين أن يؤدى عين المعقود عليه لا قيمة .

وللدائن فى كلتا الحالتين : (حالة الوفاء عينا ، وحالة الوفاء بمقابل) أن تقتضى فوق ذلك ما يجب له من تعويض عن التأخير فى التنفيذ (١) .

٢٨ - صيغة : عقد بيع أثاث شقة

أنه في يوم

قيما بين كل من :

١ - السيد / بن السن الجنسية
الديانة والمقيم بشارع رقم قسم محافظة
بائع - طرف أول

٢ - والسيد / بن السن الجنسية
الديانة والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة مشتر - طرف ثلث

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان لكافة الشروط القانونية
والفعلية للمتعاقد والتصرف وبرضا صحيح على ما يلي من الشروط
والبنسود :

البند الاول

باع الطرف الاول وأسقط وتنزل وملك - بموجب هذا العقد -
وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، الى الطرف الثاني المقابل بذلك ،
أعيان أثاث ومنقولات الشقة سكنه والكائنة بشارع رقم
الدور قسم محافظة ، والميمنة الاوصاف بنهاية
هذا العقد ، بحيث يكون الطرف الثاني المالك لتلك المنقولات اعتبارا
من تاريخه .

البند الثانى

يقرر الطرف الاول أن المنقولات المبيعة مملوكة له ملكية خاصة وخالصة له ، وليس لبائع آخر ولا مانع أى حق عليها ، وليست محل نزاع أو استحقاق أو حجز ، سواء من أصحاب ديون عادية أو ممتازة أو مؤجر أو غيرهم .

البند الثالث

يقر الطرف الثانى أنه عاين المنقولات المبيعة المعاينة التامة الكافية والنافية للجهالة ، وقبل مشتراها بالحالة التى هى عليها .

البند الرابع

تم هذا البيع برضاء من الطرفين وقبول منهما لقاء ثمن اجمالى وجزائى قدره جنيه () دفع من يد ومال الطرف الثانى الى الطرف الاول الذى يعتبر بتوقيعه على هذا العقد متخالصا بالثمن .

البند الخامس

يقرر الطرف الثانى بأنه تسلم مفاتيح الشقة التى تصوى المنقولات المبيعة ، ويتعهد بنقل جميع المنقولات على نفقته وتحت مسؤوليته فى مدة يوما ، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع الحاق ضرر بالعوائط وأخشاب الشقة وطلائها ، ويكون مسئولا أمام الطرف الاول عن التأخير فى النقل أو الإضرار بالشقة .

البند السادس

مصرفات هذا المقعد وأتباعه تقع على عاتق الطرف الثاني •

البند السابع

تحررت من هذا المقعد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبه

• عند اللزوم

شهود الطرف الاول (البائع) الطرف الثاني

٣٩ - صيغة : عقد بيع سيارة

عقد بيع سيارة

مع حفظ حق الملكية

انه في يوم الموافق ١٩ الساعة صباحا (مساء)
فيما بين كل من :

- ١ - وموطنه بائع طرف أول
- ٢ - وموطنه مشتر طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان ، بعد أن أقرأ على أهليتهما للتعاقد ، على
ما يلي من الشروط والبنود :

أولا - باع الطرف الاول للطرف الثانى القابل بذلك سيارة ماركى
(نقل) ماركة

رقم موتور رقم شاسيه رقم صنع سنة
ثانيا - تم البيع نظير ثمن قدره جنيه ()

دفع الطرف الثانى منه للطرف الاول وقت تحرير هذا العقد
مبلغ جنيه

() والباقى وقدره مبلغ جنيه
() تحررت بها شيكات [سندات اذنية]

ثالثا - يحتفظ للطرف الاول بملكية السيارة المبيعة لحين سداد كامل
الثمن ، وتعتبر السيارة المبيعة وأموال المشتري (الطرف الثانى)

الخامسة ضامنة لسداد الباقي من الثمن .

رابعا - يقر الطرف الثاني بأنه عاين السيارة المبيعة المعايينة الكافية

للجهالة ، وقبيل مشتراها بالحالة التي هي عليها . .

خامسا - يقر الطرف الثاني (المشتري) أنه تسلم السيارة المبيعة

وأصبح مسؤولاً عن المخالفات والحوادث وخلافه مدنيا وجنائيا منذ

تاريخ وساعة تحرير هذا العقد .

سادسا - محاكم على اختلاف درجاتها وأنواعها هي المختصة

بنظر كافة المنازعات التي تنشأ بخصوص السيارة المبيعة .

سابعا - تحررت من هذا العقد نسختان للعمل بموجبها عند اللازم .

الطرف الاول « البائع » الطرف الثاني « المشتري »

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مأمورية

محضر تصديق رقم سنة ١٩

أنه في يوم الموافق ١٩ قد تم التوقيع

على هذا العقد من كل من :

السيد / بلتج

السيد / مشتري

أمامنا نحن الموثق بالمأمورية المذكورة وهذا تصديق

منا بذلك ؟ الموثق

٤٠ — مبيعة : عقد بيع ثمار حديقة

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ — السيد / بن من ومنته
وجنسيته والمقيم بشارع رقم قسم محافظة
بائع — طرف أول

٢ — السيد / بن من ومنته
وجنسيته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة مشتر — طرف ثان

أمر المتعاقدان على أهليتهما للتصرف والتعاقد واتفقا برضاهما
على ما يلي من الشروط :

أولا — باع الطرف الاول الى الطرف الثاني القابل بذلك ما هو
جميع محصول حديقته من (يذكر نوع المحصول) البالغ
مسطحها من طاف والكائنة بزمام ناحية مركز
محافظة المعلومة للطرفين • •

ثانيا — يقر الطرف الثاني أنه عاين الحديقة والاشجار القائمة بها
المعينة التامة النافية للجهالة ، وأنه قبل مشترى المحصول بالحالة التي
هو عليها الآن •

ثالثا — تم هذا البيع لقاء ثمن اجمالى وجزاى قدره جنييه

() عن المحصول جميعه دفع للطرف الاول من الطرف
الثانى عند التوقيع بحيث يعتبر توقيعه على هذا العقد ايصالا بالتخالص
عنه .

رابعا - يقر الطرف الثانى بأنه استلم الحديقة موضوع هذا
العقد ، ويتمهد بجنى المحصول ونقله فى موعد غايته يوم - -
١٩ وأن يتم الجنى حسب الاصول الفنية والمرعية فى العرف الزراعى،
كما يتعهد الطرف الثانى بالمحافظة على الاشجار ورعايتها ، محافظة
ورعاية الرجل المتاد لاله الخاص : وأنه المسئول عن الاضرار التى
قد تنجم عن اعماله ، وللطرف الاول الحق - متى شاء فى الاشراف
بنفسه - أو بواسطة من يندبه - على سير العمل فى جنى ونقل الثمار .
خامسا - يتعهد الطرف الثانى باستحضار العمال والحراس
اللازمين للمحافظة على الحديقة . واتمام عملية الجنى والنقل بمعرفته
وبمصرفات على عاتقه .

سادسا - يتعهد الطرف الثانى بتحمل المسؤولية عن الاضرار
التي تنجم عن السرقات وتلف المحصول : كله أو بعضه : سواء أكان
ذلك بفعل الغير أو بسبب التقلبات الجوية ، وليس له الحق - بأى حال
من الاحوال - فى المطالبة بتخفيض الثمن بسبب السرقة أو التلف أو
المعجز فى المحصول .

سابعا - تختص محكمة
بكل نزاع ينشأ حول تنفيذ هذا
العقد .

ثامنا — تحررت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل

بموجبه عند اللزوم *

الطرف الثاني

الطرف الاول

شهود

٤٢ - صيغة : عقد بيع سيارة

أنه في يوم الساعة صباحا (مساء)
تم تحرير هذا العقد بين كل من :

السيد / بائع طرف أول
والسيد / مشتر - طرف ثان

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد وبأنهم غير خاضعين لاحكام
الحراسة واتفقا على ما يلي :

أولا - باع الطرف الاول للطرف الثانى القابل بذلك ستيرة ماركة

ماركى موتور رقم شاسيه رقم لونها

ثانيا - تم هذا البيع نظير ثمن قدره جنيه (.....)

دفع جميعه من الطرف الثانى المشتري ليد الطرف الاول البائع نقدا
وعدا ويعتبر توقيع هذا العقد سندا بالتخالص .

ثالثا - يقر الطرف الاول بأن السيارة المبعة خاليا من الديون

أو أى حق للغير ، وأنه ليس عليها قرار أو نظام الاربع سنوات
وخلاصة الرسوم الجمركية وخلافه ، وكى ما يظهر خلاف ذلك يكون
البائع مسئولا عنه شخصيا ، وللمشتري حق استرداد كامل الثمن
دون اعتراض من البائع .

رابعا - يقر الطرف الثانى أنه عاين السيارة المبعة المعاينة

الكافية النافية للجهالة وقبل مشتراها بحالتها الراهنة : كما يقر بأنه

استلم السيارة من تاريخ وساعة كتابة هذا العقد من مخالقات وحوادث
وشلائقه .

خامساً — تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل
بموجبها عند اللزوم ؟

الطرف الأول « البائع »
الطرف الثاني « المشتري »
امضاء امضاء

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مأمورية

محضر تصديق رقم . لسنة ١٩

انه في يوم الموافق سنة ١٩ قد

تم التوقيع على هذا العقد من :

السيد /

والسيد /

مشتري

أمامنا نحن الموثق بالمأمورية المذكورة . وهذا

تصديق منا بذلك ؟

الموثق ختم

امضاء

٤٢ - توكيل خاص ببيع السيارة وإدارتها

وكلت أنا وجنسيته والمقيم بشارع

رقم قسم محافظة

وأحمل بطاقة « أو جواز سفر » رقم صادر من

بتاريخ - - ١٩

مالك السيارة رقم ملاكي ماركة موديل

موتور رقم شاسيه رقم

وكلت السيد / وجنسيته والمقيم

حامل البطاقة « أو جواز السفر » رقم

- وكلته في التخليص على السيارة المذكورة ودفع الرسوم المقررة عليها
وانهاء كل ما يتعلق بصلحة الجمارك واستلامها وترخيصها وتجديدها
سنويا ، وله حق تمثيلنا أمام محكمة المرور ، كما أن لسيادته الحق في
ادارة السيارة المذكورة وتغيير واستبدال لوحاتها المعدنية وقيادتها
داخل وخارج الجمهورية ، كما أن لسيادته الحق في صرف جميع قطع
لتغيير والاكسسوار والكاوتشوك اللازم للسيارة ، كما أن له الحق
في تمثيلنا أمام جميع الجهات في خصوص تلك السيارة .
كما أئني أوكله في بيع السيارة المذكورة لنفسه ولغيره .

الموكل

وزارة العدل
مصلحة الشهر العقاري والتوثيق
مكتب توثيق

مضمر تصديق رقم سنة ١٩
أنه في يوم الموافق - - ١٩ قد تم التوقيع على
هذا التوكيل من :
السيد /
أمامنا نحن
الموافق بالمكتب المذكور
الموثق
امضاء

٤٤ - صيغة : وثيقة تأمين على السيارة

الوثيقة رقم شركة للتأمين

صادرة طبقا لاحكام قانون السيارات والتأمين الاجبارى من
المسئولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات والقرارات الصادرة
تنفيذا لها .

اسم هيئة التأمين : شركة للتأمين

اسم الفرع الذى اصدر الوثيقة :

المنوان :

المنوان التلفزيونى

رقم التلفزيون

رقم تليفون المركز الرئيسى

عنوان المركز الرئيسى

نقل ملكية سيارة بالوثيقة رقم ...

وتسرى عن المدة من - - ١٩ الى - - ١٩

« تاريخ انتهاء مدة الثلاثين يوما التالية لانتهاء المدة المؤداة عنها

الضريبة »

اسم المؤمن له : الوظيفة « أو الصناعة »

العنوان رقم التلفزيون

ملحوظة :

ويسرى مفعول هذه الوثيقة عن المدة المؤداة عنها الضريبة ويمتد مفعولها حتى نهاية فترة الثلاثين يوما التالية لانتهاء هذه المدة . وإذا كان تاريخ بدء سريان المدة المؤداة عنها الضريبة تاليا لتاريخ بدء سريان التأمين بمدة لا تتجاوز سبعة أيام ، امتد تاريخ سريان التأمين بنفس المدة .

بيانات السيارة

رقم اللوحات المعدنية ونوعها

ماركة السيارة

صنع سنة

رقم الشاسية

عدد السلندرات

عدد الركاب

نوع الوقود

الجهة المقيمة بها

شكل السيارة

جديدة أو مستعملة

رقم الموتور

سعة اسطوانات المحرك باللتر

وزن السيارة بالكيلو جرام

الترخيص من الترخيص

تاريخ انتهاء الوثيقة — ب — ١٩ ختم هيئة التأمين
مليم جتيه

قيمة قسط التأمين

الدممات

الجملة

شروط عسامة

١ — يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية اصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر من السيارة المثبتة ببياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها • ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

أ سيارات الاجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى •

ب سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها •

ج سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس أو لنقل موظفى وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية •

د سيارات الاسعاف والمستشفيات •

هـ سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ، وطبقا للفقرة « هـ » من المادة ١٦ عن القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥ ما لم يشطها التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٥٢ ، ١١٧ لسنة ١٩٥٠ •

ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أى

أصابة بحدثة تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا كانوا من غير ركبائها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من ركابها السيارات الواردة بالفقرة « أ » ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان في داخل السيارة أو صاعدا إليها أو نازلا منها .

ولا يشمل التأمين عمال السيارات المثبتة بياناتها في هذه الوثيقة .

٢ - يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض إلى صاحب الحق فيه .
وتخفيف دعوى المضرور قبل المؤمن للتخادم المنصوص عليه في المادة ٧٩٢ من القانون المدني .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض فيما يختص بتعويض المضرور دون موافقة المؤمن كتابة . ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور حجة قبل المؤمن إذا تمت دون موافقته .

٣ - لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء مدة سريانها ما دام الترخيص السيارة قائما وفي حالة الغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند الغاء الترخيص أو تقديم وثيقة تأمين جديدة بسبب تغير بيانات السيارة أو نقل رقيدها ملكيتها يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقي القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤثرا عليها بما يفيد اعادتها إلى المؤمن له . وتصبح ملغاة من تاريخ التأشير . وللمؤمن أن يستنزل مصروفات اصدار الوثيقة بما لا يتجاوز ٦٪ من القسط .

٤ - يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة للحفاظ على السيارة في حالة صالحة للاستعمال . ويجوز للمؤمن

التحقيق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له اخطار المؤمن في خلال ٧٢ ساعة من علمه أو علم من ينوب عنه عن حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو إصابة بدنية ، أو مطالبته بالتعويض للناسي عن الوفاة أو الإصابة البدنية ، ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والاذنارات وأعلانات الدعاوى بمجرد تسلمها .

هـ — يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداء من تعويض في الحالات الآتية :

أ إذا أثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تغطيه الخطر أو على سمر التأمين أو شروطه .

ب استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو قبول ركاب أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السباق أو اختيارات السرعة .

ج إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير جائز على رخصة قيادة لنوع السيارة .

د إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

هـ إذا أثبت أن الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتسبه المؤمن له عن ارادة وسبق اصرار .

٦ — لا يترب على حق الرجوع المقرر للمؤمن طبقا لاحكام القانون والشروط الواردة بهذه الوثيقة أى سلسل يحق المضرور قبله .

الفرع السابع — بيع الحقوق المعنوية

٤٥ — صيغة : عقد بيع مؤلف لناشر

لأنه في رسوم

فيما بين كل من :

١ — السيد /	بن	وحياتته	وجنسيته
والمقيم بشارع	رقم قسم	محافظة	

بائع — طرف أول

٣ — السيد /	بن	وحياتته	وجنسيته
والمقيم بشارع	رقم قسم	محافظة	

مشتري — طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان لكافة الشروط القانونية

وبرضا صحيح ، وعلى ما يلي من الشروط :

أولا — باع الطرف الأول للطرف الثاني القابل بذلك حقه المطلق

المعترف به قانونا في مؤلفه المعلنون () وقد سلم عند

التوقيع على هذا العقد نسخة مخطوطة « مطبوعة — منسوخة على

الآلة الكاتبة » منه ، ويقع في صفحة من القطع الكبير « أو

المتوسط — أو الصغير » أي في مساحة ١٠٠×٧٠ « أو الجاير — أو

جاير جاير » ، وتشمل كل صفحة توقيع المؤلف .

ثانيا — تم هذا البيع في مقابل ثمن إجمالي وجزائي قدره

جنيه » دفع الطرف الثاني للطرف الأول منه مبلغ
جنيه » ويعتبر توقيعه على هذا العقد إيصالا بالاستلام،
والباقي وقدره جنيه » يدفع عند الانتهاء من طبع
المؤلف وعرضه للبيع في مدة أقصاها من تاريخ تحرير هذا العقد ،
ولا يحق للطرف الاول مطالبة الطرف الثاني بأى مبلغ اضافى (١) .
ثالثا - يتعهد الطرف الثاني بالالتزام بطبع عدد نسخة
من الطبعة الاولى محل هذا العقد ، ويتحمل بتكاليف الطبع والورق
والتجليد ، والدعاية والاعلان والنقل - وأن يطبع عدد نسخة
مجانية للمؤلف لطرف الاول نسخة ، وللناشر الطرف الثانى
نسخة .

رابعا - عند نفاذ الطبعة الاولى من هذا المؤلف يصير الاتفاق على
بيع الطبعة الثانية بذات الشروط .
خامسا - يتعهد الطرف الاول بمراجعة بروفاة الطبع أولا بأول
من غير تعديل أو اضافة للأصول المسلمة .

سادسا - فى حالة وفاة الطرف الثانى أو افلاسه أو اعساره ،
يحق للطرف الاول نسخ هذا العقد ، مع ملزومية ورثته بما هو مستحق

(١) يجوز أن يكون الثمن نسبة مئوية من جملة الثمن المقرر
للسنسخ يسدد شهريا أو كل ثلاثة أو أربع أو ستة أشهر ، وتكون النسبة
عادة ٢٥٪ أو ٣٠٪ .

أو يستحق من حقوق المؤلف البائع .

سابقا - تختص محكمة
بكل نزاع حول تفسير أو تنفيذ
بنود هذا العقد .

ثامنا - تحررت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل
بموجبه عند الزوم .

الطرف الاول	الطرف الثانى
التطبيق :	

١ - حق المؤلف في أن يكتب اسمه على كل نسخة من نسخ المصنف
الذى ينشره بنفسه أو بواسطة غيره ، وفي جميع الاعلانات عن هذا
المصنف . ثبوته له دون حاجة الى ابرام اتفاق مع الغير على ذلك . م
١/٩ من القانون ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ (١) .

٢ - يجوز الالتجاء الى قاضى الامور البوتية لاستصدار امره
بتوقيف الحجز التحفظى على النسخ استيفاء لحقوق المؤلف اخذا من
أحكام القانون رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ بأصدار حماية حق المؤلف .

٣ - تقضى المادة ٥ من القانون المذكور بان للمؤلف الحق في تقرير
نشر مصنفه وفي تعيين طريقة هذا النشر وله وحده الحق في استغلال
مصنفه ماليا بآية طريقة من طرق الاستغلال . ولا يجوز لغيره مباشرة
هذا الحق .

(١) نقض - جلسة ٧ - ١ - ١٩٨٧ - الطعن ١٣٥٢ لسنة

٥٣ ق .

٤ - كما يجوز استصدار أمر على عريضة بتوقيع الحجز على النسخ المطبوعة بغير إذن ولا موافقة المؤلف أو ورثته طبقا لاحكام القانون المذكور .

٥ - يعتبر باطلا تصرف المؤلف في مجموع انتاجه الفكري المستقبل « م ٤٠ » .

٦ - لرئيس المحكمة الابتدائية بناء على طلب المؤلف أو من يخلفه وبمقتضى أمر يصدر على عريضة أن يأمر بالاجراءات التالية بالنسبة لكل مصنف نشر أو عرض بدون إذن كتابي من المؤلف أو ممن يخلفه بالمخالفة لاحكام المواد ٦ و ٧ فقرة أولى من القانون .

أولا - اجراء وصف تفصيلي للمصنف .

ثانيا - وقف نشر المصنف أو عرضه أو صناعته .

ثالثا - توقيع الحجز على المصنف الاصلى أو نسخة « كتبا كانت أو صورا أو رسومات أو فوتوغرافيات أو أسطوانات أو الواح أو تماثيل أو غير ذلك » .

رابعا - اثبات الاداء العلنى بالنسبة لايقاع أو تمثيل أو لقاء مصنف بين الجمهور ، ومنع استمرار العرض القائم أو حظره مستقبلا .
خامسا - حصر الايراد الناتج من النشر أو العرض بمعرفة خير ينذب لذلك أن تقتضى الحال ، وتوقيع الحجز على هذا الايراد في جميع الاحوال .

ولرئيس المحكمة الابتدائية في جميع الاحوال أن يأمر بندب خير

لملونة المحضر المكلف بالتنفيذ ، وأن يفرض على الطالب بليداع كماله
مناسبة .

ويجب أن يرفع الطالب النزاع الى المحكمة المختصة في خلال
الخمس عشرة يوما التالية لصحور الامر ، فاذا لم يرفع في هذا الميعاد
زال كل أثر له « م ٤٣ من القانون » (١) .

٧ — يجوز عن صدور هذه الامر أن يتظلم منه أمام رئيس المحكمة
الامر ، وفي هذه الحالة لرئيس المحكمة بعد سماع أقوال طرفي النزاع
أن يقضى بتأييد الأمر ، أو الغائه كلياً أو جزئياً ، أو بتعيين حارس تكون
مهمته إعادة نشر أو عرض أو صناعة أو استفراج نسخ للمصنف محل
النزاع ، على أن يودع الأيراد الناتج في خزانة المحكمة الى أن يفصل
في أصل النزاع من المحكمة المختصة « م ٤٤ منه » .

٨ — يعد مكوناً لجريمة التقليد ويعاقب عليه بمرامة لا تقل عن
عشرة جنيهاً ، ولا تزيد على مائة جنيه كل من ارتكب أحد الأفعال
الآتية :

أولاً — من اعتدى على حقوق المؤلف المنصوص عليها في المواد
٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ فقرة أولى وثالثة من القانون .

(١) يراجع في شرح الامر الذي نصت عليه هذه المادة ،
والاستشكال فيه ، والتظلم فيه عملية المؤلف والرقابة على المصنفات
— للاستاذ خاطر لطفى المحامي — طبعة ١٩٨٨ — ص ١١٨ وما بعدها .

ثانياً - من باع مصنفاً مقلداً أو من أخذ في القطر المصرى دون اذن المؤلف أو من يقوم مقامه مصنفات منشورة في الخارج ويشملها الحماية التي يفرضها هذا القانون .

ثالثاً - من قلّد في مصر مصنفات منشورة في الخارج ، وكبذا من باع هذه المصنفات أو صدرها أو تولي تبويبها الي الخارج .
وفي حالة العود يحكم علي الجاني بالحبس مدة لا تزيد على على ثلاثة شهور وبغرامة لا تزيد على ثلاثمائة جنيه أو باحدى هاتين العقوبتين . كما يجوز للمحكمة في حالة العود الحكيم بتسليم المؤسسة التي استغلها المقلدون أو شركائهم في ارتكاب فعلهم لمدة معينة أو نهائياً .

ويجوز للمحكمة أن تقضى بمصادرة جميع الادوات المخصصة للنشر غير المشروع الذي وقع بالمخالفة لاحكام المواد ٥ ، ٦ ، ٧ فقرة أولى وثالثة التي لا تصلح الا لهذا النشر ، وكذلك مصادرة جميع النسخ المقلدة .

كما يجوز لها ان تأمر بنشر الحكيم في جريدة واحدة أو أكثر على نفقة المحكوم عليه « م ٤٧ من القانون » .

الراجـع :

- ١ - الوسيط - الدكتور السنهوري - جزء ٨ .
- ٢ - الحق الادبي للمؤلف - رسالة - للدكتور عبد الرشيد مأمون - طبعة ١٩٧٨ .

٣ - الحقوق على المصنفات - للدكتور أبو اليزيد المتيب طبعة

• ١٩٦٧

٤ - حماية حق المؤلف والرقابة على المصنفات - للاستاذ خاطر

لطفى المحامي - طبعة ١٩٨٨ •

٤٦ - صيغة : عقد عرض كتب الامانات « الأفراد »

بمراكز البيع بالمطابع الاميرية

وزارة الصناعة

الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية

الادارة العامة للشئون القانونية

عقــــــــــــد

قبول عرض كتب الامانات « أفراد »

بمراكز البيع

أنه في يوم الموافق وبمقر الهيئة العامة لشئون
المطابع الاميرية بأبوابية .

أولا : الهيئة العامة لشئون المطابع الاميرية ومقرها ش النيل
بجوار كوبرى أجابة - محافظة الجيزة ويمثلها في التوقيع على هذا
العقد السيد / بصفته مدير عام التسويق

طرف أول

ثانيا : السيد / ومحل إقامته

بطاقة عائلية / شخصية رقم

طرف ثان

وقد أتعق الطرفان على الاتى :

أولا : يقوم الطرف الاول بعرض كتب الطرف الثانى المبيع بمراكز البيع التابعة للهيئة .

ثانيا : يقوم الطرف الاول بالتزامه المبين فى البند أولا مقابل خصم مبلغ ٢٥٪ « خمسة وعشرون فى المائة » من ثمن البيع بالنسبة لكتب المجاعة الخاصة بالطرف الثانى كما يحق للطرف الاول خصم كافة الضرائب المقررة على الكتب المباعة .

ثالثا : يلتزم الطرف الاول بعرض الكتب محل الاتفاق للبيع لمدة سنة ميلادية ، واذا قلت النسبة المبيعة منها خلال فترة العرض عن ٥٠٪ « خمسين فى المائة » من الكمية المودعة يحق للطرف الاول مطالبة الطرف الثانى بسحبها خلال عشر يوما من تاريخ أخطاره بذلك فإذا لم يتم سحبها ، يقوم الطرف الاول بإعدامها فورا ودون أدنى مسؤولية وعلى حساب الطرف الثانى .

رابعا : يلتزم الطرف الثانى بعدم إيداع أكثر من مائة نسخة من كل كتاب بمقر الطرف الاول منعا من تكسب المخازن .

خامسا : تحرر هذا العقد من أصل وصورتين تسلم للطرف الثانى أحدهما بعد اعتمادها للعمل بموجبها .

الطرف الثانى

الطرف الاول

٤٧ - صيغة عقد طبع ونشر كتاب

- كتاب
تأليف السيد
اتفق كل من الموقعين على هذا :
١ - السيد « طرف أول »
٢ - السادة أصحاب دار ... شارع « طرف ثانى »
على أن يقوم الطرف الثانى بطبع ونشر الطبعة
المذكور عليه على ورق من نوع وزن جم مقاس
والمرقعة عينته المفضاة من الطرف الاول وذلك بالشروط الآتية :
البند الاول : يطبع من الكتاب عدد نسخة ،
نسخة للاهداء بدون ثمن تخصم عند المحاسبة من العدد المطبوع .
البند الثانى : يلتزم الطرف الاول بتقديم أصول الكتاب تامة وكاملة
كما يقوم بمراجعة بروقات الكتاب حتى ينتهى طبع الكتاب .
البند الثالث : يتعهد الطرف الثانى بدفع المصروفات التى
يستلزمها طبع الكتاب وتجليده حتى يظهر معدا للبيع .
البند الرابع : يخصص المتحصل أولا من ثمن بيع الكتاب لتغطية
التكاليف وهى عبارة عن مصاريف الطبع وقيمة الورق والتجليد والغلاف
والكليشيهات والخطاط والاعلانات .
البند الخامس : لا يجوز للطرف الاول سحب أى مبالغ على
حساب الكتاب الا بعد تغطية التكاليف المشار اليها بالبند الرابع .

البند السادس : خذ ثمن بيع النسخة من الكتاب بسمو

قرشا للجمهور وخمسم / ععولة للمكبات والهئات .

البند السابع : تتحدد حقوق التأليف للطرف الثانى بواقع ٣٠٪

من ثمن بيع الكتاب .

ويحصل الطرف الاول على ٣٠٪ الباقية لتغطية مصروفاته

المرتبة على تمويل نشر الكتاب ومباشرة توزيعه .

البند الثامن : تجرد نسخ الكتاب كل ستة أشهر من تاريخ الانتهاء من

الطبع وتجري المحاسبة بين الناشر والمؤلف على أساس هذا الجرد

ويعمل الحساب مرات بالسنة .

يتمتع الطرف الاول بأن لا يقوم بطبع ونشر الطبعة

انكتاب الا بعد أخذ اقرار كتابى من الطرف الثانى بنفاذ جميع نسخ

الطبعة المذكورة عددها بالبند الاول .

تحرر هذا المقد من بيد كل طرف صورة للعمل بموجبها عند اللزوم .

امضاء الطرف الاول امضاء الطرف الثانى

٤٨ - مبيعة : عقد بيع براءة اختراع

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / سن ومهنته وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة بائع - طرف أول

٢ - السيد / سن ومهنته وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة مشتر - طرف ثان
أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يلي :

البند الاول

باع الطرف الاول بموجب هذا العقد للطرف الثاني المقابل بذلك
براءة الاختراع الخاصة بـ « المنوحة له بموجب
قرار السيد / وزير الصناعة بتاريخ - - ١٩ والمسجلة باسمه
بسجل براءات الاختراع بوزارة الصناعة تحت رقم بتاريخ
١٩ مع كل ما يترتب على ذلك قانونا . . »

البند الثاني

يقر الطرف الثاني أنه تسلم من الطرف الاول عند التوقيع على
هذا العقد المستندات الخاصة بتسجيل براءة الاختراع وملكيته لها ،
ويتمتع الطرف الاول بعمل التيسيرات الواجبة للتأشير بهذا البيع

بسجيل براءات الاختراع .

البند الثالث

يقر الطرف الاول أنه المالك الوحيد لبراءة الاختراع المبعة ، وأن هذه البراءة ليست محل نزاع ، وأنه لم يسبق له التصرف فيها لاي شخص آخر .

البند الرابع

بمجرد التوقيع على هذا المقد يصبح الطرف الثاني هو المالك الوحيد لبراءة الاختراع المبعة ، ويحق له استغلالها بكافة الطرق التي يراها ، ومنع استعمال الغير لها ، واتخاذ كافة الاجراءات القانونية ضد من يعتدى عليها .

ويتعهد الطرف الاول بإرشاد الطرف الثاني عن أحسن الطرق لاستغلال الاختراع : على أنه لا يضمن بأى حال من الاحوال نجاح هذا الاستغلال .

كما أن الطرف الثاني غير مسئول في حالة الغاء براءة الاختراع أو نزع ملكيته في الاحوال المنصوص عليها في القانون ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ « الخاص ببراءات الاختراع والرسوم والنماذج الصناعية » (١) .

(١) تتبع في شأن صيغة : عقد بيع رسم أو نموذج صناعي نفس صيغة : بيع براءة الاختراع ، مع التصرف بالنسبة للمبيع ، لأنها جميعا محكومة بنصوص القانون ١٣٣ لسنة ١٩٤٩ .

البند الخامس

يقر الطرف الاول بأن براءة الاختراع المبيعة منحت بتاريخ
 — ١٩ — وأنها لم تستغل حتى تاريخ هذا العقد « أو أنه
 قد مضى على منحها مدة ... وأن المدة الباقية لحمايتها
 قابلة للتجديد بشروط خاصة ، مرة واحدة لمدة لا تتجاوز خمس
 سنوات من تاريخ انتهائها طبقاً لنص المادة ١٢ من القانون ١٣٢ لسنة
 ١٩٤٩ »

البند السادس

تم هذا البيع نظير ثمن قدره () جنيه () دفع يد
 الطرف الثاني للطرف الاول عند التوقيع على هذا العقد ، ويقر الطرف
 الاول باستلام كامل الثمن وبالتخالف التام والنهائي عنه (١) .

البند السابع

تختص محكمة ... بالنظر في كل نزاع ينشأ حول تنفيذ أو
 تفسير بنود هذا العقد .

البند الثامن

تحررت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها
 عند اللزوم ؟
 الطرف الاول « البائع » الطرف الثاني « المشتري »

(١) يمكن الاتفاق على أن يكون الثمن نسبة مئوية من الأرباح
 السنوية التي تنتج من استغلال الاختراع طوال مدة حماية براءة
 الاختراع المبيعة — أو يدفع أقساطاً شهرية .

الفرع الثامن - بيع أملاك المهنيين

٤٩ - صيغة : عقد بيع عيادة طبيب

أنه في يوم .

فيما بين كل من :

١ - الدكتور من طبيب ، وجنسيته
وديانتة والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

بائع - طرف أول

٢ - الدكتور من طبيب ، وجنسيته
وديانتة والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

مشتري - طرف ثان

أقر الطرفان المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يلي :

أولا - باع الطرف الاول وتنازل بموجب هذا العقد للطرف

الثاني القابل بذلك عيادته الكائنة بـ ويشمل هذا

التنازل عن عقد ايجارها ، وجميع الاثاث والمنقولات والادوات الطبية

الموجودة بها ، والمبينة بكشف مرافق لهذا العقد .

ثانيا - تم هذا البيع والتنازل لقاء ثمن جزافي واجمالي قدره

جنيه » دفع من الطرف الثاني للطرف الاول

وقت تحرير هذا العقد ، ويعتبر توقيع الطرف الاول عليه سندا

بالتخالف الكامل والشامل والنهائى .

ثالثا — يحل الطرف الثانى فى العيادة محل الطرف الاول فى الحقوق والضمائم والالتزامات حيال عملائه ومرضاه ، ويلتزم الطرف الاول بتعريف الطرف الثانى اليهم خلال تروده على العيادة بانتظام ولادة شهرا من تاريخ هذا المقد فى مواعيدها المعلن عنها أو بمرافقتة لهم فى منازلهم .

كما يتعهد الطرف الاول بعدم افتتاح عيادة أو الاشتراك فى عيادة فى ذات البلد ، وذلك لمدة سنة ، وفى حالة مخالفتة هذا الشرط يكون مسئولا بكافة التعميصات ، فضلا عن حق الطرف الثانى فى طلب غلق تلك العيادة .

رابعا — يلتزم الطرف الثانى بالاستمرار فى علاج عملاء الطرف الاول السابق تعاقدته معهم ، ومن غير مطالبتهم الا بالباقي من الاتعاب المتفق عليها .

خامسا — يقر الطرف الثانى باستلامه العيادة المبيعة بجميع محتوياتها ، وصار المالك الوحيد لها ، وصاحب الحق فى جميع ايرادها اعتبارا من اليوم ، وأن يتحمل بجميع الضرائب والايجارات وكافة المصروفات الاخرى .

سادسا — يقر الطرف الاول أنه أخلى — قبل اليوم — طرف جميع موظفى العيادة ، وأنه سدد لهم مرتباتهم ومكافآتهم والاشتراكات المستحق عنهم لهيئة التأمين الاجتماعى عن مدة خدمتهم حتى اليوم ،

ويكون للطرف الثاني مطلق الرأي في استخدام من يشاء منهم وبالشروط التي يراها .

سابعاً — تختص محكمة الفصل فيما يثور من نزاع حول تفسير أو تنفيذ بنود هذا العقد (١) .

ثامناً — تحررت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم ؟

الطرف الاول	الطرف الثاني
امضاء	امضاء
التعليق :	

١ — العيادة الخاصة هي كل منشأة يملكها أو يستأجرها ويديرها طبيب أو طبيب أسنان كل حسب مهنته المرخص له في مزاولتها ومعدة لاستقبال المرضى ورعايتهم طبياً ويجوز أن يكون بها أسرة على ألا يتجاوز عددها ثلاثة .

ويجوز أن يساعد طبيب أو أكثر مرخص له في مزاولته المهنة من ذات التخصص (القانون ٥١ لسنة ١٩٨١ مادة ١) (١)

(١) تقضى المادة ٥ من القانون ٥١ لسنة ١٩٨١ بعدم انتهاء عقد إيجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه العين ويستمر لصالح ورثته وشركائه في استعمال العين بصب الاحوال ويجوز له ولو، أنه من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة وفي جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد إيجار لمن لهم حق في الاستمرار في شغل العين .

- ٢ - لا ينتهى عقد ايجار المنشأة الطبية بوفاة المستأجر أو تركه المين ويستمر لمصالح ورثته وشركائه فى استعمال المين بحسب الاحوال ويجوز له ولورثته من بعده التنازل عنها لطبيب مرخص له بمزاولة المهنة . وفى جميع الاحوال يلتزم المؤجر بتحرير عقد ايجار ان لهم حق فى الاستمرار فى شغل المين (م . ق ٥١ لسنة ١٩٨١) .
- ٣ - يجوز ان يستأجر عيادة خاصة أن يؤجر جزءا منها لطبيب أو لاكثر للعمل معه فى نفس المقر ويترخيص مستقل لكل منهم وبموجب عقد تودع نسخة منه النقابة الفرعية المختصة ، وفى هذه الحالة يكون المستأجر الاصلى ملزما بدفع زيادة قدرها ٧٠٪ من القيمة الايجارية للمالك (م ٢/٦ ق ٥١ لسنة ١٩٨١) .

٥٠ — صيغة : عقد بيع مكتب محام

أنه في يوم

قيما بين كل من :

- ١- السيد / الأستاذ المحامي ، وجنسيته
وديانتة والمقيم بشارع رقم قسم محافظة
بائع - طرف أول
- ٢- السيد / الأستاذ المحامي ، وجنسيته
وديانتة والمقيم بشارع رقم قسم محافظة
مشتري - طرف ثان

بالرضا والتوافق والاهلية اللازمة للتصرف ، اتفق الطرفان
المتماقدان على ما يلي :

البند الاول

باع الطرف الاول وتنازل بموجب هذا العقد للطرف الثاني القابل
بذلك ، مكتبه الكائن بـ « » ، ويشمل هذا التصرف التنازل
عن عقد ايجار المكتب ، وجميع الاثاث والمنقولات وملفات الدعاوى
التي انتهت والتي ما زالت متداولة ، والمبينة جميعها بكشف مرافق
لهذا العقد .

البند الثاني

يحل الطرف الاول محل الطرف الثاني حلولا تاما في جميع

أعماله وحقوق وامتيازاته قبل موكله ، وعليه أن يساعد الطرف الثانى فى تعريفه لعملاء المكتب ، وامداده بالبيانات اللازمة التى تمكنه من مباشرة الاعمال الملقاة والقضايا المرددة بالجلسات ، وذلك بالتردد على المكتب بانتظام لمدة شهر فى المواعيد المحددة .

على أن الطرف الاول غير ملزم ببقاء الموكلين فى التعامل مع الطرف الثانى .

البند الثالث

يلتزم الطرف الثانى بالاستمرار فى اتعلم ما بدأه الطرف الاول من الاعمال ، وألا يطالب أصحابها بأى شىء سوى ما تبقى فى ذمتهم من أنساب .

البند الرابع

تم هذا البيع والتنازل لقاء ثمن اجمالى وجزافى قدره جنية » « دفع نقدا وعدا من يد ومال الطرف الثانى للطرف الاول عند التوقيع على هذا العقد ، ويعتبر توقيعهم عليه سند تاما ونهائية بالتخالص بكامل الثمن .

البند الخامس

يقر الطرف الثانى بأن تسلم المكتب المبيع بجميع محتوياته وأصبح المالك الوحيد له ، وأصبح صاحب الحق فى استلام جميع الضرائب والايجار وكافة المعروفات الاخرى من تاريخه .

البند السادس

يقر الطرف الاول بأنه أخلى — قبل اليوم — طرف جميع موظفي المكتب ، وقام بسداد مرتباتهم والمكافآت المستحقة لهم ، وأداء الاشتراكات عنهم لهيئة التأمينات الاجتماعية عن مدة خدمتهم السابقة لديه حتى اليوم •

وللطرف الثاني مطلق الرأي في استخدام من يشاء منهم وبالشروط التي يراها •

البند السابع

تختص محكمة بنظر كل نزاع ينشأ بين الطرفين حول تفسير أو تنفيذ بنود هذا العقد •

البند الثامن

تحررت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم ؟

الطرف الاول (البائع)	الطرف الثاني (المشتري)
امضاء	امضاء

التعليق :

تفصى الفقرة الثانية من المادة ٥٥ من قانون المحاماة رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ بأنه استثناء من حكم المادة ٢٠ من القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨١ — في شأن بعض الاحكام الخاصة بتأجير وبيع الاماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر يجوز للمحامى أو لورثته التنازل عن حق ايجار مكتب المحاماة لازالة مهنة حرة أو حرفة غير مثقلة للراحة أو مضرة بالصحة •

الفرع التاسع - بيع المحال التجارية ، والمسنن

٥١ - صيغة : عقد رسمي يبيع محل تجارى

انه فى يوم

بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقارى

أمامنا نحن موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور

وبحضور كل من :

١ -

٢ -

شاهدان حائزان لجميع الصفات القانونية المطلوبة ومثبتين

لحقيقة شخصية الحاضرين •

حضر كل من :

أولا - السيد / من ومهنته وجنسيته

وديانته والمقيم بشارع رقم قسم

محافظة بلع - طرف أول

ثانيا - السيد / من ومهنته

وجنسيته وديانته والمقيم بشارع رقم قسم

محافظة شتر - طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، واتفقا على ما يأتى :

المادة الاولى

باع الطرف الاول بموجب هذا العقد الى الطرف الثانى القابل
بذلك المثل التجارى المملوك له والكائن بشارع رقم
قسم محافظة والمعروفة تحت عنوان
باسم والتقىد بالسجل التجارى تحت رقم
ويشمل البيع العنوان والاسم التجارى للمطل والاتصال بالعملاء
والسمعة التجارية والرخص وبراءات الاختراع والعلامات التجارية
والرسوم والنماذج الصناعية ، وعلى العموم كافة حقوق الملكية
الصناعية والادبية المرتبطة بالمطل المبيع .
كما يشمل أيضا البضائع والاثاث وجميع المنقولات المادية التى
تستعمل فى استغلال المطل .

المادة الثانية

يشمل هذا البيع كذلك التنازل عن عقد ايجار المطل المبيع عن
عقد ايجار المطل المبيع ، ويتعهد الطرف الاول بالحصول على موافقة
المؤجر على هذا التنازل (١) فى ظرف يوما من تاريخ هذا العقد ،
والا حق للطرف الثانى اعتبار هذا العقد مقسوخا بغير انذار أو تنبيه ،
مع الزام الطرف برد الثمن المدفوع مع لتعويض ..

(١) ويجوز النص على أن البائع غير ملزم بالحصول على موافقة
كتابية من المؤجر على هذا التنازل .

المادة الثالثة

يقرر الطرف الاول بأنه يتنازل للطرف الثانى عن جميع تأمينات استهلاك المياه والنور وعقود التأمين ضد الحريق والسرقة وغيرهما ، ويلتزم الطرف الثانى بدفع جميع الاقساط المستحقة للجهات المختصة اعتبارا من اليوم ودون مسئولية الطرف الاول .

كما يقر الطرف الاول بالتنازل عن السجل التجارى والرخص الخاصة بالمحل المبيع ، ويتعهد باتخاذ اللازم لتيسير اتمام التنازل عنها رسميا .

المادة الرابعة

يقر الطرف الاول بأن المحل المبيع خال من الديون ، وأنه غير مستحق عليه ضرائب أو ايجار متأخر حتى تاريخ تحرير هذا العقد ويكون وحده مسؤولا فى حالة ظهور أى شىء من ذلك .

المادة الخامسة

يقر الطرف الثانى أنه عاين المحل المبيع وجميع محتلاته المعينة الثامة النافية للجهالة ، وأنه قبل مشتراه بالحالة التى هو عليها الآن ، ولا يحق له الرجوع على الطرف الاول بشىء فى هذا الخصوص .

المادة السادسة

يقر الطرف الثانى بأنه تسلم المحل المبيع بجميع محتوياته ، وأصبح له الحق فى الانتفاع به واستغلاله اعتبارا من اليوم ، كما أنه يتحمل بجميع الضرائب والايجار وكافة المصروفات الاخرى المتوقعة به .

المادة السابعة

يقر الطرف الاول بأنه أخلى — قبل اليوم — طرف جميع موظفي وعمال المحل وسدد لهم مرتباتهم ومكافآتهم عن مدة خدمتهم حتى اليوم ، وأنه سلم الطرف الثاني المخالصات الموقع عليها منهم بذلك . ولطرف الثاني مطلق الحرية في استخدام من يشاء منهم وبالشروط التي يراها .

المادة الثامنة

يتعهد الطرف الاول بعدم افتتاح محل تجارى مماثل للمحل المبيع بنفسه أو بوساطة غيره أو الاشتراك في محل مماثل في دائرة قطرها مترا من المحل المبيع ، وذلك لمدة سنة ، وفي حالة مخالفة هذا الشرط يكون مسئولاً عن التعويض ، علاوة على حق الطرف الثاني في طلب غلق المحل المتنافس .

المادة التاسعة

تم هذا البيع برضاء الطرفين وقبولهما لقاء ثمن قدره جنيه () عن المحل التجارى بكافة محتوياته المادية ومقوماته غير المادية وعلى الوجه الآتى :

ثمن ر جنيه

ثمن مقومات المحل غير المادية (وهى : عنوانه التجارى ، واسمه ، والصق في الاجارة ، والاتصال بالعملاء ، والسمة التجارية ، والرخص ، وبراءات الاختراع :

والعلامات التجارية ، والرسوم ، والتماذج الصناعية .
وكافة حقوق الملكية الصناعية والأدبية والفنية المرتبطة
بهذا المحل

..... ثمن التخك والمنقولات

..... ثمن البضاعة الموجودة بالمحل

جملة الثمن ()

وجمله الثمن يتم دفعه على النحو التالي :

جنيه () يقر الطرف الأول باستلامه قبل اليوم

خارج مجلس العقد وفي غير حضورنا و جنيه ()

(دفع نقدا وعدا بمجلس هذا العقد أمامنا وأمام الشاهدين

من يد الطرف الثاني وماله ليد الطرف الأول ، وعليه يعطى للمشتري -

بموجب هذا العقد - مخالصة قامة ونجائية بثمن المبيع جميعه .

المدة العاشرة

جميع مصروفات هذا العقد وأتباعه تقع على عاتق الطرف الثاني

وتجسده :-

المادة الحادية عشرة

وكل الطرف الثاني - بموجب هذا العقد - السيد / الأستاذ

المحامي في تسليم صورة هذا العقد للتنفيذ ،

وما يلزم من الصور الأخرى وفي إتمام الإجراءات .

المادة الثانية عشرة

كشف بموجودات المحل

... ..
... ..
... ..
... ..

ويما ذكر تحرر هذا العقد وصودق عليه منا ، وبعد تلاوته

على الحاضرين بمعرفة أمام الشاهدين وقع عليه الجميع منا
شاهد شاهد البائع (الطرف الاول) المشتري (الطرف الثاني)
الموثق

امضاء امضاء امضاء امضاء
امضاء

الختام

التعليق :

١ - تراجع أحكام القانون رقم ١١ سنة ١٩٤٠ الخاص ببيع
المحال التجارية ورهنها بالمجموعات القانونية القديمة (محيط الشرائع -
المجموعة الدائمة) .

٢ - لا يجوز بيع المحال التجارية الا بعقد رسمى ، أو بعقد
رسمى ، أو بعقد عرفى مصدق على توقيعات البائع والمشتري .

٣ - يجب أن يحدد فى عقد البيع ثمن مقومات المحل التجارى
المادية وغير المادية والمهمات واليضافى ، كلا على حدة .

٤ - يجب تبليغ مصلحة الضرائب عن بيع المؤسسة بخطاب

موصى عليه ، ولا تبرأ ذمة المشتري من الضرائب المتأخرة الا بعد انقضاء شهرين من تاريخ التبليغ وسكوت المصلحة .

٥ - يشهر عقد البيع مع حفظ حق امتياز البائع بقيده في سجل خاص معد لهذا الغرض ، في مكتب السجل التجارى التابع له المركز الرئيسى ، وفي المكتب التابع له الفرع ، واذا بيع لفرع وحده وجب القيد في كل من المكتبين ، كل ذلك في خلال خمسة عشر يوما من تاريخ البيع ، والا كان القيد باطلا .

٦ - لا يقع امتياز البائع الا على أجزاء المحل المبينة بالتقيد فاذا لم يعين على وجه الدقة ما يتناوله الامتياز لم يقع الا على عنوان المحل التجارى واسمه والحق في الاجارة والاتصال بالعملاء ولسمعة التجارية .

٢- مبيعة : عقد رسمي يبيع سفينة

مع حفظ حق امتياز البائع

انته في يوم

بمصلحة الشهر العقاري

بمكتب توثيق

موتق العقود الرسمية بالمكتب المذكور

أمامنا نحن

وبحضور كل من :

١ -

٢ -

الشاهدان لجميع الصفات القانونية المطلوبة والمثبتان لحقيقة

شخصية الحاضرين طبقا للقانون .

حضر كل من :

أولا - السيد / سن ومهنته وجنسيته

وديانته والمقيم

بائع - طرف أول

ثانيا - السيد / سن ومهنته

وجنسيته وديانته والمقيم

مشتري - طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبنا منا تحرير العقد الآتي

نصيه :

المادة الاولى

باع الطرف الاول وأسقط وتنازل ، بموجب هذا العقد وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، الى الطرف الثانى المقابل بذلك ، السفينة التجارية المينة بعد :
بيان السفينة .

اسم السفينة - ميناء التسجيل - رقم التسجيل وتاريخه -
أبعاد السفينة وحمولتها الكلية - الخدمة المخصصة لها السفينة (نقل الركاب ، أو البضائع ، أو القطر ... الخ) - نوع الملاحة المدة لها (فى البحار ، أو المياه الساحلية ... الخ) - الحد الاقصى لعدد الركاب ، ورجال الخدمة الذين يمكن أن يسافروا على ظهرها - الدرجة الحاضرة لها السفينة فى سجل لحدى شركات الاشراف على السفن المعترف بها - طراز نظام الآلات الميكانيكية وقوتها البانية أو الفعلية مقدرة بالحصان ، وعدد الدورات فى كـث دقيقة ، والسرعة وطول الرحلة ، وكذلك عدد الاسطوانات فى كل مجموعة وقطر كل منها - بيانات عامة بشأن الجهاز الميكانيكى وعدد الآلات الرئيسية ... الخ .
ملاحظات :

١ - يجب اثبات بيع السفينة بعقد رسمى .

٢ - فى حالة بيع مركب خاصة بالملاحة الداخلية ، يجب على كل من المالك القديم والملك الجديد ابلاغ قسم الملاحة الداخلية بذلك بذكر بخطاب مسجل فى ظرف ١٥ يوما من تاريخ العقد .

المادة الثانية

يقر البائع الطرف الاول أن ملكية السفينة المباعة آتت اليه

بطريق بموجب وأن هذه السفينة تم
انشاؤها بتاريخ / / ١٩ وقد بناها بميناء كما
حددت علامات خطوط شحنها طبقا لاحكام المعاهدة الدولية الخاصة
بخطوط الشحن ومنعت شهادة بذلك من ادارة التفتيش البحرى
رقم بتاريخ / / ١٩ كما أن لها شهادة رقم
بتاريخ / / ١٩ تتضمن سلامة جهاز اللاسلكى •

المادة الثالثة

يقر البائع الطرف الاول بأن السفينة المبيعة مملوكة له ملكية
خالصة وغير معمل لنزاع ، وأنها خالية من الرهن والاختصاص
والامتياز المبينة بالقوانين البحرية ، وامتياز البائع ، فيما عدا •

المادة الرابعة

يقر البائع الطرف الاول كذلك بأنه أخلى قبل اليوم طرف جميع
افراد السفينة وسدد لهم جميع مرتباتهم ومكافآتهم ومستحقاتهم عن
مدة خدمتهم حتى اليوم ، وللطرف الثانى (المشتري) مطلق الحرية
فى استخدام من يشاء منهم بالشروط التى يراها •

المادة الخامسة

يقر البائع الطرف الاول بأن السفينة المباعة مؤمن عليها لدى
شركة للكتن مركزها الرئيسى بجهة بمبلغ
جنيه (.....) بموجب عقد « بوليصة » تأمين رقم
مؤرخ / / ١٩ لمدة ، وأن قيمة القسط

السوى جنيته () وأنه تنازل عن هذا المقد
المشتري الطرف الثانى اعتبارا من اليوم .

المادة السادسة

بمجرد التوقيع على هذا المقد يصبح الطرف الثانى (المشتري)
المالك الوحيد للسفينة ، ويقر بأنه تسلمها بالفعل وصار له الحق
فى تشغيلها لصالحه ويتحمله بكافة الرسوم والمصروفات الخاصة بها .

المادة السابعة

يقر المشتري الطرف الثانى بأنه عاين السفينة المبينة وجميع
مشتملاتها المعينة التامة النافية للجهالة وقبل مشتراها بحالتها ،
ولا يحق له الرجوع على البائع الطرف الاول باى حال ولاى سبب
كان .

المادة الثامنة

تم هذا البيع لقاء ثمن اجمالى وجزافى جنيته ()
برضاء وقبول من الطرفين - عن السفينة ومشتملاتها - يدفع على
النحو التالى :

مليم جنيته

يقر البائع الطرف الاول أنه تسلمه من المشتري الطرف
الثانى خارج مجلس هذا المقد وفى غير حضورنا
والشاهدين

دفع نقدا وعدا أمامنا وأمام الشاهدين من الطرف الثانى

الى الطرف الاول واتفق على دفع في ظرف شهرين
من اليوم بعد عمل التشراف في الاثارة وبعد التاكيد من
عمل النشرات والتأكد من عدم وجود ديون مسجلة
او غير مسجلة على السفينة الماعة او ضرائب مستحقة
عليها ، بحيث اذا ظهر اى دين او التزام من ذلك جاز
للمشتري حسن باقى الثمن او قيمة ما ينفي بسداد
مطلوب الغير .

وتمهد المشتري الطرف الثاني بسداده للبائع الطرف
الاول بمطأ اقامته او بمطأ اقامته من يخطه مطأه . وذلك
على النحو التالي :

مليم جنييه () في / / ١٩
ومليم جنييه () في / / ١٩

المادة التاسعة

ضمانا وتأميناً لسداد ثمن الثمن اتفصح بالمادة السابقة * يحتفظ
البائع الطرف الاول بسب بحق امتياز البائع ، ويحق له اجراء التقيد
اللازم بسجل المراكب بالمكتب الذى سجلت السفينة فيه او المكتب
العام للتسجيل بمصروفات على عاتق المشتري الطرف الثاني .

المادة العاشرة

تسرى على باقى الثمن قوائد يمتنع - على المائة سنويا ابتداء
من تاريخ / / ١٩ حتى تمام السداد وتنتفع لأمم البائع الطرف
الاول في مطأ اقامته او من يخطه مطأه .

المادة الحادية عشرة

في حالة تأخر المشتري في سداد قسط من أقساط باقى الثمن
عن ميعاد استحقاقه تحل باقى الاقساط فوراً ، وتسرى عليها فوائد
تأخير بواقع في المائة سنوياً بغير حاجة الى تنبيه أو انذار .

المادة الثانية عشرة

للطرف الاول البائع حق تحويل باقى الثمن أو جزء منه لمن
يشاء دون التوقف على رضا المشتري .

المادة الثالثة عشرة

يصبح باقى الثمن وملحقاته مستحق السداد فوراً بغير حاجة
الى تنبيه أو انذار ، متى طلب البائع ذلك ، وذلك في الاحوال الآتية :
١ - اذا تسبب المشتري في انقاص قيمة السفينة بأى عمل كان
أو تقاعس عن اصلاحها .

٢ - اذا بيعت السفينة اتفاقاً أو جبراً .

٣ - في حالة هلاك السفينة أو ضياعها أو عدم صلاحيتها
للاستعمال .

٤ - في حالة وفاة المشتري أو فقدان أهليته بسبب اغراسه أو
الحجر عليه .

المادة الرابعة عشرة

يحتفظ البائع الطرف الاول بالحق في طلب فسخ هذا العقد مع
ما يتربى على ذلك من آثار قبل المشتري أو غيره . وذلك في حالة التأخر

في سداد أى قسط من أقساط الثمن أو ملحقاته ، وكذا في حالة مخالفة المشتري أى شرط من شروط هذا العقد أو تحقق أى حالة من الحالات المنصوص عليها في المادة السابقة .

المادة الخامسة عشرة

اتمام ومصروفات هذا العقد واستيفائه التام تقع على عاتق الطرف الثاني (المشتري) وحده .

المادة السادسة عشرة

وكل الطرفان بموجب هذا العقد السيد / الأستاذ المحامي في تسلم صور هذا العقد التنفيذية الخاصة بكل منهما وما يلزم من الصور الأخرى ، وفي اتمام إجراءات نقل ملكية السفينة والتقيّد بسجل المراكب الخاص بذلك :

وبما ذكر تحرر هذا العقد وصدق عليه منا ، وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين وقع عليه الجميع منا .

شاهد شاهد البائع (الطرف الاول) المشتري (الطرف الثاني) الموثق

امضاء امضاء امضاء امضاء

امضاء

الفصل الثاني

في عقد المقايضة (البذل)

٥٢ — صيغة : عقد بذل رسمي بدون معدل

أنه في يوم

...مكتب توثيق مصلحة الشهر العقاري

أمامنا نحن مرقق العقود الرسمية بالمكتب

ويحضر كل من :

٧ —

٢ —

الشاهدين الحائرين للمنفات القانونية ، والمثبتين لحقيقة

شخصية الحاضرين .

حضر كل من :

أولا — سن ومهنته وجنسيته

وديانتته والمقيم طرف أول

ثانيا — سن ومهنته وجنسيته

وديانتته والمقيم طرف ثلث

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتعرف وطلبا منا تحرير العقد الآتي :

المادة الاولى

أسقط الطرف الاول وتنازل بموجب هذا العقد على سبيل
التبادل للطرف الثانى القابل بذلك ، بكافة الضمانات الفعلية والقانونية،
العقار الآتى :

بيان العقار

(يذكر رقم العقار ، والشارع ، والقسم ، والشيخة ، والبلد ،
والمحافظة ، والمساحة ، والحدود ، ووصف العقار ، وتكوينه ، وتكليفه
، وما يتبعه من ملحقات) •

ملاحظات :

- ١ — اذا كان العقار أطيانا تذكر المساحة الأجمالية والنسواحي
والمراكز والمحافظة وأسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة
وحدها مع ذكر تكاليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي
والاشجار والنخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراد وطرق ومساكن •
- ٢ — تجوز المقايضة على ملكية المنقولات ، بشرط أن لا تكون
نقودا •

المادة الثانية

يقر الطرف الاول بأن العقار المذكور ملوك له بموجب ...

... ..

المادة الثالثة

يقر الطرف الاول كذلك بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق

العينية ، أيا كان نوعها ، كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع والارتفاق ، ظاهرة أو خفية ، وأنه ليس موقوفا ولا محكرا .
كما يقر بأنه يحوز العقار المذكور دون منازعة وبصفة ظاهرة ،
ومستمرة ، ولم يسبق له التصرف فيه .
ملحوظة :

إذا كان العقار مبنيا ، تضاف عبارة :
(وأن مباني العقار مطابقة للقوانين والثوائح المعمول بها ، وليس عليها حق امتياز لصالح مقال عقول البناء) .
المادة الرابعة

أما الطرف الثاني فقد أقط بدوره وتنازل بموجب هذا العقد وعلى سبيل التبادل : وللطرف الاول القابل بذلك وبكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، للعقار الآتى :

بيان العقار

(تذكر أليانات على نحو ما عرض فى عقار الطرف الاول)

المادة الخامسة

يقر الطرف الثانى أن العقار المذكور مملوك له بموجب ...

... ..

المادة السادسة

يقر الطرف الثانى بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية أيا كان نوعها . كالرهن والاختصاص والامتياز وحقوق الانتفاع

والارتفاق ، ظاهرة ، أو خفية ، وأنه ليس موقوفا •
كما يقر بأنه حائز له دون منازعة وبصفة ظاهرة وغير منتظمة ،
ولم يسبق له التصرف فيه •
ملحوظات ٢ :

١ - ينص عما إذا كان العقار مفروضا عليه مقابل تحسين أم لا
، وعن يتحمل بمقابل التحسين •

٢ - وإذا كان العقار مبنيا يمكن إضافة :
(وأن المبنى مطابقة للقوانين واللوائح المعمول بها ، وأنه ليس
عليها أى حق امتياز لمصالح المكاوّل الذى شيدها)

المادة السابعة

لا يستحق أى من المتبادلين (الطرفين الاول والثانى) أى شىء ،
تبل الآخر ، حيث أن العقارين متعادلان فى القيمة •

المادة الثامنة

يقر كل من المتبادلين بأنه علين العقار المتنازل له عنه بطريق
البذل بموجب هذا العقد المعاينة التامة النافية للجهالة ، وأنه قبله بحالته
الراهنة ، ولا يحق له الرجوع على الطرف الآخر بأى شىء بسبب ذلك •

المادة التاسعة

بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح كل من المتعاقدين المالك
الوحيد للعقار الذى اختص به ، ويحق له أن يتسلمه فورا وأن يقوم
بتحصيل ايجاره ، وأن يدفع الضرائب والمصروفات عنه ابتداء من

• **الرسوم**

ويقر الطرفان باستلام كل منهما من الطرف الآخر جميع مستندات الملكية وعقود الايجار بعد تحويلها اليه وكذا المستندات الاخرى المتعلقة بالمقار المتنازل له عنه .

المادة العاشرة

جميع مصروفات هذا العقد وأتاعبه وأتمامه يتحمل بها المتعاقدان مناصفة فيما بينهما .

المادة الحادية عشرة

قد وكل الطرفان بموجب هذا العقد السيد / الاستاذ المحامي في تسلم صورة هذا العقد التنفيذي الخاصة بكل منهما ، وما يلزم من الصور الأخرى نيابة عنهما وفي اتمام إجراءات الثمر .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وصدق عليه منا ، وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين وقع عليه الجميع معنا .

شاهد	شاهد	الطرف الاول	الطرف الثاني	الموثق
امضاء	امضاء	امضاء	امضاء	امضاء

التطبيق :

- ١ - المقايضة عقد به يلتزم كل من المتعاقدين أن ينقل الى الآخر ، على سبيل التبادل ، ملكية مال ليس من النقود (م ٤٨٢ مدنى) .
- ٢ - اذا كان ثلاثاء المتعاضين فيها تقيم مختلفة في تقدير

المتعاقدين ، جاز تعويض الفرق بمبلغ من النقود يكون معدولا (م ١٨٣ مدنى) .

٣ — مصروفات عقد المقايضة وغيرها من النفقات الاخرى
بتحملها المتقايضان مناصفة ، ما لم يوجد اتفاق يقضى بغير ذلك . (م ١٨٤ مدنى) .

٤ — تسرى على المقايضة أحكام البيع بالقدر الذى تسمح به
طبيعة المقايضة ، ويعتبر كل من المتقايضين بائعا للشيء الذى قايض
به ومشتريا للشيء الذى قايض عليه (م ١٨٥ مدنى) .

٥ — اذا كان عقد البذل لم يسجل ، فانه لا يجوز الاستناد اليه
فى طلب تثبيت الملكية للقدر الوارد به والمقايض عليه ، والتحدى
بالاقرار القضائى الصادر من ورثة أحد المتبادلين بأحقية الطاعنين
للمساحة المتبادل عليها لا محل له : ذلك أن هذا الاقرار لا يمنع سندا
لطلب تثبيت الملكية ، اذ ليس من شأنه أن ينقلها للطاعنين ، وهو لا يعدو
أن يكون مجرد تأييد لعقد البذل العرفى الصادر من مورث المتسرين
والذى لا يترتب عليه نقل ملكية القدر المتبادل عليه لعدم تسجيله . واذا
كان الحكم المطعون فيه قد التفت عن هذا الاقرار ، فانه لا يكون قد
خالف القانون أو أخطأ فى تطبيقه (١) .

(١) نقض — جلسة ١٩٦٩/١٣/٢٥ — مجموعة الكتب الفن —

٥٤ - صيغة : عقد بدل رسمى بمعدل

نفس صيغة العقد الوارد برقم ٥٣ باستثناء النصوص التالية :
المادة السابعة

قدم العقار المتنازل عنه من الطرف الاول بمبلغ جنيه
() ، وقوم العقار المتنازل عنه من الطرف الثانى بمبلغ
جنيه () ، وعليه يكون الطرف
مستحقا لمبلغ جنيه () قبل الطرف
كمعدل البدل ، يسدد له بالكيفية التالية :

... ..
... ..

وعليه فان الطرف يعطى مخالصة تامة بمعدل البدل جميعه
بموجب هذا العقد .
ملحوظة :

١ - اذا تبقى لاحد المتبادلين مبلغا من المعدل قبل الآخر
فيضاف ما يلى :

() ضمانا وتأمينا لسداد مبلغ جنيه ()
الباقى من المعدل وكأنه ملحقاته للطرف قبل الطرف

يحتفظ الاول لنفسه بحق امتياز المتبادل عن المبلغ المذكور ، ويحق
له اجراء القيد اللازم لحفظ هذا الحق على العقار الذى لخص به

الطرف بمصروفات على عاتق هذا الأخير) •

٣ - وإذا تبقى مبلغ من معدل المبدل وتأجل دفعه ، فيمكن إضافة

مواد الرهن الرسمى •

المادة المباشرة

جميع مصروفات هذا العقد وأتباعه وإتمامه ، يتحمل بها الطرفان

بنسبة على الطرف ونسبة على الطرف الآخر •

٥٥ - صيغة : قائمة بغير حق امتياز المتبادل

قائمة بغير حق امتياز المتبادل مطلوب شهرها بمكتب الشهر العقاري

لصالح السيد /

سن ومهنته وجنسيته وديانته

والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

ومحلته المختار مكتب السيد / الأستاذ

المحامي بشارع رقم قسم محافظة

ضد

السيد / سن ومهنته وجنسيته

واديانته والمقيم بشارع رقم قسم

محافظة

يعوجب

عقد بدل رسمي بمعدل مع حفظ حق امتياز المتبادل محضر

بمكتب توثيق تحت رقم ضمانا وتأميناً لسداد

المبالغ الآتية :

مليم جنية

بالمبلغ المتبقي

في المائة سنوياً على المبلغ المذكور لمدة

(سنتين) المحفوظة قانوننا .

تمت تقدير المصروفات الإحتمالية

الجملة (فقط وقدره) (— بخلاف ما هو

تمت التقدير

... أهم شروط العقد

١ — يستحق بلقى المعدل دفعة واحدة بتاريخ / / ١٩

(أو يقسط على النحو التالي :) •

٢ — تسرى عليه فوائد بواقع في المائة سنويا تدفع كل

شهر مقدما (أو مؤخرا) — وفي حالة التأخر في دفع

تسقط من الفوائد يستحق الدين جميعه بغير حاجة الى تنبيه أو انذار •

٣ — للدائن الحق في تحويل الدين أو جزء منه لمن يشاء •

٤ — إذا كان الملتزمين بدفع المعدل أكثر من واحد يذكر أنهم

ضامنون فيما بينهم في سداد قيمة المعدل أو ملحقاته •

بيان العقار

(. تتخذ البيانات المساحية والتكليف حرفيا من واقع ما جاء بمقد

البسندل) •

توقيع الطالب (أو محاميه)

الفصل الثالث

في الهيئة

٥٦ - صيغة : عقد هبة رسمي بدون هوى

انه في يوم
بمكتب توثيق
مصلحة الشهر العقاري
أمامنا نحن
موثق المقود الرسمية بالمكتب المذكور .
ويحضر كل من :

٧ -

١١ -

الشاهدين الحائزين للصفات القانونية، والمثبتين لحقيقة شخصية

الحاضرين .

حضر كل من :

أولا - السيد / سن ومهنته وجنسيته

وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم

محافظة طرفه أول

ثانيا - السيد / سن ومهنته

وجنسيته وديانتته والمقيم بشارع رقم

قسم محافظة

طرف ثان

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد

الآتي :

المادة الاولى

وهب الطرف الاول - يتوجب هذا العقد - وأسقط وتنازل بغير عوض وبدون مقابل ، بكافة الضمانات الفعلية والقانونية ، للطرف الثاني المقابل بذلك - المقار الآتي :
بيان العقار

ملاحظات :

- أ - يذكر رقم المقار والشارع والقسم والشيخة والبلد .
- ب - يذكر وصف العقار وحدوده وتكوينه وتكليفه وملحقاته ومشمولاته .
- ج - فاذا كان المقار أطيانا يذكر المساحة الاجمالية والنواحي والمراكز والمحافظة وأسماء الاحواض وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها مع ذكر تكليفها والآلات والادوات الزراعية والسواقي والاشجار والنفخيل والمباني وما يتبع الاطيان من مراد ومساكن .

المادة الثانية

يقر الطرف الاول بأنه تملك العقار المذكور بطريق

بموجب

المادة الثالثة

كما يقر الطرف الأول بأن العقار المذكور خال من كافة الحقوق العينية التبعية والاصلية ، كالرهن والاختصاص والامتياز والانتفاع والارتفاق ظاهرة أو خفية وأنه ليس موقوفاً أو محكراً .
وأن أرض العقار مفروض (أو غير مفروض) عليها مقابل
تصين .

المادة الرابعة

بمجرد التوقيع على هذا العقد يصبح الطرف الثاني المالك الوحيد للعقار الموهوب ، ويقر باستلامه وله تحصيل ايجاره ، وعليه دفع وباقي انقضاء القانونية والمصروفات ابتداء من اليوم .
كما يقر الطرف الثاني بأنه استلم من الطرف الاول جميع مستندات الملكية وعقود الايجار بعد تحولها اليه ، كما أنه استلم كافة المستندات الاخرى المتعلقة بالعقار .

المادة الخامسة

جميع مصروفات هذا العقد واتمامه واستيفائه على عاتق الطرف الاول (الواهب) وحده .

المادة السادسة

وكل الطرف السيد / الأستاذ

المحامي بموجب هذا العقد في تسلم الصورة التنفيذية من هذا العقد وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه وفي اتمام اجراءات الشهر .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وصودق عليه منا ، وبعد تلاوته على

الحاضرين بمقررتنا أمام الشاهدين وقع عليه الجميع معنا .

شاهد شاهد الطرف الأول الطرف الثاني الموثق

امضاء امضاء امضاء امضاء امضاء

التعليق :

١ — نص القانون المدني على الهبة في المواد من ٤٨٦ حتى ٥٠٤ ،
وبينت أركان الهبة المواد من ٤٨٦ حتى ٤٩٢ منه ، وآثار الهبة المواد
من ٤٩٣ حتى ٤٩٩ منه ، وبينت أحكام الرجوع في الهبة المواد من ٥٠٠
حتى ٥٠٤ .

٢ — غالبية عقد يتصرف بمقتضاء الواهب في مال له دون عوض .
ويجوز للواهب دون أن يتجرد عن نية التبرع أن يفرض على
الموهوب له القيام بالتزام معين (م ٤٨٦ مدني) .

٣ — تكون الهبة بورقة رسمية والا وقعت باطله ما لم تتم تحت
ستار عقد آخر .

ومع ذلك يجوز في المنقول أن تتم الهبة بالقبض دون حاجة الى
ورقة رسمية (م ٤٨٨ مدني) .

٤ — الوعد بالهبة لا ينعقد الا اذا كان بورقة رسمية (م ٤٩
مدني) .

(١) مراجع في التعليق على هذه المواد الجزء الثاني من كتابنا
« القانون المدني » في العقود الواردة على الملكية .

- ٥ - تقع هبة الاموال المستقبلية باطلّة (م ٤٩٢ مدنى) .
- ٦ - يجوز للواهب أن يرجع في الهبة اذا قبل الموهوب له ذلك .
فاذا لم يقبل الموهوب له جاز للواهب أن يطلب من القضاء
الترخيص له في الرجوع متى كان يستند في ذلك الى عذر مقبول ولم
يوجد مانع من الرجوع (م ٥٠٠ مدنى) .
- ٧ - الهبة التي يشترط فيها المقابل . عدم اعتبارها من التبرعات
المحضة الواجب توثيقها بعقد رسمى . اشتغال المقعد على الترامات
متبادلة بين طرفيه . اعتباره غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا يجوز
الرجوع فيه ولو حودت الفاظ التنازل وانبهة والرجوع (١) .
- ٨ - التحايل الممنوع على أحكام الارث لتعلقها بالنظام العام .
ماهيته . التصرفات المنجزة الصادرة من المورث حال صحته لاحد
ورثته صحيحة ، ولو قصد بها حرمان بعض ورثته ، أو كانت هبة
مستترة في عقد بيع استوفى شكله القانونى (٢) .
- ٩ - سلطة محكمة الموضوع في تحصيل فهم الواقع في الدعوى ؛
خضوعها لرقابة محكمة النقض في تكييفها لهذا الفهم وفي تطبيق ماينبغى
تطبيقه من أحكام القانون ، أثره ، الترامها بالافصاح عن مصادر الادلة
التي كونت منها عقيدتها وفجواها وماخذها للصحيح من الاوراق مؤدية

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ - الطعن ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٦/١١/١٢ - الطعن ١٦١ لسنة ٥٣ ق .

الى النتيجة التى أنتهت اليها (مثال بشأن هبة مدرسة) (١) .

١٠ — حظر تملك الاجانب للمعارات المبنية أو الاراضى الفضاء
فى مصر بأى سبب من أسباب كسب الملكية هذا الميراث • مؤداه ،
بطلان كل تصرف تم بالمخالفة لاحكامه ما لم يكن قد قدم بشأنه طلب
شهر أو أقيمت عنه دعوى صحة تماقد أو استفراج بشأنه ترخيص
بناء قبل ١٩٧٥/١٢/٢١ • ورود هذا الاستثناء على سبيل الحصر —
على ذلك • القانون ٨١ لسنة ١٩٧٦ (مثال : بشأن هبة أفرغت فى شكل
رسمى طبقا للقانون السودانى) (٢) •

١١ — الهبة التى يشترط فيها المقابل ، عدم اعتبارها من التبرعات
المحضة ألوجب توثيقها بمقد رسمى • احتمال العقد على التزامات
متبادلة بين طرفيه • اعتباره عقدا غير مسمى لا تجب له الرسمية ولا
يجوز لارجوع فيه ولو وردت ألفاظ التنازل والهبة والرجوع (٣) •
١٢ — يمكن أن يتخذ عقد الهبة الاشكال التالية — وفقا لما جاء
بنصوص القانون المدنى :

— عقد هبة رسمى بدون عوض من والده القاصر أو من جسد

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٨٦/١٢/٣ — الطعن ٩٥٩ لسنة ٥٥ ق •
(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٢/٤ — الطعن ٩٧١ لسنة ٥٣ ق •
(٣) نقض — جلسة ١٩٨٧/٥/٢٤ — الطعن ١٩٤١ لسنة ٥٢ ق •
، ونقض — جلسة ١٩٤٠/٤/١١ — مجموعة الربع قرن — جزء ٢ —
ص ١١٩٤ •

لحفيدته القاصر •

— عقد هبة رسمى في مقابل سداد دين مضمون بحق عينى على

المقار الموهوب •

— عقد هبة رسمى في مقابل سداد ديون الواهب •

— عقد هبة رسمى في مقابل ترتيب مرتب للواهب مدى حياته

مضمون برهن •

مراجع في الهبة :

* المواريث والوصية والهبة — للشيخ بدران أبو العيين بدران •

* المواريث والهبة والوصية — للإستاذ محمد كمال حمدى •

* البسيط — — للدكتور عبد الزاق السنهورى •

الفصل الرابع

في عقد الشركة

نرجى تناولها إلى مكانها المناسب في (العقود التجارية) على الرغم من وجود تنظيم لأحكامها الأساسية في المجموعة المدنية (المواد من ٥٠٥ إلى ٣٥٣٧ مدني) ، للصفة التالية في الشركات ، ولطرح صيغها وأحكامها في مكان واحد .

الفصل الخامس

في عقد القرض

ملحوظة :

عقد القرض السوارد بنصوص المواد من ٥٣٨ حتى ٥٤٤ من القانون هو الذى يتمقد - فى صورته الرسمية - بين شخصين طبيعيين : دان مقرض ، ومدين مقترض ، ومحل القرض فيه اما إن يكون مبلغا من النقود أو شيئا مثليا وهو الشيء الغالب عملا أما إذا كان أحد أطرافه مصرف (بنك) من المصارف - فإنه يعد من العقود التجارية الذى سوف نورد أحكامه وصيغته فى مكانه المناسب .

٥٧ - صيغة : عقد قرض رسمي

انسة فى يوم
بمكتب توثيق
مصلحة الشهر العقارى
أمامنا نحن
موتق العقود الرسمية
بالمكتب المذكور .

وبحضور كل من :

- ١ -
٢ -

الشاهدان الحائزان لجميع الصفات القانونية المطلوبة ، والمثبتين

لحقيقة شخصية الحاضرين طبقاً لقانون التوثيق .

حضر كل من :

أولاً - السيد /	سن	ومهنته
وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع
رقم	محافظة	قسم
دائن - مقرض - طرف أول		
ثانياً - السيد /	سن	ومهنته
وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع
رقم	محافظة	قسم
مدين - مقترض - طرف ثان		

أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف ، وطلبا منا تحرير العقد

الآتى نصه :

البند الاول

أقر الطرف الاول - بموجب هذا العقد - الطرف الثانى القابل

بذلك ، مبلغ (جنيه) دفع له أمامنا بمجلس

هذا العقد وأمام الشاهدين نقداً وعدا (أو بموجب شيك رقم

محدوبا على بنك فرع) ويقر الطرف الثانى بتسلمه ، ويعطى

له بموجب هذا العقد مخالصة تامة ونهائية .

البند الثاني

يتمتع الطرف الثاني بسداد المبلغ المذكور لآخر الطرف الاول
واذنه دفعة واحدة بتاريخ / / ١٩٩٠ أو على قسطا كل
قسط بمبلغ جنيه تستحق الدفع في - - ١٩٩٠ و
- - ١٩٩٠ و - - ١٩٩٠ (الخ) .

البند الثالث

تسرى على قيمة القرض جميعه (أو ما يتبقى منه) فوائد بواقع
٪ (في المائة) سنويا تدفع كل مقدما (أو مؤخرا) لآخر
الطرف الاول واذنه بمطل اقامته (أو اقامة من يطل محله) ، وفي
حالة التأخير في دفع قسط من الفوائد (أو قسط من
الاصل) يستحق أصل القرض (وما يكون متبقيا منه) فورا بغير تنبيه
أو انذار ، وتسرى عليه فوائد تأخير بواقع ٪ (في المائة) سنويا
حتى تمام السداد .

البند الرابع

للطرف الاول الحق في تحويل هذا الدين أو جزء منه لمن يشاء
دون التوقف على رضا الطرف الثاني .

البند الخامس

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه على عاتق الطرف الثاني
وحسده .

البند السادس

قد وكل الطرف الاول بموجب هذا العقد السيد / الأستاذ

المحامي في تسليم صورة هذا العقد

التنفيذية وما يلزم من الصور الاخرى نيابة عنه .

وبما ذكر تحرر وصدق عليه منا ، وبعد تلاوته على الحاضرين

بمعرفة تمام الشاهدين ، وقع عليه الجميع منا .

شاهد	شاهد	الطرف الاول	الطرف الثاني	الموثق
أمضاء	أمضاء	أمضاء	أمضاء	أمضاء

الكاتب :

١ - القرض عقد يلتزم به المقرض أن ينقل الى المقترض ملكية

مبلغ من النقود أو أى شيء مثلئ آخر ، على أن يرد اليه المقترض عند

نهاية القرض شيئاً مثله في مقداره ونوعه وصفته . (م ٥٣٨ مدنى) .

٢ - على المقترض أن يدفع الفوائد المتفق عليها عند حلول

مواعيد استحقاقها ، فإذا لم يكن هناك اتفاق على فوائد اعتبر القرض

بغير أجر . (م ٥٤٢ مدنى) .

٣ - ينتهى القرض بانتهاء الميعاد المتفق عليه . (م ٥٤٣ مدنى) .

٤ - إذا اتفق على الفوائد ، كان للمدين إذا انقضت ستة أشهر

على القرض أن يملن رغبته في الماء المقدر ورد ما اقترضه . على أن

يتم الرد في أجل لايجاوز ستة أشهر من تاريخ هذا الاعلان ، وفي هذه

الحالة يلزم المدين بأداء الفوائد المستحقة عن ستة الأشهر التالية

للاعلان ، ولا يجوز بأى وجه من الوجوه الزامه بأن يؤدى فائدة أو

مقابلا من أى نوع بسبب تعجيل الوفاء ، ولا يجوز الاتفاق على لقاط

حق المقترض في الرد أو الحد منه (م ٥٤٤ مدنى) .

٥ - القروض التي تعقدها المصارف تعتبر بالنسبة للمقرض عملا تجاريا بطبيعته وفقا لنص المادة الثانية من قانون التجارة ، أما بالنسبة للمقترض فانه وإن اختلف الرأى في تكييفها اذا لم يكن المقترض تاجرا أو اذا كان القرض مخصصا لاغراض غير تجارية ، الا أن محكمة النقض ترى اعتبار القروض التي تعقدها البنوك في نطاق نشاطها المعتاد عملا تجاريا مهما كانت صفة المقترض ، وأيا كان القرض الذى خصص له القرض . ذلك أن البنك المقرض يتحمل عادة في سبيل الحصول على الاموال التى يلبي بها حاجات المقترضين اعباء أكثر غداحة من المقرض العادى ، اذ هو يحصل على هذه الاموال من المصارف الاخرى التى تتقاضى منه فوائد على متجمد الفوائد غير مقيدة بالخطر الوارد في المادة - على أساس أن المعاملة بين المصرفين هى معاملة تجارية تدخل في نطاق الاستثناء الوارد بتلك المادة ، وايس من المعقول أن يحرم المصرف من هذه المزايا عندما يقرض الغير ، هذا ، علاوة على ما يتعرض له المصرف من مخاطر في القروض الطويلة الاجل ومن حرمانه من أموال كان يمكنه استثمارها في وجوه أخرى غير القرض قدر عليه أرباحا أكثر (١) .

٦ - من الجائز أن يتخذ عقد القرض صوراً مختلفة غير صورته

(١) نقض - جلسة ٢٧/٦/١٩٦٣ - مجموعة المكنى الفنى -

السنة ١٤ - مدنى - ص ٩٣٦ ، ونقض - ذات الجلسة - ص ٩٤٦ .

المالوفة ، من قبيل الخصم وفتح الاعتماد وخطابات الضمان ، باعتبار
أنه يجمع بينها كلها وصف التسهيلات الائتمانية ويصدق عليها تعريف
المقرض بوجه عام الوارد في المادة ٥٣٨ من القانون المدني (٢) .

(٢) نقض - جلسة ١٢/٣٠/١٩٦٩ - المرجع السابق - السنة

الفصل السادس

في عقد الصلح

ملحوظة :

عقد الصلح لا يكون عادة الا لصم نزاع قضائي وهو اذا قدم في دعوى مدنية أو تجارية أو أحوال شخصية : فتحكمه وتنظمه المواد من ٥٤٩ حتى ٥٥٧ من القانون المدني .

غير أن للصلح صورا تجارية خاصة ، كالصلح الواقع من التعلّيس : أو الصلح القضائي مع الخلس ؛ وسوف نتناول العقدين الآخرين ميّنا وأحكاما في الموضع المناسب لها في (العقود الواردة على المعاملات التجارية) .

٥٨ - صيغة : عقد صلح في دعوى

انه في يوم

خيما بين كل من :

مدعى - طرف أوله

١ -

مدعى عليه - طرف ثان

٢ -

اتفق الطرفان المتعاقدان على حسم النزاع بينهما صلحا على

الوجه الآتى :

تمهيد :

اتام الطرف الاول ضد الطرف الثانى الدعوى رقم رقم
سنة مدنى (تجارى - شرعى) أمام محكمة
الكلية الجزئية) بطب الحکم •

(تذكر الطببات الواردة بختام صحيفة افتتاح الدعوى) وقد
تحددت لنظر تلك الدعوى جلسة / / ١٩ ورغبة من الطرفين
فى حسم هذا النزاع بينهما صلحا فقد اتفقا على ما يلى :

أولا - التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد •
ثانيا - اتفق الطرفان على أن يدفع الطرف الثانى للطرف الاول
مبلغ جنيهه (وأن يتنازل الطرف الاول
على باقى ما يطلب به •

ثالثا - ما يدفعه الطرف الثانى يتم عند التوقيع على هذا العقد •
ويعتبر توقيع الطرف الاول سندا بالتفالىص النهائى بطلباته جميعها •
رابعا - يلتزم الطرف الثانى بالمصروفات المستحقة على الدعوى ،
مع الخاصة فى ألعاب المحاماة •

خامسا - تعهد الطرفان بالثول أمام المحكمة بجلسة / /
١٩ للتصديق على هذا الصلح وطلب الحاقه بمحضر الجلسة واثبات
محتواه فيه وجعله فى قوة البند التنفيذى •

سادسا - تحررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف
نسخة والثالثة لتقديمها للمحكمة •

شاهد	شاهد	الطرف الاول	الطرف الثانى
امضاء	امضاء	امضاء	امضاء

إنتعاليق :

١ - جرى العمل على تقديم عقد صلح فى دعاوى صحة التعاقد فى المقار ، يقر فيه البائع بصحة العقد ونفاذه والتسليم واستلام الثمن ، والموافقة على القضاء للمدعى (المشتري) بطلباته ، فاذا قدم عقد الصلح فى الجلسة الاولى لنظر الدعوى وقبل بدء المرافقة ، فلا يستحق على الدعوى الرابع الرسم المسدد (م ٣٠ مكررا من القانون ٩٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن الرسوم القضائية فى المواد المدنية المضافة بالقانون ٦٦ لسنة ١٩٦٤) • أما تقديم عقد الصلح بعد الجلسة الاولى وقبل أن يصدر الدعوى حكم فرعى أو تمهيدى فلا يستحق سوى نصف الرسم •

٣ - يشترط فيمن يعقد صلحا أن يكون أهلا للتصرف بعوض فى الحقوق التى يشملها عقد الصلح (م ٥٥٠ مدنى) •

٤ - لا يجوز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية أو النظام العام ، ولكن يجوز الصلح على المصالح المالية التى تترتب على الحالة الشخصية أو التى تنشأ عن ارتكاب احدى الجرائم (م ٥٥١ مدنى) •

٥ - لا يثبت الصلح الا بالكتابة أو بمحضر رسمى (م ٥٥٢ مدنى) •

- ٦ - تتحسم بالصلح المنازعات التي تتلونها .
ويترتب عليه انقضاء الحقوق والادعاءات التي نزل عنها أى من المتماقدين نزولا نهائيا (م ٥٥٣ مدنى) .
- ٧ - سمحصر الصلح المصدق عليه بالمحكمة لا يخرج عن كونه عقدا قابلا للتفسير ، وأنه ما دام تفسير قاضى الموضوع مستساغا ، فلا معقب عليه فيما يراه فيه (١) .
- ٨ - أنه وإن كان لا يجوز للمحكمة أن توثق عقد الصلح المبرم بين الطرفين متى رجع أحدهما فيه ، إلا أن عليها أن تعتبره سندا فى الدعوى يجوز لها أن تحكم بما تضمنه (٢) .
- ٩ - لا كانت المدة ٥٥١ من القانون المدنى لا تجيز الصلح فى المسائل المتعلقة بالحالة الشخصية ، فان التنازل عن طلب الحجر يكون عديم الاثر قانونا ، ومن ثم فإذا كانت محكمة الموضوع قد استخلصت بأدلة سائغة فى حدود سلطتها الموضوعية أن عقد البيع قد انمقد مقابل التنازل عن دعوى حجر وأن ثمنا لم يدفع ، فإنها تكون قد تحقققت من صورية السبب الوارد فى العقد ، وأن الحكم المطعون فيه اذ انتهى

(١) نقض - جلسة ١٩/١١/١٩٦٨ - مجموعة المكاتب الفنى -
السنة ١٩ - من ١٣٧٦ .

(٢) نقض - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٣ - المرجع السابق - السنة
٢٤ من ٣٣٦ ، ونقض - جلسة ٥/٥/١٩٧٩ - الطعن ١٠٥٢ لسنة

الى بطلان عقد البيع لا يكون قد خالف القانون (١).

١٠ — الاتفاق بالصلح أو التنازل بين صاحب العمل والعامل

لا يكون باطلاً الا أن يمس حقوقاً يقررها قانون العمل ، ومن ثم يجوز الاتفاق على تنازل العامل عن عمولته مقابل أجر ثابت ولو كان أقل من مبلغ العمولة (٢).

١١ — الفسخ يرد على الصلح كما يرد على سائر العقود الملزمة

للجانبيين ، فما يجوز معه طالب فسخ الصلح مع التعويض ان كان له مقتضى اذا اخل أحد المتصلحين بالتزامه (٣).

١٢ — تصديق المحكمة على عقد الصلح لا يعد قضاء له حجية

الشيء المحكوم فيه ، ومن ثم يكون للمحكمة أن تقضى بالغاء عقد بيع سبق أن تحرر بشأنه عقد صلح صدقت عليه المحكمة لانه في حقيقته وصيصة (٤).

١٣ — للغير الذي أضر الصلح بحقوقه عن طريق الغش أن يرفع

دعوى أصلية ببطلانه ، أو أن يبدى الدفع بالبطلان بالتدخل في

(١) نقض — جلسة ١٢/٢٧/١٩٦٢ — المرجع السابق — السنة

١٣ — ص ١٢١٤

(٢) نقض — جلسة ١/٢٧/١٩٧٣ — المرجع السابق — السنة

٢٤ — ص ٢٠٤

(٣) نقض — جلسة ٣٠/١٢/١٩٧٥ — الطعن ٤٤٨ لسنة ٤١ ق

(٤) نقض — جلسة ٣١/١/١٩٧٧ — الطعن ٤٦٦ لسنة ٤٣ ق

الدعوى التى حصل فيها الصلح • فإذا تدخل الغير فى دعوى منظورة مدعيا أن الصلح أمر بحقوقه ، ودفع الخصم فى مواجهته بانتهاء الدعوى صلحا ، كان فى مكتته الرد على هذا الدفع ببطالان الصلح ، ولا يجوز رفض التدخل الا تأسيسا على أن الصلح قد أنهى الدعوى وهو لا يكون كذلك الا اذا كان صلحا صحيحا ، ومن ثم فلا سبيل الى رفض طلب التدخل الا بحكم يقضى بصحة الصلح (١) •

١٤ - دعوى صحة و نفاذ عقد البيع ، اتباعها لبث النزاع حول ملكية البائع للمبيع • ملكية البائع لجزء من المبيع ، مؤداه ، امتناع اجابة المشتري والبائع لطلبهما الحاق محضر الصلح المبرم بينهما عن كادل القدر المبيع أو انقضاء للمشتري بصحة عقدة الا بالنسبة للقدر الملوك للبائع له لقاء ما بمادله من الثمن (٢) •

١٥ - عقد الصلح ، أثره : الدفع بانقضاء الدعوى بالصلح
مقرر لمصلحة كل من حارفيه ، جواز التنازل عنه صراحة أو ضمنا (٣) •
١٦ - عقد الصلح المبرم بين خصمين ، ليس للمحكمة توثيقه متى رجع أحدهما فيه • اعتباره ورقة فى الدعوى والحكم بما تضمنه (٤) •

-
- (١) نقض - جلسة ١٤/٥/١٩٧٠ - مجموعة الكتب الفنى -
السنة ٢١ - ص ٨٣٠
(٢) نقض - جلسة ٧/١١/١٩٨٥ - الطعن ١٧٠٢ لسنة ٥٢ ق •
(٣) نقض - جلسة ١٧/١١/١٩٨٥ - الطعن ١٨٨٢ لسنة ٥١ ق ، ونقض - جلسة ٧/١٢/١٩٧٦ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٢٧ - ص ٧١١ •
(٤) نقض - جلسة ٢٦/٢/١٩٨٧ - الطعن ١٢٥٩ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض - جلسة ٥/٩/١٩٧٩ - المرجع السابق - السنة ٣٠ - ص ٢٨٧ ، ونقض - جلسة ٢٧/٢/١٩٧٣ - السنة ٢٤ - ص ٣٣٦ •

- ١٧ - انعقاد الصلح صحيحا ، أثره ، انقضاء المنازعة وحسمها .
عدم جواز معاودة اثارتها . المادتان ٥٤٩ و ٥٥٣ مدني (١)

أهم المراجع الفقهيّة :

- عقد الصلح بين الشريعة الاسلامية والقانون المدني - رسالة
دكتوراه - للدكتور يس محمد يحيى .
- دكتوراه - للدكتور يس محمد يحيى .
- الوسيط : للسنبوري - المجلد الخامس .
- القانون المدني - للمستشار أنور العمروسي - الجزء الثاني .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ - الطعن ١٣٨٨ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٧٩/٤/٥ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٣٠
- من ٢٧ .

الباب الثاني

العتود الواردة على الانتفاع بالشيء

• الإيجار

• العارية

الفصل الأول

عقد الإيجار

ملحوظة :

أما أن يكون محل عقد الإيجار مكانا (مسكن ، أو دكان ، ..)
وأما أن يكون محله أرضا زراعية .

وسوف نتناول صيغ وتنظيم وأحكام هذين النوعين الرئيسيين في
الفروع التالية :

الفرع الأول — عقد إيجار الأماكن : المساكن والمحلات

٥٩ — صيغة : عقد إيجار مكان

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ — السيد / مصري — مالك (مؤجر)

طرف أول

٢ — السيد / مصري — مستأجر

طرف ثان

أنه بموجب هذه الشيوط العرفية المفضاة من المتعاقدين المتفق
على اعتبارها كأنها محررة أمام المحكمة المختصة بذلك
قد أجسر الطرف الأول التابع إلى الطرف اثنائى التابع لدولة
ماهو يقصد استعماله
بالشروط الاتية :

أولا — أن الاجرة المينة لتلك المدة هى مبلغ
الشهر الواحد ويدفع أول كل شهر للمالك
بمقتضى ايصالات بخته أو بخطه .

ثانيا — مدة هذه الايجارة مشاهرة ابتداء من
لغاية
وان أراد المستأجر أن يخلى المثل قبل نهاية هذه المدة فيكون
ملزوما بدفع أجرة باقى المدة وان استمر على السكن بالمثل
ولم يحصل تنبيه من أحد الطرفين على الآخر قبل انقضاء
مدة هذه الايجارة بشهرين فتعتبر الايجارة المذكورة أنها
تجددت عن مدة بهذه الشروط عينها وان حصل
التنبيه المذكور من أحد الطرفين فحينذاك يكون المستأجر ملزوما
باخلاء المثل فى آخر يوم من هذه الايجارة بدون أدنى
معارضة وبخلاف ذلك يكون ملزوما بدفع مبلغ
عن كل يوم من مدة التأخير الذى يحصل لحين تسليمه
المفتاح .

ثالثا - قد صار الاتفاق على أن المستأجر لا يمكنه أن يؤجر السدفع
المقدم بالمواعيد المحددة بأى عذر وحجة ولو كان له طلبات
مشبوهة أو غير مشبوهة مطعون فيها أو غير مطعون فيها أو
مطالبة بقيمة أضرار وتصليات يرغب حجزها أو خصمها
في نظير الاجرة •

رابعا - إذا تأخر المستأجر عن دفع الاجرة في المواعيد المحددة ولو
مدة قسط واحد فللمالك الحق أن يلزمه بدفع الاجرة
والمصاريف الرسمية أو غير الرسمية التى تلزم فيها اذا
أقيمت دعوى عليه وله أيضا الحق أن يفسخ الايجارة حالا
بدون ملزومية عليه بأن يتحصل على هذا الفسخ بحكم
قضائى وبدون اجراءات رسمية ما خلا تنبيه يعطى بأن يخلى
المحل ولا يجوز للمستأجر مطلقا أن يتركن ويحتج بالتجديد
أو بالناء التنبيه المذكور آنفا بل مشروط أن المستأجر متنازل
من الآن عن جميع هذه الاحتجاجات تنازلا بينا صريحا •

خامسا - لا يجوز للمستأجر أن يؤجر من باطنه أو يتنازل عن هذه
الايجارة للغير بأى حجة ووجه من الوجوه سواء جصل
ذلك عن جميع المحل المستأجر أو عن جانب منه بدون اذن
بكتابة من المالك وان خالف هذه الشروط فالايجارة تكون
باطلة ويكون المستأجر ملزوما بالمصاريف والاضرار التى
تحدث •

سادسا — ان المستأجر يستعمل المحل المؤجر له بشرط أن يراعيه
كما يراعى كل انسان ماله خاصة نفسه ولا يستعمله الا على
حسب شروط هذا العقد وبخلاف ذلك تكون هذه الايجارة
مفسوخة ويلتزم المستأجر بالمصاريف والاضرار التي تحدث •
سابعا — ان المستأجر غير مأذون بأن يحدث أهدانا بالمحل مثل هدم
أو بناء أو تغيير تفاصيل أو تقسيم الاود أو فتح شبابيك
وأبواب بدون إذن بكتابة من المالك وان أجرى شيئا من
ذلك فيكون ملزوما بترجيح المحلات لمالكها الاصلية ويدفع
قيمة المصاريف والاضرار والمالك يكون له الحق أن ينتزع
بالتحسينات والاصلاحات الناشئة من تلك الاحداث أو
بجانب منها بدون ملزومية عليه بدفع قيمتها وبدفع مبلغ
عنها مهما كان •

ثامنا — كل التحسينات التي ينشئها المستأجر بالمحل المؤجر له مثل
لصق ورق أو دهانات أو ما أشبه ذلك تكون تكاليفها عليه
ومن طرفه ولا يكون له الحق بأن يطلب المالك بها أو بقيمتها
كما وأنه عند خروجه لا يكون مأذونا باتلافها وأن حصل اتلافها
فيكون للمالك الحق بالزامه بقيمتها •

تاسعا — أن الترميمات المبرر عنها بترميمات تأجيرية على حساب المالك •
عاشرا — حيث أن المستأجر استلم المحل خاليا من كل خال ومستوفيا
كل لوازمها من أبواب وشبابيك وزجاج وكوالين بمفاتيحها

وخلافه فيكون ملزوما بأن يرد المحل كما استلمه ويكون
مسئولا عن الاتلافات والحجوزات التي تحصل بمدة سكناه
وكذا يكون مسئولا بحوادث الحرائق حسبما يقتضيه
القانون وبما أن كادل المحل صار تسليمه للمستأجر صاغ
تسليم فكل الاتلافات التي تحصل للموبيليات ونحو ذلك
حال نزول الأمطار أو كسر مواسير أو من الرطوبة يكون
ملزوما بأن يتحمل المستأجر المذكور بدون أن يكون له الحق
أن يراعى المالك بشئ من هذا القبيل .

حادى عشر - أقر المستأجر بأن كامل الموبيليات والادوات التي توضع
بالمحل هي ملكه خاصة بحيث إذا حصل تأخير دفع الاجرة
وأقيمت عليه دعوى فيكون للمالك الحق في حجزها واستيفاء
حقه منها وللمالك الحق أيضا في الحجز التحفظي مبدئيا .

ثانى عشر - المستأجر غير مأذون بأن يضع في المحل مواد التهابية أو
مفرقة ولا يجوز له أن يضع شيئا ما فوق السطح أو حيش
المحل ولا يجوز له أيضا أن يجرى في صنعة من الصنائع
التي يترتب عليها حصول ضرر أو اتلاف للمقار أو يحصل
منها أذية للجيران وإن أجرى ذلك فيكون العقد مفسوخا
ويلزمه المستأجر بالأضرار التي تحدث من قبل ذلك مع
المصاريف .

ثالث عشر - لا يجوز للمستأجر أن يدخل مياه الكويانية كذلك أو سلك

التليفون بدون اذن كتابة من المالك وان خالفه ذلك فيكون

هذا العقد منسوخا ويلغى بموجبه جميع الاجرار التي تحدث .

رابع عشر - ان المستأجر ملزوم أن يتجمل بدون شكوى وبدون مداعة

بجميع اشغال التصليح والترميم التي يتراءى للمالك وجوب

اجرائها في مدة الايجارة .

خامس عشر - ان المستأجر لا حق له بمطالبة اضرار أو بمطالبة

تتقيص الاجرة أو تأخير دفعها بحجة أى عيب يكون بالمل

وأي ترميمات تلزم كذا لا حق له بأن يضع الاجرة اعنى

بدفعها ديور يتواليا باحدى المحاكم بحجة لزوم تصليحات

وترميمات مهما امتدت مدتها وفقط للمستأجر ان يكلف المالك

باجراء التصليحات الضرورية بشرط أن المالك يكون مقرا

على ضرورتها وان لم يعتقد المالك بضرورتها فالمستأجر له

فقط أن يوجه الطلب الى جهة الاقتضاء ليصير فحص الامر

عن يد ارباب خبرة بالطرق الشرعية ويصدر الحكم باجرائها

بدون وجوب عواقب أخرى على المالك وبدون حق للمستأجر

مثل هذه الاحوال أن يدعى المالك بأضرار أو بطلب تتقيص

الاجرة أو يؤخر دفعها .

سادس عشر - اذا أراد المستأجر السفر لاي جهة مدة هذه الايجارة

ف عليه أن يعين قبل سفره من يوم مقامه في أداء قيمة الاجرة

مع القيام بكل اشتراطات هذا العقد ويخطر المالك عند رسميا

والا فيكون للمالك الحق في وضع الحجز القانوني على ما
يكون من الامتعة ونحوها لبيعها أو بعضها بقيمة ما باقى
الاجرة التى تكون مطلوبة مع المصاريف والاضواء . .

سابع عشر - ثمن المياه والنور ومصاريف الخبز والسكنس والرش
على المستأجر .

ثامن عشر - ان المالك غير مسئول بالاضرار والاعتاب الممكن وقوعها
على المستأجر من قبيل الجيران أو عموم الغير والمستأجر
ملزوما بأن يتفخذ الطرق اللازمة أمام جهات الاقتضاء
لايصال ذلك بدون حق له أن يرجع على المالك فى شىء .

تاسع عشر - الطرفان اتفقا وقبلا من الآن بدون معارضة اختصاص
حضره قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى مسألة تنزيل
المستأجر من المحل اذا لزم سواء كان لمخالفته شروط هذه
الايجارة أو لسبب مضى مدته بدون تحديد بالكتابة لمدة أخرى
أما ما يتعلق بوضع طلب قيمة الايجار والطلب أو المصاريف
هذا فغذا يكون من خصائص المحكمة المدنية المختصة بحسب
القانون قد تصرر هذا من صورتين تحت يد كل من الطرفين
نسخة للمعاملة بموجبها .

المؤيد

المستأجر

أقر معترفا وأنا حائز لكامل من الاوصاف المعتبرة شرعا وقانونا
بأنى قد ضمنت المستأجر المذكور في أداء هذه الشروط
الموضحة ضمنان حضور وغروم والزام في كامل ما هو ملزوم به وأكون
كثفصية وأقوم مقامه بدون احالة وقد أوقع منى على هذه الضمانة
برضائى واختيارى .

الضامن :

امضاء

تتميرا في

٦٠ - صيغة : عقد ايجار مكان

انه في يوم الموافق

بموجب هذه الشروط الموقعة من المتعاقدين على اعتبارها كأنها محررة أمام المحكمة المختصة بذلك .

قد أجر التابع لدولة المقيم

الى السيد / التابع لدولة ما هو

بقصد استعماله وقد قرر المتعاقدان بأن المقار الجارى تأجيره مستوف جميع لوازمه من أبواب وشبابيك وزجاج وكوالين بمفاتيحها وخلافه ، وقد أعترف المستأجر المذكور بمعاينة المقار المذكور وأنه خال من أى خلل وموافق لسكنه وقد صار عقد هذا الايجار بالشروط الآتية :

بند ١ - أن مدة الايجار هي من تاريخ لغاية

بند ٢ - اذ ارغب أحد المتعاقدين فسخ هذا العقد في نهاية المدة فعليه أن يعلن الطرف الآخر بطريق قانونى أو يتفق معه كتابة على ذلك قبل الميعاد بشهر واحد والا يعتبر تجديد الايجار لمدة ستة أشهر فقط لحين التنبيه من أحد الطرفين .

بند ٣ - الاجرة المتفق عليها هي مبلغ كل سنة

وتعهد المستأجر بدفعها شهريا مقدما ليد المالك المذكور
بالإيصال اللازم .

بند ٤ - إذا تأخر المستأجر عن دفع الأيجار في المواعيد المحددة
ولو لدة قسط واحد فللمالك الحق أن يلزمه بدفع الاجرة
والمصاريف الرسمية وغير الرسمية التي تلزم فيها اذا
أقيمت دعوى عليه وله أيضا الحق في أن يفسخ العقد بدون
الحصول على حكم قضائي لهذا الفسخ وبدون اجراءات
رسمية وقد قبل المستأجر بهذه الشروط بدون احتياج
للمرافعة معه بذلك .

بند ٥ - لا يجوز للمستأجر أن يؤثر المحل المذكور من باطنه أو
يسلبه لخلافه عن أى مدة كانت بدون اذن المالك كتابة وإذا
خالف ذلك فللمالك الحق في أن يفسخ العقد ويلزمه بالمطل
والاضرار والمصاريف التي تحدث .

بند ٦ - ان المستأجر يستعمل المحل المؤجر له بشرط أن يراعيه كما
يراعى الانسان ماله الخاص ولا يستعمله الا على حسب
شروط هذا العقد وبخلاف ذلك تكون هذه الايجارة
مفسوخة ويلزم المستأجر بالمصاريف والاضرار التي
تحدث .

بند ٧ - ان المستأجر غير مسموح له بأى تغيير بالمحل مثل هدم أو
بناء أو تقسيم الغرف أو فتح شبابيك وأبواب بدون اذن

من المالك كتابة وان تم أى شئ من ذلك يكون ملزما
بارجاع المصل لحالته الاصلية ويدفع قيمة المصاريف
والاضرار والمالك له الحق فى أن ينتفع بالتحصينات
والاصلاحات الناشئة من تلك الاحداث بدون التزام عليه
بدفع قيمتها أو بدفع مبلغ منها مهما كان .

بند ٨ - جميع ما يفعله المستأجر من تنظيمات فى المثل المؤجر له
مثل : دهانات أو لصق ورق أو ديكور وخلافه تكون
مصاريفه من طرفه ولا يازم المالك بشئ منها ولا يجسق
للمستأجر أن يطلب قيمتها ولا اعدامها عند خروجه من المثل
بل يكون متبرعا بها للمالك ويكون ملزوما بعمل كل المرات
للمثل مدة هذا الايجار دون الرجوع على المالك بدفع أى
شئ من المصاريف .

بند ٩ - المستأجر ملزم بارجاع المثل المذكور كما استلمه من المالك
وملزم باصلاح كل ما أتلف مدة سكته ولو كان المتسبب عن
ذلك أحد أفراد عائلته أو خدمة ولا يحق له تخزين مواد
ملتصبة أو مفرقات بالمصل وإذا حدث ذلك يعتبر هذا
العقد لاغيا .

بند ١٠ - جميع ما يحضره الساكن من منقولات أو بضائع وخلافه
التي توضع بالمحل هى ملكية خاصة بحيث اذا حدث تأخير
فى دفع الاجرة وأقيمت عليه دعوى فيكون للمالك الحق فى

الحجز عليها واستيفاء حقه وللمالك الحق أيضا في الحجز
للتحفظ مبدئيا .

بند ١١ - كل ما يريد المالك اصلاحه في العقار من مرمرات وخلافه
في مدة هذه الايجارة له أن يجريه بدون تضرر من المساكن
ولا يكون له الحق في المطالبة بأى عطل أو ضرر .

بند ١٢ - لا يجوز للمستأجر أن يدخل مياه الشركة وكذلك مسك
التليفون أو الكهرباء بدون اذن كتابة من المالك وان خالف
ذلك يكون هذا العقد مفسوخا ويلتزم بجميع الاضرار التي
تحدث .

بند ١٣ - ان المستأجر ملزما أن يتحمل دون شكوى وبدون مدعاة
بجميع الاصلاحات والترميمات التي يترأى للمالك وجوب
في مدة هذه الايجارة ولا يحق للمساكن بطلب عطل واضرار
ولا انقاص الاجرة ولا دفع قيمتها امانة بمحل الحكومة .

بند ١٤ - أن المستأجر لا حق له بمطالبة اضرار أو انقاص الاجرة
أو تأخير دفعها بحجة أى عيب بالمحل وأى ترميمات تلزم
مهما امتدت مدتها ولمستأجر أن يكلف المالك باجراء
الاصلاحات الضرورية بشرط أن يكون المالك مقرا على
ضرورتها وان لم يعتقد المالك بضرورتها فللمستأجر الحق
في التقدم الى جهات الاختصاص بالطرق الشرعية واصدار
الحكم بأجرائها وفي هذه الحالة لا يحق للمستأجر المطالبة

بمطل أو اضرار أو انقاص أو تأخير دفع الايجار .

بند ١٥ - المالك ليس مسؤولاً نحو الساكن لا بمطل ولا خلاقه مما

ينسب للساكن من أعمال الجيران أو عموم الغير أو من

خلافهم مما كان نوعها .

بند ١٦ - إذا ترك الساكن المحل المؤجر فيلزم بدفع باقى المدة

مع مصاريف ما يكون قد ألتفه به .

بند ١٧ - ثمن المياه والنور وأجرة البواب تكون على المستأجر وهى

عن ما يخصه شهريا .

بند ١٨ - إذا حدث أمر يخل بالمحل المؤجر فللمالك الحق فى اخراج

الساكن من المحل بمجرد التنبيه عليه شفويا واذا رأى

اجراء التحفظات اللازمة فللمالك الحق فى اجرائها فورا

وليس للمستأجر أن يتوقف أو يمتلئ بأى شئ مطلقا وأن

يطلب نفقات أو قيمة ما أجراه من تنظيمات أو عطل أو

اضرار .

بند ١٩ - اتفقا الطرفان وقبلا من الآن بدون معارضة اختصاص

قاضى الامور المستعجلة بالحكم فى مسألة ترك المستأجر

للمحل اذا لزم سواء كان لمخالفته شروط هذه الايجارة أو

لسبب مضى مدته بدون تجديد بالكتابة لمدة أخرى أما ما

ما يتعلق بوضع طلب قيمة الايجار أو الطلب والمصاريف

وما أشبه هذا فهذا يكون من خصائص المحكمة المدنية

المختصة بحسب القانون وقد تقرر هذا المعقد من صورتان
تحت يد كل من الطرفين نسخة للعمل بموجبها •

المستأجر المؤجر

أقر معترفا وأنا حائز لكامل الاوصاف المعتبرة شرعا وقانونا بانى
قد ضمنت المستأجر المذكور فى أداء هذه الشروط
الموضحة ضمان حضور وغرام والزام فى كامل ما هو ملزوم به وأكون
كتسخره وأقوم مكانه بدون احوالة عليه وقد توقع منى على هذه
الضمانة برضائى واختيارى •

الضامن

١٩

تحريرا فى

٦١ - صيغة : عقد ليجار شقة « مفروشة »

أنه في يوم / / ١٩ تحرر هذا العقد بين كل من :

أولاً - السيدة / مصرية الجنسية ومقيمة بشارع

مؤجرة - طرف أول

ثانياً - السيد / الجنسية ومقيم

بطاقة عائلية / مستأجر - طرف ثان

اتفق الطرفان على ما يأتي :

أولاً - استأجر الطرف الثاني من الطرف الأول الشقة المفروشة

رقم الكائنة يملكها بناحية بليس بالمجمى بالاسكندرية

بقصد استعمالها لأغراض السكن كمصيف لجميع ما بالشقة

من مفروشات ومنقولات ملك الطرف الأول المؤجرة .

ثانياً - يقرر الطرف الثاني المستأجر بأنه عاين الشقة المؤجرة له

وما بها من مفروشات وجميعها بحالة سليمة وجيدة وصالحة

للاستعمال ويتعهد باستعمال المكان والمفروشات في النرض

المعدة له كما يتعهد بالمحافظة عليها وصيانتها وتسليمها عند

الاغلاء بالحالة التي تسلمها .

ثالثاً - هذه الايجارة لمدة مؤقتة تبدأ من / / ١٩ الى

/ / ١٩ وغير قابلة للتجديد بأى حال من الأحوال
كما أنه محظور على المستأجر التأجير من الباطن أو التنازل
عن الشقة المؤجرة أو جزء منها للغير وفي حالة مخالفة
هذا للشرط يعتبر عقد الإيجار مفسوخا من تلقاء نفسه
ودون حاجة الى تنبيه أو انذار .

رابعا — أتفق الطرفان على أن تكون القيمة الإيجارية عن مدة الإيجار
المحددة بهذا العقد مبلغ جنيه () دفع
منه الطرف الثانى المستأجر مبلغ جنيه ()
عند تحرير هذا العقد والباقى يدفع فى / / ١٩ .
خامسا — فى حالة أخلاء أو ترك المستأجر للمكان المؤجر له قبل نهاية
المدة فلا يحق له استرداد أى مبلغ من قيمة الإيجار
المدفوع .

سادسا — يتمهد الطرف الثانى المستأجر بتسليم الشقة المؤجرة
بمفروشاتها كاملة وسليمة الى الطرف الاول المؤجرة أو
وكيلا وذلك فى نهاية المدة المحددة بهذا العقد ودون تنبيه
أو انذار أو اجراءات ويحق للمؤجرة عند نهاية المدة
دخول الشقة واجبار المستأجر على تركها فورا ومنعه من
الدخول فى العين اذا يعتبر عقد الإيجار مفسوخا من تلقاء
نفسه دون تنبيه أو انذار بمجرد أنتهاء مدته .

سابعا — لا يجوز للطرف الثانى المستأجر القيام بأى عمل من أعمال

الطلاء أو البياض أو اجراء أى اصلاحات أو ترميمات أو
أو خلافه بالنسقة المؤجرة وفي حالة مخالفته لهذا الشرط
يلتزم من ماله الخاص بكل ما يقوم به من هذه الاعمال
دون أية مسئولية من المؤجرة هذا مع حفظ كافة حقوقه.
هذه الاخيرة قبل المستأجر بشأن ما يجريه من اعمال لا
تكون في صالحهما •

ثامنا - يقرر المستأجر أنه أتخذ موطنا مختارا له المكان المؤجر
وعنوانه الموضح بهذا العقد وكل أخطار أو اعلان يرسل
له فيه يعتبر صحيحا وقانونيا طالما أرسل له على عنوانه
المستديم بالقاهرة •

ثامسا - ثمن المياه واستهلاك النور الكهربائى على عاتق المؤجرة •
عاشرا - أى نزاع ينشأ عن هذا العقد أو بسببه يكون الاختصاص
فيه محليا ونوعيا لمحاكم القاهرة أو الاسكندرية حسب
رغبة الطرف الاول •

الطرف الثانى المستأجر

الطرف الاول المؤجرة

امضاء

امضاء

كشف بيان المقاولات

عدد
نوع المقاولات
حجرة جلوس وسفرة مكونة من :

- ١ بوفيه
- ١٠٧ : ترميزة مستطيلة
- ٨ : كرسى كسوة جلد للترابيزة
- ١ كعبة منجدة
- ٦ ترابيزة مستديرة
- ٤ كرسى بامبو بكسوة بثلثة
- ١ ترابيزة بامبو
- حجرة نوم مكونة من :
- ٢ سرير خشب متصلين وبهما ٢ كومدينو متصل
- ٢ غرقة خشو قطن بكسوة تيل
- ٤ مفدة
- ١ تواليت مثبت بالحائط وفوقه مرآة
- ١ دولاب خشب
- حجرة نوم ثانية مكونة من :
- ٢ سرير خشب متصلين وبهما ٢ كومدينو

٢	مرتبة حشو قطن بكنوة تيل
٤	مخدّة
١	دولاب خشب
١	تواليت مثبت بالحائط وفوقه مرآة
١	كرسى تواليت
	حمام
١	سخان ١٠ لتر مصانع
١	أسطوانة بوتجاز بالمنظم والخرطوم
١	مرآة + ٢ رف زجاج
١	ثلاجة كهربائية ماركة كاليفنيتر
١	بوتجاز بالفرن ٤ شعلة
١	أسطوانة بوتجاز بالمنظم والخرطوم
١	دولاب مطبخ مرتفع وآخر مستطيل وبه
	أدوات للمطبخ من أطباق وملاعق وحلّ

التعليق —

١ — يقضى قانون ايجار الاماكن رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ المعدل
بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨١ بامتداد عقود ايجار الاماكن الواقعة في المدن
وفي ألقى التي أصدر وزير الاسكان قرارات ببيرائنه عليها — يقضى
بامتداد عقود الايجار امتدادا قانونيا ، بحيث لا يجوز فسخ عقد

المستأجر وإخلائه إلا لاحد الاسباب المبينة فيه .

٢ - أما الاماكن المؤجرة مفروشة ، فلا يسرى على عقود ايجارها الامتداد القانوني ، وانما تنسرى عليها القواعد العامة الواردة في القانون المدني ، بحيث يجوز انتهاء العقد وطلب الاخلاء بمراعاة المواعيد المنصوص عليها في المادة ٥٦٣ مدني .

٣ - يجب ابرام عقود الايجار كتابة ويجب اثبات تاريخها بامورية الشهر العقاري الكائن بدائرتها العين المؤجرة (م ١/٢٤ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

٤ - في العقود المفروشة لا تسمع دعوى المؤجر ولا تقبل طلباته الا اذا كانت العقود حقيده لدى الوحدة المحلية المختصة (م ٤٣ و ٤٢ ق ٤٩ لسنة ١٩٧٧) .

٥ - عقد الايجار عقد رضائي في حدود ما فرضه القانون من قيود . الاصل في الارادة المشروعية (١) .

٦ - التزام المؤجر بتحرير عقد ايجار للمستأجر ، أساسه المادة ٢/٢٩ من القانون ٤٩ لسنة ١٩٧٧ (٢) .

٧ - التزام المؤجر بافراغ التعاقد على الايجار كتابة ، تعلقه

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٥ - الطعن ٢٠٧٦ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/١/١ - الطعن ١٢٤٦ لسنة ٥٦ ق .

بالنظام العام ، مخالفة ذلك ، أثره للمستأجر. أثبات حقيقة التماقيد
بجميع طرق الأثبات (١) .

٨ - إيجار الأرض الفضاء ، عدم خضوعه لقوانين إيجار
الاملاك . المعبرة في وصف العين هي بما ورد بمقتضى الإيجار (٢) .

٩ - اعتبار المكان المؤجر مفروشا ، شرطه ، وجوب استئماله
بالإضافة الى منفعة المكان ذاته على أثك ومفروشات كافية للفرش
منها . تخلف ذلك ، أثره اعتبار المكان خاليا يسرى عليه أحكام قوانين
إيجار الاملاك . لمحكمة الموضوع تقدير جدية الفرش أو صورته (٣) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٣ - الطعن ١٣١٤ لسنة ٥٠ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ - الطعن ١٣٨٤ لسنة ٥٠ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٦/١٢/١٥ - الطعن ٥٥ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٧/١/١٤ - الطعن ٤٨٩ لسنة ٥٥ ق ، ونقض
- جلسة ١٩٨٧/٦/٢٥ - الطعن ١٠٩٦ لسنة ٥١ ق ، ونقض - جلسة
١٩٨٧/٢/٥ - الطعن ٢٠٧٦ لسنة ٥٢ ق ، ونقض - جلسة ٢٦
١٩٨٧/٣/ - الطعن ٢٢٩ لسنة ٥٠ ق ، ونقض - جلسة ٢٨
١٩٨٧/١/ - الطعن ٩٧٣ لسنة ٥٣ ق ، ونقض - جلسة ١٤
١٩٨٧/٥/ - الطعن ١٥١٧ لسنة ٥٠ ق ، ونقض - جلسة ١٠
١٩٨٧/٦/ - الطعن ٣٣٣٠ لسنة ٥٠ ق .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ - الطعن ١٧٩٨ لسنة ٥١
ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٧/٣/١٩ - الطعن ١١٤٦ لسنة ٥٠ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٧/٣/١٦ - الطعن ١٥٧٥ لسنة ٥٠ ق ونقض -
جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ - الطعن ١٠٧٠ لسنة ٥٠ ق ، ونقض - جلسة
١٩٨٧/٦/٢٢ - الطعن ١٠٥٢ لسنة ٥٠ ق .

٦٢ - صيغة : ترخيص بالانتفاع بمسكن

محافظة

مجلس مدينة

قلم الأيجارات

ترخيص بالانتفاع بمسكن

بناءً على موافقة السيد مفوض الدولة والمستشار القانوني
لمحافظة

يرخص مجلس مدينة ويعبر عنه في هذا الترخيص للسيد /
ويعبر عنه في هذا الترخيص بالمرخص له
بشغل الشقة رقم بالمرات السكنية الاقتصادية
ذلك بالشروط الآتية :

١ - يقر المرخص له أنه عاين العين موضوع الترخيص فوجدها
صالحة للغرض الذي أعدت له وقام باستلامها كاملة المشتقات
طبقاً لكشف الجرد والموقع عليه منه .

بمقابل شهرى /موسمى قدره ر ملیم جنیه ()
وتأمينه بها قدره ر ملیم جنیه ()
ويتجدد هذا الترخيص تلقائياً لنفس مدته مالم يخطر أحد
الطرفين الآخر برغبته في عدم التجديد قبل نهاية المدة بأسبوعين

• على الاقل •

٢ — ليس للطرف الثانى الحق فى أن يضع يده على الشقة المرخص له بها قبل أن يدفع عنها كامل مقابل الانتفاع المستحق والتأمين واستلامه صورة من هذا الترخيص مختومة أو ممضاه من

• الطرف الاول •

٣ — هذا الترخيص شخصى ولا يجوز للمرخص له التنازل عنه للنير تنازلا كليا أو جزئيا أو أن يؤجر من باطنه الا بموافقة المرخص كتابة • وعليه استعمال العين بشخصه أو بمالكه فى حدود

• الغرض المعدة له •

٤ — يجب على المرخص له أن يبذل فى استعمال العين وفى المحافظة عليها ما يبذله الشخص المعتاد وهو مسئول عن حريق العين الا اذا أثبت أن الحريق نشأ عن سبب لا بد له فيه •

٥ — لا يجوز للدخس له تغيير معالم العين أو انشاء مباني من الداخل أو يحدث تغييرا بها مغل بالمنظر العام الا اذا كان هذا التغيير لا ينشأ عنه أى ضرر للمرخص فاذا أحدث المرخص له تغييرا فى العين مجاوزا ذلك فى حدود الالتزام المشار اليه جاز الزامه بإعادة الشقة الى الحالة التى كانت عليها بمقتضى كتاب موسى عليه خلال أسبوع وبالتعمير أن كان له مقتضى فاذا انتهت هذه المهلة ولم يقم المرخص له بالأزالة فيكون للمرخص الحق فى ازالته بالطريق الادارى بدون أية مسؤولية عليه ويلتزم المرخص

له بنفقات الإزالة •

٦ - كافة التحسينات والاضافات التي يوجد بها المرخص له لا يجوز

له نزعها أو إزالتها أو المطالبة بتعويض عنها •

٧ - يلتزم المرخص له بالانتفاع بمرفق المياه والكهرباء وأداء ما يقابل

استهلاكه منها أولاً بأول ولا يجوز له إطلاقاً استعمال زيت

البترول أو مصنفاته في الإضاءة •

٨ - يصرح المرخص له لندوبى المنوط بهم مراقبة تنفيذ شروط هذا

الترخيص بالدخول للشقة في أى وقت للتفتيش عليها والوقوف

على حالتها والتأكد من تنفيذ الشروط الواردة بهذا الترخيص

ولهم أن يبدوا ما يرونه من ملاحظات ويكلفوا المرخص له

بتنفيذها •

٩ - إذا رأى المرخص لاي سبب إلغاء المصيف أثناء مدة الترخيص

فلا يكون للمرخص له أدنى حق في طلب رد مقابل الانتفاع الذى

يدفعه عن الشقة ولا في أى الإلغاء بسبب هذا الإلغاء •

١٠ - يخص مبلغ التأمين المدفوع عن هذه الشقة لضمان تنفيذ

المرخص له لالتزاماته المنصوص عليه أولاً يحتسب عليه فوائد

ولا يجوز رده إلا بعد ثبوت قيامه بتنفيذ جميع الالتزامات

المنصوص عليها في هذا الترخيص ويخصم من التأمين ما قد

يستحق للمجلس نتيجة تنفيذ ذلك •

١١ - ليس للمرخص له الحق في المطالبة برد مقابل الانتفاع في حالة

ما اذا عدل عن شغل الشقة لسبب من الاسباب .

١٢ — اذا أخل المرخص له بأى بند من بنود هذا الترخيص فللمرخص الغائه مع مصادرة التأمين كما أن له انهاءه اذا حدثت ظروف يرى معها المرخص أن المصلحة العامة تدعو الى ذلك أو اذا استعملت العين استعمالا ضارا بالمصلحة العامة أو الآداب أو الامن العام فضلا عن مصادرة التأمين في هذه الحالة الأخيرة .
وفي جميع هذه الاحوال ليس للمرخص له المطالبة بأى تعويض ويحصل الالغاء بمجرد اخطار المرخص له بذلك بكتاب موسى عليه .

١٣ — في حالة انتهاء الترخيص سواء لانتهاء مدته أو بعدم تجديده أو لانقائه من جانب المرخص في الاحوال المبينة في البند السابق يجب على المرخص له أن يسلم العين للمرخص بالحالة التي كانت عليها وقت الترخيص ويكون مسؤولا عما يصيبها من تلف أو هالك أثناء انتفاعه بها فاذا تأخر المرخص له عن تسليم العين في الموعد المحدد فيكون للمرخص اخلاء العين بالطريق الادارى بدون مسؤولية عما يلحق منقولات المرخص له من تلف أو نقص فضلا عن التزامه بأداء مصاريف الاخلاء طبقا لما يحدده المرخص .

١٤ — كافة مصاريف اصدار هذا الترخيص من دمغات وخلافه يلتزم بها المرخص له .

١٥ — العنوان الذى يعامل فيه المرخص له هو عنوان الشقة المرخص بها وتعتبر جميع المكاتبات والاعلانات التى ترسل اليه فى هذا العنوان كأنها معلنه اليه شخصيا .

١٦ — تحرر هذا الترخيص من صورتين بيد كل من الطرفين صورة .

المرخص له المرخص

معافظ

ورئيس مجلس مدينة

تحريراً فى

٦٢ - صيغة : عقد تملك مسكن متوسط

أنه في يوم الموافق . / / ١٩

تم الاتفاق بين كل من :

السيد / بصفته

ومقره (طرف أول بائع)

السيد / الوظيفة أو المهنة

بطاقة عائلية / شخصية رقم بمحله المختار هو

على عقد البيع الآتي نصه : مشتري طرف ثان

تمهيد :

تنفيذا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية التي تستهدف التيسير على المواطنين لتمكن المسكن الملائم وافق مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٤ على تملك المساكن المتوسطة التي تقيمها المحافظات على أساس تكلفه المبانى بدون الارض وأن تكون الدفعة المقدمة ١٠٪ من التكاليف الفعلية للمبانى ويقسط الباقى على مدى ٣٠ سنة وبغلة قدرها ٥٪ في السنة وذلك الى الرغبين في التملك من المواطنين الذين ليس لهم مسكن آخر بنفس المدينة وبشرط عدم

تأجير المسكن الملك له مفروشا . . .
وتنفيذا لذلك قام الطرف الاول بالاعلان عن بيع بعض الوحدات
السكنية من المستوى المتوسط وقد قبل الطرف الثانى شراء احدى
هذه الوحدات بالشروط المقررة وذلك وفقا لما يلى :
البند الاول : يعتبر التمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من أحكام هذا
المقد . . .

البند الثانى : يقر الطرف الثانى المشتري بأنه ليس له سكن آخر فى
المدينة الواقع فيها المساكن المطروحة للتملك .
واذا ظهر شيء من ذلك المقدم مسوخا من ثلثاء
ذاته دون حاجة الى اتخاذ أية اجراءات ويحق للطرف
الاول الاول (البائع) التصرف فى الوحدة دون
الرجوع الى . الطرف الثانى .

البند الثالث : باع الطرف الاول (البائع) الى الطرف الثانى
(المشتري) الوحدة السكنية رقم
من العمارة رقم الكائنة بمحافظة

كالآتى

مساحة العمارة

حدود العمارة

الحد البحرى الحد الشرقى

الحد القبلى الحد الغربى

مساحة الوحدة السكنية محل هذا العقد

حدود الوحدة السكنية محل هذا العقد

الحد البعري الحد الشرقي

الحد القبلي الحد الغربي

وهي مكونة من حجرة بخلاف المرافق وذلك

لاستعمالها سكنا خاصا .

البند الرابع : يقر الطرف الثاني (المشتري) بأنه قد عاين الوحدة

السكنية مشتراها محل هذا العقد المماينة للتامة النافية

للجهالة ووافق عليها وقبل ثرائها بحالتها وأوصافها

الراهنة ويعتبر توقيعه على هذا العقد اقرارا منه

بذلك .

البند الخامس : ثمن الوحدة السكنية موضوع هذا العقد هو مبلغ

جنيه (فقط مبلغ)

يدفعه الطرف الثاني على الوجه الآتي :

١ — ١٠٪ من الثمن تدفع عند التوقيع على هذا

العقد .

٢ — يقسط باقى الثمن على أقساط شهرية لمدة

٣٠ سنة وقيمة القسط الشهري مبلغ جنيه

(فقط) تستحق على الطرف الثاني

في الاسبوع الاول من كل شهر وفي حالة تأخير أى

تسقط يستحق للطرف الاول على الاقساط المتأخر

فائدة بواقع ٧٪ سنويا •

نبنء السادس : لا تنتقل ملكية الوحدة المباعة الى الطرف الثانى

(المشتري) الا بعد سداد كامل الثمن من أقساط

وفوائد وغيرها من مبالغ تتعلق بتنفيذ هذا العقد

ولا يكون له حتى تمام السداد سوى حق الانتفاع

فقط دون الاستئجار أو الملكية •

وعند سداد كامل الثمن يمتلك الطرف الثانى الوحدة

المبيعة وفقا للأوضاع التالية :

أ - يمتلك الطرف الثانى (المشتري) الأجزاء

الخاصة بالوحدة المباعة مثل هذا العقد ملكية مفرزة

وهى تشمل ما أعد لاستعماله وحده وبالأذات ما يوجد

داخل الوحدة من حواجز فاصلة بين الحجرات

وأدوات صحية وأنباب المياه والكهرباء الداخلية

ومما يكسو الأرضية والجدران والسقف وكذلك

النوافذ والأبواب والشرفات •

وبتحمل مالك الوحدة بنفقات صيانة وإصلاح هذه

الأجزاء وحدة دون سواء •

ب - يمتلك الطرف الثانى الأجزاء المشتركة بينه

وبين أحد الملاك كالحواجز الفاصلة بين وحدتين من

حوائط وأسقف وغيرها ملكية مشتركة بينهما وتوزع بينهما نفقات صيانتها وإصلاحها .

ج - يمتلك الطرف الثاني على الشيوع مع باقى ملاك المبنى كل بنسبة نصيب الوحدة مشتراه الاجزاء المشتركة من البناء وملحقاته المدة للانتفاع المشترك وبوجه خاص الاساسات والاعمدة والجدران الرئيسية وقواعد الارضيات والمداخل والسلالم والافنية والممرات والدهاليز والاسطح والمصاعد والمرافق وغير ذلك الاماكن منها داخل الوحدة السكنية . ويلتزم ملاك المبنى جميعا بنفقات الانتفاع بالاجزاء والملحقات المشتركة للمبنى ودارتها وصيانتها كل بنسبة الجزء المملوك له فى المبنى .

د - تبقى الارض المقام عليها البناء ملكا للطرف الثانى سوى حق الانتفاع بها طوال مدة بقاء الوحدة السكنية مشتراه فاذا زالت هذه الوحدة زال حق المشتري فى الانتفاع بأى جزء من أجزاء الارض .

هـ - يلتزم الطرف الثانى وحده نفقات صيانة وإصلاح الاجزاء الوارد ذكرها فى البند (١) وكذا ما يخمسه من نفقات الاجزاء الموضحة بالبندين (ب) ، (ج) وذلك اعتبارا من تاريخ تسلم الوحدة موضوع هذا

المقصد ..

و - من حق الطرف الاول وحده أن يجرى أى تعلية على المباني في حدود التشريعات المعمول بها في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء وذلك دون توقف على موافقة الطرف الثانى أو اجازة منه كما لا يحق للطرف الثانى المطالبة في هذه الحالة بآية تعويضات أو تخفيض في القيمة المتفق عليها في هذا العقد .

البند السابع : يتحمل الطرف الثانى بالضرائب العقارية الاصلية والاضافية وغيرها من الضرائب والرسوم المستحقة على الوحدة المبيعة وفقا للتشريعات السارية ويلزم بسدادها الى الجهات المختصة وذلك منذ تاريخ توقيع على هذا العقد .

البند الثامن : يدخل الطرف الثانى مع باقى المشترين لوحدات للملاك وفقا للتشريعات السارية يتولى ادارة وصيانة الاجزاء المشتركة في المبنى والحفاظ عليها ويعتبر توقيع على هذا العقد بمثابة توقيع على سند انشاء الاتحاد .

البند التاسع : يقر الطرف الثانى بأنه ليس له أية حقوق على ما يكون بالمبنى من محلات أو جراجات وبالتالي يكون للطرف الاول الحق في الإنتفاع بها أو استغلالها أو التصرف

فيها دون أى اعتراض من الطرف الثانى •

البند العاشر : يتعهد الطرف الثانى بعدم التصرف فى الوحدة المباعة أو التنازل عنها أو إجراء أية تعديلات فيها الا بعد موافقة الطرف الاول •

وفى حالة الحصول على موافقة الطرف الاول على التصرف بالبيع أو التنازل تسدد كامل الأقساط المتبقية وغواتدها بالإضافة الى الفرق بين سعر الفائدة المنصوص عليه فى هذا العقد والسعر السارى وقت قبول التصرف وذلك عن أجمالى المبلغ المقسط • ويشترط أن يكون التصرف بالبيع أو التنازل لشخص تتوافر فيه شروط التملك المقررة بالحفاظة ويقع باطلا كل تصرف يتم بالخالفه لهذه الاحكام وذلك دون اخلال بحقوق الطرف الاول فى اقتضاء التمسويض المناسب •

البند الحادى عشر : يقر الطرف الثانى أن محل اقامته هو المحل المختار فى صدر هذا الاتفاق وأن الاخطارات والمسكاتبات والاندازات والاعلانات القضائية الموجهة اليه بسبب هذا العقد على المحل المذكور تكون صحيحة ومنتجة لاثارها القانونية مالم يتم باخطار الطرف الاول بخطاب مومى عليه بمحل اقامته الجديد •

البند الثاني عشر : يتحمل الطرف الثاني (المشتري) وحده بكافة

مصاريف ورسوم تسجيل هذا العقد .

البند الثالث عشر : تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ سلمت للطرف الثاني

نسخة واحتفظ الطرف الاول بباقي النسخ للعمل

بمقتضاها عند اللزوم .

الطرف الاول الطرف الثاني

الفروع الثاني - عقد ايجار الاطيان الزراعية

٦٤ - صيغة : عقد ايجار زراعي بالنقد

محافظة	سجل الايجار	سجل الحيازة
مركز	رقم	رقم :
ناحية	تاريخ	تاريخ ١٩
اسم المؤجر وصفته :	محل الاقامة الذي يرسل عليه	طرف اول
اسم الوكيل في التحميل :	محل الاقامة الذي يرسل عليه	طرف اول
اسم المستأجر :	محل الاقامة يرسل عليه	طرف ثان
مدة التعاقد : من / / ١٩ الى / / ١٩ :		

بيان المساحة المؤجرة

المساحة المؤجرة	وقع الحوض	الحدود	الضريبة	ملاحظات
س ط ف	ورقمه	المربوطة على		
	والقطعة ورقمها	على الفدان في		

٩ سبتمبر ١٩٥٢

جملة المساحة المؤجرة فقط

هذه المساحة احتسبت على أساس مساحة الفدان قصبة
بما فيها المصارف والقنوات الحقلية الداخلية - وذلك طبقا لاحكام
المرسوم بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ والقوانين المعدلة له .
وأقر الطرفان بأهليتهما واستعددهما لشروط التعاقد وأتفقا على
ما يأتي :

أولا : أجر الطرف الاول للطرف الثاني المساحة الموضحة بماليه
وقدرها س ط . فدان
بطريق النقد عن المدة الموضحة وذلك بايجار قدره
كالآتي :

مليم جنيه

بالنسبة للزرعة الشتوية - في موعد أقصاه

سنة ١٩

بالنسبة للزرعة الصيفية - في موعد أقصاه

سنة ١٩

بالنسبة للزرعة النيلية - في موعد أقصاه

سنة ١٩

ثانيا : لا يجوز للمستأجر أن يخلى الأرض المؤجرة أو جزء منها
قبل نهاية المدة المتفق عليها على أنه يجوز له أن يخطر المؤجر برغبته
في اخلاء الأرض وذلك قبل مدة السنة الزراعية الجديدة بثلاثة أشهر
على الأقل ، ولا يجوز له اطلاقا اخلاء الأرض خلال السنة الزراعية

والا كان ملزما بكامل الايجل المستحق عن السنة المذكورة .
ثالثا : يقر المستأجر بأنه مسئول وحده عن الوفاء بكافة الالتزامات
الخاصة بتوريد الحصص المقررة من المحاصيل الخاضعة لتوريد
بالحيازة والتسويق التعاوني طبقا لللائحة المقررة ولا دخل للمؤجر
في أى الالتزام أو مخالفة في هذا الشأن .
رابعا : لا يجوز تحميل المستأجر أى التزامات أو مصروفات
لم ينص عليها القانون ولو حمل المؤجر على موافقة المستأجر على ذلك
كتابة .

خامسا : حرر هذا العقد من عدد نسخة تسلّم كل طرف
نسخة مستوفاة البيانات والتوقيعات ويلزم المؤجر بإيداع نسخة
منه في الجمعية التعاونية الزراعية التابعة لها الأرض المؤجرة وذلك
خلال أسبوعين من تاريخ توقيع العقد بين الطرفين .
سادسا — كل نزاع ينشأ عن هذا العقد تختص لجنة الفصل في
المنازعات الزراعية بناحية ثم اللجنة الاستئنافية بمركز
في حالة اللطم فيه — ثم محكمة الجزئية / الابتدائية بالنسبة
لما نص عليه القانون .

تحريرا في / / ١٩ طرف أول طرف ثان

المؤجر المستأجر

شاهد

٦٥ - صيغة عقد ايجار اطيان زراعية نقدا

المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية العامة

الجمعية التعاونية الزراعية بناحية

مركز محافظة

المسجلة برقم

ختم الجمعية

سجل الايجار سجل الميازنة

رقم رقم

تاريخ تاريخ

عقد ايجار اطيان زراعية نقدا

في يوم بناحية

اسم المؤجر ومحل اقامته بطاقة رقم طرف أول

اسم المستأجر ومحل اقامته بطاقة رقم طرف ثان

اسم الضامن ومحل اقامته بطاقة رقم

المساحة اسم الحدود ثمة الضريبة القيمة الايجارية القيمة المتفق عليها

س طاعة الحوص مليم جنيه سبعة أمثال مليم جنيه

ورقمة الضريبة

ورقم القطعة

جملة الايجار السنوى مليم جنيه فتتقط وتقدره

بموجب هذا العقد ، وبإيجاب وقبول سليمين صادرين من طرفيه
المستوفيين كافة الشرائط القانونية ، وبالشروط والاحكام الواردة فيه .

قد أجر السيد / بمقتته مؤجرا

الى السيد / المزارع والمقيم بذاهية

يصفته مستأجرا الاطيان الزراعية السابق بيانها باعتبار

مساحة الفدان قمصة بما فى ذلك الجسور والطرق

المراوى ، وهى لا تجاوز تكليف الملك . . .

أولا : مدة هذا العقد ثلاث سنوات تبدأ من وتنتهى فى

ولا يتجدد العقد الا بموافقة كتابية من المؤجر مهما طالت

المدة التى يبقى المستأجر شاغلا خلالها المين بعد انتهائها أو اعتبارها

مذتهية وذلك فيما عدا حالة امتداد العقد بقوة القانون اذ يمتد العقد

عندئذ للمدة وبالشروط التى يفرضها قانون الامتداد .

ثانيا : قيمة الايجار السنوى للمساحة المؤجرة هو

مليم جنيه وهو لا يجاوز سبعة أمثال الضريبة الاصلية المفروضة على

الارض المؤجرة .

ثالثا : يتحمل المستأجر فضلا عن القيمة الايجارية المشار اليها

بالمبالغ الامتية :

١ - ضريبة الدفاع طبقا للقانون رقم ٢٧٧ لسنة ١٩٥٦ والتوانين

المعدلة له .

٢ - الترميمات التاجيرية لادوات الرى والزراعة العادية التى

يُنتفع بها والملوكة للمؤجر .

٣ — أية نفقات أخرى تقرض عليها طبقاً للقوانين الزراعية والقوانين التموينية السارية وتعتبر هذه المبالغ ملحقات للقيمة الايجارية وتأخذ حكمها وتدفع بذات شروط دفعها والسارية عند التعاقد .

رابعا : تعهد المستأجر بسداد الايجار السنوى وملحقاته الى المؤجر شخصيا أو من ينوب عنه في التحصيل وذلك حسب ما يأتي :

القسط الاول وقدره يدفع في

القسط الثانى وقدره يدفع في

القسط الثالث وقدره يدفع في

ولا تبرأ ذمة المستأجر من أى مبلغ يسدده الا بمقتضى مخالصة موقع عليها من المؤجر أو من ينوب عنه في التحصيل . وعلى المؤجر أو من يمثله في التحصيل اعطاء هذه المخالصة عن كل مبلغ يسدد اليه من الايجار والا كان للمستأجر ايداع المبلغ على ذمة المؤجر في خزانة الجمعية التعاونية الزراعية بالقرية الكائنة في زمامها الاطيان المؤجرة وعلى الجمعية ان تتخذ بشأن هذا المبلغ اجراءات العرض المنصوص عليها في المادة ٣٦ مكرر هـ من المرسوم يقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ .

على أنه في حالة الاتفاق المكتوب على أن تسدد الامساك كلها أو بعضها عينا من الحاصلات فلا يجوز أن تتجاوز قيمة ما يأخذه المؤجر من هذه الحاصلات مقدرة بحسب الاسعار الرسمية يوم الاستحقاق — مقدار الايجار المقرر قانونا أو المتفق عليه في العقد

أيهما أقل .. ويتم تسليم هذه الحاصلات بإيصال موقّع عليه من المؤجر أو من يمثله ببيان الصنف ودرجة النخافة أو الرتبة والوزن والسعر في تاريخ المستحقين .

خامسا : إذا تأخر المستأجر في سداد أى قسط أو جزء في ميعاد استحقاقه جاز للمؤجر اتخاذ الإجراءات الاتية :

أ — توقيع الحجز التحفظى على المحصولات القائمة بالارض المؤجرة .. وما نقل منها على أن تكون مصاريف الحجز على حساب المستأجر ويعتبر ضامنا لحقوق المؤجر ما يوجد للمستأجر بالارض المؤجرة أو ما نقل منها في المدة القانونية من محاصيل ومواش وآلات زراعية ومنقولات .

ب — اعتبار العقد مفسوخا من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو حكم من القضاء بذلك .. ويحق للمؤجر اتخاذ كافة الإجراءات المقررة قانونا وكذلك اللجوء الى قاضى الامور المستعجلة لاستصدار حكم بالطرد .

سادسا : يقر المستأجر بأنه عاين الاطيان المؤجرة بنفسه مع ملحقاتها من مبان وآلات رى وخلافه وأنه قد علم بها عما نافيها للجهالة وايس له أن يتعال مستقبلأ بأى عجز فى المساحة ويقر بأنه تسلم الارض ، وتمكن من استغلالها . كما يقر بأنه يزرع بنفسه : وليس له أن يؤجر هذه الاطيان كلها أو بعضها أو يتنازل عنها للغير ويتمتع بالهناية بالارض المؤجرة عناية المالك طبقا للاصول المرعية

في الزراعة من حرث وتسميد وري وعزيق وتقاوى وغيرها ، وليس من حقه أن يحدث فيها اتلافا أو تغييرا أو يرفع منها أترية ، أو يضر بخصبها أو مكدنها أو يغير من طريقة استغلالها .. كما يقر بأنه لا يترتب على هذا المقد زيادة ما يحوزه من الاراضى الزراعية عن الحد المقرر قانونا ..

ولا يجوز له بصفة عامة أن يخل على الطريقة المتبعة في استغلال أى تغيير جوهري يمتد أثره ما بعد انقضاء مدة الايجار .
سابعاً : تعهد الطرفان باحترام القوانين المنظمة للعلاقة بين المؤجرى الاراضى الزراعية ومستأجرىها وكافة القوانين التعاونية والزراعية والثمونية وكل منهما مسئول شخصيا عما يقع منه من مخالفات لها .

ثامناً : تعهد المستأجر بعدم نقل المحاصيل الناتجة من الارض المؤجرة أو أنصرف فيها قبل سداد كل مطلوبات المؤجر متى كان قد حل موعد استحقاقها والا كان مخلا بالتزاماته ويحق للمؤجر عندئذ اتخاذ الاجراءات القانونية ضده ، للمحافظة على حقوقه ، فضلا عن اعتبار العقد منسوخا من تلقاء نفسه .

تاسماً : يلتزم المستأجر بالا يترك الارض المؤجرة أو جزءا منها قبل نهاية مدة العقد والا ألترم بدفع كامل الايجار عن المدة الباقية في العقد دون اخلال بحق المؤجر في المطالبة بالتعويض المناسب .
عاشراً : يلتزم المستأجر عند انتهاء هذا العقد أو اعتباره منسوخا

لاى سبب كان — بأن ينسلم الاطيان المؤجرة ، بالحالة التى تسلمها بها خاليا من جميع ما يشغلها وعليه تمكين المؤجر أو من يمثله عندئذ من مباشرة كافة حقوقه على الارض ، والا كان ملترما بتعويض كافة ما يترتب للمؤجر من ضرر وما يفوته من كسب • فضلا عن اعتباره مقتصبا دون سند • ويكون من حق المؤجر اتخاذ أى اجراء يراه مناسباً لرفع يد المستأجر عن الارض •

حادى عشر : تحرر هذا العقد من ثلاث نسخ تسلم كل طرف ونحده ، وعلى المؤجر / المستأجر أن يودع الثالثة مقر الجمعية التعاونية الزراعية بجهة خلال أسبوع واحد من تاريخ التوقيع على هذا العقد •

ثانى عشر : أى نزاع على هذا العقد يكون الفصل فيه من اختصاص لجنة الفصل فى المنازعات الزراعية بمركز ثم محكمة الجزئية أو محكمة الابتدائية •

ثالث عشر : اتفق الطرفان على أن النخيل وشجر الزيتون الموجودة بالعين بالعين من حق المالك فقط وليس للمستأجرين أى حق فيها

المؤجر	المستأجر
امضاء	امضاء

٦٦ - صيغة : ترخيص بالموافقة

مديرية الزراعة :

ادارة حماية الاراضى الزراعية

ترخيص بالموافقة

على احلال وتجديد مباني مقامة على الارض الزراعية وفقا لاحكام
القرار الوزارى رقم ٣٣٢ لسنة ١٩٨٦ (قانونى) بتعديل احكام القرار
الوزارى رقم ٥٨ لسنة ١٩٨٦ بتعديل بعض احكام القرار الوزارى
رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ فى شأن شروط واجراءات منح تراخيص البناء
على الارض الزراعية •

السيد /

تحية طيبة ... وبعد

بناء على الطلب المقدم منكم بتاريخ / / ١٩ م بشأن
احلال وتجديد المباني الموضح بياناتها فيما بعد :
١ - موقعها : قطعة أرض قسم حوض ناحية

مركز

٢ - المملوكة للطلاب والمملوك أرضها للطلاب

٣ - والمقامة أصلا لغرض :

٤ - والبالغ مساحتها :

٥ - والتي حدودها :

بحرى : شرقى :

تملى : غربى :

نفيدكم بأنه قد تمت الموافقة على طلبكم على أنه :

أ - يقتضى الالتزام بنفس المسلحة والحدود والغرض الاصلى للمبنى
قبل الاحلال والتجديد ، مع عدم الاخلال بالاحكام الاخرى
النصوص عليها فى القوانين واللوائح المتعلقة باقامة المباني
والمنشآت .

ب - مدة سريان هذا الترخيص لا تزيد عن عام من تاريخ صدوره .
ج - لا يعد هذا ترخيصا للبناء على الاراضى الزراعية بالمخالفة لاحكام
قانون الزراعة وتعديلاته .

د - يصير هذا الترخيص لاغيا فى حالة احداث أى كسط أو تغييرا
أو تعديل فى أى من بياناته .

هـ - يتم التنفيذ تحت اشراف الادارة الزراعية المختصة بالمركز ويتم
تسليم صورة للادارة والجمعية قبل التنفيذ .

وفى حالة مخالفة أى بند من بنود هذا الترخيص - فانه يصير
لاغيا ، وتتخذ الاجراءات القانونية الواجبة - حسب الاحوال .

مدير مديرية الزراعة -

تحريرا فى / / ١٩

٦٧ - صيغة : ترخيص بالموافقة على إقامة مبنى أو منشأة

مديرية الزراعة

إدارة الأمن الغذائي

- تراخيص -

ترخيص بالموافقة على إقامة مبنى أو منشأة

وفقا لأحكام القرار الوزاري رقم ١٢٤ لسنة ١٩٨٤ من المادة ١٥٢

من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣.

بتعديل بعض أحكام قانون الزراعة الصادر بالقانون ٥٣ لسنة ١٩٦٦
السيد /

تحية طيبة وبعد

بناء على الطلب المقدم من سيادتكم بتاريخ / / ١٩ بشأن

المبنى الموضح ببياناته بعد

١ - موقع الأرض حوض ناحية مركز

٢ - رقم الحيازة : ٣ - جملة الحيازة س ط ف

٤ - مفردات الحيازة ملك س ط ف إيجار س ط ف

وضع يد س ط ف

٥ - المساحة المرخص لها بالبناء

٦ - حدودها بحرى قبلى

شبرى غربى

- ٧ — نوع النشاط والغرض من الترخيص
- ٨ — المدة المناسبة للبدا في التنفيذ
- ٩ — المدة المناسبة للامتهاء من اقامة المشروع
- ١٠ — الترخيص شخصي ولا يجوز التنازل عنه للغير — ولا يجوز تغيير الغرض المرخص من أجله — ولا يجوز ترك المشروع دون تشغيل أو انتاج لمدة لا تزيد عن سنة .
- وحيث أنه تمت الموافقة على طلبكم من قبل اللجنة العليا بالمحافظة لاقامة المشروع لمعليكم الالتزام بجميع البنود الواردة بهذا الترخيص والا اعتبر الترخيص لاغيا

تحريرا في / / ١٩٠

رئيس جهاز التراخيص مدير الامن الغذائي رئيس قطاع الزراعة
التعليق :

١ — الدعاوى الناشئة عن ايجار الاراضى الزراعية ، شرط قبولها ، ايداع نسخة من عقد الايجار الجمعية التعاونية الزراعية .
المعقود المحررة في تاريخ سابق على العمل بالقانونين ١٧ لسنة ١٩٦٣ و ٥٢ لسنة ١٩٦٦ عدم خضوعها لهذا القيد (١) .

٢ — واضع اليد على الاراضى الزراعية المستولى عليها بقرارى رئيس الجمهورية بالقانونين رقمى ٨٥ و ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . استمراره في وضع يده عليها وزراعتها مقابل سبعة أمثال الضريبة لحين تسليمها للمصالح الزراعى . عدم لزوم ثبوت ذلك بالكتابة أو بمقد ايجار مودع بالجمعية التعاونية الزراعية لقبول المنازعات الناشئة عن هذه المسألة (٢) .

(١) نقص — جلسة ١٤/١/١٩٨٦ — الطعن ١٠١٧ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقص — جلسة ٤/٦/١٩٨٧ — الطعن ٦٧٥ لسنة ٥٣ ق .

٣ — المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية وما في حكمها .
اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيًا كانت قيمتها ، مناطه ، أن تكون
ناشئة عن علاقة إيجارية (م ١/٣٩ مكرر من المرسوم بقانون ١٢٧
لسنة ١٩٦١) الطرد للعصب دعوى غير مقدرة القيمة . اختصاص
المحكمة الابتدائية صاحبة الولاية العامة بنظرها (م ٤١ و ١/٤٨
مرافعات (١)) .

٤ — اختصاص المحكمة الجزئية بعد العمل بالقانون ٦٧ لسنة
١٩٧٥ بنظر المنازعات المتعلقة بالأرض الزراعية مهما كانت قيمة
الدعوى لا يحول بين المحكمة الابتدائية وبين اختصاصها بالفصل في
سائر الطلبات والطلبات المرتبطة بالطلب الأصلي مهما تكن قيمته ولو
كان يدخل في الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية (م ٣/٤٧
مرافعات (٢)) .

٥ — أيداع نسخة من عقد إيجار الأرض الزراعية بالجمعية
التعاونية . شرط لقبول دعوى المؤجر — دون المستأجر — أو منازعته
الناتجة عن الإيجار (٣) .

(١) نقض — جلسة ١١/٢٧/١٩٨٦ — الطعن ٩٨٤ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض — جلسة ٣/١٢/١٩٨٦ — الطعن ٥٩٨ لسنة ٥٣ ق .

(٣) نقض — جلسة ١٨/٢/١٩٨٧ — الطعن ١٣٦٧ لسنة ٥٠ ق .

٦ — المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية • اختصاص المحكمة الجزئية بنظرها أيًا كانت قيمة الدعوى • اختصاص المحكمة الابتدائية بالفصل استثنائيا في قضاء المحكمة الجزئية والطعون في القرارات الصادرة من لجان الفصل في المنازعات الزراعية (قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٥) • أثر ذلك عدم جواز استئناف الحكم الصادر من المحكمة الابتدائية (١) •

٧ — اختصاص المحكمة الجزئية بنظر المنازعات المتعلقة بالأراضي الزراعية الناشئة عن العلاقة الأيجارية بين مستأجرى الأرض ومالكها (م ١/٣٩ مكرر من المرسوم بقانون ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ • مناهة ، عقود إيجار الأراضي الزراعية التي تزرع بالمحاصيل الحقلية والمنازعات بشأن العقيد المبرمة لأقامة مصانع طوب على تلك الأراضي ، خروجها عن الاختصاص النوعي للمحكمة الجزئية (٢) •

٨ — عقود إيجار الأراضي الزراعية ، خضوعها للامتداد القانوني دون عقود الأراضي التي تؤجر لزراعتها حدائق (٣) •

٩ — مستأجر الأرض الزراعية ، تقاضيه من المؤجر أو المالك أو من الغير أية مبالغ مقابل انتهاء عقد الإيجار وإخلاء العين جائز وغير محظور قانونا (٤) •

(١) نقض — جلسة ١٩٨٧/٢/٢٥ — الطعن ١٣٣٦ لسنة ٥٠ ق •

(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ — الطعن ١٢٢٩ لسنة ٥٠ ق •

(٣) نقض — جلسة ١٩٨٧/٥/١٨ — الطعن ٧٠٠ لسنة ٥٠ ق •

(٤) نقض — جلسة ١٩٨٧/٦/٤ — الطعن ٣٩٨ لسنة ٥٣ ق •

الفصل الثاني

في عقد العارية

٦٨ — صيغة : عقد عارية استعمال

أنه في يوم

فيما بين كل من :

١ — السيد / ومهنته وجنسيته وديانته

والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

معبر — طرف أول

٢ — السيد / ومهنته وجنسيته وديانته

والمقيم بشارع رقم قسم محافظة

مستعير — طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما حائزان لاهلية التصرف ويتراض
منهما على ما يلي :

أولا — أعار الطرف الأول بموجب هذا العقد

(بذكر الشيء المعار وأوصافه التي تميزه وتمينه وتحدده تصديدا

جامعا مانعا) الى الطرف الثاني لاستعماله بلا أجر ، على أن يردده اليه بحالته التي تسلمه عليها عند طلبه (أو في موعد أقصاه .)
 ثانياً - يقر الطرف الثاني بأنه تسلم الشيء المعار ()
 بحالة جيدة ، وبعد معينته بالمعاينة الكاملة ، وبعد التحقق من صلاحيته للاستعمال المخصص له .

كما يعتمد الطرف الثاني بعدم تمكين الغير من استعمال الشيء
 () المعار .

ثالثاً - يعتمد الطرف الثاني بالمحافظة على الشيء المعار () ، وأن يبذل في العناية به ما يحافظ به على ماله الخاص ، بحيث يكون هو وحده المسئول طوال مدة العارية عن ضياعه أو هلاكه أو تلفه ، ولو كان ذلك بسبب قوة قاهرة أو حادث مفاجئ .

رابعا - يتحمل الطرف الثاني بنفقة صيانة الشيء المعار واستعماله ، بحيث لا يحق له أن يرجوع بها على الطرف الاول ، كما لا يحق للطرف الثاني أن ينزع ما يكون قد أضافه الى الشيء المعار () .

خامسا - تنتهي العارية قبل الأجل المحدد بالمادة الاولى من هذه انعقد ، في أية حالة من الحالات التالية :

أ - اذا عرّضت للطرف الاول حاجة ماسة وعاجلة للشيء المعار لم تكن متوقعة .

ب - اذا أساء الطرف الثاني استعمال الشيء المعار أو قصر في

الاحتياط الواجب للمحافظة عليه .

ج - إذا توفى الطرف الثاني أو فقد أهليته بسبب إفلاسه أو اعساره

أو الحجر عليه .

سادسا - إذا انتهت العارية لاي سبب من الاسباب ، يلتزم الطرف الثاني أو خلفؤه من بعده ودمثلوه قانونا برد الشيء المعار فورا للطرف الاول وفي موطنه بحالته التي هو عليها ، بنير اخلال بالمسئولية عن الهلاك أو التلف .

سابعا - يقرر الطرفان بقبولهما صراحة ومنذ الآن باختصاص قاضي الامور المستعجلة برد الشيء المعار أو اثبات حالته - وذلك بنير اخلال بمسئولية الطرف الثاني عن الهلاك أو التلف أو التأخير في رد الشيء المعار .

ثامنا - يقع على عاتق الطرف الثاني وحده مصاريف وأتعاب تحرير هذا العقد .

تاسعا - تحررت من هذا العقد نسختان أصليتان بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

شهود الطرف الاول الطرف الثاني

التعليق :

١ - العارية عقد يلتزم به المير أن يسلم المستعير شيئا غير قابل للاستهلاك ليستعمله بلا عوض لمدة معينة أو في غرض معين غنى أن يرده بعد الاستعمال (م ٦٣٥ مدني) .

٢ - تنتهى العارية بانتقضاء الاجل المتفق عليه ، فاذا لم يعين لها أجل انتهت باستعمال الشيء فيما أعير من أجله .
فان لم يكن هناك سبيل لتعيين مدة العارية ، جاز للمعير أن يطلب انتهاءها فى أى وقت .-

وفى كل حال يجوز للمستعير أن يرد الشيء المعار قبل أنتهاء العارية ، غير أنه اذا كان هذا الرد يضر المعير فلا يرغب على قبوله
(م ٦٤٣ ددنى) .

الباب الثالث

العقود الواردة على العمل

الفصل الأول

المقاول

٦٩ - صيغة : عقد مقاوله هدم مبنى وبيع انتفاضة

انه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / من جنسيته ديانتته

والقيم بشارع رقم قسم محافظة

مالك - طرف أول

٢ - والسيد / من جنسيته وديانتته

والقيم بشارع رقم قسم محافظة

مقاول - طرف ثان

بالرضا الصحيح والقبول ، اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي
من الشروط :

تمهيد :

يمتلك الطرف الاول عقارا قديما عبارة عن المنزل الكائن بشارع

رقم قسم محافظة وجبني على

والحدود متراً مربعاً بحدود أربع على النحو التالي :

الحد البصري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

ملكية خالصة له أرضا وبناء بموجب عقد بيع مسجل تحت رقم

١٩ بتاريخ / / ١٩ شهر عقارى ٠٠٠

ولما كانت مباني هذا المنزل فى حالة تدعو الى استبدالها بعمارة

سكنية حديثة وعلى ارتفاع يزيد على المبنى الحالى .

ورغبة من الطرف الاول فى بيع انقاض المنزل المطلوب هدمه

فقد تم الاتفاق فيما بينه وبين الطرف الثانى على هدم هذا المنزل

وشراء انقاضه بالشروط المبينة فيما يلى :

البند الاول

التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد ، ومتعم له .

البند الثانى

يقر الطرف الاول بأنه المالك الوحيد لبناء المنزل المتفق على هدمه

وبيع انقاضه للطرف الثانى ، وليس لأحد أية حقوق عليه من أى نوع كان ، وخال من النزاع .

البند الثالث

تم الاتفاق على أن يقوم الطرف الثانى بدفع ثمن الانقاض المنزل المبين بالتمهيد والذى سيقوم بهدمه للطرفه الاول قدره جنييه () دفع منه مبلغ جنييه () والباقى وقدره جنييه () يدفع فى / / ١٩ .

البند الرابع

يقر الطرف الثانى بأنه عاين المبنى المطلوب هدمه بمعرفته وبيع انقاضه له الامانية التامة والكافية والنافية لكل جهالة ، وقبل هدمه وشترى انقاضه .

البند الخامس

تعهد الطرف الثانى بالقيام باستخراج رخصة الهدم بمعرفته وبمصاريف على عاتقه وحده . كما أنه يتعهد بمراعاة القوانين واللوائح النارية . وبأنه المسئول وحده عن أية أعمال مخالفة لها .

البند السادس

دما يتعهد الطرف الثانى باتخاذ ما يلزم من الاحتياطات الواجبة للمحافظة على أملاك الجيران الملاصقة للمبنى المراد هدمه أو المحيطة به من أى جانب ، وتلافى وقوع أى حادث لعماله وللجيران

وللمارة ، والا كان وحده المتحمل بمسئولية ما يحدث من اضرار ،
ودون أية مسئولية على انطرف الاول .

البند السابع

وتعهد الطرف الثانى كذلك باتمام عملية الهدم ونقل الانقاض
والاثرية وتسليم ارض المقار المذكور فى التمهيد خالية تماما مما
يشغلها ومعدة طبقا للقوانين واللوائح وبمستوى اغريز الشارع ، فى
مدة اقصاها شهرا من تاريخ هذ العقد - وفى حالة التأخير ،
يلزم الطرف الثانى بأن يدفع للطرف الاول مبلغ جنيه ()
عن كل يوم تأخير كتمويض متفق عليه بين الطرفين لا رقابة للقضاء .

البند الثامن

كما يحق للطرف الاول فى حالة تأخير تنفيذ الهدم وإخلاء الارض
وتسويتها - فضلا عن التعويض الاتفاقى المبين بالبند السابق -
اعتبار هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة الى تنبيه أو
انذار ، كما يحق له أن يرفع دعوى مستعجلة بإخلاء المقاول واقامته
هو حارسا قضائيا على المقار لاتمام باقى العملية ، على أن يلزم
الطرف الثانى بفرق التكاليف .

البند التاسع

تعهد الطرف الاول بتسليم المبنى المبين بالتمهيد الى الطرف
الثانى خاليا من السكان فى مدة اقصاها يوما ، فاذا تأخر عن تنفيذ

ذلك في هذا الميعاد امتدت المهلة الممنوحة للطرف الثاني والمشار إليها في البند السابع من هذا العقد بقدر مدة تأخر الطرف الاول .

البند العاشر

مخفوظ على الطرف الثاني التنازل عن عملية الهدم محل هذا العقد أو عن أى جزء منها للخير ، ويعتبر وحدة المسئول قبل المالك (الطرف الاول) في تنفيذ جميع نصوص هذا العقد وشروطه .

البند الحادى

تختص محكمة بالفصل في أى نزاع ينشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد .

البند الثانى عشر

تحررت من هذا العقد نسختان أصليتان بيد كل طرف نسخة .

شهود الطرف الاول الطرف الثانى

امضاءات امضاء امضاء

التعليق :

- ١ - المقالة عقد يتمد بمقتضاه أحد المتعلقين أن يمنع شيئاً أو أن يؤدى عملاً لقاء أجر يتمد به التعاقد الآخر (م ٦٤٦ مدنى) .
- ٢ - يستحق دفع الاجر عند تسلم العمل ، الا اذا قضى العرف أو الاتفاق بغير ذلك (م ٦٥٦ مدنى) .
- ٣ - اذا لم يحدد الاجر سلفاً وجب الرجوع في تحديده الى قيمة

العمل ونفقات المفاوض (م ٦٥٩ مدنى) .

٤ - ينقضى عقد المفاوضة باستحالة تنفيذ العمل المعقود عليه

(م ٦٦٤ مدنى) .

٥ - عرف المشرع المفاوضة فى نص المادة ٦٤٦ من القانون المدنى وأورد بالمواد التالية التزامات المفاوض ، وجعل قواعد المسؤولية عن تهديم البناء وسلامته شاملة المهندس المعماري والمفاوض على سواء ما لم يقتصر عمل المهندس على وضع التصميم ، فلا يكون مسئولا الا عن العيوب التى أتت منه ، وبين طريقة تحديد أجر كل منهما بما فى ذلك أجر المهندس اذا لم يتم العمل بمقتضى التصميم الذى وضعه . فان الاستفادة من ذلك - وعلى ما جاء بالملحظة الايضاحية للقانون المدنى فى هذا الخصوص - أن المشرع أراد تنظيم عقد المفاوضة لتلائم قواعد التطور الذى وصلت اليه أعمال المفاوضات فى صورها المختلفة ، وأنه انما أورد القواعد المتعلقة بالمهندس المعماري ليعتبر عمله ، بوضع التصميم والمقايضة ومراقبة التنفيذ ، من نوع الاعمال المادية ، المفاوضات تندرج فى صورها ، وأن اختلاط ناحية الفكر بهذه الاعمال لا يمنع من اعتبارها من قبيل الاعمال المادية لا من قبيل التصرفات القانونية ، فلا يتغير بذلك وصف العقد من المفاوضة الى الوكالة مما يوجب تطبيق احكام المفاوضة عليه (١) .

(١) نقض - جلسة ١٦/٥/١٩٦٧ - مجموعة الكتب الفنى -
السنه ١٨ - مدنى - ص ١٠٠٥ ، ونقض - جلسة ٢٧/١١/١٩٧٣ -
المراجع السابق - السنه ٢٤ - ص ١١٤٦ .

- ٦ — عقد المعاولة • ماهيته • اتفاق الطرفين على فسخ العقد
لاخلال المفاوض بتتفيذ التزامه • أثره • وجوب رد ما تسلمه من رب
العدل بسبب عقد المعاولة (١) •
- ٧ — عقد المعاولة ، صيرورة تنفيذه مرهقا بسبب حادث
استثنائي غير متوقع عند التعاقد • للقاضي فسخ العقد أو زيادة أجر
المفاوض (م ١٤٧ و ٢/٦٥٨ مدني) (٢) •

-
- (١) نقض — جلسة ١٠/١٢/١٩٧٩ — مجموعة الكتب الفني —
السنة ٣٠ — مدني — ص ١٩٧ •
- (٢) نقض — جلسة ٢٤/١٢/١٩٨٥ — الطعن ٥٨٥ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض — جلسة ٥/٥/١٩٧٠ — مجموعة الكتب الفني — السنة ٢١ —
مدني ص ٧٨٧ •

٧٠ - صيغة : عقد مقالة بناء منزل

انه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / سن وجنسيته وديانته

والقيم بشارع رقم قسم محافظة

مالك - طرف أول

٢ - والسيد / سن وجنسيته وديانته

والقيم بشارع رقم قسم محافظة

مقاول عباني - طرف ثان

برضا صحيح وقبول ، تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي من

الشروط والبنود :

البند الاول

عهد الطرف الاول بوصفه مالكا لارض فضاء مسطحها

مترا مربعا كائنة بشارع رقم قسم مترا مربعا

كائنة بشارع رقم قسم محافظة ،

ومحدودة بحدود أربعة كالتالى :

أحمد البحري -

الحد القبلي -

الحد الشرقي -

الحد الغربي -

الى الطرفين الثاني بوجهه متقابلا ، وبناء عمارة مكونة من طابقا ، ويشتمل كل طابق منها على شقة ، ويشمل الدور الارضى على دكانا ، وذلك على النحو الموضح بالرسومات والتصميمات والمواصفات وقائمة الشروط المرافقة لهذا المقد ، والمعتمدة بتوقيع من الطرفين والتي أعدها السيد / المهندس

البند الثاني

يقر الطرف الثاني بأنه طالب ودرس جميع الاشتراطات والمواصفات والرسومات المرافقة لهذا العقد والتي تعد جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ، وتحقق من تفصيلات عملية المبنى وموقع الارض . وقد تم تحديد أجر كل وحدة على أساس هذه التفاصيل . كما تعهد الطرف الثاني أيضا بالقيام بجميع الاعمال بلا استثناء .

البند الثالث

يتعهد الطرف الثاني بمراجعة الرسومات قبل تنفيذها ، وبأن يخطر المالك بأي خطأ يظهر فيها في وقت ملأهم ، وبأن لا يجري أى

تعديل فيها من تلقاء نفسه بغير تصريح المالك كتابة أو المهندس المعين من قبل الطرف الأول .

البند الرابع

على الطرف الثاني أن يستفرج جميع الرخص اللازمة لتنفيذ عملية البناء واشغال الطريق بمعرفة ، وعليه أن يقيم واحضر ما يحتاج اليه من الادوات اللازمة لانجاز العمل بمصاريف على حسابه . وعلى الطرف الثاني أيضا أن يلتزم لوائح التنظيم وقوانين الشرطة وما اليها ، ويعتبر وحده المسئول عن أية مخالفة للقوانين المعمول بها أو التي تصدر أثناء العمل . وعليه كذلك أن يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة لتلافى حصول ضرر للمباني المجاورة بسبب هذه العملية .

البند الخامس

يلتزم الطرف الأول بتقديم المواد اللازمة لأعمال البناء بصورة منتظمة وبمسؤوليته عن التأخير .

البند السادس

ويلتزم الطرف الثاني باستخدام العدد الكافي من العمال الفنيين على نفقته ، وإن يتحمل بمصاريف استهلاك المياه ..

البند السابع

يتمتع الطرف الثاني بمباشرة العمل والاشراف عليه بنفسه ،

ولا يحق له التنازل عن أعمال البناء أو جزء منها لمقاوم من باطنه ،
والا اعتبر هذا العقد مفسوخا من تلقاء نفسه بغير حاجة الى اذار
أو تنبيه •

البند الثامن

الطرف الثانى هو المسئول وحده عن سلامة عماله والمارة والجيران
أثناء سير عملة البناء ، كما أنه المسئول دون سواء مدنيا وجنائيا
عن أية جريمة ترتكب بواسطة أى عامل لديه •

البند التاسع

الطرف الثانى هو المسئول عن مواد البناء بمجرد وضعها فى مكان
العمل من قبل الطرف الاول وعليه حراستها بنفسه أو بواسطة حارس
من قبله ، وهو المسئول عن هلاكها أو خيائها أو تلف من تم استخدامه
منها فى البناء •

البند العاشر

يلتزم الطرف الثانى بالقيام بعملية البناء حسب أصل الضمانة
متانة وقوة احتمال ، والا كان مسئولاً •

البند الحادى عشر

للطرف الاول تعيين مهندس من قبله لمراقبة سير
أعمال البناء بغير اعتراض من الطرف الثانى ، يلتزم الطرف الثانى
بإرشاداته •

البند الثاني عشر

اتفق الطرفان على أن أجر المصنعة كاملا ويحسب الشروط الفنية والرسومات والمواصفات الموضحة بقائمة الشروط المرافقة لهذا العقد والتي تعتبر جزءا لا يتجزأ منه - هو مبلغ جنيه () يسدد من الطرف الأول الى الطرف الثاني كما يلي :

تم دفعه عند تحرير هذا العقد ، ويعتبر التوقيع عليه سندا بالتخالف عنه .

اتفق على دفعه شهريا (أو أسبوعيا)

والباقى يتم دفعه فور تسليم العمارة كاملة

(الجملة : فقط وقدره)

مع العلم بأن هذا السداد لا يعيد تسليمًا بتمام البناء طبقا لشروط والاصول الفنية التي اتفق الطرفان عليها .

البند الثالث عشر

الاتفاق على أجر المصنعة المبين بالبند السابق قد تم بنسبة نهائية ، وغير قابل للمتعديل زيادة أو نقصا .

البند الرابع عشر

يتمتع الطرف الثاني بتمام جميع أعمال البناء موضوع هذه المقالة في مدة شهر ابتداء من تحرير هذا العقد ، وتسليمها للطرف الاول تامة ومستكملة للوازم طبقا للرسومات والمواصفات

الواردة بقائمة الشروط المرفقة بهذا العقد • بحيث يلزم بدفع تعويض متفق عليه من الآخر وبغير حاجة الى تقدير القضاء قدره .
() عن كل يوم تأخير في التسليم ، مع حق الطرف الاول بعد انذار في اعتبار هذا العقد منسوخا وأن يعهد الى مقاول آخر باكمال أعمال البناء والتشطيب على حساب الطرف الثاني •

البند الخامس عشر

في حالة وفاة المقاول (الطرف الثاني) أو فقد أهليته (بالاغلاس أو الاعسار أو الحجر) يحق للطرف الاول اعتبار هذا العقد منسوخا على أن يحاسب الطرف الاول المستحقين عن المقاول عما تم انجازه •

البند السادس عشر

يضمن الطرف الثاني ما قد يحدث من تعهد كلى أو جزئى للمعمارة خلال عشر سنوات من تاريخ تسليمها للطرف الاول ، ولو رجع السبب لمعيب في طبيعة الارض •

البند السابع عشر

إذا أخذ المالك الطرف الاول بالتزاماته بسداد الاجر . في مواعيده أو باعداد الطرف الثانى بمواد البناء ، فقد حق للطرف الثانى اعتبار العقد منسوخا أو التوقف عن العمل بعد انقضاء أسبوع على انذار بخطاب موسى عليه ، فضلا عن حقه في أجر ما تم انجازه ، وتعويض ما لحقه من خسارة وما فاتته من كسب •

البند الثامن عشر

للطرف الثاني (المقاول) حق امتياز على العقار موضوع
المقاولاة بالنسبة لجميع المباني المستحقة له نتيجة لهذا القدر ، ويحق
له اشهار قيد حق الامتياز لحفظه بمصروفات على حساب الطرف
الاول .

كما يحق له - حتى يستوفى كافة مستحقاته - حق حبس العين
واستغلالها. وخصم مطلوبة من ريعها .

البند التاسع عشر

كل نزاع ينشأ عن تنفيذ أو تفسير هذا العقد تختص محكمة
بالنصل فيه .

البند العشرون

تحررت من هذا العقد نسختان أصليتان بيد كل طرف نسخة
للعمل بتوجبها عند اللزوم .

نموذ	الطرف الاول	الطرف الثاني
------	-------------	--------------

التعليق :

١- تعهد المقاول بتنفيذ أعمال البناء في الموعد المتفق عليه
الترام بتحقيق غاية . واثبات رب العمل اخلال المقاول بهذا الالتزام
هو اثبات للخطأ الذي تتحقق به المسؤولية . ولا تتسفي مسؤولية

المقاول باثبات أنه قد بذل ما في وسعه من جهد لتنفيذ التزامه (١) .

٢ - عرفت المادة ٦٤٦ من القانون المدني المقولة بأنها عقد يعتمد بمقتضاه أحد المتعاقدين بأن يصنع شيئاً أو أن يؤدي عملاً لقاء أجرٍ يعتمد به المتعاقد الآخر - وإذا كان يبين مما تم الاتفاق عليه في العقدين موضوع الدعويين الأصلية والفرعية أن الطرفين قد أفرغاً فيهما جميع عناصر عقد المقولة ، إذ وقع التراضي بينهما على الشيء المطلوب من الماطون عليه حنمه ، وهو إقامة المبنى ، والاجر الذي تمهد به الطاعنان بوصفهما رب عمل ، ولم يرد بأي منهما ما يدل على قيام الماطون عليه بالعمل تحت اشراف الطاعنين : أو بوصفه تابعاً لهما أو نائباً عنهما ، وكان ما تمهد الماطون عليه بالقيام به في كلا العقدين لم يتجاوز العمل المادى : وهو محل المقولة ، ، في حين أن محل الوكالة هو دائماً تصرف قانونى - على ما أفصحت عنه المادة ٦٩٩ من القانون المدني فإنه لا ينسج اعتبار العقدين سالفى الذكر عقداً وكالة ، ولا يغير من ذلك كون الطرفين يملكان العقار على الشيوع ، إذ ليس من شأن هذه المشاركة أن تغير من صفة العقدين وأن تنسج على الماطون عليه صفة الوكيل مع صراحة نصوصها في أن نية الطرفين قد اتجهت الى ابرام عقدي مقولة - وإذا خالف الحكم الماطون فيه

(١) نقض - جلسة ٢٨/١٢/١٩٦٧ - مجموعة الكتب الفنية -

السنة ١٨ - معنى - ص ١٩١٦ .

هذا النظر ، وكيثف العقدين بأنهما عقداً وكألة ، وأقام قضاءه في الدغوين الأصلية على هذا الأساس ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه (١) .

٣ — متى كان الحكم قد انتهى إلى إخلال الطاعن — رب العمل في عقد المقاتلة — بالتزامه من جراء تأخره في الحصول على رخصة بناء في الوقت المناسب ، فإن أعذاره لا يكون واجبا على بعد فوات هذا الوقت ، إذ لا ضرورة للأعذار المنصوص عليه في المادة ٢٢٠ من القانون المدني ، إذ أصبح تنفيذ الالتزام غير مجد بفعل المدين — وإذا كان الحكم قد قضى بالتمريض المستحق للمطعون عليه دون أن يرد على ما تملك به الطاعن في دفاعه من ضرورة أعذاره في هذه الحالة ، فإنه لا يكون مشوباً بالتصور (٢) .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٧٢/٣/٩ — مجموعة الكتب النني —
النسبة ٣٣ — مدني — ص ٣٨٦ .
- (٢) نقض — جلسة ١٩٧٢/٦/١ — مجموعة الكتب الفني —
النسبة ٢٣ — مدني — ص ١٠٦٢ .

الفصل الثاني

عقود العمل

٧١ - صيغة : عقد عمل فردي

طبقا للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ الخاص بمقد العمل

والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ الخاص بالتأمينات الاجتماعية

طبقا لاحداث التعديلات

تاريخ العقد / / ١٩

اسم صاحب العمل / أو المنشأة اسم الشهرة

عنوان صاحب العمل / أو المنشأة

رقم السجل التجاري / أو الصناعي

اسم الموظف أو العامل (ثلاثيا) اسم الشهرة

النوع ذكر / انثى الديانة الجنسية

السن وتاريخ الميلاد / / ١٩

عنوان / سكن الموظف أو العامل

حالته الاجتماعية (متزوج / أعزب) عدد الاولاد

رقم البطاقة (شخصية / عائلية) تاريخ وجهة استخراجها
 تاريخ القيد بـمكتب القوى العاملة رقم وتاريخ شهادة القيد
 تاريخ شهادة قياس مستوى المهارة جهة صدورها درجة
 انقياس

الشهادات المدرسية الحاصل عليها

الاعمال السابقة وآخر عمل كان يزاوله

تاريخ شهادة خلو الطرف من آخر عمل وجهة صدورها

نوع الوظيفة أو العمل المتفق عليه بموجب هذا العقد

مدة العقد تبدأ من وتنتهي في

مدة الاختيار (لا تزيد عن ٣ شهور)

الاجر أو المرتب المتفق عليه طريقة تأدية الاجر (بالشهر

يوم الاجازة الاسبوعية

النقابة التي ينتمى اليها عنوانها رقم قيدها بوزارة الشؤون

(بالنسبة للموظفين والعمال الاجانب)

الجنسية رقم جواز السفر وتاريخه وجهة صدور

رقم وتاريخ بـطاقة الإقامة

رقم الترخيص له بالعمل جهة صدوره

بيانات أخرى يرى اثباتها

شروط العقد

أنه قد تم الاتفاق والتراضى بين الطرفين أن يلحق الطرف الاول (صاحب العمل) الطرف الثانى (العامل أو الموظف) بالعمل الموضح وشروطه بمصدر هذا الاتفاق علاوة على الشروط الآتية :

١ - يتعهد العامل بالعمل تحت ادارة صاحب العمل واشرافه الادارى والفنى وان يراعى لوائح وتعليمات صاحب العمل وان يخضع لما جاء بلائحة النظام الاساسى للعمل وللائحة الجزاءات وأنه على علم بمخاطر مهنته وطرق الوقاية الواجب عليه اتباعها •

٢ - اذا تسبب العامل في فقد أو إتلاف أو تدمير مهمات أو آلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت في عيده بخطأ منه وجب أن يتحمل قيمتها انتظافاً من اجرة على الا يزيد ما يقتطع عن أجر خمسة أيام كل شهر وله أن يتظلم من قرار صاحب العمل طبقاً لما جاء بنص المادة ٦٨ من قانون العمل •

٣ - على العامل أن يبذل كل جهده لتأدية العمل دون أى تقصير أو يمتنع عن تنفيذ التعليمات الموجهة اليه من صاحب العمل أو من ينوب عنه من رؤساء العمل وذلك رغبة في الاضرار أو إتلاف وسائل حماية مسخته وسلامته وسلامة زملائه من العمال •

٤ - يجوز لصاحب العمل اذا دعت الضرورة تقادياً لوقوع حادثاً أو اصلاح ما تلفه عنه أو القوة القاهرة أن يخرج عن شروط العقد بصفة مؤقتة كما له أن يكلف العامل بعمل غير المتفق عليه اذا كان

لا يختلف عنه اختلافا جوهريا كما يحق له نقل العامل من والى أحد
مروع المنشأة بشرط ألا يؤثر ذلك على حقوق العامل المادية (م ٥٤) .
٥ - تتقضى علاقة العمل بالاستقالة ويعتبر في حكمها تغييره بدون
سبب مشروع أكثر من عشرة أيام متصلة أو عشرين يوما متقطعة خلال
السنة الواحدة ويلزم صاحب العمل أنذار العامل كتابيا بعد خمسة
أيام في الحالة الأولى وعشرة أيام في الحالة الثانية كما يلزمه قبل
فسخ العقد وفصل العامل عرض أمره على اللجنة الثلاثية المنصوص
عليها في المادة ٦٢ (م ٦١ ، م ٧١) .

٦ - يؤدي الاجر في أحد أيام العمل ويلزم العامل التوقيع على
سجل الاجور بالاستلام وفي حالة رفضه التوقيع لصاحب المعدل حبس
الاجر عنه كما يجوز لصاحب العمل تسليم الحدث الذي يبلغ من العمر
أربع عشر عاما أجره شخصيا .

٧ - يحق لصاحب العمل بناء على طلب كتابي من اللجنة النقابية
أو النقابة العامة التي ينتمي اليها العامل أن يقتطع من أجره قيمة
اشتراكه وتوريده للنقابة خلال النصف الاول من كل شهر .

٨ - يلتزم الطرفان بنصوص القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١
باصدار قانون العمل وكل شرط أو اتفاق يخالف هذا القانون يعتبر
باطلا بطلانا مطلقا سواء من ناحية توظيف الماطلين والتأهيل المهني
وعمل الاجانب والتدرج والتدريب المهني وشروط فسخ العقد والالتزام
بقرار اللجنة الثلاثية وتحديد الاجور وسدادها وطريقة الوفاء بالسلف

والقروض الممنوحة للماملين ومصرفات انتقال العمال والاجازات السنوية والمرضية وتجزئة وتجميع الاجازات واجازة الحج وحرمان العامل من أجره عن الاجازة اذا ثبت عمله طرف الغير خلالها ووسائل الاسعاف ونفقات العلاج وطريقة توقيع العرامل والجزاءات والفصل من العمل وتأدية الخدمة العسكرية واجازة الوضع والولادة بالنسبة للعاملات ومكافأة انتهاء عقد العمل بالاستقالة أو المعز أو الوفاة ومراعاة مخاطر المهنة ووسائل الحماية والرقابة وتحديد ساعات العمل مع مراعاة القانون رقم ١٣٣ لسنة ١٩٦١ بتحديد ساعات العمل والراحة خلال يوم العمل وغير ذلك من بنود قانون العمل .

٩ - روعي في تعديل الاجر القانون ١١٩ لسنة ١٩٨١ (الخاص بالحد الأدنى للأجور) والقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٥ (الخاص باعانة الغلاء) .

١٠ - يلتزم المتعاقدان (صاحب العمل والعامل) بنصوص القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل بالقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٠ (الخاص بالتأمينات الاجتماعية) وكلفة القرارات التنفيذية الصادرة والى تصدر بشأنها .

١١ - على صاحب العمل اعطاء العامل في نهاية العقد مجانيا وبناء على طلبه شهادة بخلو طرفه مينا فيها تاريخ دخوله الخدمة وتاريخ وسبب خروجه ونوع العمل وقيمة أجره والامتيازات الملحقه به وعليه أن يزود للعامل ما ينبق أودعه لديه من أوراق أو شهادات .

- ١٢ - في حالة النزاع حول تنفيذ شروط العقد وتطبيق نصوص عقد العمل وقوانين تحديد الاجور وساعات العمل يكون من اختصاص محكمة العمال التي يقع في دائرتها محل المنشأة .
- ١٣ - حرر هذا العقد من ثلاث صور بيد كل طرف صورة للعمل بها ويتمتع صاحب العمل بإيداع الصورة الثالثة بمكتب التأمينات الاجتماعية التابع له المنشأة .

ارشادات

- ١ - لا يجوز لصاحب العمل توظيف العامل الا اذا كان حاصلا على شهادة قيد من أحد مكاتب القوى العاملة الذي يتبعه محل سكنه .
- ٢ - لا يجوز تشغيل اصحاب المهن الفنية التي يصدر بها قرار من وزير الدولة للقوى العاملة الا اذا كانت ممهنة شهادة معتمدة من الجهة التي يحددها القرار الوزاري بقياس مستوى مهارتهم .
- ٣ - اذا حضر العامل لمقر عمله في المواعيد الرسمية وحالت دون مباشرة عمله اسباب ترجع الى صاحب العمل استحق العامل أجره كاملا واذا كانت الاسباب قهرية خارجة عن ارادة صاحب العمل استحق العامل نصف أجره .
- ٤ - على صاحب العمل انشاء ملفا خاصا لكل عامل يودع به أصل العقد وبيان بحالة العامل وما طرأ عليها من تطورات والجزاءات الموقعة عليه وما حصل عليه من اجازات مختلفة ومحاضر التحقيق

الخامسة بالمخالفات وتقارير رؤسائه وتاريخ انتهاء خدمته وأسبابها
وعليه الاحتفاظ بهذا الملف لمدة سنة على الأقل من تاريخ انتهاء مدة
خدمة العامل .

٥ - لا يجوز لمصاحب العمل فصل العامل تأديبيا قبل العرض
على اللجنة الثلاثية والا اعتبر قراره باطلا والتزم بأجر العامل (م ٦٥ ، ٦٢ ، ٦١)

٦ - على صاحب العمل في حالة استخدام خمسة عمال فأكثر أن
يفضح في مكان ظاهر بالمنشأة لائحة تنظيم العمل والجزاءات التأديبية
مصدقا عليها من الجهة الادارية المختصة مع التزامه باتباع الانظمة
والنماذج والجزاءات التي يصدر بها قرار وزير الدولة للقوى العاملة
في هذا الشأن (م ٥٩) .

٧ - يحق للعامل في المنشآت التي يعمل بها خمسة عمال فأكثر
الحصول على علاوة دورية لا تقل عن ٧٪ من الاجر بعد ادنى جنيهان
وحد أقصى سبعة جنيهات (م ٤٢) .

٨ - يجب على صاحب العمل قيد قيمة الغرامات التي توقع على
عماله في سجل خاص مبين به اسم العامل ومقدار أجره وقيمة الجزاء
وسببه وان يغرد لهذه الغرامات حسابا خاصا ويكون التصرف فيه
طبقا لما تقرره وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية .

٩ - اذا استمر الطرفان (صاحب العمل والعامل) في تنفيذ العقد
بعد المدة المحددة تجدد تلقائيا لمدة غير محدودة ولا يبرى هذا الشرط

على عقود الاعمال العرضية والمؤقتة والموسمية وعقود عمل الاجانب.

(م ٧٢) .

توقيع صاحب العمل توقيع العامل

عقد عمل فردي طبقا للقانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١

الخاص بعقد العمل والقانون رقم ٩٣ لسنة ١٩٨٥

الخاص بالتأمينات الاجتماعية طبقا لاحدث التعديلات .

جميع حقوق الطبع والترتيب والتنسيق محفوظة لـ/ك ومسجل تحت

رقم : ١٠٥٣

٧٣ - صيغة : عقد عمل فردي بشركة استثمارية

اسم المنشأة : مصنع

العنوان :

المركز الرئيسي :

أنه في يوم الموافق / / ١٩ قد تم تحرير هذا العقد

بين كل من :

أولا : مصنع شركة توصية بسيطة . وفقا للقوانين
المصرية وقانون نظام استثمار المال العربي والاجنبي والمناطق الحرة
الصادرة بالقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ والمعدل بالقانون ٣٣ لسنة ١٩٧٧
صاحبه وشركاه ويمثلهم في هذا العقد السيد /

بصفته مدير عام المصنع طرف أول

ثانيا : السيد / المقيم بطلقة (عائلية/

شخصية) رقم صادرة من مسلسل

محافظة بتاريخ / / ١٩ طرف ثان

وقد اتفق الطرفان على ما يأتي :

١ - بموجب هذا العقد قد الحق الطرف الاول بصفته مديرا عاما

لمصنع الطرف الثاني بناء على طلب الاخير بالعمل

بالمصنع بوظيفة () اعتبارا من / /

٠٠.٩٧

٢ - يقر الطرف الثاني أن العمل الذي الحق به بموجب هذا العقد

يتناسب مع مؤهلاته وخبرته ويتمتع بتأدية عمله على أحسن وجه وتنفيذ التزاماته المترتبة على هذا العقد طبقا لاحكام القانون وأن يتبع تعليمات صاحب العمل وأوامره ويأمن يخضع لللائحة النظام الاساسى للعمل وللائحة الجزاءات وشروط توقيما . كما يتمد بالا يرتكب أى فعل أو تقصير يترتب عليه الحاق ضرر بالمصنع أو سلامة العاملين به . كما يقر بأنه قد احيط علما بمخاطر مهنته ووسائل الوقاية الواجب عليه اتخاذها .

٣ - يقرر الطرف الثاني بأنه قد احيط علما بأن عمله موضوع هذا العقد يخضع لنظام الورديات (فترات اما صباحية أو مسائية) حسبما يقرره صاحب العمل أو من ينوب عنه وان يوم الراحة الاسبوعية يقوم بتحديد الطرف الاول حسب ظروف العمل .

٤ - يتقاضى الطرف الثاني من الطرف الاول مقابل عمله اجرا شهريا قدره جنيه فقط () بخلاف اعانة غلاء المعيشة المقررة لحالته الاجتماعية طبقا لاحكام القانون رقم ٤٠ لسنة ٧٥ بنسبة % مبلغ جنيه (فقط)

وتعتبر جزء من الاجر تتغير بتغير الحالة الاجتماعية .

٥ - مدة هذا العقد : هذا العقد غير محدد المدة ويكون الطرف الثاني

تحت الاختبار مدة الثلاثة أشهر الأولى منه يحق فيها للطرف الأول فسخ العقد دون تنبيه أو انذار إذا ما ثبت له أن الطرف الثاني غير لائق للعمل المستند إليه .

٦ - يجوز لكل من طرفي هذا العقد فسخه وانتهاء علاقة العمل طبقاً لأحكام القوانين والتشريعات العمالية التي تحكم هذه الرابطة بشرط اعلان الطرف الآخر كتابة بخطاب موصى عليه بمعلم الوصول قبل الفسخ بثلاثين يوماً .

٧ - يتعهد الطرف الثاني باستيفاء مستندات التعيين في خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التعيين وتقديم كل ما يطلب منه من مسوغات نفاذاً للتشريعات التي تحكم هذه العلاقة أو المهنة .

٨ - يقر الطرف الثاني بصحة البيانات والمستندات الموقعة أو المسلمة منه ويكون مسؤولاً عن سلامتها كما وإن عنوانه المبين بمحدد هذا العقد هو المقيم به فعلاً وكل أخطار أو اعلان يرسل له فيه يعتبر قانونياً ولو لم يتسلمه المرسل اليه بنفسه ويتعهد بأخطار الطرف الأول عن كل تغيير يطرأ على حالته في خلال ثلاثة أيام من تاريخ التغيير .

٩ - يقر الطرف الثاني باطلاعه على النظام الأساسي للمصنع ولائحة الجزاءات ويقر بقبوله بما جاء بهما والخضوع لكافة بندوها .

١٠ - كل ما لم ينص عليه في هذا العقد يسرى بشأنه أحكام قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وقانون استثمار المال العربي والاجنبي

رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وقانون التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة

١٩٧٥ وكافة القوانين والقرارات المعدلة والمنفذة والمكملة لهم .

١٩ — كل نزاع ينشأ عن هذا العقد أو بسببه يكون الفصل فيه من

اختصاص المحاكم العمالية التابع لها مقر المصنع أو مركزه

الرئيسي .

٢٠ — تحرر هذا العقد من ثلاث صور بيد كل طرف صورة للعمل

بموجبها والصورة الثالثة تقدم للجهات المعنية للعمل بمقتضاها .

الطرف الثاني

الطرف الاول

٧٣ — صيغة : عقد عمل أجبى

بموجب هذا الاتفاق الكتابى الخاص ، والمحرر من صورتين ،
بين مصنع ومركزه الرئيسى بالقاهرة شارع ،
شخص ممثله القانونى البروفسور / فرانثيسكو
والسيد / ماريو ، المولود فى كوستنزا بايطاليا فى ٨ فبراير
١٩٣٣ والمقيم فى كوستنزا شارع جالوبى ١/م — ٨٧١٠٠ كوستنزا ،
ايطاليا من جانب آخر قد تم الاتفاق والتراخى على ما يأتى :

١ — يستخدم « مصنع مكرونة روما » اعتبارا من أول نوفمبر
١٩٧٩ السيد / ماريو باوورا بصفة فنى للمصنع بالقاهرة .

٢ — مدة هذا العقد سنتان ومن المفهوم أنه يتجدد لمدة مماثلة
مالم يبلغ أحد الطرفين نسخه قبل نهايته بمدة ثلاثة أشهر على الأقل .

٣ — اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٩ يحصل السيد / ماريو باوورا
على مرتب شهرى قدره مليون ومائتا الفه ليرة ايطالية تدفع لحسابه
فى البنك الذى يختاره وذلك بالاضافة إلى مبلغ خمسين جنيتها مصريا
لمصاريفه فى مصر .

٤ — يتحمل « مصنع » بكافة مصاريف المأكل والسكن
فى المصنع .

٥ — موعد العمل فى مصر بمنشأة « مصنع » سيكون

مطابقا لما تحدده متطلبات العمل ولكنه على أية حال لن يقل عن ثمانى ساعات يوميا .

٦ - يعتبر يوم الجمعة هو يوم العطلة .

٧ - يكون للسيد / باوورا الحق فى خمسة عشر يوما كأجازة سنوية بأجر كما يدفع له المصنع عن كل سنة عمل ثمن تذكرتى طائرة « القاهرة ، روما ، القاهرة » بالدرجة السياحية .

فى أثناء إقامة السيد / باوورا فى ايطاليا يجوز لمصنع استدعائه لدواعى العمل لحساب المصنع وفى هذه الحالة يدفع له المصنع انى جانب مصاريف السفر مصاريف الإقامة أيضا .

يدفع مصنع الى السيد / باوورا مرتب الشهر الثالث عشر .

يعتبر هذا العقد لكافة الاغراض القانونية بمثابة خطاب تعين .

المصنع	العمال
امضاء	امضاء

القاهرة فى / / ١٩٨٥

الهيئة العامة للتأمين الصحي

فرع :

المنطقة :

عيادة :

٧٤ - صيغة : تقرير طبي أولي

رقمه : اسم صاحب العمل :

رقمه : اسم العامل :

تاريخ حدوث الإصابة : تاريخ أول زيارة :

وصف الإصابة :

سبب الإصابة :

مدة العلاج : أقل من واحد وعشرين يوماً ما لم يطرأ طارئ / أكثر من

واحد وعشرين يوماً .

العلاج : بانقطاع عن العمل / بدون انقطاع عن العمل ويحضر للعلاج

في غير وقت الوردية .

الطبيب المعالج

تحريراً في / / ١٩

الهيئة العامة للتأمين الصحي
تأمين اصحابات العمل
مكتب تأمينات

٧٥ - صيغة اخطار انتهاء العلاج

نبهة العلاج :

اسم صاحب العمل : رقم التأمينات الاجتماعية :

اسم العامل : رقم التأمينات الاجتماعية :

تاريخ الاصابة : تاريخ اول زيارة :

التشخيص النهائي :

تاريخ انتهاء العلاج : تاريخ العودة للعمل

عدد أيام التخلف : عدد أيام العلاج بالقسم الخارجى

خلال فترة العلاج : عدد أيام العلاج بالقسم الداخلى

عدد الزيارات التى استدعت وسيلة انتقال خاصة :

نوع العلاج الذى اتبع :

نتيجة العلاج (شفاء - عجز - وفاة) مع وصف حالة العجز المستديم

المتخلف من الاصابة أن وجد :

وصف (العاهات السابقة) :

توقيع العامل .بالعلم

نحريرا في / / ١٩

توقيع الطبيب

الهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية

تأمين اصابات العمل

منطقة :

مكتب :

٧٦ - صيغة : اخطار و زوقوع اصابة عمل :

عملا بأحكام القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥

١ - اسم صاحب العمل رقمه

عنوان محل العمل

٢ - اسم العامل المصاب مهنته السن

٣ - محل سكن العامل

٤ - مكان وقوع الإصابة

٥ - تاريخ وساعة وقوع الحادث (أو اكتشافه المرض المعنى)

٦ - موجز عن الحادث وظروفه

... ..

... ..

... ..

٧ - الأجر الشهري الإجمالي للعامل حسب ما هو واضح في الاستمارة

رقم (٢) : جنيه أجر أساسى جنيه أجر متغير

٨ - هل يستحق أجراً عن يوم الراحة الأسبوعية يستحق/لا يستحق
يوم الراحة الأسبوعية

٩ - تاريخ الالتحاق لدى صاحب العمل

١٠ - اسم الطبيب أو المستشفى الذي نقل إليه المصاب

تحريراً في / / ١٩

توقيع صاحب العمل

يستوفى هذا البيان لعمال اليومية ويذكر اسم الراحة (الجمعة -

الاحد / -)

مرفقات

تحمل البيانات التالية عند ورود اخطار

الهيئة بتسوية الطالة

تاريخ انتهاء العلاج / / ١٩

نتيجة العلاج - شفاء - عجز مستقيم درجته (/) •

التعليق :

١ - وردت أحكام في القانون المدني لعقد العمل تضمنتها المواد

من ١٧٤ حتى ١٩٨ •

كما وردت له أحكاماً في القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ المعدل

كما تضمن قانون التأمين الاجتماعي رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ المعدل أحكاماً

مرتبطة به •

٢. — فرغت المادة ٦٧٤ مدنى عقد العمل بأنه الذى يتعهد فيه أحد المتعاقدين بأن يعمل فى خدمة المتعاقد الآخر وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر يتعهد به المتعاقد الآخر .

بينما عرفته المادة ٢٩ من القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ بأنه المتعهد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يعمل لدى صاحب العمل وتحت إدارته أو إشرافه لقاء أجر أيا كان نوعه .

٣. — ونصت المادة ٦٧٥ مدنى فى فقرتها الاولى على أنه :
« تسرى الاحكام الواردة فى هذا الفصل (أى مواد القانون المدنى فى العمل) الا بالقدر الذى لا تتعارض فيه صراحة أو ضمنا مع التشريعات الخاصة التى تتعلق بالعمل (أى القانون ١٣٧ لسنة ١٩٨١ وغيرها) » .

٤. — الاتفاق بالصلح أو التنازل بين رب العمل وعماله ، مناط بطلانه : المساس بحقوق تقررها قوانين العمل (١) .

٥. — أجازات العامل ، استبدالها بأيام أخرى أو بمقابل نقدي غير جائز ألا فى الاحوال المقررة قانونا ولتقتضيات العمل . حلول موعد الاجازة ورفض صاحب العمل الترخيص بها ، أثره ، استحقاق العامل التعويض عنها (٢) .

(١) نقض — جلسة ١٢/٢٩/١٩٨٥ — الطعن ٣١٩ لسنة ٥٠ ق ،
ونقض — جلسة ٢/٢/١٩٨٦ — الطعن ٢٧٢ لسنة ٥٠ ق .

(٢) نقض — جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٧ — الطعن ٩٨٦ لسنة ٥١ ق ،
ونقض — جلسة ١/٢٨/١٩٨٥ — الطعن ١٥٢٤ لسنة ٥٤ ق ، ونقض
— جلسة ٨/١٢/١٩٨٥ — الطعن ١٤٨٩ لسنة ٤٩ ق ، ونقض —
جلسة ١/٣٦/١٩٨٧ — الطعن ١٤٨٤ لسنة ٥٥ ق .

٦ — أجازة السنة الأخيرة من الخدمة ، أحقية العامل في مقابل نقدي كما لم يحصل عليه منها وينسبة المدة التي قضاها أيا كان سبب انتهاء الخدمة (١) .

٧ — مدة الانقطاع التي لم يحتسبها طبيب الشركة أجازة مرضية ، قراره في شأنها نهائي مهما كان رأي الطبيب الخاص (٢) .

٨ — استحقاق الاجر ، شرطه ، قيام عقد العمل وحضور العامل لزاوله عمله أو اعلانه عن استعداده لمزاولة ومنعه من أدائه بسبب راجع الى صاحب العمل (م ٦٩٢ مدني) . عدم بحث توافر هذه الشروط ، قصور (٣) .

٩ — الاجر الذي تحسب على أساسه مكافأة النظام الخاص تحدده القواعد المنظمة لها . الاجر الذي تحسب على أساسه مكافأة انتظام الخاص ، عدم دخول عملية الانتاج في مدلوله . اعتبارها من منحقات الاجر غير الدائمة التي لا تستحق الا اذا توافرت أسبابها .

(١) نقض — جلسة ١٢/٨/١٩٨٥ — الطعن ١٤٨٩ لسنة ٤٩ ق ، ونقض — جلسة ٣/٢٣/١٩٨٧ — الطعن ١٥٤١ لسنة ٥٤ ق ، ونقض — جلسة ١٢/٢٨/١٩٨٧ — الطعن ٩٨٦ لسنة ٥٤ ق .

(٢) نقض — جلسة ١/٢٥/١٩٨٧ — الطعن ١٠٥٢ لسنة ٥١ ق .

(٣) نقض — جلسة ٤/٤/١٩٨٥ — الطعن ١٣٠٧ لسنة ٤٨ ق ، ونقض — جلسة ٤/٢٧/١٩٨٦ — الطعن ١٠٩٩ لسنة ٥٠ ق .

- لا محلّ لأعمال مبدأ المساواة فيما يناهض القانون (٤)
- ١٠ - تقدير قيام المبرر لفصل العامل وتقدير التعويض المستحق له عن الفصل بدون مبرر من سلطة محكمة الموضوع ، طالما أقامت تفادها على أسباب سائفة (٥) •

-
- (٤) نقض - جلسة ١٩٨٥/٤/٢٢ - الطعن ٢٥٥٢ لسنة ٥٤ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٦/٦/١٦ - الطعن ٦٣٩ لسنة ٥٠ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٩ - الطعن ١٤١٠ لسنة ٥٠ ق ،
 - (٥) نقض - جلسة ١٩٨٨/١١/١٤ - الطعن ٩٣٦ لسنة ٥٣ ق •

الفصل الثالث

عقود الوكالة

٧٧ — صيغة : توكيل رسمي عام في القضايا :

أنه في يوم الموافق

مكتب / فرع توثيق في تمام الساعة

امامنا نحن موثق العقود بالمكتب / بالفرع المذكور

وبحضور كل من :

١ - السيد / بطاقة صادرة من سجل

مدنى في / / الرقم المطبوع المقيم

ديانته ويعمل

٢ - السيد / بطاقة صادرة من سجل

مدنى في / / الرقم المطبوع المقيم

ديانته ويعمل

الشاهدان الحائزان للصفات والشروط المطلوبة قانونا .

ختم

لولا: السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقيم

ثانيا : السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقيم

ثالثا : السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقيم

٤ - السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقيم

٥ - السيد / ديانة جنسية مهنة
الثابت الشخصية بموجب
المقيم

وقرر أن ذلك على
السيد ديانة جنسية مهنة محامي
المقيم

السيد /	ديانة	جنسية	مهنة
المقيم			
السيد /	ديانة	جنسية	مهنة
المقيم			

وذلك في :

جميع القضايا التي ترفع منه أو عليه أمام جميع المحاكم وفي تقديم الأوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفي الصلح والاقرار والانكار والابراء والظمن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة ورددها وقبولها والظمن في تقارير الخبراء والمحكمين ورددهم واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام جميع المحاكم بكافة أنواعها من قضايا وتصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للأحوال الشخصية وفي التقرير بعمل المعارضات والالتماسات والاشكالات والاستئناف في جميع القضايا المدنية والجنائية والأحوال الشخصية وفي التقرير بالنقض في الأحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه إجراءات التقاضي مما جميعه وفي الحضور أمام الجهات الإدارية أيا كانت ومصالح الحكومة ومصلحة النشر العقاري ومكاتبها ومأمورياتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم الأوراق والمستندات والعقود العرفية والرامية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومأمورياتها ولجان الظمن والتصالح وتقديم المذكرات وتسلم صور التقارير والتقديرية والمناقشة فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض

ما يرى رغبه وفي تقديم الرسوم والامانات للمحاكم وتسويتها وقبض
باقيها وفي تسلّم وتسليم الاوراق والاوامر والمستندات والقود العرفية
والرسمية من والى اقليم كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع
نيابة عن بالتسليم في كل ما ذكر وفي التقرير بفقد القسائم
والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الاداري

(مجلس الدولة) واذنته بتوكيل غيره في كل وبعض ما ذكر •

وللوكيل أن يوكل من يشاء في كل أو بعض ما ذكر •

وبما ذكر تصرّر هذا التوكيل وتم التوقيع عليه من الموكـ

(والشاهدين) بعد تلاوته عليه •

الشاهدان

الموكل

٧٨ - صحيفة : توكيل عام ومسمى

في يوم

سأمرية توثيق

أمامنا نحن الموثق بالأمورية المذكورة

ويحضر كل من

٧ - -

٨ - -

الشاهدان الحائزين على الصفات المطلوبة قانونا والمثبتين لحيقة

شخصية الحاضر .

نصّص

السيد /

... ..

... ..

وقرر أنه قد وكل نيابة عنه السيد / الأستاذ المسمى

بالنقض توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منا وعلى أمام جميع

المحاكم جزئية وابتدائية واستئنافية والمجالس الحسبية والمالية أيضا

كانت وحيث تكون وصرح - لحضرته بالتوقيع على الطلبات والمذكرات وبالمقصومة والمرافعة والمدافعة وتسليم واستلام الاوراق من وإلى أقلام الكتبة والمحضرين وجهات الادارة أيضا وتسوية الرسوم والأمانات وقبض باقيها والاقرار بفقد القسايم واستلام المستندات والاحكام والاورامر وأعلانها والتوقيع على طلب تنفيذها وقبض ما يحكم به واعطاء الخالصة النهائية عن قيمتها وقبض ما يكون مودعا على ذمتنا بجميع خزائن المحاكم ومكاتب بالبوستة وجميع مصالح الحكومة وبالجملة في قبض كل ما يكون لنا من الحقوق قبل أن كان منه مباشرة أو من الغير عنه أو من حضرة المحضر الذى يقوم بالحصول أو من خزائن الحكومة بجميع المصالح والمحاكم وبجميع جهات الادارة والمجالس الحسبية والمالية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ونسطب الاختصاصات والرهنيات وقبول مرسى مزاد العقارات وعمل المعارضات والاستئناف والالتماس والاشكال مدنيا كان أو جنائيا وفي تنفيذ الاوامر والاحكام والادعاء بالحق المدنى وسحب القرعة في دعاوى القسمة وطلب تعيين الخبراء والحضور معهم في أعمال المحكمين أيضا وردهم والظن في تقاريرهم وفي الاوراق المزورة وفي تقرير التكليف والنقص في القضايا الجنائية على اختلاف أنواعها وطلب تحليف اليمين القانونية وردعا وغير ذلك من الاقرار والانكار والاثبات والنفي والابراء والصلح والتوقيع على محاضرة العرفية والرسمية وفي تقديم الطلبات والاوراق والمستندات لمكاتب ومأموريات الشور العقارى

والتوقيع عليها واستلامها بعد اتمام الالتزام منها واتخاذ جميع
الاجراءات التى براها من صالحى ولو لم ينص عنها بهذا التوكيل وله
انحق أيضا فى التنازل عن طلبات الشهر العقارى وتقديم طلبات التنازل
والتوقيع عليها نيابة عنى واتخاذ جميع الاجراءات التى يجوز فيها
التوكيل شرعا وقانونا ما عدا الرهن والبيع وجميع الاشياء الناقلة
للملكية ولسيادته الحق فى طلب اثبات ترك الخصومة وقد تحرر هذا
توكيلا عاما مطلقا مفرضا لقوله وفعله فى ما ذكر وله الحق فى توكيل
من شاء من قبله فى كل أو بعض ما ذكر وتقرر بأننا والسيد الوكيل
غير خاضعين لاحكام الحراسة العلة ولسنا من أفراد عائلات تخضع
لبا *

٧٩ - صيغة : توكيل خاص

أقر أنا	ديانة	جنسية
مهنة	محل الإقامة	
بأني وكلت عنى السيد /	ديانة	جنسية
مهنة	محل الإقامة	

وذلك في القضايا التي ترفع مني أو على أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي المرافعة والمدافعة وتسلم الاحكام وتنفيذها وفي تقديم الاوراق لتعلم المحضرين وتسلمها وفي انصلح وفي الاقرار والانكار والابراء والطعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين الحاسمة وردھا وقبولھا والطعن في تقرير الخبراء والمحكمين وردھم واستبدلھم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام المحاكم الجزئية بكافة أنواعها من قضايا تصرفات وخلافه والمحاكم الحسبية للاحوال الشخصية وفي ائْتقرير بعمل المعارضات والالتماسات والاشكالات والاستئناف في القضايا المدنية والجزئية والاحوال الشخصية وفي التقرير بالنقض في الاحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه اجراءات التقاضي مما جُمِيعه وفي الحضور أمام الجهات الادارية لئما كانت ومصالح الحكومة ومكاتب الشهر العقاري ومأمورياتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم الاوراق

والمستندات والعقود العرفية والرسمية وفي الحضور أمام مصلحة الضرائب ومامورياتها ولجان الطمن والتصالح وتقديم المذكرات وتسليم صور التقارير والتعديرات والمخالفات فيها وقبول ما يرى قبوله ورفض ما يرى رفضه وفي تقديم الرسوم والامانات للمحاكم وتسويتها وقبض باقيةا وفي تسليم وتسليم الأوراق والأوامر والمستندات والعقود العرفية والرسمية من وإلى قلم كتاب المحاكم والجهات الادارية والتوقيع نيابة عنى بالتسليم في كل ما ذكر وفي التقرير بفقد القسائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء الادارى ومجلس الدولة واذنت بتوكيل غيره نيابة عنه في كل أو بعض ما ذكر وذلك بخصوص القضية (المزمع رفعها أو المرغوة أمام محكمة

... ..

برقم لسنة ()

مضمر تصديق

وزارة العدل

مصلحة الشهر القارى والتوثيق

مكتب / مأمورية

مضمر تصديق رقم سنة

انه في يوم الموافق سنة

نم التوقيع على هذا التوكيل من السيد / بصفته موكلا

— ٢٥٩ —

الثابت الشخصية بموجب

أمامنا نحن الموثق بـ

وهذا تصديق منا بذلك ؟

٨٠ - صيغة التوكيل

قد وكلت أنا

... ..

الاستاذ /

... ..

توكيلا عاما في جميع القضايا التي ترفع منا أو علينا أمام المحكمة العليا ومحكمة ألتقتض وجميع المحاكم المدنية والجنائية والشرعية والحسبية والمالية على اختلاف أنواعها ودرجاتها ومجلس الدولة ولجان تقدير الضرائب وغيرها وقد صرحنا بسيادته بالمرافعة عنا ووكلائنا في رد اقتضاه وأهل الخبرة والحضور في اجراءاتهم وطلب اليمين الحاسمة وردها . وفي اجراء الصلح والتقدير بترك الخصومة اذا تراءى له ذلك والتوقيع على محضره سواء أكان بصفة عرقية أم رسمية وفي المرافعة في قضايا التوفيق والتحكيم بشأن منازعات العمل وفي اجراءات التحكيم الاخرى وفي الاقرار بالدين والابراء منه وفي انكار الخطوط والاختتام والامضاءات والبيسمات وغيرها . وفي الطعن في الاوراق التي يتفصح لسيادته لزوم الطعن فيها بالتزوير أو بأي نوعا آخر من الطعون . وفي قبض واستلام الودائع من أى نوع كانت وما يستحق لنا من حقوق نقودا أو خلافا . من وفي تسوية الامانات والرسوم وصرفت

ياقيها وفي صرف الكفالات والمبالغ التي تكون مودعة على ذمتنا بأى
خزينة كانت وفي التقرير بفقد القسائم وفي تسليم واستلام الاوراق
والمستندات والاحكام وتنفيذها ورفع الاشكال عنها وفي المرافعة في
الاحكام الغيابية واستئناف الاحكام الابتدائية ورفع الالتماس عن
الاحكام النهائية والتقرير بالنقض في القضايا سواء كانت مدنية
أو جنائية وتقديم أوجه النقص والرافعة فيه ، وفي الحضور عنا في
المخالفات بموجب هذا التوكيل بدون احتياج لتوكيل خاص وسيادته
المزايدة فيما تنزع ملكيته بناء على طلبنا وله طلب الحكم برسو
المزاد علينا من أصل مطلوبنا وعمل كل ما تستلزمه قضايا نزاع الملكية
وله المتنازل عن الاجراءات والدعاوى والسير في التنفيذ بكافة أنواعه
وسيادته أن يشطب أى اختصاص أو رهن أو تسجيل مأخوذ لصالحنا
والمطالبة بشطب التسجيلات الموقعة ضدنا وله تقديم الطلبات والمستندات
الى مكاتب ومأموريات الشهر العقارى وسحبها • كما وكلت سيادته
في تقديم وسحب طلبات الشهر العقارى واستلام كشوف التصديد
والمشروع النهائي والاطلاع على ملفات الضرائب بكافة أنواعها
ودرجاتها كما له حق الحضور عنا أمام جهات الادارة والشرطة
ومصالح الحكومة وخلافها وله الحق أن يوكل عنه من يشاء في كل أو
بعض هذا التوكيل ؟

الموكل

٨١ - مئذنة : توكيل خصاص

منى أنا الموقع على هذا

... .. .

قد وكلت على

... .. .

في جميع القضايا التي ترفع منـ أو عـ أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها وفي المرافعة والمدافعة وتسلم جميع الاحكام وتنفيذها وفي تقديم الاوراق لقلم المحضرين وتسلمها وفي الصلح والاقرار والانكار والابراء والطمعن بالتزوير وطلب تحليف اليمين تحاسمة وردها وقبولها والطمعن في تقارير الخبراء والمحكمين وردهم واستبدالهم وفي طلب تعيين الخبراء وفي الحضور أمام المحاكم الجزئية بكافة أنواعها من قضايا تصرفات وخلافه والمحاكم الصببية للاحوال الشخصية وفي التقرير بعمل المعارضات والالتماسات والاشكالات والاستئناف في القضايا المدنية والجنائية للاحوال الشخصية وفي التقرير وبالنقض في الاحكام وتقديم المذكرات وفي اتخاذ جميع ما تقتضيه اجراءات التقاضي مما جميعه وفي الحضور أمام الجهات الادارية ايا كانت ومسالح الحكومة ومكاتب الشهر العقارى ومأمورياتها وتقديم الطلبات والتوقيع عليها وعلى الالتماسات والمذكرات وتسلم

الأوراق والمستندات والمعقود العرفية والرسمية وفي الحضور أمام
مصلحة الضرائب وأمورياتها ولجان الطعن والتصالح وتقديم المذكرات
وتسلم صور التقارير والتعديرات والمناقشة فيها وقبول ما يرى
قبوله ورفض ما يرى رفضه وفي تقديم الرسوم والامانات للمحاكم
وتسويتها وقبض باقيها وفي تسليم الأوراق والأوامر والمستندات
والمعقود العرفية والرسمية من وإلى قلم كتاب المحاكم والجهات
الإدارية والتوقيع عن بالتسلم في كل ما ذكر وفي التقرير بفقد
القوائم والتوقيع على محاضر المخالفات والحضور أمام محكمة القضاء
الإداري (مجلس الدولة) وأذنته بتوكيل غيره نيابة عنه في كل
أو بعض ما ذكر .

وهذا التوكيل خاص في القضية

... ..

وزارة العدل

مصلحة الشهور المعقاري والتوثيق

مختصر تصديق رقم

مكتب توثيق

انه في يوم ... سنة ١٩ ... قد تم التوقيع على هذا

التوكيل من

... ..

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور

٨٢- صيغة : توكيل خاص ببيع سيارة

وكلت أنا السيد	وجنسيته
المقيم	حامل بطاقة أو جواز رقم
ومالك السيارة رقم	موديل
موتور رقم	ثانيه رقم
وكلت السيد	وجنسيته
المقيم	حامل بطاقة أو جواز رقم
وكلت سيادته في التخليص على السيارة المذكورة ودفع الرسوم المقررة عليها وانهاء كل ما يتعلق من مصلحة الجمارك واستلامها وترخيصها وتجديدها سنويا وله حق تمثيلنا أمام محكمة المرور كما أن لسيادته اتحق في ادارة السيارة المذكورة وتغيير واستبدال لوحاتها المعدنية وقيادتها داخل وخارج الجمهورية وشحنها من جمهورية مصر الى أى بلد آخر خارج جمهورية مصر العربية ، كما أن لسيادته الحق في صرف جميع قطع النياز والاكسسوار والكاوتشوك اللازم للسيارة ولسيادته الحق في توكيل الغير من هذا التوكيل وله حق تمثيلنا أمام جميع الجهات التى تختص بالسيارة المذكورة .	
وهذا توكيلا منا لسيادته بذلك	

الموكل

وزارة المسكن

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب توثيق

محضر تصديق رقم سنة ١٩

أنه في الموافق سنة ١٩ قد تم التوقيع على
هذا التوكيل من السيد

... ..

... ..

الموثق بالمكتب المذكور

أمامنا نحن

الموثق

وڪلت آنا

وهذا توکیل خاص بما ذکر

المواكب بصفتها

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب توثيق

مضمر تصديق رقم لسنة ١٩

أنه في يوم الموافق / / ١٩ قد تم التوقيع على هذا التوكيل
من السيد /

وذلك أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور

وهذا تصديق منا بذلك

٨٤ - ميفة : توكيل خاص لمحام أو وكيل محام

وكلت أنا أنور محمود العمروسي المحامي بالنقض والادارية

العلياء :

المحاماة

الاستاذة

الموظفة بمكتبى

الآنسة

فى الاطلاع على القضايا المدنية والجنائية والادارية والاحوال
الشخصية وغيرها لدى مختلف درجات المحاكم وبجميع أنواعها ، ولدى
مختلف أقسام ومراكز الشرطة والجهات الادارية وما اليها ، ونسخها
واستلام صيرها ، وفى طلب واستلام الاحكام والشهادات الرسمية
من الجداول وملفات القضايا ويوميات الجلسات : وفى تقديم صحف
الدعاوى والاعلانات والاوراق القضائية الى أقلام الكتاب والمضربين
والجنائى والادارى : واستلامها لدى أية جهة قضائية أو ادارية ، وفى
سداد وتسوية الرسوم والامانات ، وفى تنفيذ الاحكام واسترداد
الاوراق القضائية من تلك الجهات وفى مباشرة توزيع القضايا نيابة عنى ،
وعموما فقد وكلتها فى كل ما يستلزمه عمل وكيل المحامى عادة .

وهذا توكيل منى بما ذكر

الموكل

مضمر تصديق

رقم لسنة ١٩.

الموافق

انه في يوم

الموثق بمصلحة الشهر العقاري

أماننا نحن

إمامه وريه (قد صار التصديق بمعرفتنا على التوكيل أعلاه ،

وتوقع عليه من الموكل أماننا

الموثق

٨٥ - صيغة : توكيل رسمي بإتمام أعمال إدارية وقانونية

أقر كل من :

السيد /

والسيد /

والسيدة /

أنهم قد وكلوا نيابة عنهم السيد / الأستاذ

في تحصيل وصرف واستلام أعيان أو مال بدل أو ثمن وقف
المرحوم وهو الوقف الكائن بمصر المحروسة (جمهورية
مصر العربية) وصرحنا له بالتوقيع على طلبات الاستلام واذونات
الصرف نيابة عنا وفي تسليم وتسليم الأوراق والمستندات الخاصة
بذلك لدى كافة جهات الحكومة المصرية والمصالح والبنوك وتسوية
الرسوم والامانات وقبض باقياها والاقرار بفقد القسائم واستلام
الاحكام والاوامر واعلانها والتوقيع على طلب تنفيذها وقبض المحكوم
به واعطاء المخالصة النهائية وقبض وصرف ما يكون مودعا على ذمتها
بجميع خزائن المحاكم بجميع درجاتها وأنواعها والوزارات والمصالح
الحكومية المصرية ، وبالجمله في قبض ما يكون لنا من الحقوق قبل أن
من كان - توكيلا عادا مطلقا مفوضا لرايه وقوله وفعله .

كما وكلنا السيد / الأستاذ دكتور المحامي

(الج ٠ م ٠ ع ٠) في اتخاذ الاجراءات القانونية والقضائية في شأن ما ذكر كلما لزم الامر والحضور نيابة عنا أمام جميع المحاكم بمختلف أنواعها وأستلام وتسلم الاوراق من وإلى أقلام كتاب المحاكم والمحضرين وكذلك لثنيابات وجهات الادارة وفي المرافعة والمدافعة وتبادل المذكرات وفي شطب الاختصاصات والرهنيات وقبول مرسي مزاد العقارات وعمل المعارضات والاستئنافات ، والالتماس والاشكالات المدنية والجنائية والنقض وفي تنفيذ الموامر والاحكام والادعاء بالحق المدني وسحب القرعة في دعاوى القسمة وطلب تعيين الخبراء والمحكمين والحضور معهم في أعمالهم وردفهم وانطن في تقاريرهم والطن بالتزوير وطلب تحليف اليمين وردها والاقرار والانكار والاثبات والنفي والابراء والصلح والتوقيع على محضره وتقديم الاوراق والمستندات لمكتب الشهر العقاري والتوقيع عليها واستلامها - وعموما في اتخاذ جميع الاجراءات التي يجوز فيها استوكيل شرعا وقانونا .

٨٦ — صيغة : اقرار القاء توكيلا

أقر أنا الجنسية
مقيم
بالقاء التوكيل الخاص / الرسمي العام رقم / توثيق
المصدر لصالح / المحامي
واتعهد باخطار الوكيل بالالقاء بالطريقة القانونية .
وهذا اقرار مني بذلك
المقر:
وزارة العدل
مصلحة النشر انعقاري والتوثيق
مأمورية
محضر تصديق رقم / لسنة
انه في يوم :
تم التوقيع على هذا الاقرار من كل من /
..... الديانة الجنسية
مقيم النائب الشخصية بموجب

٢ -	الديانة	الجنسية
مقيم	الثابت الشخصية بموجب	
أمام كل من		
١ -	الديانة	الجنسية
مقيم	الثابت الشخصية بموجب	
٢ -	الديانة	الجنسية
مقيم	الثابت الشخصية بموجب	
أمامنا نحن	رئيس المأمورية	
وإذا تصديق منا بذلك	رئيس المأمورية	

٨٧ - صيغة : شهادة في محضر التصديق على توكيل

وزارة العدل

مصلحة الشهر العقاري والتوثيق

مكتب

يشهد امين مكتب الشهر العقاري بدمياط أنه بالاطلاع عنى
دفتر التصديق على التوقيعات وجد الآتى .

محضر تصديق رقم ١٧٨/ب بتاريخ ٨ - ٤ - ١٩٧٣

موضوعة توكيل صادر من الموكلة الى شقيقها الوكيل فى جميع شئون
القضايا وما يتعلق بها أمام جميع المحاكم على اختلاف أنواعها ودرجاتها
وفى البيع والشراء من الثابت والمنقول ودفع وقبض الثمن والتوقيع
على عقود البيع والشراء الابتدائية والنهائية أمام الجهات المختصة
وتحصيل الايجار عن الشقة رقم ١٩ شارع / ١٥ برأس البر مع
سقى توكيل الغير فى ذلك

فاطمة مسعد محمود قنديل - موكلة (امضاء)

محمود مسعد محمود قنديل - وكيل

تحررت هذه الشهادة وسلمت للسيد / على محمد المنشى بتصريح
من مأمورية استئناف دمياط وسدد عنها الرسم المضرر وقيدت تحت
رقم ٢٩١ لسنة ١٩٨٥ شهذنت

امين المكتب

٨٨ - صيغة : عقد اتفاق أتعاب

أنه في يوم

خيما بين كل من :

١ - السيد / الأستاذ المحامي بالنقض طرف اول

٢ - السيد / طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :

أولا - يتعهد الطرف الثانى الى الطرف الاول في مباشرة (تحقيق -

تجديد - أمر دعوى طعن)

أمام

ثانيا - تم الاتفاق بين الطرفين على أن أتعاب الطرف الاول عن ذلك

مبلغ ()

دفعت (تدفع) من مال الطرف الثانى .

ثالثا - الباقى من الاتعاب يستحق للطرف الاول في حالة صدور أى

قرار أو حكم لصالح الطرف الثانى ، وكذلك في حالة التبرك

أو الصلح ونحوهما أمام درجة واحدة من درجات النيابة

أو القضاء التى تم الاتفاق عنها .

رابعا - يتحمل الطرف الثانى الرسوم والمصاريف والدممات والضرائب

والانتقالات التى تستحق على موضوع النزاع وغيرها ،

بحيث إذا: اداها الطرف الاول يحق له الرجوع بها على
الطرف الثاني .

خامسا — كل نزاع أو مطالبة تتعلق بهذا العقد تختص بها محاكم
دون نواها .

سادسا — تعزرت من هذا العقد نسختان بيد كل طرف نسخة للعمل
بموجبه

الطرف الاول	الطرف الثاني
-------------	--------------

التعليق :

١ — نظمت أحكام عقد الوكالة المواد من ٦٩٩ الى ٧١٧ من
القانون المدني (١) .

كما أورد قانون المحاماة أحكاما في علاقة المحامي بموكله وحقوق
الطرفين : في المواد بين ٤٧ الى ٩٢ .

٢ — فالوكالة عقد يلتزم الوكيل بمقتضاه بأن يقوم بعمل قانوني
لصاحب الموكل (م ٦٩٩ مدني) .

٣ — الوكالة تبرعية ما لم يتفق على غير ذلك صراحة أو يستخلص
ضمنا من حالة الوكيل .

(١) يراجع التعليق على هذه المواد بالجزء الثالث من كتابنا
(القانون المدني) *

- فاذا اتفق على أجر للوكالة كان هذا الاجر خاضعا لتقدير القاضي ،
الا اذا دفع طوعا بعد تنفيذ الوكالة (م ٧٠٩ مدنى) .
- ٤ - تنتهى الوكالة باتمام العمل الموكل فيه أو بانتهاء الاجل
المعين للوكالة . وتنتهى أيضا يموت الموكل أو الوكيل (م ٧١٤ مدنى) .
- ٥ - ونظم قانون المرافعات أحكام التوكيل بالخصومة فى المواد
من ٧٣ حتى ٨٠ منه .

٦ - التصرف الذى يعقده الوكيل مع الغير ، انصراف أثره الى
الموكل ، بشرط أن يكون الوكيل قد عمل فى حدود وكالته . أما اذا
جاوز حدود هذه الوكالة فلا ينصرف اثر هذا التصرف الى الموكل الا
اذا أقره . للغير الرجوع على الوكيل بالتعويض فى حالة عدم اقرار
الموكل للتصرف (م ١٠٠٥ مدنى) (١) .

٧ - الاصل وجوب تثبيت التعامل مع الوكيل من قيام الوكالة
وحدودها . تجاوز الوكيل حدود وكالته ، اثره عدم انصراف اثر التصرف
للأصيل . لا يغير من ذلك حسن نية الوكيل أو سوء نيته . قصد
الاضرار بالموكل أو بغير ، المتمسك قبل الاصيل بتصرف الوكيل عليه

(١) نقض - جلسة ١١/٢٠/١٩٨٥ - الطعن ١٩٣٦ لسنة ٥١ ق ،
ونقض - جلسة ٢٠/٥/١٩٧٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠
مدنى - ص ٢٦٣ ، ونقض - جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٦ - الطعن ٨٣٦
لسنة ٥١ ق ، ونقض - جلسة ٢٦/٤/١٩٨٧ - الطعن ٦٣٧ لسنة
٥٦ ق .

اثبات أن التصرف كان في حدود وكالته (١) .

٨ — تحديد مدى الوكالة مسألة واقع يبت فيها قاضي الموضوع مستعينا بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها طالما كان الاستخلاص سائما (٢) .

٩ — اقرار الوكيل بحق للنير قبل موكله ، وجوب استقاده الى وكالة خاصة تتضمن تفويضا صريحا بذلك (م ٧٠٢ مدنى و م ٧٦ مرافعات) (٣) .

١٠ — الوكالة ، انقضاؤها باتمام العمل الموكل فيها أو بتنازل الوكيل عنها (م ٧١٤ و ١٧٦ مدنى) (٤) .

١١ — الوكالة الخاصة ، نطاقها ، ورودها على عمل معين ، مقتضاه ، شمولها ثوابه ولوازمه الضرورية (م ٧٠٠٢ مدنى) (٥) .

أهم المراجع :

- * الوسيط — للسبوري — في العقود الواردة على العمل .
- * القانون المدنى — الجزء الثالث — للمستشار أنور العمروسى .
- * مجموعات المكتب الفنى لمحكمة النقض .

(١) نقض — جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥ — الطمن ١٧٦ و ٧٢٥ و ٧٤٣ لسنة ٥١ ق .

(٢) نقض — جلسة ٢٢/١٠/١٩٨٦ — الطمن ١٧٨٠ لسنة ٥١ ق .

(٣) نقض — جلسة ١٣/١١/١٩٨٦ — الطمن ٢٣٧٢ لسنة ٥٤ ق .

(٤) نقض — جلسة ٢٥/١٢/١٩٨٦ — الطمن ٨٣٦ لسنة ٥١ ق .

(٥) نقض — جلسة ٢٦/٤/١٩٨٧ — الطمن ١٢٥٧ لسنة ٥١ ق ، ونقض — جلسة ٢١/٦/١٩٧٨ . — مجموعة المكتب الفنى — السنة ٢٩ ،

— مدنى — من ٥١٠ ،

الفصل الرابع

عقود الوديعة

٨٩ - صيغة : عقد وديعة بأجر

انه في يوم

فيما بين كل من :

١ - السيد / سن وممنته وجنسيته

وديئته والمقيم بشارع رقم قم

محافظة طرف أول

٢ - والسيد / سن وممنته وجنسيته

وديئته والمقيم بشارع رقم قم

محافظة طرف ثان

بالرضا والتوافق بين الطرفين وهما متمتعان بأهلية التصرف ،

قد تم الاتفاق بينهما على ما يلي :

أولاً - أودع الطرف الأول بمقتضى هذا العقد لدى الطرف

الثاني المقابل بذلك المقتولات (أو البضائع - أو الاشياء) المينة

الوصف على الوجه التالي :

باستلامها :

ويعتبر توقيع ، الطرف الثانى على هذا العقد سنداً واقراراً

ملاحقة :

توصف الاشياء المودعة بدقة ، بما اشتملت عليه من نقص أو تلف أو عيوب ، على نحو يمكن من الاستدلال عليها ، بيانا كافياً ناهياً لك : جهالة .

ثانياً - اتفق الطرفان المتعاقدان على بقاء المنقولات (أو البضاعة - أو الاشياء) المسلمة للطرف الثانى على سبيل الوديعة لديه بصفة عهدة ، ويتعهد بالمحافظة عليها وبعدم استعمالها ، على أن يردّها للطرف الاول عينا (أو لن يفوضه كتابة) عند طلبها (أو فى / ١٩) .

ثالثاً - اتفق الطرفان على أن أجر الوديعة مبلغ جنينه () يلتزم الطرف الاول بدفعه للطرف الثانى عند سحب الاشياء المودعة منه .

رابعا - يحق للطرف الثانى حبس المنقولات (أو البضائع - أو الاشياء) المودعة لديه لحين استيفاء المبالغ التى يلتزم الطرف الاول بسدادها له أعمالاً لهذا العقد .

خامساً - الطرف الثانى مسئول عن هلاك المنقولات (أو البضائع - أو الاشياء) المودعة لديه هلاكاً كلياً أو جزئياً ، ما لم يثبت أن هلاكها يرجع الى قوة قاهرة أو حادث غجائى .

سادسا - مصروفات هذا العقد وأتمابه يلتزم بها الطرف الاول .

سابعا - تحررت من هذا العقد نسختان أصليتان بيد كل طرف
نسخة للعمل بموجبه عند اللزوم .

شهود	الطرف الاول	الطرف الثانى
------	-------------	--------------

ملحوظات :

١ - يمكن تحرير عقد ودیعة بدون أجر بصیفة أكثر ایجازا
من هذا العقد .

٢ - كما يمكن تحرير عقد ودیعة بإیداء مبلغ لدى المودع لیدیة
عنى أن یوصف وبأرقام أوراقه .

التعلیق :

١ - الودیعة عقد يلتزم به شخص أن یتسلم شیئا من آخر
على أن یتولى حفظ هذا الشئ وعلى أن یرده عینا (م ٧١٨ مدنى) (١) .

٢ - إذا كانت الودیعة بغير أجر وجب على المودع عنده أن یتدّل
من العناية فى حفظ الشئ ما یتدّله فى حفظ ماله دون أن یکلف فى ذلك
أزید من عناية الرجل المعتاد .

أما إذا كانت الودیعة بأجر فوجب أن یتدّل فى حفظ الودیعة عناية
الرجل المعتاد (م ٧٢٠ مدنى) .

٣ - الاصل فى الودیعة أن تكون بغير أجر فإذا اتفق على أجر
وجب على المودع أن یؤدیه وقت انتهاء الودیعة مالم یوجة اتفاق یقضى
بغير ذلك (م ٧٢٤ مدنى) .

(١) نظمت أحكام الودیعة المواد من ٧١٨ الى ٧٢٨ من القانون
المدنى ، ويرجع فى التعلیق على هذا المواد الجزء الثالث من کتابنا
(القانون المدنى) .

٤ — على المودع أن يرد الى المودع عنده ما أنفقه في حفظ الشيء ، وعليه أن يعوّضه عن كل ما لحقه من خسارة بسبب الوديعة (م ٧٣٥ مدنى) .

٥ — اذا كانت الوديعة مبلغا من النقود أو أى شيء آخر مما يهلك بالاستعمال ، وكان المودع عنده مأذونا له في استعماله اعتبر أنه قد فرضا (م ٧٣٦ مدنى) .

٦ — يكون أصحاب الفنادق والحانات وما مائلها فيما يجب عليهم من عناية بحفظ الاشياء التى يأتى بها المسافرون والزلاء مسئولين حتى عن فعل المترددين على الفنادق أو الخان .

غير أنهم لا يكونون مسئولين فيما يتعلق بالنقود والاوراق المالية والاشياء الثمينة عن تعويض يجاوز خمسين جنيها ما لم يكونوا قد أخذوا على عاتقهم حفظ هذه الاشياء وهم يعرفون قيمتها أو يكونوا قد رفضوا دون مسوغ أن يتسلموها عهدة في ذمتهم أو يكونوا قد تسببوا في وقوع الضرر بخطر جسيم منهم أو من أحد تأميمهم (م ٧٣٧ مدنى) .

٧ — على المسافر أن يخطر صاحب الفندق أو الخان بمرقة الشيء أو ضياعه أو تلفه بمجرد علمه بوقوع شيء من ذلك ، فان أبطل في الاخطار دون مسوغ سقطت حقوقه (م ٧٣٨) .

٨ — دعوى المودع بالتعويض قبل المودع لديه عما لحقه من أضرار لحدم رد السيارة المودعة لديه وقف سريان تقادمها أثناء نظر

المنازعة في الدعوى السابقة بين الطرفين بشأن قيام عقد الوديعة وحق المودع لديه في حبس السيارة (١) .

٩ - ثبوت أن محل الوديعة مبلغ من المال ، اعتبارها وديعة ناقصة ، للمودع حق شخصي للمطالبة بقيمة ماله ، سريان أحكام التقادم المسقط في شأن هذا الحق (٢) .

١٠ - علاقة البنك بالعمل الذي يقوم بإيداع مبالغ في حسابه لدى البنك ليست علاقة وكالة ، وإنما هي علاقة وديعة ناقصة تعتبر بمقتضى المادة ٧٣٦ مدنى قرضا (٣) .

١١ - التسليم الحقيقي ليس بالآزم في الوديعة ، كفاية التسليم الاعتبارى متى كان المودع لديه حائزاً للشيء من قبل (٤) .

(١) نقض - جلسة ١٩٧٧/٦/٧ - مجموعة الكتب الفنى -
السنة ٢٨ - مدنى - ص ١٣٧٨ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٧٨/٤/١٧ - مجموعة الكتب الفنى -
السنة ٢٩ - مدنى - ص ١٠١٥ .

(٣) نقض - جلسة ١٩٦٥/١١/٤ - المرجع السابق - السنة
١٦ - ص ٩٧٥ .

(٤) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٩ - الطمن ٤٨٥٩ لسنة ٥٦ ق
(جنائى) .

الباب الرابع

عقود القرض

ملحوظة :

نختار منها نوعين من العقود الشائعة في العمل ، وما :

● عقد التأمين

● عقد الكفالة

الفصل الاول

عقود التأمين

٩٠ - صيغة : وثيقة تأمين ضد السطو (محلات تجارية)

هذا التأمين يضمن حوادث السرقة بالاكراه أى التى تحدث بالاعتداء على المكان أو الامكنة موضع التأمين بكسر منافذها أو التسلق إليها أو بنقب الحوائط أو السقوف أو الارضيات المؤدية إليها أو السرقة نتى تحدث بأشهار أو استعمال السلاح .

بناء على طلب التأمين الذى قدمه المؤمن له (الوارد اسمه بالوثيقة والذى وقع عليه بالتاريخ المبين بها بعد قراءته والذى يقر باعتباره أساسا للتعاقد مع شركة مصر للتأمين (المنوه عنها فيما بعد « بالشركة ») ومقابل دفع المؤمن له قسط التأمين المبين فى الوثيقة — فقد تم الاتفاق بين الشركة والمؤمن له وفقا للشروط الواردة بهذه الوثيقة أو المضافة إليها بموجب ملاحق مكملة لها والمعتبرة كوحدة لا تتجزأ منها على أن الشركة تقوم بتعويض المؤمن له نقدا أو عينا حسب اختيارها عن الضرر المادى الذى ينتج عن حادث سطو طبقا للتعريف الوارد فى صدر هذه الوثيقة .

ويظل التزام الشركة ساريا الى الساعة الثانية عشرة ظهر يوم انتهاء التأمين المبين بهذه الوثيقة أو أى مدة لاحقة يكون المؤمن له قد

دفع القسط المستحق عنها وتكون الشركة قد قبلت هذا القسط بإيصال
رسمى موقعا عليه منها لتجديد هذه الوثيقة .
ولا يتعدى أقصى التزام للشركة عن أى بند من بنود هذه الوثيقة
المبلغ المؤمن به على هذا البند ، وعلى الا يتعدى التزام الشركة في
مجموعة مبلغ التأمين الاجمالي الصادر به هذه الوثيقة .

الشروط العمومية

البند الاول - الشركة غير ملزمة باخطار المؤمن له بانتهاء مدة
التأمين كما أنها غير ملزمة بقبول تجديد هذا التأمين ولها الحق في
الناء هذا التأمين في أى وقت بمجرد اخطار الى المؤمن له بموجب
خطاب موصى عليه ترسله الى المؤمن له على آخر عنوان له معروف
لديها قبل مزمع الانهاء بثلاثة أيام وترد الشركة في هذه الحالة الى
المؤمن له الجزء من القسط المقابل للمدة الباقية من الوثيقة .

البند الثاني : يكون هذا التأمين لاغيا :

- أ - اذا أدلى المؤمن له ببيانات غير صحيحة في طلب التأمين
أو في الاقرارات الاخرى التى تصدر منه أو أخفى عمدا عن الشركة
بيانات بقصد الخس ، وفي هذه الحالة يكون للشركة الحق في الاستيلاء
على أى مبلغ دفع كقسط تأمين أو عربون لهذا التأمين .
- ب - اذا تغيرت معالم العين المحتوية للأشياء المؤمن عليها
بموجب هذه الوثيقة ما لم يسبق اخطار الشركة بذلك والحصول على

موافقتها بموجب ملحق للوثيقة أو بكتاب منها •

ج — اذا انتقلت ملكية الاشياء المؤمن عليها الى شخص آخر لاي سبب كان — خلاف الميراث الشرعى — ما لم يكن المؤمن له قد أخطر الشركة علما بذلك وحصل على موافقتها حسيما ذكر آنفا •

د — اذا قدم المؤمن له أو من ينوب عنه بيانات عن حادث تكون كاذبة أو مبالغ فيها أو معززة بوسائل تدليسية أو اذا كان الحادث مفتعلا أو أنه وقع بواسطة المؤمن له أو بإيمار منه •
البند الثالث — أخطار لا يضمنها التأمين :

لا تكون الشركة مسؤولة عن أى فقد أو تلف يلحق الاشياء المؤمن عليها يتسبب أو ينتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة عما يأتى :
أ — حوادث السطو التى تحدث للأشياء الموجودة فى غناء المبنى أو شرفاته أو أبنية الملحقات والمنافع القائمة بذاتها أو المستقلة عن نفس المبنى •

ب — الخسارة أو التلف المتسبب من حوادث السطو أو الشروع فيها التى تقع من أى فرد من أفراد عائلة المؤمن له أو أحد أتباعه أو مستخدميه أو خدمة الا اذا نص فى الوثيقة على ما يخالف ذلك •

ج — الخسارة أو التلف الفاسىء من حرب أو غزو أو أى عمل من عدو أجنبى أو عدوان أو عمليات حربية (سواء أعلنت الحرب أم لا) أو تمرد أو شغب و اضطرابات أهلية أو أضراب أو عصيان أو تأمر أو فتنة أو ثورة أو قوة عسكرية أو سلطة غاصبة •

د - الحوادث التي تقع في حالة ما اذا ترك المكان موضع هذا التأمين منقلا لمدة تزيد على ثلاثين يوما متتالية ما لم يكن المؤمن له قد أخطر الشركة علما بذلك وحصل على موافقتها كتابة .

هـ - الخسائر المتسببة عن الحريق والخسائر التي تنطويها وثيقة تأمين ضد كسر الزجاج .

و - أي خسائر تبعية أو غير مباشرة نتجت أو تنتج عن حادث السطو مثل تعطيل المكان أو عدم ملاءمته للاستغلال وما يترتب على ذلك من عجز في الأرباح أو في الأيراد وما الى ذلك من الخسائر التبعية .

ز - الحوادث التي تقع والمكان موضع التأمين مؤجر من الباطن أو مؤجر لغير الشخص صاحب التأمين .

البند الرابع - أخطار لا يضمنها التأمين الا بنص صريح في الوثيقة :
أ - البضائع التي في حوزة المؤمن له على سبيل انوديعة أو الوكالة بالعمولة .

ب - النقود الفضية أو الذهبية والبنكنوت والاوراق المالية وكوبوناتها أو الكمبيالات والاقترارات بالدين والشيكات وأذون الصرف وطوابع البريد والدمعة والمقود والوثائق وسجلات الحسابات والكتب الاثرية والمخطوطات والنماذج والقوالب والرسومات والتصميمات والنياشين والتمائيل والتحف واللوحات الفنية والانتيكات والإحجار الكريمة سواء كانت مركبة أو غير مركبة .

البند الخامس - البضائع في فترينات العرض الخارجية :

البضائع الموجودة بفترينات العرض الخارجية تدخل ضمن التأمين ولكن في حدود نسبة ٥٪ في المائة من مبلغ التأمين الاجمالي الخاص بالبضائع أو مبلغ مائتى جنيه مصرى أيهما أقل .

البند السادس - الإبلاغ عن الحوادث :

بمجرد وقوع أو اكتشاف حادث تغطية هذه الوثيقة يجب على المؤمن له أو من ينوب عنه إبلاغ أقرب قسم للشرطة لتصريح محضر عنه كما يجب عليه في خلال ٢٤ ساعة من وقت وقوع الحادث أو اكتشافه أن يبلغ المركز الرئيسى للشركة أو توكيلها المذكور في الوثيقة بخطاب موصى عليه أو شفويا مقابل استلامه ايصالا بالايذاع ويجب عليه بعد ذلك أن يقدم الى الشركة في بحر سبعة أيام من تاريخ وقوع الحادث و اكتشافه بيانا تفصيليا بالاشياء التي لحقها الحادث وقيمة كل واحد منها مقدرة وقت حصول الحادث من غير احتساب ربح عليها ويجب على المؤمن له أيضا أن يصرح لندوب الشركة معاينة مكان الحادث ويزوده بجميع الايضاحات والبيانات والمستندات اللازمة له ليلم بجميع نواحي الحادث والا سقط حقه في المطالبة بأى تعويض .

البند السابع - استرداد الاشياء المسروقة :

لا يجوز للمؤمن له أن يتخلى ولو جزئيا عن استرداد الاشياء المسروقة بقيمتها الحالية وذلك قبل صرف التعويض واذا ردت أشياء بعد صرف التعويض فيجب حينئذ على المؤمن له اخطار الشركة بذلك في الحال ويكون للمؤمن له مهلة قدرها شهرا اعتبارا من تاريخ رد كل

الاشياء التي عثر عليها أو بعضها للاختبار بين تخليه عنها وبين استرداده لها .

وفي حالة عدم الاخطار باختياره في المهلة المقررة وكذا في حالة تخليه تصبح تلك الاشياء ملكا للشركة وفي حالة استرداده لها يعاد النظر في التسوية مع مراعاة احتساب الاشياء المستردة بقيمتها في يوم ردها ويتعين في هذه الحالة على المؤمن له رد فرق التعويض الذي يكون قد صرف له من قبل .

البند الثامن - بمقتضى سداد أى تعويض عن أشياء مؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة تصبح الاشياء المدفوع عنها التعويض ملكا للشركة ، وتحتفظ الشركة لنفسها بالحق أما أن تعوض المؤمن له ماليا من قيمة الاشياء التي أصابها الحادث وأما ابدال هذه الاشياء بأخرى من نوعها أو املاحها في حالة ما اذا كان الحادث أصابها على أن جميع المبالغ المدفوعة للمؤمن له بصفة تعويض وقيمة الاشياء التي تستبدلها أو تقوم الشركة باصلاحها تستتزل من مبلغ التأمين وبعد كل حادث يخفض المبلغ المؤمن به بمقتضى هذه الوثيقة بما يعادل قيمة الاضرار التي أقرتها الشركة ودفعت تعويضا عنها . ومع ذلك يجوز للمؤمن له أن يطلب لبقاء التأمين بقيمته الاصلية في نظير دفع قسط نسبى عن الفترة الباقية لحين انتهاء مدة الوثيقة .

البند التاسع - لا تكون الشركة مسئولة عن تعويض أى حادث مضى على وقوعه أو اكتشافه شهر كامل دون أن تكون الشركة قد

أخطرت به ، ما لم يثبت المؤمن له أن التأخير كان لعذر قهري تقتضيه
به الشركة .

البند العاشر - إذا تعذر صرف التعويض بسبب حجز متوقع
تحت يد الشركة أو بسبب معارضة أو تدخل أى شخص أو بسبب
انعدام صفة المؤمن له أو ورثته أو ذوى الشأن فالشركة لا تكون ملزمة
بأن تدفع ولا أن تودع قيمة التعويض قبل زوال كل مانع ولا تكون
مسئولة عن نتائج التأخير .

البند الحادى عشر - التحليل فى الحقوق :

يجب على المؤمن له : قبل حصوله على التعويض من الشركة أو
بعد ذلك ، أن يقوم أو يسمح أو يساهم فى القيام على نفقة الشركة
بكل ما قد يكون ضروريا أو تطلب به الشركة لاستعمال الحقوق ومباشرة
الدعاوى التى تحل فيها محل المؤمن له ، والحصول من الغير على ابراء
الذمة ، أو التعويضات التى يكون لها الحق فيها بعد دفع التعويض
للمؤمن له بمقتضى هذه الوثيقة .

البند الثانى عشر - القاعدة النسبية :

إذا ثبت أن الاشياء المؤمن عليها كانت قيمتها وقت وقوع الحادث
أزيد من المبلغ المؤمن به عليها بموجب هذه الوثيقة فيكون التأمين قائما
على جزء فقط من قيمة الاشياء الحقيقية ولا تكون الشركة مسئولة عن
التعويض الا على أساس النسبة بين مبلغ التأمين والقيمة الحقيقية
للأشياء المؤمن عليها وقت وقوع الحادث . ويسرى هذا الشرط على

كل بند من بنود الوثيقة على حدة •

البند الثالث عشر — المشاركة في التأمين :

إذا وجد ساريا وقت الحادث الذى نشأت عنه الخسائر أو الأضرار
للاشياء المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة تأمين أو جملة تأمينات أخرى
ضامنة لنفس الأشياء يكون المؤمن له أو أى شخص آخر قد أبرمها •
فإن الشركة لا تلتزم بأن تعوض هذه الخسائر أو الأضرار إلا بنسبة
تبلغ المؤمن به لديها الى مجموع المبالغ المؤمن بها على نفس الأشياء •
البند الرابع عشر — التقادم :

تبرأ ذمة الشركة من دفع قيمة الخسائر أو الأضرار الناجمة عن
الحادث بعد انقضاء ثلاثة سنوات من علم المؤمن له به ، ما لم تكن
هناك خبرة أو دعوى قضائية قائمة ومتعلقة بالمطالبة •
البند الخامس عشر — المحاكم المختصة :

اتفق الطرفان صراحة على أن كل رجوع الى القضاء المستعجل
وكذلك كل المنازعات التى قد تنشأ عن تفسير هذه الوثيقة أو تنفيذها
تكون من اختصاص محكمتى عابدين الجزئية الوطنية والقاهرة الابتدائية
الوطنية كل حسب اختصاصه •

شرط التحكيم

كل خلاف فى تقييم الضرر تغطيه هذه الوثيقة يجب عرضه على
محكم الفصل فيه ويعين الطرفان هذا المحكم كتابة فإذا لم يتفقا على
اختياره خلال عشرين يوما من تاريخ أخطار أحدهما للآخر للاتفاق على

المحكم يتعين على كل منهما أن يختار محكما يمثله خلال عشرين يوما من مطالبة أحدهما للآخر بذلك - وعلى المحكمين المختارين الاتفاق على محكم مرجع خلال عشرين يوما من انتهاء الاجل المتقدم . فإذا لم يتم أى من الطرفين باختياره محكم فى الموعد المحدد أو لم يتفق المحكمان على المحكم المرجح جاز لاي من الطرفين الرجوع الى محكمة الامور المستعجلة الكائن بدائرتها العين موضوع هذه الوثيقة لتعيين المحكم المرجح الذى لم يتم اختياره .

ويسرى حكم الفقرة السابقة كذلك فى حالة أنكار الشركة مسؤوليتها عن الضرر موضوع المطالبة ليتولى المحكم المتفق عليه أو المحكمون الثلاثة عند عدم الاتفاق على محكم فرد ، تحديد قيمة التعويض ويستطحق المؤمن له فى هذه الحالة فى المطالبة بالتعويض إذا لم يطلب الاحالة الى التحكيم خلال سنة من تاريخ وقوع الضرر موضوع المطالبة .

ومن المتفق عليه صراحة أنه فى حالة الخلاف بين الشركة والمؤمن له على قيمة الخسائر أو الاضرار فانه لا يجوز للمؤمن له رفع أية دعوى قضائية على الشركة بموجب هذه الوثيقة الا بعد انتهاء الخبراء من اثبات الاضرار وتقديرها على النحو المتقدم بيانه .

٩١ - ميفقة : وثيقة تأمين نقل داخلى (يرى)

بموجب هذه الوثيقة قد تم الاتفاق بين شركة المهندس للتأمين (شركة مساهمة مصرية) المنوه عنها فيما بعد بالشركة وبين المؤمن له المذكور اسمه فى الجدول أدناه ، على أنه فى مقابل ممداد المؤمن له

القسط المقرر بالجدول أو تعهده بسداده الى الشركة ، غانه الشركة قد قبلت التأمين على الاشياء الواردة أوصافها بالجدول أثناء نقلها خلال الرحلة و/ أو امدة المذكورتين به • وذلك طبقا للشروط والاشتراطات والاستثناءات والاحكام الواردة بهذه الوثيقة وما يضاف اليها بمقتضى ملحق أو بآية صورة أخرى •

على أنه لا يجوز بأى حال من الاحوال أن تتعدى مسؤولية الشركة في حالة وقوع حادث يضمنه التأمين المبلغ الولود بالجدول •

الجدول

اسم المؤمن له و / أو من يمثله : وثيقة تأمين رقم
العنوان : مبلغ التأمين السعر القسط

الاشياء المؤمن عليها : جنيه مليم جنيه

جميع المهمات التى سترد بوالص الشحن الخاصة
بالرسالة بالموانئ والمطارات ••

يضمن التأمين بمقتضى هذه الوثيقة الفقد و /
أو التلف الكلى و / أو الجزئى للرسالة المؤمن
عليها بموجب هذه الوثيقة الناتج عن حادث انقلاب
للوحدۃ الناقلة أو تصادم و / أو حريق •

جملة مبلغ التأمين (كتابة) جنيه

المشحونة أو التي ستشحن بالسيارات القسط
قبل التأمين اليوم نصف رسم الدفعة النسبي
يتمين على المؤمن له موافاة الشركة بأرقام
السيارات الناقلة * نصف رسم الدفعة
عن الرحلة / المدة من على الاتساع
الى مضاريف اصدار
الوثيقة
رسم الاشراف ٥٪

الجملة

الشروط الخصوصية

تدفع التعويضات التي تستحق بمقتضى هذه الوثيقة
تم التوقيع على هذه الوثيقة في بتاريخ

انتاج

روجمات ؟

شركة التأمين

الشروط العمومية

البند الاول :

يؤمن التأمين بمقتضى هذه الوثيقة الفقد و/أو التلف الكلى

• / أو الجزئي للرسالة المؤمن عليها بموجب هذه الوثيقة الناتج
عن حريق و / أو وقوع حادث انقلاب أو تصادم لموسيلة النقل وكذلك
خروج عربات السكك الحديدية عن قضبانها •

ومن المعلوم والمتفق عليه صراحة أنه لا يجوز للمؤمن له ترك
الاشياء المؤمن عليها أو التخلي عن ملكيته لها « للشركة » باعتبارها
تالفة كلياً إلا اذا زادت نسبة التلف على ٧٥٪ من قيمتها قبل وقوع
الحادث •

البند الثاني :

من المفهوم والمتفق عليه صراحة أن التأمين بموجب هذه الوثيقة
لا يضمن الفقد و / أو التلف •

الناتج بصفة مباشرة أو غير مباشرة من أو بسبب :

أ - العيب الذاتي للاشياء المؤمن عليها والاضرار والمصرفات
الناتجة عن التأخير •

ب - شحن الرسالة المؤمن عليها مع مواد قابلة للاشتعال أو
الالتهاب أو الانفجار •

ج - مياه الامطار أو السرقة أو عدم التسليم أو العجز الا اذا
كانت نتيجة لوقوع حادث في نطاق ما جاء بالبند الاول •

د - لتدليس أو الاهمال من جانب المؤمن له أو وكلائه أو ممثليه
وكذلك الاستيلاء أو الاغتصاب أو المصادرة أو العجز أو الايقاف وما
ينشأ عنها أو عن محاولة القيام بها وكذا ما يترتب على الاعمال
اندائية أو الحسب الاهلية أو الثورات أو التمرد أو العصيان أو
الاضطرابات الداخلية •

البند الثالث :

يشترط لسريان مفعول هذه الوثيقة :

أ - أن تكون الوحدة الناقلة مشحونة بطريقة أصولية والا تريد حملتها عن الحد المقرر في رخصتها الرسمية *

ب - أن تكون الوحدة الناقلة صالحة تماما للقيام بالرحلة .

ج - أن تبدأ الوحدة الناقلة رحلتها بعد أتمام شحنها مباشرة .

البند الرابع :

بدء سريان التأمين وانتهائه بمقتضى هذه الوثيقة :

أ - بالنسبة الى الرسائل المنقولة بالسكة الحديد : يبدأ التأمين من وقت تسليم الرسالة المؤمن عليها الى السكة الحديد والحصول على سند الشحن الدال على التسليم الى وقت تسلّم الرسالة من المصلحة في جهة الوصول أو على الاكثر بعد مضي ثلاثة أيام من تاريخ وصول عربات السكة الحديد الى جهة الوصول أيهما أسبق في الحدث .

ب - بالنسبة الى الرسائل المنقولة بالسيارات : يبدأ التأمين من وقت شحنها على السيارة التي أن يتم تفريغها منها في جهة الوصول أو على الاكثر بعد انقضاء أربع وعشرين ساعة من وقت وصول السيارة الى جهة الوصول أيهما أسبق في الحدث .

البند الخامس :

إذا كانت هناك عند وقوع حادث تغطية هذه الوثيقة تأمين أو عدة تأمينات حريق أو بحرية ضامنة لنفس الأشياء المؤمن عليها بمقتضى هذه الوثيقة أو تكون ضامنة لها لو لم توجد هذه الوثيقة فإن الشركة في حدود مسؤولياتها الناتجة عن هذه الأشياء لا تسأل الا عن الخسائر التي تتجاوز مبلغ التعويض الذي كان يلزم المؤمن أو المؤمنون الآخرون فيما لو لم تكن هذه الوثيقة قائمة .

البند السادس :

يفض النظر عن أى قيمة منصوم عنها في هذه الوثيقة ومع عدم

لإخلال بقاعدة النسبية المنصوص عليها في البند السابع ، فإن تسوية المطالبات التي قد تستحق بموجب هذا التأمين تتم على النحو التالي :

— عن الأشياء المسعرة رسمياً وقت حصول الحادث :

على أساس السعر الرسمي المحدد قانوناً وفي حالة عدم وجود تسعيرة رسمية فعلى أساس سعر الاقفال للسوق الرسمية في جهة الوصول أو أقرب سوق إليها أو على أساس سعر الفتح لليوم التالي في حالة ما اذا كانت السوق المذكورة مغلقة أو في عطلة وقت حصول الحادث .

ب - عن جميع الأشياء الأخرى :

على أساس سعر الشراء المبين في الفاتورة ومصاريف الشحن والمصاريف الأخرى مضافاً إليها نسبة لا تتعدى ١٠٪ من ثمن الشراء كإرباح متوقعة .

وعلى المؤمن له أن يقدم للشركة جميع المستندات التي تمكنها من التحقق من القيمة الفعلية للأشياء التي فقدت والمصاريف كما أن الشركة لا تسأل بأي حال من الأحوال عن أى مبلغ يزيد على قيمة التأمين المقابلة للأشياء المفقودة وتحتفظ الشركة لنفسها بحق تسليم المؤمن له أشياء مماثلة للأشياء التي فقدت أو تلفت .

البند السابع :

تخضع هذه الوثيقة لشرط النسبية أى أنه في حالة وقوع حادث مضمون بهذه الوثيقة يكون من شأنه إلحاق ضرر بأشياء المؤمن عليها أو يستدعى اتفاق مصاريف كالمقصود عليها في البند الثامن وكانت قيمة الأشياء المؤمن عليها — وقت الحادث — تجاوز مبلغ التأمين ، فإن المؤمن له يحصل فقط على نسبة من الخسارة / أو المصاريف تعادل النسبة بين مبلغ التأمين الوارد في هذه الوثيقة وبين قيمة الأشياء

المؤمن عليها •

البند الثامن :

في حالة وقوع حادث يغطيه التأمين يجب على سائق أو مالك وحدة النقل أو الناقل أن يبلغ عنه فوراً أقرب سلطة حكومية مختصة وأن يخطر في الوقت ذاته المؤمن له بالحادثة تفرغاً من أن يمكن والا فيخطاب موسى عليه • وعلى المؤمن له بمجرد وصول هذا الاخطار ابلاغه في الحال الى الشركة أو وكلائها ، وعلى سائق أو مالك وحدة النقل أو الناقل والمؤمن له و / أو وكلائه أو ممثليه بذل الهمة المعقولة للمحافظة على الاشياء المؤمن عليها لاقبال الضارة التي يمكن أن تلحق لها وأن يعملوا على اعادة شحنها الى جهة الوصول • وعليهم علاوة على ذلك اتباع وتنفيذ أية تعليمات تصدر لهم من وكلاء الشركة ومندوبيها في هذا الصدد • وفي هذه الحالة يمكن استرداد أى مصاريفه معقولة يتكفونها ، وذلك مع مراعاة أحكام البند السابع من شروط هذه الوثيقة •

البند التاسع :

تحتفظ الشركة لنفسها بالحق في اتخاذ أى اجراء تراه ضروريا لانقاذ الاشياء المؤمن عليها واعادة شحنها بوسيلة النقل الاصلية أو بآية وسيلة أخرى الى الجهة التي كانت مرسله اليها والمبينة في هذه الوثيقة ولكن لا يمكن اعتبار اتخاذ الشركة مثل هذا الاجراء أو التصرف قبولا منها لتخلي المؤمن له عن ملكيته لاشياء المؤمن عليها •

البند العاشر :

من المتفق عليه صراحة - ومع عدم الاخلال بما جاء بالبندين السابع والثامن - فانه بدفع قيمة أو استبدال أى فقد أو تلف طبقاً لما جاء بالبند الاول من هذه الوثيقة فان الشركة تصبح خالية من أى مسؤولية كانت قبل المؤمن له أو الغير وذلك سواء تمت تسوية هذا الفقد

قبل أو اثناء أو بعد عمليات الانقاذ التي قامت بها الشركة أو المؤمن له أو الغير .

البند الحادى عشر :

يجب على المؤمن له سواء قبل حصوله على التعميض أو بعد ذلك أن يقوم أو يسمح أو يساهم على نفقة الشركة فى القيام بكل ما قد يكون ضروريا أو تطلب به الشركة واتخاذ جميع الاجراءات التى يتطلبها الامر أو تطلبها الشركة للحصول على أية حقوق أو تعويضات أو ابراء من الغير أو التى يصحب للشركة الحق فيها أو التى يكون لها حق الحلول فيها بما أوفت بمقتضى هذه الوثيقة أو لاستعمال الحقوق أو مباشرة الدعاوى التى تحمل فيها محل المؤمن له ، والحصول من الغير على ابراء الذمة أو التعويضات التى يكون لها الحق فيها بعد أداء التعميض للمؤمن له بمقتضى هذه الوثيقة .

شروط التحكيم

من المتفق عليه صراحة أنه اذا اختلف الطرفان فى تفسير نصوص هذه الوثيقة أو فى تحديد قيمة الاضرار الناشئة عن الحادث والمضمومة بمقتضاها يعرض الامر على خبيرين محكمين يمين كل طرف واحدا منهما وعلى هذين الخبيرين بعد تعيينهما وقبل بدء عملهما أن يختارا ثالثا كمحكم مرجح .

واذا لم يقم أحد الطرفين بتعيين محكمة فى ظرف شهرين من تسلمه خطابا موصى عليه يرسله اليه الطرف الآخر ويكلفه فيه ذلك فلهذا الطرف الحق فى أن يطلب من قاضى الامور المستعجلة الحكم بتعيين خبير محكم ويلجأ الى هذا الاجراء كذلك فى حالة عدم اتفاق المحكمين على المحكم المرجح .

ولا يترتب على وفاة الطرفين أو احدهما أو فقد أهليته أو تصفيته

أو اندماجه في شركة أو في مؤسسة أخرى و انقلاسه و الحكم باعماره
أى تعديل في أسماء المحكمين أو في مهمتهم • وإذا توفى أحد المحكمين
أو المحكم المرجح أو طرأ له مانع عين آخر محله بالطريقة المتقدمة •

ولا يتقيد الخبراء المحكمون بأية اجراءات ويتمهل كل طرف أتعاب
محكمة الذى عينه أما أتعاب المحكم المرجح فيتحملها الطرفان مناصفة •

ومن المتفق عليه صراحة أنه في حالة الخلاف بين الطرفين على
قيمة الخسائر والاضرار فانه لا يجوز للمؤمن له رفع دعوى قضائية
على الشركة بموجب هذا العقد الا بعد انتهاء المحكمين من اثبات الاضرار
وتقديرها على النحو المتقدم ببيانه •

الشروط :

هذه الوثيقة صادرة بـذون تحديد مدة •

تشمل التغطية الفقد أو التلف الكلى أو الجزئى الناتج من الانقلاب
أو التصادم أو الحريق وكذلك السطو المسلح وشاملة القيمة والرسوم
الجمركية لصالح الجمارك للرسائل الواردة تباعا وفي حدود مبلغ
التأمين •

لا يجوز إلغاء الوثيقة إلا بموافقة مملحة الجمارك وهذه الوثيقة
تغطي الضرائب والرسوم الجمركية •

٩٢ - صيغة : وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات

شروط حاسمة

١ - يلتزم المؤمن بتغطية المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو أية
أصابة بدنية تلحق أى شخص من الحوادث التى تقع فى جمهورية مصر
من السيارة المثبتة ببياناتها فى هذه الوثيقة وذلك عن مدة سريانها .

ويسرى هذا الالتزام لصالح الغير من حوادث السيارات أيا كان
نوعها ولصالح الركاب أيضا من حوادث السيارات الآتية :

أ - سيارات الاجرة ، وتحت الطلب ، ونقل الموتى .

ب - سيارات النقل العام للركاب والمركبات المقطورة الملحقة بها .

ج - سيارات النقل الخاص للركاب المخصصة لنقل تلاميذ المدارس
أو لنقل موظفى وعمال الشركات والهيئات والسيارات السياحية .

د - سيارات الاسعاف والمستشفيات .

هـ - سيارات النقل ، فيما يختص بالراكبين المصرح بركوبهما ،
طبقا للفقرة (هـ -) من المادة ١٦ من القانون رقم ٤٤٩ لسنة ١٩٥٥
مالم يشملهما التأمين المنصوص عليه فى القوانين رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٢
و ٨٩ لسنة ١٩٥٠ و ١١٧ لسنة ١٩٥٠ .

ولا يغطى التأمين المسؤولية المدنية الناشئة عن الوفاة أو عن أية
أصابة بدنية تلحق زوج قائد السيارة وأبويه وأبنائه وقت الحادث إذا
كانوا من غير ركبائها أيا كانت السيارة ، أو كانوا من ركاب السيارة
الواردة بالفقرة (أ) .

ويعتبر الشخص راكبا سواء أكان فى داخل السيارة أو صاعدا اليها
أو نازلا منها .

ولا يشمل التأمين عمال السيارة المثبتة ببياناتها في هذه الوثيقة .

٢ — يلتزم المؤمن بقيمة ما يحكم به قضائيا من تعويض مهما بلغت قيمته ويؤدى المؤمن مبلغ التعويض الى صاحب الحق فيه وتخضع دعوى المضرور قبل المؤمن المنصوص عليه في المادة ٧٥٢ من القانون المدني .

ولا يجوز للمؤمن له تقديم أو قبول أى عرض خيما يختص بتعويض المضررة دون موافقة المؤمن كتابة ، ولا تعتبر أية تسوية بين المؤمن له والمضرور قبل المؤمن اذا تمت دون موافقته .

٣ — لا يجوز للمؤمن ولا للمؤمن له أن يلغى وثيقة التأمين أثناء سريانها ما دام الترخيص للسيارة قائما .

وفي حالة الغاء وثيقة التأمين قبل انتهاء مدة سريانها عند الغاء الترخيص أو تقديم وثيقة جديدة بسبب تغيير بيانات السيارة أو نقل قيد ملكيتها يجب على المؤمن أن يرد للمؤمن له جزءا من باقى القسط يتناسب والمدة المتبقية من فترة التأمين بشرط تقديم وثيقة التأمين مؤشرا عليها بما يفيد اعادتها الى المؤمن له وتصبح الوثيقة ملغاة من تاريخ التأشير ، وللمؤمن أن يستنزى مصروفات إصدار الوثيقة بما لا يتجاوز ٦٪ من القسط .

١٤ — يجب على المؤمن له أن يتخذ جميع الاحتياطات المعقولة لمحافظة على السيارة في حالة صلاحة للاستعمال ويجوز للمؤمن التحقق من ذلك دون اعتراض المؤمن له .

وعلى المؤمن له اخطار المؤمن في خلال ٧٢ ساعة من علمه أو علم من ينبو عنه في حالات فقد السيارة أو وقوع حادث منها نشأت عنه وفاة أو اصابة بدنية ، أو مطالبة بالتعويض الناشئ عن وفاة أو الاصابة البدنية ويجب عليه أيضا أن يقدم للمؤمن جميع الخطابات والمطالبات والاذنابات واعلانات لدعوى بمجرد تسلمها .

٥ - يجوز للمؤمن أن يرجع على المؤمن له بقيمة ما يكون قد أداه من تعويض في الحالات الآتية :

أ - إذا ثبت أن التأمين قد عقد بناء على ادلاء المؤمن له ببيانات كاذبة أو اخفائه وقائع جوهرية تؤثر في حكم المؤمن على قبوله تنطية الخطر أو على سعر التأمين أو شرطه .

ب - استعمال السيارة في غير الغرض المبين برخصتها أو وضع حمولة أكثر من المقرر لها أو استعمالها في السباق أو اختبارات السرعة .

ج - إذا كان قائد السيارة ، سواء المؤمن له أو شخص آخر يقودها بموافقة غير حائز على رخصة قيادة لنوع السيارة ؟

د - إذا ثبت أن قائد السيارة سواء كان المؤمن له أو شخص آخر سمح له بقيادتها ارتكب الحادث وهو في غير حالته الطبيعية بسبب سكر أو تناول مخدرات .

هـ - إذا ثبت أن الوفاة أو الإصابة البدنية قد نشأت عن عمل ارتكبه المؤمن له عن ارادة وسبق أصرار .

التمليق :

١ - نظم القانون المدني أحكام عقد التأمين وبعض أنواع التأمين في المواد من ٧٤٧ إلى ٧٧١ منه (١) . ومنها التأمين على الحياة ومن الحريق .

٢ - وعقود التأمين عديدة : وأنواعها متعددة : وقد أورد القانون المدني بعضاً من تلك الأنواع ، وتفتتت شركات التأمين في بيان ما

(١) يراجع في التعليل على هذه المواد : الجزء الثالث من كتابنا : القانون المدني .

يمكن أن يغطي التأمين : كالتأمين للتعليم ، والتأمين للزواج وغير ذلك ،
بالإضافة إلى قانون التأمين الاجبارى على السيارات .

٣ — فالتأمين عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن
إلى أو إلى المستفيد الذى اشترط التأمين لصلحه مبلغا من المال أو
أيرادا مرتبا أو أى عوض مالى آخر فى حالة وقوع الحادث أو تحقق
الخطر المبين بالمعقد ، وذلك فى نظير قسط أو أية دفعة مالية أخرى
يؤديها المؤمن له للمؤمن (م ٧٤٧ مدنى) .

٤ — لا يلتزم المؤمن فى تعويض المؤمن له الا عن الضرر الناتج
من وقوع الخطر المؤمن عنه بشرط الا يجاوز ذلك قيمة التأمين
(م ٧٥١ مدنى) .

٥ — يقع باطلا كل اتفاق يخالف أحكام النصوص الواردة فى
القانون المدنى الا أن يكون ذلك لصلحة المؤمن له أو لصلحة المستفيد
(م ٧٥٣ مدنى) .

٦ — الاصل فى وثيقة التأمين أنه وان كان مفعولا يسرى من وقت
إبرامها ، الا أنه يجوز أن يتفق المؤمن والمؤمن له على وقت آخر لبداء
سريانها وإنتاج آثارها . ويجرى فى هذه الحالة بالنسبة لتفسير
نصوصها ما يجرى على تفسير سائر العقود بما لا يخرج عن عبارتها
الظاهرة (١) .

٧ — الشرط الذى يرد فى عقد التأمين بسقوط الحق فى التأمين
بسبب عدم صلاحية السيارة للاستعمال وقت وقوع الحادث ينطوى
على استبعاد مخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فى قانون المرور

(١) نقض — جلسة ١٦/١١/١٩٧١ — مجموعة الاكتب الفنى —
السنة ٢٣ — مدنى — ص ٨٩٥ .

من نطاق التأمين ، وميناء أن الرغبة المشروعة في الحد من نطاق المسؤولية باستبعاد بعض الصور التي يكون من شأنها جعل الحوادث المؤمن منه أكثر احتمالا ، لأن مما ينأى بذلك الشرط قانوننا عن البطلان الذي تجرى به المادة ٧٥٠ / ١ من القانون المدني على الشروط التي تقضى بسقوط الحق في التأمين بسبب مخالفة القوانين أو اللوائح بصفة عامة دون تحديد لمخالفة معينة من المخالفات المنصوص عليها فيها (١) .

٨ - المقرر وفقا للمادة ٧٥٢ / ١ من القانون المدني أن الدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تسقط بالتقادم بانقضاء ثلاث سنوات من وقت حدوث الواقعة التي تولدت عنها هذه الدعوى وهي واقعة وفاة المؤمن له التي لا تحاول المطعون عليها في علمها بها منذ حدوثها . ومن المقرر كذلك أن هذا التقادم الثلاثي المقرر للدعاوى الناشئة عن عقد التأمين تخضع من حيث الوقف والانقطاع للقواعد العامة ، بما يعنى أن هذا التقادم لا يسرى وفقا للمادة ٣٨٢ / ١ من القانون كئما وجد مانع يتمذر منه على الدائن أن يطالب بحقه ولو كان المانع أدبيا (٢) .

٩ - التأمين الاجبارى من المسؤولية المدنية الناشئة عن حوادث السيارات ، نطالقه ، القانونون ٦٥٢ لسنة ١٩٥٥ وقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٢ لسنة ١٩٥٥ المنفذ له . عدم شموله ركاب

(١) نقض - جلسة ١٨/٢/١٩٦٥ - مجموعة الكتب الفنية -
السنة ١٦ - مدني - ص ١٧٣ .
(٢) نقض - جلسة ١٤/٤/١٩٧٩ - الطعن ٣٦٢ لسنة ٤٧ ق ،
ونقض - جلة ١٤/١/١٩٨٢ - الطعن ٩٥٥ لسنة ٤٨ ق .

الجرارات الزراعية (١) *

١٠ — مدة الثلاث سنوات المقررة لتقادم دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن في التأمين الاجبارى من حوادث السيارات ، بدء سريانها من وقت وقوع الفعل المسبب للضرر دعوى المؤمن له قبل المؤمن ، بدء سريان تقادمها من وقت مطالبة الضرر للمؤمن بالتعويض (٢) *

١١ — دعوى الضرر المباشرة قبل المؤمن في التأمين الاجبارى من حوادث السيارات * وقف سريان مدة تقادمها طوال مدة المحاكمة الجنائية ، عودة سريان التقادم بانقضاء الدعوى الجنائية (٣) *

١٢ — التأمين الاجبارى على السيارات الخاصة لا يشمل الاضرار التي تحدث لركابها ، ولا يغطى المسؤولية المدنية عن الامابات التي تقع لهم (٤) *

١٣ — التأمين من المسؤولية المدنية على السيارة النقل ، استفادة الركاب المسموح بركوبهما منه ، سواء اكانا في كابينة او في صندوقها ،

(١) نقض — جلسة ١١/٧/١٩٨٥ — الطعن ٢٢٠٦ لسنة ٥٢ ق *

(٢) نقض — جلسة ٣/٢٤/١٩٨٨ — الطعن ٩٤٣ لسنة ٥١ ق ،

ونقض — جلسة ٤/١٣/١٩٧٩ — مجموعة المكتب الفنى — السنة ٣٠ —

مدنى — ص ١١١ ، ونقض — جلسة ٤/٤/١٩٧٢ — المرجع السابق —

السنة ٢٣ — ص ٦٣٥ *

(٣) نقض — جلسة ٣/٢٤/١٩٨٨ — الطعن ٩٤٣ لسنة ٥١ ق ،

نقض — جلسة ٤/٤/١٩٧٢ — مجموعة المكتب الفنى — السنة ٢٣ —

مدنى — ص ٦٣٥ *

(٤) نقض — جلسة ١/٢٠/١٩٨٨ — الطعن ٢٢٤٨ لسنة ٥٤ ق ،

ونقض — جلسة ٥/٢٩/١٩٨٠ — مجموعة المكتب الفنى — السنة ٣١ —

مدنى — ص ٥٩٨ *

صاعدين اليها أو نازلين منها (١) •

(١) نقض — جلسة ١٩٨٨/٣/٣ — الطعن ٦١٥ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض — جلسة ١٩٨٨/٤/٢٨ — الطعن ٣٢٥ لسنة ٥٣ ق ، ونقض
— جلسة ١٩٨٨/٢/١٦ — الطعن ١٧٣٨ لسنة ٥٤ ق ، ونقض — جلسة
١٩٨٢/١٢/٢٦ — مجموعة الكتب الفني — ٣٣ — ١٢٥٠ •

الفصل الثاني

مقدم الكفالة

٩٣ - صيغة : اقرار بكفالة مدين بشرط التجريد

أقر أنا ومهنتي وجنسيتي

وديانتي والمقيم بشارع

رقم قسم محافظتي

بموجب هذا ، وبعد الاطلاع على العقد المؤرخ / / ١٩

بين السيد / دائن

وبين السيد / مدين ٠٠ في مبلغ جنيه

(يستحق السداد بتاريخ / / ١٩ مع)

فرائده بواقع % سنويا ابتداء من / / ١٩ - آخر بائني

كملت الدين في سداد الدين المذكور وملحقاته في ميعاد الاستحقاق

وبعده إذا لم يقيم المدين بالوفاء بشرط قيام الدائن بتجريد المدين

• **علی نفقته و یارشادی**

وقد تصرّر هذا اقراراً مني بما فكر //

المكفيل

التعليق :

- ١ - الكفالة عقد بمقتضاه يكفل شخص تنفيذ التزام بأن يتعهد للدائن بأن الالتزام اذا لم يف المدين نفسه (م ٧٧٢ مدنى) .
- ٢ - نظم القانون المدنى عقد الكفالة من حيث الاركان ، والآثار (العلاقة ما بين الكفيل وبين كل من الدائن والمدين) ، فى المواد من ٧٧٢ حتى ٨٠١ منه . . .
- ٣ - لا تثبت الكفالة الا بالكتابة ، ولو كان من الجائر اثبات الالتزام الاصلى بالبينة (م ٧٧٣ مدنى) .
- ٤ - تجوز كفالة للدين بغير علمه ، وتجوز أيضا رغم معارضته (م ٧٧٥ مدنى) .
- ٥ - لا تكون الكفالة صحيحة الا اذا كان الالتزام المكفول صحيحا (م ٧٧٦ مدنى) .
- ٦ - كفالة الدين التجارى تعتبر عملا مدنيا ولو كان السكفيل تاجرا .
- على أن الكفالة الناشئة عن ضمان الاوراق التجارية ضمانا احتياطيا أو عن تظهير هذه الاوراق ، تعتبر دائما عملا تجاريا (م ٧٧٩ مدنى) .
- ٧ - الكفالة يمكن أن ترد على أى التزام متى كان صحيحا وأيضا كان نوعه أو مصدره ما دام يمكن تقديرا نقدا أو يترتب على عدم تنفيذه الحكم بتموينات وليس فى أحكام الكفالة ما يمنع من أن يكفل شخص واحد تنفيذ الالتزامات المترتبة على عقد فى ذمة عاقديه كليهما ، بأن يتعهد لكل منهما بأن يوفى له بالتزام المتماقد الآخر له فى حالة تخلف هذا المدين عن الوفاء به ، وفى هذه الحالة ينمقد عقد الكفالة بيسن الكفيل وبين كل من المتماقدين بوصف كل منهما دائنا للاخر بالالتزامات المترتبة

له في ذمته بمقتضى العقد الاصلى المبرم بينهما (١) ١٠

٨ — كفالة المدين وان كانت تجوز بغير علمه ورغم معارضته ، الا
أن التزام الكفيل يظل بحسب الاصل تابعا للالتزام الاصلى فلا يقوم
قبل الدائن بكافة الدفوع المتعلقة بالدين (٢) ٠

٩ — لا يقبل من ورثة الكفيل قولهم أنهم عدلوا عن كفالة مورثهم
للبيع المطالب به باعتباره ديناً مستقبلاً ، لأن الثابت من الحكم المطعون
فيه أن هذا الدين كان قد نشأ واستحق قبل رفع أندعوى به ، بما
ينفى عن كفالة أنها عن دين مستقبل وقت ذلك العدول (٣) ٠

١٠ — كفالة الالتزامات الناشئة عن الحساب الجارى هي كفالة
لدين مستقبل لا يتعين مقداره الا عند قفل الحساب وتصفيته واستخراج
الرصيد هي كفالة لدين مستقبل فلا تصح هذه الكفالة وفقاً لنص المادة
٧٧٨ من القانون المدنى — الا اذا حدد الطرفان مقدماً في عقد الكفالة
قدر الدين الذى يضمه الكفيل — واذا كان انحكم المطعون فيه قد
الترم هذا الأنظر في قضائه ، وأنتهى الى أن العقد المبرم بين الطرفين
قد تضمن كفالة المدين في التوريد في حدود المبلغ الذى تسلمه ، وقد ورد
المدين أقطاناً تريد قيمتها على هذا المبلغ ، ولم يتضمن العقد تحديداً

(١) نقض — جلسة ١٩٦٩/٤/٧ — مجموعة الكتب الفنى —
السنة ٢٠ — مدنى — ص ٦١٦ ٠

(٢) نقض — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٨ — مجموعة الكتب الفنى —
السنة ٢٣ — ص ١٤٨٧ ، ونقض — جلسة ١٩٧٣/١٢/٢٨ — الحكم
السابق — ص ١٤٨٧ ٠٠

(٣) نقض — جلسة ١٩٧٣/٥/٩ — المرجع السابق — ص ٨١٩ ٠

فلا يقوم الا بقيامه ، ويكون للكفيل المتضامن وغير المتضامن أن يتمسك
لاى مبلغ يكفله المطعون ضده عن رصيد الحساب الجارى للعمليات
الآخرى مما يجعله غير مسئول عن كفالة هذا للرصيد ، فانه لا يكون قد
خالفه القانون أو أخطأ فى تطبيقه (١) •

(١) نقض - جلسة ١٥/٣/١٩٧٦ - المرجع السابق - السنة
٢٧ - مدنى - من ٦٣٧ •

الكتاب الثاني

المقود الواردة على المعاملات التجارية

وفقا للقانون المدني

وقانون التجارة

وقانون الشركات الجديد

بيان :

الشركات :

• شركات الأشخاص

- شركة تضامن تجارية
- شركة توصية بسيطة
- شركة ذات مسؤولية محدودة

• شركات الاموال :

- شركة توصية بالاسهم
- شركة مساهمة مصرية
- شركة ذات مسؤولية محدودة

• شركات الاستثمار

الضمانات :

- القروض
- الرهون العقارية والتجارية
- التسهيلات
- الاعتمادات المستندية
- خطابات الضمان
- السجلات التجارية

الباب الاول

الشركات

الفرع الاول - شركات الامتصاص

الفصل الاول

شركات التضامن

٩٤ - صيغة : عقد شركة تضامن تجارية

انه في يوم الموافق / / ١٩
فيما بين كل من :

١ - السيد / مصري الجنسية مسلم الديانة -

ومقيم بشارع رقم قسم محافظة

شريك متضامن - طرف اول

٢ - السيد / مصري الجنسية مسلم الديانة -

ومقيم بشارع رقم قسم محافظة

شريك متضامن - طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وهما متمتعان بكامل الاهلية للتعاقد

والتصرف وبرضا واختيار صحيحين - على ما يلي من الشروط والبنود :

تحدد :

يمتلك الطرف الاول مصنعا لخياطة الملابس من التريكو كائن

بالعقار رقم شارع قسم محافظة القاهرة

مستوفى لشرائط الرخصة رقم اعتبارا من / / ١٩ مجددة

حتى / / ١٩ ، والسجل التجارى والسجل الصناعى ، والغرفة

التجارية : ومزود بالنور والمياه والتليفون رقم القاهرة •

ورغبة منه في تمخير كيان المصنع وتزويده بالماكينات الحديثة والمواد الخام المطلوبة لمصناعة الملابس الداخلية من خيوط التريكو — فقد اتفق مع الطرف الثانى على عقد شركة تضامن تجارية لإدارة واستغلال المصنع المذكور بهذا التمهيد وفقا للشروط والبنود التالية :

أولا — التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد •

ثانيا — السمة التجارية — اتفق الطرفان على أن تحمل الشركة اسما تجاريا تتعامل به في السوق التجارى هو (لصناعة الملابس الداخلية من خيوط التريكو) ••

ثالثا — اغراض الشركة — انعقدت هذه الشركة لتحقيق اغراض صناعة وخياطة الملابس الداخلية من خيوط التريكو — ويجوز اضافة أغراض أخرى مكملة بالاتفاق بين الطرفين حسب ضرورات العمل ، واحتياجات السوق •

رابعا — رأس المال — يتمثل في الماكينات التى قدمها الطرف الثانى • وهى :

عدد

٣ ماكينات جوكمى أوفر لوك ٣ فتلة

٢ ماكينة كانشاى ٣ أبرة كلوريت

٢ ماكينة كانشاى ٢ أبرة كلثيت

٣ ماكينة خياطة ٢٢٧ كاملة

١ أسيك لطشى كنسلان

١ مقص ١٠ بوصة استمان

٢ ماكينة قص شريط مطوي

١ تراييزة تفصيل

١ تراييزة مكوة

١ تراييزة عااة

١٢ مقص صخير

٣ مقص كبير ١٢ بوصة

وما قدمه لطرف لاول وهى :

١ — ماكينة ارزيون ايطالى مستديرة ٧٢ مكوك

ما قدمه الطرف الثانى من خدمات لتشغيل المختلفة • ويقدر الطرفان ذلك بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيه (اربعين ألف جنيه) كراسمال مدفوع مناصفة من الطرفين •

خامسا — حق الادارة :

١ — الطرف الاول هو المسئول وحده عن الادارة ، وعن مراعاة تطبيق القوانين واللوائح ، بحيث اذا توقعت جزاءات مالية كان وحده المسئول عنها فى نصيبه فى الارباح وفى أمواله الخاصة •

شهود طرف أول طرف ثان

٢ — قدر الطرفان مرتباً شهرياً للطرف الاول نظير الادارة قدره ٣٠٠ جنيه (ثلاثمائة جنيه)

سادسا — حق التوقيع :

١ — حق التوقيع على الشيكات والسلف والقروض وعقود الشراء للطرف الثانى وحده ، وله حق الاتصال بالشركات والبنوك فى هذا الشأن والتوقيع نيابة عن الشركة •

٢ — أما بيع منتجات المصنع وما تستلزمه الادارة من اعمال فيكون حق التوقيع بالنسبة لها للطرف الاول •

٣ — يقر الطرف الاول باستلام موجودات المصنع وماكيناته وبمسئوليته عنها وعن صيانتها مدياً وجنائياً •

٤ - يقر الطرف الاول بعدم التصرف منفردا في موجودات الشركة أو التنازل عنها للغير أو التنازل عن عقد الايجار أو التليفون أو عداد الانارة أو عداد المياه والتي آلت جميعها الى الشركة .

٥ - يقر الاول بخلو المصنع من كافة انواع الديون والرهون ونحوها وبأنه لم يترتب للغير على ادواته أو ماكينات أى حق عليها من أى نوع كان ، ويتمتع بضمان وأداء أية حقوق أو التزامات قانونية أو تعاقدية يكون قد التزم بها حتى / / ١٩ سواء من ناحية الضرائب أو التأمينات الاجتماعية أو الحقوق العمالية أو الديون الشخصية .

سائما - الارباح والخسائر - توزيع الارباح والخسائر مناصفة بين الشريكين .

ثامنا - مدة الشركة :

١ - اتفق الشريكان على أن مدة الشركة خمس سنوات تبدأ من / / ١٩ ، تتجدد من تلقاء نفسها لمدة مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر قبل المدة الاولى أو المجددة بشهرين على الاقل بموجب انذار رسمى على يد محضر برغبته في عدم تجديد عقد الشركة .

٢ - وفي حالة وفاة أى من الشريكين لانتهى الشركة ويحصل ورثة الشريك المتوفى محله ، ويكون لهم مجتمعين ما كان له من الحقوق وعليهم من كان عليه من الالتزامات .

ثالثا - مركز الشركة - مركز الشركة هو مقر المصنع

شارع قسم محافظة القاهرة .

عاشرا - السنة المالية للشركة :

١ - تبدأ السنة المالية للشركة في سنتها الاولى من / / ١٩ وتنتهى في / / ١٩ وهكذا .

٢ - ويتعهد الطرف الاول بعمل ميزانية في نهاية كل سنة مالية مبين بها حساب الارباح والخسائر وعرضها على الشريك الآخر (الطرف الثانى) لاقرارها ، وتوزيع حافى الارباح على الشريكين بعد خصم كافة المصاريف من اجور ، وايجار ، ونور ، ومياه ، ونثرات ، والتراقات قانونية أو تعاقدية ونحوها .

حادى عشر - انقضاء الشركة - تنتهى الشركة بالطرق التالية :

١ - بانتهاء مدتها الاولى أو المجددة بغير ابداء الرغبة في تجديدها .

٢ - بهلاك جميع مالها - لا قدر الله - أو جزء كبير منه .

٣ - بافلاس أو اعسار أحد الشريكين .

٤ - باتفاق الطرفين على حلها أو بانسحاب أحدهما منها .

ثانى عشر - تصفية الشركة وقسمة أموالها :

من المتفق عليه بين الطرفين سريان أحكام المواد ٥٣٣ وما بعدها من القانون المدنى بالنسبة لتصفية أموال الشركة وقسمتها .

ثالث عشر - التوكيل بشهر الشركة :

اتفق الطرفان على توكيل الاستاذ المحامى فى اتخاذ إجراءات اثبات تاريخ هذا العقد بالشهر العقارى وشهر ملفه بسجل الشركات بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية التجارية والنشر عنه .

رابع عشر - نسخ العقد :

تحرير من هذا العقد أربع نسخ أصلية اثنتان بين كل طرف والثالثة تحفظ بملف خاص بقرار الشركة يضم السجل التجارى والسجل الصناعى والرخصة وعقد الايجار ، والرابعة تسلم للاستاذ لاتخاذ إجراءات الشهر والنشر .

خامس عشر - الاختصاص :

تختص محاكم القاهرة على اختلاف درجاتها وأنواعها بكل ما
يتشأ — لا سمح الله — من منازعات حول تنفيذ أو تفسير بنسود هذا
المعقد .

شهود الطرف الاول الطرف الثانى

٩٥ - صيغة : ملخص

عقد شركة تضامن تجارية

الشركاء - (١)	(٢)
مقر الشركة -	شارع
	رقم
	قسم
	محافظة

السمة التجارية - لصناعة الملابس الداخلية من خيوط التريكو

'غراض الشركة - صناعة الملابس الداخلية من التريكو

رأس مال الشركة - ٤٠٠٠٠ جنيه (أربعين ألف جنيه) مدفوعة مناصفة

في ملكيات المصنع وخاماته •

الارباح والخسائر - مناصفة بين الشريكين المتضامنين •

مدة الشركة - خمس سنوات من / / ١٩ حتى / / ١٩

حق الادارة - للطرف الاول

حق التصويت - للطرف الثاني •

الطرف الاول الطرف الثاني

التعليق ٢ :

١ - نظم القانون المدني في المواد من ٥٠٥ حتى ٥٣٧ منه الاحكام

العامة للشركات •

٢ - كما نظمها المواد من حتى من قانون

التجارة •

٣ - كما نظمها مواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته

• التنفيذية •

٤ — الشركة عقد بمقتضاه يلتزم شخصان أو أكثر بأن يساهم كل منهم في مشروع مالي ، يتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذا المشروع من ربح أو من خسارة (م ٥٠٥ مدنى) •

٥ — تعتبر الشركة بمجرد تكوينها شخصا اعتباريا ، ولكن لا يحتج بهذه الشخصية على الغير الا بعد استيفاء اجراءات النشر التى يقررها القانون •

ومع ذلك للغير اذا لم تقوم الشركة باجراءات النشر المقررة أن يتسك بشخصيتها (م ٥٠٦ مدنى)

٦ — يجب أن يكون عقد الشركة مكتوبيا والا كان باطلا • وكذلك يكون باطلا كل ما يدخل على العقد من تعديلات دون أن يستوفى الشكل الذى أفرغ فيه ذلك العقد •

غير أن هذا البطلان لا يجوز أن يحتج به الشركان قبل الغير ، ولا يكون له أثر فيما بين الشركاء أنفسهم الا من وقت أن يطلب الشريك الحكم بالبطلان (م ٥٠٧ مدنى) •

٧ — اذا اتفق على أن أحد الشركاء لا يساهم في أرباح الشركة أو في خسائرها كان عقد الشركة باطلا •

ويجوز الاتفاق على إعفاء الشريك الذى لم يقدم غير عمله من المساهمة في الخسائر بشرط ألا يكون قد تقرر له أجر عن عمله (م ٥١٥ مدنى) •

٨ — تنتهى الشركة بانقضاء الميعاد المعين لها ، أو بانتهاء العمل الذى قامت من أجله •

فاذا انقضت المدة المعينة أو انتهى العمل أو استمر الشركاء يقومون بعمل من نوع الاعمال التى تألفت لها الشركة امتد العقد سنة

فنية بالشروط ذاتها .

ولا يجوز لدائن أحد الشركاء أن يعترض على هذا الامتداد ،
ويترتب على اعتراضه وقف أثر في حقه (م ٥٣٦ مدني) .

٩ - وتنتهي الشركة بهلاك كل أموالها أو جزء منه كما تنتهي
بهلاك الحصة المتعهد بتقديمها .

١٠ - وتنتهي الشركة بموت أحد الشركاء أو الحجر عليه أو
إعساره أو إفلاسه . ويجوز الاتفاق على استمرارها مع الورثة .

ويجوز الاتفاق على استمرار الشركة بين باقي الشركاء إذا توفي
أحدهم أو أشهر إفلاسه أو أعسر ، وفي هذه الحالة لا يكون لهذا
الشريك أو ورثته إلا نصيبه في أموال الشركة مقدر يوم وقوع الحادث
يدفع له نقدا ، ولا يكون له نصيبا فيما يستجد بعد ذلك من حقوقه إلا
بقدر ما تكون تلك الحقوق ناتجة من عمليات سابقة على ذلك الحادث .

١١ - وتنتهي الشركة بانسحاب أحد الشركاء إذا كانت مدتها
غير معينة . على أن يعلن الشريك إرادته في الانسحاب إلى سائر
الشركاء قبل حصوله ، وألا يكون انسحابه عن غش أو في وقت غير
لائق .

وتنتهي أيضا بإجماع الشركاء على حنها .

١٢ - ويجوز للمحكمة أن تقضى بطل الشركة بناء على طلب أحد
الشركاء لعدم وفاء شريك بما تعهد به أو لأي سبب آخر لا يرجع إلى
الشركاء . ويقدر القاضي ما ينطوي عليه هذا السبب من خطورة تسوغ
الحل .

ويكون باطلا كل اتفاق يقضى بغير ذلك .

١٣ - ويجوز لكل شريك أن يطلب من القضاء الحكم بفصل أي من
الشركاء يكون وجوده في الشركة قد آثار اعتراضا على مد أجلها أو

تكون تصرفاته مما يمكن اعتباره سببا مسوغا لحل الشركة ، على أن تظل الشركة قائمة فيما بين الباقين .

ويجوز أيضا لاي شريك اننا كانت الشركة معينة لمدة أن يطلب من القضاء اخراجه من الشركة متى استند في ذلك الى أسباب معقولة ، وفي هذه الحالة تتحل الشركة ما لم يتفق باقي الشركاء على استمرارها (م ٥٣١ مدني) .

١٤ - تتم تصفية أموال الشركة وقسمتها بالطريقة المبينة في العقد ، وعند خلوه من حكم خاص تتبع الأحكام الواردة في المواد ٥٣٣ حتى ٥٣٧ مدني (م ٥٣٣ مدني) .

١٥ - تنتهي عند حل الشركة سلطة المديرين . أما شخصية الشركة فتبقى بالقدر اللازم للتصفية والى أن تنتهي هذه التصفية (م ٥٣٣ مدني) .

١٦ - تتبع في قسمة الشركات القواعد المتعلقة بقسمة المال الشائع (م ٥٣٧ مدني) .

١٧ - زوال مقر نشاط الشركة ، وانتقالها لمباشرة نشاطها في عين أخرى ، لا يؤدي الى بنقضاء الشركة ، علة ذلك ، انتفاء التزام بين قيام الشركة وبين مباشرة نشاطها في عين معينة (١) .

١٨ - تكوين الشركة ، أثره ، اكتسابها ذمة مالية مستقلة عن ذمة لشركاء فيها ، يؤدي ذلك ، توقيع مديرها أو من يمثله بعنوانها ينصرف

(١) نقض - جلسة ١٩٨٨/١/٢٧ - الطعن ٥٦٦ لسنة ٥٤ ق : ونقض - جلسة ١٩٧٩/٦/١٦ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٣٠ - مدني - ص ٦٣٦ ، ونقض - جلسة ١٩٧٧/٣/٢٠ - المرجع السابق - لسنة ٢٨ - مدني - ص ٧١٨ .

يمثلها على العقد بعنوانها (م ٥٨ قانون التجارة) (١) •

١٩ — شركة التضامن ، تخلفها عن شهر انتقضائها قبل انتهاء مدتها
المعينة في العقد بمعرفة مديرها للمعين أو أى شريك متضامن ، أثره ،
مسئولييتها قبل الغير عن التزاماتها ، طالما كان توقيع مديرها أو من
أثره إليها ، ويكفى لترتيب الالتزام في ذمتها (٢) •

(١) نقض — جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ — الطعن ٨٩٩ لسنة ٣٥٣ ق ،
ونقض — جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ — الطعن ٨٩٨ لسنة ٥٣ ق ، ونقض
— جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ — الطعن ٨٩٧ لسنة ٥٣ ق •

(٢) نقض — جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ — الطعن ٨٩٨ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض — جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ — الطعن ٨٩٧ لسنة ٥٣ ق •

الفصل الثانى

شركات التوصية البسيطة

١٦ — صيغة : عقد شركة توصية بسيطة (استثمارى)

أنه فى يوم السبت الموافق / / ١٩ قد تم الاتفاق والتراعى
بين الموقعين ادناه وهم :

١ — السيدة / سن ٤٠ مسلمة مصرية الجنسية ربة بيت
ومقيمة / قسم محافظة القاهرة
شريك متضامن طرف أول

٢ — السيد / سن ٦٤ مسلم ايطالى الجنسية مقيم
قسم — محافظة القاهرة ١٠
شريك متضامن طرف ثان

٣ — السيد / قاصر سن ١٤ مسلم ايطالى الجنسية
مشمول بولاية والده ومقيم محافظة القاهرة
شريك موصى طرف ثالث

٤ — السيد / سن ٥٢ مسيحي ايطالى الجنسية مقيم
قسم — القاهرة ١٠
شريك موصى طرف رابع

على تأسيس شركة توصية بسيطة وفقاً لاحكام القوانين المصرية
وقانون نظام استثمار المال العربى والاجنبى والمناطق الحرة الصادر

مالتقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل بالقانون ٣٢ لسنة ١٩٧٧ وأحكام
هذا العقد .

وذلك بالشروط الاتية

الباب الأول

اسم الشركة وغرضها ومدتها ومركزها العام

مادة ١:

اسم الشركة : مصنع شركة توصية بسيطة وشركاهما .

مادة ٢:

غرض الشركة : تصنيع بجميع أنواعها بأحدث الطرق الاتوماتيكية
لتسويقها بجمهورية مصر العربية والتمديد للخارج .

مادة ٣:

مدة الشركة : ٢٥ سنة خمسة وعشرون سنة تبدأ من تاريخ قيدها في
السجل ويمكن الاتفاق على مد مدة الشركة بإجماع الشركاء وطبقا
للأتمتع به القوانين سارية المفعول وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار
العربي والاجنبي والمناطق الحرة .

مادة ٤:

مركز الشركة : مركزها الرئيسي قسم
محافظة

ويجوز لحديد الشركة أن يقرر نقل المركز العام الى أى جهة

أخرى في نفس البلد ، كما يجوز له أن يقرر إنشاء فروع أو أن تمنح
توكيلات لتصريف منتجات الشركة في مصر أو الخارج بموافقة الهيئة
العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة .

الباب الثانى

رأس المال

مادة ٥

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ٦٥٠٠٠٠ ستمائة وخمسون ألف جنيه
مصرى موزعة على الشركاء على الوجه الاتى :

— ٠٠٠٠٠٠ أربعمائة ألف جنيه مصرى بالجنيه المصرى

١٥٠٠٠٠ مائة وخمسون ألف جنيه مصرى بالعملات الاجنبية

٩٤٠٠٠ أربعة وتسعون ألف جنيه مصرى بالعملات الاجنبية

٦٠٠٠ ستة آلاف جنيه مصرى بالعملات الاجنبية

ويجوز للشركاء زيادة رأس المال أو تخفيفه بشرط موافقة الهيئة
العامة للاستثمار العربى والاجنبى والمناطق الحرة على ذلك ، وكذلك
الحال بالنسبة لانتقال حصص رأس المال فيما بين الشركاء دون
سواهم .

بمعنى أنه مخطور بيع أى شريك لحصته لاي شخص بخلاف
. اشركاء في هذه الشركة وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار العربى
والاجنبى والمناطق الحرة .

ويقر الطرف الثانى أن الحصص الخاصة بابنه الطرف الثالث
المشمول بولايته تبرعا منه للقاصر يتخذ بعدم الرجوع عليه بها . .

الكتاب الثالث

إدارة الشركة

مادة ٦

الإدارة وحق التوقيع عن الشركة موكولة للشريكين المتضامنين مجتمعين أو منفردين بشرط أن تكون تحت عنوان الشركة وممن اغراضها •

ويحق للشركاء المتضامنين التعامل باسم الشركة بالاجل ولهم حق الاقتراض من الافراد أو البيئات بالفوائد القانونية أو بطريق قسح الاعتمادات لدى البنوك أو الاقتراض منها بضمانات قانونية •

كما يحق للشريكين المتضامنين تعيين مديرين آخرين معهم تحدد اختصاصاتهم من قبلها •

الكتاب الرابع

سنة الشركة — الجرد — الحساب الختامي

مادة ٧

تبدأ السنة المالية الأولى للشركة من أول سبتمبر ١٩٧٨ وتنتهى في ٣١ مارس ١٩٨٠ على أن تبدأ السنة المالية للشركة بعد ذلك اعتبار من أول ابريل من كل عام وتنتهى في ٣١ مارس من السنة التالية •

وبعد اعتماد الميزانية السنوية من الشريكين المتضامنين يخطر باقى الشركاء بصور منها فإذا لم يعترض عليها في خلال خمسة عشر يوما التالية من تاريخ الاخطار فلا يحق بعد ذلك الاعتراض عليها وتعتبر في حكم المعتمدة منهم •

مادة ٨

توزع الارباح والخسائر بين الشركاء كل بقدر حصته في رأس المال بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الفعلية المدفوعة والمستحقة . ويجوز أن يستقطع من الارباح كافة الاحتياطات التي تسمح بها القوانين وبصفة خاصة الاحتياطات التي تعقد من الضرائب بواسطة القوانين الحالية أو المستقبلية . وفي حالة وجود خسائر في ميزانية إحدى السنوات أو أكثر لا يوزع ارباح على الشركاء الا بعد تغطية خسائر السنوات السابقة بالكامل .

مادة ٩

تدفع الارباح الى الشركاء في المكان والميعاد الذي يحدده الشريكان المتضامنان مديرا الشركة ويجوز أن يقوموا بتوزيع مبلغ من تحت حساب صافي ارباح السنة الجارية إذا سمحت حالة الشركة بذلك كل بقدر نصيبه في رأس المال .

الباب الخامس

حل الشركة وتصفيتها

مادة ١٠

في حالة خسارة نصف رأس المال أو أكثر تحل الشركة قبل انقضاء أجلها الا إذا رأت الأغلبية العددية للشركاء الإبقاء على استمرار نشاطها على الرغم من ذلك .

مادة ١١

أو باجماع الشركاء يقوم الشريكان المتضامنان بجميع الاجراءات اللازمة للتصفية ولهم في ذلك أوسع السلطات الكفيلة بذلك .

مادة ١٢ -

لا تنتهى الشركة بموت أحد الشركاء أو بالمحجر عليه أو باعساره أو بإفلاسه حتى لو كان شريكا متضامنا وفي هذه الحالة لا يكون للشريك أو لورثته الا نصيبه في املك الشركة ويقدر هذا النصيب طبقا لآخر ميزانية معتمدة ويدفع له نقدا ويختار الشركاء من بينهم شريكا متضامنا في خلو الشركة من مثل هذا الشريك لاي سبب من الاسباب .

الباب السادس

المنازعات

مادة ١٣

لا يحق لورثة أى من الشركاء أو ممثليه أو دائنيه لاي سبب من الاسباب أن : وضع الاختتام على الشركة أو أموالها أو دفاترها ومستنداتها أو ممتلكاتها أو في شؤون ادارتها وتستمر الشركة في هذه الحالة تراول اعمالها وتقتصر هؤلاء الخلف في اقتضاء نصيب سلفهم من الارباح في حالة تحققها ويكون في ذلك على قوائم جرد الشركة وآخر ميزانية معتمدة

مادة ١٤

جميع الاوراق والمعقود والحقوق والالتزامات والمصرفات التي يباشرها الشريكان سواء بأسمهما أو بأسم مصنع تحت التأسيس باعتمادهما قبل تاريخ هذا العقد تنصرف آثارها (هذه التصرفات)

للشركة • وتقيم جميع المبالغ والاموال التي انفتحت على حساب هذه الشركة ضمن مصروفاتها التأسيسية • خاصة مصاريف دراسة المشروع من النواحي الهندسية والاقتصادية وغيرها من المصروفات الرأسمالية الاخرى بما في ذلك ثمن الارض والمباني التي عليها المصنع والمبالغ التي تدفع في فتح اعتمادات الاستيراد الآلات ومعدات المصنع •
ويقر جميع الشركاء انهم اطلعوا واعتمدوا هذه التصرفات حتى تاريخ توثيق هذا العقد •

مادة ١٥

قرر الشركاء تفويض الاستاذ / البرت ت كلا المحامين ١٩٤ شارع
الترعة البولاتية بشجرا في اتخاذ كافة الاجراءات شهر هذه الشركة
والاعلان عنها وتقيدها في السجل التجاري بمصاريف على عاتق الشركة •

مادة ١٦

تختص محكمة القاهرة الابتدائية التجارية في الفصل في أى نزاع
ينشأ عن هذا العقد • •

تحرر هذا العقد من عدة صور بيد كل شريك صوره والبقاى
لابداعها لدى الجهات الرسمية المعنية •

الشريك الاول الشريك الثانى عن نفسه وبصفته

ممثلا للشريك الثالث

الشريك الرابع

الفصل الثالث

الشركات ذات المسؤولية المحدودة

٩٧ - صيغة : شركة ذات مسؤولية محدودة

أنه في يوم الموافق / / ١٩
الساعة بمكتب توثيق
مامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور

قد حضر

١ - السيد / بن الجنسية مسلم الديانة
ويحمل بطاقة عائلية رقم سنة سجل مدنى
مسلسل ومقيم قسم محافظة طرف أول
٢ - السيد / بن مصرى الجنسية مسلم الديانة
ويحمل بطاقة عائلية سنة سجل مدنى مسلسل
ومقيم قسم محافظة طرف ثان
٣ - السيدة / بنت مصرية الجنسية مسلمة
الديانة ومقيمة قسم برقم محافظة ويمثلها في
هذا العقد السيد / بموجب التوكيل الرسمى العام رقم
سنة السارى المفعول للان طرفه ثالث
اتفق الجميع وتراضوا على الاتي :

تمديد : من حيث أن الطرف الأول السيد / يمتلك المحليين
رقمى أو بشارع قسم محافظة الاسكندرية
لاعمال التخليص الجمركى والاستيراد ومستخرج من ذلك النشاط سجلا
تجاريا برقم فى ١٩٧٧/٤/٤ اسكندرية •

وحيث أن الطرفين الثانى والثالثة قد رغباً فى الدخول مع الطرف
الأول شركاه فى شركة ذات مسؤولية محدودة عن ذات النشاط •

وقد اتفق الجميع وتراضوا على أن يقوموا شركة ذات مسؤولية
محدودة وفقا لاحكام القانون ٣٦ لسنة ٨٤ والقوانين المعدلة له
والقواعد الملزمة فى هذا القانون •

فى شأن عنوان الشركة وغرضها وعدد الشركاء ومقدار رأس المال
واتمام الدياء به بأسره وايداعه على الوجه المبين فى المادة ٦٧ من القانون
المذكور واتمام توزيع أنحصص بين الشركاء تم الاطلاع على شهادة
بنك الادلتا بتاريخ ٢٧/١٢/١٩٨١ •

الباب الاول

التمديد السابق جزا لا يتجزأ من هذا العقد ومتما له ••

الباب الثانى

تسمية الشركة وغرضها - ومبناها - مركزها العام

مادة ١ - عنوان الشركة واسمها التجارى :

« شركة ذات مسؤولية محدودة »

مادة ٢ - غرض الشركة :

اعمال النقل البرى وخدمات النقل البحرى - وخدمات التوكيلات
الملاحية ، وتمثيل ملاك بواخر وعموم الاستيراد والتصدير وأعمال

السفن والتفريغ والتخليص الجمركي وعموم التوريدات وأعمال الخبرة والمرامجة وعموم المقاولات .

مادة ٣ - مدة الشركة :

عشرة سنوات تبدأ من تاريخ قيدها بالسجل التجارى ونشر عقدها بصحيفة الشركات ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد .

مادة ٤ - مركز الشركة :

مركز الشركة ومحلها القانونى بجمهورية مصر العربية بمدينة الاسكندرية بالمحل رقم قسم الجمرك ولها خسرع بذات العنوان برقم وكذلك لها فرع مؤقت بالجيزة بالدور ثقة رقم محافظة الجيزة ، ويجوز للمدير العام للشركة أن يقرر نقل المركز العام الى أية جنة أخرى في نفس البلد : كما يجوز له أن يقرر بإنشاء فروع أو وكالات للشركة في مصر أو في الخارج : أما نقل المركز العام الى بلد آخر فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية غير العادية للشركة .

البند الثالث

رأس مال الشركة والخصص

مادة ٥ -

حدد رأس مال الشركة بمبلغ ١٥٠٠٠ جنيه فقط خمسة عشر ألف جنيه مصرياً « موزعة على ١٥٠ حصة مائة وخمسون حصة » قيمة كل حصة ١٠٠ جنيه « مائة جنيه » وهذه الحصص موزعة بين الشركاء كالآتي :

- | | |
|-------------------|--------------------------------|
| ١ - الشريك الاول | ٧٠٠٠ جنيه « سبعة آلاف جنيه » . |
| | تعاك ٧٠ حصة . |
| ٢ - الشريك الثانى | ٥٠٠٠ جنيه « خمسة الاف جنيه » . |
| | تعاك ٥٠ حصة |

٣ — الشريكة ٣٠٠٠ جنيه « ثلاثة آلاف جنيه تعادل ٣٠ حصة ويقر الشركاء جميعا أن رأس مال الشركة وقدره ١٥٠٠٠ جنيه « خمسة عشر ألف جنيه » دفعت قيمته بالكامل واودعت بنك الدلتا الدولى باسكندرية بموجب الشهادة الصادرة من البنك المذكور والمرفقة بهذا العقد وفقا لاحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ .

مادة ٦ —

كل حصة فى رأس الشركة تخول صاحبها الحق فى حصة متعادلة فى أرباح الشركة وفى ملكية موجوداتها ولا يلتزم الشركاء الا فى حدود قيمة حصصهم والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تنبهما فى أيدي كل من تؤول اليه ملكيتها ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام مادة ٧ —

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء باصدار حصص جديدة أو بتحويل المال الاحتياطي الحر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية العمومية غير العادية للشركاء . وفى حالة اصدار حصة نقدية جديدة يكون للشركاء حق افضلية الاكتتاب فيها بنسبة عد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة ويستعمل هذا الحق وفقا للاوضاع والشروط التى تقررها الادارة ما لم تقرر الجمعية العمومية غير العادية خلافا ذلك .

مادة ٨ —

للجمعية العمومية غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لاي سبب وعلى أن لا يقل عن ١٠٠٠ جنيه مصرى ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية العمومية وبالاخص عن طريق انقاص عدد الحصص واسترداد بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية للحصة بشرط أن لا تقل القيمة الاسمية كل منها عن عشرين جنيها .

مادة ٩ —

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء بلا قيد ويجب أن تخطر به الشركة وذلك لاثباته في السجل الخاص بذلك . ويجب أيضا على من يعتزم بيع حصته أو جزء منها للغير أن يخطر ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وتقوم الادارة — بدورها باخطار الشركاء في بحر الثلاثة أيام التالية — ولشركاء خلال شهر من الاخطار ان يستردوا الحصة النقدية للشروط نفسها . وبعد انقضاء شهر من ابلاغ الغرض دون أن يستعمل أحد الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حرا في التصرف في حصته الى الغير ويجوز التنازل عن الحصص بموجب محرر عرفي . واذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم .

مادة ١٠ —

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتي :

- ١ — أسماء الشركاء وجنسياتهم ومهنتهم ومحل اقامتهم .
- ٢ — عدد الحصص التي يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه .
- ٣ — التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ وتوقيع الحيز والمتنازل والمتنازل اليه في حالة التصرف بين الاحياء وتوقيع الحيز ومن آلت اليه الحصة . وفي حالة الانتقال بسبب الموت ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة للشركة أو للغير الا من تاريخ قيده في السجل .

يحوز لكل شريك ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في نهاية شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات

انواردة في هذا السجل أو بكل تغير يطرأ عليها الى ادارة الشركات
بوزارة التجارة .

الباب الرابع

مادة ١١ :

يتولى ادارة الشركة السيد / المقيم
بالاسكندرية باعتبارهم المدير العام وذلك طوال مدة الشركة .

وله كافة السلطات للتعامل باسمها واجراء كافة العقود والمعاملات
الدخلة ضمن غرض الشركة وعلى الاخص تعيين ووقف وعزل وكلاء
ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم واجورهم ومكافآتهم وقبض
ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الاذنية
التجارية وابرام جميع العقود والمشارطات والصفقات لتي تتعلق
بمعاملات - لشركة ، بالنقد أو بالاجل في جميع ل مواد والمهمات والبضائع
والمنقولات وله أن يقتضى بطريق فتح الاعتمادات .

وللشريك المدير السيد / أن يستعمل جميع وسائل
الائتمان المصرفى في صورة خطابات الضمان والسحب على المكشوف .

مادة ١٢ -

المدير قابل للعزل في أى وقت بقرار مسبب يصدر بالاغلبية من
الجمعية العمومية غير العادية ، وله أن يستقيل في نهاية السنة المالية
على أن يقدم الاستقالة الى الجمعية العمومية قبل ذلك بثلاثة شهور
على الاقل .

مادة ١٣ -

في حالة انتهاء وظيفة المدير يجب دعوة للجمعية العمومية غير
العادية خلال شهران للانتقاد ولينظر في تعيين مدير جديد .

مادة ١٤ -

يجب على المدير ابلاغ الجمعية العمومية عن كل تعارض بين -
مصلحته ومصلحة الشركة في عملية من العمليات التي يزعم اجرائها
لترخيص له بالعملية أو لاتخاذ ما تراه الجمعية من اجراء .

مادة ١٥ -

جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات -
وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التي تصدر من الشركة يجب أن
تحمل اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة (شركة ذات مسئولية
محدودة) مكتوبة بحروف واضحة ومقرؤة مع بيان مركز الشركة وبيان
رأس المال النقدي اذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر الميزانية .

ولا يكون التصرف ملزماً للشركة إلا اذا وقع المدير أو غيره من
مستخدمي الشركة مشفوعاً بالصفة التي يتعامل بها وبموجب ما يحمله
من تفويض رسمي يبيح له هذا التصرف .

مادة ١٦ -

تكوين تليغات الشركة المشار اليها في هذا العقد سواء كانت بين
الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الباب الخامس

الجمعية العمومية

مادة ١٧ -

الجمعية العمومية المكونة تكويناً صحيحاً تمثل جميع الشركاء ولا
يجوز انعقادها إلا في مركز الشركة الرئيسي بمدينة الاسكندرية .

مادة ٢٨ —

لكل شريك حق حضور الجمعية العمومية مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الاصل أو بطريق انابة شريك آخر لتمثيله في الجمعية ، ولكل شريك عدد من الاصوات بقدر ما يملكه أو بمثله من حصص دون تحديد •

مادة ١٩ —

يرأس المدير الجمعية العمومية ويعين سكرتيراً أو مراجعاً لفوز الاصوات على أن تقرر الجمعية العمومية تعيينهما •

مادة ٣٠ —

توجه الدعوى لحضور الجمعيات العمومية بموجب خطابات موصى عليها أو تسلّم باليد وترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوماً على الأقل — ويجب أن تشتمل خطابات الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمانه • ويجب توجيه الدعوى الى ادارة الشركات بالقاهرة في نفس التاريخ بالموصى عليه •

مادة ٣١ —

لا يجوز للجمعية العمومية أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في خطاب الدعوة والقرارات التي تصدرها الجمعية طبقاً لمعد الشركة تكون ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم الغائبين والمخالفين في الرأي وعديمي الاهلية •

مادة ٣٢ —

تتعمد الجمعية العمومية العادية كل سنة بناء على دعوة من — ادارة الشركة خلال السنة شهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة • وتجتمع على الاخص لسماع تقرير الدعى عن نشاط الشركة ومركزها المالى وتقرير مراقب الحسابات والتصديق على الميزانية وتحديد انكافاة وغير ذلك من المسائل التي تدخل في اختصاص الجمعية العمومية

غير انعادية ولا تكون قرارات الجمعية العمومية صحيحة الا اذا صدرت بأغلبية الاصوات التى تمثل كامل رأس المال . .

فاذا لم تتوافر تلك الاغلبية فى الاجتماع الاول تعين بعد الجمعية العمومية ثانية خلال الثلاثين يوما التالية ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الحصص الممثلة فيه وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات — وفى حالة التساوى يرجح رأى الذى فى جانبه الرئيس .

مادة ٣٣ —

للجمعية العمومية غير العادية أن تعدل مواد عقد الشركة عدا ما يتعلق منها بفرض الشركة الاصلى أو زيادة التزامات الشركاء .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الاغلبية العددية للشركاء انحازين على ثلاثة أرباع رأس المال .

على أنه اذا كان القرار يتعلق بعزل المدير فإن الاغلبية تحتسب بعد استبعاد الحصص التى يمثلها المدير المقترح عزله — واذا كان القرار يتعلق بالساس بحقوق فئة من الحصص فلا يكون صحيحا الا اذا توافرت الاغلبية المطلوبة بالنسبة لكل فئة من أصحاب الحصص .

مادة ٣٤ —

يجوز للمدير دعوة الجمعية العمومية لانعقاد غير عادى كلما دعت الضرورة لذلك للنظر فى مسائل هامة تحل الشركة وتصفيها قبل الآجل المحدد .

ويجوز أن تدعى الجمعية العمومية بناء على طلب شريك أو أكثر يمتلك نصف رأس المال على الاقل اذا طلب ذلك من المدير بكتاب موصى عليه وانتقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المدير بتوجيه الدعوة .

ويوضح جدول للأعمال معرفة الجوة التى وجهت الدعوة للانعقاد .

مادة ٣٥ —

لكل شريك اثناء الجمعية العمومية من مناقشة المسائل الواردة في جدول الاعمال ويكون المدير ملزما بالاجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذى لا يعرض — مصالح الشركة للضرر .

فاذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف احتكم الى الجمعية العمومية وكان قرارها ولجب التنفيذ .

مادة ٣٦ —

تدون مداوات الجمعية العمومية وقراراتها في محاضر تقيد في سجل خاص يوقع عليها رئيس الجمعية والسكترير والمراجع ويمدق رئيس الجمعية على صورة أو مستخرجات تلك المحاضر .

مادة ٣٧ —

يكون للشركة مراقب حسابات من الاشخاص الطبيعيين تعيينه الجمعية العمومية ويتقدر اتعابه .

الباب السادس

السنة المالية والجرد والحساب الختامى والمال الاحتياطى وأرباح والخسائر .

مادة ٣٨ —

تبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل سنة علما بأن السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى آخر ديسمبر من السنة التالية وتتمدد أول جمعية عمومية عقب انتهاء تلك السنة .

مادة ٣٩ —

على مدير الشركة أن يعد في كل سنة مالية في موعد يسمح بمعد

الجمعية للعمومية خلال ستة شهور على الأكثر من تاريخ انتهاء ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة المالية ذاتها - وتودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من إعداد مكتب السجل التجاري ولكل ذي شأن أن يطلب الاطلاع عليها .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوماً التي تسبق انعقاد الجمعية العمومية أن يطلع بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق .

مادة ٣٠ -

توزع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم المصروفات والتكاليف الأخرى على الوجه الآتي :

١ - يبدأ بانقاع مبلغ يوازي ٥٪ من الأرباح لتكوين احتياطي قانوني ويقف هذا - للاقتطاع من مبلغ مجموع الاحتياطي قدره يوازي ٢٠٪ على الأقل من رأس المال وحتى مس الاحتياطي تعين العودة للاقتطاع .

٢ - يجنب ٥٪ من الأرباح لشراء سندات حكومية .

٢ - ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها خمسة في المائة للشركاء - من قيمة حصصهم على أنه إذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٤ - يخصص بعد ما تقدم ٢٠٪/عشرين في المائة من الباقي كمكافأة للمدير العام .

٥ - يوزع الباقي بعد ذلك على الشركاء كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل جميعه أو جزء منه بناء على اقتراح المدير العام الى السنة

المقبلة ويخصص لإنشاء مال احتياطي أو للاستهلاك الغير عاديين .
أما الضرائب أن وجدت فيتحملها الشركاء كل بنسبة عدد حصصهم
دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

مادة ٣١ —

يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار المدير غيما يكون أو في
بمصلحة الشركة .

مادة ٣٢ —

تدفع حصص الارباح الى الشركاء بالمركز العام للشركة بجمهورية
مصر العربية في المواعيد التي يحددها المدير .

الباب السابع

المنازعات

مادة ٣٣ —

لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة —
لشركة ضد المدير الا باسم مجوع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية
العمومية .

ويجب على كل شريك يريد اثارة نزاع من ها القبول أن يخطر المدير
بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العمومية التالية بشهر
واحد على الاقل .

ويجب على المدير ادراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية
فإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لا يجوز لاي شريك إعادة طرحه
باسم الشخص — أما اذا قبل فتعين للجمعية العمومية لمباشرة الدعوى
مدنيا أو أكثر ويجب أن توجه اليهم الاعلانات الرسمية .

الباب الثامن

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٣٤ —

تحل الشركة قبل الاجل المحدد لها بموجب اقرار من الجمعية
العمومية غير العادية بناء على دعوة من المدير .

وعند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الاجل المحدد تعين
الجمعية العمومية بناء على طلب المدير طريقة التصفية وتعين مصفيا
أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم .

وتنتهى سلطة المدير بتعيين المصفين — أما سلطة الجمعية العمومية
فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عبء المصفين .

الباب التاسع

احكام ختامية

مادة ٣٥ —

يقيّد هذا العقد في السجل التجارى وينشر طبقا للقانون وقد
فوض الشركاء السيد / محمد محمد فتيحة أو من ينوب عنه في اتخاذ
كافة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن على أن يقيّد المحرّفات والنفقات
والتكاليف والاجور المحفوعة في سبيل تأسيس الشركة وتخصم من
حساب المحرّفات العمومية .

وبما ذكر تحرّر هذا العقد ، وبعد تلاوته منا بصوت عالٍ مفهوم
على الحاضرين أمروه وتوقع عليه منهم ومنا نحن الموقّع سالف الذكر .
ويحتوى هذا العقد على تسع صفحات وهو مكون من ٣٥ بنّداً

الطرف الاول

الطرف الثانى

الطرف الثالث

الفرع الثاني - شركات الاموال

٩٨ - صيغة : عقد شركة مساهمة طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

انه في يوم / /
فيما بين الموقعين أدناه :
١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - انبات
التخمية - العنوان .
٢ -
٣ -

مادة ١١

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين المعمول
بها ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة
١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢

اسم هذه الشركة هو
(يطلق عليها الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه)

مادة ٣

غرض هذه الشركة هو :
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من

الوجوه مع الشركات وغيرها التي تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق غرضها في مصر أو في الخارج • كما يجوز لها أن تندمج في الهيئات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية •

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج •

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى •

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) •
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) ٥٥٥٥ •
موزع على سهم قيمة كل سهم منها أسهم نقدية
أسهم تقابل حصصاً عينية •

مادة ٥٥٥

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :
الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن •

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد رأس المال المرخص به •
(٢) يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعاً بعملة أجنبية •

بالشروط الآتية

مقدمة من

... ..
... ..

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها
عقود المفاوضة الآتية بيانها وبيان شروطها

... ..

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تنل الربح الآتية بيانها

و...بق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتية بيانها :
وعن المنتق عليه التعبير في استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وتررت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير
الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورين تقريرهم الذي قدروا
فيه الحصص على الوجه الآتية بيانها نقدا ووافق عليه
المؤسسون بجلسة

مادة ٧

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس المال بأسمهم
عندها قيمتها على النحو التالي :

وطرحت باقى الاسهم ومقدارها سهما وقيمتها
بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك والمرخص له بتلقى
الاكتابات .

(تطلب اذا لم يكن هناك اكتب علم) .

الاسم والجنسية	عدد	القيمة	العملة التي
الاسم	الاسم	الاسم	تم بهاء انوفء
١ —
٢ —
٣ —

اكتتاب عام/ أو مساهمون آخرون

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين
وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره
ن بنك المسجل لدى البنك المركزى المصرى •
وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى •
مادة • • •

(تشطب في حالة عدم وجود حصص تأسيس)
حصص التأسيس قد تقرر منحها الى مقابل التنازل
للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة في شان أو مقابل
الحقوق المعنية الآتى بيانها :
وقد خصص للخصم المذكورة نسبة من الارباح بعد
حجز الاحتياطي ائقانونى ووغاء على الاقل بصغة ربح لرأس
المال • وعند حل الشركة وتصفياتها لا يكون لامحاب هذه الحصص أى
نصيب في خائض التصفية •
وللجمعية العامة بعد مضى سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق
في المائها مقابل التعويض العادل والذي يتم تقديره على أساس

مادة ٨

يتعمد الموقعون على هذا يالسمى في الحصول على موافقة اللجنة
المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات

التوصية بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار ليه
على انشاء الشركة والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها .
وفي هذا السبيل وكلوا عنهم في القيام بالنشر والتقدير
بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات
اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على
هذا المقدر أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق الى مجلس
ادارة الشركة .

مادة ٩

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والأجور والتكاليف التى
تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات
العامة .

مادة ١٠

حرر هذا العقد بمدينة
في سنة ١٤ هجيرة الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة
لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية
لاستصدار القرار المرخص فى التأسيس .
التوقيعات

الاسم الثلاثى	الجنسية	الاقامة	التوقيع
١ -
٢ -
٣ -
٤ -
٥ -
٦ -
٧ -

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ١

تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢

اسم هذه الشركة هو : شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

مادة ٣

غرض هذه الشركة هو :
ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من أنوجود مع الهيئات التى تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تتدمج فى الهيئات السالفة أو شتريرها أو تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة
لمجلس الادارة أن يشئ لها فروعا أو توكيلات فى مصر أو فى الخارج .

مادة ٥

المدة المحدودة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد
انثركة بالسجل التجارى •

البناب الثاني

فى رأس مال الشركة

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيسها (١)
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيسها موزع على
سهما قيعة كل سهم (٢) جنيسها منها أسهم نقدية و
أسهم مقابل حصص عينية •

مادة ٧

جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب فى رأس المال على
النحو التالى :

الاسم والجنسية	عدد	القيمة	العملة التى
الاسم	الاسمية	تم بها الوفاء	

١ -

٢ -

٣ -

٤ - أكتتاب عام

(١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد
رأس المال المرخص به مع مراعاة أحكام المادة ٦ من اللائحة التنفيذية •
(٢) لا تقل عن خمسة جنيسها ولا تزيد عن ألف جنيسه •

وتبلغ نسبة مشاركة المصيرين .

وقد دفع المكتوبون « ربح » (٣) القيمة الاسمية بالكامل للسهم عند
الاكتتاب (٤) .

مادة ٨

تستخرج الاسهم أو الشهادات الممثلة للاسهم من دفتر ذى
قوائم وتعطى أرقاماً مسلسلّة ويوقع عليها عنوان من أعضاء مجلس
الادارة وتختتم بخاتم الشركة . .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة وتاريخ قيدها
بالسجل التجارى ورقمة وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الاسهم الموزع
عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد
لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للاسهم كربونات ذات أرقام مسلسلّة ومشمّلة أيضاً على
رقم السهم .

مادة ٩

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال سنوات
(١) على الاكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة
التي يمينها مجلس الادارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها
بخمسّة عشر يوماً على الاقل وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات

(٣) أو أكثر يصحب المدفوع .

(٤) اذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة
« واكتتب المؤسسون وحدهم .. بما لا يقل عن نصف رأس المال
المصدر أو ما يساوى (١٠٪) من رأس المال المرخص به .
(١) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .

الاسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ
الواجبة الاداء يظل حتماً تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه
عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع %/
سنوياً من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعميمات المترتبة على ذلك .
ويحق لمجلس ادارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب
المساهمين المتأخر عن الدفع وعلى قمتهم وتحت مسئوليتهم بلا حاجة الى
تبييه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ - اذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على
عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوماً على ذلك .

ب - الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات
عن أرقام الاسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد
الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوماً على
ذلك : وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتماً على أن تسلم
شهادات جديدة للمشتريين عوضاً عنها تحمل ذات الارقام التي كانت
على الشهادات القديمة .

ويخضع مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً
لشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت
أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطلبه بالفرق عند حصول عجز .
ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفترة السابقة على
حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات
أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر .

مادة ١٠

تنتقل ملكية الاسهم بانبات التصريف ككتابة في سجل خاص لدى

الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتماقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الاسهم وفي جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم الاسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الاحوال يؤثر على اسهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١٢:

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الاسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٣

تترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات

(١) في حالة ايراد نصوص في للنظام تتضمن قيودا على تداول الاسهم فانه يتعين مراعاة احكام المولد من ٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

جميعيتها العامة .

مادة ١٣

كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٤

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة . ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره من الأسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الأرباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١) .

مادة ١٦

تدفع الأرباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الأرباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس

(١) مع مراعاة حقوق الأسهم الممتازة .

المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (١) •

مادة ٢٨

في حالة زيادة رأس المال بأسم نقدية ، يكون للمساهمين القدامى حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الاسهم التي يمتلكها (٢) ، (٣) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للاسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها (٤) •

ويتم اخطار المساهمين القدامى باصدار اسم الزيادة في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الاحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب •

(١) بالنسبة للاسهم الممتازة وحصص الارباح وحصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الاخطاة بأنه لا يجوز زيادة رأس المال بأسم ممتازة الا اذا كان النظام يرخس بذلك ابتداء •

(٢) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية في الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالاضافة لذلك الاعفاء من علاوة الاصدار أو جزء منها •

(٣) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقبي الحسابات ، أن تطرح في أن تطرح في أسهم الزيادة - كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمية القدامى •

(٤) - شطب هذه الفقرة اذا لم يتضمن النظام بانشاء أسهم ممتازة •

مادة ١٩

في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الاولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (١) .

الباب الثالث

في السندات

مادة ٢٠

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

الباب الرابع

في ادارة الشركة

الفصل الاول

مجلس ادارة الشركة

مادة ٢١

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من :
عضوا ،

(١) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب انصابات أن تطرح في أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى .

(أو من عضوا على الأقل و عضو على الأكثر) تعيينهم الجمعية العامة (١) ٠ ٠ ٠ (٢) ويشترط في كل منهم أن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة لا تقل قيمتها عن ٠٠٠ (٣) ٠

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس إدارة من عضوهم :

الاسم	الجنسية	السن
-------	---------	------

مادة ٢٢

يعين أعضاء الإدارة لمدة ثلاث سنوات .

غير أن مجلس الإدارة الممين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (٤) ٠

(١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة ، ويجوز النص على ضم عضوين على الأكثر لا يتوافر فيهم نصابه لكية أسهم الشركة .
(٢) إذا قرر النظام اشتراك العاملين في عضوية مجلس الإدارة تضاف الفقرة الآتية :

« يكون من بينهم () عضوا ممن يعملون في الشركة يختارهم انعاملون بالشركة يختارهم العاملون بالشركة ممن يتوافر فيهم شروط انعضوية .

— أما إذا قرر النظام انشاء أسهم العمل مملوكة لجميع العاملين بالشركة تضاف العبارة الآتية :

« يكون من بينهم () عضوا ممن يعملون في الشركة يختارهم الجمعيات الخاصة بالعاملين من أصحاب أسهم العمل على النحو المحدد باللائحة التنفيذية » .

(٣) بشرط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه .

(٤) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوى في مجلس الادارة في استبدال من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

مادة ٢٣

لمجلس الادارة - اذا لم يكن هنالك أعضاء يحلون محل العضو الاعلى - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .

ويباشر الاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى أن ينعقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا عنهم .

مادة ٢٤

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس ويحل محله أثناء غياب وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

مادة ٢٥

يجوز لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصاته ومكافأته كما يكون له أن يؤلف من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس . .

مادة ٢٦

يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه، ويجب أن يجتمع مجلس الادارة مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن انعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون

جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٢٧

لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة في المجلس أحد زملائه وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان ويجب أن يكون النائب عن العضو الممري مصريا ولا يجوز أن ينوب عضو مجلس الإدارة عن أكثر من عضو واحد وفي جميع الأحوال لا يجوز أن يزيد أصوات المنيبين على ثلث عدد أصوات الحاضرين .

مادة ٢٨

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا ألا إذا حضره ^{عضوا} (ثلاثة على الأقل) .

مادة ٢٩

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية عضو (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) .

مادة ٣٠

مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ إلى ١٠١ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه وأحكام لائحته التنفيذية لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (١) للجمعية العامة وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع اللوائح المتعلقة بالشئون الإدارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم

(١) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة إذا رؤى إخراجها من اختصاص مجلس الإدارة .

المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات .

مادة ٣١

يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء والغير .

مادة ٣٢

يملك حق التوقيع (٢) عن الشركة على افراد كل من رئيس مجلس الادارة وأعضاء مجلس الادارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض .

ولمجلس الادارة الحق في أن يعين عدة مديرين أو وكلاء مفوضين وأن يخلعهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين .

مادة ٣٣

لا يتحمل أعضاء مجلس الادارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم بأية مسؤولية فيما يتعلق بالتزامات الشركة .

مادة ٣٤

تتكون مكافأة مجلس الادارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من النظام ومن بدل الحضور الذي تحدده الجمعية العامة شيعته كل سنة .

(٢) يجوز أن يتضمن النظام تنظيما آخر لحق التوقيع .

الفصل الثاني

اللجنة الادارية المعاونة (١)

مادة ٣٥

يشكل مجلس ادارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين •
وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة
برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة وكذلك
كل ما يتعلق بشئون العاملين وبرامج وخطط وقواعد تحديد الاجور
والمرتبات فضلا عن الموضوعات التي تحال اليها من مجلس الادارة أو
عضو مجلس الادارة المنتخب • وترفع اللجنة توصيتها ونتائج دراستها
الى مجلس الادارة •
ويحضر رئيس اللجنة اجتماعات الادارة ويكون له صوت محدود
في الداولات •

مادة ٣٦

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا وفي حالة غيابه تعين العضو
الذى يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا •
ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتخب أو من
يفوضه من أعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسؤولين
بالشركة يختارهم مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت محدود في
الداولات •

(١) اذا لم يتضمن النظام طريقة من طرق اشتراك العاملين في
مجلس الادارة المنصوص عليهما في المادتين ٢٥١ ، ٢٥٢ من اللائحة
التنفيذية تعين أن يتضمن النظام المبنية في هذا الفصل •

مادة ٣٧.

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الإدارية للمعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الأقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم بمقله .

مادة ٣٨

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التى أحيلت اليها وما أوصت به فى شأنها واقتراحاتها التى ترى عرضها على المجلس وانتهى يؤدى الاخذ بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس

في الجمعية العامة

مادة ٣٩

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في
• المدينة التي بها مركز الشركة •

مادة ٤٠

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق
الامالة أو الانابة •

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة أن ينيب عنه
أحد أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعية العامة • •

(١) ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن
يكون الوكيل مساهما ولا يكون لاي مساهم من غير الأشخاص
الاعتباريين بوصفة أصيلا أو نائباً عن الغير أو بالصفتين معا عدد من
الاصوات يجاوز () من عدد الاصوات المقررة لأسهم الحاضرين •

ويجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل
عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الاحوال
التي ينتقد فيها عدد أعضاء مجلس الادارة عن ذلك ولايجوز تخلف
أعضاء مجلس الادارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول •

وفي جميع الاحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء

(١) يجوز النص على تحديد الحد الأقصى لعدد الاصوات المقررة،

أو الحد الأقصى لا يحمله الوكيل من أسهم •

مجلس الادارة على الاقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أحد الاعضاء المنتخبين للادارة ، وذلك اذا توافر للاجتماع الشروط الاخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية (٢) .

مادة ٤١:

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك ... قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الاقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٤٢:

تنعقد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الادارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة شهور (على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

ولمجلس الادارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت لضرورة إلى ذلك .

وعلى مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب إليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ١/١٠ من رأس مال الشركة على الاقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

لمراقب الحسابات و الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية

(٣) حدد النسبة بواسطة الجمعية التأسيسية للشركة .

العامّة للمنعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها مجلس الإدارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

كما يكون للجهة الادارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الإدارة عن الحد الأدنى الواجب تسوافره لصحة انعقاده . أو أمتنع الأعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مساريف الدعوة على نفقة الشركة .

مادة ٤٣

تتعقد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الأخص فيما يأتي :

أ - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وعزلهم .

ب - مراقبة أعمال مجلس الإدارة والنظر في أخلائه من المسؤولية .

ج - المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر .

د - المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة .

هـ - الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات أعضاء مجلس الإدارة .

و - تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

ز - كل ما يرى مجلس الإدارة أو الجهة الادارية المختصة أو المساهمين الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

مادة ٤٤

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح ب عقد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريرا عن

نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقا للاوضاع والشروط والبيانات التى تحددها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على مجلس الادارة أن ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة وافصية لتقريره والنص الكامل لتقريرين مراقصب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الاوراق المبينة فى الفقرة الاولى (١) الى كل مساهم بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

مادة ٤٥

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مسرتين فى صفحتين يوميتين على أن يتم النشر فى المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة الى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطار للمساهمين باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما نشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد فى المادتين ٤٥ ، ٤٦ الى الإدارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات فى نفس الوقت الذى يتم فيه النشر أو للإرسال الى المساهمين .

(١) جولايه .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التى لم تطرح أسهمها للاكتتاب

المسام .

مادة ٤٦

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون على الأقل (٣) فاذا لم يتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني (٤) .

ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الاسهم اتمثلة فيه .
وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة للاسهم المثلة في الاجتماع (١) .

مادة ٤٧

تفصل الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

أ — لا يجوز زيادة التزامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الاساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

ب — يجوز اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافسق عليها اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من القانون .

(٣) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس المال .

(٤) جوازية .

(١) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة في اصدار القرارات .

ج - يكون للجمعية العامة غير العادية النظر في اطالة أمد الشركة أو تصديره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الضمانة التي يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة للنظر في حل الشركة أو استمرارها .

مادة ٤٨

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام الآتية :

أ - تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة مجلس الادارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انخفاض الجمعية ، وإذا لم يتم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطنيين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الاقل) ، فاذا لم يتوفر الحد الأدنى في الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الاقل) .

ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي الاسهم الممثلة في الاجتماع الا اذا كان يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الفرض الاصلى أو ادماجها . فيشترط

لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع الاسم
المثلة في الاجتماع .

مادة ٤٩

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول
الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي
تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية والمادة ٥٣ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية
العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضري الاجتماع الذي
صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ؛ وعلى مجلس الإدارة
تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٥٠

تسجل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه
حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ؛ ويوقع هذا السجل قبل
بداية الاجتماع من كل من مراقبي الحسابات وجامعي الاصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في
مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ؛ واستجواب أعضاء
مجلس الإدارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة
أيام على الاقل في مركز إدارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل
ايصال .

ويجب على مجلس الإدارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم بالتدر
الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ؛ وإذا رأى

المساهم أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع على الاقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو ابراء ذمتهم وإخلاء مسؤوليتهم عن الإدارة .

مادة ٥١

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت في الجمعية وعدد الاصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون اثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عتب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين ائسر وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

(١) يبين النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

مادة ٥٢

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لاعضاء مجلس الادارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في مدخر الجلسة أو الذين تفييوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تتوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفى صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار : ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٥٣

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوفر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة

المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .
واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم
في مراقبا أولا بالشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا
عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أو يناقش
تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة — الجسد — الحساب الختامي

المال الاحتياطي — توزيع الأرباح

مادة ٥٤

تبتدىء السنة المالية للشركة من وتنتهى في من كل
سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ تأسيس
الشركة حتى من السنة التالية .

مادة ٥٥

على مجلس الإدارة أن يعد كل سنة مالية في موعد يسمح بمقد
الجمعية العمومية للمساهمين خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ
انتهائها) ميزانية الشركة وحسب الأرباح والخسائر مشتملين على
خفيع البيانات الواردة في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاستثمار والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة

المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٦

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يساوى من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانونى (٥٪ على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازى من رأس مال الشركة المصدر (نصف رأس المال) ومتى نقص الاحتياطي تعين المودة الى الاقتطاع .
... .. (١) .

ويكون للعاملين نصيب فى الأرباح التى يتقرر توزيعها نقداً فى حدود ٥٪ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين (٢) .
... .. (٣) .

٢ - يقتطع المبلغ الملائم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها (٥٪ على الأقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم والعاملين .

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامى لمواجهة الأغراض التى يحددها النظام .

(٢) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠٪ من الأرباح .
(٣) كما يجوز للنظام أن يقرر للعاملين نسبة أكبر من ١٠٪ وفى هذه الحالة بجانب نصيب العاملين فى الزيادة على ١٠٪ فى حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ، يجوز توزيع مبالغ منه على العاملين فى السنوات التى لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إرادة الشركة أو استخدامه فى مشروعات لخدمات العاملين .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه
الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية ..

٣ - ويخصص بعد ما تقدم (عشرة في المائة على الأكثر)
من الباقي لكفأة مجلس الإدارة .

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على المساهمين والعاملين
(في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة اضافية في الأرباح
أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الإدارة الى السنة المقبلة أو يكون به
احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

مادة ٥٧

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح
مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٨

تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها
مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة
بالتوزيع .

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٥٩

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى
المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع
منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على
الجمعية العامة بتقرر من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتستط

هذه الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية انعاماً بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ٦٠

مع عدم الاخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمصلحة المشتركة للشركة ضد مجلس الإدارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع المساهمين وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الإدارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع

فى حل الشركة وتصفيتها

مادة ٦١

فى حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انتضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٦٢

مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .
تعين الجمعية العامة مصفياً أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بطل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة
التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .
ولا ينتهى عمل المصفي بوفاء الشركاء أو اشهار افلاسهم أو
اعسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معينا من قبلهم .
وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين .
أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم
اخلاء عهدة المصفين .

الباب العاشر

احكام ختامية

مادة ٦٢

تخضع المصاريف والالتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة
من حساب المصروفات العامة .

مادة ٦٤

تسرى احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوضية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية فيما
لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٦٥

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون ١٠

٩٩ - صيغة : عقد شركة توصية بالاسهم طبقا للقانون

١٥٩ لسنة ١٩٨١

أنه في يوم

خبما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات

الشخصية - العنوان .

(بيان صفة الشريك متضامن - موسى) .

٣ -

٢ -

مسادة ١

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة توصية بالاسهم
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين
المعمول بها ووفقا لاحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذلت المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩
لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مسادة ٢

اسم هذه الشركة وعنوانها هو :

(ضرورة أن يتكون العنوان من اسم ولحد أو أكثر من أسماء
الشركاء المتضامين دون غيرهم) .

مسادة ٣

غرض هذه الشركة هو

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الشركات وغيرها التى تتراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج • كما يجوز لها أن تتدمج فى الوينيات السالفة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية •

مسألة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة ... ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج •

مسألة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هى سنة تبدأ من تاريخ تسييد الشركة بالسجل التجارى •

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٨ من قانون شركات المساهمة وشركات التوهمية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه •

مسألة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) •

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (٢) •

موزع على أسهم وحصة قيمة كل منها أسهم نقدية و أسهم تقابل حصصا عينية •

-
- ١ — يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون فى تحديد رأس المال المرخص به •
 - ٢ — يراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنه المصرى حتى ولو كان جزء منه مدفوعا بعملة أجنبية •

وتمثل حصة الشركاء المتضامنين حصة

بمبلغ

مادة ٥٥٥

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة المينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن

مقدمة من وبالشروط الآتية

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها

عقود المعاوضة الآتية بيانها وبيان شروطها :

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تظل الريع الآتي بيانها

وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانها :

ومن المتفق عليه التخفيض في استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط

الآتية .

وقد رتبت الهيئة العامة لسوق المال تعيين الخبراء للتحقق من التقدير

الصحيح لهذه الحصص وقدر الخبراء المذكورون تقريرهم الذي قدروا

فيه الحصص على الوجه الآتي بيانها نقدا ووافق عليه المؤسسون

عليه بجلسة

مادة ٧

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة

أسهم وحصص عددها .. قيمتها .. على النحو التالي .

وطرحت باقى الاسهم ومقدارها ، سهما وقيمتها

للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لبسوق المال بتصريح رقم

بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له بتلقى

الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتاب عام)

الاسم والجنسية	عدد لاسهم	القيمة	المعملة التي
أو الحصص	الاسمية	تم بها الوفاء	
الشركاء المتضامنون			
١
٢
الشركاء الموصون			
٣

وتبلغ نسبة مشاركة لأجنانب الممرى
وقد دفع الكتتبون ربع كامل ألقية الاسمية وقدره
فى بنك المسجل لدى البنك المركزى المصرى •
وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى •

مادة ٨

يتمهد الموقعون على هذا بالسعى فى الحصول على موافقة اللجنة
المخصوص عليها فى المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات
التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة على انشاء الشركة
والقيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها • وفى هذا السبيل
وكلا عتعم فى القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ
الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات
التي تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا المقعد أو على نظام
الشركة المرقق وتسليم كافة الاوراق الى مجلس ادارة الشركة •

مادة ٩

تلتزم الشركة بأداء المبروفات والنفقات و"لاجور والتكاليف التي

تم انفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠

حرر هذا العقد بمدينة جمهورية مصر العربية في سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وبقي النسخ لتتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي والحفة الجنسية الإقامة التوقيع

١ - متخامن

٢ - موسى

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

٧ -

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ١

تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لادكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدود الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة توصية بالاسهم بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢

اسم هذه الشركة وعنوانها هو
شركة توصية بالاسهم (١) •

مادة ٣

غرض هذه الشركة (٢)

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة أو تشترك بأى وجه من الوجوه مع الهيئات التى تراول أعمالا شبيهة بأعمالها أو التى قد تعاونها على تحقيق غرضها فى مصر أو فى الخارج ، كما يجوز لها أن تندمج فى الهيئات

-
- (١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركة المتضامنين دون غيرهم •
(٢) لا يجوز أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير •

السابقة أو تشتريها أو تلحقها بها وذلك طبقا لاحكام القانون ولائحته التنفيذية .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة
جلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في الخارج .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة
سنة تبدأ من تاريخ قيد
الشركة بالسجل التجارى .

الباب الثاني

في رأس مال الشركة

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ جنيتها (١)
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ جنيتها موزع على
سهما حصة قيمة كل منها (٢) جنيتها منها
أسهم نقدية وحصص أو أسهم مقابل حصص عينية وتمثل حصة الشركاء
المتضامنين حصة بمبلغ

مادة ٧

جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس
المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة	العملة التي تم
	أو الحصص		الوفاء بها

الشركاء المتضامنون :

١ -

٢ -

الشركاء الموصون :

٣ -

٤ - اكتتاب عام

(١) يجوز شطب هذه الفقرة اذا لم يرغب المؤسسون في تحديد
رأس المال المرخص به .

(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تزيد على ألف جنيه .

وتبلغ نسبة مشاركة المصيرين
وقد دفع المكتتبون (ربيع) (٣) القيمة الاسمية للسهم بالكامل
عند الاكتتاب (٤) الحصص .

مادة ٨

تستخرج الاسهم أو الشهادات المثلثة للاسهم من دفتر ذى
قوائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس
المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة وتاريخ قيدها
بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الاسهم الموزع
عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد
لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للاسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشتمة أيضاً على
رقم السهم .

ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم وحصة خلال (١)
سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد
والطريقة التى يعينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل
حلولها بخمسة عشر يوماً على الأقل وتفيد المبالغ المدفوعة على شهادات

(٣) أو أكثر بحسب المشروع .

(٤) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة
وأكتب المؤسسون وحدهم — بما لا يقل عن نصف رأس
المال اصدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به .
(١) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .

الاسهم ، وكل سهم لم يؤشر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ
الواجبة الاداء يبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه
عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع %/
سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ،
ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع الاسهم لحساب المساهم المتأخر
عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات
قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ - أذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه
المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

ب - الاعلان في احدى للمحف اليومية أو في صحيفة الشركات
عن ارقام الاسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد
الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على
ذلك ، وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تلقى حتما على أن تسلم
شهادات جديدة للمشاركين عوضاً عنها تحصل ذات الارقام التي كانت
على الشهادات القديمة .

ويخصم مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً للشركة من
أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما
قد يوجد من الزيادة ويطلبه بالفرق عند حصول عجز .

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة السابقة
على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات
أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر .

مادة ١٠

تنتقل ملكية الاسم باثبات التصرف كتابية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتها بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتسبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسم المتنازل عنها أن يتم سداد قيمة الاسم وفي جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التبادل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيد الاسم الاسمية في سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه واذا كان نقل ملكية الورقة الآلية تنفيذا لحكم نوائى جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الاحوال يؤثر على السبب بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة

(١) في حالة ايراد نصوص في النظام تتضمن قيوداً على تداول الاسم فانه يتعين مراعاة أحكام المواد من ٣١٣٩ - ١٤١ من اللائحة التنفيذية .

التزاماته وتخضع جميع الاسهم للالتزامات متساوية .
أما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص يسألون عن التزامات
الشركة مسئولية غير محدودة .

مادة ١٢

ترتب حتما على ملكية السهم أو الحصة قبول نظام الشركة
وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٣

كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة أحكام قانون شركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة
المشار اليه ولائحته التنفيذية .

مادة ١٤

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا
بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن
يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية
طريقة كانت في ادارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعويل
على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية
العامة .

مادة ١٥

كل سهم أو حصة بخول الحق في نصيب معادل لنصيب غيره من
الاسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الارباح وفي ملكية
موجودات الشركة عند التصفية .

مادة ١٦

تدفع الارباح المستحقة عن الاسهم والحصص لآخر مالك مقيد
اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة

ويتم لخطر المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة — في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم — بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية ، مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩

في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم التي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (١) .

الباب الثالث

في السندات

مادة ٢٠

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليها ، ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .

(١) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الرابع

في إدارة الشركة

الفصل الأول

المدير أو المديرين

مادة ٢١.

يتولى إدارة الشركة السيد / المقيم (٣) بصفته
الشريك المتضامن ، ومسئوليته غير محدودة عن التزامات الشركة (٣) .
وللمدير (والمديرين) في سبيل الإدارة أوسع السلطات التي
تستلزمها إدارة الشركة وتمثيل الشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع
عنها مجتمعين أو منفردين والتصرف والتعاقد في كل ما يتعلق بأمر
الشركة وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة
أو لمجلس المراقبة (١) وهو مسئول أمام الغير وأمام باقى الشركاء ،
وليس للشركاء الموصين أى تدخل في الإدارة ومسئوليتهم محصورة
في حدود قيمة أسهمهم المدفوعة في رأس مال الشركة .

(٢) إذا كانت الإدارة لأكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا
النمو ، ويراعى تحديد سلطاتهم مجتمعين أو منفردين . وفقا لما
يتفق عليه .

(٣) يشترط في كل الاحوال في المدير ائوحيث أو المديرين المتعديدين
أن يكونوا من بين الشركاء المتضامنين .

(١) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى
مجلس المراقبة أو للجمعية العامة ، ويستحسن تفصيل اختصاصات
المدير .

والمدير الاستمانة بمن يرون من الخنيين والادارين وتفويضهم
في بعض اختصاصاتهم على أن يكون المدير مسئولا شخصيا عن أعمال
هؤلاء معاونين •

مادة ٢٢

تحدد مكافأة أشرىك المدير (أو الشركاء المديرين) بمبلغ
سنويا أو بنسبة % من الارباح النصلفية على النحو المنصوص
عليه في المادة (٥١) من هذا النظام •
ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لا يجاوز
() •

مادة ٢٣

لا يجوز للمدير ن يعمل في أى عمل تجارى يتعارض مع نشاط
هذه الشركة ، كما لا يجوز له مباشرة أى عمل يترتب عليه الاختصاص
مما تتطلبه ادارة الشركة من وقت وجهد •

مادة ٢٤

لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الادارة باختياره أو بغير
اختياره لاي سبب من الاسباب أن تعتبر الشركة منحلة بل تستمر
قائمة ولجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يقرلى أعمال الادارة
العاجلة الى أن تتمعد الجمعية لاختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير
المؤقت دعوة الجمعية العامة للانعقاد خلاله شهر من تعيينه •

ولا يكون المدير المؤقت مسئولا الا عن تنفيذ وكلاته فقط ..

واذا كانت الادارة لاكثر من مدير وتوفى أحدهما أو تخلى عن
الادارة يستمر المدير الآخر في تولي الادارة بمفرده الى حين انعقاد
الجمعية العامة وتعيين مدير بدلا ممن انتهت ادارته •

الباب الرابع

في إدارة الشركات

الفصل الثاني

مجلس المراقبة

مادة ٢٥

- يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل .
- (أو من عضوا على الأقل و
نصوا على الأكثر) تعينهم
الجمعية العامة (١)
من المساهمين غير المديرين .
- واستثناء من طريقتة التعيين السابقة الذكر عين المؤسسون أو
مجلس للمراقبة من
عضوا هم :
- الاسم الجنسية السن

مادة ٢٦

- يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات .
- غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
لمدة سنوات (٢) .
- ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في استبدال
من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .
- وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه إذا كانت هناك أسباب
لذلك .

(١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .

(٢) لا يجوز أن تزيد الحد على خمس سنوات .

مادة ٢٧ .

لجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك أعضاء يطولون محل العضو الاصلى - أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص أعضائه عن
عضوا .
يياثر الاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى أن ينمقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم .
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة
سلته .

مادة ٢٨

عين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس
خل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس
عضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .
كما يعين المجلس سكرتيرا له من الاعضاء أو غيرهم .

مادة ٢٩

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مراكز الشركة كلما دعت مصلحتها
الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس
المراقبة ، ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة مرات على الاقل
خلال السنة المالية الواحدة .
ويجوز أيضا أن ينمقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون
ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا
الاجتماع في مصر .

مادة ٣٠

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة بـ

ز) أو تحدد الجمعية لعلامة تكلفاة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة) •

مادة ٢١.

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره عضوا (ثلاثة على الاقل) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية عثوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) واذا كانت القرارات بالأغلبية المطلقة يرجح صوت الرئيس في حالة التساوى • وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقمة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر •

مادة ٢٢

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال الشركة وتطويرها ، وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن اداراتهم وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد الصندوق والاوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفرأوا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات • وللمجلس المراقبة أن يبدى الرأى في المسائل التى يعرضها عليه مدير الشركة وله أن ياذن بإجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام اذنه فيها (١) •

(١) يجوز النص على الاختصاصات الأخرى لمجلس المراقبة أو التى يتعين اذنه قبل إجرائها من قبل المديرين •

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية في اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على ادارة الشركة .

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع .

الباب الخامس

في الجمعية العامة

مادة ٣٣

تمثل الجمعية العامة جميع المساهدين وأصحاب الحصص ولا يجوز انعقادها الا في (المدينة التي بها مركز الشركة)

مادة ٣٤

لكل شريك الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصلالة أو النيابة ولا يجوز للشريك أن ينوب أحد المديرين في حضور الجمعية العامة (١) .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون الوكيل مساهماً .

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

(١) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات المقررة ، أو الحد الاقصى لما يحمله الوكيل من أسهم .

مادة ٣٥ .

على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .
ولا يجوز قيد أي نقل للملكية الاسهم في سجل الشركة من تاريخ نشره الدعوة لاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٣٦ .

تتعدد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .
ولمدير أو مجلس المراقبة أن يقررا دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذ طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من الشركاء يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات و الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الاحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومنى شهر على تحقيق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

مادة ٣٧

تتعدد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتي :

أ - تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم •

ب - مراقبة أعمال المدير أو المديرين ••

ج - المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر •

د - المصادقة على تقرير الإدارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة •

هـ - الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة •

و - تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه •

ز - كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الإدارية المختصة أو الشركاء الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة •

مادة ٣٨

على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بمقتضى الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها ، وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها الملائحة التنفيذية للقانون •

ويجب على المدير (أو المديرين) أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر و خلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل •

ويجوز الاكتفاء برسائل نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة

الاولى (١) الى كل شرك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الاقل .

مادة ٣٩

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في حقيقتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الاقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بارسال الدعوة الى الشركاء على عناوينهم الثابتة بسجلات للشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطارات الى شركاء باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به الشركاء على النحو الوارد في المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الادارة العامة للشركات والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الارسال الى الشركاء .

مادة ٤٠

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون من رأس المال على الاقل (١) . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول . ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد

(١) جوازيه .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح اسمها للاكتتاب العام .

(١) ربع رأس المال على الاقل وبشرط الا يجاوز نصف رأس المال .

• الاجتماع الثانى (٢) •

ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا ايا كانت نسبة رأس المال المثلة فيه . . .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة (٣) لعدد الاصوات المحررة للحصص والاسهم المثلة فى الاجتماع .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تباشر أو تقر الاعمال المتعلقة بصلة الشركة بالغير ، أو أى عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

مادة ٤١

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

أ - لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشرك الاساسية التى يستمدّها بصفته شريكا .

ب - يجوز اضافة أغراض مكملّة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى ولا يجوز تغيير الغرض الاصلى الا لاسباب توافق عليها اللجنة المنصوص عليها فى المادة (١٨) من القانون .

ج - يكون للجمعية العامة غير العادية للنظر فى اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الضارة التى يترتب عايتها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على

• جوازيه (٢) •

(٣) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة فى اصدار القرارات .

مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها .
وفي جميع الاحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة الا بدوافقة الشريك أو الشركاء المديرين (١) .

مادة ٤٢

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام الآتية :

أ - تجتمع الجمعية العامة غير العادية بسناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الاقل لاسباب جديدة ويشترط أن يودع الطالبون من المساهمين أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ؛ ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ؛ واذا لم يقيم المدير بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة .

ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الاقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتد الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الاقل) .
ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال المعثل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى أو ادماج

(١) هذه الفقرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

الشركة في أخرى ، فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع .

مادة ٤٣

لا يجوز للجمعية العامة المدولة في غير المسائل المدرجة في جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المدولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذي صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٤٤

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وه إذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الامرات .

ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ، واستجواب المديرين ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الاقل في مراكز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل ايصال .

ويجب المديرين على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى الشركاء

أن الرد غير كاف احتسكهم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة « (١) » ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزله أو بعزل المديرين أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع على الاكمل .

ولا يجوز للاعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أى أمر يتعلق بمسؤوليتهم .

مادة ٥٥

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلي الجهات الادارية أو الممثل القانوني لجماعة حملة السندات كما يتضمن ملفصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الاصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء اثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الاصوات ومراقب الحساب .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع العامة للجهات الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

١() يعني النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فانها تتم بالطريقة التي يقررها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

مادة ٤٦

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح غثة معينة من الشركاء أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تغيّبوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجنة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٤٧

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة

المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه •

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /

المقيم في مراقبا أول الشركة •

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا
عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش
تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به •

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامى

المال الاحتياطى - توزيع الأرباح

مادة ٤٨

تبتدىء السنة المالية للشركة من وتنتهى في

من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التى تنقضى من تاريخ
تأسيس الشركة حتى من السنة التالية •

مادة ٤٩

على المدير أن يعد كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية
العامة للشركة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها)
ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات
الواردة في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات
ذات المسؤولية المحدودة المشار إليه ولا تخضع التنفيذية •

وعلى المدير أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة
المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة ذاتها •

مادة ٥٠

توزع أرباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي $\frac{1}{\%}$ من الأرباح لتكون الاحتياطي القانوني ($\frac{5}{\%}$ على الأقل) ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدراً يوازي $\frac{1}{\%}$ من رأس مال الشركة المدفوع ($\frac{20}{\%}$ على الأقل) ومتى نقص الاحتياطي تعين العودة إلى الاقتطاع .
(١)

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقداً في حدود $\frac{1}{\%}$ بشرط ألا يزيد على مجموع الأجور السنوية للعاملين بالشركة (١) : (٢) .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدراً ($\frac{5}{\%}$ على الأقل) للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم وعصمهم والعاملين .

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظامي لمراعاة الأغراض التي يحددها النظام .

(١) لا يجوز أن تقل النسبة عن $\frac{10}{\%}$ من الأرباح .
(٢) كما يجوز لنظام أن يقرر للعاملين نسبة أكبر $\frac{10}{\%}$ وفي هذه الحالة يجنب نصيب العاملين في الزيادة على $\frac{10}{\%}$ في حساب خاص يستثمر لصالح العاملين ويجوز توزيع مبالغ منه على العاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن إدارة الشركة أو استخدامه في مشروعات لخدمات العاملين .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية •

٣ — ويخصص بعد ما تقدم (عشرة في المئة على الأكثر من الباقي كمكافأة للمديرين •

٤ — ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء والعاملين (في الحدود والنسب المقررة في هذا النظم) كحصة إضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح المديرين إلى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي •

مادة ٥١

يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح المدير فيما يكون أو في مصالح الشركة •

مادة ٥٢

تدفع الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع •

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٥٣

لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد المديرين بسبب الاخطاء التى تقع منهم فى تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من المديرين أو مراقب الحسابات فتسقط الدعوى من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالصادقة على هذا التقرير .

ومع ذلك فان كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائياً أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٥٤

مع عدم الاخلل بحقوق الشركاء المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد أحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة . .

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ويجب أن يدرج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع :

في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٥ .

في حالة خسارة نصف رأس المال تطل الشركة قبل انقضاء أجلها
الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٥٦

مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية .

تعين الجمعية العامة محفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ؛ ويكون
تعين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة
التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه .

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاة الشركاء أو انقضاء أجلهم أو
انقضاءهم أو بالحجر عليهم ولو كان معيّنا من قبلهم .

وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين .

أما سلطة للجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية ائى أن
يتم اخلاء عهدة المصفين .

— ٥٧٢ —

البنايب المباشر

أحكام ختامية

مادة ٥٧

تخضع المصاريف والانتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

مادة ٥٨

تسري أحكام قانون المساهمة وشركات التوسية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار إليها ولائحته التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٥٩

يودع هذا النظام وينشر طبقاً للقانون .

١٠٠ - صيغة : شركة ذات مسئولية محدودة طبقاً للقانون

١٥٩ لسنة ١٩٨١

أنه في يوم

وفيما بين الموقعين أدناه .

١ - الاسم - المهنة - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - محل الإقامة (أو مركز الإدارة إذا كان الشريك شخصاً معنوياً) .

٦ -

٣ - (١)

قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقاً لأحكام القوانين النافذة ، وأحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية وأحكام هذا المبدأ ، ويقرر الموقعون أنهم راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس هذه الشركة .

(١) لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد عددهم عن خمسين .

الباب الأول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

مادة ١

عنوان الشركة أو اسمها « شركة ذات مسؤولية محدودة » (٢)

مادة ٢

غرض الشركة هو (٣) :

مادة ٣

مدة الشركة هي (١) تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ويجوز إحالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة اللجنة المنصوص عليها في المادة (١٨) من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة .

مادة ٤

يكون مركز الشركة الرئيسى وموطنها القانونى بمدينة (٢)
بجمهورية مصر العربية .

(٢) للشركة أن تتخذ أسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا من غرضها ، ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزامى) .

(٣) لا يجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الانقار أو تلقي الودائع أو استثمار الاموال لصالح الغير بوجه عام (بيان الزامى) .
(١ ، ٢) بيانات الزامية .

ويجوز لاديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى الى أية جهة أخرى فى نفس المدينة كما يجوز لهم أن يقرروا انشاء فروع أو وكالات للشركة فى مصر أو فى الخارج •

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء •

الباب الثانى:

رأس المال — الحصص

مادة ٥

حدد رأس مال الشركة (٣) بمبلغ موزع الى حصة قيمة كل منها حصة نقدية قيمتها و حصة عينية قيمتها وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على (٤) الوجه الآتى :

اسم صاحب	عدد الحصص	عدد الحصص	القيمة نسبة
الحصة وجنسيته	العينية	النقدية	المشاركة

الخصم	المجموع
.....

- (٣) لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى ومقسمة الى حصص متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠٠ جنيه مصرى • (بيان الزامى) •
- (٤) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا الا بقدر حصته (بيان الزامى) •

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها
وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء (١)

١ - قدم السيد / ما يأتى

٢ - قدم السيد / ما يأتى

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد
كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها إلى الشركة كما يتفق
المؤسسون على تقدير الحصة العينية المقدمة من السيد / بـ مبلغ

مادة ٦

تخول الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الأرباح وفي
اقتسام موجودات الشركة عند التصفية ولا يلزم الشركاء إلا في حدود
قيمة حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في أيدي كل من
تؤول إليه ملكيتها ، ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا
المعقد وقرارات الجمعية العامة .

مادة ٧

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار
حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحصر إلى حصص
وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية وطبقا للأحكام المنصوص
عليها في كل من القانون ولائحته التنفيذية ..

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أفضلية

(١) يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والتمن الذي ارتضاه
بأبى الشركاء لها ومقدار حصة الشريك في رأس المال مقابل ما قبضه
من حصة عينية .

الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص • ويستعمل هذا الحق وفقا للاوضاع وبالشروط التى يعينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك •

مادة ٨

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لاي سبب وعلى أن لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التى تراها الجمعية سواء عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيها •

مادة ٩

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير ، ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرفه بالسجل المد لذلك •

ويجب على من يمتزم بيع حصته للغير أن يقوم باخطار ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها ، وتقوم الادارة بدورها باخطار الشركاء فى خلال الثلاثة أيام التالية للشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد الحصة بالشروط نفسها والا سقط هذا الحق ، وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال •

مادة ١٠

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء يتضمن ما يأتى : -

- ١- أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم •
- ٢- عدد الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ما دفعه •
- ٣- حالات التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها مع بيان تاريخ

وتوقيع المتنازل والمتنازل اليه في حالة التصرف بين الاحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة في حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للمتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الى الغير الا من تاريخ قيده في هذا السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في اوقات العمل اليومي للشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الادارة العامة للشركات .

الباب الثالث

ادارة الشركة

مادة ١١

يتولى ادارة الشركة السيد / (١) المقيم في
باعتباره المدير الوحيد و تنتهى وظيفته في
لدة غير محدودة .

أو يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين
الشركاء أو من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة
الاولى من :

١ - السيد / المقيم في
٢ - السيد / المقيم في
الخ

(١) بيانات الزلمية .

وتنتهى وظيفة المديرين في « أو يباشرون وظيفتهم لمدة غير محدودة » .

مادة ١٢

يمثل المدير أو المديرون الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم « منفردين أو مجتمعين ... » في هذا الصدد أوسع السلطات للتعامل باسمها وإجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافآتهم وقبض ودفع كافة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة المستندات الأذنية التجارية وإبرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التى تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالأجل ، ولهم شراء جميع المواد والمعدات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات ... الخ .

أما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمستحريات والمبادلات وبيع المحلات التجارية والعقارات والرهون وكذلك الاشتراك فى المؤسسات الأخرى فلا يجوز إجراؤها الا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال (أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء) . ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقعه المدير أو غيره من العاملين مشفوعا بالصفة التى يتعامل بها (١) .

مادة ١٣

المدير قابل للمزل فى أى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الاغلبية التعددية للشركاء الحائزة لثلاثة أرباع رأس المال « أو بقرار اجماعى من الشركاء » وله أن يستقبل فى نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة

(١) الاختصاصات المشار إليها على سبيل التمثيل ويجوز أَسناد بعضها للجمعية العامة .

الى رئيس مجلس الرقابة أو باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك
بشهر على الأقل .

مادة ١٤

فى حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين
خلال شهر أن يدعوا الجمعية العامة غير العادية للانعقاد للنظر فى الامر
وتعيين مدير جديد .

مادة ١٥

للمديرين فى علاقتهم مع بعضهم وكتدبير ذى صفة داخلية أن
يؤلفوا مجلس إدارة يتولى بنفسه تعيين رئيسة وسكرتيرة .

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس أو عضوين آخرين
من أعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك . ويمقد الاجتماع فى
مركز الشركة أو فى أى مكان آخر يعينه خطاب الدعوة .

ولا يكون انعقادة صحيحا الا بحضور نصف أعضاء مجلس
الادارة على الأقل .

وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين
وإذا تساوت الأصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات
المذكورة فى محاضر تدون فى سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها
المديرون الذين اشتركوا فى إصدار هذه القرارات . ويصدق رئيس
المجلس على صور أو مستقرجات هذه المحاضر .

ويتداول مجلس الادارة فى جميع المسائل المعروضة عليه والتي
تتعلق بإدارة شؤون الشركة . ويجب على المجلس أن يبت بصفة خاصة
فى كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة أو مصروف تزيد
قيمتها على () .

ويجب على المديرين أن يقسموا بتنفيذ القرارات الصادرة من

مجلس الادارة وأن يتبعوا تعليماته وأرشادته والا عزلوا من وظائفهم
والزموا بتعويضات للشركة .

مادة ١٦

للمديرين الحق في مبلغ سنوى اجمالى قدره جنيه بصفة
مكافأة تدفع كل « شهر أو ثلاثة شهور مثلا » وتقيد بحساب المصروفات
العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبدل
السفر والانتقال .

ولهم أيضا حق الحصول على حصة في الارباح على الوجه المبين
في المادة ٣٨ من هذا المقد .

ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

مادة ١٧

يجب أن تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الاوراق والمطبوعات
الاخري التي تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها
عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة
مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال اذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة
في آخر ميزانية .

مادة ١٨

تكون تبليغات الشركة أثمار إليها في هذا المقد سواء كانت بين
الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الباب الرابع

مجلس الرقابة (١)

مادة ١٩

يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل أو من عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين الشركاء وتقدر أتمابهم .

واستثناء ما تقدم عين المؤسسون أول جلس رقابة من عضوا هم :

١ - السيد / المقيم في

٢ - السيد / المقيم في

... .. الخ

مادة ٢٠

مدة العضوية لمجلس الرقابة هي سنوات « ثلاثة مثلا » غير أن مجلس الرقابة المعين في المدة السابقة يبقى قائما بأعماله مدة سنة .

وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك يتجدد ثلث الاعضاء « مثلا » في كل سنة عند انقضاء الجمعية العامة ، ويمين الثلثان الاولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الاعضاء بعد ذلك بحسب الاقدمية في التحسين ، فاذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للقسمة على

(١) يلغى هذا الباب اذا لم يزد الشركاء على عشرة وتلغى كذلك كل اشارة تتعلق بمجلس الرقابة .

ثلاثة أندمج العدد الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد • ويجوز دائما إعادة الاعفاء الذين انتهت مدة عضويتهم •

مادة ٢١

يشترط أن يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص الشركة قدره خمسة على الأقل تخصص لضمان الأخطاء التي قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المادة المذكورة (١) •

مادة ٢٢

لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء في مراكز الاعضاء التي تخلو خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لأي سبب آخر • ويجب إجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو إذا نقص عدد الاعضاء عن ثلاثة •

وينتشر الاعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال الى أن ينعقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم •

ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه •

مادة ٢٣

يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا وأميناً للسر وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا •

ويعقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو عضوين من أعضائه مثلا ويجوز دعوته الى انعقاد غير

(١) حكم هذه المادة اختياري •

عادى بناء على طلب ادارة الشركة .

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين. وإذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

وتثبت مداولات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٤

يقوم مجلس الرقابة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة . وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظة الاوراق والاوراق المالية وقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريرا بنتيجة أعماله يبين فيه المخالفات والاختلاء التي قد يجدها في قوائم الجرد كما يبين الاسباب التي قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التي تنترحها ادارة الشركة .

مادة ٢٥

لاعضاء مجلس الرقابة الحق في أن يتقاضوا مبلغ جنية بصفة « بدل حضور أو مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترأى لهم .

الفرع الثالث — شركات الاستثمار الداخلي

١١٠١ — صينة : عقد شركة مساهمة

بنظام الاستثمار الداخلي طبقاً لأحكام قانون

الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجنييد

تمهيد

بناء على الطلب المقدم من
المؤسسين •
بصفته وكيلًا عن

وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم لسنة ١٩
الصادر بتاريخ / / ١٩ بالموافقة على المشروع متضمناً الشروط
الآتية :

ويعتبر هذا التمهيد والموافقة على المشروع انصدرة بقرار الهيئة
المشار إليها بعاليه جزءاً لا يتجزأ من عقد الشركة ونظامها الاساسي •
أنه في يوم

فيما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم (١) - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية - الإقامة —
الجنسية

(١) مركز الادارة والجنسية والممثل القانوني اذا كان الشريك
شخصاً معنوياً •

١
٢
٣

تمهيد

بناء على الطلب المقدم من
المؤسسين .

وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم لسنة ١٩
المصدر بتاريخ / / ١٩٩٠ بالموافقة على المشروع متضمنة
الشروط الآتية :

ويمتد هذا التمهيد والموافقة على المشروع الصادر بقرار الهيئة
لإشراكه في بحاليه جزء لا يتجزأ من عقد الشركة ونظامها الاساسي .

مادة ١

اتفق الموقعون على هذا العقد على تأسيس شركة مساهمة مصرية
بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين
المعمول بها ووفقا لاحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠
لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا العقد .

مادة ٢

اسم هذه الشركة هو (٢) :

(٢) يطلق عليها اسم مشتق من الغرض الذي قامت من أجل
تحقيقه كما يجوز تحديد السمة التجارية للشركة .

مادة ٣

غرض هذه الشركة (١) هو :

ويحوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأي وجه من الوجوه في مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومطلها القانوني في مدينة ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة (٢) هي سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري .
وكل إطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ : (٣)

-
- (١) ويشترط أن يكون الغرض وفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة العامة للاستثمار .
 - (٢) لا تتجاوز خمسين سنة إذا كان غرض الشركة استثماراً للأراضي البور والمصراوية واستزراعها .
 - (٣) تحقق هذه الفترة إذا لم تتضمن موافقة مجلس إدارة الهيئة على المشروع تجديد رأس المال المرخص به .

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ موزع على
سهم قيمة كل سهم منها أسهم نقدية و أسهم
تقابل حصة عينية (١) .

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف الى هذه المادة الفقرة
الآتية :

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن :

مقدمة من والشروط الآتية

وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها
عقود — المعاوضة الآتية بيانها وبيان شروطها .

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة ثل الربح الآتية بيانها :

وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتية بيانها :

ومن المتفق عليه التخيير في استيفاء الحصة المذكورة نقدا بالشروط
الآتية :

وقامت الهيئة العامة للاستثمار بتعيين الخبراء للتحقق من التقدير
المصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورون تقديرهم الذي قدروا
فيه الحصص على الوجه الآتية بيانها .
نقدًا ووافق عليه
المؤسسون بجلسة

حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ موزع على عدد
سهم قيمة كل سهم منها عدد سهما ممتازا والباقي أسهم
عادية وجميع أسهم الشركة .

(١) في حالة النص على أسهم ممتازة يكون النص على النحو
التالى :

مادة ٧.

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأسمال الشركة بأسمهم عددها وقيمتها على النحو الآ :

وطرحت باقى الاسهم ومقدارها سهما وقيمتها (١)
للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم
بتاريخ / / وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له يتلقى
الاكتتاب على النحو التالى :

الاسم ثلاثى	عدد	القيمة	اجمالى رأس المال	العملة التى
الجنسية	الاسهم (٢)	الاسمئة	تم بها الوفاء	
(١)
(٢)
(٣)

اكتتاب عام

وتبلغ نسبة مشاركة المصيرين
وقد دفع المكتتبون (٣) القيمة الاسمية وقدره

(١) يوضح نوع العملة التى تم السداد بها وجنسية المكتتبين على
النحو التالى :

(٢) فى حالة النص على أسهم ممتازة تقسم الخانة الخاصة بعدد
الاسهم الى قسمين القسم الاول خاص بالاسهم الممتازة والقسم
الثانى خاص بالاسهم العادية .

(٣) على أن لا يقل ذلك عن ربع كامل القيمة الاسمية للاسهم
التقديدية ووفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة للمشروع وعلى أن لا يتجاوز
سداد باقى قيمتها ١٠ سنوات من تاريخ التأسيس .
حصص التأسيس قد تقرر منحها الى

في بنك . . . المسجل لدى البنك المركزي المصري والمرفوض له بتلقى
الاحتسابات .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد صدور القرار المرفوض في
تأسيس الشركة وقرار من الجمعية العامة .

« تحذف في حالة عدم وجود حصص تأسيس »

مدفوع بـ — ولتقرر الاكتاب على — .

الاجانب

الدولار

المصريين

الجنيه المصري

مقابل التنازل للشركة عن الالتزام الممنوح له من الحكومة في شأن
أو مقابل الحقوق المنوية الآتى بيانها

وقد خصص للخصص المذكورة نسبة من الارباح بعد
حجز الاحتياطي القانوني ووفاء على الاقل بصفة ربح
لرأس المال وعند حل الشركة وتصفيته لا يكون لاصحاب هذه الحصص
أي نصيب في فائض التصفية .

والجمعية العامة بعد مضي سنة من تاريخ تأسيس الشركة الحق
في الخائفا مقابل التسوييف العادل والذي يتم تقديره على أساس . .

مادة ٨

يتمتع الموقعون على هذا بالسعى في الحصول على موافقة الهيئة
العامة للاستثمار وفي استصدار القرار الوزاري بالتخصيص في انشاء
الشركة وفقا للموافقة الصادرة من الهيئة للمشروع والقيام بكافة
الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها وفي هذا السبيل وكلوا عنهم .

في القيام بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات
القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التي تراها

الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام لشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والاوراق الى مجلس ادارة الشركة ودعوة أول جمعية عامة للانعقاد خلال شهر من تاريخ قيد الشركة في السجل التجاري .

مادة ٩

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التي تم أنفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات العامة .

مادة ١٠

حرر هذا العقد بمدينة جمهورية مصر العربية في سنة هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة ويلقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم ثلاثي الجنسية . الإقامة التوقيع

(١)

(٢)

(٣)

(٤)

(٥)

(٦)

(٧)

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ١

تأسست الشركة طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى ، شركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد :

مادة ٢

اسم هذه الشركة هو (١) شركة مساهمة متمتعة بالجنسية المصرية .

مادة ٢

غرض هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى اطار احكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأى وجه من الوجوه فى مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

(١) يطلق عليها اسم مشتق من الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه .

مادة ٤

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن يوافق عليها مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار وتعتمد بقرار من الوزير المختص .

مادة ٥

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى في مدينة ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الثانى

في رأس مال الشركة

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ () جنيها (١) .
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ () جنيها موزع على
سهما كل سهم (٢) () جنيها منها
() أسهم نقدية و () أسهم مقابل حصص
عينية .

(١) تحذف هذه الفقرة اذا لم تتضمن موافقة مجلس ادارة الهيئة تحديد رأس المال المرخص به .
(٢) ألا تقل قيمة السهم عما يعادل خمسة جنيهات مصرية ولا تزيد عما يعادل ١٠٠٠ جم ويراعى أن يكون تحديد رأس المال بالجنيه المصرى .

مادة ٧

جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية عدد الاسهم القيمة الاسمية العملة التي تم الوفاء بها

١ -

٢ -

٣ -

٤ - اكتتاب عام

وتبلغ نسبة مشاركة المصيرين

وقد دفع المكتتبون (٣) () كامل القيمة الاسمية للسهم عند الاكتتاب (٤) ويتم سداد باقى الاسهم المدفوعة بالنقد الاجنبى الحر بالسمر المعلن بواسطة السلطات النقدية المختصة وقت السداد .

مادة ٨

تستخرج الاسهم أو الشهادات الممثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الإدارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة ورقم وتاريخ

(٣) وفقاً للموافقة الصادرة من الهيئة على المشروع على أن لا يقل عن ربع قيمة الاسهم النقدية وعلى أن يتم سداد باقى الاسهم في المدة التي تحددها الموافقة على أن لا تتجاوز ١٠ سنوات على الاكثر من تاريخ القرار المرخص بالتأسيس .

(٤) تحذف اذا لم تكن الشركة من شركات الاكتتاب العام .

القرار الوزاري المرخص في تأسيسها وتاريخ نشره ورقم وتاريخ التيد
بالسجل التجاري وقيمة رأس المال بنوعيه ونسبة مشاركة المصيرين
وعدد الاسهم الموزع عليها رأس المال وخصائصها وغرض الشركة
ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية •

ويكون للاسهم كيوونات ذات أرقام مسلسلة ومشمطة أيضا على
رقم السهم •

مادة ٩

يجب أن يتم الوفاء بباقي قيمة كل سهم خلال سنوات (١)
على الاكثر من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري وذلك في المواعيد
وبالطريقة التي يمينها مجلس الادارة على أن يعلن عن تلك المواعيد
قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتقيد المبالغ المدفوعة على
شهادات الاسهم ، وكل سهم لم يؤثر عليه تأثيرا صحيحا بالوفاء
بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل تداوله حتما •

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر اداؤه
عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع (١/٢)
(٢) سنويا من يوم استحقاقه بالاضافة الى التعويضات الاخرى وعلى
وجه خاص المترتبة على عدم الوفاء بالعملة الاجنبية ومع عدم الاخلال
بنسبة مشاركة الجانب المصري في رأس المال ويعد اخطار الهيئة العامة
للاستثمار •

ويحق لمجلس ادارة الشركة أن يقوم ببيع هذه الاسهم لصاب
المساهمين المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى
تتبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

(١) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة •

(٢) بحيث لا تتجاوز ٧٪ •

أ - اعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل بعلم الوصول أو (بالتلكس) على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

ب - الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في عن أرقام الاسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بها .

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بعلم الوصول (أو بالتلكس) بصورة من الاعلان وعدد الجريدة أو الصحيفة ائتي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخضع مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطاوبا للشركة من أصل وفوائد ومصاريفه ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة وبطلابه بالفرق عند حصول عجز ، ولا يخل ذلك بحق الشركة في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى قبل المساهم المتأخر عن الدفع .

مادة ١٠

لا يجوز التصرف في الاسهم خلال السنتين الاوليين للشركة الا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار سواء كان التصرف بالنقد الاجنبي أو بالعملة المحلية ، أما اذا كان التصرف بعد مضي السنتين المذكورتين فيكتفى بإخطار الهيئة بالتصرف .

مادة ١١

تنتقل ملكية الاسهم بإثبات التصرف كتابية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة

لتداول الأوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع
أطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية (١) .

وبالرغم من حصول التنازل وإثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون
الأصليون والمتنازلون المتعاقبون مسئولين بالتضامن فيما بينهم ومع من
تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى أن يتم
سدادها . وفي جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من
تاريخ اثبات التنازل في السجل المشار اليه ويوقع اثنان من أعضاء
مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لقيود الاسهم الاسمية في سجل
نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب
على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار
اليه ، وإذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائي جبرى القيد
في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات
الدالة على ذلك .

وفي جميع الاحوال يؤثر على النهم بما يفيد نقل الملكية باسم

(١) في حالة ايراد نصوص في النظام تتضمن قيودا على تداول
الاسهم فانه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ نص استرشادي يضاف في هذه
الحالة :

(يجب على من يعترزم التنازل عن أسهمه أن يقوم باخطار مجلس
ادارة الشركة وذلك بخطاب مسجل يتضمن اسم المتنازل اليه وعدد
الاسهم المتنازل عنها ويقوم مجلس الادارة بدوره باخطار جميع
المساهمين بذلك خلال اسبوعين .

ولكل مساهم الحق في شراء الاسهم المتنازل عنها بنسبة ما يملكه
من أسهم وذلك خلال سنتين يوما من تاريخ اخطاره ، فإذا انقضى
اليعاد المذكور سقط حقه في الاسترداد) .

من انتقلت اليه .

مادة ١٢

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخضع جميع الاسهم من نفس النوع لنفس الالتزامات .

مادة ١٣

يتقرب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٤

كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥

لا يجوز نحرثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطالبوا بوضع الاختتام على دفاتر للشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٦

كل سهم يخلو الحق في حصة معادنة لحصة غيره من الاسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الارباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية (١) .

(١) في حالة اصدار أسهم ممتازة تضاف الى النص العبارة لنتالية :
الا أنه بالنسبة للاسهم الممتازة فانها تخول لصاحبها حق السهم العادي في الارباح فضلا عن أولوية التقدم على أصحاب الاسهم العادية بذات النسبة عند انقضاء الشركة .

مادة ١٧

تدفع الارباح المستحقة عن السهم لآخر مالك له مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الارباح أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم وانشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للاسهم الاصلية (١) كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (٢) وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار في انحالتيه .

مادة ١٩

في حالة زيادة رأس المال بأسهم نقدية ، يكون للمساهمين التدايى حق الاولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الاسهم التي يمتلكها (٣ ، ٤) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للاسهم الممتازة من

تحدد حقوق حقوق الاسهم الممتازة ويمكن اختيار امتياز أو أكثر وكذا تحديد النسبة من الارباح أو ناتج التصفية .

(١) في حالة تضمين النظام الاساسى للشركة أسهم ممتازة تضاف عبارة سواء كان ذلك بأسهم عادية أو أسهم ممتازة .

(٢) بالنسبة للاسهم الممتازة وحصص الارباح وحصص التأسيس فإنه يكون للتأسيس النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية .

(٣) يجوز تحديد حقوق الاولوية للمساهمين التدايى بحيث

حقوق أولوية خاصة بها (٥) ٠٠

ويتم إخطار المساهمين القدامى بإصدار اسم الزيادة - في حالة تقرير حقوق أولوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مسجل على حسب الأحوال طبقا لما هو منصوص عليه باللائحة التنفيذية رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوما من فتح باب الاكتتاب .

مادة ٢٠

في حالة زيادة رأس المال ، يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم التي يحملها بشرط أن يتساوى جميع المساهمين من ذات المرتبة في التمتع بهذه الحقوق (١) كما يجوز تقرير بعض الامتيازات للاسهم القائمة قبل زيادة رأس المال وذلك سوله في الارباح أو ناتج التصفية ويكون للجمعية العامة غير العادية حق الموافقة على منح هذه الامتيازات كلها أو بعضها للاسهم القائمة قبل الزيادة وذلك بناء على اقتراح مجلس الادارة مؤيدا بتقرير من مراقب الحسابات في هذا .

تقتصر على مجرد الاسبقية في الاكتتاب فقط ، أو تشمل بالإضافة لذلك الاعفاء من علاوة الاصدار أو جزء منها .

(٤) يجوز للجمعية العامة العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

(٥) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن النظام انشاء أسهم ممتازة .
(١) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .

الباب الثالث

في السندات

مادة ٢١

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٢ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولا تحت التنفيذ للجمعية العامة العادية أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم .
ولا تنفذ قرارات الجمعية العامة العادية الصادرة في هذا الشأن الا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الرابع

في ادارة الشركة

الفصل الاول

مجلس ادارة الشركة

مادة ٢٢

يتولى ادارة الشركة مجلس ادارة مؤلف من عضوا (أو من عضوا على الأقل أو عضوا على الاكثر) تعينهم الجمعية العامة (١) ، ويشترط في كل منهم أن يكون مالكا لعدد من أسهم

(١) يشترط ان لا يقل العدد عن ثلاثة .

الشركة لا تقل قيمتها عن (٢) •

ويراعى أن يمثل مالكو الاسهم يحدد من الاعضاء يتناسب مع
نسبة نصيبهم في رأس المال •

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول
مجلس إدارة من عضوا هم :
الاسم الجنسية السن

مادة ٢٣

يعين أعضاء مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات •

غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
لمدة سنوات (٣) •

ولا يخل ذلك الشخص الاعتباري في استبدال من يمثل في المجلس
على النحو المبين بالمادتين رقمي ٢٣٧ : ٢٣٨ من اللائحة التنفيذية
لقانون شركات المساهمة •

مادة ٢٤

لمجلس الإدارة - إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو
الاصلي - أن يعين أعضاء في المراكز التي تظل أثناء السنة ويجب عليه
اجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن () عضو •
ويباشر الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل

(٢) يشترط ألا تقل قيمتها الاسمية عن خمسة آلاف جنيه أو ما
يعادلها بالنقد الاجنبي. ويجوز النص على ضم عضوين على الأكثر لا
يتوافر فيهم نصيب ملكية أسهم الشركة •
(٣) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات • •

في الحال الى أن تتعقد الجمعية العامة التي تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلا عنهم .

مادة ٢٥

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس ائحفه الذي يقدم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

مادة ٢٦

لمجلس الادارة أن يعين من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض اختصاصاته أو يعهد اليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس .

مادة ٢٧

يعقد مجلس الادارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصالحها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضائه ، ويجب أن يجتمع مجلس الادارة () مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون جميع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر (١) .

مادة ٢٨

لعضو مجلس الادارة أن ينيب عنه عند الضرورة في المجلس أحد

(١) يجوز أن ينص على عقد اجتماعات استثنائية لمجلس ادارة الشركة في مدينة معينة خارج مصر وينصاب محدد اذا تولفوة لدى الشركة ظروف خاصة تبيح هذا الاستثناء .

زملائه •

مادة ٢٩

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره () عضوا
(ثلاثة على الأقل) •

مادة ٣٠

تصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية () عفا (يجوز
النص على نصاب معين في بعض الموضوعات أو مراعاة النصاب الذي
ينطلبه القانون أو اللائحة) •

مادة ٣١

مع مراعاة أحكام المواد من ٩٦ الى ١٠١ من قانون الشركات
المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
المشار اليه ولائحته التنفيذية لمجلس الادارة أوسع سلطة لادارة الشركة
فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة (٢ ، ٣) للجمعية العامة -
ومدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات ووضع
اللوائح المتعلقة بالشئون الادارية والمالية وشئون العاملين ومعاملتهم
المالية ، كما يضع المجلس لائحة خاصة بتنظيم أعماله واجتماعاته ؛
وتوزيع الاختصاصات والمسئوليات •

مادة ٣٢

يمثل رئيس مجلس الادارة الشركة أمام القضاء والغير •

-
- (٢) ما لم يحدد النظام ممثلين آخرين •
(٣) يجوز النص على اختصاص الجمعية العامة بموضوعات معينة
إذا رُؤى إخراجها من اختصاص مجلس الادارة •

مادة ٣٣

يملك حق التوقيع عن الشركة على انفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر ينتدبه المجلس لهذا الغرض (١) •

وللمجلس الإدارة الحق في أن يعين عدة معينين أو وكلاء مفوضين وأن يخولهم أيضا حق التوقيع عن الشركة منفردين أو مجتمعين •

مادة ٣٤

لا يتحمل أعضاء مجلس الإدارة بسبب قيامهم بمهام وظائفهم ضمن حدود وکالتهم بأية مسؤولية فيما يتعلق بالترامات الشركة •

مادة ٣٥

تتكون مكافأة مجلس الإدارة من النسبة المئوية المنصوص عليها في المادة (٥٧) من هذا النظام ومن بدل الحضور الذي تحدد الجمعية العامة قيمته كل سنة أو من رتب مقطوع قدره ...

الفصل الثاني

الجنة الإدارية المعاونة

مادة ٣٦

يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة إدارية معاونة من العاملين فيها المصريين والأجانب وذلك متى بلغ عدد العاملين •
نص استرشادي : (يعين مجلس الإدارة من له جواز التوقيع

(١) يجوز أن يتضمن النظام تنظيما آخر لحق التوقيع •

عن الشركة () .

وتختص اللجنة المذكورة بدراسة كافة الموضوعات المتعلقة بدراسة برامج العملية بالشركة ورفع الانتاج وتطويره مع مراعاة الادارة الاقتصادية السليمة وحسن استخدام الموارد المتاحة فضلا عن الموضوعات الاخرى التي تحال اليها من مجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتخب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الى مجلس الادارة .

مادة ٣٧

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا وفي حالة غيابه تعين العضو الذي يقوم بأعماله الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتخب أو من يفوضه من أعضاء مجلس الادارة ، وعدد من المديرين المسؤولين بالشركة يختارهم مجلس الادارة دون أن يكون لهم صوت معدود في المداولات .

مادة ٣٨

يتولى مجلس الادارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة الادارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة أعضائها وتجتمع اللجنة مرة على الاقل كل شهرين ولا يكون الاجتماع صحيحا الا اذا حضره ثلث عدد الاعضاء على الاقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فاذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذي منه الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٣٩

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على مجلس الادارة يوضح فيه الموضوعات التي أحيلت اليها وما أوصت به في شأنها واقتراحاتها التي ترقى عرضها على المجلس والتي يؤدي الاخذ

بها الى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب الخامس

في الجمعية العامة

مادة ٤٠

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين ولا يجوز انعقادها الا في
(المدينة التي بها مركز الشركة ما لم ينص على غير ذلك) (١) .

مادة ٤١

لكل مساهم الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق
الاصالة أوالانابة .

ولا يجوز للمساهم من غير أعضاء مجلس الادارة أن ينيب عنه
أحد أعضاء مجلس الادارة في حضور الجمعية العامة .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي وأن يكون
الوكيل مساهما ولا يكون لاي مساهم من غير الأشخاص الاعتبارية
بوصفة أصيلا أو نائبا عن الغير أو الصفتين معا عدد من الاصوات
يجاوز () من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين .

ويجب أن يكون مجلس الادارة ممثلا في الجمعية العامة بما لا يقل
عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته ، وذلك في غير الاحوال
التي ينقص فيها عدد أعضاء مجلس الادارة عن ذلك ولا يجوز تخلف
أعضاء مجلس الادارة عن حضور الاجتماع بغير عذر مقبول .

(١) يمكن اضافة مكان آخر يكون النص على النحو التالي :
ويجوز أن تتمتع الجمعية العامة في ذلك بناء على قرار
من مجلس ادارة الشركة .

وفي جميع الاحوال لا يبطل الاجتماع اذا حضره ثلاثة من أعضاء مجلس الادارة على الأقل يكون من بينهم رئيس مجلس الادارة أو نائبه أو أحد الاعضاء المنتخبين للادارة ، وذلك اذا توافرن للاجتماع الشروط الاخرى التي يتطلبها القانون واللائحة التنفيذية .

مادة ٤٢

يجب على المساهمين الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .
ولا يجوز قيد أى نقل للكية الاسم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٤٣

تتحدد الجمعية العامة العادية للمساهمين كل سنة بدعوة من رئيس مجلس الادارة في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ؛ وذلك خلال الستة أشهر التالية (على الأكثر) لنهاية السنة المالية للشركة .
ولمجلس الادارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

(١) يجوز النص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات المقررة ، أو الحد الاقصى لا يحمله الوكيل من أسهم .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يترأى فيها مجلس الادارة عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع »

كما يكون للجهة الادارية المختصة أن تدعو الجمعية العامة اذا نقص عدد أعضاء مجلس الادارة عن الحد الأدنى الواجب توافره لصحة انعقاده • أو امتنع الاعضاء المكملين لذلك الحد عن الحضور وفي جميع الأحوال تكون مصاريف الدعوة على نفقة الشركة •

مسادة ٤٤

تتمتع الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتي :

- أ — انتخاب أعضاء مجلس الادارة وعزلهم •
- ب — مراقبة أعمال مجلس الادارة والنظر في أخلائه من المسؤولية •
- ج — المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر •
- د — المصادقة على تقرير مجلس الادارة عن نشاط الشركة •
- هـ — الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافئات وبدلات أعضاء مجلس الادارة •

و — تعيين مراقب الحسابات وتحديد ائتمانه •

ز — كل ما يرى مجلس الادارة أو الجهة الادارية المختصة أو المساهمون الذين يملكون ٥/١ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة •

مسادة ٤٥

على مجلس الادارة أن يعد عن كل سنة مالية — في موعد يسمح بمعد الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها — ميزانية للشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة

ذاتها ، وذلك كله طبقا للاوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية لقانون شركات المساهمة .

ويجب على مجلس الادارة أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وافية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقبي الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الاوراق المبينة في الفقرة الاولى (١) الى كل مساهم بطريق البريد لموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

مادة ٤٦

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في محيفتين يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (١) الاكتفاء بإرسال اخطار الدعوة الى المساهمين على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطارات للمساهمين باليد مقابل التوقيع ..

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به المساهمين على النحو الوارد في المادتين ٤٥ ، ٤٦ الى كل من الهيئة العامة للاستثمار والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال الى المساهمين .

(١) جوائز

(١) يقتصر فقط على الشركات التي لم تطرح أسهمها للاكتتاب
• انعام

مادة ٤٧

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون على الاقل (١) . فاذا لم يتوافر الصدد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثاني (٢) ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة للاسهم المثلة في الاجتماع (٣) .

مادة ٤٨

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتي :

أ - لا يجوز زيادة الترامات المساهمين ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق المساهم الأساسية التي يستمدّها بصفته شريكا .

ب يجوز اضافة أغراض جديدة بموافقة انهيئة العامة للاستثمار .

ج - يكون للجمعية العامة غير العادية المنظر في اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الضسارة التي يترتب

(١) ربع رأس المال على الاقل وبشرط الا يجاوز نصف رأس المال .

(٢) جوازية .

(٣) الا اذا اشترط النظام أغلبية خاصة في اصدار القرارات .

عليها حل الشركة إجباريا أو ادماج الشركة .

وإذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر في حل الشركة أو استمرارها . ولا ينفذ أى تعديل في نظام الشركة الا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٤٩

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام الآتية :

أ - تجتمع الجمعية العامة بناء على دعوة مجلس الإدارة ، وعلى المجلس توجيه الدعوة إذا طلب اليه ذلك عدد من المساهمين يمثلون ١٠٪ من رأس المال على الأقل لأسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقم المجلس بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا بطلبهم الى الهيئة العامة للاستثمار التي تتولى توجيه الدعوة .

ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً التالية للاجتماع الاول ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا اذا حضره عدد من المساهمين يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .

ج - تصدر قرارات الجمعية العامة العادية بأغلبية ثلثي الانسهم الممثلة في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل اتمامه أو تغيير الفرض الاصلى أو ادماجها ،

فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع
الاسهم الممثلة في الاجتماع .

مادة ٥٥

لا يجوز للجمعية الداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الاعمال
ومع ذلك يكون للجمعية حق الداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكثف
أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية وأحكام هذا النظام تكون القرارات الصادرة من الجمعية
العامة ملزمة لجميع المساهمين سواء كانوا حاضرين الاجتماع السني
محدث فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين ، وعلى مجلس الادارة
تنفيذ قرارات الجمعية العامة .

مادة ٥٦

تسجيل أسماء الحاضرين من المساهمين في سجل خاص يثبت فيه
حضورهم وما اذا كان بالاضافة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل
بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعي الاصوات .

ويكون لكل مساهم يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة
الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال ، واستجواب أعضاء مجلس
الادارة ومراقبي الحسابات بشأنها .

ويشترط تقديم الأسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة
أيام على الأقل في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل
إيماءة .

ويجب مجلس الادارة على أسئلة المساهمين واستجواباتهم
بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للغير ، ولذا

رأى المساهم أن الزد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

ويكون التصويت في الجمعية العامة ٥٠٠ (١) ، ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس الإدارة أو عزلهم أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم ، أو اذا طلب ذلك رئيس مجلس الإدارة أو عدد من المساهمين يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع على الاقل .

ولا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أبراء ذمتهم واخلاء مسئوليتهم عن الإدارة .

مادة ٥٦

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن خلاصة وافية لجميع مناقشات الجمعية العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت في الجمعية وعدد الاصوات التى وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب المساهمون اثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعى الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة الى الهيئة

(١) يعين النظام طريقة التصويت فلذا لم يعينها فانها تتم بالطريق التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية .

العامة للاستثمار خلال شهر على الأكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٥٣

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار يصدر لصالح فئة معينة من المساهمين أو للاضرار بهم ، أو لجلب نفع خاص لاعضاء مجلس الادارة أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم بالبطلان ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا المساهمون الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تنغيوا عن الخضوع بسبب مقبول ، وللبيئة العامة للاستثمار أن تتوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع المساهمين وعلى مجلس الادارة نشر ملخص الحكم ببطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الاستثمار .

وتسقط دعوى البطلان بمعنى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٥٤

مع مراعاة أحكام المواد من ١٠٣ ، ١٠٩ من قانون شركات
المساهمة وشركات التسمية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة
المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر
من تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة
الحاسبة والمراجعة تعيينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /

المقيم في مراقباً أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلاً
عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش
تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الصاب الختامى

المال الاجتياطى - توزيع الارباح

مادة ٥٥

تبتدى السنة المالية للشركة من وتنتهى فى من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التى تبدأ من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

مادة ٥٦

على مجلس الادارة أن يعد كل سنة مالية فى موعد يسمح بمقتضى الجمعية العامة للمساهمين خلال (ستة أشهر على الاكثر من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة فى قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية وكذلك تلك التى تعددها الهيئة العامة للاستثمار طبقاً لاحكام القانون رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ .

وعلى المجلس أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى فى ختام السنة ذاتها . .

مادة ٥٧

توزع ارباح الشركة الصافية سنوياً بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الاخرى كما يلى :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يساوى من الارباح لتكوين الاحتياطى القانونى (٥٪ على الاقل) ويقتف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطى قدرا يساوى من رأس مال الشركة المصدر (٢٠٪ على الاقل) ومتى نقص الاحتياطى تعين العودة الى الاقتطاع .

٢ - (١)

٣ - ثم يوزع ١٠٪ من تلك الارباح على العاملين بالشركة طبقا للقواعد التى . . . مجلس ادارة الشركة وتمتعدها الجمعية العامة .

٤ - ثم يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الارباح قدرها (٥٪ على الاقل) للمساهمين عن المدفوع من قيمة أسهمهم .

على أنه اذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٥ - اذا كان فى الشركة حصص تأسيس يدفع نصيبها فى الارباح بشرط الا تريد على ١٠٪ من باقى الارباح الصافية .

٦ - ويخصص بعد ما تقدم . . . (عشرة فى المائة على الاكثر) من الباقى لكافة مجلس الادارة .

٧ - ويوزع الباقى من الارباح بعد ذلك على المساهمين كحصة اضافية فى الارباح أو يرسل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطى غير عادى أو مال استهلاك غير عادى .

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الارباح الصافية لتكوين احتياطى نظامى لمواجهة الافتراض التى يحددها النظام .

مادة ٥٨

يستعمل الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة .

مادة ٥٩

تدفع الأرباح الى المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة بشرط ألا تتجاوز شهراً من تاريخ قرار الجمعية العامة

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٦٠

لا يترتب على أى قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد أعضاء مجلس الإدارة بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من مجلس الإدارة أو مراقب الحسابات فتسقط هذه الدعوى بىضى سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على تقرير مجلس الإدارة .

ومع ذلك فان كان الفعل المنسوب الى أعضاء مجلس الإدارة يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى العمومية .

مادة ٦١

مع عدم الإخلال بحقوق المساهمين المقررة قانوناً لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد مجلس

الادارة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا بأسم مجموع المساهمين ويمقتضى قرار من الجمعية العامة .

وعلى كل مساهم يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر على الأقل ويجب على المجلس أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٦٢

في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها
الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٦٣

مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية .

تمين للجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد اتعايبهم ، ويكون تعيين
المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم .

وفي حالة صدور حكم بطل الشركة أو بطلاتها تبين المحكمة طريقة
التصفية كما تمين المصفي وتحدد اتعايبه .

ولا ينتهى عمل المصفي بسوفاة الشركاء أو اشهار افلاسهم أو
امسارهم أو بالحجر عليهم ولو كان معيناً من قبلهم .

وتنتهى وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين •
أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن
يتم اخلاء عهدة المصفين •

الفصل العاشر

أحكام ختامية

مادة ٦٤

مع مراعاة أحكام المادة ٦٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٨٣ يجب
على مجلس الإدارة أن يتعاقد مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم
الاستئناف على الاقل للعمل مستشارا قانونيا للشركة وذلك بالشروط
والمدة التي يتفق عليها • وإذا انتهى عقد المستشار القانوني فعلى مجلس
الإدارة أما تجديده أو استبدال غيره فور انتهاء العقد •

واستثناء من ذلك عين المؤسسون للاستاذ /

المحامي المقيم في مستشارا قانونيا للشركة ، وذلك الى
حين اجتماع مجلس الإدارة واعمال لختصاصه في هذا الشأن •

مادة ٦٥

تخضع المصاريف والالتزام المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من
حساب المصروفات العامة •

مادة ٦٦

تتخذ أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوهمية
بالاسم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادرة بالقانون رقم

١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحتها التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا النظام .

مادة ٦٧

يودع هذا النظام ويُنشر طبقاً للقانون .

١٠٢ - صيغة : عقد شركة ذات مسئولية محدودة

بنظام الاستثمار الداخلي طبقاً لأحكام قانون الاستثمار

رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجديد

عقد تأسيس

شركة ذات مسئولية محدودة

انه في يوم

وفيما بين الموقعين أدناه :

- ١ - الاسم - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
محل الإقامة (أو مركز الإدارة اذا كان الشريك شخصاً ممنوياً) .

٢ -

٣ -

تمهيد

بناء على الطلب المقدم من (بصفته وكيلًا عن
المؤسسين .

وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم لسنة ١٩

المصادر بتاريخ / / ١٩ بالموافقة على المشروع متضمنًا الشروط
الآتية :

— ١ —

ويعتبر هذا التمهيد والموافقة على المشروع الصادرة بقرار الهيئة
المسار إليها عالية جزء لا يتجزأ من عقد الشركة ونظامها الاساسى .

قد اتفقوا فيما بينهم على تأسيس مشروع فى شكل شركة ذات
مسئولية محدودة وفقا لاحكام القوانين النافذة واحكام قانسون
الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ واحكام قانسون
شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحتهما التنفيذية
واحكام هذا العقد ويقر الموقعون انهم قد راعوا القواعد المقررة فى
القوانين المذكورة فى تأسيس هذه الشركة .

الباب الاول

اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام

مادة ١

١ - اسم الشركة وعنوانها
مسئولية محدودة (١) *
() شركة ذات

مادة ٢

غرض الشركة هو (٢) :

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار
قانون الاستثمار وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار *

مادة ٣

مدة الشركة هي (٣) :
تبدأ من تاريخ قيدها في السجل
التجاري ويجوز اطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة
الهيئة العامة للاستثمار *

(١) لا يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا يزيد على خمسين *
(٢) للشركة أن تتخذ اسما خاصا ، ويجوز أن يكون اسمها مستمدا
من غرضها ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر (بيان الزامي)
(٣) لا يجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو
الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام
وفيما عدا ذلك يشترط أن يكون نشاط الشركة في المجالات التي أوردتها
المادة الاولى من القانون رقم ١٩٨٩/٣٣٠ ووفقا للموافقة الصادرة من
الهيئة العامة للاستثمار *

مادة ٤

ويكون مركز الشركة الرئيسي وموطنها القانوني بمدينة (٤)
بجمهورية مصر العربية .

ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز الرئيسى الى أية
جهة فى نفس المدينة . كما يجوز لهم أن يقرروا إنشاء فروع أو وكالات
لشركة فى مصر أو فى الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار على
ذلك .

وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك
بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء .

الباب الثانى

رأس المال - الحصص

مادة ٥

حدد رأسمال الشركة (١) بمبلغ جنينها مصريا موزع على
عدد حصة قيمة كل منها جنينها مصريا . عدد
حصة نقدية قيمتها جم عدد حصة عينية قيمتها
جم وهذه الحصص موزعة بين الشركاء على (٢) الوجه الآتى :

(٤) (١، ٢، ٣) بيانات الزامية .

(١) لا يقل عن خمسين ألف جنيه مصرى ومقسمة الى حصص
متساوية لا تقل كل منها عن ١٠٠ جنيه مصرى ، (بيان الزامى) .
(٢) لا يزيد عددهم على خمسين شريكا ولا يكون كل منهم مسئولا
الا بقدر حصته (بيان الزامى) .

اسم صاحب	عدد	القيمة	العملة التي نسبة
الحصة وجنسيته	الحصص	الحصص	تم الوفاء بها المشاركة
العينية	النقدية		

النسخ ..

المجموع ..

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها

وأودعت في بنك بموجب الشهادة المرفقة .

وفيما يلي بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء (١) :

١ - قدم السيد / ما يأتي :

٢ - وقدم السيد / ما يأتي ؟

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد
كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة كما اتفق
المؤسسون على تقدير الحصة العينية المقدمة من السيد /

بمبلغ قامت الهيئة العامة للاستثمار بالتحقق من
التقدير الصحيح لهذه الحصص وقدم الخبراء المذكورون تقريرهم
الذي قدروا فيه الحصص على الوجه سالف البيان .

مادة ٦

تخول الحصص حقوقا متساوية في الحصول على الارباح وفي

(١) يجب بيان نوع كل حصة عينية وقيمتها والتمن الذي ارتضاه
باقي الشركاء لها ومقدار حصة الشريك في رأس المال مقابل ما قدمه من
حصة عينية .

اقتسام ملكية موجودات الشركة ولا يلتزم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم .

والحقوق والالتزامات المتعلقة بالحصة تتبعها في أيدي كل من تؤول اليه ملكيتها ويترتب حتما على ملكية الحصة قبول أحكام هذا العقد وقرارات الجمعية العامة .

مادة ٧

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الصر الى حصص وذلك بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء بشرط موافقة مجلس ادارة الهيئة العامة للاستثمار على ذلك وطبقا للأحكام المنصوص عليها في كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أفضلية الاكتتاب فيها بنسبة عدد ما يملكه كل منهم من حصص .

ويستعمل هذا الحق وفقا للأوضاع وبالشروط التي يعينها المديرون بموافقة مجلس المراقبة ما لم تقرر الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك .

مادة ٨

للجمعية العامة غير العادية أن تقرر تخفيض رأس المال لاي سبب وعلى أن لا يقل عن الحد الأدنى لرأس المال المحدد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ويكون التخفيض بالكيفية التي تراها الجمعية سواء عن طريق انقاص عدد الحصص أو استرداد بعضها أو تخفيض القيمة الاسمية على أن لا تقل القيمة الاسمية لكل منها عن مائة جنيه . وذلك كله بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار

على ذلك وفي جميع الاحوال يجب ألا يترتب على زيادة رأس المال أو تخفيضه اخلاص بنسبة مشاركة رأس المال المصرى فى رأس مال الشركة .

مادة ٩

الحصص قابلة للانتقال بين الشركاء أو بينهم وبين الغير وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار ويجب أن يثبت هذا الانتقال أو التصرف بالسجل المدد لذلك .

وهذا مع مراعاة عدم الاخلاص بنسبة مشاركة رأس المال المصرى فى رأسمال الشركة .

ويجب على من يعترزم ببيع حصته للغير أن يقوم بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار باخطار ادارة الشركة بذلك بخطاب موصى عليه يتضمن اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وعدد الحصص المتنازل عنها وثمان وشروط البيع وتقوم الادارة بدورها باخطار الشركاء فى خلال الثلاثة أيام التالية للشركاء خلال شهر من الاخطار الاول استرداد الحصة بالشروط نفسها والا سقط هذا الحق .

وبعد انقضاء شهر من ابلاغ العرض دون أن يستعمل أحد من الشركاء حق الاسترداد يكون الشريك حراً فى التصرف فى حصته وإذا استعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة المبيعة بينهم بنسبة حصة كل منهم فى رأس المال .

مادة ١٠

يعد بمركز الشركة سجل خاص للشركاء ، يتضمن ما يأتى :

- ١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم .
- ٢ - عدم الحصص التى يملكها كل شريك ومقدار ه ادفعه .
- ٣ - حالات ألتنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها بمقتضى

إشهادة التي تصدرها الهيئة العامة للاستثمار في هذا الشأن مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل والمتنازل اليه في حالة التصرف بين الأحياء وتوقيع المدير ومن آلت اليه الحصة في حالة الانتقال بطريق الميراث . ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الشركة أو الى الغير الا من تاريخ قيده في هذا السجل .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في أوقات العمل اليومي للشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشتمل على البيانات الواردة في هذا السجل ، ومن كل تغيير يطرأ عليها الى الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الثالث

ادارة الشركة

مادة ١١

يتولى ادارة الشركة السيد / (١) المقيم في أو يباشر الادارة لمدة غير محدودة .

أو يتولى ادارة الشركة مديرون تعينهم الجمعية العامة من بين الشركاء أو من غيرهم واستثناء مما تقدم عين الشركاء هيئة الادارة الاولى من :

(١) بيانات الزامية .

١ - السيد / المقيم في

٢ - السيد / المقيم في

السخ

وتنتهى وظيفة المديرين في
أداة غير محدودة • أو يباشرون وظيفتهم

مادة ١٢

يمثل المدير أو المديرين انشركة في علاقاتها مع الغير ولهم منفردين أو مجتمعين (١) في هذا الصدد أوسع السلطات للتعامل باسمها وأجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة وعلى الأخص تعيين ووقف وعزل وكلاء ومستخدمى الشركة وتحديد مرتباتهم وأجورهم ومكافأاتهم وقبض ودفع كلفة المبالغ وتوقيع وتحويل وبيع وتسديد كافة السندات الاذنية التجارية ولإبرام جميع العقود والمشارطات والصفقات التي تتعلق بمعاملات الشركة بالنقد أو بالاجل ، ولهم شراء جميع المواد والمهمات والبضائع والمنقولات والاقتراض بطريق الاعتمادات السخ •

أما القروض غير المفتوح بها اعتمادات بالبنوك والمستريات والمبادلات وبيع المحلات التجارى والمعارات والرهون وكذلك الاشتراك في المؤسسات الأخرى فلا يجوز إجراؤها الا بعد موافقة الجمعية العامة بأغلبية الشركاء الحائزة لثلاثى أرباع رأس المال (أو بناء على قرار اجماعى من الشركاء) وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار •

ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقعه المدير أو غيره من الناملين مشفوعا بالصفة التي يتعامل بها •

(١) يختار أحد الحكمين •

مادة ١٣

المدير قابل للعزل في أى وقت بقرار مسبب يصدر بموافقة الاغلبية العددية للشركاء للحائزة لثلاثة أرباع رأس المال ، أو بقرار اجماعى من الشركاء « وله أن يستقيل في نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى رئيس مجلس الرقابة أو باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك « بشهر على الأقل » •

مادة ١٤

في حالة انتهاء وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين خلال شهر أن يدعوا الجمعية غير العادية للانعقاد للنظر في الامر وتعيين مدير جديد •

للمديرين في علاقاتهم مع بعضهم وكتدبير ذى صفة داخلية أن يؤلفوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه •

ويجتمع مجلس الادارة بناء على طلب الرئيس أو عضوين آخرين من أعضائه كلما دعت مصلحة الشركة الى ذلك ، ويعقد الاجتماع في مركز اشركة أو في أى مكان آخر يعنيه خطاب الدعوة •

ولا يكون انعقاده صحيحا الا بحضور نصف أعضاء مجلس الادارة على الأقل وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية أصوات المديرين الحاضرين وإذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا وتثبت القرارات المذكورة في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها المديرين الذين أشتركوا في اصدار هذه القرارات ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجت هذه المحاضر •

ويتداول مجلس الادارة في جميع المسائل المعروضة عليه والتي تتعلق بادارة شؤون الشركة : ويجب على المجلس أن يبت بصفة خاصة في كل عملية أو تعاقد يترتب عليه تعهد من الشركة أو مصروف تريـد

قيمته () دون أن يكون للغير أن يطلبوا بأى اثبات في هذا الصدد .

ويجب على المديرين أن يقوموا بتنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الادارة وأن يتبعوا تعليماته وارشاداته والا عزلوا من وظائفهم والزموا بتعويضات الشركة .

مادة ١٦

للمديرين الحق في مبلغ سنوى اجمالى قدره جنية بمئة مكافأة تدفع كل « شهر أو ثلاثة شهور مثلاً » وتقيد بحساب المصروفات العامة وذلك علاوة على حقهم في استرداد مصروفات التمثيل وبسجل السفر والانتقال .

ولهم أيضا حق الحصول على حصة في الارباح على الوجه المبين في المادة (٣٨) من هذا العقد .
ويتم توزيع هذه المبالغ بين المديرين طبقا لما يتفق عليه فيما بينهم .

مادة ١٧

يجب أن تحمل الاعلانات ونسخ العقود وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التي تصدر من الشركة اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسئولية محدودة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة وبيان رأس المال اذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

ولا يكون التصرف ملزما للشركة الا اذا وقع المدير أو غيره من مستخدمي الشركة مشفوعا بالصفة التي يتعامل بها .

مادة ١٨

تكون تبليغات الشركة المأثار اليها في هذا العقد سواء كانت من الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الباب الرابع

مجلس الرقابة

مادة ١٩

يكون للشركة مجلس رقابة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل أو من
عضوا على الأكثر تنتخبهم الجمعية العامة من بين
الشركاء ، وتقدر أتعابهم •

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون أول مجلس رقابة من
عضوا هم :

١ - السيد / المقيم في

٢ - السيد / المقيم في

مادة ٢٠

مدة العضوية لمجلس الرقابة هي سنوات •

غير أن مجلس الرقابة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
مدة سنة وفي نهاية هذه المدة يتجدد المجلس بأجمعه وبعد ذلك
يتجدد ثلث الاعضاء « مثلا » في كل سنة عند انعقاد الجمعية العامة ،
ويعين للثلثان الاولان بطريق الاقتراع ثم يتجدد الاعضاء بعد ذلك
بحسب الاقدمية في التعيين فاذا كان عدد أعضاء المجلس غير قابل للقسمة
على ثلاثة أندمج البعدي الباقي فيمن يتناولهم آخر تجديد ، ويجوز دائما
اعادة انتخاب الاعضاء الذين انتهت مدة عضويتهم •

مادة ٢١

يشترط أن يكون عضو مجلس الرقابة مالكا لعدد من حصص

الشركة تمدره حصة على الأقل تخمض لخماني الاخطاء التي قد يرتكبها خلال عضويته وتكون هذه الحصص غير قابلة للتداول خلال المدة المذكورة (١) .

مادة ٣٢

لمجلس الرقابة أن يعين أعضاء في مراكز الاعضاء التي تظل خلال السنة بسبب الاستقالة أو الوفاة أو لاي سبب آخر . ويجب اجراء ذلك خلال الشهر التالي للخلو اذا نقص عدد الاعضاء عن ثلاثة .

ويباشر الاعضاء المعينون على هذا الوجه العمل في الحال الى أن يتم أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقر تعيينهم أو أن تعين آخرين بدلا منهم ، ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفة .

مادة ٣٣

يعين مجلس الرقابة من بين أعضائه رئيسا وأميناً للسر وعند غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئيس مؤقتا .

ويعقد مجلس الرقابة اجتماعاته في مركز الشركة أو في أي مكان آخر يحدده خطاب الدعوة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو عضوين من أعضائه (مثلا) ويجوز دعوته الى انعقاد غير عادي بناء على طلب إدارة الشركة .

ويكون انعقاد المجلس صحيحا بحضور نصف عدد أعضائه على الأقل وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين واذا تساوت الاصوات يكون صوت الرئيس مرجحا .

(١) حكم هذه الفقرة لختياري .

وتثبت مداوالات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ومعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٤

يقوم مجلس الرقابة بتثثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة وعليه فحص الدفاتر والحسابات والخزينة ومحفظه الاوراق المالية وتقيم الشركة .

ويقدم كل سنة الى الجمعية العامة تقريراً بنتيجة أعماله يبين فيها المخالفات والاضطاء التي قد يجدها في قوائم الجرد ، كما يبين الاسباب التي قد تحول دون اجراء توزيع حصص الارباح التي تقترحها ادارة الشركة .

مادة ٢٥

مع مراعاة حكم المادة (١٩) لاعضاء مجلس الرقابة الحق في أن يتقاضوا مبلغ جنيه بصفة « بدل حضور أو مكافأة » يجرى توزيعه بينهم حسب ما يترامى لهم . .

الباب الخامس

الجمعية العامة

(مادة ٢٦)

تمثل الجمعية العامة المكونة تكويناً مصححاً جميع الشركاء ، ولا يجوز انعقادها الا في (المدينة التي يقع بها مركز الشركة) .

مادة ٢٧

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التي يمتلكها سواء كان ذلك بطريق الامالة أو بطريق انابة شريك آخر لتمثيله في الجمعية ولكن شريك عدد من الاصوات يقدر بعدد ما يملكه أو يعثله من حصص دون تحديد .

مادة ٢٨

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الرقابة أو المدير يحصب الاحوال أو من ينوب عنهما وعند غايه يرأسها أحد زملائه يختاره المجلس ويعين الرئيس أميناً للسر ومراجعا لفرز الاصوات على أن تقر الجمعية العامة تعينهما .

مادة ٢٩

توجه الدعوة لحضور الجمعيات العامة بموجب خطابات موصى عليها ترسل لكل شريك قبل انعقادها بخمسة عشر يوما على الاقل .
ويجب أن تشمل خطابات الدعوة على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمائه .

مادة ٣٠

لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في خطاب الدعوة ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطرة التي تتكثف أثناء الاجتماع وتكون القرارات التي تصدرها الجمعية العامة طبقاً لمقد الشركة ملزمة لجميع الشركاء بما فيهم المائبين والمخالفين في الرأي وعديمي الاهلية .

مادة ٣١

تتعقد الجمعية العامة العادية كل سنة بناء على دعوة من ادارة

الشركة خلال الستة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة ومركزها المالى وتقرير مجلس الرقابة والتصديق عند اللزوم على الميزانية وحساب الارباح والخسائر وتحديد حصص الارباح التى توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو أعضاء مجلس الرقابة وتعدد مكافآتهم وغير ذلك من المسائل التى لا تدخل فى اختصاص الجمعية غير العادية .

ولا تكون قرارات الجمعية العامة العادية صحيحة الا اذا صدرت بأغلبية الاصوات التى تمثل « رأس المال على الاقل (١) » .

وفى حالة عدم تغير النصاب لصحة الاجتماع الاول تعين عقد الجمعية العامة ثانية خلال الثلاثين يوما التالية . ويعتبر اجتماعها الثانى صحيحا مهما كان عدد الحضور الممثل فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات على الاقل (٢) وفى حالة التساوى يرجح الجانب الذى منه الرئيس .

ويجوز أن تتضمن الدعوة الى الاجتماع الاول موعد الاجتماع الثانى فى حالة عدم تكامل النصاب (٣) .

مادة ٣٢

للجمعية العامة غير العادية أن تعدل عقد الشركة عدا ما يتعلق منها بغرض الشركة الاصلى أو بزيادة الترامات الشركاء .

ولا تكون قرارات الجمعية صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الاغلبية العديدة للشركاء الحاضرة لثلاثة أرباع رأس المال « على الاقل » .

(١ ، ٢) يمكن زيادة نصاب الحضور والتصويت .

(٣) حكم هذه الفقرة اختياري .

على أنه إذا كان القرار يتعلق بحل أحد المديرين فإن الأغلبية تصب بعد استبعاد الحصص التي يمثلها المدير المقترح عزله وإذا كان القرار يتعلق بالأساس بحقوق فئة من أصحاب الحصص فإنه يشترط في هذه الحالة حضور الأغلبية العددية لأصحاب تلك الحصص الذين يمثلون ثلاثة أرباع قيمتها .

مادة ٣٣

يجوز للمديرين دعوة الجمعية العامة لانعقاد غير عادي كلما دعت ضرورة إلى ذلك . ويجوز لمجلس الرقابة أن يتولى توجيه الدعوة إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويجوز أن تدعى الجمعية بناء على طلب شريك أو أكثر يمثل أكثر من ٥٠٪ من رأس المال إذا طلب ذلك من المديرين بخطاب موصى عليه وانقضت ثمانية أيام دون أن يقوم المديرين بتوجيه الدعوة .

ويوضع جدول الأعمال بمعرفة الجهة التي وجهت الدعوة للانعقاد « المديرين أو مجلس الرقابة أو الشركاء حسب الأحوال » .

مادة ٣٤

لكل شريك أثناء انعقاد الجمعية العامة حق مناقشة المسائل الواردة في جدول الأعمال ويكون المديرين ملزمين بالإجابة على أسئلة الشركاء بالقدر الذي لا يعرض مصالح الشركة للضرر .

فاذا رأى أحد الشركاء أن الرد على سؤاله غير كاف أحتسب إلى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ .

مادة ٣٥

تدون مداولات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقيّد في سجل خاص مرقومة صفحاته ومتمدة من الهيئة العامة للاستثمار ويوقع

عليها رئيس الجمعية وأمين السر وفارز الاصوات ومراقب الحسابات
ويصدق رئيس الجمعية على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

الباب السابع

سنة الشركة — الجرد — الحساب الختامي

المال الاحتياطي — توزيع الارباح

مادة ٣٦

السنة المالية للشركة اثني شهرا ميلادية تبدأ من أول وتنتهي
في آخر على أن السنة الاولى تشمل المدة التي تبدأ من تاريخ
تأسيس الشركة النهائي حتى

رتتعد أول جمعية عامة عقب هذه السنة .

مادة ٣٧

على مديري الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح
بمعد الجمعية العامة خلال ستة أشهر على الاكثر من تاريخ أنتهاء ميزانية
الشركة وقائمة الجرد وحساب الارباح والخسائر تقريراً عن نشاط
الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

وتخطر الهيئة العامة للاستثمار بالميزانية خلال ١٥ يوما من اعدادها
كما تودع الميزانية بعد انتقضاء ٢٥ يوما من تاريخ اعدادها مكتب السجل
التجاري ولكل ذي شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انمستاد

الجمعية العامة أن يطلق بنفسه أو بواسطة وكيل يختاره من بين الشركاء أو من غيرهم على هذه الأوراق وكذلك على تقرير مجلس الرقابة .

مادة ٣٨

توزيع أرباح الشركة الصافية السنوية بعد خصم جميع المصروفات الانعامة والتكاليف الاخرى كما يأتي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ على الأقل من « الأرباح لتكوين احتياطي » ويقف هذا الاقتطاع حتى بلغ مجموعة لاحتياطي قدرها يوازي ٢٠٪ على الأقل « من رأس المال » ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تمين العودة الى الاقتطاع . يتم بعد ذلك توزيع نسبة من تلك الأرباح على العاملين لا تقل عن ١٠٪ - طبقا للقواعد التي يقترحها مجلس ادارة الشركة وتعتمدها الجمعية العامة .

٢ - يقتطع بعد ذلك المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها ٥٪ من رأس المال على الأقل على الشركاء عن قيمة حصصهم على أنه اذا لم تسمح أرباح الشركة في سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين القادمة .

٣ - يخصص بعد ما تقدم ١٠٪ من الأرباح المتبقية « على الأكثر » لكافة المديرين .

٤ - يوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء كحصة إضافية في الأرباح أو يرحل بناء على اقتراح مجلس الادارة الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال للاستهلاك غير العادي .

أما الخسائر - إن وجدت - فيتمحملها الشركاء بنسبة حصصهم دون أن يلزم أحدهم بأكثر من قيمة حصصه .

مادة ٣٩

يستمع الاحتياطي يقرر مجلس الإدارة فيما يعود على الشركة بالنفع . .

مادة ٤٠

تدفع حصص الأرباح إلى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها المديرين .

ويجوز للمديرين بموافقة مجلس الرقابة أن يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أرباح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

في مراقبة الحسابات

مادة ٤١

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر فيهم الشروط المقررة بقانون مزاولة مهنة المحاسبة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /

المقيم في مراقبا أول للشركة ، ويكون المراقب مسئولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكلاء عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

المنازعات

مادة ٤٢-

مع مراعاة أحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أحدهم الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة .

ويجب على كل شريك يريد رفع نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الاقل ويجب على المديرين ادراج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية .

واذا رغبت الجمعية هذا الاقتراح فلا يجوز لاي شريك اعادة طرحه باسمه الشخصي أما اذا قبلت فتمين الجمعية لمباشرة الدعوى مندوباً أو أكثر ويجب أن توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية .

مادة ٤٣

تسرى أحكام كل من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحتهما التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا العقد .

١٠٣ - صيغة : عقد شركة التوصية بالاسهم

بنظام الاستثمار الداخلى طبقا لاحكام قانون

الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجديد

عقد الشركة الآتية

انه في يوم

فيما بين الموقعين أدناه :

١ - الاسم - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
العنوان - (بيان صفة الشريك متضامن - موسى) .

٢ -

٣ -

تمهيد

بناء على الطلب المقدم من
عن المؤسسين .

وعلى قرار الهيئة العامة للاستثمار رقم لسنة ١٩ الصادر
بتاريخ / / ١٩ بالموافقة على المشروع متضمنا الشروط الآتية :

١ -

ويعتبر هذا التمهيد والموافقة على المشروع الصادرة بقرار
الهيئة المشار اليه عاليه جزء لا يتجزأ من عقد الشركة ونظامها
الاساسي .

مادة ١

اتفق الموقعون على هذا المقد على تأسيس شركة توصية بالاسم بنرخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين المعمول بها ووفقا لاحكام قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية وقانون شركات المساهمة وشركات انتوصية بالاسم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا المقد .

مادة ٢

اسم الشركة وعنوانها :

ضرورة أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .

مادة ٣

غرض هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في اطار احكام قانون الاستثمار بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة ويجوز أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجارى .
وتنق اطلالة لمسدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١) .
وحد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ موزع على
سهم وحصة قيمة كل منها أسهم نقدية و
أسهم تقابل حصصا عينية .

وتمثل حصة الشركاء التضامنين حصة بمبلغ

مادة

إذا دخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :
الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن مقدمة
من وبالشروط الآتية
وقد وردت عليها خلال السنوات الخمس السابقة على تقديمها
عقود المعارضة الآتي بيانها وبيان شروطها .

وكانت هذه الحصة في تلك الفترة تتل الريع الآتي بيانه :

.....
وسبق أن ترتب عليها حقوق الرهن والامتياز الآتي بيانها :
ومن المتفق عليه التخسير في استيفاء الحصة المذكورة نقدا
بالشروط الآتية :

وقررت الهيئة العامة للاستثمار تعيين الخبراء للتحقق من
التقدير الصحيح لهذه الحصص وتقدم الخبراء المذكورين تقريرهم
الذي قدروا فيه الحصص على الوجه الآتي بيانه .

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد
رأس المال المرخص به .

نقدا ووافق عليه المؤسسون بجملة

مادة ٧

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا المقد في رأس مال الشركة
بأسمهم وحصص عددها « قيمتها على النحو التالي :

وطرحت باقى الاسم ومقدارها سهما ، وقيمتها

للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتمريح رقم

بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له بتطتى
الاكتابات .

(تطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام)

الاسم والجنسية	عدد الاسم	القيمة	المطلة التي
أو الحصص	الاسمية	تم بها الوفاء	

شركاء المتضامنون :

١ -

٢ -

الشركاء الموصون :

٣ -

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين

وقد دفع المكتتبون ريع كامل القيمة الاسمية وقدره في بنك

المسجل لدى البنك المركزى المصرى .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل

التجارى .

مادة ٨

يتمتع الموقعون على هذا العقد بالسعى في الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار على إنشاء الشركة والقيام بكافة الإجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها ، وفي هذا السبيل وكلوا عنهم في القيام بالنشر والتقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وادخال التعديلات التى تراها الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد وعلى نظام الشركة المرفق وتسليم كافة الوثائق والاوراق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ٩

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التى تم اتفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات انعملة .

مادة ١٠

حرر هذا العقد بمدينة
سنة ١٤ هـ الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقى النسخ لتقديمها الى الجهات المعنية لاستصدار القرار المرخص فى التأسيس .

الاسم الثلاثى والصفة الجنسية الإقامة التوقيع

١ - متضامن

٢ - موصى

٣ -

٤ -

٥ -

٦ -

٧ -

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

فى تأسيس الشركة

مادة ٢

تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية وقانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة توصية بالاسهم بالشروط المقررة فيما يمد .

مادة ٢

اسم هذه الشركة وعنوانها هو شركة توصية بالاسهم (١) .

مادة ٣

غرض هذه الشركة (٢) .

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى اطار احكام قانون الاستثمار بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

-
- (١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء المتضامنين دون غيرهم .
- (٢) لا يجوز أن تولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومطها القانوني في مدينة
لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر أو في
الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد
الشركة بالسجل التجاري ، وكل اطالة لمدة شركة يجب أن توافق عليها
الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الثاني

في رأس مال الشركة

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ
(١) وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ
جنيها مصريا
جنيها موزع على
سهما
حصة قيمة كل منها (٢) جنيها منها
أسهم نقدية وحصص أو أسهم مقابل حصص عينية وتمثل
حصة الشركاء المتضامنين
حصة بمبلغ .

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد
رأس المال المرخص به
(٢) لا تقل عن خمسة جنيهات مصرية ولا تزيد على ألف جنيه
مصري .

مادة ٧

جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة	العملة التي تم
	أو الحصص	الاسمية	الوفاء بها

الشركاء المتضامنين :

١ -

٢ -

الشركاء الموصون :

٣ -

٤ - اكتساب عام

وتبلغ نسبة مشاركة المصريين ...

وقد دفع المكتتبون [ربع] (١) القيمة الاسمية للسهم بالكامل عند الاكتتاب (٢) الحصص .

مادة ٨

تستخرج الاسهم أو الشهادات الممثلة للاسهم من دفتر ذي قوائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

(١) أو أكثر بحسب الشروع .

(٢) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تضاف عبارة واكتتب المؤسسون وحدهم بـ بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما يساوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها وتاريخ المصدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للاسهم كويونات ذات أرقام متسلسلة ومشتتة أيضا على رقم السهم ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩

(١) يجب أن يتم الوفاء بباقي كل سهم وحصة خلال سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد والطريقة التى يمينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الأقل ، وتقيد المبالغ المدفوعة على شهادات الاسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطال حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

١ - اذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

(١) يحدد عدد السنوات بما لا يتجاوز عشرة .

ب - الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات
عن أرقام الاسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها •

ج - اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعدد
انجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على
ذلك وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تلغى حتما على أن تسلم
شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التي كانت
على الشهادات القديمة •

ويخضع مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبيا للشركة من
أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي بيعت أسهمه على ما
قد يوجد من الزيادة ويطالبه بالفرق عند حصول عجز •

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفقرة
السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق
وخصائص أخرى في نفس الوقت أو في أي وقت آخر •

مادة ١٠

تنتقل ملكة الاسهم باثبات التصرف كتابية في سجل خاص لدى
الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع
عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المترتبة
لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع
الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية (١) •

وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتسبون

(١) في حالة ايراد نصوص في النظام تتضمن قيودا على تداول
الاسهم لانه يتعين مراعاة أحكام المواد من ١٣٩ - ١٤١ من اللائحة
التنفيذية •

الاصليون والمتازلون المتعاقبون مسئولون بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الاسهم وفي جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التبادل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيد الاسهم الاسمية سجل نقل الملكية وبالنسبة لايولة الاسهم الى الغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له أن يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائى جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الاحوال يؤثر على السهم بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١١

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التزاماته وتخفض جميع الاسهم للالتزامات متساوية .
أما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص فيسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة .

مادة ١٢

تشرتب حتما على ملكية السهم أو الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جميعيتها العامة .

مادة ١٣

كل سهم غير قابل للتجزئة مع مراعاة احكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

مادة ١٤

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم إمكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التعميل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٥

كل سهم أو حصة يخول الحق في نصيب معادل لنصيب غيره من الاسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الارباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

مادة ١٦

تدفع الارباح المستحقة عن الاسهم والحصص لآخر مالك لها مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهمواء كانت حصصا أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٧

مع مراعاة حكم المادة ٣٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه .
يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للاسهم الاصلية كما يجوز كذلك تخفيض رأس المال على الوجه المبين بهذا القانون ولائحته التنفيذية (١) وفي الحالتين يتعين

(١) بالنسبة للاسهم الممتازة وحصص الارباح وحصص التأسيس فانه يكون للمؤسسين النص عليها في النظام في حالة تقريرها وذلك في ضوء أحكام القانون ولائحته التنفيذية مع الإحاطة بأنه لا يجوز زيادة رأس المال بأسهم ممتازة إلا إذا كان النظام يرخّص بذلك ابتداء .

موافقة الهيئة العامة للاستثمار ..

مادة ١٨

في حالة زيادة رأس المال بأسهم يتم الاكتتاب فيها نقداً ، يكون للمساهمين القدامى وأصحاب أنحصص حق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة كل بحسب عدد الاسهم أو الحصص التي يمتلكها (١) ، (٢) وذلك بشرط مراعاة ما يكون للاسهم الممتازة من حقوق أولوية خاصة بها (٣) =

ويتم اخطار المساهمين القدامى بإصدار أسهم الزيادة - في حالة تقرير حقوق ألوية خاصة بهم - بالنشر أو بكتاب مـجل على حسب الاحوال طبقاً لـا هو متـمـصـص عليه باللائحة التنفيذية مع منح المساهمين القدامى مهلة للاكتتاب لا تقل عن ثلاثين يوماً من فتح باب الاكتتاب .

مادة ١٩

في حالة زيادة رأس المال يجوز للجمعية العامة غير العادية تقرير حقوق الأولوية في الاكتتاب في أسهم الزيادة للمساهمين القدامى كل بحسب قيمة الاسهم ألتي يحملها ، وذلك بشرط أن يتساوى جميع

-
- (١) يجوز تحديد حقوق الأولوية للمساهمين القدامى بحيث تقتصر على مجرد الاسبقية في الاكتتاب فقط . أو تشمل بالإضافة لذلك الاعفاء من علاوة الاصدار أو جزء منها .
- (٢) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير مراقب الحسابات أن تطرح أسهم الزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الأولوية للمساهمين القدامى .
- (٣) تشطب هذه الفقرة إذا لم يتضمن للنظام انشاء أسهم ممتازة .

المساهمين من ذات المرتبة في ألتمتع بهة ألحقوق (١) •

الباب الثالث

في السندات

مسادة ٢٠

مع مراعاة أحكام المواد من ٤٩ الى ٥٣ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصة بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية للجمعية العامة أن تقرر اصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط اصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى أسهم ••

(١) يجوز للجمعية العامة غير العادية بناء على تقرير من مراقب الحسابات أن تطرح أسهم للزيادة كلها أو بعضها للاكتتاب العام دون تقرير حقوق الاولوية للمساهمين القدامى •

الباب الرابع

في ادارة الشركة

الفصل الاول

المدير أو المديرون

مادة ٢١

يتولى ادارة الشركة السيد / المقيم (١) بمفئة الشريك المتضامن ومسؤوليته مسؤولية غير محدودة عن التزامات الشركة (٢) .

وللمدير [والمديرين] في سبيل الادارة أو مع السلطات التي تستلزمها ادارة الشركة ، وتمثيل للشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع عنها مجتمعين أو منفردين والتصرف والتعاقد في كل ما يتعلق بأمر الشركة وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة أو لمجلس المراقبة (٣) وهو مسئول أمام الغير وأمام باقي الشركاء وليس للشركاء الموصين أى تدخل في الادارة ومسؤوليتهم محصورة في حدود قيمة أسهمهم المدفوعة في رأس مال الشركة .

(١) اذا كانت الادارة لاكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا النحو ويراعى تحديد سلطاتهم مجتمعين أو منفردين . وفقاً لما يتفق عليه .

(٢) يشترط في كل الاحوال في المدير الوحيد أن المديرين المتعديدين أن يكونوا من بين الشركاء المتضامنين .

(٣) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة أو للجمعية العامة ويستحسن تفصيل اختصاصات المدير .

وللمدير الاستعانة بمن يرى من الفنيين والاداريين وتفويضهم في بعض اختصاصاته على أن يكون المدير مسؤولا شخصيا عن أعمال هؤلاء المعاوين .

مادة ٢٢

تحدد مكافأة الشريك المدير (أو الشركاء المديرين) بمبلغ سنويا أو بنسبة $\frac{1}{\%}$ من الأرباح الصافية على النحو المنصوص عليه في المادة (٥١) من هذا النظام .

ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لا يجاوز { } .

مادة ٢٣

لا يجوز للمدير أن يمارس أى عمل تجارى يتعارض مع نشاط هذه الشركة كما لا يجوز له مباشرة أى أعمال أخرى يترتب عليها خفض الوقت والجهد المخصص لإدارة الشركة .

مادة ٢٤

لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الإدارة باختياره أو بغير اختياره لاي سبب من الاسباب أن تعتبر الشركة منحلة بل تستمر قائمة ولجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الإدارة المعلقة الى أن تنعقد الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة ، ويجب على المدير المؤقت دعوة الجمعية العامة للانتقاد خلال شهر من تعيينه .

ولا يكون المدير المؤقت مسؤولا الا عن تنفيذ واكلته فقط .

واذ كانت الإدارة لاكثر من مدير وتوفى أحدهم أو تخلى عن الإدارة يستمر المدير الآخر في تولي الإدارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة وتعين مديرا بدلا ممن انتهت ادارته .

الباب الرابع

في إدارة الشركة

الفصل الثاني

مجلس المراقبة

مادة ٢٥

يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل
[أو من] [تعيينهم الجمعية العامة (١) من
من المساهمين غير المديرين ..

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول
مجلس للمراقبة من
عضوا هم .
الاسم الجنسية السن

مادة ٢٦

يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات .
غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله
لمدة . سنوات (٢) .

ولا يخل ذلك بحق الشخص المعنوي في مجلس الإدارة في استبدال
من يمثله في المجلس وذلك على الوجه المبين باللائحة التنفيذية .

-
- (١) يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .
(٢) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات ..

والجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه اذا كانت هناك أسباب لذلك •

مادة ٢٧

لمجلس المراقبة - اذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الاصلى أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه اجراء هذا التعيين اذا نقص عدد أعضائه عن عضوا •

يباشر الاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة العمل في الحال الى أن يعقد أول اجتماع للجمعية العامة لتقرر تعيينهم أو تعين آخرين بدلا منهم •

ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه •

مادة ٢٨

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائبا يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا •

كما يعين المجلس سكرتيرا له من الاعضاء أو غيرهم •

مادة ٢٩

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة •

ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٣٠٠

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة .
[أو تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة] .

مادة ٣١

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره ٥٥ عضوا [ثلاثة على الأقل] وتصدر قرارات مجلس المراقبة بأغلبية ٥٥ عضوا [يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات] واذا كانت القرارات بالأغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس في حالة التساوي .

وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص مرقومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويصدق رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٣٢

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال الشركة وتطورها وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقدير حساب عن ادارتهم وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بمجرد الصندوق والاوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفروا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه
مديرى الشركة وله أن يأذن بإجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام
أذنه فيها (١) •

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها
السنى لنظر الميزانية وحساب الارياح والخسائر تقريراً بملاحظاته
على ادارة الشركة •
ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع •

الباب الخامس

فى الجمعية العامة

مادة ٣٣

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين وأصحاب الحصص ولا يجوز
انعقادها الا فى ٠٠ (المدينة التى بها مركز الشركة) •

مادة ٣٤

لكل شريك الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق
الاصالة أو النيابة ولا يجوز للشريك أن ينوب أحد المديرين فى حضور
الجمعية العامة •

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون
الوكيل مساهماً •

(١) يجوز النص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة أو
التى تعين أذنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين •

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

مادة ٣٥

على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .
ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم في سجل الشركة من تاريخ الدعوة للاجتماع الى انعقاد الجمعية العامة .

مادة ٣٦

تعقد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة .
وذلك خلال الستة الشهور (على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .
وللمدير أو مجلس المراقبة أن يقررا دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذ طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من الشركاء يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب

(١) يجوز النقص على تحدد الحد الاقصى لعدد الاصوات المقررة
أو الحد الاقصى لما حمله الوكيل من أسهم .

وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الأسهم إلا بعد انقضاء الجمعية .

ولمراقب الحسابات أو الجهة الإدارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الأحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة ، على الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ الذي يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

مادة ٣٧

تتمتع الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما يأتي :

أ - تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين وعزلهم .

ب - مراقبة أعمال المدير أو المديرين .

ج - المصادقة على الميزانية وحساب الأرباح والخسائر ..

د - المصادقة على تقرير الإدارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير مجلس المراقبة .

هـ - الموافقة على توزيع الأرباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين ومجلس المراقبة .

و - تعيين مراقب الحسابات وتحدد أتعابه .

ز - كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الإدارية المختصة أو الشركاء الذين يملكون ٥٪ من رأس المال عرضه على الجمعية العامة .

مادة ٣٨

على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمع بهتد

الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها وذلك كله طبقاً للأوضاع والشروط والبيانات التي حددتها اللائحة التنفيذية للقانون .

ويجب على المدير (أو المديرين) أن ينشر الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وخلاصة وأغية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل . ويجوز الاكتفاء بارسال نسخة من الأوراق المبينة في الفقرة الأولى (١) الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ عقد الجمعية العامة بعشرين يوماً على الأقل .

مادة ٣٩

يجب نشر الاخطار بدعوة الجمعية العامة للاجتماع مرتين في صيفتين - يوميتين على أن يتم النشر في المرة الثانية بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ نشر الاخطار الاول .

ويجوز (٢) الاكتفاء بارسال اخطار الدعوة الى الشركاء على عناوينهم الثابتة بسجلات الشركة بالبريد المسجل أو بتسليم الاخطارات الى الشركاء باليد مقابل التوقيع .

وترسل صورة مما ينشر أو يخطر به الشركاء على النحو الوارد في المادتين ٣٩ ، ٤٠ الى الهيئة العامة للاستثمار . والهيئة العامة لسوق المال وممثل جماعة حملة السندات في نفس الوقت الذي يتم فيه النشر أو الإرسال الى الشركاء .

(١) جوانزية .

(٢) يقتصر فقط على الشركات التي لم تفرح أسهمها للاكتتاب

المسالم .

مادة ٤٠

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون من رأس المال على الاقل (١) . فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول .

ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها موعد الاجتماع الثانى (٢) .

ويعتبر الاجتماع الثانى صحيحا أيا كانت نسبة رأس المال الممثلة فيه .

وتصدر قرارات الجمعية العامة بالأغلبية المطلقة (٣) لعدد الاصوات المقررة للحصص والاسهم الممثلة في الاجتماع .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تتبشّر أو تقرر الاعمال المتعلقة بعمل الشركة بالخبر أو أى عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

مادة ٤١

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

أ - لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ، ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الاساسية التى يستمدها بصفته شريكا .

(١) ربع رأس المال على الاقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس المال .

(٢) جوازية .

(٣) الا اذا اشترط النظم أغلبية خاصة في اصدار القرارات .

ب - لا يجوز اضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى أو تغيير الغرض الاصلى الا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

ج - يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى اطالة مدد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة اجباريا أو ادماج الشركة .

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الإدارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو استمرارها .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (١) .

مادة ٤٦

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية تسرى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام التالية :

أ - تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون من المساهمين أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية ، وإذا لم يقيم المدير بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للطالبين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التى تتولى توجيه الدعوة .

ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا

(١) هذه الفقرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الأقل) ، فإذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الأول وجهت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الأقل) .
ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال الممثل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير النرض الاصلى أو ادماج الشركة في أخرى ، فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن صدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع .

مادة ٤٣

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الفطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع .

ومع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية والمادة ٤٧ من هذا النظام تكون القرارات المصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصيين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة

مادة ٤٤

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء في سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامعى الاصوات .

ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق في مناقشة

الموضوعات المدرجة في جدول الاعمال واستجواب المديرين ومراقبي الحسابات بشأنها •

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة ايام على الاقل في مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل ايمال •

ويجب المديرون على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذي لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر • وإذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف احتكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ •

ويكون التصويت في الجمعية العامة (١) ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية إذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس المراقبة أو بعزلة أو بعزل المديرين أو باقامة دعوى المسؤولية عليهم أو إذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الاصوات الحاضرة في الاجتماع على الاقل •

ولا يجوز للاعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم مكافأتهم أو أى أمر يتعلق بمسئوليتهم •

مادة ٤٥

يهرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى للجهات الادارية أو الممثل القانونى لجماعة حملة السندات كما يتضمن ملخصا وافيا لجميع مناقشات الجمعية

(١) يعين النظام طريقة التصويت فإذا لم يعينها فإنها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية •

العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التي اتخذت في الجمعية وعدد الاصوات التي وافقت عليها أو خالفتها وكل ما يطلب الشركاء اثباته في المحضر .

وتتروى محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة وأمين السر وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للهيئة العامة للاستثمار خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٤٦

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسنى النية يقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .

وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء أو الاضرار بهم أو لجلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار لمصلحة الشركة .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة الا الشركاء الذين اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تعينوا عن الحضور بسبب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تتوب عنهم في طلب البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمرضى سنة من تاريخ صدور القرار ولا ترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٤٧

مع مراعاة أحكام المواد ن ١٠٣ ، الى ١٠٩ من قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم الشروط المنصوص عليها في قانون مزاوله مهنة المحاسبة والمراجعة تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

والاستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /

المقيم في مراقبا أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكبلا عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الارباح

مادة ٤٨

تبدأ السنة المالية للشركة من وتنتهي في

من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التي تتقضى من تاريخ تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

مادة ٤٩

على المدير أن يعد كل سنة مالية في موعد يسمح بعقد الجمعية العامة للشركة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات الواردة في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٠

توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى كما يلي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي $\frac{1}{5}$ من الأرباح لتكوين الاحتياطي القانوني ($\frac{5}{100}$ على الأقل) ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي $\frac{1}{5}$ من رأس مال الشركة المدفوع ($\frac{20}{100}$ على الأقل) ومتى نقص الاحتياطي تعين المودة الى الاقتطاع .

(١) ٥٥

ويكون للعاملين نصيب في الأرباح التي يتقرر توزيعها نقدا بما لا يقل عن $\frac{10}{100}$ وفقا للقواعد التي تضعها الجمعية العامة للشركة .
٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الأرباح قدرها

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي نظمي لمولجة الأغراض التي يحددها النظام .

(٥٪ على الأقل) للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم
وخصمهم .

على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة
فلا يجوز المطالبة بها من أرباح السنين التالية .

٣ - ويخصص بعد ما تقدم (عشرة في المائة على
الاكثر) من الباقي كمكافأة للمديرين .

٤ - ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء (في
الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة اضافية في الأرباح
أو يرسل بناء على اقتراح المديرين الى السنة المقبلة أو يكون به
احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

مادة ٥١

يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح
المدير فما يكون أو في بمصالح الشركة .

مادة ٥٢

تدفع الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس
المراقبة بشرط ألا تجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

في المنازعات

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى
المسؤولية المدنية ضد المديرين بسبب الأخطاء التي تقع منهم أثناء
تنفيذ مهامهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية
العامة بتقرير من المديرين أو مراقب الحسابات فتسقط الدعوى بمعنى
سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .
ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنسية أو

جنة فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية •

مادة ٥٤

مع عدم الاخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه الا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة •

ويجب على كل شريك يريد اثاره نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشر واحد على الاقل ويجب أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية •

الباب التاسع

في حل الشركة وتمغيثها

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه •

ولا ينتهى عمل المصفي بوفاة الشركاء أو انقضاء افعالهم أو اعمارهم أو بالحجر عليهم ولو كان مينا من قبلهم •
وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين •

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين •

مادة ٥٥

في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء اجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك •

مادة ٥٦

مع مراعاة أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية
بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة المشار اليه ولائحته
التنفيذية •

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ويكون تعيين
المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم •

الباب العاشر

أحكام ختامية

مادة ٥٧

تخضع المصاريف والأتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة
من حساب المصروفات العامة •

مادة ٥٨

تسرى أحكام كل من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية
بالإسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة الصادر بالقانون رقم
١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة
١٩٨٩ ولائحتهما التنفيذية فيما لم يرد في شأنه نص خاص في هذا
النظام •

مادة ٥٩

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون •

الفرع الرابع - شركات استثمار المناطق الحرة

١٠٤ - صيغة : عقد شركة مساهمة

بنظام المناطق الحرة طبقا لاحكام

قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩.

عقد الشركة الابتدائي

فيما بين الموقعين أدناه :

١ -

٢ -

٣ -

الخ (يجب ألا يقل عدد المؤسسين عن اثنين)

تمهيد

بالجلسة رقم المنعقدة بتاريخ / /

أصدر مجلس ادارة المنطقة الحرة بمدينة

قراره رقم متضمنا الموافقة على اقامة المشروع

بالمنطقة الحرة بالشروط الآتية :

١ -

٢ -

وقد اتفق الموقعون على ما يلي :

مادة ١

يعتبر التمهيد سالف البيان والموافقة على المشروع الصادر بقرار مجلس إدارة المنطقة المشار اليه بعاليه ونظامها الاساسي جزءا لا يتجزأ من عقد الشركة .

مادة ٢

تأسيس شركة مساهمة مصرية بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقا لاحكام القوانين النافذة واحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا انعقد .

مادة ٣

اسم هذه الشركة هو (١) .

مادة ٤

غرض هذه الشركة هو القيام في المنطقة الحرة (٢) بمزاولة نشاط (٣) ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في اطار احكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأي وجه من الوجوه في مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني بجمهورية مصر

(١) يطلق عليها الغرض الذي قامت من أجل تحقيقه [المادة ٣٣ من القانون التجاري] .

(٢) تحديد المنطقة الحرة أو المناطق التي ستراول الشركة بها نشاطها .

(٣) يحدد النشاط طبقا للموافقة الصادرة للمشروع .

العربية ويجوز لمجلس الادارة أن ينشئ لها فروعاً أو مكاتب أو
توكيلات في جمهورية مصر العربية أو في الخارج *

مادة ٦

المدة المحددة لهذه الشركة هي
في السجل التجاري *

وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها الهيئة العامة للاستثمار
أو مجلس إدارة المنطقة المختص بحسب الاحوال *

مادة ٧

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (١) موزع على عدد
سهم قيمة كل سهم منها أسهم نقدية و أسهم تقابل
حصصاً عينية *

مادة ٨

أُنتسب المؤسسون (٢) الموقعون على هذا العقد في رأس مال

(١) يحدد رأس المال بالعملة المصرية *
(٢) يعدل النص في حالة الموافقة على طرح الاسهم في الاكتتاب
العام على النحو التالي *

وطرحت باقى الاسهم ومقدارها سهما وتقييمها
دولار للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال بتصريح رقم
بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص
له بتلقى الاكتتابات ، اذا دخلت في رأس المال حصة عينية تصاف المادة
التالية ٦

مادة () الحصة العينية التى دخلت في تكوين رأس المال عبارة
عن مقدم من بالشروط الاتية وقد قومت هذه

الشركة بأسهم عددها قيمتها على النحو التالي :

الاسم والجنسية عدد الأسهم القيمة الاسمية العملة التي تم
بها الوفاء

- ٤ -

- ٢ -

- ٣ -

وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية النقدية المكتتب فيها
وقدره في بنك المسجل لدى البنك المركزي
المصري وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد صدور القرار المرخص في
تأسيس الشركة وبقرار من الجمعية العامة .

مادة ٩

يتمتع الموقعون على هذا بالسمي في الحصول على موافقة الهيئة
العامة للاستثمار وفي استصدار القرار الوزاري بالترخيص والقيام
بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيس الشركة ، وفي هذا السبيل
وكلوا عنهم ...

في القيام بالنشر والقيد بالسجل التجاري واتخاذ الاجراءات

الحمة بناء على تقرير الخبراء الذين عينتهم الهيئة العامة للاستثمار
ووجدت قيمتها - (يجب ألا تقل القيمة المقدرة عن القيمة المتفق
عليها بأكثر من خمس قيمتها والا يجب انقاص رأس المال أو تكملته
نقداً . ولا يكون تقدير الخبراء نهائياً الا بعد اقراره من جماعة
المكتسبين بأغليبيتهم العددية الحائزة لثلثي الاسهم النقدية بعد أن
يستبعد منها ما يكون مملوكاً من أسهم نقدية لاصحاب الحصص المعينة
ولا يجوز أن تمثل الحصص المعينة غير أسهم تم الوفاء بقيمتها كاملة .

القانونية واستيفاء المستندات اللازمة وإدخال لتعديلات التي تراها
الجهات المختصة لازمة سواء على هذا العقد أو على نظام الشركة
المرفق ودعوة أول جمعية عامة للانعقاد خلال شهر واحد من تاريخ
نشر قرار تأسيس الشركة .

مادة ١٠

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التي
تم إنفاقها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب المصروفات
المسماة .

مادة ١١.

حرر هذا العقد بمدينة
سنة ١٣ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من
نسخة لكل من المتعاقدين نسخة وباقي النسخ لتقديمها الى الجهات
المعنية لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي	الجنسية	الاقامة	التوقيع
---------------	---------	---------	---------

١ -

٢ -

٣ -

النظام الاساسى للشركة

الباب الاول

في تأسيس الشركة

مادة ١

تأسست الشركة طبقا لاحكام القوانين المعمول بها فى جمهورية مصر العربية ووفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والنظام الاساسى التالى كشركة مساهمة مصرية بالشروط المقررة فيما بعد .

مادة ٢

اسم هذه الشركة هو (١)

مادة ٣

غرض هذه الشركة هو القيام فى المناطق الحرة (٢) بمزاولة نشاط (٣) ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها فى اطار أحكام قانون الاستثمار كما يجوز لها أن تساهم أو تشارك بأى وجه من الوجوه فى مشروعات فرعية خارج قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ بشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار

(١) يطلق عليها الغرض الذى قامت من أجل تحقيقه [المادة ٣٣ من القانون التجارى] .

(٢) تحدد المنطقة الحرة أو المناطق التى ستراول الشركة فيها نشاطها .

(٣) يحدد النشاط طبقا للموافقة الصادرة للمشروع .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني جمهورية مصر العربية .
ويجوز لمجلس الإدارة أن ينشئ لها فروعاً أو توكيلات في مصر
أو في الخارج بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هي سنة ابتداء من تاريخ
القيد في السجل التجاري وكل اخلالة لمدة الشركة يجب أن توافق عليها
الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الثاني

في رأس مال الشركة

مادة ٦

حدد رأس مال الشركة بمبلغ موزع على سهما قيمة كل
سهم منها أسهم نقدية و أسهم مقابل حصص
عينية (١) .

مادة ٧

جميع أسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس المال على
النحو التالي :

(١) يحدد رأس المال بالعملات الصعبة .

الاسم والجنسية عدد الاسهم القيمة الاسمية

١ -

٢ -

وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية للاسهم عند الاكتتاب وسوف يتم سداد باقى قيمة الاسهم بذات العملة بالنقد الاجنبى الحر .

مادة ٨

يجب أن يتم الوفاء بباقى قيمة كل سهم خلال خمس سنوات على الاكثر من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى . وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يمينها مجلس الادارة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتقيد المبالغ المدفوعة على مستندات الاسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأثيرا صحيحا بالوفاء بالمبالغ الواجبة الأداء يبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقى قيمة السهم يتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % سنويا من يوم استحقاقه بالإضافة الى التعويضات المترتبة على عدم الوفاء بالعملة الاجنبية والتى تتمثل بصفة خاصة فى الفرق بين سعر الفائدة المحلى والسعر العالمى ، ويخطر مالكو الاسهم المتأخر أداء المستحق من قيمتها بخطابات مسجلة كما تنشر أرقام هذه الاسهم فى النشرة المخصصة لذلك لدى الهيئة .

ويحق لمجلس ادارة الشركة بعد اخطار الهيئة العامة للاستثمار أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى فتمته وتحت مسؤوليته بلا حاجة الى تنبيه رسمى أو أية اجراءات قانونية ، ومستندات الاسهم التى تباع بهذه الكيفية تلتفى حتما على أن تسلم مستندات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام

التي كانت على المستندات القديمة .

ويخضع مجلس ادارة الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوباً من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحسب المساهم الذى بيعت اسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطلبه بالفرق عند حصول عجز .
والتنفيذ بهذه الطريقة . لا يمنع الشركة من أن تستعمل قبل المساهم المتأخر فى الوقت ذاته أو فى وقت آخر جميع الحقوق التى تفولها اياها الاحكام العامة للقانون .

مادة ٩

تكون الاسهم اسمية ويجرى التعامل عليها وفقاً للقواعد التى تحددها الهيئة العامة للاستثمار ولا يجوز التنازل عن الاسهم أو تداولها خلال السنتين الاوليين للشركة الا بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ١٠

يسلم مجلس الادارة لكل مساهم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نشر القرار الوزارى بتأسيس الشركة شهادات مؤقتة تقوم مقام الاسهم التى يملكها ويسلم المجلس الاسهم خلال ثلاثة شهور من تاريخ وفاء القسط الاخير .

مادة ١١

تستخرج الاسهم أو السندات المماثلة للاسهم من دفتر ذى تسائم وتعطى أرقاماً متسلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس الادارة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص تاريخ القرار الوزارى الصادر بالترخيص فى تأسيس الشركة وتاريخ نشره بالوقائع المصرية وقيمة رأس المال وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض

الشركة ومركزها ومسديتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة
العادية .

ويكون للاسهم كويونات ذات ارقام مسلسلية ومشملة أيضا على
رقم السهم .

مادة ١٢

مع مراعاة حكم المادة التاسعة من هذا النظام تنقل ملكية
الاسهم باثبات التصرف كتابية في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه
سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل
والمتنازل اليه وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين
باثبات أهليتهما بالطرق القانونية - وبالرغم من حصول التنازل واثباته
في سجل الشركة يظل المكتسبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون
مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ الباقية
الى أن يتم تسديد قيمة الاسهم على أن يسقط التزام المتنازل في هذا
التضامن بعد فوات سنتين من تاريخ تنازله ، ويوقع اثنان من أعضاء
مجلس الادارة على الشهادات المثبتة لتقيد الاسهم في سجل الملكية ،
ويتبع ذات الاجراءات في حالة ايلولة الاسهم الى الغير بالارث أو
بغيره من الاسباب .

مادة ١٣

تخضع جميع الاسهم للالتزامات متساوية ولا يلزم المساهمون الا
بقية كل سهم ولا يجوز زيادة التزاماتهم .

مادة ١٤

يترتب حتما على ملكية السهم قبول نظام الشركة وعقارات
جميعيتها العامة .

مادة ١٥

كل سهم غير قابل للتجزئة •

مادة ١٦

لا يجوز لورثة المساهم ولا لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا وضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطينها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قيمتها أو بيعها جملة لمدمم امكان القسمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في دارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة •

مادة ١٧

كل سهم يخول الحق في حصة معادلة لحصة غيره بلا تمييز في ملكية موجودات الشركة وفي الارباح المقتسمة على الوجه المبين فيما بعد •

مادة ١٨

تدفع حصص الارباح المستحقة عن الاسهم لآخر مالك لها يقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحده الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا في الارباح أو نصيبا في موجودات الشركة •

مادة ١٩

يجوز زيادة رأس مال الشركة باصدار اسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للاسهم الاصلية كما يجوز تخفيضه بعد الحصول على مرافقة الهيئة العامة للاستثمار في الحالتين •

ولا يجوز اصدار الاسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وإذا أصدرت بأكثر من ذلك أميف الفرق حتما الى الاحتياطي القانوني ،

وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العامة للمساهمين بناء على اقتراح مجلس الإدارة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين القدامى في أولوية الاكتساب في هذه الزيادة ويبين في حالة التخفيض مقدار هذا التخفيض وكيفيته .

الباب الثالث

في السندات (١)

مادة ٣٠

للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أى نوع كانت ويوضح هذا القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل إلى أسهم وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الرابع

في إدارة الشركة

مادة ٣١

يقولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من عضوا على الأقل (لا يجوز أن يقل عددهم عن ثلاثة) أو عضوا على الأكثر
تعينهم الجمعية العامة .

(١) إذا طرح جانب من أسهم الشركة أو سنداتنا للاكتساب أنعام فيجب أن يتم ذلك عن طريق أحد البنوك المعتمدة لدى البنك المركزى المصرى وبموافقة الهيئة العامة لسوق المال .

واستثناء من طريقة التعيين السالفة الذكر عين المؤسسون أول
مجلس إدارة من عدد عضوا هم الاسم الجنس
السن

مادة ٢٢

يعين أعضاء مجلس (١) الإدارة لمدة سنوات (لا تجاوز
ثلاث سنوات) غير أن مجلس الإدارة المعين في المادة السابقة يبقى
قائما بأعماله لمدة سنوات (لا يجوز أن تزيد مدة مجلس الإدارة
الأول على خمس سنوات) .

مادة ٢٣

لمجلس الإدارة الحق في أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في
أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن
عضوا (الحد الأدنى) ٥٥

(١) يشترط في عضو مجلس الإدارة ألا يكون محكوما عليه في
جريمة مخلة بالشرف وأن يكون مالكا لعدد من أسهم الشركة لا يقل
عن ١/٥ من رأس مال الشركة على أنه يكفي أن يكون العضو مالكا لعدد
من الأسهم لا تقل قيمتها وقت التعيين عن خمسة آلاف دولار وتقدم
أسهم الضمان هذه من الشخص المعنوي لتكون ضمانا لمن ينوب عنه في
مجلس الإدارة وهذا كله ما لم ينص نظام الشركة على قدر آخر .
ويخصص لها القدر من الأسهم لضمان إدارة العضو ويجب
إيداعها خلال شهر من تاريخ التعيين أحد البنوك المستعدة في مصر
ويستمر إيداعها مع عدم قابليتها للتداول إلى أن تنتهي مدة العضوية
ويصدق على ميزانية آخر سنة مالية قام فيها العضو بأعماله .
وإذا لم يقدم العضو الضمان على الوجه المذكور بطلت
عضويته .

والاعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة يتسلمون العمل في الحال على أن تقر الجمعية العامة تعيينهم في أول اجتماع لها .

مادة ٢٤

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا وفي حالة غياب الرئيس يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .
وقد عين المؤسسون رئيسا لأول مجلس إدارة . .

مادة ٢٥

يجوز لمجلس الإدارة أن يعين من بين أعضائه عضوا منتدبا أو أكثر ويحدد المجلس اختصاصه ومكفأته .

مادة ٢٦

يعقد مجلس الإدارة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب من أعضاء مجلس الإدارة .

ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة على الأقل خلال السنة المالية الواحدة ولا يجوز أن ينقضي أشهر كاملة دون انعقاد المجلس (يجب أن انعقد مرتين على الأقل في العام) .

ويجوز أيضا أن انعقد المجلس خارج الشركة بشرط أن يكون أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع .

مادة ٢٧

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره عضوا على الأقل (ثلاثة على الأقل) .

مادة ٢٨

تصدر قرارات مجلس الإدارة بأغلبية أصوات الاعضاء الحاضرين

وإذا تساوت الاصوات رجح الجانب الذى منه الرئيس أو من يقوم مقامه (إلا ما لم ينص النظام على خلاف ذلك) على أنه يشترط موافقة ثلثى الاعضاء الحاضرين بالنسبة للقرارات التى تقترح زيادة أو تخفيض رأس المال وإطالة وتقصير مدة الشركة أو استعمال الاحتياطيات فى غير الأغراض المخصصة .

مادة ٢٩ .

لعضو مجلس الإدارة أن ينيب عنه عند الضرورة كتابة أحد زملائه فى المجلس وفى هذه الحالة يكون لهذا العضو صوتان .

مادة ٣٠

لمجلس الإدارة أوسع سلطة لإدارة الشركة فيما عدا ما احتفظ به صراحة نظام الشركة للجمعية العامة ، وبدون تحديد لهذه السلطة يجوز له مباشرة جميع التصرفات التى تدخل فى حدود أغراض الشركة ولا يجوز لمجلس الإدارة إقراض أعضائه أو ضمانهم فيما يقترضونه .

مادة ٣١

يمثل رئيس المجلس الشركة أمام القضاء والغير .

مادة ٣٢

يملك حق التوقيع عن الشركة على أنفراد كل من رئيس مجلس الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة المنتخبين وكل عضو آخر أو مدير من مديريها (١) ينتدبه المجلس لهذا الغرض (إلا ما لم ينص النظام على خلاف ذلك) .

(١) الغرض من إضافة المديرين الحالات التى يتولى الإدارة الفعلية للشركة فيها مدير معين وليس عضوا منتدبا .

مادة ٣٣

لا يجوز أن يحضر عضو مجلس الإدارة أثناء النظر في موضوع له مصلحة فيه أو لأحد أقاربه أو أصحابه لأغاية الدرجة الرابعة كما لا يجوز لعضو مجلس الإدارة أن يقوم بأعمال منافسة لأعمال الشركة أو أن يتعامل مع الشركة بمفئته مقاولا و أن يبيعها أو يشتري منها شيئا الا باذن من الجمعية العامة . .

الباب الخامس

اللجنة الادارية المعاونة

مادة ٣٤

يشكل مجلس إدارة الشركة لجنة ادارية معاونة من العاملين ويمثل فيها المصريين والاجانب وذلك متى بلغ عدد الموظفين والعمال .

مادة ٣٥

تتولى اللجنة المذكورة دراسة كافة الموضوعات الخاصة برفع الانتاج وتطويره وحسن استخدام الموارد المتاحة وكل ما من شأنه زيادة وكفاية الانتاج وكذلك دراسة برامج العمالة بالشركة مع مراعاة الادارة الاقتصادية للسليمة فضلا عن الموضوعات الاخرى التي تحال اليها من المجلس الادارة أو عضو مجلس الادارة المنتخب وترفع اللجنة توصياتها ونتائج دراستها الى مجلس الادارة .

مادة ٣٦

تعين اللجنة من بين أعضائها رئيسا — وفي حالة غيابه تعين المقرر الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

ويحضر اجتماعات اللجنة عضو مجلس الادارة المنتخب أو من

يفوضه من أعضاء مجلس الإدارة ، وعدد من المديرين المسؤولين
بالشركة يحدد عضو مجلس الإدارة المنتدب دون أن يكون لهم صوت
معدود في المداولات .

مادة ٣٧

يتولى مجلس الإدارة وضع قواعد وشروط اختيار أعضاء اللجنة
الإدارية المعاونة ومدة العضوية وطريقة التجديد ونظام عملها ومكافأة
أعضائها وفقا للقواعد التي تضعها الهيئة العامة للاستثمار وتجتمع
اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ولا يكون الاجتماع صحيحا إلا
إذا حضره ثلث عدد الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية
أصوات الحاضرين فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي منه
الرئيس أو من يقوم مقامه .

مادة ٣٨

تضع اللجنة تقريرا سنويا خلال السنة المالية للشركة يعرض على
مجلس الإدارة توضح فيه الموضوعات التي أحيلت إليها وما أوصت
به في شأنها واقتراحاتها التي ترى عرضها على المجلس والتي يؤدي
الآخذ بها إلى تحقيق مصلحة الشركة .

الباب السادس

في الجمعية العامة

مادة ٣٩

الجمعية العامة المكونة تكوينا صحيحا تمثل جميع المساهمين ولا
يجوز انعقادها إلا في (المدينة التي بها مركز الشركة) .

مادة ٤٠

لكل مساهم حائزا سهما الحق في حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق الاصل أو انابة مساهم آخر .

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة في توكيل كتابي خاص رسميا أو مصدقا على التوقيعات فيه .

ولا يكون لاي مساهم باستثناء الاشخاص الاعتباريين بوصفه أصيلا أو نائباً عن الغير عدد من الاصوات يجاوز $\frac{1}{20}$ (٢٠) من عدد الاصوات المقررة لاسهم الحاضرين) .

ومع ذلك ففى الجمعيات التى تدعى للنظر فى تقييم الحصص العينية وتعيين أول مجلس ادارة والتثبيت من صحة اقرارات المؤسسين، يكون لكل مساهم أيا كان عدده أسهمه حق الحضور ويكون له عدد الاصوات المقررة فى نظام الشركة دون أن يجاوز عشرة بأى حال من الاحوال (وذلك باستثناء الاشخاص الاعتبارية) .

مادة ٤١

يجب على المساهمين الذين يرغبون فى حضور الجمعية العامة أن يثبتوا أنهم أودعوا أسهمهم فى مركز الشركة أو فى مصرف من مصارف مصر أو الخارج التى تكون قد عينت فى اعلان الدعوة وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الاقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم الاسمية فى سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٤٢

يرأس الجمعية العامة رئيس مجلس الادارة وعند غيابه يرأسها

(١) ما لم يتفق الشركاء على غير ذلك .

عضو مجلس الإدارة الذي ينوب عنه مؤقتا .

ويمين الرئيس سكرتيرا ومراجعين اثنين لفرز الاصوات على أن
تقر الجمعية العامة تعيينهم .

مادة ٤٣

تعقد الجمعية العادية كل سنة خلال الـ شهر (ستة شهور
على الأكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان واليوم والساعة
المعنية في اعلان الدعوى للاجتماع .

وتوجه الدعوة مشتملة على جدول الاعمال الى جميع المساهمين
بخطابات مسجلة محبوبة بملم الوصول ، كما توجه حورة من الدعوة
الى الهيئة العامة للاستثمار .

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المجلس عن نشاط الشركة
ومركزها المالي (١) وكذا تقرير المراقب والتحديق عند اللزوم على
ميزانية السنة المالية وعلى حساب الارباح التي توزع على المساهمين
والعاملين في الشركة ولانتخاب مراقبي الحسابات وتحديد مكافآتهم

(١) يجب أن يتضمن تقرير مجلس الإدارة شرحا وافيا لبنود
الايرادات والمصروفات وبيانا تفصيليا عن العقود التي تعقدها الشركة
خلال كل سنة من الخمس سنوات التالية على تأسيسها لتملك منسآت
أو منقولات أو عقارات تدخل في أصول الشركة ويزيد ثمنها على عشر
رأس المال الذي تم ادائه فعلا مع ايضاح مناسبة الاسعار وقت ابرام
هذه العقود . كما يجب أن يتضمن التقرير بيانا بالطريقة التي يقترحها
المجلس لتوزيع صافي أرباح السنة المالية المنتهية وما يكون مرحلا من
السنوات السابقة . مع تعيين تاريخ صرف الارباح التي يعتمد توزيعها
بحيث لا يتعدى ذلك شهرين من تاريخ اعتماد الميزانية بقرار من
الجمعية العامة .

ولانتخاب أعضاء مجلس الإدارة اذا اقتضت الحال (١) •

مادة ٤٤

لمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة كلما رأى ذلك ويتعين على المجلس أن يدعو الجمعية العامة كلما طلب اليه ذلك لغرض معين مراقب الحسابات أو المساهمون الحائزون لعشر رأس المال على الأقل •
وفي هذه الحالة الأخيرة يجب على هؤلاء المساهمين أن يثبتوا قبل ارسال أية دعوة أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في مصرف من مصارف جمهورية مصر العربية بحيث لا يجوز لهم سحبها الا بعد انقضاء الجمعية العامة •

وترسل صورة من هذه الاوراق الى الهيئة العامة للاستثمار في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين •

مادة ٤٥

للمراقب عند الضرورة التصوى أن يدعو الجمعية العامة للانعتاد وعليه في هذه الحالة أن يفتح جدول الاعمال ويتولى نشره بنفسه •
وترسل صورة من هذه الاوراق الى الهيئة العامة للاستثمار في نفس الوقت الذي يتم فيه نشر الدعوة أو ارسالها الى المساهمين •

(١) يجب على مجلس الإدارة أن ينشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر وخلاصة واقية لتقريره والنص الكامل لتقرير المراقب في صحيفتين يوميتين تصدر أحدهما باللغة العربية وذلك قبل انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوما على الأقل - ما لم ينص النظام على ارسال نسخة من الاوراق المشار اليها الى كل مساهم بطريق البريد الموامى عليه قبل ميعاد عقد الجلسة بخمسة عشر يوما على الأقل •

مادة ٤٦

يكون انعقاد الجمعية صحيحاً إذا كان ربع رأس مال الشركة على الأقل ممثلاً فيه ، فإذا لم يتوافر هذا القدر الأدنى في الاجتماع الأول انعقدت الجمعية العامة بناء على دعوة ثانية خلال الثلاثين يوماً التالية .
ويعتبر اجتماعها الثاني صحيحاً مهما كان عدد الاسهم الممثلة فيه .

وتصدر القرارات بأغلبية الاصوات وفي حالة التساوى يرجح صوت من يرأس الجمعية وذلك كله ما لم يتفق على خلاف ذلك .

مادة ٤٧

فيما عدا زيادة التزامات المساهمين يجوز للجمعية العامة في اجتماع غير عادي أن تعدل مواد النظام بما في انقاص أو زيادة رأس المال أو تقصير أو إطالة مدة الشركة أو تغيير نسبة الخسارة التي يترتب عليها حل الشركة إجبارياً وادماج الشركة مع شركة أخرى وذلك أيضاً كانت أحكام النظام ، ويجب أن يكون موضوع التعديل قد فصل في اعلان الدعوة وأن يمثل الحاضرون ثلثي رأس المال على الأقل وتصدر القرارات في هذه الحالة بأغلبية أصوات الحاضرين .

فإذا لم يتوافر في الاجتماع النصاب المنصوص عليه في الفقرة السابقة أصدرت الجمعية العامة قراراً مؤقتاً بأغلبية أصوات الحاضرين وتدعى مرة أخرى بعد مضي خمسة عشر يوماً ويكون اجتماعها صحيحاً إذا حضره من يمثلون نصف أسهم رأس المال على الأقل ولا يكون القرار صحيحاً إلا بأغلبية ثلثي أسهم رأس المال الذي يحوزه الحاضرون .

ولا تنفذ هذه القرارات إلا بعد موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٤٨

لا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في جدول الاعمال المبين في اعلان الدعوة وذلك مع مراعاة المسائل التي تعتبره

نتيجة مباشرة لمناقشة الموضوعات الواردة في جدول الاعمال .

مادة ٤٩

يحتفظ بمحاضر اجتماعات مجلس الإدارة سلسلة حسب تواريخ انعقادها ويوقع على كل محضر من كل من رئيس الجلسة والعضو أو الموثق القائم بأعماله اليكترتارية للمجلس .

كذلك يحتفظ بمحاضر اجتماعات الجمعية العامة سلسلة حسب تواريخ انعقادها ويوقع على كل محضر رئيسي الجمعية وسكرتيرها وجامعوا الاصوات ومراقبوا الحسابات .

ويكون الموقعون على محاضر الاجتماعات مسئولين عن صحة بيانات هذه المحاضر ويسأل من يكون منهم من أعضاء مجلس الادارة عن مطابقتها لما ينص عليه هذا النظام .

وتختتم صفحات سجلات اجتماعات مجلس الادارة والجمعية العامة بخاتم يخصم لهذا الغرض في الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥٠

يجب أن يكون مجلس الادارة حاضرا في الجمعية العامة بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته . ولكل مساهم أثناء الجمعية العامة حق مناقشة تقرير مجلس الادارة والميزانية وحساب الارياح والخسائر وتقرير مراقبي الحسابات ويشترط في هذه الحالة تقديم الاسئلة الى مجلس الادارة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل ويكون المجلس ملزما بالاجابة بالقدر الذي لا يعرض مصالح للشركة للضرر . وتثبت خلاصة وافية لجميع المناقشات في محضر الجمعية العامة (١) .

قرارات الجمعية العامة الصادرة طبقا لنظام الشركة ملزمة لجميع المساهمين حتى النائبين منهم والمخالفين في الرأي وعديمي وناقض

(١) يضع مجلس الادارة سنويا تحت تصرف المساهمين لاطلاعهم

الاحلية .

الخاص قبل انعقاد الجمعية العمومية التي تدعى للنظر في تقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل كشفا تفصيليا يتضمن البيانات الآتية :
أ - جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات مجلس الإدارة وبديل عن المصاريف وكذلك ما قبضه كل منهم على سبيل العمولة أو غيرها أو بوصفه موظفا غنيا أو اداريا أو في مقابل أى عمل فنى أو ادارى أو استشارى أداءه للشركة .

ب - المزايا العينية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية كالسيارات والمسكن المجانى وما الى ذلك .

ج - المكافآت وأنحبة الارباح التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على مدير الشركة وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة .
د - المبالغ التي انفقت فعلا في سبيل الدعاية بأية صورة كانت مع التفاصيل الخاصة بكل مبلغ .

هـ - المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء المجلس الحاليين والسابقين كمعاملش أو احتياطي أو تمويض عن انتهاء الخدمة .
و - العمليات التي يكون فيها لاهد أعضاء مجلس الادارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة .

ز - التبرعات مع بيان تفاصيل كل مبلغ وصوغت التبرع ويجب أن يوقع النزائية وحساب الارباح والخسائر وتقدير مجلس الإدارة والكشف التفصيلي المشار اليه - رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب ويكون أعضاء مجلس الإدارة مسئولين عن تنفيذ الاحكام المذكورة وعن صحة البيانات الواردة في جميع الاوراق التي نمى على اعدادها .

الباب السابع

في مراقب الحسابات

مادة ٥٤

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه ويجب في جميع الأحوال أن يكون للشركة مراقب مدسرى على الأقل .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /

المقيم في مراقبا أول للشركة (١) .

(١) على مجلس الإدارة أن يوافق المراقب بصورة من الاخطارات والبيانات التي يرسلها الى المساهمين المدعويين لحضور الجمعية العامة وعلى المراقب أو من ينفيه من المحاسبين الذين اشتركوا معه في أعمال المراجعة أن يحضر الجمعية العامة ويتأكد من صحة الاجراءات التي اتبعت والدعوة للاجتماع وعليه أن يدلى في الاجتماع برأيه في كل ما يتعلق بعمله كمراقب للشركة وبوجه خاص في الموافقة على الميزانية بتحفظ أو بغير تحفظ أو اعادتها الى مجلس الإدارة . ويجب على المراقب أن يتلو تقريره على الجمعية للعلمة ويجب أن يكون التقرير مشتملا على البيانات الآتية :

١ - ما إذا كان المراقب قد حصل على المعلومات والايضاحات التي يرى ضرورتها لاداء مهامه على وجه مرضي .
ب - ما إذا كان من رأيه أن الشركة تمسك بحسابات تثبت له انتظامها وفي حالة وجود غرور للشركة لم يتمكن من زيادتها ، ما إذا كان قد اطلع على ملفات واقية عن نشاط هذه الفروع وبالنسبة للشركات الصناعية ما إذا كانت تمسك بحسابات تكاليف تثبت له انتظامها .

مادة ٥٢

يسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين وكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به . . .

وللمراقب في أي وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والايصالات التي يرى ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته ، وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على رئيس مجلس الادارة أن يمكنه من كل ما تقدم .
ويكون للشركة مستشارا ثانونيا من القبولين أمام محاكم الاستئناف على الاقل .

مادة ٥٣

لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة

ج — ما اذا كانت الميزانية وحساب الارباح والخسائر موضوع التقرير متفقة مع الحسابات والمخصصات .

د — رأيه في استيفاء الحسابات للشروط القانونية ونظام الشركة ومدى تعبير الميزانية عن المركز المالى الحقيقى للشركة وما اذا كان حساب الارباح والخسائر يعبر عن الوجه الصحيح لارباح الشركة أو خسائرها عن السنة المالية .

ه — ما اذا كان الجرد قد تم وفقا للاصول المرعية .

و — مدى مطابقة تقرير مجلس الادارة والكشف التفصيلى مع البيانات الواردة في دفاتر الشركة .

ز — المخالفات المالية التي وقعت أثناء السنة المالية على وجهه يؤثر على مركز الشركة المالى أو على نشاطها وما اذا كانت هذه المخالفات ما زالت قائمة عند اعداد الميزانية .

أو عضوية مجلس إدارتها أو الاشتغال بصفة دائمة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فيها ولا يجوز أن يكون المراقب شريكا لأحد الأشخاص المذكورة صفتهم فى هذه الفقرة أو موظفا لديه أو من ذوى قرياه حتى الدرجة الرابعة .

مادة ٥٤

لا يجوز لمراقب الحسابات قبل ثلاث سنوات من تركه العمل بالشركة أن يعمل مديرا أو عضو مجلس إدارة أو يشغل بصفة دائمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو استشارى فى الشركة . .
ويعتبر باطلا كل عمل مخالف لحكم هذه المادة .

الباب الثامن

سنة الشركة — الجرد — الحساب الختامى

المال الاحتياطى — توزيع الأرباح

مادة ٥٥

تبدأ السنة المالية للشركة فى وتنتهى فى من كل سنة على أن السنة الأولى تشمل المدة التى تتقضى من تاريخ قيد الشركة فى السجل التجارى حتى من السنة التالية .

مادة ٥٦

على مجلس الإدارة أن يعد عن كل سنة مالية فى موعد يسمح بمقد الجمعية العامة للمساهمين خلال أشهر على الأكثر من تاريخ انتهاء (ستة أشهر على الأكثر) ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات التى تحددها الهيئة العامة للاستثمار .

مال للاستهلاك غير عاديين •

مادة ٥٨

يشتمل المال الاحتياطي بقاء على قرار مجلس الإدارة فيما يكون أوفى بمصالح الشركة •

مادة ٥٩

تدفع حصص الارباح الى المساهمين بالعملات الصرة القابلة للتحويل في مدة أقصاها شهرين من اعتماد الجمعية العامة للميزانية وحساب الارباح والخسائر في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس الإدارة •

الباب التاسع

في المنازعات

مادة ٦٠

مع مراعاة حكم المادة (٥٥) من قانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية تختص محاكم جمهورية مصر العربية ونحدها بالنظر في سائر المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقد الشركة ونظامها الاساسي •

الباب العاشر

في حل الشركة وتمليكها

مادة ٦١

في حالة خسارة نصف رأس المال تطلب الشركة قبل انقضاء أجلها الا اذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك •

مادة ٦٢

عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الاجل المحدد تعيين الجمعية العامة بناء على طلب مجلس الادارة طريقة التصفية وتعيين مصفيا أو جملة مصفين وتحدد سلطاتهم •
وتنتهى وكالة مجلس الادارة بتعيين المصفين •
أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عهدة المصفين •

الباب الحادى عشر

احكام ختامية

مادة ٦٣

تخضع المصاريف والالتعاب المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العمومية •

مادة ٦٤

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون •

١٠٥ — صيغة : عقد شركة ذات مسئولية

محدودة بنظام المناطق الحرة طبقا لاحكام

قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجديد

عقد تأسيس

شركة ذات مسئولية محدودة

انه في يوم الموافق

وغيما بين الموقعين أدناه ، وهم :

١ - الاسم - المهنة - الجنسية تاريخ ومحل الميلاد اثبات
الشخصية ومحل الاقامة (أو مركز الادارة اذا كان الشريك شخصا
معتويا) •

(٢)

(٣)

« لا يجوز أن يقل عدد الشركاء عن اثنين ولا أن يزيد على
خمسین » قد تم الاتفاق على ما يلي :

تمهيد

بالبطاقة رقم المتعقدة بتاريخ / / أصدر
مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة بمدينة قراره رقم
مضمنا الموافقة على المشروع بالمنطقة الحرة بالشروط الآتية :

(١)

(٢)

وقد اتفق الموقعون على ما يلي :

مادة ١

يعتبر التعميد سالف البيان والموافقة على المشروع الصادرة بقرار مجلس إدارة المنطقة المشار إليه بعاليه جزءا لا يتجزأ من عقد تأسيس الشركة .

مادة ٢

تأسيس شركة ذات مسئولية محدودة وفقا لاحكام القوانين النافذة واحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية واحكام هذا العقد .

ويقر الموقعون أنهم قد راعوا القواعد المقررة في القوانين المذكورة في تأسيس الشركة .

الباب الاول

اسم الشركة وغرضها ومدتها ومركزها العام

مادة ٣

عنوان الشركة أو اسمها هو
شركة ذات مسئولية محدودة (١) .

مادة ٤

غرض الشركة هو : (٢)

(١) يجب أن تتخذ لها اسما خاصا ويجوز أن يكون مستمدا من غرضها ويجوز أن يتضمن عنوانها اسم شريك أو أكثر - وعنوان الشركة أو اسمها يجب أن يكون مشفوعا بذكر عبارة (شركة ذات مسئولية محدودة) .

(٢) لا يجوز أن تتولى الشركة أعمال التأمين أو أعمال للبنوك أو الادخار أو تلقي الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير بوجه عام .

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار قانون الاستثمار بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

• مادة ٥

مدة الشركة هي (١) سنة تبدأ من تاريخ قيدها في السجل التجاري ويجوز إطالة المدة بالشروط المبينة في هذا العقد وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

• مادة ٦

يكون مركز الشركة العام ومحلها القانوني بمدينة شارع رقم ويجوز لمديرى الشركة أن يقرروا نقل المركز العام الى أية جهة أخرى في نفس المدينة ، وإذا نقل المركز الرئيسى الى مدينة أخرى فيلزم أن يكون ذلك بناء على قرار من الجمعية العامة غير العادية للشركاء وبموافقة الهيئة أو مجلس ادارة المنطقة المختصة بحسب الاحوال .

الباب الثاني

رأس المال - الحصص

• مادة ٧

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (٢) موزع الى عدد

(١) لا تتجاوز ٢٥ سنة وتختفض المدة الى هذا الحد غيما لو اتفق على مدة أطول. ويجوز مدها في حدود ٢٥ سنة أخرى بالاجراءات والأوضاع الخاصة بتعديل عقد تأسيس الشركة .
(٢) يجب ألا يقل رأس المال عن خمسين ألف دولار مقبسة الى حصص متساوية لا يقل كل منها عن ألف دولار .

حصة قيمة كل منها منها عدد حصة نقدية قيمتها
وعدد حصة عينية قيمتها ونسبة المشاركة في رأس
مال الشركة هي :

٪ طرف مصرى

٪ طرف عربى

٪ طرف أجنبى

وهذه الحصص موزعة بين الشركاء (١) على الوجه الآتى :

الاسم الجينية عدد الحصص القيمة نسبة المشاركة
النقدية العينية ٪

٪

١ -

٪

٢ -

الخ . .

المجموع

ويقرر الشركاء أن الحصص النقدية دفعت بالكامل وقدرها
وأودعت في بنك المسجل لدى البنك المركزى بموجب الشهادة
المرفقة .

وفيما يلى بيان الحصص العينية المقدمة من الشركاء :

١ - قدم السيد /

١ - قدم السيد /

وقد اتفق المؤسسون على تقدير الحصة العينية المقدمة من
السيد / بمبلغ . وذلك بعد الاطلاع على

(١) لا يزيد عدد الشركاء عن خمسين ولا يكون كل منهم مسؤولاً
الا بقدر حصته ويجوز للشخص الاعتبارى أن يكون شريكا في الشركة .

تقدير لجنة التنظيم المشكلة من الهيئة العامة للاستثمار بالقرار رقم لسنة

ويقر مقدم الحصة العينية والشركاء بمسئوليتهم التضامنية قبل الغير عن صحة تقديرهم للحصص العينية .

وتؤول ملكية هذه الحصص للشركة من تاريخ التوقيع على العقد كما تنتقل جميع الحقوق والالتزامات المتعلقة بها الى الشركة .

مادة ٨

كل حصة في رأس مال الشركة تخول صاحبها الحق في حصة متعادلة في أرباح الشركة وفي ملكية موجوداتها ولا يلترم الشركاء الا في حدود قيمة حصصهم .

مادة ٩

يجوز زيادة رأس المال على دفعة واحدة أو أكثر سواء بإصدار حصص جديدة أو بتحويل رأس المال الاحتياطي الحر الى حصص وبشرط موافقة الهيئة العامة للاستثمار (أو مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة المختصة) على ذلك .

وفي حالة إصدار حصص نقدية جديدة يكون للشركاء حق أغلبية الاكتتاب فيها ينسب عدد ما يملكه كل منهم من حصص قديمة ويستعمل هذا الحق وفقاً للأوضاع وبالشروط التي تصدها الجمعية العامة للشركة .

مادة ١٠

يجوز للجمعية العامة أن تقرر تخفيض رأس المال لأي سبب بشرط مراعاة الحد الأدنى لرأس المال ولقيمة الحصة وموافقة الهيئة العامة للاستثمار أو مجلس إدارة المنطقة الحرة العامة المختصة ، وفي جميع الأحوال يجب أن لا يترتب على زيادة رأس المال أو تخفيضه اختلال

بنسبة مشاركة رأس المال المصرى فى رأس مال الشركة .

مادة ١٧ .

حصص الشركاء غير قابلة للتداول ومع ذلك يجوز للشريك بمد
الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار أن يتنازل عن حصته لغيره
من الشركاء أو الغير وعليه إذا اعتزم بيع حصته للغير أن يخطر الشركة
والشركاء بخطاب موصى عليه مع علم الوصول برغبته فى التنازل محددًا
اسم ولقب المتنازل اليه ومهنته ومحل اقامته وقيمة الحصص الراغب
فى التنازل عنها وتقوم الادارة بدورها بلخطار الشركاء فى بصر الثلاثة
أيام التالية للشركاء خلال شهر من تاريخ هذا الاخطار أن يستردوا
الحصة بالشروط نفسها ويتم التنازل خلال شهرين من تاريخ الاخطار
بالموافقة على التنازل من الاغلبية العددية للشركاء وأغلبية ٣/٤ رأس
المال .

وفى حالة رفض الشركة للتنازل يتمين على الشركة والشركاء
استرداد الحصة بقيمتها وقت التنازل وفقا لتقدير خبير مثن تختاره
الشركة والراغب فى التنازل أو تعيينه المحكمة الابتدائية فى حالة عدم
الاتفاق .

وفى جميع الحالات اذا انقضت مدة ثلاثة أشهر دون أن تبدى
الشركة موافقتها على التنازل أو تستعمل حقها فى الاسترداد اعتبر تنازل
الشريك عن حصته صحيحا ونهائيا .

واذا أستعمل حق الاسترداد أكثر من شريك قسمت الحصة الميية
بينهم بنسبة حصة كل منهم .

مادة ١٨ .

يعد بمركز الشركة سجلا خاصا للشركاء تعتمد صفحاته من الهيئة
العامة للاستثمار يتضمن ما يأتى :

١ - أسماء الشركاء وجنسياتهم ومحال اقامتهم ومهنتهم .

٢ - عدد الحصص التي يملكها كل شريك وقيمتها .

٣ - التنازل عن الحصص وانتقال ملكيتها (١) .

ويجوز لكل شريك ولكل ذي مصلحة من غير الشركاء الاطلاع على هذا السجل في ساعات عمل الشركة .

وترسل في شهر يناير من كل سنة قائمة تشمل على كل البيانات الواردة في السجل الى الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الثالث

ادارة الشركة

الفصل الاول

المدير أو المديرون

مادة ١٣.

يتولى ادارة الشركة مديرا أو أكثر من الشركاء أو من غيرهم لمدة محدودة (التي يتفق عليها الشركاء عند التعاقد) أو غير محددة .

المدير قابل للعزل في أى وقت بقرار مسبب بموافقة الاغلبية المعدية للشركاء والحائزة لثلاثة أرباع رأس المال أو بقرار اجماعى من

(١) بمقتضى الشهادة التي تصدرها الهيئة العامة للاستثمار في هذا الشأن مع بيان تاريخ وتوقيع المتنازل والمتنازل له في حالة التنصرف بين الاحياء وتوقيع المدير ومن أكت له الحصة في حالة الانتقال بسبب الميراث ولا يكون للتنازل أو الانتقال أثر بالنسبة الى الهيئة أو الشركة أو الى الغير الا من تاريخ قيده في سجل الشركة وفقا لاحكام هذا العقد .

الشركاء ، وله أن يستقيل في نهاية السنة المالية على أن يقدم الاستقالة الى باقى المديرين أو الجمعية العامة قبل ذلك بشهر على الأقل .
وقد اتفق الشركاء على تعيين السيد أو السادة / مديرا أو مديرين للشركة .

الاسم — الجنسية — الموطن — المدة

مادة ١٤

يمثل المدير أو المديرين الشركة في علاقاتها مع الغير ولهم منفردين أو مجتمعين في هذا الصدد أوسع السلطة للتعامل باسمها وإجراء كافة العقود والمعاملات الداخلة ضمن غرض الشركة .

مادة ١٥

تحدد الجمعية العامة للشركة مكافأة المدير (أو المديرين) وأتعابه وبدلاته أو أتعابهم وبدلاتهم .

مادة ١٦

في حالة خلو وظيفة أحد المديرين يجب على المديرين الباقين أو مراقب الحسابات في حالة عدم وجودهم أن يدعوا خلال شهر الجمعية العامة للانمقاد للنظر في تعيين مدير جديد .

مادة ١٧

يجوز للمديرين في علاقاتهم مع بعضهم أن يؤلفوا مجلس ادارة يتولى بنفسه تعيين رئيسه وسكرتيه وتحدد الجمعية العامة للشركة قواعد عمل هذا المجلس .

مادة ١٨

جميع العقود والفواتير والاسماء والعناوين التجارية والاعلانات وجميع الاوراق والمطبوعات الاخرى التى تصدر من الشركة يجب أن

من الشركة يجب أن تحمل اسم الشركة وأن تسبقها أو تلحقها عبارة « شركة ذات مسؤولية محدودة بنظام المناطق الحرة » مكتوبة بأحرف واضحة ومقروءة مع بيان مركز الشركة. وبيان رأس المال إذا لم يكن أقل من قيمته الثابتة في آخر ميزانية .

مادة ١٩

تكون تبليغات الشركة المشار إليها في هذا المقدم سواء كانت بين الشركاء أو بينهم وبين الشركة على هيئة خطابات موصى عليها .

الفصل الثاني

مجلس المراقبة

مادة ٣٠

يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل (أو من عضوا على الأقل و عضوا على الأكثر)
تعيّنهم الجمعية العامة (١) من الشركاء غير المديرين .

واستثناء من طريقة التعيين المسالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس للمراقبة من عضوا هم :

الاسم الجنسية السن

مادة ٣١

يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات :

(١) يكون تشكيل مجلس المراقبة جوازيا إذا قل عدد الشركاء عن عشرة ، أما إذا زاد على ذلك فيكون تشكيل المجلس وجوبيا ، وفي جميع الأحوال يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة .

غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (١) ولا يخل ذلك بحق الشخص الاعتباري في استبدال من يمثله في المجلس .

وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه إذا كانت هناك أسباب لذلك .

مادة ٣١

لمجلس المراقبة إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الاصلى أن يعين أعضاء في المراكز التي تظل في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن عشرين .
ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

مادة ٣٢

يعين المجلس من بين أعضائه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يحل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .
كما يعين المجلس سكرتيرا له من الأعضاء أو غيرهم .

مادة ٣٤

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها

(١) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات .
يشارك الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفقرة السابقة بالعمل في الحال وينعقد أول اجتماع للجمعية العامة التي تقر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلا منهم .

الى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن ينعقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٢٥

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة بـ () أو
تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة () .

مادة ٢٦

لا يكون اجتماع المجلس صحيحا الا اذا حضره
(ثلاثة على الأقل) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية
عضوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) واذا كانت
القرارات بالأغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس في حالة التساوى .
وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محاضر تدون في سجل خاص
مرفومة صفحاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ، ويمدق رئيس
المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٢٧

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة
ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة
واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال
الشركة وتطويرها وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن
ادارتهم وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بجرد

المستندوق والاوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة لديها ويجب على المديرين أن يوفروا له من حقوق الاطلاع على مستندات الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات •

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه مدير الشركة وله أن يأذن بإجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام أنذخه فيها (١) •

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريراً بملاحظاته على ادارة الشركة •

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع •

الباب الرابع

الجمعية العامة

مادة ٢٨

الجمعية العامة المكونة تكوننا صحيحا تمثل جميع الشركاء ولا يجوز انتمادها الا فى (المدينة التى يقع بها مركز الشركة) •

مادة ٢٩

لكل شريك حق حضور الجمعية العامة مهما كان عدد الحصص التى يملكها سواء كان ذلك بطريق الاصلالة أو بطريق انابة شريك اخر لتمثيله فى الجمعية ولكل شريك عدد من الاصوات بقدر عدد ما يملكه

(١) يجوز للنص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة أو التى يتعين أنذخه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين •

أو يمثل من حصص دون تحديد •

مادة ٣٥

تختار للجمعية العامة رئيسا لها وسكرتيرا ومراجعا لميزان
الاصوات ويكون هذا الاختيار باتفاق الاغلبية المطلقة لخصص الشركاء •

مادة ٣٦

توجه الدعوة لحضور الجمعيات بموجب خطابات موصى عليها
ترسل لكل شريك قبل موعد انعقادها بخمسة عشر يوما على الاقل
ويجوز تخفيض هذه اأدة الى سبعة أيام في الحالات العاجلة أو
الجمعيات المنعقدة بناء على دعوة ثانية ويجب أن تشمل خطابات الدعوة
على بيان جدول الاعمال ومكان الاجتماع وزمانه •

ولا يجوز للجمعية العامة أن تتداول في غير المسائل الواردة في
جدول الاعمال المبين في خطاب الدعوة •

مادة ٣٧

تتعمد الجمعية كل سنة بناء على دعوة من ادارة الشركة خلال
انسة أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة •

وتجتمع على الاخص لسماع تقرير المديرين عن نشاط الشركة
ومركزها المالي ولتصديق على الميزانية وحساب الارباح والخسائر
وتحديد حصص الارباح التي توزع على الشركاء وتعيين المديرين أو
عزلهم وتحديد مكلفاتهم وغير ذلك من الامور التي يرى المديرين عرضها
على الجمعية العامة ولا تكون قرارات الجمعية العلة صحيحة الا اذا
صدرت بأغلبية الاصوات.لتي تمثل أكثر من نصف رأس المال •

فاذا لم تتوافر الاغلبية المطلوبة في الاجتماع الاول تدعى الجمعية
العلة للاجتماع ثانية خلال خمسة عشر يوما التالية ويعتبر اجتماعها
الثاني صحيحا مهما كان عدد الحخص العلة فيه أو يعاد التصويت مرة

أخرى في ذات الاجتماع ويكتفى في هذه الحالة بالأغلبية العددية
للاصوات الممثلة في الجمعية وفي حالة التساوى يرجع الجانب الذي
منه الرئيس .

مادة ٣٣

للجمعية العامة أن تعدل مواد عقد الشركة عدا ما تعلق منها بمجسسية
الشركة أو غرضها الاصلى أو زيادة التزامات الشركاء ولا تكون قرارات
الجمعية العامة في هذا الشأن صحيحة الا اذا صدرت بموافقة الاغلبية
العددية للشركاء الفائزة لثلاثة أرباع رأس المال .

مادة ٣٤

يجوز للمدير أو المديرين دعوة الجمعية العامة للانعقاد كلما دعت
الضرورة الى ذلك كما تدعى الجمعية العامة بناء على طلب شريك أو أكثر
يمثل أكثر من نصف رأس المال .

مادة ٣٥

يشترط موافقة الهيئة انعامية للاستثمار أو مجلس ادارة المنطقة
الحرة العامة المختصة على القرارات التي تتضمن تعديلا في عقد الشركة
أو رأس المال أو ادخال شركاء جدد في الشركة .

مادة ٣٦

يجوز للمدير أو المديرين الاكتفاء بالحصول على الموافقة الكتابية
لجميع الشركاء على بعض المسائل أو القرارات بدلا من دعوة الجمعية
العامة للشركاء ، ومع ذلك فلا بد من موافقة الجمعية العامة على الميزانية
والصواب الخلفى والنفقات والجرد السنوى وتقدير مراجعى الحسابات
وصواب الارباح والخسائر وتعديل عقد الشركة وزيادة أو خفض رأس
المال .

مادة ٣٧

تدون مداورات الجمعية العامة وقراراتها في محاضر تقييد في سجل خاص مرقومة صفحاته ومعتمدة من الهيئة العامة للاستثمار ويوقع عليها رئيس الجمعية والسكترير والمراجع ويصدق رئيس الجمعية على صور مستفراجات هذه المحاضر .

الباب الخامس

سنة الشركة - الجرد الختامي - المال الاختياطي - توزيع

الارباح مراقب الحسابات

مادة ٣٨

تبدأ سنة الشركة من أول يناير وتنتهى في آخر ديسمبر من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التي تتقضى من تاريخ تأسيس الشركة النهائى حتى آخر ديسمبر من السنة المالية ..

مادة ٣٩

على مديرى الشركة أن يعدوا عن كل سنة مالية في موعد يسمح يعقد الجمعية العامة خلال « ستة أشهر على الاكثر » من تاريخ انتهائها ميزانية الشركة وقائمة الجرد وحسابات الارباح والخسائر وتقريراً عن نشاط الشركة خلال السنة المالية ومركزها المالى في ختام السنة ذاتها .

وتخطر الهيئة العامة للاستثمار وإدارة المنطقة الحرة المختصة بالميزانية خلال خمسة عشر يوماً من اعدادها كما تودع الميزانية بعد انقضاء خمسة عشر يوماً من اعدادها بمكتب السجل التجارى ، ولكل ذى شأن أن يطلب الاطلاع عليها لديه .

ويجوز لكل شريك خلال الخمسة عشر يوما التي تسبق انعقاد الجمعية العامة أن يطلب بنفسه أو بواسطة وكيل يفتاره من بين الشركاء أو من غيرهم الاطلاع على هذه الاوراق .

مادة ٤٠

توزع أرباح الشركة الصاغية السنوية بعد خصم جميع المصروفات العامة والتكاليف الاخرى كما يلي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي ٥٪ على الأقل من الارباح لتكوين احتياطي ويقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي ٢٠٪ على الأقل من رأس المال ومتى قل الاحتياطي عن ذلك تعين العودة الى الاقتطاع .

٢ - يخصص نسبة من الارباح للعمال والموظفين بناء على اقتراح مجلس الادارة واعتماد الجمعية العامة .

٣ - يوزع الباقي من الارباح بالنسب التي يتفق عليها الشركاء وفي حالة عدم الاتفاق توزع الارباح بنسبة حصص رأس المال كما يجوز للجمعية العامة أن تقرر ترحيل جزء من الارباح الى السنة المقبلة أو تخصيصه للاحتياطي أو للاستهلاك غير الماديين .

مادة ٤١

يستعمل المال الاحتياطي بناء على قرار الجمعية العامة فيما يكون اوفى بمصالح الشركة .

مادة ٤٢

تدفع حصص الارباح الى الشركاء بالعملات الحرة القابلة للتحويل في مدة أقصاها شهرين من اعتماد الجمعية العامة للميزانية وحساب الارباح والخسائر في المكان والمواعيد التي يحددها المديرون .

ويجوز للمديرين بموافقة الجمعية العامة أن يقوموا بتوزيع مبلغ من أصل حصص أرباح السنة الجارية إذا كانت الأرباح المخصصة والجارية تسمح بذلك .

مادة ٤٣

يكون للشركة مراقب حسابات : أو أكثر من الأشخاص الطبيعيين المتتمتعين بالجنسية المصرية تمينهم الجمعية العامة وتقدر أتعابهم واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد / المقيم في مراقب أول للشركة .

ويسال المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن مجموع المساهمين ولكل مساهم أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش تقرير المراقب وأن يستوضحه فيما ورد به .

وللمراقب في أي وقت الحق في الاطلاع على جميع دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات والايصالات التي يرى ضرورة الحصول عليها لاداء مهمته . وله كذلك أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها ويتعين على رئيس مجلس الإدارة أن يمكنه من كل ما تقدم .

مادة ٤٤

لا يجوز الجمع بين عمل المراقب والاشتراك في تأسيس الشركة أو عضوية مجلس إدارتها أو الاستئثار بصفة منتظمة بأي عمل غني أو إداري أو استشاري فيها ولا يجوز أن يكون المراقب شريكا لأحد الأشخاص المذكور صفاتهم في هذه الفقرة أو موظفا لديه أو من ذوي قرباه حتى الدرجة الرابعة .

مادة ٤٥

لا يجوز لمراقب الحسابات قبل ثلاث سنوات من تركه العمل بالشركة أن يعمل مديرا بالشركة أو عضوا بمجلس إدارتها أو يشتغل

بحسب دأئمة أو مؤقتة بأى عمل فنى أو إدارى أو إسنارى فيها •

مادة ٤٦

يتعاقء مجلس الإدارة مع أءء المءامين المقبولين أمام مءاكم الاستئناف على الأقل للعمل مستشارا قانونيا للشركة وذلك بالشروط والمدة التى يتفق عليها وإذا إنتهى عقد المستشار القانونى يقوم مجلس الإدارة بتجديده أو استبدال غيره فور إنتهاء العقد •

واستثناء من ذلك عين المؤسسون السيد الأستاذ /

المحامى مستشارا قانونيا للشركة وذلك الى حين اجتماع مجلس الإدارة وأعمال اختصاصه فى هذا الشأن •

الباب السادس

المنازعات

مادة ٤٧

لا يجوز رفع المنازعات التى تمس المصلحة العامة والمشاركة ضد المديرين أو ضد أءءهم الا باسم مجموع الشركاء ومقتضى قرار من الجمعية العامة •

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر المديرين بذلك بخطاب موصى عليه قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بنزه واحد على الأقل ويجب على المديرين إدراج هذا الاقتراح فى جدول أعمال الجمعية •

وإذا رفضت الجمعية هذا الاقتراح لم يجوز لأى شريك إعادة طرحه باسمه الشخصى أما إذا قبل فتعين الجمعية العامة لمباشرة الدعوى مندوبا أو أكثر ويجب أن توجه اليهم جميع الاعلانات الرسمية •

الباب السابع

حل الشركة وتصفيتها

مادة ٤٨

في حالة خسارة نصف رأس مال الشركة يتعين على المديرين أن يرضوا على الجمعية العامة أمر حل الشركة ويشترط لصدور قرار الحل توافق الاغلبية اللازمة لتعديل عقد الشركة .
وإذا بلغت الخسارة ثلاثة أرباع رأس المال جاز أن يطلب الحل الشركاء الحائزون لربع رأس المال .

مادة ٤٩

عند انتهاء مدة الشركة أو في حالة حلها قبل الاجل المحدد تعيين للجمعية العامة بناء على طلب المديرين طريقة التصفية وتعين مصفيا أو لجنة مصفين وتحدد سلطاتهم وتنتهي سلطة المديرين بتعيين المصفين أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية الى أن يتم اخلاء عبء المصفين .

الباب الثامن

احكام ختامية

مادة ٥٠

يقيد هذا المقتد في السجل التجارى وتودع نسخة رسمية منه لدى الهيئة العامة للاستثمار لتسجله في سجل الشركات بها وينشر ملخصه على نفقة الشركة في النشرة الخاصة التي تصدرها ولا يجوز للشركة أن تراول نشاطها قبل اتمام الاجراءات المذكورة وقد فوض الشركاء السيد / في اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

وتخصم المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف التي تم انفاقها في سبيل تأسيس الشركة من حساب المصروفات العامة .

١٠٦ - صيغة : عقد شركة التوصية بالاسهم

بنظام المناطق الحرة طبقاً لأحكام قانون الاستثمار

رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجديد

عقد الشركة الابتدائي

أنه في يوم

فيما بين الموقعين أدناه

١ - الاسم - الجنسية - تاريخ الميلاد - اثبات الشخصية -
العنوان (بيان صفة الشريك المتضامن - موصى)

٢ -

بالجلسة رقم المنعقدة بتاريخ / /

اصدر مجلس ادارة المنطقة الحرة العامة بمدينة
قراره رقم متضمنا الموافقة على اقامة المشروع بالمنطقة الحرة
بالشروط الآتية :

١ -

٢ -

وقد اتفق الموقعون على ما يلي :

مادة ١

اعتبار التمهيد سالف البيان والموافقة على المشروع الصادرة
بقرار مجلس ادارة المنطقة المشار اليه بعاليه ونظامها الاساسى جزء
لا يتجزأ من هذا العقد .

مادة ٢

تأسيس شركة توصية بالاسهم بترخيص من حكومة جمهورية مصر العربية طبقاً لأحكام القوانين المعمول بها وقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته التنفيذية والنظام الملحق بهذا المقعد .

مادة ٣

اسم هذه الشركة وعنوانها هو :
ضرورة أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء الشركاء التضامنين دون غيرهم .

مادة ٤

غرض الشركة هو :
ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها في إطار أحكام قانون الاستثمار وبموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٥

يكون مركز الشركة ومحلها القانوني في مدينة
أن يكون لها فروع أو مكاتب أو توكيلات في جمهورية مصر العربية بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٦

المدة المحدد لهذه الشركة هي سنة تبدأ من تاريخ قيد الشركة بالسجل التجاري .
وكل اطالة لمدة الشركة يجب أن يوافق عليها مجلس ادارة المنطقة المختصة أو الهيئة بحسب الاحوال . .

مادة ٧

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١)؛
وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ

موزع على سهم وحصة قيمة كل منها اسم
تقديرة و أسهم تقابل حصصا عينية .

وتمثل حصة الشركاء المتضامنين حصة بمبلغ

مادة . . .

إذا أدخلت في رأس المال حصة عينية تضاف المادة التالية :

الحصة العينية التي دخلت في تكوين رأس المال عبارة عن

مقدمة من وبالشروط الآتية

... ..
... ..
... ..

وقد قامت هذه الحصة بناء على تقرير الخبراء الذين عينتهم
الهيئة العامة للاستثمار ووجدت قيمتها ووافق عليه
المؤسسون بجلسة

مادة ٨

أكتب المؤسسون الموقعون على هذا العقد في رأس مال الشركة
بأسهم وحصص عددها قيمتها على النحو التالي :
وطرحت باقى الاسهم ومقدارها سهمها وقيمتها
للاكتتاب العام بموافقة الهيئة العامة لسوق المال يتصرح رقم

١ - يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد
رأس المال المرخص به :

بتاريخ وتم الاكتتاب لدى بنك المرخص له
بتلقى الاكتتابات .

(تشطب اذا لم يكن هناك اكتتاب عام) .

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة	العملة
أو الحصص	الاسمية	التي تم بها الوفاء	

الشركاء المتضامنون :

١ -

٢ -

الشركاء الموصون :

٣ -

وقد دفع المكتتبون ربع كامل القيمة الاسمية وقدره في بنك
المسجل لدى البنك المركزي المصري .

وهذا المبلغ لا يجوز سحبه الا بعد قيد الشركة بالسجل التجارى .

مادة ٩

يتعمد الموقعون على هذا بالسمى في الحصول على موافقة الهيئة
العامة للاستثمار وكذا القيام بكافة الاجراءات اللازمة لاتمام تأسيسها
وفي هذا السبيل وكلوا عنهم في القيام
بالنشر والقيد بالسجل التجارى واتخاذ الاجراءات القانونية واستيفاء
المستندات اللازمة وادخال التعديلات التي تراها الجهات المختصة
لازمة سواء علي هذا العقد أو على نظام الشركة المرفق وتسليم كافة
الوثائق والاوراق الى مجلس ادارة الشركة .

مادة ١٠

تلتزم الشركة بأداء المصروفات والنفقات والاجور والتكاليف

التي تم انفاؤها بسبب تأسيس الشركة وذلك خصما من حساب
المصروفات العامة .

مادة ١١

حرز هذا العقد بمدينة
سنة ١٤ هجرية الموافق سنة ١٩ ميلادية من نسخة
لكل من المتعاقدين نسخة ويبقى النسخ لتتقدما الى الجهات المعنية
لاستصدار القرار المرخص في التأسيس .

التوقيعات

الاسم الثلاثي	والصفة	الجنسية	الانتماء	التوقيع
١ -	متضامن			
٢ -	موصى			
٣ -				
٤ -				
٥ -				
٦ -				
٧ -				

النظام الاساسي للشركة

الباب الاول

في تأسيس الشركات

مادة ١٢

تأسست طبقا لاحكام القوانين المعمول بها في جمهورية مصر
العربية ووفقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٣٣٠ لسنة ١٩٨٩ ولائحته

التنفيذية والنظام الاساسى التالى شركة توصية بالاسهم بالشروط
المقررة فيما يمسد .

مادة ٢

اسم هذه الشركة وعنوانها هو :

شركة توصية بالاسهم (١)

مادة ٣

غرض هذه الشركة هو :

ويجوز للشركة القيام بمشروعات أخرى أو تعديل غرضها (٢) في
اطار أحكام قانون الاستثمار بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٤

يكون مركز الشركة ومحلها القانونى فى مدينة
للمجلس الادارة أن ينشئ لها غروعا أو توكيلات فى مصر أو فى
الخارج .

مادة ٥

المدة المحددة لهذه الشركة هى
سنة تبدأ من تاريخ قيد
الشركة بالسجل التجارى .

-
- (١) يجب أن يتكون العنوان من اسم واحد أو أكثر من أسماء
الشركاء المتضامنين دون غيرهم .
- (٢) لا يجوز أن تتولى أعمال التأمين أو أعمال البنوك أو الادخار
أو تلقى الودائع أو استثمار الاموال لحساب الغير .

البسبب الثاني

في رأس مال الشركة

مادة ٦.

حدد رأس مال الشركة المرخص به بمبلغ (١)

وحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ
موزع على أسهما وحصة قيمة كل منها ، منها
اسهم نقدية وحصص أو أسهم مقابل حصص عينية وتمثل حصة الشركاء
المتضامنين حصة بمبلغ .

مادة ٧

جميع حصص وأسهم الشركة اسمية وقد تم الاكتتاب في رأس
المال على النحو التالي :

الاسم والجنسية	عدد الاسهم	القيمة	العملة التي تم
	أو الحصص	الاسمية	الوفاء بها

الشركات المتضامنون :

- ١

- ٢

الشركات الموصون :

- ٣

٤ - اكتتاب عام

(١) يجوز شطب هذه الفقرة إذا لم يرغب المؤسسون في تحديد
رأس المال المرخص به .

وقد دفع المكتتبون (ربح) (١) القيمة الاسمية للسهم بالكامل عند الاكتتاب (٢)
الصصم .

مادة ٨

تستخرج الاسهم أو الشهادات المثلة للاسهم من دفتر ذى قسائم وتمطى أرقاما سلسلة ويوقع عليها عضوان من أعضاء مجلس المراقبة وتختتم بخاتم الشركة .

ويجب أن يتضمن السهم على الاخص اسم الشركة وتاريخ قيدها بالسجل التجارى ورقمه وقيمة رأس المال بنوعية وعدد الاسهم الموزع عليها وخصائصها وغرض الشركة ومركزها ومدتها والتاريخ المحدد لاجتماع الجمعية العامة العادية .

ويكون للاسهم كربونات ذات أرقام سلسلة ومشتعلة أيضا على قم السهم .

ويسرى على الحصة ما يسرى على السهم .

مادة ٩

يجب أن يتم الوفاء بيباقى قيمة كل سهم وحصة خلال (٣) سنوات على الأكثر من تاريخ تأسيس الشركة وذلك فى المواعيد وبالطريقة التى يعينها مجلس المراقبة على أن يعلن عن تلك المواعيد قبل حلولها بخمسة عشر يوما على الاقل وتعيد المبالغ المدفوعة على

(١) أو أكثر بحسب المشروع .

(٢) إذا كانت الشركة من شركات الاكتتاب العام تتصرف عبارة وأكتب المؤسسون وحدهم بـ بما لا يقل عن نصف رأس المال المصدر أو ما ينالوى ١٠٪ من رأس المال المرخص به .

(٣) يحدد عدد السنوات بما لا يجاوز العشرة .

شهادات الاسهم وكل سهم لم يؤثر عليه تأشيراً صحيحاً بالوفاء بالمبالغ الواجبة الاداء يبطل حتما تداوله .

وكل مبلغ واجب السداد وفاء لباقي قيمة السهم ويتأخر أدائه عن الميعاد المحدد له تستحق عنه فائدة لصالح الشركة بواقع % / سنويا من يوم استحقاقه ، بالإضافة الى التعويضات المترتبة على ذلك ، ويحق لمجلس المراقبة بعد اخطار الهيئة العامة للاستثمار أن يقوم ببيع هذه الاسهم لحساب المساهم المتأخر عن الدفع وعلى ذمته وتحت مسئوليته بلا حاجة الى تنبيهه أو اجراءات قضائية وذلك بعد اتخاذ الاجراءات الآتية :

أ — اعذار المساهم المتخلف بالدفع وذلك بكتاب مسجل على عنوانه المبين بسجلات الشركة ومضى ستين يوما على ذلك .

ب — الاعلان في احدى الصحف اليومية أو في صحيفة الشركات عن أرقام الاسهم التي تأخر أصحابها في الوفاء بقيمتها .

ج — اخطار المساهم بكتاب مسجل بصورة من الاعلان وعند الجريدة أو الصحيفة التي تم نشره بها ومضى خمسة عشر يوما على ذلك ، وشهادات الاسهم التي تباع بهذه الكيفية تُلغى حتما على أن تسلم شهادات جديدة للمشتريين عوضا عنها تحمل ذات الارقام التي كانت على الشهادات القديمة .

ويخصم مدير الشركة من ثمن البيع ما يكون مطلوبا للشركة من أصل وفوائد ومصاريف ثم يحاسب المساهم الذي يبيع أسهمه على ما قد يوجد من الزيادة ويطلبه بالفرق عند حصوله عجز .

ولا يؤثر التجاء الشركة الى استعمال الحق المقرر بالفترة السابقة على حقها في الالتجاء الى جميع ما تخوله القوانين من حقوق وضمانات أخرى في نفس الوقت أو في أى وقت آخر .

مادة ١٠

تكون الاسهم اسمية ويجرى التعامل عليها وفقا للقواعد التي تحددها الهيئة العامة للاستثمار ، ولا يجوز التنازل عن حصص التأسيس والاسهم التي تعطى مقابل الحصص العينية كما لا يجوز تداول الاسهم التي يكتب فيها مؤسسوا الشركة الا بعد نشر الميزانية وحساب الارباح والخسائر عن سنتين مالتين كاملتين .

مادة ١١

تنتقل ملكية الاسهم باثبات التصرف كتابة في سجل خاص لدى الشركة يطلق عليه سجل نقل ملكية الاسهم وذلك بعد تقديم اقرار موقع عليه من المتنازل والمتنازل اليه بمراعاة الاحكام القانونية المقررة لتداول الاوراق المالية وللشركة الحق في أن تطلب التصديق على توقيع الطرفين باثبات أهليتهما بالطرق القانونية .

وبالرغم من حصول التنازل واثباته في سجل الشركة يظل المكتتبون الاصليون والمتنازلون المتعاقبون مسؤولين بالتضامن فيما بينهم ومع من تنازلوا اليهم عن المبالغ المتبقية من قيمة الاسهم المتنازل عنها الى أن يتم سداد قيمة الاسهم ، وفي جميع الاحوال ينقضى التضامن بانقضاء سنتين من تاريخ اثبات التنازل في السجل المشار اليه ، ويوقع اثنان من أعضاء مجلس المراقبة على الشهادات المثبتة لقيمة الاسهم الاسمية في سجل نقل الملكية ، وبالنسبة لايولة للاسهم التي تغير بالارث أو الوصية يجب على الوارث أو الموصى له ان يطلب قيد نقل الملكية في السجل المشار اليه واذا كان نقل ملكية الورقة المالية تنفيذا لحكم نهائي جرى القيد في السجلات على مقتضى هذا الحكم وذلك كله بعد تقديم المستندات الدالة على ذلك .

وفي جميع الاحوال يؤشر على السند بما يفيد نقل الملكية باسم من انتقلت اليه .

مادة ١٢

لا يلزم المساهم الا بقيمة كل سهم من أسهمه ولا يجوز زيادة التراماته وتخضع جميع الاسهم لالتزامات متساوية .
أما الشركاء المتضامنون أصحاب الحصص فيسألون عن التزامات الشركة مسئولية غير محدودة .

مادة ١٣

يترتب حتما على ملكية السهم أو الحصة قبول نظام الشركة وقرارات جمعيتها العامة .

مادة ١٤

كل سهم غير قابل للتجزئة .

مادة ١٥

لا يجوز لورثة المساهم أو لدائنيه بأية حجة كانت أن يطلبوا بوضع الاختتام على دفاتر الشركة أو قراطيسها أو ممتلكاتها ولا أن يطلبوا قسمتها أو بيعها جملة لعدم امكان القسيمة ولا أن يتدخلوا بأية طريقة كانت في إدارة الشركة ويجب عليهم في استعمال حقوقهم التمويل على قوائم جرد الشركة وحساباتها الختامية وعلى قرارات الجمعية العامة .

مادة ١٦

كل سهم أو حصة يخول الحق في نصيب معادل لنصيب غيره من الاسهم من نفس النوع بلا تمييز في اقتسام الارباح وفي ملكية موجودات الشركة عند التصفية .

مادة ١٧

تدفع الارباح المستحقة عن الاسهم والحصص لآخر مالك لها

مقيد اسمه في سجل الشركة ويكون له وحدة الحق في قبض المبالغ المستحقة عن السهم سواء كانت حصصا أو نصيبا في موجودات الشركة .

مادة ١٨.

يجوز زيادة رأس مال الشركة بإصدار أسهم جديدة بنفس القيمة الاسمية التي للأسهم الأصلية . ولك بشرط سداد رأس المال المصدر بالكامل ، كما يجوز تخفيض رأس المال بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار في الحالتين .

ولا يجوز إصدار الأسهم الجديدة بأقل من قيمتها الاسمية وتكون زيادة رأس المال أو تخفيضه بقرار من الجمعية العامة يبين في حالة الزيادة مقدارها وسعر إصدار الأسهم ومدى حق المساهمين التداوى في أولوية الاكتساب في هذه الزيادة ، كما يبين في حالة التخفيض مقدارها وكيفية .

الباب الثالث

في السندات

مادة ١٩

للجمعية العامة أن تقرر إصدار سندات من أي نوع كانت ويوضح القرار قيمة السندات وشروط إصدارها ومدى قابليتها للتحويل الى سهم وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة العامة للاستثمار .

الباب الرابع

في إدارة الشركة

الفصل الأول

المدير أو المديرون

مادة ٢٠

يتولى اداة الشركة السيد / المقيم (١) بصفته الشريك المتضامن ، ومسئوليته مسئولية غير محدودة عن التزامات الشركة .

وللمدير (والمديرين) في سبيل الادارة اوسع السلطات التي تستلزمها ادارة الشركة (٢) وتمثيل الشركة أمام القضاء أو الغير والتوقيع عنها (مجتمعين أو منفردين) والتصرف والتعاقد في كل ما يتعلق بأمر الشركة .

وذلك كله فيما عدا ما احتفظ به النظام للجمعية العامة أو لمجلس المراقبة (٣) .

(١) اذا كانت الادارة لاكثر من مدير تعدل الصياغة على هذا النحو ، ويراعى تحديد سلطاتهم مجتمعين أو منفردين . وفقا لما يتفق عليه .

(٢) يشترط في كل الاحوال في المدير الوحيد أو المديرين المتعددين أن يكونوا من بين الشركاء المتضامنين .

(٣) يجوز اخراج بعض الاختصاصات من سلطات المدير الى مجلس المراقبة أو للجمعية ويستحسن تفصيل اختصاصات المدير .

وهو مسئول أمام الغير وأمام باقى الشركاء ، وليس للشركاء
المؤمنين أى تدخل فى الإدارة ومسئوليتهم محصورة فى حدود قيمة
أسهمهم المدفوعة فى رأس مال الشركة .

وللمدير الاستعانة بمن يرى من الفنيين والإداريين وتفويضهم
فى بعض اختصاصاته على أن يكون المدير مسئولا شخصيا عن أعمال
هؤلاء المعاونة .

مادة ٣٧

تحدد مكافأة الشريك المدير (أو الشركاء المديرين) بمبلغ
سنويا أو بنسبة $\frac{1}{\%}$ من الأرباح الصافية على النحو المنصوص عليه
فى المادة (٥٠) من هذا النظام .

ويجوز للجمعية العامة تقرير بدلات انتقال واستقبال بما لا يجاوز
} { .

مادة ٣٢

لا يجوز للمدير أن يعمل فى أى عمل تجارى يتعارض مع نشاط
هذه الشركة كما لا يجوز له مباشرة أى عمل يترتب عليه الانتقام مما
تتطلبه إدارة الشركة من وقت وجهه . .

مادة ٣٣

لا يترتب على وفاة المدير أو تخليه عن الإدارة باختياره أو بغير
اختياره لأى سبب من الأسباب أن تعتبر الشركة منحلة بل تستمر قائمة
ولجلس المراقبة أن يعين مديرا مؤقتا للشركة يتولى أعمال الإدارة
المأجلة الى أن تتمتع الجمعية العامة لاختيار مدير للشركة ، ويجب
على المدير المؤقت دعوة الجمعية العامة للاعتقاد خلال شهر من تعيينه
ولا يكون المدير المؤقت مسئولا الا عن تنفيذ وکالته فقط .

وإذا كانت الادارة لاكثر من مدير وتوفى أحدهم أو تخلى عن الادارة يستمر المدير الآخر في تولي الادارة بمفرده الى حين انعقاد الجمعية العامة وتعين مديرا بدلا ممن انتهت ادارته •

الباب الرابع

في ادارة الشركة

الفصل الثاني

مجلس المراقبة

مادة ٢٤

يكون للشركة مجلس مراقبة مؤلف من ثلاثة أعضاء على الأقل (أو من عضوا على الأقل و عضو على الأكثر) تعينهم الجمعية العامة (١) من المساهمين غير المديين •

واستثناء من طريقة التعيين النالفة الذكر عين المؤسسون أول مجلس للمراقبة من
الاسم الجنسية السن
عضوا هم :

مادة ٢٥

يعين أعضاء مجلس المراقبة لمدة ثلاث سنوات •
غير أن مجلس المراقبة المعين في المادة السابقة يبقى قائما بأعماله لمدة سنوات (٢) • •

(١) يكون تشكيل مجلس المراقبة جوازيا اذا قل عدد الشركاء عن عشرة ، أما اذا زاد على ذلك فيكون تشكيل المجلس وجوبيا ، وفي جميع الاحوال يشترط أن يكون العدد فرديا ولا يقل عن ثلاثة •
(٢) لا يجوز أن تزيد المدة على خمس سنوات •

ولا يظل ذلك يحق الشخص المعنوي في مجلس المراقبة في استبدال من يمثله في المجلس .

وللجمعية العامة عزل المجلس كله أو بعضه إذا كانت هناك أسباب لذلك .

مادة ٢٦

لمجلس المراقبة — إذا لم يكن هناك أعضاء يحلون محل العضو الأصلي أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة ويجب عليه إجراء هذا التعيين إذا نقص عدد أعضائه عن عضوا .

يمتثل الأعضاء المعينون على الوجه المبين في الفترة السابقة العمل في الحال إلى أن ينعقد أول اجتماع للجمعية العامة فاما أن تقرر تعيينهم أو تعيين آخرين بدلا منهم .

ويكمل العضو الذي يعين بدلا من آخر المدة المتبقية من مدة سلفه .

مادة ٢٧

يعين المجلس من بين أعضاءه رئيسا ويجوز تعيين نائب للرئيس يطل محله أثناء غيابه وفي حالة غياب الرئيس ونائبه يعين المجلس العضو الذي يقوم بأعمال الرئاسة مؤقتا .

كما يعين المجلس سكرتيرا له من الأعضاء أو غيرهم .

مادة ٢٨

يعقد مجلس المراقبة جلساته في مركز الشركة كلما دعت مصلحتها إلى انعقاده بناء على دعوة الرئيس أو بناء على طلب ثلث أعضاء مجلس المراقبة ويجب أن يجتمع مجلس المراقبة مرات على الأقل خلال السنة المالية الواحدة .

ويجوز أيضا أن ينمقد المجلس خارج مركز الشركة بشرط أن يكون ثلاثة أرباع أعضائه حاضرين أو ممثلين في الاجتماع وأن يكون هذا الاجتماع في مصر .

مادة ٢٩

تحدد مكافأة وبدلات حضور مجلس المراقبة بـ
(أ) أو تحدد الجمعية العامة المكافأة والبدلات المستحقة لرئيس وأعضاء مجلس المراقبة) ..

مادة ٣٠

لا يكون أجتماع المجلس صحيحا إلا اذا حضره
(ثلاثة على الأقل) وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية
عضوا (يجوز النص على نصاب معين في بعض الموضوعات) وإذا
كانت القرارات بالأغلبية المطلقة يرجع صوت الرئيس في حالة التساوى .
وتثبت مداوات المجلس وقراراته في محضر تدون في سجل
خاص مرقومة منصفاته ويوقع عليها الرئيس وأمين السر ؛ ويصدق
رئيس المجلس على صور أو مستخرجات هذه المحاضر .

مادة ٣١

يقوم مجلس المراقبة بتمثيل الشركاء في علاقاتهم مع ادارة الشركة
ويتولى الاشراف الدائم على أعمال المديرين ومراجعة نشاط الشركة
واستثماراتها وتقديم الاقتراحات لادارة الشركة بما يراه لتنمية أعمال
الشركة وتطويرها وللمجلس أن يطلب الى المديرين تقديم حساب عن
ادارتهم وله أن يفحص دفاتر الشركة ووثائقها وأن يقوم بمجرد
الصندوق والاوراق المالية المثبتة لحقوق الشركة والبضائع الموجودة
لديها ويجب على المديرين أن يوفرؤا له من حقوق الاطلاع على مستندات
الشركة وأوراقها ما هو مقرر لمراقبي الحسابات .

ولمجلس المراقبة أن يبدى الرأى فى المسائل التى يعرضها عليه
مديرو الشركة وله أن يأذن بإجراء التصرفات التى يتطلب هذا النظام
أنه فيها (١) •

ويقدم مجلس المراقبة الى الجمعية العامة العادية فى اجتماعها
السنوى لنظر الميزانية وحساب الارباح والخسائر تقريراً بملاحظاته
على ادارة الشركة •

ويجوز لمجلس المراقبة أن يقرر دعوة الجمعية العامة للاجتماع •

الباب الخامس

فى الجمعية العامة

مادة ٣٢

تمثل الجمعية العامة جميع المساهمين وأصحاب الحصص ولا يجوز
إنعقادها الا فى (المدينة التى بها مركز الشركة) •

(١) يجوز النقص على الاختصاصات الاخرى لمجلس المراقبة
أو التى يتعين أنه فيها قبل اجرائها من قبل المديرين •

مادة ٣٣

لكل شريك الحق فى حضور الجمعية العامة للمساهمين بطريق
الامالة أو النيابة ولا يجوز لشريك أن يغيب أحد المديرين فى حضور
الجمعية العامة (١) •

ويشترط لصحة النيابة أن تكون ثابتة فى توكيل كتابى وأن يكون
الوكيل مساهماً •

(١) يجوز النقص على تحديد الحد الاقصى لعدد الاصوات
المقررة، أو الحد الاقصى لا يحمله الوكيل من أسهم •

ويجب حضور المدير ومراقب الحسابات جلسة الجمعية العامة كما يجب أن يكون مجلس المراقبة ممثلاً فيها بما لا يقل عن العدد الواجب توافره لصحة انعقاد جلساته .

ويرأس الجمعية العامة رئيس مجلس المراقبة .

مادة ٣٤

على المساهمين من الشركاء الذين يرغبون في حضور الجمعية العامة أن يشتتوا أنهم أودعوا أسهمهم في مركز الشركة أو في أحد البنوك المعتمدة قبل انعقاد الجمعية العامة بثلاثة أيام كاملة على الأقل .

ولا يجوز قيد أى نقل للملكية الاسهم في سجل الشركة من تاريخ نشر الدعوة للاجتماع الى انقضاء الجمعية العامة .

مادة ٣٥

تعقد الجمعية العامة العادية للشركة كل سنة بدعوة من المدير في الزمان والمكان اللذين يحددهما اعلان الدعوة ، وذلك خلال الستة الشهور (على الاكثر) التالية لنهاية السنة المالية للشركة .

وللمدير أو مجلس المراقبة أن يقرروا دعوة الجمعية العامة كما دعت الضرورة الى ذلك .

وعلى المدير (أو المديرين) أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب اليه ذلك مراقب الحسابات ، أو عدد من الشركاء يمثل ١٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

ومراقب الحسابات أو الجهة الادارية المختصة أن يدعو الجمعية العامة للانعقاد في الاحوال التي يتراخى فيها المدير عن الدعوة على

الرغم من وجوب ذلك ومضى شهر على تحقق الواقعة أو بدء التاريخ
الذى يجب فيه توجيه الدعوة الى الاجتماع .

مادة ٣٦

تتعد الجمعية العامة العادية السنوية للنظر على الاخص فيما
يأتى :

أ - تعيين أعضاء مجلس المراقبة وعزلهم وكذلك تعيين المديرين
وعزلهم .

ب - مراقبة أعمال المدير أو المديرين .

ج - المصادقة على الميزانية وحساب الارباح والخسائر .

د - المصادقة على تقرير الادارة عن نشاط الشركة ونظر تقرير
مجلس المراقبة .

هـ - الموافقة على توزيع الارباح وتحديد مكافأة وبدلات المديرين
ومجلس المراقبة .

و - تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه .

ز - كل ما يرى المدير أو مجلس المراقبة أو الجهة الادارية
المختصة أو الشركاء الذين يملكون (٥٪) من رأس المال عرضه على
الجمعية العامة .

مادة ٣٧

على المدير أن يعد عن كل سنة مالية - في موعد يسمح بعقد
الجمعية العامة للمساهمين خلال ستة أشهر على الاكثر من تاريخ
انتهائها - ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر وتقريراً عن
نشاط الشركة خلال السنة المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة
ذاتها .

ويجب على المدير (أو المديرين) أن ينشر الميزانية وحساب
الارباح والخسائر وخلاصة وأهمية لتقريره والنص الكامل لتقرير مراقب
الحسابات قبل اجتماع الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .
ويجوز الاكتفاء بإرسال نسخة من الاوراق المبينة في الفقرة
الاولى (١) الى كل شريك بطريق البريد الموصى عليه قبل تاريخ انعقاد
الجمعية العامة بعشرين يوما على الأقل .

مادة ٣٨

توجه الدعوة مستمثلة على جدول الاعمال الى جميع المساهمين
بخطابات مجلة مصحوبة بعلم الوصول ، كما توجه صورة من الدعوة
الى الهيئة العامة للاستثمار .

مادة ٣٩

لا يكون انعقاد الجمعية العامة العادية صحيحا الا اذا حضره
شركاء يمثلون من رأس المال على الأقل (٢) . فاذا لم يتوافر
الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجب دعوة الجمعية العامة الى
اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول .
ويجوز الاكتفاء بالدعوة الى الاجتماع الاول اذا حدد فيها
ميعاد الاجتماع الثاني .
ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا أيا كانت نسبة رأس المال الممثلة
فيه .

وتعتمد قرارات الجمعية العامة بالاغلبية المطلقة (٣) لمعد

(١) بجوازية .

(٢) ربع رأس المال على الأقل وبشرط ألا يجاوز نصف رأس
المال .

(٣) الا اذا اشترط النظم أغلبية خاصة في إصدار القرارات .

الاصوات المقررة للحصص والاسهم المثلة في الاجتماع .

ولا يجوز للجمعية العامة أن تياثر أو تقر الاعمال المتعلقة بعمله الشركة بالغير ، أو أى عمل من أعمال الادارة الخارجية للشركة .

مادة ٤٠

تختص الجمعية العامة غير العادية بتعديل نظام الشركة مع مراعاة ما يأتى :

١ - لا يجوز زيادة التزامات الشركاء ويقع باطلا كل قرار يصدر من الجمعية العامة يكون من شأنه المساس بحقوق الشريك الاساسية التى يستمدّها بصفته شريكا .

٢ - يجوز لضافة أغراض مكملة أو مرتبطة أو قريبة من غرض الشركة الاصلى : كما يجوز تغيير الغرض الاصلى بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

٣ - يكون للجمعية العامة غير العادية النظر فى اطالة أمد الشركة أو تقصيره أو حلها قبل موعدها أو تغيير نسبة الخسارة التى يترتب عليها حل الشركة إجباريا أو ادماج الشركة وذلك بموافقة الهيئة العامة للاستثمار .

إذا بلغت خسارة الشركة نصف رأس المال المصدر وجب على مجلس الادارة أن يبادر الى دعوة الجمعية العامة غير العادية للنظر فى حل الشركة أو استمرارها .

وفى جميع الاحوال لا يجوز للجمعية العامة غير العادية تعديل نظام الشركة الا بموافقة الشريك أو الشركاء المديرين (١) .

(١) هذه الفقرة يجوز الاتفاق على ما يخالفها .

مادة ٤١

مع مراعاة الاحكام المتعلقة بالجمعية العامة العادية ترى على الجمعية العامة غير العادية الاحكام الآتية :

أ - تجتمع الجمعية العامة غير العادية بناء على دعوة المدير أو مجلس المراقبة ، وعلى المدير توجيه الدعوة اذا طلب اليه ذلك عدد من الشركاء يمثلون (١٠٪) من رأس المال على الاقل لاسباب جدية وبشرط أن يودع الطالبون من المساهمين أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الى بعد انقضاء الجمعية ، واذا لم يتم المدير بدعوة الجمعية خلال شهر من تقديم الطلب كان للمتأهلين أن يتقدموا الى الجهة الادارية المختصة التي تتولى توجيه الدعوة •

ب - لا يكون اجتماع الجمعية العامة غير العادية صحيحا الا اذا حضره شركاء يمثلون نصف رأس المال (على الاقل) فاذا لم يتوافر الحد الأدنى في الاجتماع الاول ، وجبت دعوة الجمعية الى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوما التالية للاجتماع الاول ، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحا اذا حضره عدد من الشركاء يمثل ربع رأس المال (على الاقل) •

ج - تصدر قرارات الجمعية العامة غير العادية بأغلبية ثلثي رأس المال الممثل في الاجتماع الا اذا كان القرار يتعلق بزيادة رأس المال أو خفضه أو حل الشركة قبل الميعاد أو تغيير الغرض الاصلى أو ادماج الشركة في أخرى فيشترط لصحة القرار في هذه الاحوال أن يصدر بأغلبية ثلاثة أرباع رأس المال الممثل في الاجتماع •

مادة ٤٢

لا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الاعمال ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي

تتكشف أثناء الاجتماع •

وتكون القرارات الصادرة من الجمعية العامة ملزمة لجميع الشركاء الموصيين والمتضامنين سواء كانوا حاضرين الاجتماع الذى صدرت فيه هذه القرارات أو غائبين أو مخالفين وعلى المدير تنفيذ قرارات الجمعية العامة •

مادة ٤٣

تسجل أسماء الحاضرين من الشركاء فى سجل خاص يثبت فيه حضورهم وما اذا كان بالاصالة أو بالوكالة ، ويوقع هذا السجل قبل بداية الاجتماع من كل من مراقب الحسابات وجامى الاصوات • ويكون لكل شريك يحضر اجتماع الجمعية العامة الحق فى مناقشة الموضوعات المدرجة فى جدول الاعمال • واستجواب المديرين ومراقبى الحسابات بشأنها •

ويشترط تقديم الاسئلة مكتوبة قبل اعتماد الجمعية العامة بثلاثة أيام على الأقل فى مركز ادارة الشركة بالبريد المسجل أو باليد مقابل ايصال •

ويجب المديرين على أسئلة الشركاء واستجواباتهم بالقدر الذى لا يعرض مصلحة الشركة أو المصلحة العامة للضرر ، وإذا رأى الشركاء أن الرد غير كاف أحسبكم الى الجمعية العامة ويكون قرارها واجب التنفيذ •

ويكون التصويت فى الجمعية العامة » (١) « ويجب أن يكون التصويت بطريقة سرية اذا كان القرار يتعلق بانتخاب مجلس

(١) يعين النظام طريقة التصويت فإذا لم يمينها فانها تتم بالطريقة التى يقترحها رئيس الاجتماع وتوافق عليها الجمعية •

المراقبة أو بعزله أو يعزل المديرين أو بنقائمة دعوى المسؤولية عليهم ،
أو اذا طلب ذلك المدير أو عدد من الشركاء يمثل عشر الاصوات
الحاضرة في الاجتماع على الاقل .

ولا يجوز للاعضاء المديرين الاشتراك في التصويت على قرارات
الجمعية العامة في شأن تحديد رواتبهم ومكافآتهم أو أى أمر يتعلق
بمسئوليتهم .

مادة ٤٤

يحرر محضر اجتماع يتضمن اثبات الحضور وتوافر نصاب
الانعقاد وكذلك اثبات حضور ممثلى الجهات الادارية أو الممثل القانونى
لجماعة حملة السندات كذا يتضمن ملخصاً وافياً لجميع مناقشات الجمعية
العامة وكل ما يحدث أثناء الاجتماع والقرارات التى اتخذت في الجمعية
وعدد الاصوات التى وافقت عليها أو خالفها وكل ما يطلبه الشركاء
اثباته في المحضر .

وتدون محاضر اجتماعات الجمعية انعاماً بمسقة منتظمة عقب
كل جلسة في سجل خاص ، ويوقع على المحضر والسجل رئيس الجلسة
وأمين السر وجامعا الاصوات ومراقب الحسابات .

ويجب ارسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للجهات
الادارية المختصة خلال شهر على الاكثر من تاريخ انعقادها .

مادة ٤٥

مع عدم الاخلال بحقوق الغير حسن النية يقع باطلا كل قرار
يصدر من الجمعية العامة بالمخالفة لاحكام القانون أو نظام الشركة .
وكذلك يجوز ابطال كل قرار لصالح فئة معينة من الشركاء أو
للإضرار بهم : أو لجلب نفع خاص للمديرين أو غيرهم دون اعتبار
لمصلحة الشركة . .

ولا يجوز أن يطلب البطلان في هذه الحالة إلا الشركاء الذين
اعترضوا على القرار في محضر الجلسة أو الذين تنبؤوا عن الحضور
بسيب مقبول ، ويجوز للجهة الادارية المختصة أن تنوب عنهم في طلب
البطلان اذا تقدموا بأسباب جدية .

ويترتب على الحكم بالبطلان اعتبار القرار كأن لم يكن بالنسبة
الى جميع الشركاء وعلى المديرين نشر ملخص الحكم بالبطلان في احدى
الصحف اليومية وفي صحيفة الشركات .

وتسقط دعوى البطلان بمضى سنة من تاريخ صدور القرار ، ولا
يترتب على رفع الدعوى وقف تنفيذ القرار ما لم تأمر المحكمة بذلك .

الباب السادس

في مراقب الحسابات

مادة ٤٦

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر ممن تتوافر في شأنهم
الشروط المنصوص عليها في قانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة
تعينه الجمعية العامة وتقدر أتعابه .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد /
مراقب أول الشركة .

ويسأل المراقب عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيل
عن مجموع الشركاء ولكل شريك أثناء عقد الجمعية العامة أن يناقش
تقرير المراقب وأن يستوضحه عما ورد به .

مادة ٤٧

يتمتع المدير مع أحد المحامين المقبولين أمام محاكم الاستئناف

على الأقل للعمل مستشارا قانونيا للشركة وذلك بالشروط والمادة التي
يقتض عليها ، وإذا انتهى عقد المستشار القانوني يقوم المدير بتجديده
أو استبدال غيره به فور انتهاء العقد .

واستثناء مما تقدم عين المؤسسون السيد الأستاذ /
المحامي مستشارا قانونيا للشركة .

الباب السابع

سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

المال الاحتياطي - توزيع الارباح

مادة ٤٨

تبتدىء السنة المالية للشركة من وتنتهى في
من كل سنة على أن السنة الاولى تشمل المدة التى تتقضى من تاريخ
تأسيس الشركة حتى من السنة التالية .

مادة ٤٩

على المدير أن يعد كل سنة مالية في موعد يسمح بمعد الجمعية
العامة للشركة خلال (ستة أشهر على الأكثر من تاريخ انتهائها)
ميزانية الشركة وحساب الارباح والخسائر مشتملين على جميع البيانات
الواردة في قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم
والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولائحته التنفيذية .

وعلى المدير أيضا أن يعد تقريره عن نشاط الشركة خلال السنة
المالية وعن مركزها المالى في ختام السنة ذاتها .

مادة ٥٠

توزع أرباح الشركة الصافية سنويا بعد خصم جميع المصروفات

العمومية والتكاليف الاخرى كما يلي :

١ - يبدأ باقتطاع مبلغ يوازي % من الارباح لتكوين الاحتياطي القانوني (%٥ على الاقل) ويوقف هذا الاقتطاع متى بلغ مجموع الاحتياطي قدرا يوازي % من رأس مال الشركة المدفوع (%٢٠ على الاقل) ومتى نقص الاحتياطي تمين العودة الى الاقتطاع .
... .. (١)

ويكون للمعاملين نصيب في الارباح التي يتقرر توزيعها نقدا في حدود % بشرط ألا يزيد على مجموع الاجور السنوية للمعاملين بالشركة (٣ ، ٢) .

٢ - يقتطع المبلغ اللازم لتوزيع حصة أولى من الارباح قدرها %٥ على الاقل للشركاء عن المدفوع من قيمة أسهمهم وحصصهم .
على أنه اذا لم تسمح سنة من السنين بتوزيع هذه الحصة فلا يجوز المطالبة بها من أرباح اسنين التالية .

٣ - ويخصص بعد ما تقدم (عشرة في المائة على الاكثر) من الباقي كمكافأة للمديرين .

(١) يجوز أن ينص نظام الشركة على تجنب نسبة معينة من الارباح للصافية لتكوين احتياطي نظامي لمواجهة الاغراض التي يحددها النظام .

(٢) لا يجوز أن تقل النسبة عن ١٠٪ من الارباح .
(٣) كما يجوز للنظام أن يقرر للمعاملين نسبة اكبر من ١٠٪ في هذه الحالة يجنب نصيب المعاملين في الزيادة على الـ ١٠٪ في حساب خاص يستثمر لصالح المعاملين ، يجوز توزيع مبالغ منه على المعاملين في السنوات التي لا تتحقق فيها أرباح بسبب خارج عن ارادة الشركة أو استخدامه في مشروعات لخدمات المعاملين .

٤- ويوزع الباقي من الأرباح بعد ذلك على الشركاء (في الحدود والنسب المقررة في هذا النظام) كحصة اضافية في الأرباح أو يرسل بناء على اقتراح المديرين الى السنة المقبلة أو يكون به احتياطي غير عادي أو مال استهلاك غير عادي .

مادة ٥١

يستعمل المال الاحتياطي بقرار من الجمعية العامة بناء على اقتراح المدير فيما يكون أو في بمصالح الشركة .

مادة ٥٢

تدفع الأرباح الى الشركاء في المكان والمواعيد التي يحددها مجلس المراقبة بشرط ألا تتجاوز شهرا من تاريخ قرار الجمعية العامة بالتوزيع .

الباب الثامن

في المنازعات

مادة ٥٣

لا يترتب على أي قرار يصدر من الجمعية العامة سقوط دعوى المسؤولية المدنية ضد المديرين بسبب الأخطاء التي تقع منهم في تنفيذ مهمتهم وإذا كان الفعل الموجب للمسؤولية قد عرض على الجمعية العامة بتقرير من المديرين أو مراقبي الحسابات فتسقط الدعوى بمضي سنة من تاريخ صدور قرار الجمعية العامة بالمصادقة على هذا التقرير .

ومع ذلك فإن كان الفعل المنسوب الى المديرين يكون جنائية أو جنحة فلا تسقط الدعوى إلا بسقوط الدعوى الجنائية .

مادة ٥٤

مع عدم الإخلال بحقوق الشركاء المقررة قانونا لا يجوز رفع

المنازعات التي تمس المصلحة العامة والمشاركة للشركة ضد المديرين أو مجلس المراقبة أو ضد واحد أو أكثر من أعضائه إلا باسم مجموع الشركاء وبمقتضى قرار من الجمعية العامة •

ويجب على كل شريك يريد إثارة نزاع من هذا القبيل أن يخطر بذلك مجلس المراقبة والمديرين قبل انعقاد الجمعية العامة التالية بشهر واحد على الأقل ، ويجب أن يدرج هذا الاقتراح في جدول أعمال الجمعية •

الباب التاسع

في حل الشركة وتصفيتها

مادة ٥٥

في حالة خسارة نصف رأس المال تحل الشركة قبل انقضاء أجلها إلا إذا قررت الجمعية العامة غير العادية خلاف ذلك •

مادة ٥٦

تعين الجمعية العامة مصفيا أو أكثر وتحدد أتعابهم ، ويكون تعيين المصفين من بين المساهمين أو الشركاء أو غيرهم •

وفي حالة صدور حكم بحل الشركة أو بطلانها تبين المحكمة طريقة التصفية كما تعين المصفي وتحدد أتعابه •

ولا ينتهي عمل المصفي بوفاء الشركاء أو إشهار إفلاسهم أو إصهارهم أو بالمحجر عليهم ولو كان مميّنا من قبلهم •
وتنتهي وكالة مجلس الإدارة بتعيين المصفين •

أما سلطة الجمعية العامة فتبقى قائمة طوال مدة التصفية إلى أن يتم إخلاء عهدة المصفين •

الباب العاشر

احكام ختامية

مادة ٥٧

خمس المصاريف والالتزام المدفوعة في سبيل تأسيس الشركة
من حساب المصروفات العامة •

مادة ٥٨

يودع هذا النظام وينشر طبقا للقانون •

التعليق :

١ - الشركة عقد يلتزم بمقتضاه شخصان أو أكثر بالمساهمة في مشروع مالي لاقتسام الربح أو الخسارة ، وشرطها وجود نية المشاركة في نشاط ذي قيمة بمعنى أن يشارك في الربح والخسارة معا بعكس المال الشائع الذي يشترك في تملكه عدد من الأشخاص دون أن تكون لديهم نية المشاركة في نشاط ذي قيمة • وتعرف هذه النية من مسائل الواقع التي يستقل بتقديرها قاضي الموضوع (١) •

٢ - مؤدى نص المادة ١/٥٣٦ من القانون المدني أن شركات الأشخاص تنتهي بانقضاء الميعاد المعين لها بقوة القانون ، وأنه إذا أراد الشركاء استمرار الشركة وجب أن يكون الاتفاق على ذلك قبل انتهاء الميعاد المعين في العقد • أما إذا كانت المدة قد انتهت دون تحديد واستمر الشركاء يقيمون بالاعمال التي تأنفت من أجلها الشركة ، قامت شركة جديدة وامتد العقد سنة فسنة وبالشروط ذاتها (٢)

(١) نقض — جلسة ١٩٨١/٢/٢٥ — الطعن ٨٤١ لسنة ٤٦ ق •

(٢) نقض — جلسة ١٩٨١/٥/٢٥ — الطعن ١١٩٠ لسنة ٤٨ ق •

٣ - مؤدى نص المادة ٥٨ من القانون التجارى أنه يجب شهر
انقضاء الشركة إذا كان نتيجة لارادة الشركاء كاجماعهم على فسخها
قبل انتهاء مدتها أو انسحاب أحد الشركاء منها . أما اذا كان الانقضاء
نتيجة انتهاء الميعاد المحدد للشركة ، فلا يلزم شهره (١) .

٤ - الشريك فى شركة التضامن يسأل فى أمواله الخاصة عن كافة
ديون الشركة بالتضامن مع بقية الشركاء عملاً بنص المادة ٢٢ من قانون
التجارة ولو كان الدين محل المطالبة ثابتاً فى ذمة الشركة وحدها ، ودون
نظر لمنصب اشترك فى رأس مسال الشركة ، اذ أن مسؤوليته بلا
حدود (٢) .

٥ - نظم الشارع الشركات الواقعية حماية لحقوق الغير الذى
يتعامل معها ، والشركة بمجرد تكوينها تعتبر شخصاً معنوياً ، ويترتب
على ذلك جميع النتائج التى تترتب على الشخصية المعنوية ، وتعتبر
شركات تضامن لا لم يثبت خلاف ذلك (٣) .

٦ - لا كانت شركة التوصية لها شخصية معنوية مستقلة عن
أشخاص الشركاء فيها ، فان الحكم الصادر ضدها (بالافلاس) يعتبر
حجة على الشركاء المتضامنين فيها حتى ولو لم يختصموا فى الدعوى
التي صدر فيها ذلك الحكم (٤) .

٧ - نية المشاركة فى عقد الشركة من مسائل الواقع التى تستقل
بتقديرها محكمة الموضوع دون معقب عليها متى كان تقديرها

-
- (١) نقض - جلسة ١٩٨١/٥/٣٥ - الطعن ١١٩٠ لسنة ٤٨ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٩٨١/٣/٣٦ - الطعن ٦٩٨ لسنة ٤٧ ق ،
ونقض جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ - الطعن ٤٠٨ لسنة ٤٥ ق .
(٣) نقض - جلسة ١٩٨١/١١/١٣ - الطعن ١٠ لسنة ٤١ ق .
(٤) نقض - جلسة ١٩٨١/٢/٩ - الطعن ٤٧١ لسنة ٤٦ ق .

سائغا (١) .

٨ - الأرباح التي تحققها الشركة ، وجوب توزيعها على الشركاء ،
ما لم يقرروا إضافتها إلى رأس المال (٢) .

٩ - تكوين الشركة ، أثره ، أن تكون لها ذمة مالية مستقلة عن
ذمم الشركاء فيها ، مؤدى ذلك توقيع مديرها أو من يمثله بمناوئها
ينصرف أثره إليها ولا ينصرف إليه بصفته الشخصية (٣) .

١٠ - الإثبات في المواد التجارية ، جواز الإثبات بالبينة كقاعدة
عامة . عقود شركات التضامن والتوصية والمساهمة يجب إثباتها بالكتابة .
شركات الواقع جواز إثباتها بالبينة . لمحكمة الموضوع استخلاص قيامها
من ظروف الدعوى (٤) .

١١ - بطلان عقد الشركة لعدم شهره ونشره . ثبوت أنها لم
تباشر نشاطها الذي تكونت من أجله ، مؤداه ، رجعية أثر هذا البطلان
فيما بين الشركاء وعودتهم إلى الحالة التي كانوا عليها قبل التعاقد
واسترداد كل منهم حصته التي قدمها سواء كانت نقداً أو عينا (٥) .

١٢ - الاتفاق على عدم مساهمة أحد الشركاء في خسائر
الشركة ، أثره ، بطلان عقد الشركة بطلاناً مطلقاً متعلقاً بالنظام العام .
مؤدى ذلك ، حث الشركة وتصفية أموالها بقسمتها على الشركاء ككل

-
- (١) نقض - جلسة ١٧/٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٦٣ لسنة ٥٠ ق .
(٢) نقض - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧ - الطعن ١٨٥٢ لسنة ٥٢ ق .
(٣) نقض - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٧ - الطعن ١٢٢ لسنة ٥٢ ق .
(٤) نقض - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٧ - الطعن ٩٩٦ لسنة ٥٣ ق .
(٥) نقض - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٧ - الطعن ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق ،
ونقض - جلسة ٢٣/٣/١٩٨٧ - الطعن ١٣٩٣ لسنة ٥٠ ق .

يقدر نصيبه (١) °

١٣. — شركات الواقع ، جواز اثبات وجودها بالبينة (٢) °°

مراجع الفقه :

- — العقود التجارية — للدكتور عبد الحمى حجازى — ط ١٩٥٤
- — القانون التجارى — للدكتور أحمد حسنى — ط ١٩٨٢ °
- ط ١٩٨١ «
- — قضاء النقض التجارى — للدكتور أحمد حسنى — ط ١٩٨٢
- — الشركات التجارية — للدكتور عبد الحميد الشواربى — ط ١٩٨٣ °
- — العقود التجارية — للدكتور على حسن يونس — ط ١٩٨٥
- — عقود ايجار السفن — للدكتور أحمد حسنى — ط ١٩٨٥
- — النقل البحرى للبضائع — للدكتور أحمد حسنى — ط ١٩٨٥
- — قضاء النقض البحرى — للدكتور أحمد حسنى — ط ١٩٨٢
- — عقد الشحن والتفريغ — للدكتور محمد كمال حمدي — ط ١٩٨٣
- — عقد العمل البحرى — للدكتور محمد كمال حمدي — ط ١٩٨٩
- — عقد الاستثمار المشترك — للدكتور حسنى المصرى — ط ١٩٨٥ °
- — اندماج شركات الاستثمار — للدكتور حسنى المصرى — ط ١٩٨٦ °
- — شرح قوانين الاستثمار — لرئيس المحكمة عبد الفتاح مراد — ط ١٩٩٠ °
- — شركات الاستثمار — للدكتور حسنى المصرى — ط ١٩٨١ °

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٨٧/٦/٨ — الطعن ٧٠٠ لسنة ٥٤ ق °
- (٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢٨ — الطعن ١٩٩٣ لسنة ٥٢ ق °

الفصل الرابع

عقود ضمانات العمل التجاري وتسهيلات

الفرع الاول - قروض برهون

١١٠٧ - صيغة عقد رسمى يقرض برهن تجارى

انه في يوم الموافق من شهر سنة الف وتسعمائة

الساعة العاشرة والنصف حيث انتقلنا الى مقر بنك

بمكتب توثيق نشاط المستثمرين في مصر

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور

قد حضر

أولا - بنك ويمثله السيد الاستاذ

بصفته رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب للبنك - مصرى - مسلم

بطاقة عائلية رقم سجل مدنى سنة مسلسل

مقيم وليسيادته حق التوقيع عن

"بنك بمقتضى عقد التأسيس ونظامه الاساسى الصادر بالقرار الجمهورى

رقم ١/٤٩٨ والبنك مصرح له فى القيام بعمليات ارتهان المحال التجارية

والصناعية بموجب قرار وزير التجارة رقم ٩١٦ لسنة ١٩٧٧ المنشور

بالوقائع المصرية بالمعدد ١٦٨ فى ١٩/٧/١٩٧٧

دائن مرتين ، طرف أول .

ثانيا - مصنع لإ وشركاهما) شركة توصية

بسيطة مؤسسة طبقا لقانون الاستثمار رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ المعدل

بالقانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٧ ومقيدة بالسجل التجارى رقم

بتاريخ / / ١٩ انقاهرة استثمارات ومركزها الرئيسى

محافظة القاهرة ويمثلها قسم

مدين رهن ، طرف ثان .

تمهيد

رغبة من بنك في تنمية الاستثمار وبناء على طلب مصنع
تقدم الطرف الاول قرضا للطرف الثاني قدره
دولار أمريكي وذلك لتغطية متطلبات اقامة المباني والمنشآت واستيراد الآلات
والماكينات والادوات اللازمة للشركة وذلك حسب الشروط والاوزاع
الموضحة بهذا العقد والاتفاقية المحررة في هذا الشأن والمؤرخة
/ / ١٩ وتعتبر بكافة الشروط والاحكام الواردة بها جزء
لا يتجزأ من هذا العقد ومكملة ومتممة لاحكامه .
وقد أقر المتعاقدان بأهليتهما للتصرف وطلبا منا تحرير العقد
الآتي :

المادة الاولى

تعتبر الاتفاقية المؤرخة ١٦/١١/١٩٧٨ وكذا التمهيد السابق جزء
لا يتجزأ من هذا العقد ومكملة ومتممة له .

المادة الثانية

تقدم الطرف الاول الدائن المرتهن الى الطرف الثاني المدين
الراهن قرضا قدره دولار أمريكي تعادل

دفع للطرف لثاني منه حتى / / ١٩ مبلغ

ويعتبر التوقيع على هذا العقد مخالصة تامة

ونهاية بكامل هذه القيمة والباقي يدفع تدريجيا وفقا لاحتياجات مصنع
لاستيراد الآلات والماكينات والادوات وتغطية اقامة المباني
والمنشآت اللازمة لها على ضوء الدراسات المعدة في هذا الشأن وبموافقة
بنك

المادة الثالثة

دفع الطرف الثاني المدين الراهن عمولة ادارة مقطوعة للطرف الاول الدائن المرتتين على اجمالى قيمة القرض وذلك بوقع واحد ونصف في المائة في / / ١٩ كما تسرى عمولة ارتباط سنوية بولقع واحد في المائة على الرصيد غير المستخدم من اجمالى القرض اعتباراً من / / ١٩ ويلتزم الطرف الثاني بسدادها على أقساط نصف سنوية في اليوم الثلاثين من شهرى يونية وديسمبر حتى تمام السداد .

المادة الرابعة

تسرى على اجمالى قيمة القرض فائدة سنوية بواقع احدى عشر في المائة سنوياً تبدأ من تاريخ الصرف وحتى تمام السداد ، ويلتزم الطرف الثاني المدين الراهن تسديدها على أقساط نصف سنوية في اليوم الثلاثين من شهرى يونية وديسمبر .

المادة الخامسة

يلتزم الطرف الثاني المدين بسداد اجمالى قيمة القرض على أقساط نصف سنوية عددها اثنى عشر قسطاً متساوية قيمة كل قسط دولار أمريكي ويستحق القسط الاول منها في الثلاثين من شهر يونية ١٩ ، وذلك على النحو التالى :

- ١ - القسط الاول وقيمته دولار أمريكي ويستحق السداد في ٣٠ يونية ١٩٨٩
- ٢ - القسط الثانى وقيمته دولار أمريكي ويستحق السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٨٩

- ٣ - القسط الثالث وقيمه
السداد في ٣٠ يونية ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٤ - القسط الرابع وقيمه
السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٥ - القسط الخامس وقيمه
السداد في ٣٠ يونية ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٦ - القسط السادس وقيمه
السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٧ - القسط السابع وقيمه
السداد في ٣٠ يونية ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٨ - القسط الثامن وقيمه
السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ٩ - القسط التاسع وقيمه
السداد في ٣٠ يونية ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ١٠ - القسط العاشر وقيمه
السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠
دولار امريكي ويستحق
- ١١ - القسط الحادي عشر وقيمه
يستحق السداد في ٣٠ يونية ١٩٠٠
دولار امريكي
- ١٢ - القسط الثاني عشر وقيمه
ويستحق السداد في ٣٠ ديسمبر ١٩٠٠
دولار امريكي

ومن المتفق عليه بين الطرفين أن قيمة الانقضاء الواردة وفقا
لهذه المادة لا تشمل الفوائد أو الممولات أو أية ملحقات أخرى .

المادة السادسة

كل قسط لا يدفع كله أو بعضه في موعد استحقاقه تسرى عليه فوائد بواقع ثلاثة عشر في المائة سنويا اعتبارا من تاريخ الاستحقاق ولغاية تمام السداد .

المادة السابعة

يلتزم الطرف الثانى المدين الراهن بسداد أصل القرض والعمولات والفوائد والملاحقات والتعويضات والمصروفات القضائية وغير القضائية والفروق الناشئة عن سعر الصرف في مواعيد استحقاقها أو طلبها الى الطرف الاول الدائن المرتين وأمره اذنه وبمقره أو بمقر من يحدده أو يحل محله وفقا لما يصدره من قرارات في هذا الشأن .

المادة الثامنة

تأميننا وضمنا لسداد قيمة القرض وكذا كافة العمولات والفوائد والملاحقات والتعويضات والمصروفات القضائية وغير القضائية والأتعاب والفروق الناشئة عن مخاطر سعر الصرف وعامة كل ما ينشأ من التزامات نتيجة هذا العقد يرهن الطرف الثانى بصفته رهنا تجاريا :

١ - المحل التجارى المملوك له والمنون مصنع
شركة توصية بسيطة سجل تجارى رقم سجل القاهرة
- تجارى استمارات بتاريخ / / ١٩ والكائن مركزه الرئيسى
رقم - بالمقر الكائن بشارع رقم
قسم محافظة القاهرة .

٢ - مصانع الشركة القائمة على الارض الخاصة بها والكائنة
بناحية مركز ومحافظة الجيزة بما فيها من منشآت

معدنية وكلفة الماكينات والآلات والمعدات وأجهزة التكييف والاثاثات والبضائع والمهمات والادوات وكافة المنقولات .

وعامة يشمل الرهن العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجارة والاتصال بالعملاء والسمة التجارية والاثاثات والمهمات والآلات والاجهزة والادوات والمعدات التى تستعمل فى استغلال المثل وفى مباشرة نشاطه حتى ما كان منها عقاريا بالتخصيص وما يصير عقارا بالتخصيص والمصانع والمخازن والعلامات التجارية والرخص وما بها من جدد ومنقولات وبضائع وعلى وجه العموم حقوق الملكية الصناعية والادبية والفنية والمرتبطة به دون استثناء أى شىء منه .

ومن المتفق عليه بين الطرفين أن الرهن يشمل كافة مقومات الشركة المادية وغير المادية فى الماضى والحاضر والمستقبل أيا كانت وكل ما هو مرتبط بنشاط الشركة الصناعى أو التجارى وعلى وجه الخصوص المقومات المادية الآتية وقيمتها الاجمالية حسب تقدير الطرف الثانى

المدين الراهن مبلغ	دولار أمريكى	وهى :
ببسان	القيمة بالدولار الامريكى	
(يذكر الآلات والادوات والمهمات تفصيلا)	(تذكر القيمة)	
...

هذا ويلتزم الطرف الثانى المدين الراهن برهن الارض المخصصة للمصانع وكل ما يقام عليها من مباني ومنشآت رهنا عقاريا رسميا لصالح الطرف الاول وذلك فى حينه وقبل بدء مزاولة الشركة للعمل .

المادة التاسعة

يقر الطرف الثانى المدين الراهن بصفته بأنه المالك الوحيد لجميع مقومات الشركة المرهونة والمبينة تفصيليا بالمادة السابقة وأنها ليست موضوع نزاع - كما يضمن خلوها من الديون والحقوق الميئنة أيا كان نوعها من رهون أو اختصاص أو حقوق امتياز لاي شخص كان وأنه

ليس مستحقاً عليها ضرائب أو أيجارات متأخرة — كما يقر بأنه لم يشهر إفلاسه ولم يحرر ضده إنذار بالدفع وأنه ليس في حالة توقف عن الدفع •

ويلتزم الطرف الثاني بصفته بسداد الضرائب والرسوم وكافة التكاليف والمستحقات المقررة على هذه المقومات المرهونة في مواعيدها والقيام بأعمال الصيانة اللازمة •

المادة العاشرة

دين الطرف الأول الدائن المرتبن غير قابل للتجزئة وعليه فكل جزء من المقومات المرهونة وما يخاف إليها ضامن للدين جميعه وقوائده وعمولاته وملحقاته وكل ما ينشأ من التزامات أو أعباء أخرى •

المادة الحادية عشر

يحق للطرف الأول الدائن المرتبن تحويل الدين أو رهنه كله أو بعضه لمن يشاء دون التوقف على رضا الطرف الثاني المدين الراهن أو حاجة الى الحصول على موافقته •

المادة الثانية عشر

يقر الطرف الثاني بصفته بأنه قام بالتأمين على أرض ومنشآت الشركة وتجهيزاتها ومحتوياتها وعامة كافة الاموال والمقومات المملوكة لها ضد كافة المخاطر وخاصة الناشئة عن النشاط العادي والحريق والانفجار والتلفيات والسرقة والاختلاس وانخفاض اثناء النقل والتخزين وكذا ضد أية خسائر أو تلفيات تصيب قيمة الممتلكات المقدمة للطرف الأول كضمان بالقيمة الفعلية لها وذلك لصالح الطرف الأول الدائن المرتبن طوال مدة سريان هذا العقد وقد التزم الطرف الثاني

بان يسدد للشركة المؤمن لديها قيمة أقساط التأمين في مواعيدها بحيث اذا تأخر في دفع أى قسط من هذه الاقساط عن موعده فانه يكون من حق الطرف الاول الدائن المرتب سداد قيمة القسط أو الاقساط المستحقة وأنسختها الى أصل الدين مع احتساب الفوائد المقررة في المادة الرابعة من هذا العقد على هذه المبالغ دون حاجة الى تنبيه أو إخطار أو إنذار أو أى إجراء آخر من أى نوع كان ، وفي حالة استحقاق قيمة التأمين يكون للطرف الاول الحق في تسلم مطلوبة من أصل وغوائد وعمولات وملحقات وتموينات بطريق الاولوية والامتياز من قيمة التأمين - ومن شركة التأمين رأسا دون حاجة لحضور الطرف الثانى بصفته أو سدور أى قرار آخر منه - وذلك دون الاخلال بحقوق الطرف الاول الاخرى قبل الطرف الثانى ويلتزم بتقديم السند الدال على ذلك خلال اسبوعين من تاريخ هذا العقد والاحق للطرف الاول باجراء هذا التأمين على نفقة الطرف الثانى بعد فوات هذه المدة دون حاجة الى أى إجراء آخر .

المادة الثالثة عشر

يعتبر العقد مفسوخا من تلقاء نفسه ودون حاجة الى تنبيه أو إنذار ويصبح الدين وغوائده وعمولاته وكافة ملحقاته وتموينات جسيمها مستحقة الاداء فوراً في الحالات الآتية :

١ - اذا تأخر الطرف الثانى في سداد أى قسط من أقساط أصل الدين أو الفوائد أو العمولات أو الضرائب أو الاموال لامية لآخرى المقررة على الاصول الثابتة للشركة وكافة مقوماتها .

٢ - اذا لم يقيم الطرف اثنائى بسداد أى من مستحقات الطرف الاول .

٣ - اذا تبين للطرف الاول عدم صحة أية بيانات قدمها الطرف

الثاني في هذا العقد •

- ٤ - إذا أدخل الطرف الثاني بأى شرط من شروط هذا العقد •
- ٥ - إذا تأخر الطرف الثاني في تنفيذ أى التزام من التزاماته المسترطة بهذا العقد •
- ٦ - إذا تسبب الطرف الثاني في انقاص قيمة الأصول الثابتة أو إذا اتخذت إجراءات بيع ملكية مقومة لشركة المرهونة من أى شخص آخر أو وقع حجز عليه •
- ٧ - إذا بيعت مقومات الشركة جبرا أو رضاء أو إذا اتخذت إجراءات بيع ملكية مقومة الشركة المرهونة من أى شخص آخر أو وقت حجز عليه •
- ٨ - إذا قام الطرف للثاني بأى عمل من شأنه أن يحول دون تخصيص مقومات الشركة لها أو يحول دون حصول الطرف الاول على حقوقه التى يقرها القانون أو العقد الحالى •
- ٩ - إذا انتهى عقد تأسيس شركة مصنع لاي سبب من الاسباب أو اذا أفلسَت الشركة المذكورة لا قدر الله أو اذا أصبحت في حالة توقف عن الدفع •
- ١٠ - في حالة صدور أى قرار أو تشريع بتخفيض قيمة المعاملات أو الفوائد •

المادة الرابعة عشر

من المتفق عليه أنه في حالات فسخ العقد لاي سبب كان يتحمل الطرف الثاني المدين الراهن ، في حالة عدم امكانية الوفاء بالدولار الأمريكى للطرف الاول بكامل القرض والفوائد والمعمولات والرسوم والالتباب والمصرفات والنقصات والتعويضات المستحقة بموجب

التعاون أو هذا العقد وكذا الفروق الناشئة عن تقلبات سعر الصرف بالدولار الأمريكى ، بقيمتها بالجنيه المصرى محتسبة على أساس أعلى سعر صرف سائد للدولار الأمريكى فى السوق النقدى .

المادة الخامسة عشر

ثمانية أيام من تاريخ اعذاره للطرف الثانى اعذارا رسميا أن يتخذ الاجراءات ببيع مقومات الشركة المرهونة واستيفاء كافة مطلوباته من أصل وفوائد وعمولات وملحقات ومصاريف من ثمن البيع بالاولوية والامتياز على أى دائن آخر .

المادة السادسة عشر

لا يخل هذا العقد بكافة الحقوق الاخرى للطرف الاول قبل انظره الثانى فى الحال أو الاستقبال أيا كان مصدرها وسببها .

المادة السابعة عشر

مستندات الطرف الاول الدائن المرتين وأوراقه ودفاتره وسجلاته حجة قاطعة فى كل ما يتعلق بهذا العقد وموكله لاحكامه وسندا تنفيذيا لا يجوز المنازعة فيه بأى حال من الاحوال .

المادة الثامنة عشر

يقر كل من المتعاقدين بأنه قد أتخذ كل منهما سجله المختار العنوان

المبين بدياجة هذا العقد وطوال مدة سريانه - وفي حالة تغييره عليه
أخطار الطرف الآخر بخطاب موصى عليه يعلم الوصول والا جاز للطرف
الأخر مخاطبته على هذا العنوان .

المادة التاسعة عشر

اتفق الطرفان على أن أى نزاع ينشأ حول أى من الموضوعات
التي تضمنها هذا العقد تختص بنظره محاكم القاهرة وفقا لقواعد
الاختصاص المعمول بها .

المادة العشرون

جميع رسوم ومصروفات هذا العقد وقيد قائمة الرهن وتجديد
أو محو هذا القيد بالسجل الخاص المعد لذلك بالسجل التجارى تقع
على عاتق الطرف الثانى المدين الراهن كما يتحمل باتمام اعداد وتحرير
هذا العقد وبواقع ربع فى المائة من قيمة القرض ويلتزم الطرف الثانى
المدين الراهن بسدادها جميعها الى الطرف الاول فور التوقيع على هذا
هذا العقد - كما يحق للطرف الاول خصم تلك المبالغ من حساب الطرف
الثانى لديه .

المادة الحادية والعشرون

يقر المتعاقدان أنهم يتمتعون بجنسية جمهورية مصر العربية وذلك
تحت مسؤوليتهم دون مسئولية مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ومصلحة
السجل التجارى .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وبعد تلاوته على الحاضرين بمقرتنا
وقع عليه الجميع أمامنا ومعنا .
الطرف الاول بصفته الطرف الثانى بصفته الموثق

١٠٨ - صيغة : عقد قرض مع ترتيب

رهن رسمي عقارى وتجارى

أنه في يوم الموافق

بمكتب توثيق البنوك الساعة الواحدة والنصف ظهرا

أمامنا نحن الموثق بالكتب المذكور

حضر

أولا بنك شركة مساهمة مصرية مقرها بالقاهرة

الاستاذ بموجب توكيل رسمي عام رقم

سنة ١٩ بنوك والمعروف لنا شخصيا .

طرق أول مقرض دائن مرتين

ثانيا مصنع وشركاهما شركة توصية بسيطة

مركزها الرئيسى شارع محافظة القاهرة ويمثلها

السيد بموجب عقد الشركة المرفق ثابتة

الشخصية بموجب

طريقة ثان مقترض مدين رهن وقد

أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يأتى :

المادة الاولى

تعريف

« المقترض » ويقصد به الطرف الاول الدائن المرتهن .

« المقترض و/ أو الشركة » ويقصد به مصنع الطرف
الثانى المدين الراهن .
« البنك الدولى » ويقصد به البنك الدولى للإنشاء والتعمير
بالاتايات المتحدة الامريكية .

« القرض الفرعى » ويقصد به موافقة الطرف الاول على تقديم
قرض للطرف الثانى وقدره ما يعادل خمسمائة الف دولار امريكى أو
أى رصيد قائم للقرض فى أى وقت من حيلة قرض البنك الدولى
للإنشاء والتعمير المعاد أقراضه له وذلك وفقا للشروط والاحكام
الواردة فى هذا العقد والتفصيل الوارد بالمادة الثالثة .
« تاريخ بدء الاستخدام » ويقصد به تاريخ بدء استخدام
القرض .

« دفعة السحب » ويقصد بها قيمة الجزء الذى يتم سحبه من أصل
القرض ويضعه المقرض تحت تصرف المقرض قبل آخر أنتهاء مدة
صلاحية استخدام القرض وهذه الدفعة تكون نسبة من الترام المقرض
وفقا لطلب الشركة وموافقة المقرض .

« الدولارات » ويقصد بها الدولارات المتخذة كعملة قانونية فى
الوقت الحالى بالاتايات المتحدة الامريكية .

« عملة حرة » ويقصد بها أى عملة أخرى قابلة للتحويل من
انعملات التى يتعامل بها البنك الدولى للإنشاء والتعمير .

« غرفة نيويورك للمقاصة » ويقصد بها الارصدة الدولارية الجارية
فى غرفة نيويورك للمقاصة أو أية أرصدة دولارية متعارفه عليها عند
الاستحقاق لتسوية المدفوعات بالدولار .

« بنوك الاستعلاء » ويقصد بها فروع البنوك التالية فى لندن .

UBAF BANK LIMITED

MANUFACTURERS HANOVER TRUST COMPANY

LOYDS BANK INTERNATIONAL LIMITED

« الليبور » ويقصد بها سعر الفائدة لودائع دولارية بمسبغ

معادلة لدفعة السحب التي تعرض على بنوك الاستعلام لفترة ستة أشهر محتسبة على أساس متوسط أسعار الفائدة السائدة لدى بنوك الاستعلام في سوق لندن الساعة الحادية عشر صباحا بتوقيت لندن قبل تاريخ السحب بيومى عمل ، مجبورة بالزيادة الى اقرب ثمن في المائة .

« أيام العمل » ويقصد بها أيام العمل في البنوك في كل من نيويورك واشنطن والقاهرة ولندن لتسوية المعاملات على الودائع الدلارية .

« مجموعة السندات » ويقصد بها السندات بالدولار التي تسرى عليها فائدة وبالاسعار التي ينظمها عقد القرض ، والمصدرة بناء على طلب القرض باسمه أو لامره استنادا الى القرض الممنوح ويتم توقيع كل مجموعة من السندات وفقا للمصرف من هذا القرض .

« الرهن » ويقصد بها رهن كافة ممتلكات الشركة ومقوماتها المادية وغير المادية الحالية والمستقبلية رحنا عقاريا وتجاريا من الدرجة الاولى لصالح المقرض ، .

« صك الرهن » ويقصد به عقد الرهن الرسمي المسهر قائمته لدى الشهر العقاري والسجل التجارى برهن الاصول المقدمة من الشركة ضمانا للوفاء بكافة التزاماتها الناشئة عن هذا العقد على النحو الذي تولاه المقرض ويكون منه شكلا وموضوعا .

« المشروع » ويقصد به المشروع المنوه عنه في الفقرة الثانية من المادة الثانية .

« خطاب التعريف بالمشروع » ويقصد به خطاب الشركة الموجه الى المقرض في فبراير ١٩٧٨ . وجميع التعديلات المتعلقة به والمتبولة من المقرض والمتضمن التعريف بالشركة وصلاحياتها للقيام بالمشروع والخطة التمويلية له والشكل القانوني والتشغيل والوحدات التابعة وأصول الشركة والتزاماتها - وجميع الامور المتصلة بالتوسعات المستهدفة من هذا العقد بالخطاب المؤرخ ١٩٨٣/١/٩ .

« تاريخ اتمام المشروع » ويقصد به اليوم الاخير من الشهر الذي يستكمل فيه المشروع ، ويعتبر المشروع قد استكمل من وجهة نظر المقرض بتمام أعمال الانشاءات والتجهيزات المختلفة وقبول الشركة لها .
« الخطة التمويلية » ويقصد بها الخطة التمويلية المتوخ عنها بالفقرة الثالثة من المادة الثانية .

« الأصول الثابتة » ويقصد بها كافة ممتلكات الشركة المادية والتي تستخدم بصفة عامة في انتاج السلع والخدمات ، وتشمل بوجه خاص الارض والمباني والآلات والمعدات والمنقولات ووسائل النقل وملحقاتها وما شابه ذلك من الأصول الحالية والمستقبلية للشركة .

« الأصول الجارية » ويقصد بها النقدية والاوراق القابلة للتداول والمقبوضات والمستحقات تحت التحصيل خلال عام والمخزون من الخامات والسلع والمصروفات المسددة مقدما ولا يشمل ذلك الارصدة التي في حيازة الشركة بحسبة مؤقتة والمعلقة على ذمة تنفيذ طلبات شراء الممتلكات والمعدات الواردة بالمشروع كل ذلك وفقا للانس المحاسبة المتعارف عليها والمطبقة بحسبة دائمة بواسطة الشركة أو وحداتها التابعة والمؤيدة بشهادة من مراجعها .

« الديون طويلة الاجل » ويقصد بها أية مديونية على الشركة أو وحداتها التابعة بما في ذلك أية مديونية تتعهد الشركة بها أو تضمنها هي أو وحداتها التابعة وتستحق بعد مرور عام ، ولا تشمل هذه الديون ذلك الجزء منها الذي يستحق الدفع خلال عام ، ويؤخذ في الاعتبار عند حساب الديون طويلة الاجل عقود الإيجار وما شابه ذلك من ترتيبات تلزم الشركة أو الوحدات التابعة لها ، بسداد مدفوعات عنها لمدة تتجاوز ستة :

« الخصوم الجارية » ويقصد بها الالتزامات التي تستحق الدفع عند الطلب أو خلال عام بما في ذلك الجزء المستحق الدفع خلال عام من

الديون طويلة الاجل واجمالى المدفوعات التى تستحق خلال عام تمت
أى عقد ايجار أو ما شابهه - ولا تشمل الالتزامات مقابل الممتلكات
والمعدات بذات القيمة المستعمدة من الاصول الجارية كل ذلك وفقا
للاصل المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة بصفة دائمة بواسطة الشركة
أو وحداتها التابعة والمؤيدة بشهادة من مراجعيها •

« الديون قصيرة الاجل » ويقصد بها أية مديونية تستحق الدفع
عند الطلب أو خلال عام من تاريخ نشأتها •

« رأس المال العامل » ويقصد به قيمة المخزون من السلع
والخدمات وأية مستحقات للشركة تحت التحصيل وكذا النقدية اللازمة
للتشغيل خلال السنة الاولى

« فقرة أو فقرات » ويقصد بها الفقرات المدرجة تحت كل
مادة من مواد هذا المقد •

المادة الثانية

الشركة والمشروع

١/٢ الشركة :

تهدف الشركة الى تصنيع
بجميع انواعها بأحدث الطرق
الاتوماتيكية ولتسويقها بجمهورية مصر العربية والتصدير للخارج •

٢/٢ المشروع :

مصنع
شركة توصية بسيطة (و
(وشركاهما مؤسسه في جمهورية مصر العربية فى ظل القانون رقم
٤٣ لسنة ١٩٧٤ مشروع لتصنيع
بجميع أنواعها بمصنع الشركة
الملوك لها والكائن بنقلية ومحافظة الجيزة •
٣/٢ الخطة التمويلية :

تقدر التكلفة لهذا المشروع
امريكي ووفقا للخطة التمويلية للمشروع تحددت المصادر الآتية للتمويل:
بآلاف الدولارات الامريكية
محلى اجنبى اجمالى

حقوق المساهمين
قروض معاونة
قرض متوسط الاجل
بنك
بنك
بنك
بنك

تسهيلات قصيرة الاجل
موردين وأرعدة دائنة أخرى

وقد تم احتساب المعادل للمكون بالنقد المحلى فى تكلفة المشروع
وفى الخطة التمويلية بالدولار الامريكى على أساس أربعة وثمانين قرشا
للدولار الواحد فى حينه •

المادة الثالثة

شروط القرض

يتم القرض وفقا للشروط الواردة فيما يلى :

١/٣ قدم المقرض للشركة قرضا يعادل دولار امريكي كقرض
فرعى سحبا من قرض البنك الدولى للانشاء والتعمير المقدم لجمهورية
مصر العربية من ذلك ان البنك المعاد اقراضه لبنك لاستخدامه فى اقراض
المنشآت الاستثمارية بقروض فرعية طبقا لاحكام وشروط الاتفاقيات
الجزيرة بين البنك الدولى للانشاء والتعمير وجمهورية مصر العربية وبين

البنك الدولي وبنك وبين الاخير جمهورية مصر العربية والتي تعتبر أحكامها وشروطها جزءاً لا يتجزأ من هذا العقد ومكملة ومتممة له . وذلك حسب العملات الحرة المختلفة التي يتم السحب بها من البنك الدولي على أساس المعادل الدولارى لهذه العملات في تواريخ هذه المحويلات .

٣/٢ تلتزم الشركة بدفع فائدة ثابتة بواقع ١٢٪ سنوياً على الرصيد المستخدم القائم من القرض من وقت لآخر ويتم سداد هذه الفائدة كل ستة أشهر في ٣٠ يونية و٣٠ ديسمبر من كل عام ، ويبدأ سداد هذه الفائدة اعتباراً من أول تاريخ استحقاق يلي بداية السحب من القرض .

وفي حالة ما اذا قدم الطرف الاول الى الطرف الثانى أية مبالغ كتمويل مؤقت من موارده الخاصة تجت حساب هذا القرض ، تسرى فائدة على هذه المبالغ عن المدة من تاريخ السداد الفعلى وحتى تاريخ استرداد هذه المبالغ من البنك الدولي وذلك على أساس الليبور لفترة ستة أشهر مضافاً اليه الهامش وقدره ٢٪ على الا يقل سعر الفائدة التي تدفع في هذه الاحوال عن ١٢٪ سنوياً .

واذا اتعذر الحصول على اسار الليبور من أى من بنوك الاستعلام فان متوسط سعر الليبور يحتسب على أساس الاسعار الواردة من باقى هذه البنوك . كذلك اذا تعذر لسبب أو لآخر الحصول على الاسعار من كافة بنوك الاستعلام يقوم المقرض بتحديد سعر الفائدة محتسباً على أساس تكلفة المال مضافاً اليه الهامش المتفق عليه .

٣/٣ تلتزم للشركة بدفع عمولة ادارة بواقع ١/٢ ١٪ مقطوعة على اجمالى قيمة القرض وتستحق هذه العمولة في تاريخ توقيع عقد القرض وتدفع بذات عملة القرض .

٣/٤ تلتزم الشركة بدفع عمولة ارتباط بواقع ٪ سنوياً على الرصيد

غير المستخدم من أصل القرض السارى ، ويتم احتسابها واستحقاقها اعتباراً من تاريخ توقيع عقد القرض أو مرور ثلاثة أشهر من موافقة البنك على القرض ١٧/٣/١٩٨٣ أيهما أقرب وحتى تاريخ استخدام القرض بالكامل أو تاريخ نهاية مدة صلاحية استخدام القرض أيهما أقرب ، وتسدد هذه العمولة بذات عملة القرض المحسبة على أساسه نصف سنوياً في ٣٠ يونيو و ٣٠ ديسمبر من كل عام .

٥/٣ يتم صرف من القرض بناء على طلب كتابي غير قابل للرجوع فيه يقدم من المقرض الى المقرض في موعد غايته خمسة عشر يوماً على الأقل قبل التاريخ المحدد لسحب الدفعة و/ أو ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع .

٥/٣/ب يتم الحرف من القرض من وقت لآخر بمعرفة المقرض وموافقتها في صورة شرائح كل منها مائة الف دولار أمريكي أو مفاوضات وذلك باضافة للقدر المنصرف منه لحساب الشركة لديه الذي يتم السحب منه وفقاً لموافقة المقرض .

٦/٣ تلتزم الشركة بسداد أصل القرض وفقاً لما هو منصوص عليه في الفقرة ١٧/٣ ، كما تلتزم بكافة الاعباء والالتزامات المترتبة على قيام البنك الدولي في نهاية كل شهر باعادة احتساب رصيد القرض التتبع وفق التنصيرات التي حدثت في اسعار صرف العملات الحرة المتوافرة لديه خلال الشهر .

كما تلتزم الشركة بسداد الانقضاء المستحقة من أصل القرض وفقاً لما يرد من البنك الدولي من اخطارات - سواء كانت بزيادة أو بالنقصن فلا يترتب عليها أى مساس بالرصيد غير المستخدم والمتاح من أصل القرض .

١٧/٣ يتم سداد القرض على شرة أقساط متساوية نصف سنوية على النحو التالي :

تاريخ الـ — — — سداد المستحق من أصل القرض
المعادل بالدولار الأمريكي

١ —	٣٠ يونيو	١٩	————
٢ —	٣٠ ديسمبر	١٩	————
٣ —	٣٠ يونيو	١٩	————
٤ —	٣٠ ديسمبر	١٩	————
٥ —	٣٠ يونيو	١٩	————
٦ —	٣٠ ديسمبر	١٩	————
٧ —	٣٠ يونيو	١٩	————
٨ —	٣٠ ديسمبر	١٩	————
٩ —	٣٠ يونيو	١٩	————
١٠ —	٣٠ ديسمبر	١٩	————

وتسدد قيمة هذه الاقساط في تواريخ استحقاقها ووفقا لما يقرره
البنك الدولي في هذا الشأن طبقا لما ورد بالمادة ٦/٣ من هذا العقد .

ب — يتم من وقت لآخر اثناء صرفه القرض تخصيص كل أو
بعض المتصرف لقرض سداد أى من الاستحقاقات في التواريخ سالفه
الذكر ووفقا لما يقرره المقرض .

ويشترط على أى حال ألا يجاوز اجمالي المبالغ الاصلية المخصصة
للسداد في أى من التواريخ المذكورة أصل القرض الواجب سداده
(المستخدم الفعلي من القرض) في هذه التواريخ — كما هو موضح
بالجدول المشار اليه ، ويشترط ألا يتطلب مثل هذا التخصيص أى تمييز
في التواريخ الاستحقاق أو في القيمة الاصلية للسندات .

ج — تتلزم الشركة بفتح حساب تشغيل لمعاملتها الصرة القابلة
للتحويل لدى المقرض — كما تتلزم الشركة بفتح حساب بذات العملة
لخدمة الدين ويتم تغذية الصلب الاخير خضما على حساب التشغيل

المشار اليه أنفسا بدفعات كل شهرين لمواجهة سداد التزامات الشركة قبل المقرض في مواعيدها .

٨/٣ تعد السندات الأذنية الموقعة مع اتفاقية هذا القرض التزاما نهائيا على الشركة بمراعاة كافة شروط هذا العقد .

٩/٣ يحق للشركة بأخطار سابق مدته ثلاثين يوما التعجيل بسداد القرض كليا أو جزئيا في حدود قيمة قسط أو أكثر أو الرصيد المتبقى في حينه من القرض الأصلي بشرط سداد كافة الفوائد والمبالغ المستحقة على ألا يتبقى بعد هذا الدفع المعجل أى قدر مستحق من القرض الأصلي ويراعى أن يتم السداد المعجل بالترتيب العكسي لجدول الاستحقاق وفقا للمادة ١/٧/٣ وتدفع الشركة عمولة مقطوعة بواقع ٢٪ سنويا على الاقساط المعجل سدادها ، أو العمولة التي يقررها البنك الدولي أيهما أكبر ما لم يوافق البنك الدولي على غير ذلك .

وعند تسليم هذا الاخطار تلزم الشركة بأن تقوم بالسداد المعجل وفقا لما هو منصوص عليه في هذا العقد ، وفي حالة عدم الوفاء بالتزام الشركة بهذا السداد المعجل في التاريخ المحدد في الاخطار تستحق على هذه المبالغ غائدة التأخير بواقع ٢٪ والمقرر بالمادة ١٣/٣ / ١ على المبلغ المعجل سدادته منذ تاريخ استحقاقه وحتى تاريخ السداد الفعلى .

١٠/٣ تتم المدفوعات من أصل القرض والفوائد والعمولات وغير ذلك من المستحقات في وقت استحقاقها في الحساب المخصص لذلك لدى بنك مصر ايران للتنمية أو في أى مكان آخر يحدده المقرض من حين لآخر وذلك وفقا للشروط والاحكام الواردة بهذا العقد .

١١/٣ تحتسب الفائدة وغيرها من العمولات على أساس عدد الايام الفعلية المنقضية منسوبة الى السنة باعتبارها ٣٦٠ يوما .

١٢/٣ في حالة قيام الشركة في أى وقت بسداد مبالغ تقل عن إجمالى المبالغ المستحقة الدفع للمقرض في تاريخ استحقاقها وفقا لهذا العقد

أو السندات الاذنية المسحوبة نفاذا له ، يكون للمقرض الحق منفردا في تخصيص واستخدام المبلغ المسددة في أغراض القرض وبالاسلوب الذى يقرره ويصرف النظر عن أية تعليمات مخالفة لذلك قد تمنحها الشركة .

١٣/٣ بدون اخلال بالحقوق المخولة للمقرض لامتضاء حقوقه بمقتضى هذا العقد أو غيره يراعى ما يلى :

أ - في حالة عدم قيام الشركة بالوفاء باصل القرض أو الفوائد أو أية مدفوعات أخرى في مواعيد الاستحقاق المحددة بهذا العقد أو المواعيد التى يخطرهما القرض بها في حالة عدم تحديدها بالعقد . تدفع الشركة فائدة تأخير بمعدل ٢٪ سنويا بالاضافة الى سعر الفائدة المذكورة بالفقرة الثانية من المادة الثالثة على المبلغ المستحق الوفاء حينئذ وذلك عن الفترة من تاريخ الاستحقاق وحتى تاريخ السداد الفعلى .

ب - في حالة أى تأخير عن سداد أصل القرض أو الفوائد أو أية عمولات أخرى مستحقة الدفع بمقتضى هذا العقد يستحق اجمالى القرض ويلتزم المقرض بسداده غورا ما لم يقرر المقرض خلاف ذلك .

ج - اذا صادف تاريخ دفع الفائدة وهو اليوم الاخير من فترة الفائدة عطلة رسمية للبنوك في المكان الذى سيتم فيه الدفع . يتم ذلك الدفع في أول يوم عمل تال بذات الاثار والفاعلية كما لو تم في يوم الاستحقاق ، ما لم يقع ذلك اليوم في بداية الشهر التالى ففى هذه الحالة يتم الدفع في يوم العمل السابق لهذا التاريخ .

١٤/٣ يستمر وينظّل قائما التزام الشركة بالسداد بالدولار الأمريكى لاجل القرض والفوائد وكافة العمولات على القرض الممنوح وكذلك جميع المبالغ المستحقة الدفع وفقا لهذا العقد ولا يسدد أو يستبدل أو يقبل الصرف أو للوفاء بأى عملة أخرى خلافا لذلك . الا اذا نتج عن

هذا سداد اجمالي المطلوب للبنك الدولي وفقا لهذا العقد — وتبعا لذلك يظل هذا الالتزام قائما لغرض استيفاء القيمة بالدولارات الامريكية أو بالعملات الحرة التي يطلبها البنك الدولي وذلك اذا لم يغط هذا السداد اجمالي الالتزام لمستحق .

وفي حالة حدوث نزاع يؤدي الى اعتبار عقد القرض لاغيا وغير منتجا لآثاره يستحق السداد الفوري لاجمالي أصل القرض وكافة الفوائد والمصاريف والمخقات ، وفي حالة ما اذا تم السداد بالعملة المحلية للالتزامات المستحقة على المقرض — بادولار لامريكي أو بالعملات الحرة التي يطلبها البنك الدولي — فان المبلغ المستحق يتحدد على أساس المعادل بالجنيه المصري وفقا للسعر السائد للدولار الامريكي أو تلك العملات حينئذ : في السوق النقدية الحرة للعملات الاجنبية . وطبقا لتقديرات المقرض دون ادنى اعتراض من المقرض أو رقابة من القضاء وحتى يتسنى للمقرض تدبير العملات المطلوبة للبنك الدولي الناشئة عن اتفاقية القرض المتقدم منه .

١٥/٣ يوافق المقرض سلفا على احقية المقرض في تحويل كل أو جزء من القرض أو السندات المثبتة له . وعلى أن يقوم المقرض في هذه الحالة باخطار المقرض — عشرة أيام — قبل تاريخ الاستحقاق بسداد أصل السندات الفوائد المستحقة الى المستفيد الجديد .

١٦/٣ تلتزم الشركة باجراء كافة معاملاتها بالعملات الاجنبية والمحلية عن طريق بنك خلال فترة حياة القرض .

المادة الرابعة

القرض من المقرض

لما كانت التكلفة الكلية للمشروع — بعد اجراء التوسعات — قد تحدد مبلغ
دولار امريكي تقريبا وذلك

وفقا للدراسة التي تمت على المشروع وبهدف المعاونة في انجاز التوسعة المطلوبة للمشروع ، فقد ظهرت الحاجة الى قرض متوسط الاجل يعادل مبلغ دولار امريكي يستخدم في تمويل شراء الآلات اللازمة لتوسعه المصنع لمقابلة الزيادة في الطلب على انتاج الشركة ..

المسألة الخامسة

ضمانات القرض

تأميننا وضمانا لسداد قيمة القرض والفوائد والعمولات وكسافة المصحات والمصروفات والفروق الناشئة عن مخاطر سعر الحرث ومسا يترتب عن عملية التقييم الدورية التي يجريها البنك الدولي على أساس الوزن الترجيحي لبكسل العملات الحرة المختلفة المتاحة له ، وعامة كل ما ينشأ من التزامات نتيجة هذا العقد ترهن الشركة لصالح المقرض رهنا رسميا عقاريا من الدرجة الاولى كافة العقارات والمعارات بالتخصيص الموجودة حاليا والتي توجد في المستقبل والمتمثلة في أرض المصنع وما عليها من مبان والكائنة بناحية مركز ومحافظة الجيزة والمطى لها رقم من أصلية بحوض رقم ١٩ مسلسل ومصلحتها وبياناتها حسب الاستمارة رقم لسنة كالاتى :

الجيزة الجيزة ٢ الحد البحرى : فاصل زمامين

من الحد الشرقى : قطعة

كدستر الحد القبلى : فرع مصرف

٢٠٠٠/٧

والمعامل داخل الكردون بجسريه نوع ثالث .

الحد الغربى : باقى الملك القطعة بحوضه

والمعامل أرض محاطة بسور مرتفع وبداخله مبنى يتكون من

يدروم يملو ثلاثة ادوار مستعملة مصنع ومحاط من الجانبين
برصيف شحن ومن الخلف مخازن حسب الماينة بتاريخ / ١٩
— هذا ويقر الطرفان بأن أوصاف ومشمولات الاطيان الواردة بها
المحرر مطابقة لوصافها بالطبيعة تحت مسؤوليتهما دون مسؤولية مصلحة
الشهر العقارى والتوثيق •

الملكية : آلت ملكية العقار موضوع التعامل الى الطرف الثانى
بموجب العقد المأشهر برقم لسنة ١٩ مكتب الجيزة والمقدم
صورته المعتمدة للمأمورية هذا بالنسبة للأرض أما المبنى فبالإتامة
بمعرفة الشركة ومن مالها الخاص طبقا لقواعد الالتصاق •

التكليف : التعامل مكلف باسم مصنع (و)
وشركاهم مكلفة برقم جزء رقم كشف رسمى رقم
صادر من مأمورية فى ١٩ •

الحقوق الميينة : خالية تحت مسؤولية المتعاقدين عدا الترض
المأشهر قائمته برقم لسنة ١٩ الجيزة وارد بسند الملكية •

كما ترهن الشركة لصالح المقرض رهنا تجاريا من الدرجة الاولى
مقومات الشركة المادية وغير المادية وتشمل المنشآت المعدنية وكافة
الماكينات والآلات والمعدات وأجهزة التكيف والاثاثات وكافة النقولات
وكذا العنوان والاسم التجارى والحق فى الاجازة والاستغلال والاتصال
بالملاء والسمة التجارية والمعدات التى تستعمل فى استغلال المبنى أو
فى مباشرة نشاطه حتى ما كان منها عقاراً بالتخصص وما يصير عقباراً
بالتخصيص وعامة يشمل للرهن كافة الاصول العقارية الثابتة وكافة
مقومات الشركة المادية وغير المادية فى الماضى والحاضر والمستقبل أيضا
كانت وكل ما هو مرتبط بنشاط الشركة وفى اطار الدراسات المعدة
والمعتمدة فى هذا الشأن وذلك طبقا لكشف المقومات المعتمد من الطرف
الاول :

وفي حالة ما اذا رأى المقرض أن هناك انخفاض في القيمة السوقية في أى وقت للاصول المرهونة يقدم المقرض فوراً للمقرض ما يطلبه من أصول اضافية بما يكفل عدم انخفاض القيمة السوقية للاصول المرهونة عن قيمتها في تاريخ عقد القرض ويعتبر تقدير المقرض لقيمة هذه الاصول نهائياً وملزماً للمقرض .

وتظل كلفة الاصول مرهونة كضمان للقرض وذلك لحين تمام سدادها وكذا كافة الفوائد والمستحقات الناشئة عنه .
وتلتزم الشركة بالتباعد كافة الاجراءات التى يطلبها المقرض لاضفاء الرسمية على هذا العقد ، واتمام الرهن الرسمى المقارى والتجارى .

المادة السادسة

التأمين على الاصول المرهونة

وهلاكها أو تلفها

١/٦ يلتزم المقرض طوال فترة سريان القرض بالتأمين على كافة الاصول محل الرهن ضد كافة المخاطر وخاصة الناشئة عن الحريق والانفجار والتفجيرات والسرقة والاختلاس ولضائر ثناء لنقل والتخزين والتركيب وكذا ضد أية خسائر أو تلفيات تصيب قيمة الاصول المرهونة وذلك وفقاً للشروط التى يوافق عليها المقرض ولدى شركة التأمين التى يقرها ونفاذاً لذلك يلتزم المقرض خلال اسبوعين من تاريخ هذا العقد و / أو من تاريخ اتمام الرهن أو ايداع أية ضمانات لتغطية القرض بتسليم المقرض بوالص التأمين الدالة على ذلك على أن تكون صادرة باسم المقرض ولصالحه ، ويلتزم المقرض بسداد قيمة أقساط التأمين عند استحقاقها لشركة التأمين وباتخاذ الاجراءات

تستحق بعد سداد القسط الأخير أولا ويليه القسط الذى قبله في الاستحقاق وكذا — ولا يحق للمقرض بعد انقضاء مدة الثلاثين يوما سائلة الذكر الاعتراض على قيمة أو أحقيته في أية تمويضات تدفعها شركة التأمين للمقرض مباشرة .

المادة السابعة

شروط السحب من القرض

١/٧ يكون التزام المقرض بسداد الدفعة الاولى المنصرفة من القرض رهنا بتنفيذ المقرض لكل التزاماته وتمهدياته وقبوله كافة الشروط والاحكام المقررة بموجب هذا العقد وكذا تنفيذه للاشتراطات الاضافية الآتية بالطريقة المقبولة للمقرض .

أ — أن تكون الشركة قد حصلت على كافة الموافقات الحكومية اللازمة لمباشرة نشاطاتها .

ب — أن تقدم الشركة للمقرض المستندات الدالة على استكمال المصادر الاخرى للتمويل المحددة في « الخطة التمويلية » أو أى مصادر بحيلة يقبلها المقرض .

ج — تتعهد الشركة للمقرض بأنه اذا ثبتت نتيجة لائ ظرف كان أن التكلفة الكلية لمشروع تريد عن النفقات المقدرة في الوقت الحالى أو اذا حدث عجز مالى فانها تلتزم بموجب هذا التعهد وفور طلب المقرض بتقديم التمويل الإضافى المطلوب لاستكمال المشروع بما في ذلك رأس المال العامل .

د — اتخاذ كلفة اجراءات الرهن الرسمى لصالح المقرض وتقديم كافة المستندات المطلوبة لاجرائها واضفاء الرسمية عليها واتمام قيد قائمة الرهن العقارى وقيد الرهن التجارى .

٢/٧ يقر المقرض بصفته بأنه المالك الوحيد لجميع مقومات الشركة المرهونة وأصولها الضامنة للقرض وأنها ليست موضوع نزاع وأن ملكيته لها هادئة ومستقرة — كما يضمن خلوها من الديون والحقوق العينية ظاهرة كانت أو خفية أيا كان نوعها من رهون أو اختصاص أو حقوق امتياز لأي شخص كان وأنه ليس مستحقا عليها ضرائب أو إيجارات متأخرة ، ذلك فيما عدا الرهن العقاري المقرض لبنك مصر إيران للتنمية وآخرين الشهر قائمته برقم لسنة ١٩٩٠ الجيزة وللرهن التجاري الرسمي المقيد لصالح بنك مصر إيران للتنمية وآخرين ضد الشركة .

المادة الثامنة

احكام خاصة

١/٨ من المتفق عليه بين الطرفين أن تلتزم الشركة بتنفيذ الشروط الآتية :

أولا — أ — تلتزم الشركة بتنفيذ المشروع ومباشرة اعمالها بالاجتهاد والكفاءة اللازمة وطبقا للاساليب الهندسية والمالية والادارية السليمة وأن ينفذ المشروع طبقا للخطة المالية وأن يتم استخدام التمويل على الوجه المحدد في الخطة المالية للمشروع .

ب — أن يتم شراء الآلات ومستلزماتها التي تمول من حصيلة القرض بسعر مناسب مع الاخذ في الاعتبار أيضا العوامل الاخرى وثيقة الصلة بالموضوع مثل موعد التسليم وكفاية وجودة السلع ووفرة تسهيلات الصيانة وقطع الغيار اللازمة لذلك .

ثانيا — تطبيق نظام محاسبي ونظام تكاليف مقبولين للمقرض مع تعيين مراقب أو أكثر للحسابات يوافق عليه المقرض .

ثالثا - تقوم الشركة بتزويد المقرض خلال ٣٠ يوما من نهاية كل نصف سنة مالية (٦/٣٠ و ١٢/٣٠ من كل عام) بنسخ من المراكز المالية للشركة وتفاصيلها عن النصف سنة المنتقضة متضمنة بيانات واحصائيات التشغيل وتقدم تلك البيانات بالشكل الذى يحدده يوافق عليه المقرض ، على أن تكون معتمدة من مراقب حسابات الشركة وأن تكون مصحوبة بتقارير عن تنفيذ وتطوير سير المشروع وعن العوامل الاساسية المؤثرة أو التى يحتفل أن تؤثر على أعمال الشركة .

رابعا - أن تقدم الشركة للمقرض خلال مائة وثمانون يوما من تاريخ انتهاء كل سنة مالية الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنتقضة بمطابقة دفاتر الحسابات ومعدة وفقا للاسس المحاسبية المتعارف عليها وكذا احصائيات التشغيل بالاضافة الى تقرير مراقب الحسابات ، على أن تقدم تلك البيانات بشكل مقبول للمقرض كما ترسل الشركة للمقرض نسخة من كل المراسلات الموجهة لها من مراقب الحسابات والتى تتعلق بحسابات الشركة وتتمتع الشركة بأن تنفوس مراقب الحسابات لتقديم البيانات التى يطلبها المقرض بخصوص حسابات الشركة وعملياتها مباشرة وفى أى وقت كما تتمتع بأن توافى المقرض بنسخة من هذا التفويض .

خامسا - أن توافى الشركة المقرض بأية بيانات أو معلومات يطلبها منها من وقت لآخر وأن تتم مصادقة على هذه البيانات من مراقب الحسابات اذا طلب المقرض ذلك وأن تسمح لممثليه وممثلى البنك الدولى بزيارة مواقع عملها والتفتيش على البضائع والمواقع والاعمال والمصانع والانشاءات التى يشملها المشروع وتشغيله وأية سجلات أو مستندات متعلقة به .

كما تلزم الشركة بموافاة الطرف الاول ببيان دورى عن كمية المنتج ونوعيته وما تم للتصرف فيه ومنافذ بيعه والخزون أن وجد

وذلك بصفة دورية أولا بأول ومرة على الأقل كل شهر ومع حق الطرف الاول في المراجعة والمعاينة وما يراه لازما لمتابعة تلك البيانات . ويلتزم الطرف الثانى بتنفيذ كافة الملاحظات التى يخطر بها الطرف الاول في هذا الشأن .

سادسا - أن تخطر الشركة المقرض فورا بأية تغيرات في طبيعة أو مجال نشاط المشروع أو أعمال أو عمليات الشركة وبأية ظروف أو شروط يمكن أن تؤثر ماديا أو يكون لها تأثير ضار على تنفيذ المشروع و سير أعمال الشركة ، كما تتمتع الشركة بعدم القيام بأية مشروعات جديدة أو توسعات دون موافقة المقرض المسبقة وذلك خلال فترة حياة القرض .

٢/٨ تخصص الشركة حصيلة إيراداتها لمواجهة احتياجاتها الجارية كما تتمتع باستخدام الباقي لخدمة القرض من سداد اقساط وفوائد ومصروفات .

٣/٨ تمتنع الشركة عن اتخاذ أى من الخطوات المذكورة فيما يلى :

أ - الاعلان عن أو دفع أية أرباح أو اجراء أية توزيعات للمستحقين خلال فترة القرض دون موافقة مسبقة من المقرض .

ب - الارتباط بأية مصروفات أو التزامات على الاصول الثابتة أو غيرها من الاصول غير المتداولة ، فيما عدا تلك المصروفات اللازمة لتنفيذ المشروع أو للاصلاحات أو الاستبدال اللازم لسير العمل في المشروع .

ج - ابرام أى عقد أو اتفاق لضمان الديون المعنوعة للغير أو الالتزام بأية طريقة أو تحت أية شروط يكل أو بأى جزء من ديون الغير .

د - ايجاد أو السماح بوجود أية رهونلت على أية أصول للمشروع

فيما عدا الرهونات الواردة في هذا العقد .

٨ - تخيير شكل الشركة بما لا يتماشى مع أحكام عقد القرض أو ينتقص من حقوق المقرض .

٨/٤ تتمتع الشركة ببناء على ائتمان من المقرض ، بأن تدفع كل الضرائب أو مصاريف البريد أو الرسوم أو الاتعاب أو غيرها من الرسوم المدفوعة بمناسبة أعداد أو تنفيذ أو إصدار أو توريد أو تسجيل أو توثيق عقد القرض وصك الرهن ، وأن ترد للمقرض ، أو من يخلفه ، ما يدفعه من تلك الضرائب و الرسوم أو الاتعاب أو غيرها .

٨/٥ كافة المبالغ المستحقة على المقرض وفقا لهذا العقد سواء كانت تخص القرض أو غوائده أو العمولات أو المصروفات أو أية ملحقات أخرى سوف تسدد بالكامل دون خصم أية ضرائب أو رسوم حالية أو مستقلة وفي حالة ما اذا اضطر المقرض بحكم القانون الى دفع ضرائب أو رسوم يلتزم المقرض بزيادة المبالغ المستحقة بالشكل الذي يؤدي الى استلام المقرض لكافة حقوقه وفقا لهذا العقد . .

المادة التاسعة

الاخلال بشروط العقد

٩/١ يحل أجل الدين من تلقاء نفسه دون حاجة الى تنبيه أو أى اجراء ويصبح أصل دين المقرض وفوائده والسندات الاذنية الصادرة بشأنه بغير النظر عن مالكاها ومقتضى وعمولاته وملحقاته والمصروفات والتعويضات جميعها مستحقة الاداء فوراً وذلك في أى حالة من الحالات الآتية :

١ - اذا حدث لخلال أو تقصير في دفع أصل القرض في مواعيد استحقاقه أو أى من السندات .

٢ — إذا تأخر المقرض في سداد فوائد القرض واستمر هذا التأخير لمدة خمسة عشر يوما .

٣ — إذا حدث تقصير في تنفيذ أية تعهدات أو شروط أخرى من جانب الشركة بموجب هذا العقد ، أو في تأدية الشركة لأي تعهد أو اتفاق من جانبه بموجب حكم الرهن واستمر مثل هذا التقصير لفترة ١٥ يوم بعد تنبيه المقرض للمقرض كتابة بذلك .

٤ — إذا ثبت صحة أية بيانات وأردت في خطاب التعريف المشروع أو خاصة بتنفيذ أو اعداد هذا العقد ، أو بأي طلب للصرف من القرض ولم يتم التصحيح والتعديل المناسب خلال ١٥ يوما من تاريخ اخطار المقرض للشركة بذلك .

٥ — إذا صدر ضد الشركة قرار أو أمر من المحكمة المختصة بافلاسها أو حلها .

٦ — إذا حدث تقصير بالنسبة لاية ديون على الشركة (بخلاف القرض محل هذا العقد) أو بالنسبة لاية مديونية قائمة على الشركة ، واستمرت حالة التقصير لمدة ثلاثين يوما .

٧ — إذا توقفت الشركة أو عددت بالتوقف عن سداد ديونها .

٨ — إذا نقلت الشركة المعدات والالات إلى أي موقع آخر غير وقع نشاطها المحدد في المادة ٣/٢ .

٩ — إذا تم بيع مقومات الشركة جبرا أو اذا اتخذت اجراءات نزع ملكيتها من أي شخص أو أي جهة أخرى .

١٠ — إذا قلعت الشركة بأي عمل من شأنه أن يحول دون تخصيص مقومات الشركة لأغراضها أو يحول دون حصول المقرض على حقوقه التي يقررها القانون وهذا المقعد .

١١ — إذا حلت الشركة اختياريا أو إجباريا أو أفلس أو مفيت

أو انتهت حياتها فإن القيمة الأصلية للقرض والفوائد المستحقة عليه وكافة المبالغ التي تلتزم بها الشركة بموجب هذا العقد تصبح مستحقة وواجبة الدفع فوراً .

٣/٩ لا يترتب على عدم قيام المقرض بممارسة حقوقه أو التأخير في ممارستها وفقاً لهذا العقد أو لسك الرهن أو اتفاق آخر انقاص حقوقه أو يمد تنازلاً من قبله عن أعمال النصوص الواردة بهذا العقد .

٤/٩ للمقرض أن يلغى ، بناء على طلب المقرض أى جزء من القرض لا يكون المقرض قد سحبه ، بشرط اقتناع المقرض بأن المشرع أكتمل أو سيكتمل بدون الحاجة إلى الرصيد الذى لم يسحب بعد من القرض . وفى حالة مثل هذا الانهاء ، لا يستحق عمولة الارتباط عن الرصيد الذى يلغى من القرض ، وذلك ابتداء من تاريخ نفاذ اشعار الانهاء الذى يرسله المقرض .

٥/٩ إذا أوقف سريان أى بند من هذا الاتفاق ، أو ثبت عدم قانونيته أو فاعليته بأي شكل فإن صلاحية وقانونية وحتمية باقى البنود تظل قائمة وناغذة .

المادة العاشرة

أحكام عامة

١٠/١ كافة الاخطارات أو الطلبات الصادرة من المقرض للشركة والمشار إليها في هذا العقد يتعين أن تكون كتابة . ويعتبر تسليم مثل هذه المكتاتبات باليد أو بالبريد أو بالتشريف أو التلكس بمثابة اصدار أو تسليم للطرف الذى طلب أو سمح باعطائها أو اصدارها الى عنوان هذا الطرف .

ويقر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد

محلا مختارا له العنوان المين بديلاجة هذا العقد وفي حالة تغييره عليه
الخطار للطرف الآخر بخطاب موصى عليه مصحوبا بلم الوصول ، والا
جاز مخاطبته على هذا العنوان .

٢/١٠ ترود الشركة المقرض بما يثبت سلطة الشخص أو الاشخاص
الذين سيوقعون على هذا العقد ومجموعة السندات والمطالبات المذكورة
في المادة ٨/٣ ، أو الذين سيمثلون الشركة في أى عمل آخر يطلب أو
يسمح به ، أو في أية مستندات يطلب أو يسمح بتنفيذها من جانب
الشركة بموجب هذا العقد ، كما ترود الشركة المقرض بنموذج من
التوقيع المعتمد لكل شخص منهم .

٣/١٠ اذا ما تم تحصيل القرض وفوائده ، وملحقاته قهرا عن
طريق القضاء أو اذا عهد بمهمة تحصيل القرض أو مجموعة السندات
الى الجهات القضائية المختصة ، فان الشركة ستدفع (بالإضافة الى
المبالغ المستحقة وواجبة السداد عندئذ بموجب عقد القرض ومجموعة
السندات) الاتعاب القانونية وغير ذلك من التكاليف التي تسبب عن
استخدام هذه الوسيلة في تحصيل الديون «

٤/١٠ يستمر سريان هذا العقد لحين اتمام سداد كافة المبالغ
المستحقة وكذلك مجموعة السندات ، وذلك طبقا للشروط المذكورة في
العقد وفقا لما اختاره المقرض .

٥/١٠ من المتفق عليه بين الطرفين أن أوراق وثقات وسجلات
الاول حجة قاطعة في كل ما يتعلق بهذا العقد ومكاملة لاحكامه وسندا
تنفيذيا لا يجوز المنازعة فيه بأى حال من الاحوال .

٦/١٠ من المتفق عليه أنه يحق للمقرض تحويل الدين أو رهنه
كله أو بعضه الى أى جهة وذلك دون التوقف على رضا الشركة «

٧/١٠ لا يخل هذا العقد بكافة الحقوق الاخرى للمقرض قبل

للشركة في الحال والاستقبال أيًا كان مصدرها وسببها .

٨/١٠ في حالة استحقاق دين المقرض لاي سبب من الاسباب يحق للمقرض بعد ثمانية أيام من تاريخ أعذاره للشركة قانونا أن يسلك اجراءات بيع الاصول الثابتة جميعها والمملوكة للشركة والمرهونة واستيفاء كافة مطلوبات المقرض من أصل وفوائد وعمولات وملحقات ومصرفات بالاولوية والامتياز على أي دائن آخر .

٩/١٠ جميع رسوم ومصرفات هذا العقد تقع على عاتق الشركة وحدها كما تتحمل بالالتزام المستحقة من هذا العقد وقدرها

دولار امريكي ويلتزم المقرض بسدادها جميعها الى المقرض فور التوقيع على هذا العقد ، كما يحق للمقرض خصم تلك المبالغ من حساب المقرض لديه .

١٠/١٠ كل نزاع ينشأ عن هذا العقد تختص بنظره محاكم القاهرة وفقا لقواعد الاختصاص المعمول بها .

١١/١٠ يصبح هذا العقد ملزما للمتعاقدين فور التوقيع عليه .

مُصرَف أول	طَرَفه ثان	الموَقَّع
امضاءات	امضاء	امضاء

١٠٩ - صيغة : عقد قرض مع ترتيب رهون

أنه في يوم الموافق من شهر سنة ألف وتسعمائة
ثمانية وثمانون .

حرر هذا المقد فيما بين كل من :

أولا بنك طرف أول مقرض دائن مرتين

ثانيا شركة توصية بسيطة مقرها شارع

بالقاهرة وتمثلها السيدة / الشريك

المتضامن والمدير المسئول .

طرف ثان مقترض مدين رهن

وقد أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يلي :

تمهيد

حيث منح الطرف الاول الطرف الثاني قرضين ، الاول بموجب
المقد المؤرخ / / ١٩ بمبلغ دولار أمريكي

ضمن عقد القرض المضمون برهن رسمي عقارى وتجارى موثق برقم

لسنة / / ١٩ نشاط المستثمرين مشهر قائمته برقم

لسنة ١٩ الجيزة ومقيد بالسجل التجارى برقم لسنة

١٩ القاهرة ، الجيزة برقم لسنة ١٩ والثانى بموجب

العقد المؤرخ / / ١٩ بمبلغ دولار أمريكى

، والمضمون بموجب عقد الرهن الرسمى العقارى والتجارى

الموثق برقم لسنة ١٩ بنوك المشهر قائمته برقم لسنة

١٩ شهر عقارى الجيزة ومقيد بالسجل التجارى برقم لسنة

١٩ القاهرة ، برقم لسنة ١٩ جيزة وبلغ رصيد
القرضين سلفى الذكر ومستحقات الطرف الاول عنها فى / / ١٩
مبلغ بخلاف ما استجد وما يستجد من فوائد
وعمولات وملحقات فى / / ١٩ مبلغ ،
كما منح الطرف الاول الطرف الثانى تسهيلات اثتمانية بلغ رصيد
مديونيتها فى / / ١٩. مبلغ بخلاف ما استجد
للطرف الاول من فوائد وعمولات وملحقات ، وقد طلب الطرف الثانى
من الطرف الاول تحويل الرصيد الاجمالى لمديونيته الدولارية فى تاريخ
توقيع هذا العقد الى مديونية بالعملة المحلية وذلك عن طريق منحه
قرضا بالعملة المحلية لتمكين الشركة من تدبير العملة الدولارية بمصرقتها
والالتزما لسداد المديونية الدولارية والمستحقات الناشئة عن التسهيل
مع اعادة جدولة أقساط السداد ، وقد وافق الطرف الاول على مطلب
الطرف الثانى منحه قرضا بالعملة المحلية لسداد هذه القروض
والتسهيلات بالاضافة الى كافة الفوائد والمتأخرات والعمولات المستحقة
عليهما حتى تاريخ / / ١٩ محتسبة على أساس السعر المعلن
للدولار الأمريكى يلسوق المصرفية من البنك المركزى ، وذلك ونفا
للاحكام والشروط التالية :

وقد أقر الطرفان بأهليتهما للتعاقد والتصرف واتفقا على ما يالى :

المادة الاولى

يعتبر التمهيد السابق وعقود القروض والتسهيلات وعقود الرهن
الرسمية المنسوبة عنها بالتمهيد السابق جزءا لا يتجزأ من هذا العقد
ومكملين ومتممين لاحكامه وفيما لا يتعارض مع أحكام وشروط أخرى •

المادة الثانية

تعريف

« المقرض » ويقصد به الطرف الاول الدائن المرتهن بنك

« المقترض و / أو الشركة » ويقصد به الطرف الثانى المدين

الراهن مصنع « شركة توصية بسيطة » •

« القرض » ويقصد به موافقة الطرف الاول المقرض على تقديم

قرض للشركة طويل الاجل وذلك وفقا للشروط والاحكام الواردة بهذا

العقد والتفصيل الوارد بالفترة الاولى من المادة الرابعة •

« دفعة السحب » ويقصد بها قيمة الجزء الذى يتم سحبه من أصل

القرض ويضعه المقرض تحت تصرف المقترض •

« الاصول الثابتة » ويقصد بها كافة ممتلكات الشركة المادية

والتي تستخدم بصفة عامة فى نشاطها وتشمل برجها خاص الارض

والمباني والآلات والمعدات والمنقولات ووسائل النقل وملحقاتها وما شابه

ذلك من الاصول الحالية والمستقبلية للشركة على أن تكون قيمة هذه

الاصول محسوبة وفقا للامس المحاسبية المتعارف عليها والمطبقة بصفة

دائمة بمعرفة المقترض ومؤيدة بشهادة من مراقب حساباتها •

« الاصول الجارية » ويقصد بها النقدية والاوراق المالية القابلة

للتداول والمقبوضات والمستندات تحت التحصيل خلال عام والمخزون

من الخامات والسلع والمصروفات المسددة مقدما ولا يشمل ذلك الارصدة

التي فى حيازة الشركة بصفة مؤقتة والمعلقة على ذمة تنفيذ طلبات شراء

ممتلكات ومعدات كل ذلك وفقا للامس المحاسبية المتعارف عليها

والمطبقة بصفة دائمة بواسطة الشركة أو وحداتها التابعة والمؤيدة بشهادة

من مراقبي حساباتها •

« الخصوم الجارية » ويقصد بها الالتزامات التي تستحق الدفع عند الطلب أو خلال عام بما في ذلك الجزء المستحق الدفع خلال عام من الديون طويلة الأجل وأجمالى المدفوعات التي تستحق خلال عام تحت أى عقد .

« رأس المال العامل » ويقصد به قيمة المخزون من السلع وأية مستحقات للشركة تحت التحصيل وكذا النقدية اللازمة للتشغيل .

« حساب التشغيل » ويقصد به الصواب الذى تصب فيه كافة إيرادات الشركة أيا كان نوعها ويخصم عليها كافة مدفوعاتها .

« أيام العمل » ويقصد بها أيام العمل التى تمارس فيها البنوك أعمالها فى جمهورية مصر العربية .

« الرهون » ويقصد بها كافة الرهون المقررة لصالح الطرف الاول على كافة أصول الشركة وممتلكاتها ومقوماتها المادية وغير المادية الحالية والمستقبلية رهنا رسميا وتجاريا من الدرجة الاولى لصالح المقرض .

المادة الثالثة

الشركة

هى مصنع ، شركة توصية بسيطة « و
وشركاها ، مؤسسة فى جمهورية مصر العربية فى ظن القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٤ وتهدف لتصنيع جميع أنواعها بمصنع الشركة المملوك لها والكائن بناحية ومحافظة النجيزة .

المادة الرابعة

شروط القرض

١/٤ منح الطرف الاول الطرف الثاني قرضا طويل الاجل قدره وفقا للشروط والاحكام الواردة في هذا العقد ، يمثل قيمة أصل القرض الممنوح له بموجب هذا العقد . وتعتبر مستندات القرض وسجلاته حجة قاطعة لا يجوز الطعن عليها بأي شكل ولاى سبب كان في اثبات استلام الطرف الثاني لقيمة المستخدم من أصل القرض الممنوح له بموجب هذا العقد .

٢/٤ يلتزم الطرف الثاني بسداد اجمالي القرض ، على عشرة أقساط نصف سنوية متتالية ومتساوية في ١٥ يونية و١٥ ديسمبر من كل عام وذلك وفقا للجدول التالي :

القسط	المبلغ	تاريخ الاستحقاق
الاول		١٩٩٠/٦/١٥
الثاني		١٩٩٠/١٢/١٥
الثالث		١٩٩١/٦/١٥
الرابع		١٩٩١/١٢/١٥
الخامس		١٩٩٢/٦/١٥
السادس		١٩٩٢/١٢/١٥
السابع		١٩٩٣/٦/١٥
الثامن		١٩٩٣/١٢/١٥
التاسع		١٩٩٤/٦/١٥
العاشر		١٩٩٤/١٢/١٥

٣/٤ تسري علي مبالغ القرض الفوائد والعمولات التالية :

١ — فائدة بواقع ١٥٪ سنويا (خمسة عشرة في المائة) على الرصيد القائم من القرض من وقت لآخر ، على أن يخضع هذا السعر للتعديلات التي تصدر من البنك المركزي المصري من زيادة على سعر الاقراض لمعلاء قطاع الصناعة ، وذلك فور صدورهما بدون ادنى حاجة الى موافقة أخرى من الطرف الثاني أو إخطاره ، وتستحق هذه الفوائد وتدفق في ٦/١٥ و ١٢/١٥ من كل عام وذلك اعتبارا من تاريخ أول استحقاق يلي بداية استخدام القرض . .

٢ — فائدة تأخير بواقع ١٪ سنويا (واحد في المائة) فوق سعر الفائدة المطبق على القرض في حالة تخلف المقترض عن سداد أية مستحقات للطرف الاول في مواعيد استحقاقها وذلك عن الفترة من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد وبدون تنبيه أو إخطار أو أي اجراء آخر .

٣ — عمولة إعادة جدولة بواقع ١٪ (واحد في المائة) مقطوعة على اجمالي مبلغ القرض تسدد في تاريخ توقيع هذا العقد .

٤ — عمولة ارتباط بواقع ١٪ (واحد في المائة) سنويا على الرصيد غير المستخدم من القرض تحتسب اعتبارا من تاريخ توقيع هذا العقد ، وحتى تمام استخدام القرض وتستحق هذه العمولة في ٦/١٥ و ١٢/١٥ من كل عام .

٥ — عمولة مصرفية بواقع نصفه في الالف على أعلى رصيد مدين خلال الشهر يلتزم المقترض بسدادها في ٦/١٥ و ١٢/١٥ ، من كل عام . وتخضع هذه العمولة لأي تعديلات قد تصدر من البنك المركزي المصري من وقت لآخر فور صدورهما بدون أدنى حاجة الى موافقة أخرى من الطرف الثاني أو إخطاره .

٤/٤ — تحتسب الفائدة وغيرها من العمولات على أساس عدد الايام الفعلية المتبقية منسوبة الى السنة باعتبارها ٣٦٠ يوما .

٥/٤ إذا صادف تاريخ استحقاق أية مدفوعات عطلة رسمية للبنوك في المكان الذي سيتم فيه الدفع ، يتم ذلك الدفع في أول يوم عمل تالي بذات الاثار والفاعلية كما لو تم في يوم الاستحقاق .

٦/٤ تلتزم الشركة بان تفتح لدى المقرض حسابات تشغيل لكافة معاملاتهما كما تلتزم الشركة بفتح حساب آخر لدى المقرض بذات عملة المقرض لخدمة الدين ويتم تغذية هذا الحساب الاخير خصما على حسابات التشغيل بالتحويلات المناسبة التي يراها البنك من آن لآخر لمواجهة سداد التزامات الشركة قبل المقرض في مواعيدها من حساب لخدمة الدين ويحق للمقرض الخصم على أيا من حسابات الشركة بأية مستحقات له ويشمل ذلك قيمة الاقساط والفوائد والعمولات وأية متطلبات أخرى دون الحصول على موافقة الشركة أو اخطارها مسبقا بذلك .

٧/٤ يحق للطرف الثاني باخطار سابق مدته ٣٠ يوما بالتعجيل بسداد مستحقات الطرف الاول كليا أو جزئيا بالترتيب العكسي لمواعيد الاستحقاق وذلك بشرط الآتي :

أ - سداد الفوائد والعمولات وأية مبالغ مستحقة على المقرض وفقا لهذا المقد .

ب - أن يتم السداد المعجل بالترتيب العكسي لتواريخ الاستحقاق .

ج - دفع عمولة بواقع ٣/١ (اثنان في المائة) مقطوعة على المبالغ المعجل سدادها .

وعند تسلم هذا الاخطار تلتزم الشركة بأن تقوم بالسداد المعجل وفقا لما هو منصوص عليه في هذا الاخطار ، وفي حالة تخلف المقرض عن السداد المعجل في المواعيد المحددة بالاخطار فانه يلتزم بدفع فائدة

التأخير المنصوص عليها في المادة ٢/٣/٤ من هذا العقد على اجمالي المبالغ المجل سدادها وذلك عن الفترة من التاريخ الذي كان مهجدا لتعجيل السداد وحتى تعلم هذا السداد .

ومن المتفق عليه بين الطرفين أنه لا يتم إبراء ذمة الطرف الثاني عن المديونيات الناشئة عن هذا العقد وأية عقود أخرى مبررة بين طرفيه أيا كان سببها أو مصدرها إلا بموجب أقرار كتابي من الطرف الاول بتسليم كافة مستحقاته .

المادة الخامسة

القرض من القرض

يستخدم القرض في تمكين الشركة من تدبير العملة الدولارية بمعرفتها واللازمة لسداد كافة أرصدة مديونيتها بالعملة الاجنبية من قروض وتسهيلات وكذلك التسهيل بالعملة المحلية الممنوح لها من الطرف الاول بالإضافة الى كافة الفوائد وغوائد التأخير والعمولات محتسبة حتى تاريخ ١٩٠٠ .

ويلتزم الطرف الثاني بسداد أية فروق ناتجة عن تدبير العملة الدولارية اللازمة للسداد بالعملة المحلية ووفقا لما يطلبه الطرف الاول وذلك خلال شهرين من تاريخ توقيع هذا العقد لاتمام سداد القرضين والتسهيلات الدولارية والتسهيل بالجنه المصري وملحقاتها من فوائد وعمولات وغروق بالكامل .

كما يلتزم أيضا بسداد قيمة فروق معامل تقييم البنك الدولي حتى تاريخ السداد فور طلبها من الطرف الاول .

المادة السادسة

ضمانات القرض

١/٦ تأميننا وضمانا لسداد قيمة القرض والفوائد والمعاملات وكافة الملحقات والمصروفات وعامة كل ما ينشأ من التزامات نتيجة هذا العقد أو أية عقود أو تسهيلات أخرى مصررة بين الطرفين وأية تصرفات منح انطرف الاول بمقتضاها الطرف الثانى قروضا أو تسهيلات ائتمانية وذلك وفقا لما يقرره الطرف الاول من واقع دفاتره ومستنداته بدون ادنى اعتراض من الطرف الثانى أو طلب فحص أو تدقيق ولاى سبب كان يقر الطرف الثانى استمرار كافة الرهون العقارية والتجارية المقررة لصالح الطرف الاول على كافة الاصول والمقومات للطرف الثانى المرهونة لصالح الطرف الاول وعلى الاخص الرهن العقارى والتجارى الموثق برقم لسنة ١٩ توثيق نشاط المستثمرين بمصر والمشر قائمته برقم لسنة ١٩ الجيزة ، والمقيد بسجل تجارى القاهرة برقم لسنة ١٩ وسجل تجارى الجيزة برقم لسنة ١٩ والمجدد برقم لسنة ١٩ والرهن العقارى والتجارى الموثق برقم لسنة ١٩ توثيق البنوك والمشر قائمته برقم لسنة ١٩ الجيزة ، والمقيد بسجل تجارى القاهرة برقم لسنة ١٩ وسجل تجارى الجيزة برقم لسنة ١٩ وكذا الاقرار الرسمى الموثق برقم لسنة ١٩ بنوك باستمرار كافة الرهون القائمة على الشركة لصين سداد كافة مستحقات الطرف الاول بالكامل أيا كان مصدرها وسندها .

وعامة استمرار الرهون المقررة على كافة الاصول العقارية الثابتة وكافة مقومات الشركة المقترضة المادية وغير المادية فى الماضى والحاضر والمستقبل أيا كانت وكل ما هو مرتبط بنشاط الشركة .

كما يلتزم الطرف الثاني باتمام كافة الاجراءات الرسمية لسريان واتمام كافة الرهون العقارية والتجارية على كافة أصول الشركة العقارية والتجارية الحالية والمستقبلية مع التزامه بكافة رسوم ومصروفات كافة الاجراءات اللازمة لاضفاء الرسمية على هذا العقد واتمام الرهون العقارية والتجارية من الدرجة الاولى المقررة ضمانا لكافة المستحقات الناشئة عن هذا العقد .

وفي حالة ما اذا رأى المقرض أن هناك انخفاضا في القيمة السوقية في أى وقت للاصول المرهونة يقدم المقترض فورا للمقرض ما يطلبه من ضمانات اضافية بما يكفل عدم انخفاض القيمة السوقية للاصول المرهونة عن قيمتها في تاريخ عقد القرض ويعتبر تقدير المقرض لقيمة هذه الاصول نهائيا وملزما للمقرض .

وتتخل كافة الاصول مرهونة كضمان للقرض ولا يحق للمقرض طلب سحب أية رهون مقررة على أصول الشركة وذلك لحين تمام سداد القرض وكذا كافة الفوائد والمستحقات الناشئة عنه وسداد كافة مستحقات بنك قبل المقرض أيضا كان سببها أو مصدرها .

كما يلتزم الطرف الثاني باخطار الطرف الاول فورا — وبدون طلب بكافة ما يستجد من أصول لديه لتعليقها على قائمة الرهن وبدون ادنى معارضة من الطرف الثاني أو تدخل منه .

٢/٦ يقر المقرض بصفته بأنه المالك الوحيد لجميع مقومات الشركة المرهونة وأصولها الضامنة للقرض وأنها ليست موضوع نزاع وأن ملكيته لها هادئة ومستقرة ، كما يضمن خلوها من الديون والحقوق العينية ظاهرة كانت أو خفية أيأ كان نوعها من رهون أو اختصاص أو حقوق امتياز لاي شخص كان وأنه ليس مستحقا عليهما ضرائب أو اجبارات متأخرة ، كما يقر بأنه لم يشهر إفلاسه ولم يحرر ضده ائذار بالدفع وأنه ليس في حالة توقف عن الدفع .

المادة السابعة

التأمين على الاصول المرهونة

١/٧ يلتزم الطرف الثاني طوال فترة سريان القرض بالتأمين على كافة الاصول مطل الرهن ضد كافة المخاطر وخاصة الناشئة عن الحريق والانفجار والتلفيات والسرقة والاختلاس وكذا ضد أية خسائر أو تلفيات تصيب قيمة الاصول المرهونة وذلك وغتاً للشروط التي يوافق عليها الطرف الاول ولدى شركة التأمين التي يقرها - ونفاذاً لذلك يلتزم خلال أسبوعين من تاريخ هذا العقد أو من تاريخ ايداع أية ضمانات اضافية لتغطية القرض بتسليم الطرف الاول أصل بوالص التأمين الدالة على ذلك على أن تكون صادرة باسم المقرض والمصلحة ، ويلتزم الطرف الثاني بسداد قيمة أقساط التأمين عند استحقاقها لشركة التأمين وابتخاذ الاجراءات بدون ترأخي للاحتفاظ بالتأمين ساري المفعول ، واخطار الطرف الاول بما قام به من اجراءات نحو تجديدها وذلك قبل انتهاء مدة سريانها بثلاثين يوماً على الأقل .

وفي حالة عدم قيام الشركة بهذا الالتزام خلال المدة المحددة فان للطرف الاول أن يتخذ نيابة عن المقرض الاجراءات اللازمة للتأمين على هذه الاصول و / أو تجديده وكذا سداد أية أقساط مستحقة لشركة التأمين لم يتم المقرض بسدادها في حينه .

ويلتزم الطرف الثاني بأن يسدد نقداً للطرف الاول عند الطلب أية أقساط أو مدفوعات أو مصروفات تحملها الاخير بشأن هذا التأمين مع سريان نفس فوائده التأخير المقررة بالمادة ٣/٤ من هذا العقد على هذه المدفوعات وذلك من يوم قيام الطرف الاول بسدادها وحتى تاريخ وفاء المقرض بها .

ولا يخل ذلك بحق الطرف الاول في استيفاء حقوقه بأية طريقة

أخرى قررها القانون أو بحقه في اعتبار أي إخلال في الالتزامات الخاصة بالتأمين من حالاته الإخلال بشروط وأحكام العقد .

٣/٧ يلتزم المقترض بالخطر المؤمن والطرف الأول فور حدوث أي هلاك أو تلف أية أصول مقدمة لضمان القرض وألا يتخذ المقترض أية إجراءات لاصلاحها أو استمواضها بدون موافقة الطرف الأول المسبقة على ذلك .

ويحق للطرف الأول بعد اخطار كتابي للطرف الثاني استخدام قيمة التأمين في سداد رصيد القرض والفوائد والعمولات والملحقات والمصروفات والتعويضات ، و الترخيص للطرف الثاني بإجراء الاصلاحات أو الاستمواض خصما من هذه القيمة وتحت اشراف المقرض . ومع هذا ففي حالة قيام الطرف الثاني خلال ثلاثين يوما انتالية لتاريخ اخطار الطرف الأول آنف الذكر بالسداد للطرف الأول بكافة التزاماته التي تشمل أصل القرض والفوائد وكافة العمولات والمصروفات والملحقات والتعويضات يصرح الطرف الأول بدفع كامل قيمة التعويض الى الطرف الثاني .

وفي حالة استخدام حصة التعويض في سداد الاقساط التي لم تستحق بعد يتم سداد القسط الأخير أولا ويليه القسط الذي قبله في الاستحقاق وهكذا لا يحق للمقترض بعد انقضاء مدة الثلاثين يوما سائلة الذكر الاعتراض على قيمة أو أحقية في أية تعويضات تدفعها شركة التأمين للطرف الأول مباشرة .

المادة الثامنة

الإخلال بشروط العقد

١/٨ يصبح أصل دين القرض وفوائده وعمولاته وملحقاته والمصروفات والتعويضات جميعها الناشئة عن هذا العقد أو عن أي عقد

آخر منح الطرف الاول الطرف الثاني بموجبه قروضا و / أو تسهيلات ،
مستحقة الاداء فوراً دون تنبيه وانذار أو أى اجراء آخر وذلك في أى
حالة من الحالات الآتية :

١ — اذا حدث اخلال أو تقصير في دفع أصل القرض في مواعيد
استحقاقه .

٢ — اذا تأخر المقترض في سداد فواتد القرض وعمولات واستمر
هذا التأخير لمدة خمسة عشر يوما .

٣ — اذا حدث تقصير في تنفيذ أية تعهدات أو أية التزامات أو
أية شروط أخرى من جانب الشركة بموجب هذا العقد أو في تأدية
الشركة لاي تعهد أو اتفاق من جانبها بموجب مك الرهن واستمر مثل
هذا التقصير لفترة ١٥ يوما .

٤ — اذا صدر ضد الشركة قرار أو أمر أو حكم محكمة بأفلاسها
أو وضعت أموالها أو أموال الشركاء فيها تحت التحفظ أو الحراسة
أو شرع في اتخاذ هذه الاجراءات .

٥ — اذا حدث تقصير بالنسبة لاية مديونية على الشركة (بخلاف
القرض محل هذا العقد) واستمرت حالة التقصير لمدة خمسة عشر يوما .

٦ — اذا توقفت الشركة أو هددت بالتوقف عن سداد ديونها .
٧ — اذا حلت الشركة اختياريا أو اجباريا أو اذا اتخذت اجراءات
بيع مقومات الشركة جبرا أو اذا اتخذت اجراءات نزع ملكيتها من
أى شخص أو أى جهة أخرى أو شرع في اتخاذ هذه الاجراءات .

٨ — اذا تصرف الشركاء التضامنين في أى من ممتلكاتهم الخاصة
قبل تمام سداد كامل مستحقات الطرف الاول قبل الطرف الثاني لاي
سبب كان .

٩ — اذا قامت الشركة بأى عمل من شأنه أن يحول دون تخصيص

مقومات الشركة لأغراضها أو أن يحول دون حصول المقرض على حقوقه التي يقررها القانون وهذا العقد .

١٠ - إذا تأخر الطرف الثاني في سداد قيمة اقساط التأمين أو أية استحقاقات أخرى في المواعيد التي يحددها الطرف الاول .

٣/٨ وافق الطرفان من الآن وبمراحة على تعيين السيد الاستاذ المحامي بالنقض أو من يختاره سيادته بديلا عنه أو أكثر دون النظر إلى أى معارضة قد تبدى من الطرف الثانى حارسا رضائيا على المقومات المرهونة موضوع هذا العقد وخاصة مصنع الشركة الكائن مقرها بالعمرائية ناحية ترسا / الجيزة بجميع محتوياته ومشتملاته وحتى سداد كامل قيمة القروض والتسهيلات الممنوحة له أو التي ستمنح له مستقبلا من الطرف الاول وفى هذه الحالة يلتزم الطرف الاول وفى هذه الحالة يلتزم الطرف الثانى بتسليم الحارس جميع هذه المقومات فورا وبدون أدنى معارضة وبدون اتباع أى اجراء من اجراءات التقاضى أو الحصول على إذن من أية جهة قضائية أو غير قضائية وتحت أى ظرف من الظروف وبأى حال من الاحوال ولاى سبب كان .

وقد غرض الطرف الثانى بموجب هذا العقد الحارس المخكور كافة السلطات والصلاحيات وعلى الاخص جميع اعمال ادارة وتشغيل الشركة والمصنع واستيفاء الحقوق ووفاء الديون وبيع المصنع بما فيه من متعلقات واستبدالها وشراء ما يلزم من أدوات وخامات وقبض الثمن وتحصيل الايراد واعطاء المخلصات وصرف جميع الشيكات والاذونات والحوالات والمبالغ المستحقة أو تستحق للطرف الثانى من المصارف والمصالح الحكومية وغير الحكومية والشركات والافراد وعلى العموم كل ما فيه مصلحة الطرف الاول ، ويفوض كذلك فى أن يخضع من الضمانة أولا قيمة ما انفق سيادته فى أعمال الادارة وما زاد على ذلك

يخضع منه المصروفات وأجر وأنتاب الحارس ثم الفوائد والمولات
ثم أصل الديون .

ويسرى هذا التعويض حتى تمام سداد جميع الديون التي للطرف
الاول قبل الطرف الثاني أيا كان سببها أو مصدرها . وللحارس
الاستعانة في ذلك بمن يراه وبمصروفات على عاتق الطرف الثاني وحده .
وقد قبل الطرفان اختصاص قاضي الامور الوقتية بمحكمة جنوب
القاهرة الابتدائية - في حالة تخلف الطرف الثاني أو امتناعه عن تسليم
المقومات المرهونة وخاصة المصنع ومقر الادارة للحارس الاتفاقي -
في اصدار أمر وقتر بتسليم الحارس الاتفاقي جميع المقومات موضوع
الحراسة ويكون قراره نهائيا لا يجوز الطعن فيه بأى طريق من
طرق الطعن .

ولا يخل ذلك بحق الطرف الاول في استيفاء حقوقه بأية طريقة
أخرى قررهما القانون .

٣/٨ وبموجب هذا المقعد يوكل الطرف الثاني الاستاذ

المحامى اذا ما تبين للاخير بصفته حارسا اتفاقيا
وبارادته لفنفردة تعذر سداد مستحقات الطرف الاول أيا كان سببها
أو مصدرها من موارد المقومات موضوع الحراسة - في بيع كافة هذه
المقومات وخاصة المصنع وذلك بالكيفية التي يراها والشئ الذي يحدده
بمفرده وبدون ادنى تدخل من الطرف الثاني أو معارضة منه ولاى سبب
كان . وللوكيل في هذا الخصوص الحضور نيابة عن الطرف الثاني
 وتمثيله أمام كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية في الدفلك أو
الخارج وخاصة مصلحة الشهر العقاري والتوثيق ومأورياتها ومكاتبها
ولسيادته كذلك حتى التوقيع عن الطرف الثاني على المقعد الابتدائية
والنهائية وعلى طلبات الشهر العقاري والمقود الرسمية وأية أوراق
لازمة لبيع هذه المقومات لنقل ملكيتها للغير وبالشروط التي يتفق عليها

التوكيل وبالثمن الذي يراه وفي تسلم الثمن واعطاء المخالصات اللازمة وسداد مستحقات الطرف الاول أيا كان سببها أو مصدرها مباشرة بدون تدخل الطرف الثاني أو حضوره أو معارضة منه ، وللتوكيل كافة الحقوق والسلطات والصلاحيات اللازمة وعامة لسيادته حق التصرف المطلق في ذلك مصادقا من الآن على كل ما يجريه سيادته في هذا الشأن ولو لم يكن منحصرا عليه صراحة في هذا العقد وهذا التوكيل غير قابل للرجوع فيه كليا أو جزئيا أو الغائه لاي سبب كان وتحت أى ظرف من الظروف لانه صادر لصالح الطرف الاول وفاء لسداد الديون التي للاخير قبل الطرف الثاني .

وللتوكيل حق قبض اجره واتعابه وفقا لقانون الحماماء واستلامها مباشرة من حصيله التصرف أيا كان وبدون ادنى معارضة كما لسيادته حق توكيل الغير في كل أو بعض ما ذكر .

٤/٨ لا يترب على عدم قيام المقرض بممارسة حقوقه أو التأخير في ممارستها وفقا لهذا العقد أو لفك الرهن أو لاي اتفاق آخر ، انقاص حقوقه أو أن يعد ذلك تنلزلا منه عن أعمال النصوص الواردة بهذا العقد أو التي يقررها له القانون .

٥/٨ إذا أوقف سريان أى بند عن هذا العقد ، أو ثبت عدم قانونيته أو فاعليته بأى شكل فان صلاحية وقانونية وحتمية باقى البنود تظل قائمة وناذرة .

المادة التاسعة

الحكام عامة

١/٩ تلتزم الشركة بالآتى :

أ - تنفيذ ومباشرة أعمالها بالاجتهاد والكفاءة اللازمة وطبقا

للممارسة السليمة من النواحي المالية والادارية والتانونية السليمة .

٢ — أن يتم تعاقد الشركة على كافة الخدمات اللازمة لتنفيذ وتشغيل أعمالها مع أطرافه مقبولة من المقرض ، كما تلتزم الشركة بالقواعد والاجراءات وشروط التعاقد المقبولة من المقرض عند التفاوض وإبرام التعاقدات الخاصة بتنفيذ وتشغيل عملياتها .

٣ — تزويد المقرض بنسخة معتمدة من الموازنات التخطيطية السنوية التي تعدها الشركة وذلك قبل بداية السنة المالية بوقت كاف .

٤ — تزويد المقرض خلال ٣٠ يوما من نهاية كل نصف سنة مالية بنسخ من المراكز المالية للشركة وتفاصيلها عن النصف سنة المنقضية ببيانات واحصائيات التشغيل وتقدم تلك البيانات بالشكل الذي يحدده ويوافق عليه المقرض . على أن تكون معتمدة من المدير المسئول بالشركة وأن تكون مصدوبة بتقرير عن تنفيذ وتطوير سير العمل بها وعن العوامل الاساسية المؤثرة أو التي يحتدل أن تؤثر على أعمال ونشاط الشركة .

٥ — أن تقدم الشركة للمقرض خلال تسعون يوما من تاريخ انتهاء كل سنة مالية الميزانية السنوية والحسابات الختامية للشركة عن السنة المالية المنقضية مطابقة لذاتر الحسابات ومعدة وفقا للاسس المحاسبية المتعارف عليها ، وكذا احصاءات التشغيل بالاضافة الى تقرير مراقب الحسابات على أن تقدم تلك ائبيانات بشكل مقبول للمقرض على أن تقدم للمقرض بعد ذلك صورة معتمدة منها وبعد اقرارها من السلطة المختصة بالشركة ، مع ارفاق نسخة من كل المراسلات الموجهة لها من مراقبي الحسابات والتي تتعلق بحسابات الشركة .

٦ — ان توافي الشركة المقرض بأية بيانات أو معلومات يطلبها منها من وقت لآخر وأن تتم المصادقة على هذه البيانات من مراقب الحسابات ويحق للمقرض الاتصال المباشر بمراقب الحسابات والحصول

منه على أية بيانات أو مستندات بخصوص حسابات الشركة وعملياتها وذلك في أى وقت ودون الحصول على إذن مسبق من الشركة ويعتبر توقيع الشركة على هذا العقد اقراراً وموافقة صريحة منها بذلك وتتعهد الشركة بإصدار تعليماتها الى مراقب الحسابات بما يفيد^١ تقدم ، كما تتعهد بأن توفى المقرض بصورة من كتاب تعليماتها الصادرة الى مراقب الحسابات في هذا الشأن مؤثراً عليه منه بالمعلم والقبول .

٧ — لخطر الطرف الاول بكل ما من شأنه التأثير في قدرته على الوفاء بكافة مستحقات الطرف الاول الناشئة عن أى سبب كان وإيا كان مصدرها وكذا لخطر الطرف الاول بأية ظروف أو أحداث قد تؤثر^٢ بأي شكل كان في سير أعماله .

٨ — عدم الاتيان بأى عمل من شأنه انتقاص قيمة الأصول المرهونة أو الحيلولة دون استعمال الطرف الاول لاي من حقوقه المخولة له بموجب العقود المحررة بينه وبين الطرف الثانى أو بحكم القانون .
٣/٩ تمتع الشركة عن اتخاذ أى من الخطوات المذكورة فيما يلى مالم يوافق الطرف الاول كتابة على غير ذلك :

أ — الاعلان عن أو دفع أية أرباح أو اجراء أية توزيعات للمشركاء أو استهلاك أو حيازة أى جزء من أسهم وأسمالها .

ب — الارتباط بأية مصروفات أو التزامات على الأصول الثابتة أو غيرها من الأصول غير المتداولة .

ج — الحصول على أية قروض أو تسهيلات مستقبلية ، وعامة أبرام أى عقد قرض أو اتفاق لضمان الديون الممنوحة للغير أو الالتزام بأية طريقة أو تحت أية شروط ، بكل أو بأى جزء من ديون الغير .

د — القيام بأية تخيرات في طبيعة أو مجال نشاط أو أعمال أو

عمليات الشركة أو في إدارتها أو في أية ظروف أو شروط يمكن أن تؤثر ماديا أو يكون لها تأثير ضار على تنفيذ أو سير أعمال الشركة كما تتمتع الشركة بعدم القيام بأية مشروعات أو توسعات جديدة دون موافقة المقرض المسبقة وذلك خلال فترة حياة القرض .

٨ - تعديل عقد تكوين الشركة أو أى من أحكامه وذلك قبل سداد كافة مستحقات ومطلوبات الطرق الأولى أيا كان سببها أو مصدرها .
٣/٩ يتعهد الطرف الثانى بناء على إشعار من الطرف الأول بأن يدفع كل الضرائب أو مصاريف البريد أو الرسوم أو الإتاوبات أو غيرها من الرسوم المدفوعة بمناسبة أعداد أو تنفيذ أو إصدار أو توريد أو تسجيل أو توثيق عقد القرض وحك الرهن العقاري والتجارى .

٤/٩ كافة المبالغ المستحقة على المقرض وفقا لهذا العقد سواء تانفت تخص القرض أو فوائده أو العمولات أو المصروفات أو أية ملحقات أخرى سوف تسدد بالكامل دون خصم أية ضرائب أو رسوم حالية أو مستقبلية وفى حالة ما إذا اضطر المقرض بحكم القانون بخصم ضرائب أو رسوم يلتزم المقرض بزيادة المبالغ المستحقة بالشكل الذى يؤدى الى استلام المقرض لكافة حقوقه كاملة وفقا لهذا العقد أو أية عقود أخرى محررة بين الطرفين .

المادة العاشرة

أحكام خاصة

١٠/ يلتزم الطرف الثانى بفتح حساب تشغيل لدى الطرف الأول يتم من خلاله أيداع كافة متحصلاته من العملات المحلية والأجنبية ويحق للطرف الأول الخصم على هذا الحساب بقيمة الفوائد والعمولات والامتيازات المستحقة دون الرجوع الى الطرف الثانى أو الحاجة الى موافقته على ذلك ويقر الطرف الثانى صراحة من الآن بأن كل تصرف

يجريه الطرف الاول على حسابات الطرف الثانى لديه معتمد من جانبه ولا يحق له الاعتراض على أى شىء منه .

٢/١٠ كافة الاخطارات أو الطلبات الصادرة من المقرض للشركة والمشار اليها في هذا العقد يتعين أن تكون كتابة ويعتبر تسليم مثل هذه المكاتبات بإليد أو بالبريد أو بالتلغراف أو التلكس بمثابة إصدار أو تسليم للطرف الذى طلب أو سمح باعطائها أو إصدارها الى عنوان هذا الطرف .

ويقتر كل من الطرفين بأنه قد اتخذ طوال مدة سريان هذا العقد محلا مختارا له العنوان المبين بدياجاة هذا العقد وفي حالة تغييره عليه لخطار الطرف الآخر بخطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول والا جاز مخاطبته على العنوان المبين بصدر هذا العقد .

٣/١٠ تزود الشركة المقرض بما يثبت سلطة الشخص أو الأشخاص الين سيوقعون على هذا العقد أو المستندات والمطالبات المذكورة في هذا العقد أو الذين سيمثلون الشركة في أى عمل آخر يطلب أو يسمح به أو في أية مستندات يطلب أو يسمح بتنفيذها من جانب الشركة بموجب هذا العقد ، كما تزود الشركة المقرض بنموذج من التوقيع المعتمد لكل شخص منهم كما تقوم باخطار المقرض فور حدوث أى تعديل أو الناء يتعلق بما ورد بهذه الفقرة .

٤/١٠ يرخص الطرف الثانى للطرف الاول باستيفاء كافة مستحقاته ومطلوباته أيا كان سببها أو مصدرها خصما من حساباته لديه وكذا في اجراء التحاويل الحسابية على حسابات الطرف الثانى المختلفة لديه وتجهيها من تلقاء نفسه ولاى سبب كان ومن غير حاجة لحضور الطرف الثانى أو أى تدخل منه وبدون أدنى تنبيه أو انذار ويقتر الطرف الثانى صراحة من الان بأن كل تصرف يجريه الطرف الاول على حسابات الطرف الثانى لديه معتمد من جانبه ولا يحق له الاعتراض على

أى شىء منه .

١٠/٥ إذا ما تم تحصيل القرض وغوائده ، وملحقته قهرا عن طريق القضاء أو إذا عهد بمهمة تحصيل القرض الى الجهات القضائية المختصة ، فإن الشركة ستدفع بالاضافة الى المبالغ المستحقة وواجبة السداد عندئذ بموجب عقد القرض الاتعاب القانونية وغير ذلك من التكاليف التى تتسبب عن استخدام هذه الوسيلة فى تحصيل الديون .

١٠/٦ يستمر سريان هذا العقد لحين اتمام سداد كلفة المبالغ المستحقة للطرف الاول وذلك طبقا للشروط المذكورة فى العقد ووفقا لما اختاره القرض .

١٠/٧ من المتفق عليه بين الطرفين الاول والثانى أو أوراق ودفاتر وسجلات الاول حجة قاطعة فى كل ما يتعلق بهذا العقد ومكملة لاحكامه وسندا تنفيذا لا يجوز المنازعة فيه بأى حال من الاحوال .

١٠/٨ يحق للطرف الاول المقرض تحويل كل حقوقه قبل للطرف الثانى أيا كان سببها أو مصدرها أو جزء منها للغير وذلك بدون موافقة الطرف الثانى على ذلك وعلى أن يتم اخطار الطرف الثانى بالحوالة خلال عشرة أيام من تاريخها ، ولا يجوز بأى حال من الاحوال للطرف الثانى تحويل أى من التزاماته للغير بدون موافقة الطرف الاول المسبقة على ذلك .

١٠/٩ جميع رسوم ومصرفات هذا العقد تقع على علق الشركة وحدها - كما تتحمل بالاتعاب المستحقة عن هذا العقد ، وقدرها عشرة آلاف جنيه مصرى وتلتزم بسدادها جميعها الى المقرض فور التوقيع على هذا العقد كما يحق للمقرض خصم تلك المبالغ من حساب المقرض لحيته .

١٠/١٠ كل نزاع ينشأ عن هذا العقد تخضع بنظره مهابكم

- المقاهرة أو الجيزة وفقا لما يراه الطرف الاول وحده في هذا الشأن .
- ١٠/١١ يصبح هذا للمقد ملزما للمتعاقدين فور التوقيع عليه .
- ١٢/١٠ حرر هذا المقد من نسختين أصليتين سلمت لكل متعاقد نسخة للعمل بمقتضاها عند اللزوم .

الطرف الاول

الطرف الثاني

الفرع الثاني — التسهيلات الائتمانية

١١٠ — صيغة : عقد تسهيلات ائتمانية

أنه في يوم الموافق / / ١٩

حرر هذا العقد فيما بين كل من

أولاً بنك ومقره بالقاهرة ويمثله

طسرف أول

ثانياً شركة مقرها بالقاهرة ويمثلها

السيد الشريك المتضامن والمدير المسئول

طرف ثان

تمهيد .

بموجب عقود تسهيلات منح الطرف الأول الطرف الثاني تسهيلات ائتمانية بالدولار الأمريكى تستخدم فى مباشرة نشاطه .

وقد طلب الطرف الثانى من الطرف الأول منحه تسهيلات ائتمانية بالجنيه المصرى لسداد مديونيته الدولارية لدى الطرف الأول مع التزامه بسريان ذات الضمانات المقدمة منه للطرف الأول سواء ضمانا للتسهيلات أو القروض الممنوحة له وذلك لسداد كافة التزاماته قبل الطرف الأول .

وقد وافق الطرف الأول على مطلب الطرف الثانى على ذلك وطبقا للشروط والاحكام التالية .

وقد أقر الطرفان بأعليتهما للتعاقد والتصبرف واتفقا على ما يلى :

المادة الاولى

١/١ يعتبر التمهيد السابق والشروط والاحكام والضمانات الواردة بالعقود المحررة بين الطرفين في هذا الشأن جزء لا يتجزأ من هذا العقد ومكملة ومتممة لاحكامه .

٢/١ ولحق الطرف الاول على منح الطرف الثانى تسهيلا ائتمانيا للسحب على المكشوف في حدود مبلغ يتم استخدامه في تدبير دولارات امريكية لسداد كامل الرصيد المدين الدولارى القائم على الطرف الثانى .

٣/١ هذه التسهيلات سارية المفعول لمدة سنة تبدأ من التوقيع على هذا العقد .

ويجوز تجديد هذه التسهيلات بموافقة الطرف الاول بذات الشروط والضمانات مع أحقية الطرف الاول في اضافة أية شروط أو ضمانات أخرى .

٤/١ يلتزم الطرف الثانى باستخدام هذا الحد بالتناسب مع ما يتم ايداعه من دولارات امريكية سدادا للرصيد القائم في حساب الطرف الثانى لدى الطرف الاول رقم .

المادة الثانية

١/٢ يستحق على الطرف الثانى العمولات العادية المقررة وفقا لتعريف اسعار الخدمات المصرفية ووفقا لما يجرى عليه العمل لدى الطرف الاول وتسدد هذه العمولات وكذا المصروفات والنفقات الناشئة عن هذا العقد خصما من حسابات الطرف الثانى لدى الطرف الاول .

٢/٢ يسرى على الحساب الجارى المدين فائدة سنوية بمواقع ١٣٪ سنويا تسدد شهريا .

٣/٢ يستحق على الطرف الثانى فائدة تأخير بواقع ١٪ فوق سعر الفائدة المطبق تعلق على الاصل شهريا من تاريخ الاستحقاق وحتى تمام السداد دون حاجة الى تنبيه أو انذار أو أى إجراء آخر .

٤/٢ يعتبر التسهيل رغم استحقاقه وحلول اجله مفتوحا فى الحدود اللازمة لتصفيته حتى سداد الرصيد المدين بالكامل وذلك لقيسد الفوائد المستحقة والمصروفات وكافة الملحقات على الحساب .

المادة الثالثة

يقر الطرف الثانى بالتزامه بكافة الاحكام والشروط العامة للتسهيلات المعمول بها لدى الطرف الاول والموقعة من الطرف الثانى فى تاريخ توقيع هذا العقد وباعتبارها جزءا لا يتجزأ من هذا العقد ومكملا ومتما لاحكامه .

المادة الرابعة

١/٤ يقر الطرفان بأنهما اتخذا محلا مختارا لهما طوال فترة سريان هذا العقد العنوان المبين بديبلجته وعلى كل منهما فى حالة تغييره اخطار الطرف الاخر بذلك بخطاب موصى عليه بعلم الوصول والا جاز للطرف الاخر مخاطبته على هذا العنوان .

٣/٤ أى نزاع ينشأ عن هذا العقد تختص بنظره محاكم القاهرة أو الجيزة طبقا لما يختاره الطرف الاول وحده .

٣/٤ جميع المصروفات الخاصة بهذا العقد وكذا الاتعاب يتحملها الطرف الثانى وحده .

٤/٤ تحرر هذا العقد من نسختين سلمت لكل متعاقد نسخة للعمل بموجبها عند اللزوم .

الطرف الثانى

الطرف الاول

التطبيق : [عن الشركات المساهمة]

١ - تنص المادة ٧٩ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ على أن :
« لمجلس الإدارة أن يوزع العمل بين جميع أعضائه وفقا لطبيعة أعمال الشركة - كما يكون للمجلس ما يأتي :

أ - أن يفوض أحد أعضائه أو لجنة من بين أعضائه في القيام بعمل معين أو أكثر ، والإشراف على وجه من وجوه نشاط الشركة أو في ممارسة بعض السلطات أو الاختصاصات المنوطة بالمجلس .

ب - أن يندب عضواً أو أكثر لأعمال الإدارة الفعلية ، ويحدد المجلس اختصاصات العضو المنتدب .

ويشترط في العضو المنتدب أن يكون متفرغاً للإدارة .

٢ - يعتبر العضو المنتدب في شركات المساهمة ما لم تحدد سلطاته - وكلا عن مجلس الإدارة في تنفيذ قراراته وتصريف شؤون الشركة وتمثيلها أمام القضاء (١) .

٣ - الجمعية العامة في الشركات المساهمة هي التي تملك وحدها اعتماد الميزانية التي يحددها مجلس الإدارة ، وتعين الأرباح الصافية القابلة للتوزيع ، ومن ثم فإن حق المساهم أو غيره من ذوي الحقوق في الربح لا ينشأ إلا من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه الأرباح ، أما قبل هذا التاريخ فلا يكون للمساهم أو غيره من ذوي الحقوق سوى مجرد حق احتمالي لا يبلغ مرتبة الحق الكامل إلا بصور قرار الجمعية

(١) نقض - جلسة ١١/٣٣/١٩٦٦ - مجموعة الكتب الفنية -

السنة ١٧ - مدني - ص ١٧٣.١ .

العامة باقرار الميزانية وتمييز القدر الموزع من الارباح الصافية (١) .
ملحوظة :

يراجع — في تحديد اختصاصات الجمعية العامة العادية — نص
المادة ٦٣ من القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٤ — يشترط لصحة الاكتتاب في تأسيس شركة مساهمة أن يكون
رأس مالها مكتتباً فيه بالكامل ، سواء أكان الاكتتاب فورياً أو على
التعاقب حتى يتوفر لها الضمان اللازم لقيام نشاطها ، كما يشترط في
الحصص العينية التي تقابل أجزاء من رأس المال أن تقدر بقيمتها
الحقيقية ، لأن المغالاة في تقويمها يؤدي الى التفرير بأصطحاب الاسهم
النفقية ، والى جعل رأس مال الشركة ضماناً غير متناسب مع الواقع (٢) .
ملحوظة :

يراجع نص المادة ٣٣ فقرة ٢ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ .

٥ — اصدار أسهم لا يقابلها رأس مال حقيقي أو تجاوز قيمة
رأس المال المدفوع هو اصدار لاوراق عديمة القيمة : يؤدي الى خسارة
ما دفعه الحاملون ثمناً لها بصرف النظر عن طريقة تداولها وقابليتها
للاتجار أو التحويل (٣) .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٧١/١١/٣٠ — مجموعة المكتب الفني —
السنة ٢٢ — مدني — ص ٩٤٠ .
(٢) نقض — جلسة ١٩٦٨/٤/٢ — المرجع السابق — السنة ١٩ —
ص ٦٨٩ .
(٣) نقض — جلسة ١٩٦٨/٤/٢ — المرجع السابق — ص ٦٨٩ .
ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١) ٠٠

٦ - يكون المؤسسون مسئولين بالتضامن عما ألتموا به ، ويمتيز المؤسس الذى التزم عن غيره ملازما شخصيا اذا لم يبين اسم موكله فى عقد انشاء الشركة أو اذا اتضح بطلان التوكيل الذى قدمه (م ١٠ ق ١٥٩ لسنة ١٩٧١ •

٧ - يجب على المؤسس أن ييذل فى تعاملاته مع الشركة تحت التأسيس أو لحسابها غناية الرجل الحريص • ويلتزم المؤسسون - على سبيل التضامن بأية أضرار قد تصيب الشركة أو الغير نتيجة مخالفة هذا الالتزام •

وإذا تلقى المؤسس أية أموال أو معلومات تخص الشركة تحت التأسيس كان عليه أن يرد للشركة تلك الاموال ، وأية أرباح يكون قد حصل عليها نتيجة استعماله لتلك الاموال أو المعلومات (م ١١ ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١) •

٩ - اذ انتهى الحكم الى أن مسئولية المؤسسين وفيهم مورث الطاعنين تقوم قبل المساهمين على أساس من المسئولية الشخصية باعتبار الدعوى فردية مقامة من حامل الاسهم على المؤسسين لاختفاء نسبت اليهم ، فان الحكم ما كان بحاجة بعد ذلك للرد على دفاع مورث الطاعنين الخاص بايداع مبالغ من بعض المؤسسين على ذمة الوفاء بحقوق المساهمين (١) •

١٠ - تتمتع الجمعية العامة للمساهمين بدعوة من رئيس مجلس الادارة فى الزمان والمكان اللتين يعينهما نظام اشركة • ويجب أن تعقد الجمعية مرة على الأقل فى السنة خلال الستة الشهور التالية لنهاية السنة المالية للشركة وللمجلس الادارة أن يقرر دعوة الجمعية العامة كلما دعت الضرورة الى ذلك • وعلى مجلس الادارة أن يدعو الجمعية العامة العادية الى الانعقاد اذا طلب ذلك مراقب الحسابات أو عدد

(١) نقض - جلسة ١٩٦٨/٤/٢ - المرجع السابق - ص ٦٨٩ •

أو عدد من المساهمين يمثل ٥٪ من رأس مال الشركة على الأقل ، بشرط أن يوضحوا أسباب الطلب وأن يودعوا أسهمهم مركز الشركة أو أحد البنوك المعتمدة ، ولا يجوز سحب هذه الاسهم الا بعد انقضاء الجمعية .

وتحدد اللائحة التنفيذية اجراءات دعوة الجمعية العامة وما تشتمل عليه وكيفية اعلانها ونشرها ومواعيدها والجهات التي يتعين أن تخطر بها (م ٦١ ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١) .

١١ — مع عدم الاخلال بحق المطالبة بالتعويض عند الاقتضاء يقع باطلا كل تصرف أو تعامل أو قرار يصدر على خلاف القواعد المقررة في هذا القانون أو يصدر من مجالس إدارة شركات المساهمة أو جمعيتها العامة المشكلة على خلاف أحكامه وذلك دون اخلال بحق الغير حسنى النية .

وفي حالة تعدد من يمزى اليهم سبب البطلان تكون مسئوليتهم عن التعويض بالتضامن فيما بينهم . ولا يجوز لذوى الشأن رفع دعوى البطلان بعد مضي سنة من تاريخ عملهم بالقرار المخالف للقانون (م ١٦١ ق ١٥٩ لسنة ١٩٨١) .

١٢ — انه وان كانت ملكية الاسهم تنتقل من البائع الى المشتري بمجرد الاتفاق بينهما على ذلك ما دامت الاسهم المبيعة متمين بالذات طبقا للمادة ٢٠٤ من القانون المدني التي تنص على أن الالتزام ينقل الملكية أو أى حق عيني آخر ينقل من تلقاء نفسه هذا الحق اذا كان محل الالتزام شيئا معيناً يملكه الملتزم ، وذلك دون اخلال بالقواعد المتعلقة بالتسجيل ، وكانت المادة ٣٩ من قانون التجارة حين استلزم قيد الاسهم الاسمية في دفاتر الشركة قد استهدفت من ذلك فرض قيد على حرية تداولها وجعلت من هذا القيد مناهلاً لاثبات ملكيتها والتنازل عنها ، ألا أن النص في المادة ٤٦١ من القانون المدني على أنه ٣

» في بيع القروض وغيرها من المنقولات إذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع يكون مفسوخا دون حاجة الى اذار ان لم يدفع الثمن عند حلول الميعاد اذا اختار البائع ذلك ، وهذا ما لم يوجد اتفاق على غيره « ، يدل على أنه في حالة بيع المنقولات اذا اتفق على ميعاد لدفع الثمن وتسلم المبيع ولم يدفع المشتري الثمن في الميعاد ، فإنه يجوز للبائع أن يعتبر العقد مفسوخا بدون حاجة الى اذار أو حكم من القضاء ، فيقع الفسخ بنص القانون ، ويكون البائع بمجرد عدم دفع الثمن في حل أن يعتبر المبيع لم ينتقل من ملكه ، ويحق له أن يتصرف فيه المالك فيبيعه مرة أخرى ، إذ ورد هذا النص بصيغة عامة تدل على أن حكمه مطلق ، ومن ثم فينصرف إلى البيع سواء كان مدينيا أو تجاريا (١) .

(١) نقض — جلسة ١٩٨١/٥/٤ — الطعن ٢٢٣٩ لسنة ٩٧ ق .

الفرع الرابع - الاعتمادات المبستنية

١١١ - صيغة : شهادة عن اعتماد مستندى

الى من يعمه الامر

تشهد شركة

بأن الاعتماد المستندى رقم لسنة ١٩ بمبلغ

دولار امريكى مفتوح على بنك / لحساب السيد

لاستيراد اقمشة تركيبة من الاردن لصالح مولكينا مصنع

بالاردن لصالحه السيد / الاردنى الجنسية .

وقد قام السيد / . بالمقارنل عن هذا الاعتماد

بعد أول رسالة بصورة رسمية لدينا ولدى بنك وأصبح

السيد / هو المتصرف الوحيد بالبضاعة الواردة على قوة

الاعتماد والتي أودعت الاقمشة موضوع الاعتماد بمكان - شركتنا

لحساب السيد / على أن يقوم سيادته

بسداد أجور التخزين .

وقد قام سيادته بسداد رسوم التخزين واستلام البضاعة

والتصرف فيها بمعرفة .

وهذه شهادة منسأ بذلك بدون أدنى مسؤولية على الشركة .

أو ادارتها الفنية وتفضلوا يقبول فائق الاحترام ،،

١١١ - (مكرر) : صيغة عقد اعتماد

السيد مدير بنك

بشرف

والمقيم

بأن نؤيد لكم كتابنا الذى قبلتم بموجبه فتح اعتماد بخصاب
جارى مدين بمبلغ ر جنيه (فقط وقدره

(منه مبلغ اعتماد شخصى ومنه مبلغ

بضمان وتأمين اقطان ومنه مبلغ بضمان وتأمين

جميع اموالنا المنقولة الاخرى التى نودعها ونسلمها اليكم أو نودعها
باسمكم ولحسابكم لدى الغير بأعتبارها مرهونة رهنا حيازيا تجاريا
لسالحكم ضمانا وتأمينا لسداد قيمة هذا الاعتماد جميعه وملحقاته -
ونفيدكم قبولنا الاعتماد المذكور بالشروط الآتية :

١ - قيمة الاعتماد : من المتفق عليه بأن قيمة الاعتماد المذكور
قدرها (فقط {

أ - منه مبلغ (فقط) اعتماد شخصى .

تسرى عليه الفوائد بواقع % سنويا تضاف مع
المصاريف وتعلى الى الاصل شهريا لغاية تمام السداد .

ب - ومنه مبلغ (فقط) بضمان
وتأمين اقطان وتسرى عليه الفوائد بواقع

% سنويا تضاف مع المصاريف وتعلى الى
الاصل شهريا لغاية تمام السداد .

ج - ومنه مبلغ (فقط) يضمّن
وتأمين جميع أموالنا المنقولة وتسرى عليه
فوائد بواقع % سنويا تضاف مع المصاريف وتعلّى
الى الاصل شهريا لغاية تعلم السداد .

٢ - الفوائد الاتفاقية وحق تعديلها : ومن المتفق عليه أنه تسرى
على مبالغ الاعتماد المذكور سعر الفائدة الواردة بالبنك السابق على
النحو المبين أمام كل مبلغ وتضاف الفوائد مع كافة المصروفات الى
الاصل شهريا لغاية تمام السداد بدون حاجة الى انذار أو اعذار ، أو
موافقة منا ولبنك حق زيادة معدل سعر الفوائد والعمولات
في أى وقت يشاء وله أن يخطرنا بذلك في حينه ولا يحق لنا الاعتراض
على ذلك .

٣ - مدة الاعتماد : مدة هذا الاعتماد تبدأ من تاريخ التوقيع
على هذا العقد وينتهى الاعتماد ويستحق السداد في / / ١٩ مع
سريان باقى أحكامه وشروطه الاخرى. الى أن يتم بيع وتصفية الاموال
المرهونة وسداده بالكامل .

٤ - تجديد الاعتماد ومدة : يحق للبنك أن يجد هذا
الاعتماد أو يعد استحقاقه لاي مدة يرغبها بإرادته المنفردة دون حاجة
الى اذن أو موافقة منا وذلك بنفس الشروط والضمانات المذكورة بهذا
العقد أو مع اضافة شروط أو ضمانات أخرى أفضل له اذا ما رغب
البنك في ذلك .

٥ - فوائد التأخير : تسرى على الرصيد المدين للاعتماد المذكور
فوائد تأخير بواقع % (المائة) سنويا تضاف مع المصاريف الى
الاصل شهريا اذا ما حل أو استحق هذا الاعتماد لاي سبب من الاسباب
الواردة بهذا العقد بدون حاجة الى انذار أو اعذار أو موافقة منا وذلك
لغاية تمام السداد ويعتبر الاعتماد ، رغم استحقاقه وحلول أجله مفتوحا

في الحدود اللازمة لتصفيته حتى سداد الرصيد المدين بالكامل وذلك لتقيد الفوائد المذكورة والمصروفات على الحساب طبقا لما جرى عليه العرف التجاري والمصرفي في هذا الصدد .

٦ - المصروفات المختلفة : نصرح لبنك بأن يقيد على حسابنا الجاري طرفه بالاعتماد المذكور جميع المصروفات التي ينفقها البنك رسمية وغير رسمية من رسوم قضائية وأتعاب الخبراء والمحامين وانتقالاتهم والعمولات ومصروفات البريد والدمغة ونفقات نقل وتسييف وأرضية ومثال وتفزين الاموال والبضائع التي نرهنها لديه سواء أكانت في مخازنه أو شونه أو بمخازن شركات الاستيداع أو المخازن العمومية أو البنود ، وكذلك مصروفات معاينتها وحراستها وحفظها وصيانتها واصلاحها وأية مصروفات أخرى ينفقها البنك في هذا الصدد وعلى العموم نتحمل جميع المصروفات المختلفة بدون حاجة الى ائذار أو موافقة منا وتسرى على هذه النفقات والمصروفات شروط لفائدة المذكورة عاليه ونفس سعرها ، كما أننا نتعهد بأن ندفع لبنك هذه المصروفات نقدا عند أول طلب اذا ما رغب البنك في ذلك .

٧ - قفل الحساب : من المتفق عليه بأنه يحق لبنك في أي وقت شاء وبإرادته المنفردة قفل الحساب — مع استمرار ضمان الاموال المرهونة وبدون ابداء أية أسباب وله أن يخطرنا بذلك بموجب خطاب موصى عليه ويستحق مطلوب البنك بعد ثلاثة أيام من تاريخ اخطارنا بقفل الحساب .

٨ - كشوف الحساب : مقر بأن كشوف الحسابات ومراسلات البنك التي يرسلها إلينا تعتبر صحيحة وسمتمدة منا ما لم نعترض عليها خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ارسالها فاذا انقضت المدة المذكورة دون ابداء اعتراض كتابي عليها يسقط حقنا في الطعن عليها في الحال

والاستقبال ويعتبر ذلك اقرارا منا بصحة مفردات كشف الحساب وأرصدها — وأن مسود خطابات البنك ودفاتره وسجلاته وسركى البريد ودفاتر الكوبيا دليل صحيح على ارسال هذه المراسلات وحجة علينا بما ورد منها •

٩ — موضوع الرهن : نقر بأن جميع الاموال المنقولة التى أودعناها ونسلمها الى بنك أو التى أودعناها أو نودعها لحساب بنك وباسمه لدى الغير تعتبر رهونة لصالح بنك رهنا حيازيا تجاريا وذلك ضمانا وتأمينا لسداد جميع الالتزامات المستحقة علينا أو التى تستحق له قبلنا سواء ناتجه عن استعمال هذا الاعتماد (من أصل وفوائد وملحقات) أو ناتجة عن أى التزام أو عقد أو اتفاق آخر نكون فيه مدينين أو ضامنين للغير فى سداده لامر بنك — للمركز الرئيسى بالقاهرة أو لاهد فروعه — ويعتبر هذا الشرط مكملا ومتمما لائ التزام أو عقد أو اتفاق حررناه أو يحرره مع بنك وجزء لا يتجزأ منه • وتقرر بأن لبنك كافة الحقوق التى خولها القانون للدائن المرتين حيازيا على جميع الاموال المنقولة موضوع الرهن •

١٠ — بيان مفردات الاموال المنقولة المرهونة وتشمل :

أ — الاقطان على اختلاف أنواعها ورتبها وبذورها •

ب — الاوراق التجارية المختلفة •

ج — مستندات الشحن (البوالص) •

د — الاوراق المالية المختلفة •

هـ — البضائع والمنقولات المادية المختلفة •

و — جميع أنواع الصوب المختلفة •

ز — بضمن الوديعة التى بالحساب رقم بمبلغ

١١ — من المتفق عليه : أن يحصر بالاموال المنقولة موضوع الرهن كشف أو حواظ أو شهادات ايداع أو ايصالات من أصل وصورة يحتفظ بهما البنك لديه مبينا فيها مقدار وعدد وكمية ونوع وحالة الاموال محل الرهن كما أن سجلات البنك ودفائره ومستنداته الخاصة بتفزين وتشوين وايداع الاموال المرهونة بالاضافة الى كشف وحواظ ايصالات وشهادات الايداع المذكورة تعتبر جزءا مكلا ومتما لهذا العقد لاثبات الاموال المرهونة وبيانها وتعتبر هذه الاوراق حجة علينا بما ورد بها ولا يحق لنا الاعتراض على ما جاء بها من بيانات .

(*) ويستعمل هذا العقد لفتح الاعتماد الشخصي أو لفتح الاعتماد بتأمين جميع الاموال المنقولة ، أو كليهما معا مع ملء البيانات المتروكة على بياض طبقا للتعليمات .

١٢ — الاحتياطي أو المارج : (أى الفرق بين مطلوب البنك في الاعتماد وقيمة الاموال المرهونة) نتمهد بأن يكون رصيدنا المدين لدى بنك أقل من القيمة الحالية للاموال المرهونة بالنسب الآتية :

أ — أقل بنسبة $\frac{1}{100}$ (المائة) للاقطان مقدرة على أساس أسعار السوق أو الاسعار التي تحددها اللجنة الحكومية لشراء القطن أيهما أقل .

ب — أقل بنسبة $\frac{1}{100}$ (المائة) للبصرة مقدرة على أساس أسعار السوق أو الاسعار التي تقررها الحكومية أيهما أقل . .

ج — أقل بنسبة $\frac{1}{100}$ (المائة) للبضائع تقدر حسب تقييم البنك المطلق .

د — أقل بنسبة $\frac{1}{100}$ (المائة) للاوراق المالية تقدر حسب تقييم البنك المطلق .

هـ - أقل بنسبة $\frac{1}{2}\%$ (المائة) للاوراق المالية
تحدد حسب تقييم البنك المطلق .

و - أقل بنسبة $\frac{1}{2}\%$ (المائة) لمستندات
الشحن (البوالص) المختلفة مقدرة حسب تقييم البنك المطلق .

ز - أن تحدد نسبة الاحتياطي والمارج الخاص بأنواع الصوب المختلفة مبين تفصيلا بالملحق المرفق بهذا العقد ويتضمن الملحق نسبة الاحتياطي والمارج لكل نوع من الصوب والعمولات والمصروفات ورسوم التخزين والأرضية وخلافه طبقا لتعليمات الإدارة وقرارات اللجنة الفنية للبنك بالبنك المركزي المصري في هذا الصدد يعتبر جزءا مكمل لهذا العقد .

١٣ - تتمتع بالمحافظة على هذه النسب من الاحتياطي (المارج) المبين عاليه وبالمالحق وإذا نقصت بسبب هبوط القيمة أو لأي سبب آخر يجب علينا أن نعيد النسبة إلى حدّها الأول أما بدفع مبالغ أو ايداع أموال أو بضائع أخرى لدى البنك على سبيل التأمين في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ اخطارنا وذلك على حسب رغبة البنك والا استحق رصيد الاعتماد من أصل وفوائد وملحقات فوراً .

١٤ - تعديل الاحتياطي أو المارج : لبنك حق تعديل المارج المذكور عاليه في أي وقت يشاء بدون حاجة إلى إذن أو موافقة منا ويكتفى باخطارنا بذلك .

١٥ - المحافظة على نسبة الاحتياطي الجديد : تتمتع بالمحافظة على نسبة الاحتياطي الجديد (أو المارج) - والقيام بسداد الفروق لبنك في خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ اخطارنا بالتعديل الجديد طبقا لشروط البند ١٣ .

١٦ - حلول الاعتماد : تتمتع بأن ندفع بالتضامن رصيد هذا الاعتماد وملحقاته لاهم بنك فوراً وبدون حاجة إلى انذار

أو اذار اذا شاء البنك ذلك في أحد الاحوال الآتية التي يحل فيها
الاعتماد فسورا :

أ — عند انتهاء مدة الاعتماد وحلول ميعاد استحقاقه .

ب — قتل الحساب لاي سبب كان .

ج — عدم المحافظة على نسبة الاحتياطي أو المارج .

د — اذا تبين في أى وقت عدم سلامة الاموال موضوع الرهن
أو وجود غش أو تلاعب بها .

هـ — اذا حصل نقص لقيمة الاموال المرهونة أو تلفها أو هلاكها
لاى سبب كان .

و — اذا أخل المدين بأى شرط أو التزام من الالتزامات المبينة
بهذا العقد .

ز — وفي حالة فقد المدين أهليته أو افلاسه أو اساره أو الحجز
عليه أو وفاته أو وضعه تحت الحراسة الادارية أو توقيع حجز على
أمواله .

١٧ — إعادة رهن الاموال المرهونة للغير : نصح لبنك

أن يرهن بدوزه لدى الغير بدون حاجة الى اذار أو اخطار
أو موافقة منا جميع أموالنا المرهونة لديه من اقطان وبذور وحبوب
وبضائع وأوراق مالية وأوراق تجارية ومعادن أيا كان نوعها جميع
الاموال والقيم المنقولة التى تسلم لبنك
لحسابه لدى الغير على سبيل التأمين .

١٨ — انتفاء المسؤولية : نقرر بأن بنك غير مسئول عما

يلحق بالخسائر والاموال المرهونة لديه من ضياع أو سرقة أو حريق
أو خسارة أو تلف أو تأخير في تسليمها أو بيعها أيا كان سببه و مصدره

ويتحمل العميل كافة المسؤولية الناتجة عن ذلك ويسقط حقه في الرجوع على البنك بأى شيء في هذا الصدد .

١٩ - تقديم بضاعة بديلة : نتعهد بأن تقدم لبنك بضاعة أخرى بدلا من التالفة أو المسروقة أو المحروقة بمجرد اخطارنا بذلك وفي حالة عدم تقديم البضاعة البديلة خلال ٤٨ ساعة من تاريخ اخطارنا بحل رصيد الاعتماد فورا دون حاجة الى انذار أو عذار .

٢٠ - التأمين على الاموال المرهونة : نتعهد خلال بان نؤمن لمصالح بنك على جميع الاموال والبضائع والاقتطان المرهونة لديه سواء كانت داخل المخازن أو الشون أو المحالج أو المكابس أو كانت خارجها أو بالطريق وذلك لدى احدى شركات التأمين وذلك ضد الحريق والسرقة والتلف أيا كان سببه أو مصدره .

٢١ - تسليم وثيقة التأمين : نتعهد بأن نسلم لبنك وثائق التأمين المحررة لمصلحه والمذكورة بالبند السابق خلال مدة فاذا تأخرنا عن اجراء التأمين لمصالح بنك فانه يحق له اذا رغب في ذلك أن يؤمن لمصلحه على الاموال المرهونة لديه ضد كافة المخاطر وأن يقيد قيمة نفقات التأمين وانصاطه على حسابنا طسره أو ندفعها له نقدا فور طلبها وذلك كله دون حاجة الى اذن أو موافقة منا .

٢٢ - تغطية الاخطار : ونصرح لبنك باستعمال حقوقنا قبل المسؤولين عن الضرر ونتعهد علاوة على ذلك بتغطية جميع الاخطار التي تتعرض لها الاموال والبضاعة المرهونة عند أول طلب منه .

٢٣ - العمولة :

١ - ومن المتفق عليه أن لبنك الحق في عمولة شهرية بواقع في الالف بحد أدنى مليما تحتسب على أقصى رصيد مدين للاعتماد بأجزائه المختلفة المبينة بعالیه خلال كل شهر

وله الحق في قيدها تلقائيا على حسابنا في نهاية كل شهر .

ب — وأن لبنك الحق في عمولة قدرها المائة
من القيمة البضاعة المرهونة عند بيعها أو سحبها .

ج — وأن لبنك الحق في عمولة قدرها المائة
من قيمة مستندات الشحن المرهونة (البوالص) بخلافه المصاريف
المستحقة عن الاذن .

د — أما الممولات المستحقة لبنك عن الحبوب بأنواعها
المختلفة والقطن الزهر والشعر والبذرة فتسرى عليها المعمولات
والرسوم الموضحة بالملحق المرفق الموقع عليه من العميل طبقا للفترة
١ ز) من المادة (١٢) من هذا العقد .

هـ — وأن لبنك الحق في عمولة عبه ارتباطا بواقع
المائة على الجزء الغير مستخدم خلال مدة العقد عن الحدود المصرح
بها وذلك اذا لم تبلغ نسبة المستخدم ٩٠٪ من قيمة الاعتماد .

٢٤ — العمولة بالنسبة للاوراق التجارية : نقرر بأنه يحق لبنك
عمولة تحصيل قيمة الاوراق التجارية المرهونة لديه كالاتى :

أ — ٪ من قيمة الورقة التجارية التي على القاهرة بحيث
لا تقل العمولة عن مليم عن كل ورقة تجارية .

ب — ٪ عن كل ورقة تجارية على الاتاليم بحيث لا تقل
العمولة عن مليم لكل ورقة تجارية هذا بخلاف المصاريف
الاخرى .

ج — وتستحق هذه العمولة والمصاريف لبنك العمال المصرى حتى
في حالة سحبنا كل أو بعض الاوراق التجارية وفي حالة عدم تحصيل
قيمتها لاي سبب كان .

٢٥ — عمولة تحويل المبالغ : تقرر بأنه يحق لبنك أن يحتسب عمولة تحويل على المبالغ التي يطلب إليه تحويلها داخل جمهورية مصر العربية بسعر في الافد .

ومن المتفق عليه أن جميع العملات المختلفة التي تستحق لبنك قابلة للتعديل وتشرى عليها سعر العملات والشروط التي تقررها اللجنة الفنية للبنوك بالبنك المركزي المصرى ونقبل التعامل على أساسها في الحال والاستقبال — وأنه يحق لبنك تعديل معدل سعر الفوائد المبينة عليه والمصاريف المختلفة وقيدتها على حسابنا مباشرة دون حاجة الى ائذار أو موافقة منا .

٢٦ — سداد العملات والمصرفيات : نتعهد بأن لدفع بالتضامن لامر بنك نقدا جميع العملات المختلفة وكذا العملات المبينة بالحق المرفق وأي عمولة أخرى يقررها البنك في الحال والاستقبال وجميع المصرفيات التي أنفقها البنك عند طلبه وله حق قيدها على حسابنا بدون حاجة الى موافقة منا .

٢٧ — عدم وجود امتياز أو رهن أو حجز على الاموال المرهونة : نقرر بأن جميع الاموال موضوع هذا الرهن مملوكة لنا ملكية صحيحة مستوفاة شروطها القانونية وليس عليها امتياز بائع أو حق رهن أو محتفظ بحق الملكية للغير وأنه غير محجوز عليها .

٢٨ — بيع الاموال والبضائع المرهونة : ومن المتفق عليه أنه في حالة استحقاق الاعتماد أو حلوله لاي سبب من الاسباب المذكورة في هذا العقد أنه يحق لبنك بيع جميع أموالنا المرهونة لديه أو أى جزء منها على حسب رغبته المطلقة وذلك تحت مسؤوليتنا بدون التقيد بالاجراءات المنصوص عليها في المادة ٧٨ من القانون المدني بلا حاجة الى اذن أو موافقة منا أو اخطار .

٢٩ — الوكالة في بيع الاموال المرهونة : نقر بأننا قد وكلنا بنك

أو السمسار أو الخبير أو الشخص الذي يختاره البنك مجتمعين أو منفردين في إجراء بيع كل أو بعض أموالنا المرهونة لديه سدادا لما يكون علينا من التزامات لبنك سواء أكان سببها أو مصدرها هذا العقد أو أي التزام آخر نكون فيه مدينين أو كفلاء للغير في سداده لأمره دون حاجة إلى انذار أو موافقة منا • وأنه لا يحق لنا إلغاء هذه الوكالة في الحال أو الاستقبال لأنها محررة أصلا لصالح البنك تأميننا لكافة حقوقه قبلنا •

٣٠ سداد الالتزام والمقايضة :

أ — ولنا نصرح لبنك أو السمسار أو للخبير أو غيرهم ممن اختارهم البنك لإجراء البيع مجتمعين أو منفردين بأن يسددوا — لبنك من ناتج ثمن البيع لأموالنا المرهونة جميع مديونيتنا من أصل وفوائد وملحقات سواء الناشئة عن هذا الاعتماد أو عن أي التزام أو اتفاق أو عقد آخر نكون فيه مدينين أصليين لبنك

أو ضامين فيه الغير قبله وفي إجراء المقايضة بين التزاماتنا المدينة والدائنة في كل أو بعض ما ذكر دون حاجة إلى انذار أو اعذار أو موافقة منا ويعتبر هذا الشرط مكتملا ومتمما لأي عقد أو التزام موقع عليه منا لصالح بنك العمال المصري •

ب — ونقرر بأنه إذا كانت قيمة ناتج ثمن البيع لأموالنا المرهونة لا تكفى لسداد ما علينا من التزامات لبنك أو أنه تعذر بيع أموالنا المرهونة لأي سبب كان أو إذا انخفضت قيمتها أو هلكت جزئيا أو كلياً فإنه يحق لبنك مطالبتنا بهذه الالتزامات بكافة الطرق القانونية محافظة على حقوقه وفي التنفيذ على جميع أموالنا المتقولة والمقارية والتي ليست محلا لهذا الرهن فمما سداد ما علينا من التزامات قبله دون التقيد بانتظار بيع الأموال موضوع الرهن إذا ما رغب البنك في ذلك •

بالنسبة للاوراق التجارية ومستندات الشحن المرهونة بالإضافة الى الشروط المذكورة عليه .

٣١ — غانه من المتفق عليه بأن البنك الحق في اختيار الاوراق التجارية التي تقدم اليه على سبيل التأمين والرهن وله الحق المطلق في قبول ورفض ما لا يرغبه منها بدون ابداء أسباب .

٣٢ — وتقرر بأننا نضمن صحة جميع البيانات والتوقعات والتظهيرات الموجودة على مستندات الشحن والاوراق التجارية محل التأمين والرهن .

٣٣ — ومن المتفق عليه أن نسلم لبنك مستندات الشحن والاوراق التجارية موقعا عليها منا أو ممن ينوب عنا محولة ومظهرة لامره على سبيل التأمين وبذلك تعتبر مرهونة اليه رهنا حيازيا ضمانا وتأميناً لسداد رصيد هذا الاعتماد أو أى التزام آخر أيا كان مصدره أو سببه سواء لمركز البنك بالقاهرة أو لاي فرع من فروع البنك .

٣٤ — وأنه يحق لبنك مطالبتنا بقيمة مستندات الشحن وأية ورقة تجارية قدمت اليه على سبيل التأمين قبل ميعاد استحقاقها اذا ما أفلس فيها المدين أو توقف عن الدفع أو كانت إحدى التوقعات عليها غير صحيحة فاننا نلتزم بدفع قيمتها نقدا الى بنك عند أول طلب وأنه يحق له قيدها على حسابنا طرفه أو أن نقدم بديلا عنها وذلك كله على حسب رغبة البنك وتقديره المطلق .

٣٥ — ضمان سداد قيمة الاوراق التجارية ومستندات الشحن المرهونة : نقرر بأننا نضمن لبنك بالتكافل والتضامن مع المدينين الأصليين والمظهرين سداد قيمة الاوراق التجارية ومستندات الشحن المتقدمة منا الى بنك على سبيل التأمين لهذا الاعتماد والتي ترد اليه بدون تحصيل أو بدون دفع قيمتها لاي سبب كان وذلك في ميعاد الاستحقاق أو بعده مع الفوائد المذكورة بهذا الاتفاق وجميع

المصرفات التي أنفقها البنك لغاية تمام السداد .

٣٦ - الرجوع على العميل : نقرر بأنه يحق لبنك الرجوع علينا بقيمة الاوراق التجارية ومستندات الشحن المرهونة والمنسوبة عنها بالبند السابق مع الملحقات المذكورة آنفا ومطالبتنا منفردين أو مطالبة المدينين الاصليين والمظهرين على وجه التضامن حسب رغبة البنك المطلقة نكل ونضمن وجود الحق ويسار المدينين في الحال والاستقبال ويحق لبنك الرجوع علينا بقيمتها مع الفوائد والمصرفات في ميعاد الاستحقاق أو بعده مع الفوائد المذكورة بهذا الاتفاق وجميع المصرفات التي أنفقها البنك . .

٣٨ - مطالبة العميل : ويحق لبنك مطالبتنا منفردين أو مطالبة المدينين الاصليين أو المحيلين على وجه التضامن حسب رغبة البنك المطلقة .

٣٩ - القيد على الحساب : نصرح لبنك بأن يقيد على حسابنا طرفه قيمة المعاملات المختلفة والاوراق التجارية والاوراق المالية والكوبونات ومستندات الشحن التي لم تحصل ولم تدفع قيمتها في تاريخ الاستحقاق مع الفوائد وجميع المصرفات المختلفة التي أنفقها البنك في أى وقت يشاء .

٤٠ - الغاء القيد : وأنه يحق لبنك الغاء قيد قيمة المعاملات المختلفة والاوراق التجارية والاوراق المالية والكوبونات ومستندات الشحن التي تقيد بغير حق أو لم تحصل قيمتها من حسابنا الجارى طرفه يقيد قيمتها قيда عكسيا مع الفوائد والمصاريف وذلك كله دون حاجة الى اخطار أو ائذار أو موافقة منا على كل أو بعض ما ذكر .

٤١ - اغفاء البنك من عمل البروتستو : نقرر أنه بالنسبة للاوراق التجارية والمستندات التي يستلزم القانون اجراء البروتستو عليها فاننا نعفى بنك من مسئولية عدم اجراء البروتستو في الميعاد

القانونى ضد المدينين والمحيلين والمظهريين ومن رفع دعوى الرجوع عليهم فى الميعاد القانونى ونسقط حقنا فى الرجوع عليه بالتعويض فى هذا المصدد .

٤٢ - تعدد التزامات المدين : نقرر بأنه اذا تعددت التزاماتنا المدينة لدى بنك فأننا نصرح لبنك ونفوله حق اختيار تسديد أى التزام منها قبل الآخر فى أى وقت يشاء بدون اعتراض منا وعلى حسب رغبته المنفردة وذلك خصما مما قد يكون لنا من أرصدة دائنة لديه .

٤٣ - تحويل ونقل وادماج وتوحيد الحسابات المختلفة واجراء المقاصة : نصرح لبنك فى أى وقت يشاء بنقل وتحويل حساباتنا من حساب الى آخر وكذا ادماج وتوحيد حساباتنا ومعاملاتنا المختلفة فى حساب موحد سواء كانت بفرع واحد أو بمدة فروع له بدون حاجة الى اخطارنا أو اذن منا - وكذا نصرح لبنك فى أى وقت شاء (ولو قبل ميعاد الاستحقاق) باجراء المقاصة بين التزاماتنا المدينة المختلفة لدى جميع فروع أو أرصدتنا الدائنة طرفه أيضا ايا كان سبب ومصدر هذه الالتزامات (مدينين أو ضامنين) بدون حاجة الى اذار أو موافقة منا .

٤٤ - الاموال المرهونة تضمن جميع الالتزامات : نقرر بأن جميع أموالنا المنقولة من النقدية والاوراق التجارية والاوراق المالية ومستندات الشحن والبضائع والاقطان وخلافه والتي تسلم أو تودع لدى مركز بنك أو لدى أى فرع من فروع أو لدى الغير تعتبر ضمانا وتأمینا لمداد جميع التزاماتنا وتمهيداتنا قبل بنك مصر سواء كنا فيها مدينين أو ضامنين فيها للغير قبله .

٤٥ - تحصيل رسم الدفعة والضرائب على الفائدة المدينة : نقرر بأننا نتحمل رسوم الدفعة عن الفوائد المدينة للحساب المقررة قانونا

يكذا جميع الرسوم والضرائب المختلفة التي تمتحق في الحال والاستقبال
ايا كان سببها ومصدرها •

٤٦ — المواطن وصحة المراسلات : نقرر بأن العنوان المذكور بهذا
العقد يعتبر موطنا مختارا لنا لتنفيذه وأن جميع المراسلات والاعلانات
والاوراق التي يرسلها البنك على عنواننا المذكور بهذا العقد تعتبر
صحيحة ما لم نخاطر البنك بما يفيد تغيير موطنا المذكور بموجب
خطاب موصى عليه بعلم الوصول •

٤٧ — الاختصاص : ومن المتفق عليه أن كل نزاع ينشأ بخصوص
هذا العقد يكون من اختصاص محاكم القاهرة على حسب نصاب ونوع
كل منها •

٤٨ — رصيد الاعتماد السابق : نقرر لكم بأن الاعتماد الثابت
بهذا العقد يشمل رصيد حسابنا الجارى المدين الناشئ عن عقد
الاعتماد المحرر بتاريخ والبالغ رصيده اليوم فقط
() الذي أطلعنا على مفردات حسابه ووجدناها صحيحة
ومطابقة لمستندات الصرف وليس لنا اعتراض عليها ولذا فأننا نقرر
ونعتمد صحة هذه الارصدة المدينة للاعتماد المذكور ونصرح لبنك
بأن يقيد هذه الارصدة المدينة على حساب هذا الاعتماد تلقائيا
وأن يستقر لها منه بدون حاجة الى موافقة منا وذلك عند صلاحيته
للمصرف • ويوافق الضامن من المتضامن على ذلك •

٤٩ — التضامن : نقرر نحن الموقعين أدناه بأننا نقبل التعامل مع
بنك طبقا لشروط هذا العقد المذكور عاليه ونتعهد بأن
ندفع بالتضامن برصيد هذا الاعتماد وفوائده وملحقاته لاهر بنك
عند استحقاقه أو لحلوله لاي سبب كان على النحو المبين عاليه ولغاية
تتمام السداد •

• • — بقاء التأمينات وانتقالها : نقرر بأنه في حالة تجديد هذا

الاعتماد أو مد استحقاقه فان التأمينات العينية (عقارية ومنقولة) وكذا التأمينات الشخصية (تضامن أو كفالة تضامنية) أو كليهما معا ، والصادرة منا لصالح بنك تجدد تلقائيا وتنتقل بنفس شروطها أو ضماناتها الى الالتزام الجديد سواء كان تجديد هذا الالتزام كليا أو جزئيا ، أو الى الالتزامات التي يمد استحقاقها أو استعمالها لاي مدد أخرى وهكذا على التوالي. تنتقل وتبقى هذه التأمينات نافذة المفعول بدون حاجة الى انذار أو موافقة منا وذلك ضمانا وتأمينا لحقوق بنك ويسرى ذلك في حق خلفنا ولحين تمام السداد .

اعتماد توقيع العميل
تحريراً في / / ١٩
امضاء العميل المدين المتضامن
موافقة البنك :

يوافق بنك على فتح الاعتماد المذكور للشركة أو العميل بالشروط المبينة عليه .

بنك

كفالة تضامنية : نقرر نحن الموقعين أدناه .

١ - المقيم

٢ - المقيم

بأننا أطلعنا على شروط هذا الاعتماد والالحق المرافق له وقبلنا سريانها في حقنا شخصيا ونقرر بأننا ضمن المدينين المذكورين عليه في رصيد هذا الاعتماد وما يقيد عليه من أرصدة مدينة مختلفة أخرى أيا كان مصدرها وسببها كان سابقا على كفالتنا هذه أو لاحقا لها وذلك على وجه التضامن والتكافل . ونتمهد بأن تدفع بالتضامن لامر بنك

رصيد هذا الاعتماد من أصل وفوائد وملحقات عند استحقاقه أو حلوله لاي سبب كان في اليعاد أو بعد اليعاد. لمغاية تمام السداد ونقرر بأن التأمينات المقدمة منا لصالح بنك سواء كانت عينية (عقارية أو منقولة) أو كانت شخصية (تضامن أو كفالة تضامنية) تتجدد هذه التأمينات بنوعيتها تلقائيا لصالح بنك . وتنتقل بنفس شروطها وتأميناتها الى الالتزام الجديد في حالة تجديد الاعتماد المذكور عاليه أو مد استحقاقه أو استعماله لاية مدد أخرى وهكذا على التوالي تنتقل وتبقى هذه التأمينات نافذة المفعول وذلك كله بدون حاجة الى انذار أو اذار أو موافقة منا ولا ينتهى مفعول هذه الكفالة للتضامنية الا بموجب كتاب يصدر من بنك يفيد الفائها بعد سداد كامل مطلوباته ويحق لبنك الرجوع علينا بقيمة رصيد هذا الاعتماد منفردين أو مجتمعين مع المدين الاصلى على وجه التضامن حسب رغبة البنك المطلقة .

الكفلاء التضامنون

١١٢ - صيغة : كتاب مصلحة الجمارك عن اعتماد

مستندى بدون تحويل عملة

السيد / مدير مصلحة الجمارك

ميناء القاهرة الجوية - مصر الجديدة

اعتمادنا المستندى رقم المفتوح على قوة الموافقة رقم
بتاريخ / / ١٩ وزارة التجارة شركة النصر للتصدير
والاستيراد لجنة المشتريات الخارجية ، مجموع السلع - الاستهلاكية
(عملات حرة) بمبلغ دولار امريكي في نطاق البروتوكول
التجاري مع المملكة الاردنية الهاشمية .
تحية طيبة وبعد -

نتشرف بالافادة أن اعتمادنا المستندى المبين بماليه والمفتوح لاستيراد
أقمشة تركية بمبلغ دولار امريكي معول نقدا بالعملات الحرة
خصما من حساب العميل الذاتية ، وذلك في نطاق الاستيراد بدون تحويل
عملة وبالتالي لا يصدر عنها استمارات مصرفية من البنك .
وقد تحرر هذا الخطاب بناء على طلب عملائنا المذكورين وبدون
ادنى مسئولية على البنك .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

ينك القاهرة

التعليق (عن الاعتمادات المستندية) :

١ - فتح الاعتماد هو عقد بين البنك وعميل يتعهد فيه
البنك بوضع مبلغ معين تحت تصرف العميل خلال مدة معينة ، فيكون
لهذا الاخير حق سحبه كله أو بعضه بالكيفية التي يراها وفي مقابل
فتح الاعتماد يلتزم العميل بأداء العمولة المتفق عليها ، وهو ملزم

بأدائها ولو لم يستخدم الاعتماد المفتوح لصالحه ، كما يلتزم ببرد
المبالغ التي يسحبها من الاعتماد وغوائدها اذا اشترطت فوائد (١) .

٢ — لما كان البنك الطاعن قد عزز الاعتماد المستندي الذى فتح
لصالح الشركة المطعون ضدها الاولى وأخطرها بذلك عن طريق مراسلة
المحدد بخطاب الاعتماد والذى فوضه دون غيره فى القيام بكل ما يتعلق
بالاعتماد وهو بنك مصر فرع بورسعيد ، فان هذا البنك الاخير يعتبر
الموطن المختار المعين لتنفيذ الاعتماد وكل ما يتعلق به بما فى ذلك
اجراءات التنفيذ الجبرى ، وهو ما تكون معه المحاكم المصرية هى
المختصة بنظر أى نزاع ينشأ عن هذا التنفيذ ، كما يكون القانون
المصرى هو الواجب التطبيق على النزاع ألمروض باعتباره قانون مط
التنفيذ الذى يحكم المقد ، ويكون صحيحا اعلان الطاعن بالحجز فى
موطن هذا المراسل باعتباره موطننا مختارا (٢) .

٣ — جرى قضاء النقض على أن البنك الذى يفتح اعتمادا
مستنديا للوفاء بثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكلاء عن المشتري
فى الوفاء للمبايع بقيمة الاعتماد ، كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلًا يتبع التزامه
الالتزام عميله المشتري ، بل يعتبر التزامه فى هذه الحالة التزاما مستقلا
عن المقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة
الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة اليه مطابقة لما تضمنه خطاب
الاعتماد دون أن يكون للبنك فى ذلك أو فى سلطة فى التقدير أو التفسير
أو الاستنتاج (٣) .

٤ — ليس للبنك فلتاح الاعتماد أن يدخل فى اعتباره شروط عقد
البيع ولا شروط عقد الاعتماد أو علاقته بعمله المشتري ، كما أن

(١) نقض — جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ — الطعن ٦٩٢ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤ — الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق .

(٣) نقض — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤ — الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق .

محافظة البنك على مصلحته لا يمكن أن تكون أساسا للخروج على عبارات خطاب الاعتماد التي تحدد وحدها علاقته بالمستفيد من الاعتماد (١) . .

٥ — وان كان من المقرر في قضاء هذه المحكمة أن عقد الاعتماد المستندي عقد مستقل عن عقد البيع يتمدد بمقتضاء البنك فأتاح الاعتماد ، وبناء على طلب العميل الأمر ، إذا كان الاعتماد قطعيا ، بالوفاء بقيمة الاعتماد للمستفيد أو يحول الكميالة التي يسحبها عليه الاخير إذا كانت مستنداته كاملة ومطابقة تماما لشروط خطاب الاعتماد ، إلا أن خطأ الحكم فيما ذهب اليه من أن عقد الاعتماد المستندي هو عقد بين البائع والمشتري وأن البنك فأتاح الاعتماد بالوفاء للمستفيد إذا كانت مستنداته مطابقة لخطاب الاعتماد وهو ما يتفق مع التعريف الصحيح لعقد الاعتماد المستندي ، ومن ثم فإن النوى على الحكم بالخطأ في تطبيق القانون يكون غير مقبول (٢) .

٦ — جرى قضاء النقض على أن أساس نظام الاعتماد المستندي غير القابل للالغاء هو استقلاله عن عقد البيع القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاء البنك الذي فتح الاعتماد بالوفاء بقيمته متى كانت المستندات المقدمة اليه مطابقة تماما لما تضمنه خطاب الاعتماد دون أن يكون له في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير أو الاستنتاج ، وفي ذات الوقت ليس للبنك أن يستقل دون موافقة عميله بتعديل شروط الاعتماد وعليه إذا ما قدمت له مستندات الشحن من المستفيد أن يقوم بمطابقتها على ما ورد بشأنها في خطاب الاعتماد ، بحيث إذا لم يعترض عليها خلال أجل معقول يكفي لفحصها اعتبر ذلك قبولا لها بحالتها التي

(١) نقض — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤ — الطعن ٤٤٣ لسنة ٤٥ ق .

(٢) نقض — جلسة ١٨/٢/١٩٨٥ — الطعن ٣٧٢ لسنة ٤٨ ق .

تمت بها بما يترتب عليه التزامه بالوفاء بقيمة الاعتماد (١) •

٧ — اذ كان مؤدى النص في عقد الاعتماد على قابليته للتحويل أنه يجوز للمستفيد نقله كله أو بعضه الى شخص يسمى المستفيد الثانى يحل محله في تنفيذ التزاماته الواردة بعقد الاعتماد طبقا لذات الشروط المتفق عليها فيه ، فان التزام البنك فاتح الاعتماد بالوفاء بقيمته ينشأ بمجرد تصدير خطاب الاعتماد الى المستفيد أو من يعينه ، والاصل أن هذا الخطاب وحده هو المرجع في تحديد التزام البنك قبل المستفيد حتى ولو تضمن شروطا مغايرة لما ورد في عقد فتح الاعتماد الاصلى (٢) •

٨ — البنك الذى يقوم بتثبيت اعتماد مصرفى لوفاء ثمن صفقة تمت بين تاجرين لا يعتبر وكىلا عن المشتري في الوفاء للبائع بقيمة الاعتماد ، كما لا يعتبر ضامنا أو كفيلا يتبع التزامه التزام عميله المشتري ، بل يعتبر التزامه في هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين البائع والمشتري يلتزم بمقتضاه الوفاء بقيمة الاعتماد متى كانت المستندات المقدمة اليه من البائع المقترح لمصلحته الاعتماد مطابقة تماما لشروط الاعتماد • لما كان ذلك وكان يبين من مدونات الحكم المطعون فيه أنه أقام قضاؤه على أنه وان كانت المستندات التى قدمتها الطاعة الى البنك (المطعون ضده الاول) مطابقة تماما لشروط فتح الاعتماد ، الا أنه لا يسوغ لها المطالبة بقيمة الاعتماد طالما قد استردت البضائع البينة وأعدت شحنها الى مصر لما يترتب على ذلك من تعذر تسليم البنك مستندات الشحن ، وهذا من الحكم خطأ في تطبيق القانون، ذلك أنه وقد نشأ للطاعة حق في صرف قيمة الاعتماد بتقديمها للمستندات المطابقة لشروط فتح الاعتماد ، فان هذا الحق لا يتأثر بما حدث بعد ذلك من الزام السلطات البريطانية للطاعة أيا كان السبب بإعادة شحن

(١) نقض — جلسة ١٨/٢/١٩٨٥ — الطعن ٣٧٣ لسنة ٤٨ ق •

(٢) نقض — جلسة ١٨/٢/١٩٨٥ — الطعن ٣٧٣ لسنة ٤٨ ق •

البضاعة المباعة الى مصر — اذ أن علاقة البنك (المطمون ضدّه الاول) بالطاعة المفتوح لمصلحتها الاعتماد منفصلة عن علاقته بعميله المشتري ، كما أنها منفصلة عن علاقة هذا العميل بالطاعة (البائنة) ، فهو وشأنه في الرجوع عليها بما عسى أن يكون له من حقوق ناشئة عن عقد البيع . لما كان ذلك ، وكان الحكم المطمون فيه قد خالف هذا النظر ، فإنه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون (١) .

٩ — التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد المصرفي من يوم تثبته هو التزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري على الصفقة فلا يلزم البنك بالوفاء بقيمته — على ما جرى به قضاء النقض الا اذا نفذ المستفيد شروط فتح الاعتماد (٢) .

١٠ — المصرف الذي يفتح اعتمادا مستديدا للوفاء بشمن صفقة تمت بين تاجرين لا يلزم بالوفاء الا اذا كان هناك تطابق كامل بين المستندات وشروط فتح الاعتماد دون أن يكون للبنك في ذلك أدنى سلطة في التقدير أو التفسير . واذا كان الثابت من الحكم المطمون فيه أن المطمون عليه الثاني (البنك) رغب صرف قيمة الاعتماد للطاعن بنساء على ما اكتشفه من مخالفة بيانات الشهادة الزراعية الصحية لبيانات البضاعة في باقى المستندات المقدمة من حيث عدد الصناديق المعبأة فيها ووزن كل صندوق ، وأن تلك الشهادة تحمل تاريخا لاحقا لتاريخ الشحن مما شكك البنك في سلامتها فخلا عن خلوها من بيان صلاحية البضاعة وفق ما تنص عليه شروط فتح الاعتماد ، فان الحكم اذ انتهى الى أن

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٧٨/٢/٢٠ — مجموعة الكتب الفنية —
السنة ٢٩ — مدنى — ص ٥٣٣ ، ونقض — جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ —
مجموعة القواعد (٢٥ علما) — بند ١ — ص ٢٢٠ .
(٢) نقض — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ — مجموعة الكتب الفنية —
السنة ١٧ — مدنى — ص ١٢٧٩ .

تدءه الثاني محق فى عدم الصرف لالتزامه بتعليمات الماطون ضدها
الاولى التزاما حرفيا لىكون قد اخطأ فى فهم الواقع (١) .

١١. — التزام البنك بالوفاء بقيمة الاعتماد المصرفى من يسوم
تثبيته هو التزام مستقل عن العقد القائم بين البائع والمشتري على
الصفقة ، فلا يلزم البنك بالوفاء بقيمته — على ما جرى به قضاء
النقض — الا اذا نفذ المستفيد شروط فتح الاعتماد (٢) .

١٢. — متى كان الاتفاق قد تم بين الماطون عليها الثانية ولبنك
الطاعن على فتح اعتماد مستدى لصالح الماطون عليها الاولى التزام
اطاعن بمقتضاه أن يضع المبالغ التى حددتها الماطون عليها الثانية
تحت تصرف الماطون عليها الاولى مقابل رهن البضاعة المبيعة منها
للماطون عليها الثانية ، وكانت الماطون عليها الاولى قد قبلت تنفيذ
هذا الاتفاق باصدارها الاذن المثلة للبضاعة التى تضمنت أمر مخازنها
بتسليم البضاعة المبينة بها للطاعن ، فانها تكون ملزمة بتنفيذ ما تضمنه
فتح الاعتماد من شروط وتعليمات ومن بينها رهن البضاعة موضوع
الاذن لصالح الطاعن كضمان لقيام الماطون عليها الثانية بسداد قيمة
الاعتماد التى لها استلام البضاعة اذا ما سددت قيمتها والا ظل الطاعن
حائسا لها ، وتسلم البضاعة بمقتضاها ، واستوفى قيمة الاعتماد
من ثمنها قبل أى دائن آخر ، سواء كان دائنا عاديا أو دائنا متأخرا
فى الترتيب ، وذلك بطلب بيدها بالكيفية المبينة بالقانون .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٧٦/١/٢٦ — مجموعة الكتب الفنى —
السنة ٢٧ مدنى — ص ٢٩٢ ، ونقض — جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ — مجموعة
القواعد (٢٥ عاما) بند ١ — ص ٢٢٠ .
- (٢) نقض — جلسة ١٩٦٦/٥/٣١ — مجموعة الكتب الفنى —
السنة ١٧ — مدنى — ص ١٢٧٩ ، ونقض — جلسة ١٩٥٤/٤/١٥ —
مجموعة القواعد (٢٥ عاما) — بند ١ — ص ٢٢١ .

وإذا كانت المطعون عليها الأولى قد أضافت على الطاعن حقه في حبس البضاعة المرهونة والتقدم على غيره من الدائنين بتسليمها للبضاعة للمطعون عليها الثانية رغم تعهداتها في الأزون الصادرة منها بتسليم البضاعة إليه ، مما يجعلها مسئولية عن مقابل ما ضاع من الرهن الضامن لنفقاء بالدين أو ما بقي منه ، وكان ما تضمنته طلبات فتح الاعتماد من سقوط مسئولية المطعون عليها الأولى عند سحب البضاعة بمعرفة المطعون عليها الثانية أو تسليمها إليها بمخازنها قاصرا على مسئوليتها الناشئة عن السرقة أو الحريق ، ولا يعفيها من تنفيذ شروط وتعليمات فتح الاعتماد ، فإن الحكم المطعون فيه اذ خالف هذا النظر ورتب على تسليم المطعون عليها الأولى للبضاعة للمطعون عليها الثانية قبل حصولها على الأزون المثلثة لها والمرهونة لدى الطاعن سقوط مسئوليتها بمقولة أن الطاعن قد أعطى للمطعون عليها الثانية حق سحب البضائع بمعرفة المطعون عليها بما جاء بطلبات فتح الاعتماد عن مسئوليتها في حالة السرقة أو للحريق ، فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله (١) .

(١) نقض — جلسة ١٧/٥/١٩٧٣ — مجموعة الكتب الفنى —

السنة ٢٤ — معنئ — من ٧٦٦ .

١١٣ - صيغة : عن استمارة (١) مدفوعات عن واردات

رقم لسنة ١٩٠

السادة / بنك

ادارة الاعتمادات

تحية طيبة وبعد ..

نشرف بأن نرسل لسيادتكم الاستمارة (١) مدفوعات عن واردات

رقم لسنة ١٩٠ خاصة بالاعتماد رقم بقيمة

اجمالية قدرها (دولار أمريكي)

برجاء اتخاذ اللازم مع ادارة النقد ، وشكرا .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

رئيس مجلس الادارة

١١٤ - صيغة : تعليقات هامة

١ - في حالة التخلص على عدة رسائل من الجمارك في أوقات مختلفة بمقتضى استمارة « أ » واحدة يجرى التخلص على الرسالة الاولى بتقديم النسخة الاولى والثانية للاستمارة « أ » .

وفيما يتعلق بطلب نسخة ثانية يجب على البنوك اصدار نسخ اضافية من النسخ الاولى والثانية للاستمارة « أ » على أن يؤشر على كل منها بوضوح « للاغراض الجمركية » .

٢ - يجب في جميع الحالات ، أن يقدم الاثبات اللازم والخاص باستعمال البضاعة المفرج عنها طبقا لما نقضى به لائحة التعامل بالنقد الاجنبى .

رقم قسيمة الجمرك	وتاريخ القسيمة
رقم ترخيص الاستيراد	تاريخه
تاريخ ورود البضاعة	جهة الورد
عدد الطرود	المنف
القيمة المقدرة (بالارقام والكتابة)	
قيمة العجز	
ملاحظات	
تاريخ	مدين : جمرك
امضاء	

خاتم الدولة الرسمى للجمارك

١٥ - صيغة : طلب الإصدار شيك مصرفى من

حساب جارى

القاهرة فى -

السادة / بنك مصر ايران للتنمية

تحية طيبة.. وبعد.

رجاء التكرم باصدار شيك مصرفى باسم السيد الاستاذ / محمد
رافت عبد الحميد بمبلغ ٣٣٠٠٠ جنيه (فقط اثنان وثلاثون ألف جنيهه
مصرى لا غير) وذلك خصما من حسابنا الجارى طر فكم رقم ٢٠١٠١٨ .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

رئيس مجلس ادارة الشركة

٢- الفرع الخامس - في خطابات الضمان

١١٦٠ - صيغة : عقد اتفاق رسمي عن اصدار خطاب ضمان

أنه في يوم

بمكتب توثيق

أمامنا نحن الموثق بالمكتب المذكور

خمس

أولاً : بنك شارع بالقاهرة ويمثله السيد
الاستاذ المستشار القانوني للبنك والسيد الاستاذ
الدكتور نائب المدير العام للشئون المصرفية
والمعروفين لنا شخصياً بموجب لتوكيل رقم ١ لسنة ٩
توثيق عام

ثانياً شركة شركة توصية بسيطة مقرها شارع
السيد ويمثلها السيد / الشريك المتضامن
بوالمدير المسئول

تمهيد

بموجب عقد قرض مع ترتيب رهن رسمي عقارى موثق برقم

للسنة ١٩٩٠ نشاط المستثمرين ومشر قائمته برقم

للسنة ١٩٩٠ الجيزة وكذا عقد قرض مضمون برهن رسمي تجارى

موثق برقم لسنة ١٩ توثيق نشاط المستثمرين في مصر
مفيد برقم سجل تجارى القاهرة برقم لسنة ١٩ سجل
تجارى الجيزة / وذلك بضمن اصول الشركة العقارية والتجارية كما
منح الطرف الاول الثانى تسهيلات ائتمانية بموجب عقود تسهيلات
محركة في هذا الشأن .

ونظرا لمطلب الطرف الثانى اصدار خطاب ضمان لصالح الجمارك
وموافقة الطرف الاول على ذلك فقد تم الاتفاق بين الطرفين على اشروط
والاحكام التالية .

المادة الاولى

يعتبر التمديد السابق والقائمة المشهورة برقم لسنة ١٩
الجيزة وعقد الرهن التجارى الموثق برقم لسنة ١٩ توثيق
نشاط المستثمرين في مصر بكافة اشروطهما واحكامهما جزءا لا يتجزأ
من هذا الاتفاق ومكملين ومتممين له ..

المادة الثانية

بموجب هذا الاتفاق يقر الطرف الثانى باحقية الطرف الاول في
كافة الحقوق الناشئة عن عقد القرض المشار اليه في التمديد السابق
والمحور بين كل من الطرف الاول والطرف الثانى على أن تسرى احكام
وشروط العقد المذكورة فيما يتعلق بالقرض من حيث قيمته وسعر
الفائدة والعمولات ومواعيد السداد والاقساط وقيمتها وكافة الاحكام
الاخرى المكتملة والمتمة لهذا العقد .

المادة الثالثة

يقر الطرف الثانى بالتزامه بالتسويات المالية التى يجريها
الطرف الاول الناشئة عن القرض والتسهيلات الممنوحة له ، ولا يحق
للطرف الثانى مطالبة الطرف الاول بشطب الرهن الذى تم ترتيبه

لصالح الطرف الاول الا بعد سداد كافة مستحقات ومطلوبات الطرف الاول سواء عن القرض سالف الذكر أو عن أية قروض أو تسهيلات أخرى ممنوحة للطرف الثاني من الطرف الاول وتظل لاصول المرهونة ضامنة لكافة القروض والتسهيلات الممنوحة للطرف الثاني من الطرف الاول .

ولا يتم شطب الرهن الا بموافقة الطرف الاول وحده دون النظر الى أى اعتراض قد يبديه الطرف الثاني ولاى سبب كان ويقر الطرف الثاني بأحقية الطرف الاول بذلك .

المادة الرابعة

تظل جميع أحكام وشروط عقد القرض سالف الذكر المعارى وعقد الرهن التجارى سالف البيان سارية المفعول كما هى دون أدنى تعديل — كما أن الاتفاق يعتبر مكملًا ومتمما لهما .

المادة الخامسة

وكل الطرف الثاني بصفته الطرف الاول أو من ينييه فى اتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لتجديد الرهن وبالقائمة الثابتة لديه والتي يقرها وحده وله فى ذلك كافة الحقوق والصلاحيات المخولة للوكيل بموجب هذا الاتفاق بالإضافة الى أية صلاحيات أخرى يقضيها أو يتطلبها تنفيذ هذا الاتفاق لدى الجهات المختصة ويلتزم الطرف الثاني بسداد أية أتعاب أو مصروفات يتحملها الطرف الاول فى مجال تنفيذ هذا الاتفاق وأصفاء الرسمية عليه .

المادة السادسة

١/٦ جميع الرسوم والمصروفات الخاصة بهذا الاتفاق وكذا الأتعاب يتحملها الطرف الثاني وحده .

٢/٦ يقر الطرفان بأنهما اتخذا محلا مفخارا لهما طوال مدة سريان

هذا العنوان المبين ببيان هذه الاتفاق وعلى كل منهما في حالة تغييره
الطرف الآخر بذلك يخطأ موصى عليه متصوبا بعلم الوصول.
والا جاز للطرف الآخر مخاطبته على هذا العنوان .

٣/٦ اتفق الطرفان على أن أى نزاع ينشأ حول هذا الاتفاق
تختص بنظره محاكم القاهرة أو الجيزة وفقا لما يراه الطرف الول
وحده في هذا الشأن .

٤/٦ تحرر هذا الاتفاق من نسختين سلمت لكل متعاقد نسخة
للعمل بموجبها عند اللزوم .

الموثق	الطرف الثاني	الطرف الاول
امضاء	امضاء	امضاء

١١٧ - صحيفة : خطابي محفل ابتدائي رقم ٨ لسنة ١٩

في سنة ١٩ بنسك

السيد /

نتعهد أن نضمن السيد

بمبلغ (فقط مبلغ وقدره

قيمة / من المعطاء المقدم من عن توريد أو مقابضة

أعمال

على أن ندفع المبلغ عند أول طلب من قبلكم رغم أية معارضة في ذلك

من قبل صاحب / أصحاب المعطاء المذكور / المذكورين

... ويسري مفعول هذا الخطاب لمدة تنتهي في .. وعليه

غاية مطلوبة بقيمة هذا الضمان يجب أن تصلنا لغاية هذا التاريخ على

الاكثر ، وإذا انقضى هذا التاريخ ولم تصلنا منكم أية مطالبة ، فسن

... تمهدنا ينتهي ويصبح هذا الخطاب لاغيا بصفته نهائية . .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

بنسك

التعليق (من خطاب الضمان) :

١ - جميع أعمال البنوك ومن بينها إصدار خطابات الضمان تعتبر عملا تجاريا طبقا لنص الفقرتين ٤ و ٥ من المادة الثانية من قانون التجارة ولو تمت بصفة منفردة أو لصالح شخص غير تاجر (١) .

٢ - مؤدى سريان خطاب الضمان خلال مدة معينة هو التزام البنك بوفاء قيمته خلال هذه المدة بحيث لا يعتبر التاريخ الوارد فيه هو بداية استحقاق التزام البنك ، بل يلتزم البنك بالدفع طوال مدة الضمان حتى التاريخ المذكور في خطاب الضمان باعتباره حدا أقصى لنفاذه (٢) .

٣ - أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذا للعقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، إلا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل ، إذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان وبمجرد إصداره ووصوله الى المستفيد بوفاء مبلغ الذى يطلب به هذا الأخير باعتباره حقا له يحكمه خطاب الضمان ما دام هو فى حدود التزام البنك المبين به ، ويكون على المدين عميل البنك أن يبدأ هو بالشكوى الى القضاء إذا قدر أنه غير مدين للمستفيد أو أن مديونيته لا تبرر ما حصل عليه المستفيد من البنك (٣) .

٤ - المقرر أن خطاب الضمان وإن صدر تنفيذا للعقد المبرم بين

(١) نقض - جلسة ١٣/٤/١٩٨١ - الطعن ٤١١ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٩ - مجموعة الكتب الفنية -

السنة ٢٠ - مدنى - ص ٨١١ .

(٣) نقض - جلسة ١٤/٣/١٩٧٣ - المرجع السابق - السنة

٢٤ - ص ٤٠١ ، ونقض - جلسة ٢٧/٥/١٩٦٩ - المرجع السابق -

السنة ٢٠ - ص ٨١١ .

البنك والمدين المتعامل معه ، الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي يصدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالعميل ، اذ يلتزم البنك بمجرد إصداره خطاب الضمان ووصوله الى المستفيد بوفاء المبلغ الذي يطلب به هذا الأخير باعتباره حقا له ، يحكمه خطاب الضمان ، ما دام هو في حدود التزام البنك المبين به ، كما أن البنك مصدر خطاب الضمان ؛ لا يعتبر. وكلا عن العميل في الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ؛ بل أن التزام البنك في هذا لحسابه التزام أصيل . ويترتب على ذلك أن ما يقوم العميل بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان إنما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة بين العميل والبنك وحدهما . ولا صلة للمستفيد بها . والبنك أن يصدر خطاب الضمان بغطاء مالي أو دون غطاء ، أو بضمان رهن في حدود المعاملات القائمة بين العميل والبنك ، وهو الذي يقدر وحده مصلحته في كيفية تغطية خطاب الضمان (١) .

• في البنك في التزامه بخطاب الضمان-انما يلتزم بصفته أصيلا قبل المستفيد لا بوصفه كونه نائبا عن عميله . فاذا قام البنك بصرف مبلغ الضمان للمستفيد ، فانه ليس للعميل أن يتحدى بوجود اعداره هو قبل صرف مبلغ التعويض المبين في خطاب الضمان (٢) .

٦ - من الحائز أن يتخذ عقد القرض صورا مختلفة غير صورته المألوفة من قبيل : الفصم وفتح الاعتماد وخطابات الضمان باعتبار أنه

١ - (١) نقض - جلسة ١٤/٣/١٩٧٣ - المرجع السابق - السنة ٢٤ .

- من ٤٠١ .

(٢) نقض - جلسة ١٤/٥/١٩٦٤ - المرجع السابق - السنة ١٥ .

- من ٦٩١ ، ونقض جلسة ١٥/٤/١٩٥٤ - مجموعة القواعد (٢٥-عاما)

- بند ١ - من ٢٣٥ .

يجمع بينها كلها بوصفها التسهيلات الائتمانية ويصدق عليها تعريف القرض، بموجب عام الوارد في المادة ٥٣٨ من القانون المدني (١) .

٧ - من المقرر - وعلى ما جرى به قضاء النقض - أنه إذا ما أصدر البنك خطاب ضمان لكفالة عميله ، فإن علاقة البنك بالمستفيد يحكمها هذا الخطاب وحده ، وعباراته هي التي تحدد التزام بالوفاء في أثناء سريان أجل الضمان وتحقق الشروط وقدمت إليه المستندات المحددة في الخطاب ، وجب عليه الدفع فوراً ، بحيث لا يلتزم إلا في حدود تلك الشروط أو يمتد بغير هذه المستندات . وفي ذات الوقت ليس له إلا أن يستقل - دون موافقة عميله - بمد أجل خطاب الضمان عن الأجل الموقوت فيه والمتفق على تحديده مقدماً . ويسقط التزام البنك إذا لم تصل إليه مطالبة المستفيد بالدفع قبل حلول نهاية ذلك : الاجل (٢) .

٨ - إذا كان الحكم المطعون فيه قد أقصر في إقامة قضاؤه برفض دعوى الطاعن - البنك - قبل المبلعون فدهم (العملاء) على أن يستقل بمد أجل خطاب الضمان دون موافقة عميله ما دام أن للضمان أجلاً موقوتاً في الخطاب الصادر للمستفيد (شركة مصر للتجارة الخارجية) والمتفق على تجديده مقدماً وهو مالا يولج دافع الطاعن من أنه كان وقت تجديد خطاب الضمان فضولياً تولى شأننا عاجلاً للمطعون

(١) نقض - جلسة ١٩٦٩/١٢/٣٠ - مجموعة الكتب الفني -

السنة ٢٠ - من ١٣٩٣ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٠/١٢/٢٢ - الطعن ١٣٤٢ لسنة ٤٩ ق ،

ونقض - جلسة ١٩٨٠/٢/١١ - الطعن ١٥٩ لسنة ٤٦ ق ، ونقض

- جلسة ١٩٧٩/١٢/٣١ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٣٠ - مدني -

- من ١٣٩٦ .

ضدهم أثناء توليه شأن نفسه بما يصلح أسلحا لمطالبة المطعون ضدهم بالمبلغ الذى أداه لشركة مصر للتجارة الخارجية ، وكان الممول عليه فى معنى القصور — على ما جرى به قضاء النقض — أن يكون الدفاع الذى يلتفت الحكم عن الرد عليه جوهريا ومما قد يتغير به وجهه رأى فى الدعوى ، وكان الحكم المطعون فيه لم يعرض لهذا الدفاع على أهميته ويقسطة حقه من الرد فانه يكون مشوبا بالقصور (١) . .

٩ — من المقرر فى قضاء النقض أن خطاب الضمان وان صدر تنفيذاً للمقد المبرم بين البنك والمدين المتعامل معه ، الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذى صدر خطاب الضمان لصالحه هى علاقة منفصلة عن علاقته بالعمل اذ يلتزم البنك بمقتضى خطاب الضمان وبمجرد اصداره ووصوله الى المستفيد بوفاء المبلغ الذى يطالب به هذا الاخير باعتباره حقا له يحكمه خطاب الضمان ، ما دام هو فى حدود التزام البنك المبين به ، كما أن البنك مصدر الخطاب لا يعتبر وكيلاً عن العميل فى الوفاء للمستفيد بقيمة خطاب الضمان ، ذلك أن التزام البنك فى هذا لحسابه التزام أصيل . ويترتب على ذلك أن ما يقوم العمل بدفعه للبنك لتغطية خطاب الضمان انما هو تنفيذ وتأمين للعلاقة القائمة بين العميل والبنك وحدهما ولا صلة للمستفيد بها ، كما أن البنك الذى يقوم بتثبيت اعتماد مصرفى بين عميله والمستفيد منه لا يصح وصفه بأنه ضامن أو كفيل يتبع التزام المدين المكفول ، بل يعتبر فى هذه الحالة التزاما مستقلا عن العقد القائم بين المتعاملين (٢) .

١٠ — خطاب الضمان وان صدر تنفيذاً للمقد المبرم بين البنك

(١) نقض — جلسة ١٨/٤/١٩٧٧ — مجموعة المكتب الفنى —
السنة ٢٨ — مدنى — ص ٩٧٠ .
(٢) نقض — جلسة ١٩٨١/٣/٠٠ — الطعن ٦٤٨ لسنة ٤٨ ق .

والمدین المتعامل معه ، الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالمعيل من مقتضاها أن يلتزم البنك وبمجرد اصدار خطاب الضمان ووصوله الى المستفيد بأداء المبلغ الذي يطالب به هذا الأخير فور طلبه باعتباره حقا له يحكمه خطاب الضمان طالما كان هذا الاداء في حدود الالتزام البنك المبین به ، ولا يسقط هذا الالتزام أنا طالب المستفيد لبنك أثناء سريان لخطاب الوفاء أو مد أجل الضمان إذ لا يتصور أن يضار المستفيد لمجرد أنه عرض امکان انتظاره اذا امتد خطاب الضمان مدة أخرى ، والقول بغير ذلك من شأنه تبديد الطمأنينة التي يستهدفها نظام خطابات الضمان في التعامل ومن ثم يكون سداد البنك في هذه الحالة وفاء صحيحا متى وصلت اليه مطالبة المستفيد خلال سريان مفعول خطاب الضمان ، ويرتب له حق الرجوع على عميله بقدر المبلغ المدفوع ، حتى لو تم هذا الوفاء بعد انتهاء مدة سريان الخطاب ، لان العبرة في ذلك بتاريخ وصول المطالبة بالوفاء بصرف النظر عن تاريخ الوفاء ذاته (١) .

١١ - الاصل في خطاب الضمان ألا يتوقف الوفاء به على واقعة خارجة عنه ، ولا على تحقق شرط ولا حلول أجل ، ولا يغير من ذلك أن يرتبط بتنفيذه بواقعة ترجع الى المستفيد من خطاب الضمان (٢) .

١٢ - من المقرر في قضاء النقض أن خطاب الضمان وأن صدر تنفيذاً للمعد الجرم بين البنك وعميله ، الا أن علاقة البنك بالمستفيد الذي صدر خطاب الضمان لصالحه هي علاقة منفصلة عن علاقته بالمعيل يحكمها خطاب الضمان وحده وعباراته هي التي تحدد التزام

(١) نقض - جلسة ١٣/٢/١٩٨٤ - الطعن ١١٨٩ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض - جلسة ٣٠/١٢/١٩٨٥ - الطعن ١٠١٣ لسنة ٥٠ ق .

البنك والشروط التي يدفع بمقتضاها حتى إذا ما طُلب بالوفاء في أثناء سريان أجل الضمان. وتحققت الشروط وقدمت اليه المستندات المحددة في الخطاب وجب عليه الدفع فوراً بحيث لا يلتزم إلا في حدود تلك الشروط أو يمتد بغير هذه المستندات ، ولا يكون دفع البنك إلى المستفيد صحيحاً كما لا يكون له أن يرجع بما دفعه على عميله. إلا إذا كان الوفاء قد تم تنفيذاً لخطاب ضمان صدر صحيحاً ومطابقاً لتعليمات العميل. إلا تحمل البنك مسؤولية الوفاء ، فإذا لم تتحقق الشروط أو لم تقدم المستندات المحددة في الخطاب انتهى ضمان البنك ، وكان لعميله أن يسترد منه عطاء خطيب الضمان في اليوم التالي لإنهاء الضمان (١) .

١

مراجع الفقه

... عمليات البنوك من الوجهة القانونية - للدكتور على جمال

الدين عوض - طبعة ١٩٨١ (رسالة دكتوراه) .

الفرع السادس — في عقد الوكالة بالعمولة

١١٩ — صيغة : عقد وكالة بالعمولة

انه في يوم

فيما بين كل من :

١ — مصنع ويمثله قانونا السيد / رئيس
مجلس الادارة — طرف اول
٢ — السيد / — طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان على ما يلي :

أولا : عهد الطرف الاول الى الطرف الثاني توزيع منتجات المصنع من
بدائرة محافظة الاسكندرية في الفرع الكائن

قسم

ثانيا : قبل الطرف الثاني مهمة التوزيع لقاء أجر ثابت قدره
جنيه شهريا لمدة ثلاثة أشهر اعتبارا من تاريخ تحرير هذا
المقعد.

ثالثا : بعد انقضاء الأشهر الثلاثة المبينة بالبند السابق يحدد الطرفان
نسبة العمولة المثوية المستحقة للطرف الثاني من قيمة المبيعات
الشهرية .

رابعا : البضاعة التي يسلمها الطرف الاول للطرف الثاني لبوزيعها
تعتبر أمانة طرفه الى حين توريد قيمتها للطرف الاول .

خامسا : الطرف الاول غير مسئول عن أي عجز أو نقص أو سرقة أو

تلف قد تلحق - لا سمح الله - بالبيضاعة المسلمة - للطرف .

الثاني الذي تعتبر وحده المسئول عنها ..

سادسا : كما أن الطرف الثاني هو المتمثل بأجور العمال والمثال

وجميع المصاريف التي يتطلبها توزيع البضاعة على العملاء .

سابعا : يعتمد الطرف الثاني بمراعاة أحكام القوانين واللوائح مدنية

كانت أو جنائية أو تموينية ويكون وحده المسئول عن مخالفتها .

ثامنا : هذا العقد لمدة سنة واحدة من تاريخ تحرير العقد يمتد لمدة

مماثلة وهكذا ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر بانتهاء

هذا العقد قبل نهاية مدته الاصلية أو المحددة بثلاثة أشهر

بموجب خطاب مسجل بعلم الموصول ..

تاسعا : تختص محاكم الاسكندرية بجميع أنواعها ودرجاتها بالفصل

في كل نزاع يقع حول تفسير أو تنفيذ هذا العقد .

عاشرا : تضررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية للعمل بموجبها

عند اللزوم .

الطرف الثاني

الطرف الاول

التعليق (عن الوكالة بالعمولة) :

١ - ان الوكالة بالعمولة تتميز عن الوكالة العادية - وعلى ما

سبق لمحكمة النقض القضاء به - بطبيعة الشيء محل الوكالة ، فإذا

كان من عروض التجارة ، اعتبرت الوكالة بالعمولة ، ومن ثم تسرى

أحكام قانون التجارة التي تجيز اعتبار الوكيل بالعمولة ضامنا لتنفيذ

العقد بناء على إرادة الطرفين ولو كانت ضمنية أو اعمالا للمعرف

• التجارى (١٧) •

٢ — مسؤولية الوكيل بالعمولة للنقل عن تلف البضاعة مفترضة أصلا طبقا للمادتين ٩١ و ٩٢ من قانون التجارة ، ولا يعفيه منها الا اقامته الدليل على القوة القاهرة أو العيب في البضاعة أو خطأ أو أو افعال من المرسل ، فإذا تلفت البضاعة ولم يثبت الوكيل بالعمولة المكلف بنقلها شيئا من ذلك ، فإنه يتحمل مسؤولية هذا التلف ، ولا يكون المرسل هو المكلف بإثبات خطأ الوكيل بالعمولة في هذه الحالة (٢) •

٣ — متى كان الثابت أن البضاعة تلفت ولم يسلم المرسل اليه شيئا منها ، فلا يجدى الوكيل بالعمولة للنقل التمسك بالمادة ٩٩ من قانون التجارة دفعا لدعوى التعويض عن هذا التلف لرخمها عليه بعد ثلاثين يوما اذ أن هذه المادة تستلزم حصول استلام المرسل اليه للبضاعة ودفع الجر (٣) •

٤ — متى كان الوكيل بالعمولة قد تعاقد لحساب موكله باسم نفسه ، فان الموكل يبقى أجنبيا عن العقد ، ولا تنشأ بينه وبين من تعاقد مع الوكيل علاقة قانونية تجيز لاحدهما الرجوع على الآخر

(١) نقض — جلسة ١٢/٣/١٩٧٤ — مجموعة المكتب الفنى —
السنة ٢٥ — مدنى — ص ٤٩٢ ، ونقض — جلسة ٢٨/٦/١٩٥٦ —
المرجع السابق — السنة ٧ — ص ٧٦٧ •

(٢) نقض — جلسة ٢٨/٦/١٩٥٦ — المرجع السابق — السنة ٧
ص ٧٦٧ •

(٣) نقض — جلسة ٢٨/٦/١٩٥٦ — المرجع السابق — السنة ٧
— ص ٧٦٧ •

بدعوى مباشرة (١) •

٥ — الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع في انعقادها وانقضائها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بمقد الوكالة في القانون المدني فيما عدا ما يتضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها • واذ لم ينظم قانون التجارة طرق انقضاء عقد الوكالة ، فإنه ينقضى بنفسه الأسباب التي ينقضى بها عقد الوكالة المدنية ، وبالتالي فإنه يجوز الوكيل بالعمولة أن يتنحى عن الوكالة في أى وقت قبل تمام العمل الموكل إليه ، وينهى العقد بإرادته المنفردة طبقا للحدود المرسومة بالقانون المدني • ولما كان مؤدى ما تقضى به المادتان ٧١٥ ، ٧١٦ من القانون المدني — على ما ورد بمجموعة الأعمال التحضيرية — أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه يجوز للموكل عزل الوكيل قبل انتهاء الوكالة ، كما أن الوكيل أن يتنحى عنها قبل اتمام العمل الموكل إليه ، فإذا كانت الوكالة باجبر صح التنحى ، ولكن يلزم الوكيل بتعويض الموكل عن الضرر انذى قد يلحقه اذا كان التنحى بغير عذر مقبول أو في وقت غير مناسب (٢) •

٦ — الاصل أن يلزم الموكل بالمصروفات التي يتكبدها الوكيل بالعمولة لاتمام العمل المسند إليه ، الا أن هذا الشرط ليس من النظام العام ، ويجوز لطرفي العقد الاتفاق على مخالفته (٣) •

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٦٣/٥/٢٣ — مجموعة الكتب الفنى —
السنه ١٤ — مدنى — ص ٧٣٦ • •
(٢) نقض — جلسة ١٩٦٦/٣/٨ — المرجع السابق — السنه ١٧ —
ص ٥٥٩ • •
(٣) نقض — جلسة ١٩٧٠/١/١٩ — المرجع السابق — السنه ٢١ —
ص ٢١٣ •

٧ — الضمان في الوكالة بالعمولة لا يفترض ؛ بل يجب النص عليه صراحة في العقد ، أو قيام قرائن قوية تدل على انصراف نسوع التجارة على ضمان الوكيل بالعمولة (١) .

٨ — لمحكمة الموضوع كامل السلطة في تحديد نطاق الوكالة وبيان ما قصده المتعاقدان منها ، مستعينة في ذلك بعبارة التوكيل وظروف الدعوى وملابساتها ، متى كان استخلاصا سائغا يؤدي الى ما انتهت اليه . ولما كان الحكم المعلوم فيه قد استخلص استخلاصا سائغا أن العلاقة بين الطرفين وكالة بالعمولة ؛ وأورد في هذا الصدد قوله : (ان الشركة المستأنفة « الطاعة » أقرت في مذكرتها المقدمة أمام محكمة أول درجة وفي أكثر من موضع منبأ أنها تعاقدت مع الشركة المستأنفة عليها « المعلوم عليها » لاستيراد المادة الموضحة بالاوراق نيابة عنها نظير عمولة ، فلا على محكمة أول درجة أن أخذت بهذا التكييف) وكانت المادة ٨٢ من قانون التجارة تنص على أن الوكيل بالعمولة هو المزمع دون غيره لموكله ، ، وكان الوكيل بالعمولة للشراء ملزما أن يتسلم البضائع من البائع على ذمة تسليمها للموكل ؛ وبأن يحافظ عليها ، فان قصر في ذلك كان مسؤولا للموكل عن الضرر الذي يصيبه في حالة تلف البضائع أو هلاكها ، والتزامه هذا هو التزام بنتيجة بحيث يكون الوكيل المذكور قد أدخل بالتزامه بمجرد هلاك البضاعة أو تلفها ، وكان الحكم المعلوم فيه قد التزم هذا النظر ، فان النعمى عليه يكون في غير محله (٢) .

٩ — النص في المادة ٨١ من قانون على أن : « الوكيل بالعمولة

(١) نقض — جلسة ٢٧/١٢/١٩٧٣ — المرجع السابق — السنة

٢٤ — ص ١٣٦٣ .

(٢) نقض — جلسة ٢٦/١٠/١٩٨١ — الطعن ١٤٢ لسنة ٤٩ ق .

هو الذى يعمل عملا باسم نفسه أو باسم شركة بأمر الموكل على ذمته فى مقابل أجره أو عمولة « يدل على أن الوكيل بالعمولة فردا كان أو شركة يتعاقد مع الغير باسمه الشخصى أصيلا لحساب موكله ، فيكتسب الحقوق ويتمتع بالالتزامات ازاء الغير الذى يتعاقد معه ، ولكنه فى حقيقة الامر ليس بالاصيل وإنما هو يعمل لحساب الموكل الذى كلفه بالتعاقد (١) » .

١٠ - الوكالة بالعمولة نوع من الوكالة تخضع فى انعقادها وانقضاءها وسائر أحكامها للقواعد العامة المتعلقة بعقد الوكالة فى القانون المدنى فيما عدا ما تضمنه قانون التجارة من أحكام خاصة بها ، واذ لم ينظم قانون التجارة لطرق انقضاء عقد الوكالة بالعمولة ، فإنه ينتضى بنفس الاسباب التى ينتضى بها عقد الوكالة المدنية . ولما كان مؤدى نص المادة ٧١٤ من القانون المدنى أن الوكالة تنتهى بموت الموكل أو الوكيل ، وأن استمرار الورثة فى استغلال نشاط مورثهم بعد وفاته لا يعدو أن يكون شركة واقع فيما بينهم . ولما كان مؤدى ما تنقضى به المادتان ٧١٥ و ٧١٦ من ذات القانون ، وعلى ما ورد بمجموعة الاعمال التحضيرية أن الوكالة عقد غير لازم ، فإنه يجوز للموكل أن يعزل الوكيل فى أى وقت قبل انتهاء العمل محل الوكالة . وعزل الوكيل يكون بإرادة منفردة تصدر من الموكل موجهة الى الوكيل ، فتسرى فى شأنها القواعد العادية . ولما كان القانون لم ينص على أن تكون فى شكل خاص فإى تعبير عن الارادة يفيد معنى العزل . وقد يكون هذا التعبير صريحا كما قد يكون ضمنيا ، فتعين الموكل وكيلا آخر لنفس العمل الذى فوض فيه الوكيل الاول بحيث يتعارض التوكيل الثانى مع التوكيل الاول ، يعتبر عزلا ضمنيا للتوكيل الاول ،

(١) نقض — جلسة ٢٨/٣/١٩٨٣ — الطعن ٦٩٢ لسنة ٤٩ ق ،
ونقض جلسة ١٨/٤/١٩٨٣ — الطعن ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق .

وسواء أكان الزل صريحا أو ضمنيا فإنه لا ينتج اثره الا اذا وصل إلى علم الوكيل طبقا للقواعد العامة (١) .

١١ — البين من مدونات الحكم المطعون فيه ومن سائر أوراق الطعن ، أن الشركة الطاعنة فوضت مورث المطعون ضدهما بالتعاقد مع مقاول نقل عينته له للقيام بنقل كميات الجير التي تمهّد بتوريدها ، وحددت له اجرة النقل بواقع ٢٠ دينارا ليبيا كن كل طن يصل إلى مخازنها بسبها في ليبيا ، على أن يقدم مقاول النقل خطاب ضمان لصالحها . واذا تقاعس ذلك المقاول عن تقديم خطاب الضمان ، فقد طلبت الشركة الطاعنة من مورث المطعون ضدهما البحث عن مقاول آخر يتولى القيام بعملية النقل بذات الاجرة ، ولما تعذر عليه العثور على من يقبل النقل بالاجرة المحددة اضطر إلى زيادتها بواقع ٧١٦٦ جنيهه للحن رغم اعتراض الطاعنة ، وقام بسداد الفرق من ماله الخاص لأمين النقل خشية أخلاله بتنفيذ التزامه بالتوريد في المواعيد المتفق عليها — وكان مفاد ذلك أن مورث المطعون ضدهما بالانضافة إلى صفته كبائع ، التزم بتوريد الجير ، كان وسيطا في عملية نقله — تسرى عليه أحكام الوكالة بالعمولة للنقل التي نص عليها قانون التجارة في المادة ٩٠ وما بعدها ، وهي ضمانته نقل البضاعة في المواعيد المتفق عليها في القانون المدني ، وأخصها التزام الوكيل بتنفيذ الوكالة في حدودها المرسومة ، والتزام الموكل برد المصروفات التي ينفقها الوكيل من ماله الخاص متى كانت داخلة في تلك الحدود . أما ما جاوز ذلك فلا يكون للوكيل حق الرجوع به على الموكل استنادا إلى عقد الوكالة وإن جاز له ذلك تأسيسا على قاعدة الاثراء بلا سبب متى ثبت أن عمله قد عاد بخفضة على الموكل (٢) .

(١) نقض — جلسة ١٨/٤/١٩٨٣ — الطعن ٩٦٠ لسنة ٤٦ ق .

(٢) نقض — جلسة ١٩/٣/١٩٨٤ — الطعن ٢١٩٠ لسنة ٥٢ ق .

الفرع السابع — السجلات التجارية

وزارة التموين والتجارة الداخلية
مصلحة التسجيل التجارى
الادارة العامة للسجل التجارى
ادارة السجل التجارى
مكتب السجل التجارى
محافظة
شركات تجارية — المركز العام

١٢٠ — صيغة — طلب قيد بالسجل التجارى

١ — نوع الشركة

٢ — عنوان الشركة أو اسمها (الاسم التجارى)

٣ — السمة التجارية (ان وجدت)

٤ — الغرض من تأسيس الشركة

٥ — عنوان المركز العام للشركة (١)

٦ - عناوين الفروع أو الوكالات التابعة للشركة (سواء أكانت داخل الجمهورية أم بالخارج) (٢)

.....

.....

٧ - رأس مال الشركة :

أ - مقدار رأس المال

ب - المبالغ المؤداة منه

ج - المبالغ التي تعهد الشركاء بأداؤها

د - مقدار حصة الشركاء الموصين

هـ - قيمة الحصص المينية (ان وجدت)

و - قيمة حصة الاجانب

٧ مكرر - رصيد الفرع أو الوكالة المدين للمركز العام (اذا كان المركز العام في الخارج)

٨ - تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها وتاريخ الترخيص بالمزاولة

-
- (١) يوضح رقم المنزل واسم الشارع والقسم أو البندر أو المركز .
(٢) اذا كان المركز العام في الخارج يذكر في بيان خاص عنوان الفرع أو الوكالة الرئيسية داخل الجمهورية ويلي ذلك بيان عناوين الفروع والوكالات الفرعية ، وإذا كان للشركة فروع أو وكالات داخل الجمهورية يرفق بالطلب كشف موقع عليه من مقدم الطلب بأسماء وألقاب مديري الفروع أو الوكالات التابعة للمركز العام أو الفرع الرئيسي حسب الأحوال .

او. موافقة هيئة الاستثمار:

٩- الشركاء المسئولون بالتضامن في شركات التضامن أو التوصية :

الاسم واللقب تاريخ الميلاد محل الميلاد الجنسية

١ - الشركاء أو غيرهم الخوطة بهم ادارة الشركة ومن لهم حق التوقيع
باسمها وبيان مدى سلطتهم في الادارة والتوقيع :

الاسم واللقب الصفة تاريخ الميلاد محل الميلاد الجنسية

١١ - أعضاء مجلس الادارة في شركات المساهمة - وكلاؤها المديرون
وصفة كل منهم ومدى سلطته في الادارة والتوقيع :

الاسم واللقب الصفة تاريخ الميلاد محل الميلاد الجنسية

١٢ - رقم تسجيل العلامات التجارية وبراءات الاختراع والرسوم
والنماذج الصناعية المسجلة باسم الشركة :
أ - العلامات التجارية

ب - براءات الاختراع

ج - الرسوم والنماذج الصناعية

١٣ - مدير الفرع الرئيسي أو الوكالة العامة بالجمهورية (إذا كان المركز
العام للشركة في الخارج) :

الاسم واللقب	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	الجنسية

السيد / أمين مكتب السجل التجاري

أنا الموقع على هذا

المقيم

بمقتى

أطلب بنفسى / بواسطة وكلى

قيد فى السجل التجارى بمحافظة عن المحل التجارى

الموضح فى هذا الطلب وأقر أن جميع البيانات الواردة فى الطلب

صحيحة ،

تحريرا فى من شهر سنة ١٩ توقيع الطالب

بيانات خاصة بمكتب السجل التجارى

أودع هذا الطلب برقم فى من شهر سنة ١٩
الساعة

وتم القيد فى السجل التجارى برقم
وسلعت هذه النسخة / النسخة الاخرى الى

فى من شهر سنة ١٩

تحريرا فى من شهر سنة ١٩

أمين

مكتب السجل التجارى

وزارة التموين والتجارة الداخلية

مصلحة التسجيل التجارى

استمارة رقم (٥) سجل

١٢١ - صيغة : طلب تأشير في السجل التجارى

السيد / أمين مكتب سجل تجارى

محافظة

تحية طيبة وبعد

أنا الموقع على هذا

أطلب بنفسى / بواسطة وكيلى

التأشير بالبيانات الموضحة في هذا الطلب فيما بعد في السجل التجارى

وأقر أن جميع البيانات الواردة في هذا الطلب صحيحة .

توقيع مقدم الطلب

البيانات

١ - رقم الايداع وتاريخه

٢ - رقم القيد في السجل التجارى

٣ - اسم التاجر ولقبه وعنوان الشركة أو اسمها أو اسم الجمعية
التعاونية

... ..

... ..

٤ - البيانات المطلوب التأشير بها

... ..

بيانات خاصة بمكتب السجل التجارى

أوع هذا المطلب برقم فى من شهر سنة ١٩
تم التأشير بالبيانات فى صفحة القيد رقم
وسلمت نسخة الى فى شهر سنة ١٩
تحريرا فى / / ١٩

أمين مكتب السجل التجارى

وزارة التموين والتجارة الداخلية
مصلحة التسجيل التجارى
الادارة العامة للسجل التجارى
مكتب السجل التجارى بمحافظة

١٢٢ - صيغة : شهادة بيانات مستخرجة من صحيفة

التقيد بالسجل التجارى

الاسم التجارى

المنوان

رقم السجل التجارى المودع برقم بتاريخ / / ١٩
ومجدد بالايذاع رقم بتاريخ / / ١٩
, ان وجد)

يشهد مكتب السجل التجارى بمحافظة انه بالبحث فى صحيفة

التقيد رقم الخاص

التاجر / الشركة

انفصح ما يأتى :

أولا :

... ..
... ..

ثانيا :

... ..
... ..

ملاحظات

... ..
... ..

سلمت هذه الشهادة للسيد /

مليم جنييه

بعد سداد الرسوم المستحقة وقدرها
بموجب هذا المقعد
رقم

بتاريخ / / ١٩ بدون أدنى مسئولية ، أمين المكتب
تحريرا في شهر سنة ١٩.

(تابع) الخانات المينة بوجه الشهادة

تاييغ أولا :

... ..
... ..

تابيغ ثانيا :

... ..
... ..

تابع ملاحظات :

... ..
... ..

بدون أدنى مسئولية ،

تحريرا في شهر سنة ١٩ أمين المكتب

١٢٢ - صيغة : مستخرج من السجل التجارى:

وزارة التموين والتجارة الداخلية

مصلحة التسجيل التجارى

ادارة السجل التجارى

مكتب السجل التجارى

محافظة

ج - رقم القيد	ب - تاريخ الابداع	١ - رقم الابداع في السجل التجاري
(١)	ب - تاريخ تقديم طلب التجديد	١ - رقم ابداع طلب التجديد
(٢)	ب - تاريخ التجديد	ج - تاريخ التجديد
(٣)	٢ - السمة التجارية	١ - الاسم التجاري
(٤)	٢ - عنوان الشركة أو أهمها أو	٢ - الاسم الذي يشار به التاجر تجارته
(٥)	٣ - السمة التجارية	٣ - نوع الشركة
(٦)	ج - السمة التجارية الفرع	ب (ب) - اسم الجمعية التعاونية
(٧)	١ - اسم التاجر ولقبه وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته :	ج - السمة التجارية الفرع
(٨)	ب - الأسماء والعاب الشركاء المسئولين بالتضامن في تبركات	ب - الأسماء والعاب الشركاء المسئولين بالتضامن في تبركات
(٩)	ج - أسماء والتاب الشركاء أو غيرهم الموقوف بهم إدارة الشركة	ج - أسماء والتاب الشركاء أو غيرهم الموقوف بهم إدارة الشركة
(١٠)	ومن لهم حق التوقيع باسمها وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده	ومن لهم حق التوقيع باسمها وصفة كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده

<p>وجنسيته ومدى سلطانهم في الادارة والتوقيع .</p> <p>د — أسماء وألقاب أعضاء مجلس الادارة في شركات المساهمة او الجمعية التعاونية ووكلائها الذين وصلتهم كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته ومدى سلطانهم في الادارة والتوقيع .</p> <p>هـ — اسم ولقب مدير المرح الرئيسي أو الوكالة العامة في جمهورية مصر العربية وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته وإذا كان المركز العام للشركة في الخارج .</p> <p>١ — نوع التجارة أو</p>	<p>(٣)</p> <p>ب — العرض من تأسيس الشركة أو الجمعية التعاونية .</p> <p>أ — التاريخ الذي بدأ فيه التاجر أعماله التجارية بجمهورية مصر العربية .</p> <p>ج — تاريخ الترخيص بمزاولة التجارة .</p> <p>ب — تاريخ ابتداء الشركة وتاريخ انتهائها وتاريخ الترخيص بمزاولة التجارة أو موافقة هيئة المستشار .</p> <p>ج — تاريخ افتتاح المرح أو الشركة .</p> <p>(٥)</p>
--	--

- (١) ب - عنوان المركز للمام للشركة أو الجمعية التعاونية •
أو المركز • قيد الفرع •
- (٢) ١ - عناوين الفروع والوكالات التابعة للمحل الرئيسي، أو المركز المام •
ب - عنوان الفرع أو الوكالة (في حالة قيد الفرع أو الوكالة) •
- ١ - الوكلاء الموثقون •
ب مدير الفرع أو الوكالة (اسم ولقب كل منهم وتاريخ ومحل ميلاده وجنسيته) •
- (٣) ١ - مقدار رأس المال المستثمر في المحل الرئيسي للتاجر •
والفروع والوكالات التابعة له •
ب - مقدار رأس مال الشركة أو الجمعية التعاونية •
١ - المبالغ المدداه منه •
٢ - المبالغ التي تعدد الشركاء بأدائها •
٣ - مقدار حصة الشركاء المومنين •
٤ - قيمة الحصص المبنية (أن وجدت) •
ج - رصيد الفرع المدين للمركز المام للشركة •

(١٠)	<p>المحال التي كانت للتاجر سابقا .</p> <p>ب - المحال التي تكون له .</p> <p>١ - في دائرة نفس المكتب .</p> <p>٢ - في دائرة مكاتب أخرى .</p>	
(١١)	<p>وقم تسجيل :</p> <p>١ - العلامات التجارية .</p> <p>ب - براءات الاختراع .</p> <p>ج - الرسوم والنماذج الصناعية .</p>	
(١٢)	<p>١ - النظام المالي الذي حصل الزواج على مقتضاه .</p> <p>ب - الاصلية الجارية .</p> <p>ج - كل عقد يقضي بحل الشركة أو وضعها تحت التصفية .</p> <p>ملاحظات</p>	

١- الاحكام والقرارات الصادرة بتوقيع الجبر على التاجر أو

بضمين القائمة الوكلاء عن الفائزين أو بزلهم أو بربح المجر .

ب - الاحكام والاورام المتعلقة بالافلاس .

ج - احكام اعادة الاعتبار .

د - الاحكام الصادرة بتوقيع عقوبة جنائية .

هـ - الاحكام الصادرة بالطلاق أو بالتفريق الجماعية أو المالية

والقرارات الصادرة بإعلاء الاذن للتاجر بالتجار أو بالذمة أو العدمه .

و - احكام فصل الشركاء لميزول المديرين واحكام حل الشركات

أو بحلها وتعيين المدين أو عزلهم .

ز - البيانات المتعلقة ببيع المطل التجاري أو رهنه طبقا للقانون

رقم ١٢ لسنة ١٩٤٥ .

(٤٤)

عاشق

تابع البيانات المينة بالمفحة السابقة

اسم طالب المستخرج	بموجب التسمية	في	من شهر	سنة
وقد سددت الرسوم وقدرها	في	من شهر	سنة	١٩
تابع رقم				
تابع رقم				
تابع رقم				
تابع رقم				
تابع رقم				

وزارة التجارة .
مصلحة التسجيل التجارى
ادارة السجل التجارى
مكتب السجل التجارى بمحافظه

١٢٤ - صيغة : شهادة بيانات مستخرجة من صحيفة التقيـد

بالسجل التجارى

الاسم التجارى
المعنون

رقم السجل التجارى المودع برقم بتاريخ / / ١٩
ومجدد بالايـداع رقم بتاريخ / / ١٩
(ان وجد)

يشهد مكتب السجل التجارى بمحافظه
التقيـد رقم الخاص بالتاجر / الشركة
انـه بالبحث فى صحيفه
اتضح ما يأتى :
أولا :

ثانيا :

ملاحظات :

سلمت هذه الشهادة للسيد
بعد سداد الرسوم المستحقة وقدرها
برقم بتاريخ / / ١٩ بدون أدنى مسئولية ،
تحريرا فى شهر سنة
أمين المكتب

الفرع الثامن - عقود المصلح التجاري :

١٢٥ - صيغة : عقد صلح واثى من التفليس

لأنه فى يوم

فبما بين من :

أولا :

...	١ -
...	٢ -
...	٣ -
...	٤ -
...	٥ -
...	٦ -
...	٧ -

دائنون - طرف أول

ثانيا :

مدين - طرف ثان

ثالثا :

ضامن - طرف ثالث

بالتراضى تم الاتفاق بين الاطراف الثلاثة على ما يلى :

البند الاول

بتاريخ / / ١٩ قدم الطرف الثانى للسيد - رئيس محكمة

الابتدائية طلبا للمصلح الولقى من التفليس ، اشتغل على :

١ - ميزانية الستتين الاخيرتين وحساب الارباح والخسائر ،

وكشف بالمصروفات المستعقة عنهما * *

- ٢ — بياناً بأمواله المنقولة والثابتة ، وقيمتها ٠٠
- ٣ — قائمة كاملة بما له من حقوق وما عليه من ديون قائمة أو أجله والمتناع فيها وما يكتفلها من تأمينات ٠
- ٤ — كشفاً بأسماء مدنيّة ودائنيّه ، وغاوينهم ٠
- ٥ — بياناً بالمعاملات التي أجراها أثناء الخمسة عشر يوماً السابقة على تقديم الطلب ٠
- ويقر الطرف الثاني بصحة هذه البيانات ، كما أن أفراد الطرف الاول يقرّون بإطلاعهم عليها وعلى التقرير المقدم من الرقيب المعين بمعرفة المحكمة ، وقد أرفقت صورة طبق الاصل منها بهذا العقد ٠
- وبناء على هذا الطلب قد حرر السيد / القاضي المنتدب جلسة / / ١٩ لاجتماع الدائنين والمدين والرقيب لمناقشة تقرير الرقيب والمداولة في الصلح ، وعلى أساس ما يقدم اتّصلح لافراد الطرف الاول أن الطرف الثاني حسن النية سيء الحظ ولم يرتكب غشاً أو تدليساً ٠ وقد وصل الى هذه الحالة بسبب اضطراب أعماله والظروف الخارجة عن ارادته ٠

وعليه قبل أفراد الطرف الاول واتفقوا بصفتهم أصحاب الاغلبية العددية والحائزون لاكثر من ثلاثة أرباع المديون — كما هو ثابت من الكشف المقدم من الطرف الثاني على الصلح الواقى الذى يطلبه بالشروط الواردة فيما يمد ٠

البند الثانى

قبل الدائنون (أفراد الطرف الاول) أن يتنازلوا للمدين (الطرف الثانى) عن $\frac{1}{10}$ (فى المائسة) من أصل دين كل منهم وملحقاته الموضحة بالكشف المرفق (بحيث لا يجوز أن يتجاوز التنازل $\frac{50}{100}$ من قيمة كل دين) ، فى مقابل أن يقوم الطرف الثانى بسداد

ما تبقى من هذه الديون بعد تخفيضها بالكيفية المذكورة على
قسما متساويا يستحق أولها في يوم / / ١٩ والثاني في يوم
/ / ١٩ الشيخ .
ملحوظة :

لا يجوز أن يتجاوز أجل الوفاء سنتين ، الا فيما يختص بالديون
المحددة لاستحقاقها أجل أبعد من ذلك .

البند الثالث

في حالة تأخر الطرف الثاني عن الدفع أى قسط من الاقساط
المذكورة بالبند السابق ، تستحق باقى الاقساط فوراً دون حاجة
لاى تنبيه أو انذار ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٧٪ سنوياً حتى تلم
السداد ، كما يحق لكل فرد من أفراد الطرقة الاول اعتبار
هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه واتخاذ ما يراه من الاجراءات
ضد الطرف الثانى ، وبصفة خاصة رفع دعوى بإشهار إفلاسه .

البند الرابع

يضمن الطرف الثالث بطريق التضامن والتكافل الطرف الثانى
في تنفيذ هذا العقد وفي دفع الاقساط المتفق عليها .

البند الخامس

بمجرد سداد الاقساط المتفق عليها تبرأ ذمة الطرف الثانى من
جميع الديون التى عليه لدائتيه من أصل وملحقات .

البند السادس

ونتيجة لهذا الاتفاق يتنازل كل من أفراد الطرف الاول — فيما
يختص به — عن جميع الاجراءات والحجوزات والمعارضات التى يكون
قد يشرها ، ويقرر برفعها .

البند السابع

يعرض هذا الصلح بجلسة / / ١٩ المذكورة بالبند الاول من هذا العقد والتي حددها القاضى المنتدب لانعقاد جمعية الدائنين ، ويتعهد كل من المتعاقدين بالحضور بالجلسة المذكورة لتصوير محضر الصلح لمرضه على غرفة المشورة للتصديق عليه .

البند الثامن

يُسمح هذا الصلح نافذاً في حق جميع دائنى المفلس ، سواء من وقع على هذا العقد أو لم يوقع ، بمجرد التصديق عليه من غرفة المشورة ..

البند التاسع

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه ورسوم اجراءات هذا الصلح وأتعاب الرقيب وخلافه تكون على عاتق الطرف الثانى (المدين) وحده .

التعليق :

١ - يحكم اجراءات الصلح الواقعى من التفليس وأحكامه نصوص القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ .

٢ . وطبقا لنصوص ذلك القانون يقدم الطلب به الى رئيس المحكمة الابتدائية الواقع فى دائرتها موطن المدين التجارى ، ويرفق به المستندات المتارة اليها فى البند الاول من الصيغة السابقة .

٣ - يشترط فى المدين طالب الصلح أن يكون تاجرا قيد اسمه قيدا صحيحا فى السجل التجارى لمدة ثلاث سنوات السابقة على تقديم طلب الصلح الواقعى من التفليس ، وأن يكون تاجرا حسن النية سىء الحظ ، ولا يشترط أن يكون قد توقف عن الدفع بالفعل بل يكفى أن تكون أعماله المالية قد اضطربت . وأن يقدم الطلب قبل خمسة عشر يوما

على توقفه عن الدفع .

٤ - لا يعقد الصلح الا اذا اقرته أغلبية الدائنين بشرط أن تكون لها ثلاثة أرباع الديون غير المتنازع فيها أو المحددة تحديدا مؤقتا .

٥ - على المدين أن يقدم ضمانا عينيا أو شخصيا لتنفيذ الصلح

٦ - لا يجوز أن تخفّض الديون المتفق عليها في عقد الصلح عن ٥٠٪ من أصل وملحقاته . ولا أن يزيد أجل الوفاء على سنتين الا فيما يختص بالديون المحددة لاستحقاقها آجال أبعد من ذلك .

٧ - أجازت المادة الثالثة من القانون رقم ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقي من الإفلاس طلب الصلح للتاجر المتوقف عن الدفع ولو طلب تغليبه متى توافرت فيه شروطه ولم تكن المواعيد المنصوص عليها في المادة ١٩٨ من قانون التجارة قد انقضت ، وقد اشترط القانون في الحالة الأخيرة أن يقدم طلب الصلح في ظرف خمسة عشر يوما من تاريخ التوقف عن الدفع (١) .

٨ - مؤدى نص المادة ٢٢ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٤٥ بشأن الصلح الواقي من الإفلاس أنه يجب على المحكمة أن توقف دعوى الإفلاس المرفوعة على المدين الى أن يفصل في طلب الصلح المقدم منه .

يستوى في ذلك أن يكون هذا الطلب سابقا على رفع الدعوى أو لاحقا لها ، كما يستوى أن يكون هو أول طلب يتقدم به المدين أو سبقته طلبات أخرى وتضى برفضها ، ذلك أن النص عام لا تخصيص فيه ومطلق لا قيد عليه ، فلم يشترط لينتج أثره في وقف الدعوى أن يكون سابقا عليها ولا أن يكون مسبوقا بطلب آخر قضى بعدم قبوله أو

(١) نقض - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٢ - مجموعة الكتب الفني -

يرفضه • ويؤكد هذا النظر ما نصت عليه المادة ٦ من القانون ٥٦ لسنة ١٩٤٥ أشار اليه من منح المدين أثناء تنفيذ صلح واق من أن يطلب الصلح مرة ثانية ، اذ المفهوم بطريق المخالفة من هذا النص ، أنه يجوز للمدين الذى رفض طلبه الأول أن يعود ويتقدم بطلب صلح جديد متى توافرت شروطه • واذا كانت الغاية من نظام الصلح الواقى هي أن يتوقى كمدين سعى الحظ ائشهار افلاسه ولا يحق طلب الصلح هذه الغاية الا اذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم بائشهار الافلاس ولا يحقق طلب الصلح هذه الغاية الا اذا فصل فيه بقبوله وبالتصديق على الصلح قبل الحكم بائشهار الافلاس ، وهذا يقتضى وقف دعوى الافلاس الى أن يفضل فى الطلب ، ولو قيل بأن الطلب الثانى لا يوقف دعوى الافلاس ، لما كان ثمة ما يبرر اجازة تعدد طلبات الصلح ، اذ بعد الحكم بائشهار افلاس المدين يصبح طلب الصلح غير ذى موضوع (١) •

(١) نقض — جلسة ١٩/٣/١٩٧٠ — مجموعة الكتب الفنى —

١٢٦ — صيغة : عقد صلح قضائي مع مفلس بتخفيض

الديون

أنه في يوم

فيما بين كل من :

أولا —

١ —

٢ —

٣ —

٤ —

٥ — السخ

دائنون — طرف أول

ثانيا : —

مدين — طرف ثان

ثالثا —

ضامن متضامن — طرف ثالث

بالرضا والاتفاق بين أفراد الطرفين ، قد تم الاتفاق على ما يلي :

تمهيد :

صدر في الدعوى رقم ١٩ تجارى افلاس كلى بجلسة
/ / ١٩ حكما قضى حضوريا بإشهار افلاس الطرف الثاني
وتعيين السيد — وكيل للدائنين — وقد حدد السيد —
مأمور التقديرية جلسة / / ١٩ بمرأى المحكمة لحضور الدائنين
الذين تحققت ديونهم للمداولة في عمل الصلح ، ولأنه لم يثبت أن
المفلس ارتكب غشا أو تدليسا ، فقد قبل أفراد الطرف الاول

بمقتضى داتنين له وحائزين للإغلبية النسبية ولاكثر من ثلاثة أرباع
الديون ، سواء محققة ومؤيدة أو مقبولة مؤقتة ، الصلح مع الطرف
الثانى بالشروط الواردة بعد .

البند الاول

قبل الدائنتون (أفراد الطرف الاول) أن يتنازلوا للمدين (الطرف
الثانى) عن فى المائة من أصل دين كل منهم الذى حقق فى
التقليبة علاوة على جميع فوائد هذه الديون وملحقاتها فى مقابل أن
يقوم الطرف الثانى بسداد ما تبقى من هذه الديون بمسء تخفيضها
بالكيفية المذكورة على قسما متساويا ، يستحق أولها فى /
/ ١٩ ويستحق ثانيها فى — — ١٩ ويستحق الخ .

البند الثانى

فى حالة تأخر الطرف الثانى فى دفع أى قسط من الاقساط
المذكورة بالمادة السابقة تستحق باقى الاقساط فوراً دون حاجة لآى
تنبيه أو انذار ، وتسرى عليها فوائد بواقع ٧٪ سنوياً من تاريخ
استحقاقها حتى تمام السداد ، كما يحق لكل فرد من أفراد الطرف
الثانى ، وعلى الاخص فتح التقليبة من جديد . .

البند الثالث

يضمن الطرف الثالث بطريق التضامن والتكافل الطرف الثانى
فى تنفيذ هذا العقد ، وفى دفع الاقساط المتفق عليها .

البند الرابع

تبرأ ذمة الطرف الثانى من جميع الديون التى عليه لدائنيه من
أصل وملحقات ، وذلك بمجرد سداد الاقساط المتفق عليها .

البند الخامس

نتيجة لهذا الاتفاق يتنازل كل من أفراد الطرف الاول فيما

يختص به عن جميع الإجراءات والحجوزات والمراضات الصادرة منه
ويقرر برقمها •

البند السادس

يعرض هذا الصلح بجلسة / / ١٩ المذكورة بالتمهيد
من هذا العقد التي حددها السيد — مأمور التفليسة لاعتقاد جمعية
الدائنين ، ويتمهد كل من المتأقدين بالحضور بالجلسة المذكورة لتحريره
محضر الصلح لمرضه على المحكمة التجارية للتمديق عليه •

البند السابع

يصبح هذا الصلح نافذا في حق جميع دائني المفلس ، سواء
من وقع منهم على هذا العقد أو لم يوقع ، بمجرد التمديق عليه من
المحكمة ، وتسلم حينئذ للطرف الثاني جميع أمواله من عقار ومنقول ،
كما تسلم له دفاتره التجارية وسجلاته وخلافه بالحالة التي صارت
ليها عند نهاية مأموية وكيل التفليسة •

البند الثامن

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه ورسوم التفليسة وأتعاب
وكيل الدائنين وخلافه تكون على عاتق الطرف الثاني وحده • •

١٢٥ — صيغة : عقد صلح بين مفلس ودينه مع

التخلي من أمواله

أنه في يوم

فيما بين كل من :

أولا ١ —

٢ —

٣ —

٤ —

الخ ٥ —

دائنون — طرفه أول

ثانيا —

مفلس — طرف ثان

بإرضاء والاتفاق بين الطرفين :

تمهيد :

بموجب حكم صادر من محكمة

الابتدائية التجارة

(دائرة الافلاس) في القضية رقم ١٩ افلاس بجلسة

/ / ١٩ قضى بأشهار أفلاس الطرف الثاني ، ويتعين السيد

وكيلا للدائنين وقد حدد السيد /

مأمور التفليسة جلسة / / ١٩ تتمتع بمرأى المحكمة لحضور

الدائنين الذين تحققت ديونهم للمداولة في عمل الصلح ، ولأنه لم

يثبت أن المفلس ارتكب غشا أو تدليسا ، فقد قبل أفراد الطرف الاول

بصفتهم دائنين له وحائزين للأغلبية العددية ولاكثر من ثلاثة أرباع

الديون ، سواء أكانت محققة ومؤيدة أو مقبولة قبولا مؤقتا — قبلوا

الصلح معه بالشروط الواردة بالبنود التالية :

البند الأول

يقرر الطرف الثاني (المفلس) — بموجب هذا العقد — بأن يترك لدائنيه جميع أمواله دون أدنى استثناء ، حسب الموضح بتقرير وكيل الدائنين المودع بملف الدعوى ، وبالحالة التي ستسلم لهم بها من وكيل الدائنين ، بحيث يحل الدائنون المذكورون محله ويكون لهم حق التصرف فيها بالكيفية التي يرونها .

البند الثاني

عين أفراد الطرف الأول السادة وكلاء اتحاد عنهم ، لتسلم أموال المفلس (الطرف الثاني) وتمثيته موجوداته ، وتوزيع صافي ما ينتج من ذلك على الدائنين العاديين ، كل بنسبة دينه المحقق .

البند الثالث

ونتيجة لهذا الاتفاق يتنازل كل من أفراد الطرف الأول فيما يختص به عن جميع الإجراءات والحجوزات والمعارضات الصادرة منه ويقرر رفعها .

البند الرابع

يعرض هذا الصلح بجلسة / / ١٩ المذكور بالتمهيد من هذا العقد والتي حددها السيد — مأمور التفليسة لانمقاد جمعية الدائنين ، ويتمهد كل من المتعاقدين بالحضور بالجلسة المذكورة لتحرير محضر الصلح لمرضه على المحكمة الابتدائية التجارية (دائرة الافلاس) للتصديق عليه . .

البند الخامس

وبمجرد التصديق على هذا الصلح يصبح نافذا في حق جميع دائني المفلس ، سواء من وقع منهم على هذا العقد أو من لم يوقع .

البند السادس

بمجرد التصديق على هذا الصلح . .

البند السابع

على وكلاء الدين أن يسجلوا الحكم الصادر بالتصديق على هذا الصلح بقلم كاتب المحكمة باسم كل واحد من الدائنين مع التأشير بذلك في السجل التجارى الخاص .

البند الثامن

جميع مفاوضات هذا العقد وأتعابه ورسوم التقليلة وأتعاب وكيل الداعنين وخلافة تكين على عاتق التقليلة ويقوم بدفعها وكلاء الدائنين مما ينتج من التقليلة ، على أن يسدد بطريق الاولوية والامتياز .

التعليق :

١ - انه وأن كان يجوز لدائنى المفلس طبقا للمادة ٣٤٩ من قانون التجارة مطالبة كفيله بالدين المكفول بتما ولو حصل الصلح مع المفلس ، الا أنه من المقرر أنه ليس للكفيل أن يرجع على المدين المفلس بما أداه لدائنه زائدا عما ناله هذا الدائن بمقتضى الصلح . وعلى ذلك أنه متى وفى المفلس بالانصبه المشروطة للدائنين فى الصلح ، فلا يجبر بعد ذلك على الوفاء بما تنازل عنه الدائنون من ديونهم ، والا لانعدمت منفعتهم من هذا التنازل وقصر الصلح عن تحقيق أهدافه (١) .

٢ - متى كان يبين مما أثبتته الحكم بعد الرجوع الى تقرير وكيل الدائنين عن الصلح الذى تم بين المفلس والدائنين أن جملة أموال

(١) نقض - جلسة ١١/٣/١٩٦٥ - مجموعة الكتب الفنى -

السنة ١٦ - مدنى - ص ٣٥٤ .

التقليدية المحقق أن يستأديها — بعد استبعاد الذممات غير المحققة التحصيل وخضم مقابل ومصاريف وأتباب وكيل الدائنين — لا تكفى لتغطية ما تأيد وتحقق من الديون ، بعد استتزال المتنازل عنه منها في حدود النسبة المتصالح عليها ، فإن الحكم يكون قد أسس على دعامة صحيحة إذا قضى برفض التصديق على المصلح اعتمادا على أن الموجودات لا تكفى لتغطية الديون والذممات التي للتقليدية وعليها (١) .

٣ — إذا حصل المفلس على حكم يرد اعتباره بناء على تقرير من دائئه بأنه استوفى دينه ، وكان الثابت والمعترف به من المفلس نفسه أن الدين لم يوف ولمما استبدل به دين آخر ، فليس في هذا ما يجعل الالتزام باطلا ، ذلك لأن سبب الدين الجديد موضوع السند هو الدين القديم الذي لم ينازع المفلس في صحته ولا في مشروعية سببه ، ولا يجدى في ذلك الاستناد على المادة ١٩٤/١ من قانون التجارة التي تشترط لرد اعتبار المفلس عند قيامه بالوفاء من مال غيره بالديون المطلوبة منه بالتام ألا يكون هذا الغير قد حل بجميع ما أداه من ماله ، ذلك لأن مجال تطبيق هذه المادة إنما هو عند الحكم برد الاعتبار وتوافر الشروط اللازمة لذلك (٢) .

٤ — المبصرة في تقدير أموال المدين المفلس لمعرفة ما إذا كانت تكفى لسداد دينه لا يكون ألا عند بيع هذه الأموال وتوزيع الثمن على دائئيه بالتطبيق لنص المادة ٣٣٩ من قانون التجارة . ولا كانت

(١) نقض — جلسة ١٩٥٧/١/٢٤ — مجموعة المكتب الفني —
 السنة ٨ — مدني — ص ٨٥ .

(٢) نقض — جلسة ١٩٥٥/١/٢٠ — مجموعة القواعد القانونية
 (٢٥ عما) — بند ١٠ — ص ٢٤٤ .

أموال المدين ألفلس كما يبين من مدونات المظنون فيه وسائر أوراق
المظنون لم يتم بيعها ، فلن الأمل في تحصيل الدين ما زال موجودا
وبالتالى لا يمتيز دين المظنون ضدهم مدوما (١) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨١/٥/٤ - الطعن ١٢ لسنة ٤٧ ق .

الكتاب الثالث

العقود المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية

- * عقد زواج المصرى المسلم
- * اثبهار طلاق المصرى المسلم
- * اثبات وفاة وورثة مصرى •
- * عقد زواج المصرية المسلمة بأجنبى
- * اثبات وفاة ووارثة أجنبى مسلم
- * عقد خطبة المصحى المصرى
- * عقد زواج المصحى المصرى
- * اثبهار الاسلام
- * عقد الوصية
- * عقد قسمة الوقف المنحل

الفصل الاول

عقد زواج المسلمين المبرين ، واشهاد طلاقهم

الفرع الاول

عقد زواج المسلمين المصريين

بسم الله الرحمن الرحيم.

١٢٨ - صيغة : وثيقة عقد زواج

في يوم	من شهر	سنة	هجرية الموافق	سنة
ميلادية الساعة	بحضورى وعن يدى	أنا	مأذون	
ناحية	التابعة لحكمة	للاحوال الشخصية للولاية على		
النفس بمنزل	الكائن			

صدر عقد الزواج / المراجعة الآتى :

تزوج / راجع	اسم الزوج			
المهنة	الجنسية	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	محل الإقامة
البطاقة				

رقم	تاريخ	جهة مدورها	اسم أم الزوج	
اسم الزوجة				
المهنة	الجنسية	تاريخ الميلاد	محل الميلاد	محل الإقامة
البطاقة				

رقم	تاريخ	جهة مدورها	اسم أم الزوجة	
محل قيد أسرة الزوج	بالسجل المدنى	المدينة أو القرية		
للحى أو الشياخة	الرقم	مكتب سجل مدنى		
محل قيد أسرة الزوجة	بالسجل المدنى	المدينة أو القرية		

الحى أو الشياخة الرقم مكتب سجل مدنى
على صدق قدره
الحال منه مبلغ
والمؤجل منه مبلغ
زولجا شرعيا على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ بإيجاب وقبول شرعيين
صادرين
وذلك بعد تعريفهما المعرفة الشرعية والتحقق من خلو الطرفين من كل
منع شرعى ونظامى والتحقق أيضا من أن الزوجة :
١ - لها / ليس لها معاش أو مرتب بالحكومة أو الضمان الحكومى
٢ - قاصرة لها / ليس لها مال يزيد عن مائتى جنيه بالسنة •
وأن الزوجين بلغا السن القانونية
وذلك بشهادة كل من :
اسم الشاهدين المهنة الجنسية تاريخ الميلاد
البطاقة
محل الإقامة رقم تاريخ جهة صدور
وقد كفل الزوج
وقبل منه الكفالة بمجلس المقد وتحرير بذلك أصل وثلاث
صور سلمت لهماها الى
والثانية الى والثالثة الى مكتب سجل مدنى
بتاريخ ورسم ذلك وقدره ورد فى
تاريخه
الشهود الزوج الزوجة الكفيل المأذون

التعليق :

١ - لا تسمع - عند الإنكار - دعوى الزوجية أو الإقرار بها
الا اذا كانت ثابتة بوثيقة زواج رسمية في الحوادث الواقعة من أول
أغسطس سنة ١٩٣١ (م ٤/٩٩ من اللائحة التشريعية) .

٢ - مفاد الفقرة الرابعة من المادة ٩٩ من المرسوم بقانون رقم
٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية أن دعوى الزواج لا تثبت
بعد آخر يوليو سنة ١٩٣١ إلا بوثيقة رسمية صادرة عن موظف مفوض
عقود الزواج ، أو يقر بها المدعى حق آخر باستثناء دعوى النسب ؛
ولو ورد النص عاما موجها للخطاب فيه: للكافة ، فان المنع يسرى على
الدعاوى التي يقيمها أحد الزوجين على الآخر ، كما يسرى على
الدعاوى التي يقيمها ورثة أيهما على الآخر أو ورثته ، ويسرى أيضا
على الدعاوى التي يقيمها الغير أو النيابة العامة في الأحوال التي تبأثر
فيها الدعوى كطرقه أصيل قبل أيهما أو ورثته . لما كان ذلك ، وكان
ثبوت زواج المطعون ضده بالطاعة الاولى هو الاساس الذي يبنى عليه
المطعون ضده طلباته ، سواء الطلب الاملى بابطال عقد زواج
الطاعنين أو الطلب الاحتياطي بالتفريق بينهما ، فيعتبر الادعاء
للزوجة مطروحا ضمن حق آخر . ومتى كانت هذه الزوجية المدعى
بها غير ثابتة بوثيقة رسمية ، ومنكورة من جانب الطاعة الاولى ، فان
الدعوى المؤسسة على ثبوتها تكون غير مسموعة ، ولا يغير من ذلك
طلب المطعون ضده - في طلبه الاحتياطي سماع الدعوى بمسفته
(محسبا) ، ان المحتسب هو من الغير فيشمله عموم الحظر على نحو
ما سلف بيانه . واذا خالف الحكم المطعون فيه هذا النظر وأيد
الحكم المستأنف القاضي بالتفريق بين الطاعنين استنادا الى أن الطاعة
الاولى سبق لها الزواج بالمطعون ضده بعقد عرفي يكون قد خلف
القانون (١) .

(١) نقض - جلسة ١٣/٣٠/١٩٨٠ - الطعن ٣ لسنة ٥٠ ق

؛ أحوال شخصية () .

٣ - انتهى عن سماع دعوى الزوجية بعد وفاة أحد الزوجين بالنسبة الى الحوادث الواقعة من أول سنة ١٩١١ وحتى آخر يوليو سنة ١٩٣١ ما لم تكن الزوجية ثابتة بأوراق رسمية أو بأوراق مكتوبة كلها بخط التوقيى وعليها أمضاؤه كذلك ، لا يكون - وفقا لنص الفقرة الثالثة من المادة ٩٩ من لائحته ترتيب المحاكم الشرعية - الا بعد انكار انزوجية من صاحب الشأن (١) .

٤ - مباشرة المجنون عقد زواجه بنفسه ، أثره ، عدم انعقاد العقد بسببته وما ترتب عليه من آثار الزواج . مؤدى ذلك ، اعتبار طلاقه للطاعة واردا على غير محط (٢) .

٥ - يوجب القانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ المعدل لاحكام القانون ٢٥ لسنة ١٩٢٩ أن يقر الزوج في وثيقة الزواج بحالته الاجتماعية (متزوجا ، غير متزوج ، اسم الزوجة أو الزوجات اللاتي في عصمته ، ومحال اقامتهن) - فاذا كان يجهل محل اقامة الزوجة (اكن كانت تقيم في الخارج) فقد انتفى القصد الجنائي عنه بالنسبة لمحل الإقامة . .

وقد نصت الفقرة الثانية من المادة ٢٣ مكررا المستحدثة بالقانون ١٠٠ لسنة ١٩٨٥ على معاقبة الزوج بالحبس لغاية ستة أشهر والغرامة الى ٢٠٠ جنيه أو احدهما - وهي عقوبة الجنحة - اذا ثبت ادلاؤه - للموتق - ببيانات غير صحيحة عن حالته الاجتماعية أو محل إقامة زوجته أو زوجاته أو مطلقاته ، مخالفًا بذلك ما هو منصوص عليه في المادة ١١ مكررا من ذات القانون .

(١) نقض - جلسة ١٧/٤/١٩٨٤ - الطعن ٦٨ لسنة ٥٢ ق أحوال شخصية .

(٢) نقض - جلسة ٢٨/٤/١٩٨٧ - الطعن ٦٤ لسنة ٥٤ ق أحوال شخصية ، ونقض - جلسة ١٥/٤/١٩٨٦ - الطعن ٢٥١١ لسنة ٥٢ ق أحوال شخصية .

تيد رقم سجل مدنى
رجع / / ١٩ رئيس المحكمة

١٢٩ - صيغة : اشهاد بطلاق صدر على يد المأذون

رقم الدفتر	صفحة رقم
رقم الشهاد	رقم الشهاد
انه في يوم	هجريه الموافق
أقر لدى أنا	مأذون

التابعة لمحكمة
الجزئية للاحوال الشخصية للولاية على النفس أثبت ما يلي
حضر لدى الرجل المكلف الرشيد بن
مواليد القاهرة في / / ١٩ بكافة رقم القيد
قسم ومعه زوجته البكر المكلفة الغير مدخول
عليها والغير مختلى بها خلوة شرعية صحيحة حسب اقرارهما واعترافهما
أمام المجلس والشهود الآتية / بنت
من مواليدها في / / ١٩ بطلقة شخصية رقم
في والثابت بعقد زواجها بتاريخ / / ١٩
من عملية المناصمة التابعة لمحكمة الموسيقى وبعد التحقق من
معرفتهما شرعا ونظما بشهادة كل من
مواليد في بطلقة سنة ١٩ ، و
بطلقة سنة ١٩ قالت الزوجة المذكورة
لزوجها اذكور أمام المجلس والشهود وبعد الاقرار بعدم
الدخول وعدم الخلوة الشرعية للصحة وبقاء الزوجة بينهما الان
أبرأتك يزوجي مما أستحقه عليك من النفقة من تاريخ العقد

حتى الآن من جميع الحقوق الشرعية والزوجية وأسالك طلاقى فى نظير ذلك الإبراء فأجابها فوراً بقوله لها يا يازوجتى أنت طالق منى على ذلك وتصادقا على عدم الدخول وعدم الخلوة الشرعية الصحيحة كما عرفنا أن هذه الطلقة أولى المطلقات فيمقتضى ذلك صارت مطلقة منه طلقة أولى بائنة بينونة صغرى قبل الدخول والخلوة لاتحمل له إلا بعقد ومهر جديدين بأذنهما ورضاها وأنهمتها ذلك وتحرر بذلك أصل وثلاث صور لكل منهما صورة والثالثة لسجل ط م ورسم ذلك طبق الأصل مورد عهدة فى تاريخه •

المأذون

الشاهدان

التطبيق :

١ — الفقه الإسلامى يميز من حيث الأثر المترتب على الطلاق بين ما إذا كان بائناً أو رجعياً ، فترتب على الطلاق البائن رفع قيد الزواج فى الحال ، فلا يحل للمطلق أن يستمتع بمطلقته ، ولا يملك مراجعتها ولو كانت فى العدة ، وليس له أن يعيدها الى عصمته الا برضاها وبعقد ومهر جديدين • وأما فى الطلاق الرجعى ، فإن الزوجية تظل ولا تزول الا بانتضاء عدة المطلقة ، فيملك المطلق مراجعة مطلقته ما دامت فى العدة ، ولا يتوقف ذلك على رضاها ، ولا يحتاج الى عقد ومهر جديدين ، وتتم هذه المراجعة بمجرد قوله الدال عليها أو فعله الموجب لحرمه المصاهرة (١) •

٢ — مؤدى نص المادة ٣/١١ من قانون المواريث رقم ٧٧ لسنة ١٩٤٣ أن المشرع اللوضى قرر — أخذاً بالمذهب الحنفى — أن من كان مريضاً مرض موت وطلق امرأته بائناً بغير رضاها ، ومات حال مرضه

(١) نقض — جلسة ٢٢/٣/١٩٨٣ — الطعن ٢٤ لسنة ٥١ فى أحوال شخصية •

والزوجة لا ترال في العدة ، فان الطلاق البائن يقع على زوجته ويثبت منه من حيث صدوره ، لانه اهل لايقاعه ، لانها ترثه مع ذلك بشرط ان تكون اهلا لارثه من وقت ايلانتها الى وقت موته ، رغم أن المطلقة بائنا لا ترث لانقطاع العصمة بمجرد الطلاق ، استنادا الى أنه لا ايلانها حال مرضه اعتبر احتياطيا فارا وهاريا فيرد عليه قصده لها ويثبت لها الارث (١) .

المراجع الفقهية

- أصول المرافعات الشرعية — طبعة ٧ — للمستشار أنور المبروسى .
- المشكلات العملية في قانون الأحوال الشخصية — ط ٢ — للقاضي أشرف مصطفى كمال .
- شرح قانون الأحوال الشخصية المعدل — للمستشار أنور المبروسى .

(١) نقض — جلسة ١٧/٥/١٩٨٣ — الطعن ٣١ لسنة ٥٢ ق
أحوال شخصية .

١٣٠ - صيغة : أعلام شرعى بثبات وفاة ووراثه

تلم حفظ محكمة الكلية - نفسى

محكمة الجزئية للاحوال الشخصية للمصرين فى يوم
الموافق ١٤ هـ - ١٩ م بناء على الطلب المتقدم لهذه المحكمة
من / من القيد ٢٧٠٠ ك

قد أناب الراغب بتصديق دعواه بمن سيذكره بعد استيفاء
الاجراءات القانونية وما نص عليه فى المادتين ٣٥٧ ، ٣٥٩ من القانون
رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وسماع البينة الشرعية صدر القرار الآتى تحقيق
لدى أنا / قاضى المحكمة

فى يوم ١٤ هـ ١٩ م

وانحصار ارثة الشرعى فى زوجته /

وتستحق من تركته فرضا وفى أولاده منها ، ،

يستحق من باقى تركته نصيبا للذكر مثل حظ الانثيين فقط من غير

شريك ولا بنت له سوى من ذكر ولم يترك من يستحق الوصية الواجبة

انصرر المراجع . مدير عام أقسام النيابة

اثبات وفاة وورثة

١٣١١هـ - صيغة : اعلام وروثة كالسابق

بسم الامة

محكمة كرموز الجزئية للاحوال الشخصية ولاية على النفس
بالجلسة المنعقدة علنا بينراى المحكمة في يوم الموافق
سنة ١٩ برئاسة السيد الاستاذ القاضي وبحضور
السيد / سكرتير الجلسة

صدر القرار الآتى

في مادة الورثة رقم ١٦٢ سنة ١٩٦٩ ورثات المرفوعة من

مُند

بشأن تحقيق وفاة وورثة

القرار

تحقق لدينا نحن قاضي المحكمة وفاة

في سنة ١٩ وانحصار ميراثه في أولاده البالغ

بالتساوى بينهم تفصيليا فقط بدون شريك ولا وارث

ولا لوصية واجبة له سواهم .

صورة طبق الاصل أولى سلمت الى الطالب لطلبه

في / / ١٩ برقم صور

كاتب أول المحكمة

١٣٢ — صيغة : حكم اثبات وفاة أجنبي ووراثته

باسم الشعب

محكمة جنوب القاهرة الابتدائية

الدائرة السادسة المدنية للأحوال الشخصية للأجانب

أشهاد بثبوت وفاة ووراثته

انه في يوم الثلاثاء ١٠ أبريل سنة ١٩٨٤ الموافق ٩ رجب سنة ١٤٠٤ هـ
بمصر محكمة جنوب القاهرة الابتدائية .

أمامنا نحن محمد يحيى أحمد سعيد رئيس المحكمة
ومعنا السيد / عبد الرحمن محمود سكرتير الدائرة

المحكمة

بعد الاطلاع على الطلب المقدم من السيدة /
برقم برقم ٨٩ سنة ١٩٨٣ تركت أجنب والمتضمن طلب ثبوت وفاته
المرحوم محي الدين ابن اندريا الايطالى الجنسية
— الملم الديانة بروما بايطاليا بتاريخ ١٢/١٠/١٩٨٣ وانحصار ارثه
الشرعى في ورثته الشرعيين وهما :

١ — زوجته السيدة /

٢ — ابنه القاصر المشمول بوصاية والدته السيدة /
(الطالبة) دون سواها .

وبعد الاطلاع على ترجمة شهادة الوفاة الصادرة من بلديه
روما امدق عليها من الجهات الرسمية المختصة الثابت منها وفاته

المورث المذكور في ١٣/١٠/١٩٨٣ ..

وبعد الاطلاع على الشهادة الصادرة من المركز الاسلامي الثقافى
بايطاليا الثابت منها أن المورث توفى في ١٢/١٠/١٩٨٣ وتم تجهيزه
وفقا للشرعة الاسلامية بأشراف المركز الاسلامي الثقافى
بايطاليا .

وبعد الاطلاع على صورة قيد زواج الطالبة بالمورث المستخرجة
من مكتب سجل مدنى قصر النيل المؤرخة ١٩٨٣/١١/٧ الثابت منها
زواج المورث بالطالبة في ١٩/٨/١٩٦٢ وانهما مسلما الديانة .

وبعد الاطلاع على التحريات الادارية الواردة من قسم شرطة
قصر النيل المؤرخة ١٩٨٤/٤/٧ ومطابقة ما جاء بها لا جاء بطلب وعدم
وجود منازعة من أحد في ذلك .

وبعد الاطلاع على الصورة الرسمية للقرار الصادر من نيابة
القاهرة الكلية للاحوال الشخصية ولاية على المال بتاريخ ٨٣/١٢/٢٤
في القضية رقم ١٥٤٠ لسنة ١٩٨٣ كلى قصر النيل الثابت منه تعيين
الطالبة وصيا بلا أجر على ابنها القاصر شريف .

وبعد الاطلاع على تحقيق الارث المحرر منا بجلسة
١٩٨٤/٣/٢٠ .

وبعد الاطلاع على المادة ١٧ فقرة أ من القانون المدنى المصرى وأحكام
الشرعية الاسلامية وبعد الاطلاع على المادة ٩٣٤ من قانون المرافعات
المصرى .

لذلك

قررت المحكمة اثبات وفاة / محى الدين ابن اندرياس الايطالى
الجنسية المسلم الديانة بروما في ١٢/ من أكتوبر سنة ١٩٨٣ وانحصر

أرثه الشرعى فى زوجته المسلمة
وابنه متهمها المسلم القاصر بوصايتها /
التركة تمصيا دون وارث أو شريك غيرهما .
مكتير الدائرة
رئيس المحكمة

١٣٣ — صيغة : عقد زواج رسمي

أمين السجل	رقم التوثيق —
أنه في يوم	مقرر أصل —
الموافق	مقرر صور —
بمكتب توثيق	الساعة
أمامنا نحن	الموثق بالمكتب المذكور
وبحضور كل من :	أضافي —
١ —	أضافي —
	اتساع —
	توكيد —
٣. —	إيصال —

الشاهدان البالغين العاقلين العارفين لشخصية المتعاقدين

والحائزين للشروط المطلوبة شرعا وقانونا باعتبارهما

شاهدي اشهاد ومعرفة

خضر كل من

أولا : السيد / ابن السيد

وبابن السيدة / وجنسيته

ومحل وتاريخ ميلاده

ومهنته

ودرجة تعليمه

والمقيم

توريد الرسم —

وديانتته عاليه وقدره —

بإيصال رقم —

ثانيا :

بنت السيد /

وبنت السيدة / وجنسيتهما

وديانتهما ومحل وتاريخ ميلادها ومهنتها

ودرجة تعليمها

والقيمة

وطلبا منا أن نربطهما برباط الزوجية الشرعية بعد أن
قررا بعدم وجود مانع يحول دون زواجهما وأقرهما
الشهادان على ذلك وبعد مراجعة الأوراق المرافقة لهذا
المقد والتحقق من عدم وجود ما يمنع شرعا أو قانونا
يأمن زواجهما قد استعملنا من الزوجين عما إذا كان
قد سبق لأحدهما الزواج وبمن ،

فأجاب الزوج سبق الزواج من السيدة

ومازالت في عصمته

وأجابت الزوجة لم يسبق لها الزواج

ثم سألنا عما إذا كانت تقبل السيد /

الحاضر في مجلس هذا المقد زوجا شرعيا لها فأجابت بقولها (قبلت

زواجه) على كتاب الله وسنة رسوله ثم سألنا السيد /

عما إذا كان يقبل الحاضرة في مجلس هذا العقد زوجة

شرعية له فأجاب بقوله (قبلت زواجها) على كتاب الله وسنة رسوله

وذلك نظير مذكر قدره ١٠٠٠٠٢٥ ألف جنيه و ٢٥ قرش دفع منه مبلغ

قدره ٢٥ خمسة وعشرون قرشاً مقدماً المصداق والباقي وقدره ١٠٠٠

ألف جنيه مؤجلاً يستحق الدفع عند أقرب الاجلين (الوفاة أو الطلاق)

وقررت الزوجة باستلام مقدم المداق قبل الآن وخارج مجلس هذا
تتمدد .

فقرروا علنا وعلى مسمع من الحاضرين أنهما قد أرتبطا برباط الزوجية
الشرعية الصحيح وتم جميع ذلك بصوت واضح بمجلس المقدد . .
وقدما الزوجان

أربعة صور فوتوغرافية لكل منهما صورتان
شهادتين طبيتين تفيد أن خلو الزوجان من الامراض مسؤختين في
٧٠/٨/١

بطاقة شخصية للزوجة رقم ٤٢٠٥٩ / ٦٧ مصر القديمة ثابت بها
اشهار مواليد ١٩٤٨/١٠/١٩ القاهرة .

بطاقة لقامة مؤقتة رقم ١٤٢٣٤ / ٦٨ تنتهى في ١٩٧٢ ثابت بها أنه موليد
١٩٤٥ وأنه كويتي الجنسية .

وتقر الزوجة بأنها محتفظة بالجنسية المصرية وانها تقيم مع زوجها ايما
كان يقيم ولا تستحق معاش أو ورث من الحكومة المصرية وليس لها
أكثر من مائتى جنيه .

وحضر مجلس العقد والد الزوجة السيد /
مصر القديمة ووافق على الزواج .

التعليق (عن الاحوال الشخصية للاجانب) :

١ — مفاد نصوص الكتاب الرابع من قانون المرافعات السابق
الذى أبقي عليه القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بإصدار قانون المرافعات
الحالى ، والتي تكم اجراءات دعوى الاحوال الشخصية للاجانب
، لا تستوجب لسماع دعاوى المطالبة بالحقوق المترتبة على ابطال الزواج
أن يكون العقد موقعا (١)

(١) نقض — جلسة ١٢/٢١/١٩٨٢ — الطعن ١٥ لسنة ٥٣ ق

(احوال شخصية) :

١٣٤ - صيغة : محضر خطبة المسيحيين المصريين

بسم الآب والابن والروح القدس الله واحد آمين

أنه في يوم الاحد المبارك ٢٦ أبيب سنة ١٧٠٠ للشهداء الموافق ٨٠/٨/٥ ميلادية بتوفيق السيد المسيح واضع شريعة الكمال وناموس الافضال توجهت أنا الموقع فيه كائن كنسية السيدة العذراء

بحمة بنها بناء على دعوة السيد / ابن

المقيم الان بجهة الى منزل السيد /

الكائن تمام هذه الخطبة .

الاسم

يذكر أممه بكر الوالد الوالدة المهنة والموئل

تاريخ الميلاد محل الإقامة

بطاقة

أو غير ذلك

رقم الجهة تاريخ صدورها

الخطيب

الخطيبة

بحضور الشهود الموقعين أدناه أثبت في المحضر ما يأتي :-

١ - أن الخطيبين نظر كل منهما الآخر وقبل الزواج من بعضهما
بمحض إرادتهما واختيارهما وأقرا بذلك أمامي . . .

٢ — عدم وجود موانع شرعية تمنع زواج الخطيبين ، وانهما
قبطيان أرثوذكسيان • وأقرأ أنهما بكران ولم يسبق لهما الزواج لان •

٣ — أقر الخطيب أن سنه وأقرت الخطيبة أن سنها

(وتحقق لنا. أنهما بالغان الحد الأدنى للسنة المقرر للزواج) •

الاسم بالكامل المهنة تاريخ الميلاد جهة الميلاد

بطاقة

محل الإقامة رقم الجهة تاريخ صدورها التوقيع

كما أن كلا من الوكيلين قبل التوكيل :

أقر الخطيب بتوكيل

وأقرت الخطيبة بتوكيل

٤ — أن الخطيب قدم / شبكة قيمتها

٥ — إذا عدل أحد الخطيبين عن الخطبة (بدون سبب شرعي)

وكان الخطيب هو الذي عدل يصبح المهر الذي دفعه أو الشبكة والهدايا

حقا للخطيبة ، أما إذا كان المدول آتيا من جانب الخطيبة فتد للخطيب

المهر الذي دفعه أو الشبكة والهدايا غير القابلة للاستهلاك أو قيمتها

نقدا •

٦ — اتفق الخطيبان على أن يكون اتمام عقد الزواج يوم

سنة ١٦ ش الموافق سنة ١٩ م •

امضاء الخطيب امضاء الخطيبة امضاء وكيل الخطيب

امضاء امضاء امضاء

امضاء امضاء امضاء

الشهود

الاسم بالكامل . المهنة . تاريخ الميلاد . جهة الميلاد
بطاقة

محل الإقامة رقم الجهة تاريخ صدورها التوقيع
الشاهد الاول
الشاهد الثاني

بناء على ما تقدم قد تمت هذه الخطبة حسب المدون بهذا المحضر
الرسمي عن يدى وبحضور الخطيبين والشهود الموقعين أعلاه وتليت
الصلاة الربانية سائلين السيد المسيح أن يبارك الخطيبين وله المجد
دائماً

تحريراً في ١٦ شـ الموافق سنة ١٩ م
(تتظر التعليمات الواجب اتباعها بظهره) امضاء الكاهن
امضاء

تعليمات

١ - يجب إرسال هذا المحضر للمطرانية في اليوم التالي لتحريره
مباشرة مشفوعاً بآيـنـاحات عن الحوال الآتية اذا كان هناك ما يقتضى
ايضاها .

٢ - اذا كان الخطيب غير مكتسب وضمن والداه أو أحدهما أو ولى أمره
الانفاق عليه وعلى زوجته يؤخذ على الضامن التمتع بذلك .

ب - اذا كان أحد الخطيبين منفصلاً أو من غير التابعين للكنيسة
القطبية الأرثوذكسية يجب اثبات ذلك على المحضر الذى يرفق به

في الحالة الاولى الحكم الصادر من الهيئة القضائية المختصة
بالفصل وفي الحالة الثانية القراؤ بانضمامه . واذا كان أحدهما
غير مسكر أو له ظروف خاصة وجب اثبات ذلك تفصيلا على هذا
المحضر .

٢ - يتحرر هذا المحضر من نسختين أحدهما ترسل للمطرانية
يركى والثانية تبقى بالدفتر .

٣ - لا تجوز الخطبة الا اذا بلغ الخاطب سبعة عشر سنة
والخطوبة خمسة عشر سنة ميلادية كاملة .

٤ - الحد الأدنى لسن الزواج ثمانى عشر سنة للذكر وست عشر
للانثى .

٥ - يجب على كل حال التوقيع من الفطيين أو اختامهما ومن
لا يعرفه القراءة والكتابة يوقع ببصمة أبهامه اليمنى ولا يكفى بتوقيعات
الوكلاء عنهما .

٦ - لا يجوز عقد مراسم الخطبة في المحال العامة أو الصالات
أو غيرها من الاماكن المعدة للسهر والسمر بل في الكنائس ورابطة
القدس ، الشبان المسيحية ، القاعات الملحقة بالكنيسة البطرسيية ،
والملاحقة بكنيسة مار مرقس بمصر الجديدة ، والملاحقة بكنيسة الملايخ
ميخائيل بطوسون ، كما لا يجوز عقد مراسيم الزواج الا في الكنائس
فقط .

٧ - لا يجوز اثبات أية اتفاقات مادية بين الفطيين بهذا العقد .

ايضاحات مقتضى تبيانها طبقا للتعليمات الواردة بماليه تحست

« أ » و « ب » من البند الاول

هذه الصورة طبق الاصل حشرت بناء على طلب

وكيل المطرانية

١٣٥ - ميفعة : مخض مقد زواج

المسيحيين المصريين

(بسم الآب والابن والروح القدس)

(اله واحد آمين)

انه في يوم المبارك ١٧ قبطية الموافق سنة ١٩ ميلادية أنا القس كاهن كنيسة أقرا بأنه بحضور الشهود الموقعين فيه أدناه قد أتممت المراسيم الدينية لمقد زواج القبطي الارثوذكسي ابن من القبطية الارثوذكسية كريمة وبناء على محضر الخطبة المؤرخ في سنة ١٩ نمرة وعلى التصريح الصادر من المطرانية بتاريخ سنة ١٩ نمرة وذلك بالمنزل / بكنيسة الكائنة

وقد تحرر هذا المحضر موقعا عليه من الزوجين ووكيليهما والشهود وأقر الجميع بان الزوجين قبطيان ارثوذكسيان توقيع الزوج توقيع الزوجة توقيع وكيل الزوج توقيع وكيل الزوجة امضاء امضاء امضاء امضاء

توقيع الشهود

الاسم السن العنوان رقم البطاقة
توقيع الكاهن

(تنبيه)

١ — يجب على الكاهن تحرير هذا مباشرة وقت عمل العقد وإرساله للمطرانية في اليوم التالي .

٢ — يتحرر هذا العقد من أربع نسخ واحدة تبقى ثابتة بالدفتر والثانية ترسل للمطرانية والثالثة تسلم للزوج والرابعة للزوجة بمعرفة الكاهن .

٣ — مجموعة التوثيق رقم مسلسل رقم محكمة

التعليق (على زواج الميحي) ١

١ — تقدير المانع الطبيعي أو الرضى الذى لا يرجى زواله ويحول دون مباشرة العلاقة الزوجية هو — وعلى ما جرى به قضاء النقض — مما يدخل في سلطة محكمة الموضوع دون رقابة عليها من محكمة النقض ، متى قام قضاؤها على أسبابها (١) .

٢ — مفاد المادتين ٢٧ و ٤١ من مجموعة ١٩٣٨ نالقباط الارثوذكس — وعلى ما جرى به قضاء النقض — أنه اذا كانت حالة العجز الجنسي سابقة على الزواج ومحقة وقت قيامه ، فانها تعتبر مانعا من موانع انعقاده ، ويكون العقد باطلا بطلانا مطلقا بشرط ثبوت أن العجز لا يرجى زواله ولا يمكن البرء منه (٢) .

٣ — المادة ٣٧ من مجموعة قواعد الاحوال الشخصية للالقباط الارثوذكس الصادرة في ١٩٣٨ تنص على أنه : « يجوز للزوج الطمن

(١) نقض — جلسة ٢١/١٢/١٩٨٢ — الطمن ٥١ لسنة ٥١ ق
إلى أحوال شخصية) .

(٢) نقض — جلسة ٣٠/٣/١٩٨٤ — الطمن ١٧ لسنة ٤٠ ق
إلى أحوال شخصية) .

في الزواج اذا وقع غش في شأن بكاره الزوجه بأن ادعت أنها بكسر وثبت أن بكارتها أزيلت بسبب سوء سلوكها ، أو في خلوها من الحمل وثبت أنها حامل » • كما تنص المادة ٣٣٨ منها على أنه : « لا تقبل دعوى البطلان في الاحوال المنصوص عليها في المادة السابقة الا اذا قدم الطلب في ظرف شهر من وقت أن علم الزوج بالغش وبشرط أن لا يكون حصل اختلاط زوجي من ذلك الوقت مما مفاده أن الغش في شأن بكاره الزوجه يجيز ابطال الزواج باعتباره غلطاً في صفة جوهرية يمسبب ارادة الزوج وقت انعقاده بشرط أن يرفع دعوى البطلان في ظرف شهر من وقت علمه بالغش على ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي من ذلك وقت ، لا في هذا الاختلاط من أجازة ضمنية للمقد (١)

٤ - لا كان مبدأ حظر تعدد الزوجات يعتبر من القواعد الاصلية في المسيحية على اختلاف مللها وطوائفها المتلقة بصميم العقيدة الدينية والواجبة الاحترام والخلقية بالانصياع فيما بين المسيحيين ، بحيث يعتبر الزواج الثاني المعقود حال قيام الزوجية الاولى باطلا ولو رضى به الزوجان ، ويكون لها ولكل ذي شأن حق الطعن فيه ، وكان أطراف الدعوى ممن يدينون بالمسيحية ، وكان المطعون عليها زوجة للطاعن الاولى ، فإنه من حقها رفع دعواها ببطلان زواجه بالطاعة الثانية (٢) •

٥ - الطلاق شرعاً هو حل رابطة الزوجية الصحيحة بلفظ الطلاق الصريح أو بعبارة تقوم مقامه تصدر ممن يملكه وهو الزوج أو نائبه • المطعون عليه وان أشار في صحيفة دعواه الى أن من حقه عملاً

-
- (١) نقض - جلسة ١٦/٤/١٩٨٥ - الطعن ٩ لسنة ٥٤ ق
(أحوال شخصية) •
(٢) نقض - جلسة ٢٣/٤/١٩٨٦ - الطعن ٦٢ لسنة ٥٤ ق
(أحوال شخصية) •

أحكام الشريعة الإسلامية أن يوقع طلاق زوجته الطاعنة بإرادته المنفردة ، إلا أنه لم يورد فيها أنه قد أوقع الطلاق عليها في تاريخ معين بلفظ المريح أو بلفظ آخر يفيدده وهو ما خلت منه كذلك مسائل الأوراق ، فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى رغم ذلك بأبائته طلاق المطعون عليه للطاعنة يكون قد أقام قضاءً على واقعة لا أصل لها في الأوراق الأمر الذي أدى به إلى الخطأ في تطبيق القانون مما يبطله ويوجب نقضه (١)

٦ - الشريعة الإسلامية تطبقها في المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للمصريين غير المسلمين المختلفي الطائفة أو الملة أحكامها لا تجيز للزوجة طلب التفريق إذا غيرت طائفتها عن تلك التي ينتمي إليها الزوج (٢) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٥/٣/٢٦ - الطعن ٥٤ لسنة ٥٤ ق
(أحوال شخصية) .
(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٢٤ - الطعن ٥١ لسنة ٥٢ ق
(أحوال شخصية) .

١٣٦ - صيغة : اشهاد بأشهر اسلام

أنت في يوم	الموافق	الساعة	بمكتب توثيق
أمامنا نحن	الموثق بالمكتب المذكور		
ويحضر كل من :			
١ -	بن	المقيم بـ	بطاقة شخصية
رقم	أو رخصة رقم		
٢ -	بن	المقيم بـ	بطاقة شخصية
رقم	أو رخصة رقم		

بصفتها شاهدين عاقلين باليمين عارفين لشخصية المشهد وحائزين لكافة الصفات المطلوبة قانونا طبقا للمادة رقم ٧ من اللائحة التنفيذية لقانون التوثيق .

حضر	بن	بن	ديناته	مذهبة
محل اقامته				

ويعد تعريه المعرفة التامة بشهادة الشهود المذكورين .

أشهد على نفسه بأنه اعتنق الدين الاسلامي الحنيف ونطق بأشهادتين قائلا « أشهد أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله وأن عيسى عبد الله ورسوله وبريء من كل دين يخالف الدين الاسلامي » وقد ضبط اشهاد بذلك يوم تاريخه بحضور من ذكر ويعد ورود خطاب الجهة الادارية المؤرخ .

تحت رقم

باتخاذ

اللازم نحو سماع الاشهاد .

وبما ذكر تحرر هذا الاشهاد .

ملحوظة :

١ - إذا كان المشهر اسلامه يهوديا يذكر بدلا من «عيسى» موسى
عبد الله ورسوله وإن العذير عبد الله ورسوله » .

٢ - في حالة تغيير الاسم يضافه بند بذلك مع اشهد باتخاذ
الاجراءات القانونية المنصوص عنها في القانون ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بالنسبة
لتغيير الاسم .

٣ - لا يحصل رسوم على هذا الاثهاد

٤ - يستعان بالشاهدين في حالة عدم معرفة الموثق المشهد أو إذا
لم يتيسر اثبات شخصيته بصتند رسمي أو إذا أصل الطالب على
الاستمارة بالشاهد .

التعليق :

تضمنت تعليمات الشهر العقاري بالنسبة لاثهادات اشهار الاسلام
ما يلي :

يجب في حالة اشهار الاسلام أو القرار به أن يتقدم الطالب بطلبه
الى المحافظة التابع لها لاتخاذ الاجراءات التي تقوم بها تلك الجهة
طبقا للتعليمات الجارية العمل بمقتضاها وهي :

١ - تقدم طلبات اعتناق الدين الاسلامي الى المحافظة التي يكون
فيها الوطن الاصلى للطالب ويذكر في الطلب الدين أو المذهب الذي
ينتمي اليه .

إذا كان الطالب يقيم أو يباشر أعماله في جهة غير موطنه الاصلى
يجوز أن يقدم الطلب الى المحافظة التي تتبعها الجهة المذكورة .

ولا يقبل الطلب المقدم الى محافظة لا يكون فيها الوطن الاصلى
للطالب ولا يقيم أو يباشر أعماله فيها الا إذا تبين للمحافظ نفسه

أنه في تقديم الطلب إلى موطن الطالب أو محل إقامته أو أعماله خطر عليه .

٢ - إذا كان الطالب المقدم مقبولا على الوجه المبين في البنيد السابق تحدد المحافظة موعداً للطالب تعلن به كلا من الطالب للحضور فيه إلى مقر المحافظة ورئيس الدين أو المذهب التابع له الطالب في المحافظة لرسالة مندوب من قبله لموعظ الطالب ولإسدائه النصيحة . فإذا لم يحضر المندوب في الموعد المحدد تحدد موعداً آخر ويخطر رئيس الدين أو المذهب بأنه إذا لم يحضر مندوبه يسار في الإجراءات برغم عدم حضوره .

٣ - تندب جهة الإدارة موظفاً لمضور اجتماع المندوب الديني بالطالب الذي يقدم فيه المندوب النصيحة للطالب - وتكون مهمة الموظف المذكور التثبت من هدوء الحالة وصحة ما يجري فيه . . .

٤ - إذا قبل الطالب نصيحة أهل دينه حفظ الطلب والا أرسل الطالب إلى مكتب التوثيق المختص ليتلقى من الطالب بعد التحقق من استيفائه الشروط الشرعية أشهاده بالاسلام .

٥ - لا يمنع الحجر لعمته من قبول اعتناق الاسلام ، كذلك لا يمنع الصغر من قبوله إذا كان الطالب لا يقل عن ستة عشر عاماً فإذا كان دون ذلك رفع الأمر للمحكمة المختصة لتصرف .

٦ - يجب استفتاء قسم قضايا وزارة الداخلية في الطلبات المقدمة من الأجانب لاعتناق الاسلام ويجب لذلك أن ترفع إلى الوزارة .

لذلك يراعى قبل توثيق الشهادات المذكورة قيام جهة الإدارة - باستيفاء الإجراءات السابقة والمتفق عليها بين وزارتي الداخلية والمعدل - بعد ورد الطلب لمكتب لتوثيق أو الفرع من المحافظة لتوثيق الأشهاد يقوم المكتب أو الفرع بإخطار جهة الإدارة بالوقت المحدد

توثيق الاشهاد لاتخاذ اللازم للمحافظة على النظام .

— يراعى عند توثيق أشهاد أشهر الاسلام أن يقوم به موق

مسلم .

— لا رسم على اشهاد اشهار الاسلام الذى يصدر من شخص
بأنه تاب الى الله وأثاب ذاته برىء من كل ما صدر منه مخالفا لدين
الاسلام ويشهد بأن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله .

يراعى أن يتضمن اشهاد الاسلام الاجراءات التى أتتبت طبقا
لما جاء بالكتاب المذكور وارفاهه بأصل الاشهاد كما ينص فى الاشهاد
بتمهيد المشهد باتخاذ الاجراءات المنصوص عليها فى القانون رقم ٣٦٠
لسنة ١٩٦٠ بالنسبة لتغيير الاسم . .

يرسل مكتب التوثيق أو الفرع كشفا لموزارة العدل (إدارة
المحاكم) بالاشهادات التى من هذا القبيل بمجرد صدورها على أن يذكر
فيه اسم المشهد قبل الاسلام واسمه بعد الاشهاد وباشهار الاسلام
والديانة السابقة والسكن وتاريخ ورقم توثيق الاشهاد ويذكر فى خانة
الملاحظات أن كان قد سلم الاشهاد للطالب من عدمه . على أن تدون
البيانات المذكورة فى كشف كالاتى :

رقم مسلسل	الاسم قبل الاسلام	الاسم بعد الاسلام	تاريخ
ورقم	ملحوظات		
	والديانة	وسكنه	توثيق
	الاشهاد		

إذا طلب المشهد صورة ثانية من اشهاد الانسلام لسبب ما يرفع
هذا الطلب من المكتب أو الفرع بعد تحصيل الرسم الى وزارة العدل
(إدارة — المحاكم) فور تقديمه للافادة بما يتبع على أن يرفق به .

صورة طبق الاصل من البيانات الموضحة بالكشف المنفرد عنه بالمادة السابقة بالنسبة للطلاب بعد تضعينه سبب طلب الصورة الثانية ومميز الصورة الاولى .

ويراعى التحقق من مدى صحة البيانات الواردة بالطلاب بمطابقتها على البيانات الثابتة في سجلات المكتب أو الفرض واثبت واقعة المطابقة والتحقق من صحتها من المضمون المختص مع توقيمه بذلك على الطالب .

الفصل الخامس

عقود الوصية

١٣٧ - صيغة : عقد وصية لشخص واحد

انه في يوم
بمكتب توثيق
بمصلحة الشهر العقاري أمامنا نحن
مؤثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور .

وبحضور كل من :

الشاهدان الحائزان لجميع الصفات القانونية اللازمة والمثبتان
لحقيقة شخصية الحاضرين .
خمس :

١ - بن سن ومهنته وجنسيته
وديانتته والمقيم بشارع رقم قسم
محافظة

وبعد أن أقر الحاضر بأهليته للتصرف ، طلب منا اثبات الوصية
الآتية :

أوصى الحاضر بالثلث في جميع ما يتركه عند الوفاة كتركة من
عقار ومنقول ، السيد / بن بن ومهنته
وجنسيته وديانتته والمقيم بشارع
رقم قسم محافظة

وتشمل التركة المذكورة على : . . .

(تذكر مشتملات التركة : رقم العقار - الشارع - القسم - الشيخة - البلد - المحافظة . والحدود الاربعه ووصف العقار وتكوينه - تكليفه ، وما يتبع ذلك من ملحقات ومشتملات .

فاذا العقار اطمينا ، تذكر المساحة الاجمالية ، والناحية والمركز ، والمحافظة ، وأسماء الاحواض ، وأرقامها ، وحدود كل قطعة ، وتكليفها ، والآلات والادوات الزراعية ، والسواقي ، والاشجار والتخيل ، والمباني ، وما يتبع الاطيان من مراو وطرق ومسكن)

وتكون هذه الوصية مثقلة بالتزام الوصى له بما يلي :

(تذكر التزامات الوصى له) ، وعليه تنفيذها في مدى شهرا من تاريخ تسلمه اموال الوصى له بها . وفي حالة مخالفته تلك الالتزامات ، فانه يحق لورثة الوصى طلب ابطال الوصية . .

وقد عين الحاضر (الوصى) السيد / منفسذا لهذه الوصية : ويكون له ما لوصى التركة من اختصاصات وحقوق والتزامات .

شهود	الوصى	الموثق
امضاء	امضاء	امضاء

١٣٨ - صيغة : وصية خاصة لعدة أشخاص

أنه في يوم:

بمصلحة الشهر العقاري

بمكتب توثيق

موثق العقود الرسمية بالمكتب

أمامنا نحن

المذكور .

وبحضور كل من :

١ -

٢ -

الشاهدان الحائزان لجميع الصفات القانونية لجميع الصفات
القانونية لجميع الصفات القانونية اللازمة ، والمتبنا لحقيقة شخصية
الحاضرين .

حضر :

١ -	بن	سن	ومهنه
وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع	رقم
تم	محافظه		

وبعد أن أقر بأهليته للتصرف ، طلب منا تحرير الوصية التالية :

أوصى الحاضر بما يلي :

أولا - للسيد /	بن	ومهنه
وجنسيته	وديانته	والمقيم

بالمقار الآتي :

(إذا كان المقار بناء أو أرضا فضاء معدة للبناء ، فيذكر رقم المقار ، والشارع ، والقسم ، والشياخة ، والبلد ، والمحافظة ، والحدود الأربعة ، ووصف المقار ، وتكوينه وتكليفه ، وما يتبع ذلك من ملحقات ومشتلات .

فإذا كان المقار أطيانا ، تذكر المساحة الإجمالية ، والناحية ، والمركز ، والمحافظة ، وأسماء الأحواض ، وأرقامها ، وحدود كل قطعة ، وتكليفها ، والآلات والأدوات الزراعية ، والسواقي ، والأشجار ، والنخيل ، والمباني ، وما يتبع الأطيان الزراعية من مراو وطرق ومسكن).

ثانيا - السيد / بن ومهنته
وجنسيته وديانته والمقيم
بحق الانتفاع الآتى بيانه :

ثالثا - للسيد / بن ومهنته
وجنسيته وديانته بمرتب قدره مليم جنبيه
(شهر يا يؤدي له طوال حياته ؛ على أن يرمد
لاداء هذا المرتب سندتات يتولى منفذ الوصية شراءها
وتخصيمها لهذا الغرض .

رابعا - للسيد / بن ومهنته
وجنسيته وديانته والمقيم
بمبلغ (نقدا .

خامسا - السيد / بن ومهنته
وجنسيته وحياته والمقيم
بمبلغ مليم جنيه () قيمة
الدين الذي بذمته للحاضر من أصل وملحقات وما يستجد ، وذلك بموجب
، وعلى منفذ الوصية تسليمه سند الدين
المذكور مؤشرا عليه بما يفيد ذلك .

سادسا - مؤسسه بمبلغ جنيه ()
(، أو بمرتب شهري أو سنوي قدره جنيه
٢) يستمر دفعه لمدة سنة) ، يؤخذ
من ريع المقار

تذكر بيانات المقار على نحو ما تقدم في - أولا -
سابعا - لمعهد بمبلغ جنيه ()
وهكذا .
وقرر الحاضر أن جميع ما أوصى به المبين بعاليه لا يتجاوز ثلث
قيمة أمواله .

كما قرر أخيرا بأنه قد أوصى بتعيين السيد /
منفذا لهذه الوصية ، ويكون له فالمصفي التركة من اختصاصات وحقوق
والترامات .

شهود	الموصى	الموثق
امضاء	امضاء	امضاء

التعليق :

١ — تسرى على الوصية أحكام الشريعة الإسلامية والقوانين
الصادرة في شأنها (م ٩١٥ مدني) .

٢ — تراجع نصوص قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ .

٣ — متى كان الثابت أن الموصى توفي سنة ١٩٤٤ فإن وصيته
لا يحكمها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، وإنما يحكمها أرجح
الآراء في مذهب أبي حنيفة على ما تقتضى المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب
المحاكم الشرعية (١) .

٤ — الوصية ، انعقادها بإرادة الموصى المنفردة دون اشتراط شكل
خاص . ما أوجبه المادة ٢ من القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ من شكل خاص
للوصايا الواقعة من ١٩١١ على شرط لسماع ادعوى بها عند الإنكار (٢) .

٥ — دعوى الوصية ، شرط سماعها وجود أوراق رسمية تسجل
عليها . كفاية الإشارة الى وجودها في تحقيق رسمي دون استلزام
وجود ورقة الوصية ذاتها .

الشهادة الصادرة من واقع دفاتر الشهر العقاري ، إيرادها
اقرار الموصى بالإيضاء لثبوت تركته وتوقيعه بالدفتر ، صلاحيتها كمسوغ
دعوى الوصية : كفايتها في اثبات صحة صدور الوصية منه (٣) .

(١) نقض — جلسة ١٩٦٧/١١/٢٠ — مجموعة المكتب الفني —
السنة ١٨ — مدني — ص ١٣٦٨ .

(٢) نقض — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١ — المرجع السابق — السنة
٣٠ — ص ٨٩٧ .

(٣) نقض — جلسة ١٩٧٩/٣/٢١ — المرجع السابق — السنة
٣٠ — ص ٨٩٧ .

٦ — مؤدى نص المادتين ١٨ و ٢٠ من قانون الوصية أن وجود الموصى به في ملكية الموصى يجب أن يستمر من وقت صدور الوصية إلى وقت قبولها ، لأن الوصية عقد غير لازم ، فما يكون شرطاً لانثائه يكون شرطاً لبقائه حتى يتقرر ويلزم بالقبول بعد الوفاة (١) .

٧ — مفاد نص المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن المشرع قرر وصية واجبة في حدود ثلث التركة للاحفاد الذين يموت آباؤهم في حياة أحد والديهم ، طالما لم يوصى الجد لفرع ولده المتوفى بمثل نصيب ذلك الولد بشرط أن يكونوا غير وارثين والا يكون أقل من نصيب أصلهم أكمل لهم بالوصية الواجبة ذلك النصيب (٢) .

٨ — مؤدى نص المادتين ١٨ و ٢٠ من قانون الوصية أن وجود الموصى به المعين في ملكية الموصى يجب أن يستمر من وقت صدور الوصية إلى وقت قبولها ، لأن الوصية عقد غير لازم ، فما يكون شرطاً لانثائه يكون شرطاً لبقائه ، حتى يتقرر ويلزم بالقبول بعد الوفاة ، فإذا تصرف الموصى حال حياته في بعض ما أوصى به ، كان ذلك منه رجوعاً عن بعض الوصية ، فلا تنفذ في بعض ، أوصى به ، كان ذلك منه رجوعاً عن بعض الوصية ، فلا تنفذ إلا فيما تبقى مما أوصى به من مال (٣) .

٩ — مفاد نص المادتين ٢ و ١٨ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أن الوصية بحسب المصل تصرف غير لازم ، لا تنفذ إلا بمصل

(١) نقض — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٧ — المرجع السابق — السنة

٢٧ — ص ١٢١٥ ، ونقض جلسة ١٩٧٢/٢/١٥ — المرجع السابق —

السنة ٢٣ — ص ١٧٦ .

(٢) نقض — جلسة ١٩٧٦/٣/٣ — المرجع السابق — السنة ٢٧

— ص ٥٦٨ .

(٣) نقض — جلسة ١٩٧٦/٥/٢٧ — المرجع السابق — ص ١٢١٥ .

النوفاة ولا يترتب عليها أى حق قبلها ، فيجوز من ثم للموصى الرجوع صراحة أو دلالة عنها كلها أو بعضها ، ما دام أن الرجوع المريح يكون بأى عبارة ينطقها الموصى أو يكتبها تدل بوضوح على أنه غير راغب فى الإبقاء على الوصية وهو وحده الذى شرط لسماع الدعوى به ثبوته بورقة رسمية أو ورقة عرفية كتبت كلها بخط المتوفى وعليها امضاؤه أو مصدق عليها فى الحوادث الواقعة من ١٩١١ الميلادية ، لأن الموصى انما يقصد الرجوع ابتداء ويسمى اليه مما يحفظه الى تحرير سند باثباته . أما الرجوع دلالة فيصبح بأى فعل أو تصرف يصدر من الموصى بعد الوصية ينبى عنه وتقوم القرينة أو العرف على أنه أراد بالفعل نقض الوصية أو يتضمن الفعل من تلقاء نفسه نقضا ، ولا يحتاج فى اثباته بعد وفاة الموصى الى ما يستلزم فى الرجوع المريح لانه ينصب على حوادث مادية لا حصر لها يجوز اثباته بسكافة سبل الأثبات (١) .

١٠ - مفاد نص المادة الخامسة من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ أنه يشترط فى الموصى أن يكون أهلا للتبرع بأن يكون بالغاً عاقلأ رشيداً راضياً ، فلا تصح وصية المجنون والمعتوه اذ لا ارادة لهما ، واذا كان العقل شرط لمصلحة الوصية عند انشائها فهو شرط أيضاً لمقتاها ، ولذلك اذا جن الموصى جنونا مطبقا واتصل الجنون بالموت ، فان الوصية تبطل ، لان للموصى أن يرجع عن وصيته ما دام حيا ، فاذا أصيب بجنون مطبق واتصل به الموت لم يثبت أنه مات مصرا عليها . أما اذا لم يتصل به الموت لم تبطل الوصية ، لانه اذا أفنق قبل موته : كانت لديه فرصة الرجوع ولم يرجع ، كان ذلك دليلا على الاصرار

والمراد بالجنون — على ما أفصحت عنه المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية تطبيقاً على المادة الرابعة عشرة ما يشمل النية . وبالمطبق ما يمكث شهراً .

لما كان ذلك ، وكان الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر ، وقرر أن العتة لا يبطل الوصية ، وإنما الذى يبطلها هو الجنون المطبق الذى يتصل بالموت ، فإنه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون (١) .

١١ — الوصية وفقاً للفقرة الأولى من المادة الثانية من القانون ٧١ لسنة ١٩٤٦ — تتمتع بالعبارة أو بالكتابة ، فإذا كان الموصى عاجزاً عنهما انمقدت الوصية بأشارته المفهمة . أما الكتابة المنصوص عليها فى الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة فهي مطلوبة لجواز سماع الدعوى بالوصية عند الإنكار وليست ركناً فيها . فلو أقر الورثة بالوصية عند الإنكار وليست ركناً فيها . فلو أقر الورثة بالوصية أو وجهت اليهم اليمين فيكلوا ، سمعت الدعوى وقضى بالوصية (٢) .

١٢ — الطعن على عقد البيع من أحد طرفيه بأنه يخفى وصية ، هو طعن بالصورية النسبية بطريق التستر ؛ عبء اثبات ذلك على من يدعيه ، وجوب الأخذ بظاهر نصوص المقتد عند العجز عن اثبات الصورية (٣) .

(١) نقض — جلسة ١٩٧٥/٤/١ — المرجع السابق — السنة ٢٦ — ص ٧١٣ .

(٢) نقض — جلسة ١٩٧٣/١١/٢١ — المرجع السابق — السنة ٢٤ — ص ١١١٩ .

(٣) نقض — جلسة ١٩٧١/١/٥ — المرجع السابق — السنة ٢٢ — ص ٣ ، ونقض — جلسة ١٩٧٥/٦/٢٦ — المرجع السابق — السنة ٢٦ — ص ١٣١٤ .

١٣ - طعن الوارث بصورة تصرفات المورث المضرة به ، اثباته بكافة الطرق ، للوارث عند عده توافر شروط القرينة القانونية الواردة بالمادة ٩١٧ مدنى اثبات حيازة المورث للعين المتصرف فيها كقرينة من الترائن القضائية (١) .

١٤ - الوصية ، نفاذها في ثلث التركة كلها بغير اجازة الورثة ، تعدد الاموال الموصى بها - يعمل قانونى واحد أو أكثر - وتجاوز قيمتها ثلث التركة ، نفاذها بالمحاصة بنسبة قيمة كل مال منها الى قيمة ثلث التركة (م ٣٧ ق ٧١ لسنة ١٩٤٦) (٢) .

١٥ - صحة الوصية بقسمة اعيان التركة على ورثة الموصى بنسبين نصيب كل وارث . ما يزيد على استحقاقه ، اعتباره وصية (م ٩٠٨ مدنى) (٣) .

١٦ - شراء المورث لورثته والتبرع لهم بالثمن لا يمنع من تنجيز التصرف . قرينة المسادة ٩١٧ مدنى ، عدم انصراف حكمها الا الى التصرفات التي يجريها المورث يملكه الى أحد ورثته (٤) .

(١) نقض - جلسة ١١/٣/١٩٧١ - المرجع السابق - السنة ٢٢ - ص ٢٨٩ ، ونقض - جلسة ١٧/٢/١٩٧٣ - المرجع السابق - السنة ٢٤ - ص ٢٦٥ .

(٢) نقض - جلسة ١٤/١١/١٩٨٥ - الطعن ١٨٢ لسنة ٥٢ ق ، ونقض - جلسة ٢٢/٤/١٩٨١ - الطعن ٦٤١ لسنة ٤٧ ق ، ونقض - جلسة ٦/١٢/١٩٧٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ - ص ١٧٤٣ . (٣) نقض - جلسة ٢٣/٢/١٩٨٦ - الطعن ١٧٥٦ لسنة ٥٢ ق ، ونقض - جلسة ٩/١٢/١٩٧٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٦ - ص ١٥٩٣ .

(٤) نقض - جلسة ١٢/٦/١٩٨٦ - الطعن ٩ لسنة ٥٣ ق .

١٧ - اعتبار التصرف وصية طبقاً للمادة ٩١٦ مدنى ، شرطه ،
حدوده فى مرض الموت بقصد التبرع • لوأرث المتصرف أثبات ذلك بكافة
الطرق (١) •

١٨ - إذا كانت الدعوى قد رفعت بطلب الحكم بثبوت وصحة
ونفاذ الوصية الصادرة للمطعون ضدها من مورث الطاعة ، وكان
الفصل فيها يتناول - فضلاً عن ثبوت صحة صدور الوصية من الموصى -
مدى توافر أركان انعقادها وشروط صحتها ونفاذها فى حق الورثة طبقاً
للاحكام المنصوص عليها فى قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ وهو
ما كان يدخل فى اختصاص المحاكم الشرعية ، وكان الاختصاص بنظرها
ينعقد - وفقاً للقانون رقم ٦٤٢ لسنة ١٩٥٥ بإلغاء المحاكم الشرعية
والمالية - للمحكمة الابتدائية ، فانها تكون من الدعاوى التى أوجب
المشرع على النيابة العامة أن تتدخل فيها ، ويترتب على عدم تدخلها
بطلان الحكم بطلاناً متعلقاً بالنظام العام (٢) •

١٩ - قرينة المادة ٩٣٧ مدنى ، مناطها ، احتفاظ المتصرف بحياة
العين للتصرف فيها وبحقه فى الانتفاع بها مدى حياته ، أثرها ، نقل
عبء اثبات عكسها على عاتق المتصرف اليه لقاضى الموضوع سلطة
التحقق من توافرها (٣) •

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/١/٢٩ - الطعن ٥٧٢ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٣/١٢/٢٧ - الطعن ١٠١١ لسنة ٤٧ ق •
(٢) نقض - جلسة ١٩٨١/٥/٢٦ - الطعن ٣٣ لسنة ٤٩ ق
(أحوال شخصية) •
(٣) نقض - جلسة ١٩٨٨/١/١٤ - الطعن ١١٥١ لسنة ٥٦ ق •
ونقض - جلسة ١٩٨١/٢/١٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٢ -
مدنى - ص ٥٣٩ •

٢٠ - موضوع الدعوى ، تعلقه ببحث حقيقة العقد ووصفه القانونى باعتباره بيعا منجزا أو تصرفا مضافا الى ما بعد الموت . قرينة المادة ٩١٧ مدنى عدم تعلقه بمسائل الاحوال الشخصية ، علة ذلك . النزاع حول رجوع المورث عن الوصية ، لازمه تطبيق قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ ، أثره ، وجوب تدخل النيابة العامة والا كان الحكم باطلا (١) .

٢١ - عدم توافر شروط قرينة المادة ٩١٧ مدنى لا يحول دون استتباط قصد الایماء وأضافة التصرف الى ما بعد الموت من قرائن قضائية أخرى . الاخذ بظاهر نصوص عقد المورث بأنه فى حقيقته وصية ، مناهة ، عجز الوارث الذى يطمئن عليه بالطورية النسبية عن اثبات مدعاء . مؤدى ذلك ، عدم جواز الاخذ بظواهر تلك النصوص لفنى ما يقدمه الوارث من أدلة على صورتها (٢) .

٢٢ - الوصية المعلقة على شرط لا ترد عليها الاجازة انا لم يتحقق الشرط (٣) .

٢٣ - تعلق الوصية بشرط ، أثره ، ثبوت ما أوصى به للموصى له متى كان الشرط صحيحا تتحقق به مصلحة للموصى أو الموصى له أو لغيرهما ولم يكن منهيا عنه ولا منافيا لمقاصد الشريعة . اعتبار الموت

(١) نقض - جلسة ١٩٨٨/١/٢٤ - الطعن ٤٢ لسنة ٥٤ ق ، ونقض - جلسة ١٩٩٤/٥/١٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٥ - ص ٦٧٣ ، ونقض - جلسة ١٩٦٢/٢/٢١ - المرجع السابق - السنة ١٣ - ص ٨٣٧ ، ونقض - جلسة ١٩٥٩/١/١ - ارجع السابق - السنة ١٠ - ص ٢٥ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٨/٢/١٦ - الطعن ١٨٩٨ لسنة ٥٤ ق .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٨/٢/٢٤ - الطعن ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ ق .

شرطاً مناطه ، أقتترانه بملايسات تجمعه غير محقق الوقوع في نطاق هذه الملايسات المادتان ٩١٥ مدنى و ٤ من قانون الوصية ، التزام الحكم المدلول الظاهر لعبارة الوصية أن الوصية علقتها على شرط وفاتها أثناء تأديتها فريضة الحج بعيداً عن أرض الوطن صحيح تتحقق به مصلحة الوصية (١) . .

٢٤ - الوصية ، ما هيئتها ، تصرف في التركة مضاف الى ما بعد الموت ، ينشأ بإرادة منفردة . انعقادها بتحقق وجود ما يدل عليها من تصرف أو التزام معين يترتب عليه تحمل التركة بحق من الحقوق دون اشتراط شكل خاص (المادة الاولى من قانون الوصية ٧١ لسنة ١٩٤٦) .

(١) نقض - جلسة ١٤/٣/١٩٨٨ - الطعن ٢٠٥٧ لسنة ٥٢ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٧/٤/١٩٨٨ - الطعن ٢٢٦ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ٢١/٣/١٩٧٩ - مجموعة المكيب الفنى - السنة ٣٠ -
مدنى - ص ٨٩٨ .

١٣٩ - صيغة : محضر ايداع وصية داخل مطروف مغلق .

انه في يوم

بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقارى

اماما نحن موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور وبحضور كل من :

١ -

٢ -

الشاهدان الحائزين لجميع الصفات المطلوبة قانونا والمثبتين لشخصية الحاضر

حضر السيد / بن وجنسيته ، ومهنته وديانته والمقيم

وطلب منا تحرير هذا المحضر الذى بموجبه اودع لدينا لحفظه ضمن اصول هذا المكتب مطروفا مغلقا لونه مقاس

ومكتوب على وجه المطروف عبارة : (هذه وصيتى) وموقع أسفلها بأمضاء المودع وبامضاءات

وقد تم ايداع هذا المطروف داخل مطروف اكبر مقاسه

سم مختم أيضا بالجمع الاحمر بعدد ختما وبخاتم المودع ، كما توقع عليه منا أيضا .

كما تسلمنا نسخة أخرى من المطروفين من نفس نوع الورق والمقاس وعدد الاختتام ، لارسال تلك النسخة لدار المحفوظات لحفظها لديه ، وذلك بعد أن أرفقنا كل نسخة من المطروفين - دون أن نعلم ما

بداخلهما - بنسخة من هذا المضر •

وبما ذكر تحرر هذا المضر - ويعد تلاوته على الحاضر أمام
الشاهدين - أمضاء الجميع معنا (١) •

الشاهدان	المودع	الموثق
امضاء	امضاء	امضاء

(١) يصح أن يتم الإيداع من محام أو غيره بعد وفاة الموصي ،
ويقصد شهر الوصية ، كما يصح أن تكون الوصية مودع أصلها لدى
مقتضية إحدى الدول الأجنبية والمقدم صورة رسمية لترجمة لها •

الفصل السادس

عقود القسمة

١٤٠ - صيغة : عقد قسمة رسمي بدون معدل

انه في يوم

بمكتب توثيق بمصلحة الشهر العقاري

أمامنا نحن موثق العقود الرسمية بالمكتب المذكور

وبحضور كل من :

- ١

- ٢

الشاهدان الحائزان لجميع الصفات القانونية والمثبتان لحقيقة
ذخمية الحاضرين طبقا لنص قانون التوثيق حضر كل من :

أولا - السيد / بن ومهنته

وجنسيته وديانته والمقيم بشارع

رقم قسم محافظة طرف أول

ثانيا - السيد / بن ومهنته

وجنسيته وديانته والمقيم بشارع

رقم قسم محافظة طرف ثان

ثالثا - السيد / بن ومهنته

وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع
رقم	قسم	محافظة
رابعا - السيد /	بن	ومهنته
وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع
خامسا - السيد /	بن	ومهنته
رقم	قسم	محافظة
وجنسيته	وديانته	والمقيم بشارع
رقم	قسم	محافظة
طرف خامس		
أقر المتماقدان بأهليتهم للتماقد والتصرف : وطلبوا منا تحرير المقد الآتي نصه :		

البند الأول

يملك المتماقدون جميعا وبالمشاع فيما بينهم العقارات الموضحة
فيما يلي :

بيان العقارات

ملحوظة

إذا كانت العقارات ابنية ، يذكر رقم كل عقار منها واسم الشارع
والقسم والشياخة والبلد والمحافظة ، والمساحة والحدود ، ووصف
كل عقار وتكوينه ورقم تكليفه .

إذا كانت العقارات اطمينا زراعية فتذكر المساحة الاجمالية
من طرف والنواحي والمركز والمحافظة وأسماء الاصول
وأرقامها وأرقام كل قطعة وحدودها والمياني والسواقي والآلات

والادوات الزراعية الاشجار النخيل والمواشي وبيانها مع ذكر تكليف كل قطعة ، مع كل ما يتبع ذلك من ملحقات ومستملات دون استثناء شيء .

البند الثاني

يقر المتماقدون بأن ملكية العقارات الموضحة بالبند الاول آلت اليهم بطريق :

البند الثالث

يقر المتماقدون بأن العقارات المذكورة خالية من كافة الحقوق المعنية أيا كان نوعها (من رهن ، واختصاص ، وامتياز ، وحقوق انتفاع ، وارتفاق ظاهرة كانت أو خفية ، وأنها ليست موقوفة ولا محكرة) استثناء

البند الرابع

اتفق المتماقدون على قسمة العقارات المبينة في البند الاول ، بالكييفية التالية :

١ - يختص الطرف الاول بالعقار

٢ - ويختص الطرف الثاني بالعقار

٣ - ويختص الطرف الثالث بالعقار

٤ - ويختص الطرف الرابع بالعقار

٥ - ويختص الطرف الخامس بالعقار

البند الخامس

يقر كل واحد من المتماقدين بأنه عاين الحصة التي اختص بها بمقتضى هذا العقد المعاينة التامة الكافية والثافية للجهالة ، وأنه قبلها بحالتها التي هي عليها الآن ، بحيث لا يحق له الرجوع على باقي

المتقاسمين بشيء ما .

البند السادس

يصبح كل واحد من المتعاقدين المالك الوحيد للحصة التي اختص بها بمجرد التوقيع على هذا العقد ، ويحق له استلامها فوراً وتحصيل أيجارها ، وعليه سداد الضرائب القانونية والمصروفات الخاصة بها من اليوم .

البند السابع

لما كانت الحصة التي إختص بها كل من المتعاقدين متعادلة في القيمة مع باقى الحصص فلا يستحق أى منهم أى معدل قبل الآخرين .

البند الثامن

هذه القصة باتة ونهائية وقد تمت برضاء المتعاقدين وقبولهم وبمعرض اختيارهم ، ومن ثم فليس لاحدهم الرجوع فيها بأى حال من الاحوال .

البند التاسع

جميع مصروفات هذا العقد وأتعابه واستيفاءه تقع على عاتق المتعاقدين (المتقاسمين) الخمسة فيما بينهم .

البند العاشر

وكل المتعاقدون - بموجب هذا العقد - السيد / الاستاذ المحامي في تسلم الصورة التنفيذية الخاصة بكل منهم ، وفي تسلم ما يلزم من الصور الخرى نيابة عنهم ، وفي اتمام اجراءات الشهر .

وبما ذكر تحرر هذا العقد وضودق عليه منا ، وبعد تلاوته على الحاضرين بمعرفتنا أمام الشاهدين ، وقع عليه الجميع منا .

شاهد	شاهد	الطرف الاول	الطرف الثانى	الطرف الثالث
الطرف الرابع	الطرف الخامس			
امضاء	امضاء	امضاء	امضاء	امضاء

التعليق :

١ - يمكن النص في عقد القسمة على أن أحد المقارنات الشائعة - أو أكثر - مفروض عليها مقابل حصين أم لا ، ومن منهم يتحمل بمقابل الحصين .

٢ - في حالة تحرير عقد قسمة بمعدل ، يمكن نسخ نصوص الصيغة ١٣٨ السابقة ، ويضاف إليها مقدار المعدل ، والمألزم بأدائه ، والمستحق له ، وكيفية سداد والامتياز به . .

٣ - يمكن تحرير عقد قسمة مهياة بين الشركاء في المقارنات على الشيوع ، وهى قسمة مؤقتة لحين عمل قسمة نهائية تتمعد لمدة محدودة قابلة للتجديد ، بمقتضاها يتمكن كل متعلق من الانتفاع منفردا باستغلال عتار أو جزء منه مفزرا ، ومن ثم تحور الصيغة ١٣٨ لتحقق هذا الغرض .

٤ - حكم القسمة ملزم للشركاء المتقاسمين الذين كانوا طرفا في دعوى القسمة بما حدده من نصيب لكل منهم (١) .

٥ - عدم نفاذ عقد القسمة في حق الشريك المشتاع لعدم توقيعهم عليه . التمسك به يكون للشريك الذى لم يوقع عليه أو خلفه (٢) .

(١) نقض - جلسة ٣١/٣/١٩٨٧ - الطعن ١٩٤٨ لسنة ٥٢ ق

(٢) نقض - جلسة ٢٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ٧٧١ لسنة ٥٣ ق ،

قرب : نقض - جلسة ١٥/١٢/١٩٨٣ - الطعن ٥٣٧ لسنة ٥٠ ق .

٦ - بيع المالك على الشيوع حصته مفرزة للغير صحيح معلق على نتيجة القسمة أو اجازة باقى الشركاء ، اعتباره في حكم التصرف في قدر شائع بالنسبة لهم ، مؤداه ، حقهم في أخذ الحصة بالشفعة (المادتان ٨٢٨ و ٩٣٦ مدنى) (١) .

٧ - بيع المالك على الشيوع حصته مفرزة صحيح معلق على نتيجة القسمة أو اجازة باقى الشركاء (م ٨٢٦ مدنى) (٢) .

٨ - وضع أحد المالك على الشيوع يده على جزء مفرز من العقار بوازى حصته ، أثره ، ليس لاحد شركائه انتزاع هذا القدر منه ، لهذا الشريك طلب قسمة المال الشائع أو مقابل الانتفاع (٣) .

٩ - بيع الشريك على الشيوع ملكه محددًا مفرزًا قبل اجراء القسمة نافذ في حقه ، أثر ذلك ، للشترى طلب الحكم بصحة ونفاذ البيع ، تعلق نفاذه في حق باقى الشركاء على نتيجة القسمة (٤) .

١٠ - قسمة المال الشائع رضاء أو قضاء ، أثرها ، اعتبار كل متقاسم مالكا ل حصته المفرزة دون غيرها منذ بدء الشيوع مظيرة من أى حقوق يرتبها غيره من الشركاء (م ٨٤٣ مدنى) (٥) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٥/١١/١٤ - الطعن ٢٥٣ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/١/١٥ - الطعن ١٤٣٧ لسنة ٥٣ ق ،

نقض - جلسة ١٩٨٠/٥/١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣١ -

مدنى - الطعن ١٣٨٣ .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٣ - الطعن ١٣٥٦ لسنة ٥٣ ق .

(٤) نقض - جلسة ١٩٨٧/٦/٩ - الطعن ٩٠٣ لسنة ٥٣ ق .

(٥) نقض - جلسة ١٩٨٥/١١/١٢ - اطن ٥٤٧ لسنة ٥٢ ق ،

ونقض - جلسة ١٩٧٩/١٢/١١ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٠ -

١١ - قسمة المال الشائع ولو كانت غير مسجلة حجة على من اشترى جزءا مفرزا من أحد المتقاسمين ، مؤداه ، ليس له انتقال حقه الي النصيب الذي اختص به البائع بموجب القسمة (١) .

١٢ - أثر القسمة قبل تسجيلها ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذي وقع في نصيبه .
عدم الاحتجاج بهذه الملكية المفرزة على الغير الا اذا سجلت القسمة .
الغير في حكم المادة ١٠ من قانون الشهر العقاري رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ ما هيته ، المشتري لنصيب أحد الشركاء أو بعضه شائعا وسجل عقده قبل تسجيل القسمة ، اعتباره غيرا ، سواء أكان شراؤه سابقا أو لاحقا على اجراء القسمة (٢) .

١٣ - القسمة غير المسجلة ، أثرها ، الغير في حكم المادة ١٠ من القانون رقم ١١٤ لسنة ١٩٤٦ بشأن تنظيم الشهر العقاري ، ، ما هيته ، من تلقى على الشيوع حقا عينيا على العقار ويسجله قبل تسجيل سند القسمة . عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غيرا ولو سجل عقده قبل تسجيل القسمة ، مؤدى ذلك ، سريان القسمة غير المسجلة في شائعة (٣) .

(١) نقض - جلسة ١٩/١٢/١٩٨٥ - الطعن ٦٧٦ و ٧٢٥ و ٧٤٣

..سنة ٥١ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٢/٢/١٩٨٦ - الطعن ١٠٣ لسنة ٥١ ق .
ونقض - جلسة ٣٠/١/١٩٧٥ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٢٦ -
مدنى - ص ٣٠١ .

(٣) نقض - جلسة ١٩/٣/١٩٨٦ - الطعن ٧٣٤ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض جلسة ١٢/٢/١٩٨٠ - مجموعة الكتب الفني - السنة ٣١ -
مدنى - ص ٤٧٦ .

١٤ - القسمة غير المسجلة ، أثرها ، اعتبار المتقاسم فيما بينه وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة للجزء الذى وقع فى نصيبه ، عدم الاحتجاج بهذه الملكية على الغير الا اذا سجلت (١) .

١٥ - عدم اعتبار من تلقى حقا مفرزا من أحد الشركاء غير ، - فى حكم المدة العائنة من قانون الشهر العقارى - ولو سجل حقه قبل تسجيل القسمة ، أثره ، ليس له أن يطلب الحكم بتثبيت ملكيته بالنسبة للجزء المفرز الذى اشتراه طالما أنه لم يقع فى نصيب البائع له بموجب القسمة ولو لم تسجل (٢) .

١٦ - للولى قسمة المال الشائع بالتراضى نيابة عن أولاده القصر ، لا حاجة لاستئذان محكمة الحول الشخصية أو موافقتها (م ٨٣٥ مدنى وم ٤٠ مرسوم بقانون ١١٩ لسنة ١٩٥٢ بشأن الولاية على المال) (٣) .

١٧ - التسليم الفعلى للحصة الشائعة لصاحبها ، مؤداه ، عدم اعتباره قسمة المال الشائع (٤) .

١٧ - التسليم الفعلى للحصة الشائعة لصاحبها ، مؤداه ، عدم اعتباره قسمة المال الشائع (٤) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ - الطعن ٣١٤ لسنة ٥٣ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨١/٤/٢٨ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣٢ - ص ١٣٤ ، ونقض - جلسة ١٩٨٠/٢/١٢ المرجع السابق - السنة ٣١ - ص ٤٧ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٦/٢١ - الطعن ٣١٤ لسنة ٥٣ ق ، (٣) نقض - جلسة ١٩٨٥/١١/٦ - الطعن ٧٠٢ لسنة ٥١ ق ، (٤) نقض - جلسة ١٩٨٦/٦/١٢ - الطعن ٤٨٣ لسنة ٥٣ ق ، ونقض - جلسة ١٩٥٩/٦/٢٥ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٠ - مدنى - ص ٤٩٩ .

١٨ - قسمة المهايأة ، قيامها على انفراد الشريك بمنفعة جزء
مفرز من المال الشائع مقابل تنازله عن الانتفاع بباقي الاجزاء مدة
سريان المهايأة (١) .

١٩ - عقد القسمة من العقود التبادلية ، من التصرفات المالية الدائرية
بين انتفع والضرر ، مؤداه ، وجوب قيام وكالة خاصة أو وكالة عامة
ينص فيها صراحة على تفويض الوكيل في البرامه (٢) .

٢٠ - عقد القسمة لا يبطله عدم توقيع جميع الشركاء عليه
اعتباره ملزما لكل من وقعه منهم . عدم جواز تحلل الشريك المتقاسم
من التزاماته بحجة تخلف شريك آخر عن التوقيع على عقد القسمة ،
للاخير اقراره متى شاء ، مؤداه انصراف أثره اليه (م ٨٣٥ مدنى) (٣)

٢١ - القسمة غير المسجلة ، أثرها ، اعتبار المتقاسم فيما بينه
وبين المتقاسمين الآخرين مالكا ملكية مفرزة لنصيبه .

عدم جواز الاحتجاج بهذه الملكية على الغير الا اذا سجلت
القسمة (٤) .

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/١/٦ - الطعن ٢٣٤٥ لسنة ٥٢ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ - الطعن ٢٧٤ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٦٢/٥/٤ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٣ -
مدنى - ص ٥٩٥ .

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٨/٤/٢١ - الطعن ٢٧٤ لسنة ٥٣ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٥٥/٥/١٩ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٦ -
مدنى - ص ١١٥٢ .

(٤) نقض - جلسة ١٩٨٨/٣/٣٠ - الطعن ٦٠٠٤ لسنة ٥١ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٠/٢/١٣ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٣١ -
مدنى - ص ٤٧٦ ، ونقض جلسة ١٩٨٨/١٢/١٥ - الطعن ٧٤٦ لسنة
٥٥ ق .

- ٢٢ - حكم القسمة ، حجيته ، ملزما للشركاء المتقاسمين الذى كانوا طرفا فى دعوى القسمة بما فصل فيه (١) .
- ٢٣ - المشتري لحصة شائعة من المتقاسم لا يمتنع عليه بالقسمة اذا سجل عقده قبل تسجيلها (١) .

-
- (١) نقض - جلسة ١٤/١/١٩٨٨ - الطعن ٤٣٣ لسنة ٥٩ ق ،
ونقص جلسة ٢٤/٢/١٩٦٦ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ١٧ -
مدنى - ص ٤١٢ .
- (٢) نقض - جلسة ٣٠/٣/١٩٨٨ - الطعن ٦٠٤ لسنة ٥١ ق ،
ونقص - جلسة ٢٨/٤/١٩٨١ - مجموعة الكتب الفنى - السنة ٣٣ -
مدنى - ص ١٣٠٤ .

١٤١ - صيغة : قرار لجنة القسمة

لاعيان وتقسف

بالجلسة المنعقدة علنا بمقر اللجنة في يوم الثلاثاء الموافق
تحت رئاسة السيد الأستاذ / على فكرى صالح المستشار بمجلس
الندوة وعضوية السادة الأستاذ / على عبد الرحمن بدوى رئيس
المحكمة الأستاذ / أمين رمضان القلمى مدير القضايا بالوزارة
وبحضور السيد / أحمد إبراهيم خير الله سكرتير اللجنة

صدر القرار الآتى

بشأن قسمة أعيان وقف بما قارن المقيّد بالجدول برقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠

اللجنة

بعد الاطلاع على الاوراق وسماع المرافعة وبعد المداولة
وتتلخص وقائع هذه المادة حسبما بين أوراقها في أنه بجلسة ٨٣/٦/١٥
قررت اللجنة ندب مكتب خبراء لجان القسمة لمأينة أعيان وقف بمبنى
تأثّن بناحية قها مركز طوخ قليوبية واجراء قسمتها على المستحقين
وتنفذا لذلك باشر مكتب الخبراء الامورية المسندة اليه وأودع سكرتارية
اللجنة تقريره المؤرخ ٨٦/٢/٨ انتهى فيه الى قسمة أعيان الوقف
الكائنة بناحية قها مركز طوخ وحدد لكل أصل من أصول المستحقين
طالبى القيمة مساحة لحدده من أطيان الوقف في مشروعين نظرا لعدم
تقديم كسوف على بالاستحقاق سبق أن طلبه الأخير ١٩٨٤/٤/١٤ اذلك
تقدم تقريره على أساس تحديد نصيب أصول طالبى القسمة —
وبجلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ اعترض المستحقون على تقرير الأخير وقدموا
مذكرة وحافطة مستندات تتضمن أوجه اعتراضهم وكذلك عقد قسمة

رضائية بينهم تضمنت تحديد النصيب أصل كل منهم على الوقف وطالبوا إعادة المادة لمكتب الخبراء لبحث اعتراضهم واعتماد عقد القسمة المشار إليه

وبجلسة ١٩٨٦/٥/٦ قررت اللجنة وقبل الفصل في الموضوع إعادة المادة الى مكتب خبراء وزارة العدل المختص بلجان القسمة لبحث اعتراضات المستحقين الواردة بمذكرتهم على تقرير الخبير المؤرخ ١٩٨٦/٣/٨ وقد باشر مكتب الخبراء المأمورية وقدم عنها تقريره المؤرخ ٨٦/١٠/٣١ حدد فيه نصيب المستحقين في أطيان الوقف الكائنة بزمام قها على ضوء ما جاء بحجة الوقف المؤرخة ٢٨ شعبان ١٢٧٧ هـ كما بحث أوجه اعتراضات المستحقين على التقرير الاول وانتهى الى تحديد حصة للمستحقين على الماس أناسا ومقدراها ٢ ر ١٣ و ٦٣ وأخرى للمستحقين عن الست لبرجهان ومساحتها ١٦ ر ٦ و ٣١ وثلاثة للمستحقين من زرية الست خديجان ومساحتها ١٦ ر ٦ و ٣١ وفقا للجهة وهذه المساحات ثمانية في مساحة ١٠ ر ٣٢ و ٨٢٢ وهى كل أطيان الوقف الاهلى بناحية قها

وبالنسبة للخيرات نقدا استبعد الخير أية حصة للخيرات في المساحة المخصصة للوقف الاهلى السابق بيانها استنادا الى ما جاء بالحجة من جعل نصيب كل منهم مستحقا من بعده لاشقائه وأولاد أولاد أشقائه من بعده الى حين انصرافهم جميعا يضم ذلك الربع ما هو موقوف على الحرمين الشريفين والاحد عشر مسجدا وغير ذلك من أوجه الخيرات وتأخذ حكمها ولذلك فهذا الضم مشروط بانقراض المستحقين وأولادهم جميعا في حين أنهم ما زالوا أحياء

وحيث أنه بالنسبة لفرز نصيب كل من أنصيب الثلاثة المشار اليها فقد تقدم المستحقين عن الاحول بعقد قسمة رضائي الى اللجنة بجلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ وتم عرضه على الخبير وبموجب هذا العقد تم فرز

نصيب كل من الاصول الثلاثة السابق ذكرهم بالمساحة والحدود المبينة في هذا العقد ورأى الخبير أنه تم فرز وتحديد نصيب كل أصل من الاصول الثلاثة بطريقة فنية سليمة وتتطابق مع القدر المعد بمعرفته لكل منهم وبالنسبة للحدود والمعالم قد وردت بطريقة فنية ودقيقة وانتهى الى أنه يمكن الاعتماد بعقد القسمة الرضائي اذا أقره كل الاطراف ليكون أساساً سليماً للقسمة بين أصول المستحقين الحاليين ————
وحيث أن بعض المستحقين حضروا بجلستى ٤ - ١١ - ١٩٨٦ ، ٩٤ -

١٢ - ١٩٨٦ وقرروا الموافقة على التقرير وطلبوا اعتماده وقررت اللجنة إصدار قرارها بجلسة ١٧ - ٢ - ١٩٨٧ وفيها تم مد أجل النطق بالقرار لجلسة اليوم لاتمام المداولة ————

ومن حيث أن الحاضر عن الوزارة تقدم بمذكره مؤرخة ٢ - ٧ - ١٩٨٧ اعترض فيها على التقرير وطلب فيها رفض المادة لخيرية الاعيان المطلوب قسمتها واحالة المادة الى لجنة شؤون الاوقاف للاختصاص باعتبار أن الموقف خيرى ————

ومن حيث أن هذا الذى ادعته الوزارة من خيرية اعيان الوقف المطلوب قسمتها لم يقم عليه أى دليل ومبيننا في مع ما هو وارد في حجة الوقف المشار اليها والتي أثبتتها الخبير في تقريره من وجود حصة أهلية في هذا الوقف الامر الذى يتعين معه رفض طلب الوزارة في هذا الشأن ————
ومن حيث أن تقرير الخبراء المشار اليه والمؤرخ ٣١ - ١٠ - ١٩٨٦ قام على أسس فنية وقانونية سليمة الامر الذى ترى معه اللجنة اعتماده واعتماد عقد القسمة الرضائية الذى أقره الخبير والمستحقون واعتباره جزءاً لا يتجزأ من التقرير ومكملاً له ————

فلهذه الاسباب

قررت اللجنة —

اعتماد تقرير الخبير المؤرخ ٣١ - ١٠ - ١٩٨٦ واعتبار عقد القسمة المقدم من المستحقين المشار اليه في التقرير جزء لا يتجزأ من هذا التقرير واختصاص المستحقين بالمساحة المحددة الحصة والمبينة الحدود والمالام في عقد القسمة المشار اليه والزام المتقاسمين بسداد رسوم القسمة لوزراء الاوقاف مواقع ٣/ من قيمة الاطيان التي تمت قسمتها —

المستشار ورئيس اللجنة

مكرتير اللجنة

امضاء

امضاء

وفيما يلي صورة طبق الاصل من تقرير مكتب الخبراء المختص بلجان القسمة المؤرخ ٣١ - ١٠ - ١٩٨٦ وعقد القسمة الرضائية المودع بتقرير الخبير المودع ملف المادة رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٠ وقف بمبا فادن عن نصيب السيدة / خديجان —

ص ٦ من تقرير الخبراء وص ٣ من عقد القسمة الرضائي

٣ - نصيب مستحق نصيب الست خديجان

١٦ ر ٣١٦ X ٥٠٠٠ ج

١٨٨ ر ١٥٦٣٦٧

راجع

الناحية الحوض القطعة المسطح الحدود
والمرکز ورقمه ش ط ف

قها مرکز زباله ١٣ - ١ ١٣ البحرى النصيب الثانى
طوخ ٢١ الغربى فاصل حوضين
قليوبية القبلى النصيب الاول بالقطعة ٤ بحوضه
الشرقى النصيب الاول من ١٣ بحوضه
قليوبية زباله من ٧ ١٥ ١٨ ٤ جميعه قطعة واحدة
قليوبية زباله ٨ ١٠ ٦ ٤ البحرى النصيب الاول
قليوبية زباله من ٩ - ١٦ - الغربى النصيب الاول
القبلى النصيب الثانى
الشرقى جسر ترعة خليج الشامى
عمومى
قليوبية - ١٢ ٣٣ ١٤ ٤ البحرى النصيب الثانى
الغربى جسر ترعة خليج الشامى عمومى
القبلى باقى القطعة ١٢
الشرقى طريق مصر اسكندرية
الزراعى
قليوبية المشهر ٣٤ - ١٢ - البحرى النصيب الثانى
الغربى طريق مصر اسكندرية
الزراعى
القبلى فاصل حوضين
الشرقى طريق خصمى فاصل
٦ بحوضه
الجميلة ١٤ ٦ ٣١ فقط واحد وثلاثون غدانا وستة
قرايط وأربعة عشر سهما

الصفة التنفيذية

يجب على الجهة التي يناط بها التنفيذ أن تبادر اليه في طلب منها على كل سلطة وكل قوة أن تعين على اجرائه ولو باستعمال القوة الجبرية في طلب منها ذلك —————

وقد تحررت هذه الصورة التنفيذية الاولى بناء على طلب السيدة /

وسلمت للسادة

سكرتير اللجنة

التعليق :

١ - الوقف ، ما هيته ، انتهاء نظام الاوقاف الاهلية دون اخضاع ملكية أعيانها لاحكام خاصة • القانون ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ ، مؤداه ، سريان القواعد العامة في الملكية وطرق كسبها • الاستعانة بارشهاد الوقف لتحديد من يملك أعيانه لا يعنى خضوع هذه الملكية لاحكام الانشهاد (١) •

٢ - مجلس وكلاء وزارة الاوقاف ، اختصاصه وحده بطلب تقدير وغرز حصة الخيرات في الوقف والبت فيه بغير الرجوع الى المحكمة (م ٣ من القانون ٢٧٢ لسنة ١٩٥٩ بتنظيم وزارة الاوقاف ولائحة اجراءاتها وم ٣ من القانون ٨٠ لسنة ١٩٧١ بانشاء هيئة الاوقاف المصرية) (٢) •

٣ - الوقف المندثر ، ماهيته ، عدم امكان التعرف على جهة

(١) نقض - جلسة ١٩٨٥/٤/٤ - الطعن ٧٧٤ لسنة ٥٢ ق •

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٦/٢/١١ - الطعن ٧٧٦ لسنة ٥٢ ق

(أحوال شخصية) •

الاستحقاق فيه ، أثره ، اعتباره وقفا على جهة بر ، على ناظره
أثبات ما يدعيه من تبعية عين متنازع عليها لهذا الوقف (١) .

٤ - استبدال أو بيع عقارات الاوقاف . الاصل فيه أن يكون
بطريق المزاو العلني . الاستثناء جوازه بطريق الممارسة في الاحوال
المبينة حصرا بالمادة ١١ من القرار الجمهوري ١١٤١ لسنة ١٩٧٣ سلوك
طريق لممارسة في غير تلك الاحوال ، أثره ، بطلان التصرف (٢) .

٥ - الاستحقاق الواجب في الوقف لورثة الواقف الموجودين وقت
وفاته (م ٢٤ ق ٨ لسنة ١٩٤٦) المحروم من الاستحقاق ، موقفه في
رفع دعوى مطالبة خلال سنتين شمسيتين من تاريخ موت الواقف بشرط
التمكن وعدم العذر الشرعي ، تقدير قيام العذر متروك لمحكمة
الموضوع (٣) .

٦ - وجوب تدخل النيابة العامة في الدعاوى المتعلقة بإنشاء
القف أو بصحة أو بالاستحقاق فيه أو بتفسير شروطه أو بالولاية عليه
أو بحصوله في مرض الموت ، سواء أكانت الدعوى أصلا من دعاوى
الوقف أو رفعت باعتبارها دعوى مدنية أثرت فيها مسألة تتعلق (٤)

٧ - تصرفات الواقف التي تمت قبل العمل بالقانون ٤٨ لسنة
١٩٤٦ ، عدم جواز الرجوع فيها عملا بالراجع في المذهب الحنفي ،

-
- (١) نقض - جلسة ١٩٨٦/٦/٢٦ - الطعن ٣٧ لسنة ٥١ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٣١ - الطعن ١٤٠٥ لسنة ٥٣ ق .
(٣) نقض - جلسة ١٩٨٢/٢/٢٣ - الطعن ٧٥٩ لسنة ٤٧ ق .
(٤) نقض - جلسة ١٩٨٢/٥/٢٥ - الطعن ١٩٦ لسنة ٤٨ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٣/٤/١٢ - الطعن ٨١٩ لسنة ٥٢ ق (أحوال
شخصية) .

لا محل لسريان حكم المادة ١١ من القانون المشار اليه باجازة الرجوع
عن تلك التصرفات .

الواقف اذا لم يشترط لنفسه في عقد الوقف الشروط العشرة كلها
أو بعضها ، لا تثبت له مطلقا .

المادة ٣٤/٢ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٤٦ في شأن عودة الاستحقاق
الى من جرم منه بزوال سبب الحرمان ، عدم جواز اعمالها اذا خالفت
نما صريحا في كتاب الوقف (م ٥٨ من القانون المشار اليه) (١) .

٨ — أعيان الوقف لتغير جهات البر . صدور المرسوم بقانون
١٨٠ لسنة ١٩٥٢ المعدل بالقانون ٣٤٣ لسنة ١٩٥٣ ، أثره ، أيلولة
. كتبنا له ، المستحقين فيها وزوال صفة الوقت عنها (٢) .

-
- (١) نقض — جلسة ١٩/٦/١٩٨٤ — الطعن ٧٨٣ لسنة ٤٩ ق
(أحوال شخصية) .
(٢) نقض — جلسة ٢٦/٦/١٩٨٥ — الطعن ٩٣٥ لسنة ٥٠ ق
ز أحوال شخصية) .

الكتاب الخامس

العقود الواردة على نقل الأشخاص والبضائع

✽ عقد نقل الأشخاص

✽ عقد نقل البضائع داخل البلاد

✽ عقد النقل البحري

✽ عقد النقل الجوي

الفصل الاول

عقد نقل الاشخاص

١٤٢ - مبيعة : عقد نقل عمال مصنع (او سياح -

او تلاميذ مدرسة - او عمال تراهيل)

القاهرة - في / / ١٩ الساعة مباحثا
فيما بين كل من :
... ..

١ - شركة (مؤسسة) للنقل بالسيارات - بشارع رقم
قسم محافظة ، ويمثلها قانسونا
السيد / بصفته أمين نقل - طرف اول

٢ - السيد / الممثل القانوني بشركة
(او مؤسسة) او صاحب مصنع (او صاحب مكتب
للسياحة او صاحب او مدير مكتب - او صاحب او
مدير مدرسة - او صاحب مكتب للمقاولات)
- بشارع رقم قسم محافظة
طرف ثان

بالرضا والاتفاق اتفق الطرفان المتماقدان على ما يلي :

البند الاول

عهد الطرف الثاني بصفته الى الطرف الاول بصفته أمين
نقل مهمة قيامه والتزامه بنقل عمال (او سياح - او

تلاميذ (الطرف الثاني من جهة الى جهة
يومية (أو أسبوعيا - أو شهريا - أو لمرّة واحدة) واعادتهم الى مقر
الطرف الثاني ، في تعلم الساعة صباحا (أو مساء) بواسطة
السيارات التابعة للطرف الاول •

البند الثاني

من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين أن أجرة النقل هي مبلغ
جنيه () يوميا (أو شهريا) لعدد
فردا حمولة السيارة المسموح بها طبقا لقوانين ولوائح المرور ، تدفع
مقدما من الطرف الثاني للطرف الاول بموجب إيصال عند التعاقد
(أو في أول كل شهر - أو كل أسبوع) بحسب وطبيعة الرحلة
وأشخاص المتقولين •

البند الثالث

هذا العقد يسرى مفعوله لمدة رحلة واحدة (أو لاسبوع -
أو لشهر - أو لسنة) ذهابا وإيابا على الوجه المتفق عليه والمبين
بالبند الاول من هذا العقد •

البند الرابع

يتعهد الطرف الاول باحضار العمال اللازمين للرحلة (النقلة)
مثل سائق السيارة ومساعدته وغيرهما من بين قوى الخبرة والكفاءة
والصلاحية ، ويكون ملتزما وحده بأجورهم ، بغير رجوع على الطرف
الثاني بشيء مما يستحقونه •

وأن تكون السيارة بحالة جيدة للغاية وصالحة تماما لانجاز
النقله في مواعيدها ومستوفية لشروط الامن والمتانة ، وأن تستمر تلك
الصلاحية طوال رحلتى الذهاب والعودة •

البند الخامس

يلتزم الطرف الاول بموجب هذا العقد بتوصيل المسافرين أو الاشخاص المنقولين الى جهة الوصول وعودتهم سالمين ، والا كان مسؤولا عن الضرر الذى يصيب أيا منهم ، ما لم يتمكن من رد هذا الضرر لسبب أجنبى .

البند السادس

يلتزم الطرف التلنى بمراعاة عدم حمل الاشخاص المنقولين (المسافرين) أمتعة كثيرة أو منقولات تعوق عملية السفر (النقلة) ، حيث أن المطرف الطرف الاول الناقل غير ملتزم بأن يوفر للمسافر المكان اللازم لنقلها .

البند السابع

في حالة تعطل وسيلة النقل خلال الرحلة (أو النقلة) - ذهابا كانت أو عودة - فان الناقل (الطرف الاول) يكون ملتزما باعداد وسيلة أخرى في وقت مناسب بحيث لا يتعطل المسافر عن الوصول في الميعاد ، بحيث اذا أخل الناقل (الطرف الاول) بتنفيذ التزامه في هذا الشأن كان مسؤولا عن تعويض الضرر الذى يصيب المسافر بسبب ذلك .

البند الثامن

الطريقه الاول مسئول عما يصيب الراكب من ضرر في جسمه أو أدى الى وفاته خلال الرحلة ، سواء الحادث راجعا الى فعله أو فعل أحد عماله الذين استخدمهم في تنفيذ التزامه الا اذا كان الحادث ناشئا عن غش أو خطأ جسيم منسوب الى المصاب شخصيا .

البند التاسع

تختص محاكم
بجميع أنواعها ودرجاتها بالنظر
في أى نزاع حول تنفيذ هذا العقد .

البند العاشر

تصررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف واحدة منها فيها والثالثة تحفظ بدفتر البوالص للعمل بموجبها عند اللزوم ، ويقر الطرف الثاني بأنه طالس نصوص العقد وناقش بنوده مع الطرف الاول وأقر بالعمل به وتنفيذه ،

الطرف الاول (الناقل)	الطرف الثاني
امضاء	امضاء

ملحوظة :

تنطبق صيغة هذا العقد على حالة نقل الاشخاص بوسائل أخرى كالسفن والمراكب التي تسير في نهر النيل والبحيرات وقناة السويس وكذلك في السكك الحديدية ، مع مراعاة طبيعة وسيلة النقل والهيئة التي تتولى النقل ، والقانون الذي يحكمها •

فالنقل النهري تنظمه أحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، والنقل البصري يحكمه القانون التجاري ، والنقل بالسكك الحديدية تحكمه لائحة السكك الحديدية •

التعليق :

١ - اذا تم العقد بطريق الذعان ، وكان قد تضمن شروطا تصفية جاز للقاضي أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف المذعن منها وذلك وفقا لما تقتضى به العدالة • ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك (م ١٤٩ مدنى) •

٢ - ان عقد نقل الاشخاص يلقي على عاتق الناقل التزاما بضمان حامله الراكب بمعنى أن يكون ملزما بأن يوصله الى الجهة المتفق عليها سليما : وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فاذا أصيب الراكب

فيكفى أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل ، ويعتبر هذا منه اثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه ، فتقوم مسؤولية الناقل عن هذا الضرر بغير حاجة إلى إثبات وقوع خطأ من جانبه ، ولا ترتفع هذه المسؤولية إلا إذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة أو عن خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير . ويشترط في خطأ الغير الذي يعفى الناقل من المسؤولية اعفاء كاملاً ألا يكون في مقدور الناقل توقعه أو تفاديه وأن يكون هذا الخطأ وحده هو الذي سبب الضرر للراكب (١) .

٣ — يكفى أن يثبت المسافر وقوع الضرر حتى يفترض خطأ الناقل وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر حتى يعتبر أن الناقل قد أخل بالتزامه ، ولا يكون له التخلص من المسؤولية إلا إذا أثبت أن هذا الضرر نشأ عن سبب أجنبي عنه كالقوة القاهرة أو فعل الغير أو خطأ المصاب .

والقوة القاهرة هي الفعل الذي لا يمكن توقعه أو دفعه ، ويكون لحكمة الموضوع الفصل في وجود الصفات التي تستوجب اعتبار العمل قوة قاهرة ، ومن أمثلتها الصواعق والزلازل .

كما يكون فعل الغير سبباً لدفع مسؤولية الناقل ، لكن لا يعتبر فعل الغير من قبيل السبب الأجنبي بالنسبة إلى الناقل إلا إذا توافرت له صفات القوة القاهرة بأن كان لا يمكن توقعه ولا يمكن دفعه ، كما إذا اعتدى مسافر على آخر في أثناء السفر أو القى به من باب السيارة أو القطار . .

أما إذا كان فعل الغير مما يمكن توقعه ، فإنه لا يمنع من مسؤولية الناقل الذي يكون قد أخطأ بسبب عدم عمل الاحتياطات اللازمة لمنع

(١) نقض — جلسة ١٩٦٢/٤/٢٦ — مجموعة المكتب الفني —

وقوعه ، كما اذا قطع الغير القضبان الحديدية مما ترتب عليه سقوط
القطار وانقلابه ، لان هذا العمل من جانب الغير لا يكون غير متوقع ،
بل كان يجب على الناقل حراسة الخط الحديدى على طول الطريق
منعاً من وقوع الحوادث التى تعرض سلامة الركاب للخطر .

كذلك لا يمنع فعل الغير من مسئولية الناقل اذا كان هذا الفعل
مما يمكن حفعه ، اذ كان يجب على الناقل أن يهينء الاسباب اللازمة
لذلك ، كما لذا ألقى أحد المسافرين أجولة بها مواد مفرقة من نافذة
القطار انفجر أحدها وأشعل النار فى القطار مما تسبب عنه اصابة بعض
المسافرين بحروق ، فان الناقل يكون مسؤولاً ، لان عماله لم ينتبهوا
الى ما يحمله المسافرون من حوادث متفجرة ولم يحاولوا منعه من
القائها حتى تمكن من القاء ست أجولة نشأ الحادث من القاء الجوال
الاخير منها (١) .

٤ - ان عقد نقل الشخصاى يلقى على عاتق الناقل التزاما بضمان
سلامة الراكب ، بمعنى أن يكون ملزماً بأن يوصله الى الوجهة المتفق
عليها سليماً ، وهذا الالتزام هو التزام بتحقيق غاية ، فاذا أصيب
الراكب فانه يكفى أن يثبت أنه أصيب أثناء تنفيذ عقد النقل ، ويعتبر
هذا منه اثباتاً لعدم قيام الناقل بالتزامه ، فتقوم مسئولية الناقل عن
هذا الضرر ، بغير حاجة الى اثبات وقوع خطأ من جانب الناقل ، ولا
ترفع هذه المسئولية الا اذا أثبت هو أن الحادث نشأ عن قوة قاهرة
او عن خطأ من الراكب المضرور أو خطأ من الغير (٢) .

(١) العقود التجارية - عقود الوسطة - للدكتور على حسن
يونس - مقبرة ١٤٩ - ص ٣٣٧ وما بعدها ، ونقص - جلسة ٢٦
١٩٦٢/٤ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٣ - مدنى - ص ٥٢٢ .
(٢) نقض - جلسة ١٩٦٦/١/٧ - المرجع السابق - السنة ١٧ -
ص ١٩٩ .

مراجع الفقه في نقل الأشخاص :

- * المسؤولية المدنية لنقل الأشخاص بالمجان — رسالة دكتوراه
— للدكتور طلبة وعبه خطاب •
- * العقود التجارية — للدكتور عبد الحمى حجازى — طبعة
• ١٩٥٤
- * العقود التجارية — عقود الوسطة — للدكتور على حسن
يونس •
- * القانون التجارى — الجزء الثانى — للدكتور محمود سمير
الشرقاوى — طبعة ١٩٨١ •

الفصل الثاني

عقد نقل البضائع داخل البلاد

١٤٠٣ - صيغة : عقد نقل البضائع

القاهرة - في / / ١٩ الساعة مساء (مباحا)

محضر فيما بين كل من :

١ - السيد / بصفته الشخصية (أو ممثل القانوني
لشركة أو مؤسسة للنقل (بالسيارات والكائنة
بشارع رقم قسم محافظة
ناقل - طرف أول

٢ - والسيد / بصفته الشخصية (أو الممثل القانوني
لشركة أو مصنع أو مؤسسة (طرف ثان

اتفق الطرفان المتعاقدان وبتراض صحيح على ما يلي :

البند الاول

عهد الطرف الثاني بمفته
أمين النقل مهمة قيامه والتزامه بنقل البضائع المكونة من
وصفا والبالغ عددها
والمقدر وزنها بـ

وهي صناعة وتبلغ قيمة الوحدة منها مبلغ
(من جهة شارع رقم
تسم محافظة ، الى جهة شارع

رقم قسم محافظة ، وذلك في يوم
الموافق / / ١٩ بواسطة السيارات التابعة للطرف
الاول الذي يقر باستلامها بموافقاتها سائلة الاشارة .

البند الثاني

من المتفق عليه بين الطرفين المتعاقدين أن أجرة النقل للبضاعة
حمولة طنا هي مبلغ () جزافا
(أو بواقع النطن الواحد منها) وفقا للمسموح به من جهات المرور وطبقا
للقوانين واللوائح المعمول بها ؛ تدفع مقدما (أو عند ترصيل البضاعة)
بموجب ايصال رسمي صادر من الطرف الاول - وعند استلام البضاعة
يوقع الطرف الثاني بحسبته (أو من ينوب عنه) اقرارا باستلامها سليمة
وثامة وكاملة .

البند الثالث

هذا العقد يسرى مفعوله نقلة واحدة (أو لعدة - أو لشهر -
- أو لسنة) على حسب الاحوال .

البند الرابع

يتعهد الطرف الاول باحضار العمال اللازمين لشحن البضاعة
وتفريغها ، واختبار سائق السيارة النقل وتباغها من بين ذوي الخبرة
والكفاءة والصلاحية ، ويكون ملتزما وحده بأجورهم بغير رجوع على
الطرف الثاني بشيء من مستحقاتهم .

وأن تكون سيارة النقل بحالة سليمة وجيدة للغاية وصالحة تماما
لانجاز النقطة في الموعد المحدد ، ومستوفية لشروط الامن والمتانة ، وأن
تستمر تلك الصلاحية طوال الرحلة .

البند الخامس

الطرق الاول ملتزم بموجب هذا العقد بتوصيل البضاعة سالمة الى جهة الوصول ، وهو المسئول عن أى تلف أو عطب أو عجز ناتج عن الإهمال في حفظها أو أى حريق تتعرض له أو سرقة ، حيث يلتزم برد قيمتها كاملة وبتمويض الضرر عما لحق الخُسرَف الثاني من خسارة وما فاتته من كسب .

البند السادس

يجوز للطرف الاول القيام بالتأمين على البضاعة موضوع هذا العقد ضد التلف والحريق والسرقة وأنعجز والضياغ طوال الرحلة وحتى تعلم التسليم .

البند السابع

في حالة تعطل وسيلة النقل خلال النقلة فإن الناقل (الطرف الاول) يكون ملتزماً باعداد وسيلة بديلة في وقت مناسب واتخاذ كافة الاحتياطات لضمان وصول البضاعة في موعدها سليمة وكاملة . بحيث إذا أخل الناقل (الطرف الاول) بتنفيذ التزامه في هذا الشأن كان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذى يلحق بالبضاعة وبالطرف الثاني بسبب ذلك .

البند الثامن

الطرف الاول مسؤولاً عما يصيب البضاعة من عجز أو تلف أو ضياغ أو سرقة ، سواء أكان الحادث راجعاً الى فعله أو فعل أحد عماله أو السائق أو التابع الذين يستخدمهم في تنفيذ التزامه ، ما لم يكن الحادث ناشئاً عن غش أو خطأ جسيم منسوب الى الطرف الثاني أو من ينوب عنه .

البند التاسع

تختص محاكم نزاع حول تنفيذ هذا العقد • بجميع أنواعها ودرجاتها بالنظر في أى

البند العاشر

تحررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف واحدة منها ، والثالثة تحفظ بدفتر البوالص ، للعمل بموجبها عند اللزوم ويقرر أنطرف الثانى بأنه طالع نصوص العقد وناقش بنوده مع للطرف الاول وأقر يقبوله وبالمعمل بمقتضاه وتنفيذه •

الطرف الثانى

الطرف الاول (الناقل)

امضاء

امضاء

ملحوظة :

تطبق صيغة هذا العقد على حالة نقل البنائى بوسائل أخرى كالسفن والصنادل والمراكب التى تسير فى نهر النيل والبحيرات وقناه السويس : وكذلك فى السكك الحديدية بالركاب أو بالخاصة ، مع مراعاة ضيقة وسيلة النقل والهيئة التى تتولى النقل ، والقواعد القانونية التى تنظمها •

فالنقل النهري تنظمه أحكام القانون ١٠ لسنة ١٩٥٦ ، والنقل السرى يحكمه القانون التجارى ، والنقل بالسكك الحديدية تحكمه لائحة السكك الحديدية •

كما تسرى الصيغة ذاتها على علاقة المويليات والعفش •

التعليق :

١ - إذا تم للعقد بطريق الاذعان ، وكان قد تضمن شروطاً تمسكية ، جاز للمقاضى أن يعدل هذه الشروط أو أن يعفى الطرف

المذعن منها وذلك وفقا لما تقضى به العدئية • ويقع باطلا كل اتفاق على خلاف ذلك (م ١٤٩ مدنى) •

٢ - قد يخل في علاقة النقل بالنسبة لنقل البضائع طرف ثالث هو المرسل اليه اذا كانت مرسله من شخص الى شخص آخر عن طريق أمين النقل •

٣ - مفاد ما نصت عليه المادة ١٠٤ من قانون التجارة من أن كل « دعوى على الوكيل بالعمولة أو على أمين النقل بسبب التأخير في نقل البضائع أو بسبب ضياعها أو تلفها تسقط بمضى مائة وثمانين يوما فيما يختص بالاراساليات التي تحصل في داخل القطر المصرى وذلك مع عدم صرف النظر عما يوجد من الغش والخيانة » أن القانون قد قصر الاستثناء الوارد في هذه المادة على حالتى الغش والخيانة ، فلا محل لقياس الخطأ الجسيم عليهما في هذا الشأن • وإذ كان الحكم المطعون فيه رغم تسليمه بأن الطاعن تسك بأن ما وقع من مصلحة السكك الحديد وأدى الى تلف البصل يعتبر غشا اقتصر على ايراد القاعدة القانونية المتقدمة دون أن يقول كلمته في وصف الوقائع التى صح لديه وقوعها من المطعون عليهما وما اذا كانت هذه الوقائع مما يسرى عليه التقادم القصير المنصوص عليه في المادة ١٠٤ المذكورة أو يتناوله الاستثناء الوارد فيها الامر الذى يعجز محكمة النقض عن مراقبة سلامة تطبيق القانون ، فان الحكم المطعون فيه يكون معييا ، بما يستوجب نقضه (١) •

٤ - يسرى شرط تحديد المسؤولية المنصوص عليه في عقد النقل

(١) نقض - جلسة ١٢/١٢/١٩٦٣ - مجموعة الكتب الفنى -
السنة ١٤ - مدنى س ٦١٥١ ، ونقض - جلسة ٥/٣١/١٩٥٩ - المرجع
السابق - السنة ٧ - ص ٦٤٢ •

— وهو شرط جائز قانونا في غير أحوال الغش والخطأ الجسيم — سواء أكانت البضاعة المنقولة مؤمنا عليها أو غير مؤمن عليها لدى إحدى شركات التأمين ، ومن ثم فإن هذا التأمين لا شأن لهيئة السكة الحديد — الناقل — به ، ولا يمكن أن يؤثر على مدى مسؤوليتها الذي يحدده عقد النقل المبرم بينها وبين مرسل البضاعة ، ولا تكون مسؤولية الهيئة كاملة غير محددة بالحدود المشار إليها في تعريفه البضائع إلا إذا قام المرسل بالتأمين على بضاعته لديها مقابل قيامه بأداء مبلغ التأمين المنصوص عليه في الفقرة (ت) من البند ٢٥ من تعريفه البضائع (٢) .

٥ — المادة ١٠٤ تجارى ، تقريرها تقدم قصير يسرى على جميع دعاوى المسؤولية التي ترفع على أمين النقل بصفته هذه بسبب ضياع البضاعة أو تلفها أو التأخير في نقلها ، خضوع هذه المدة لقواعد الوقف والانقطاع والتنازل المستمدة من القواعد العامة (١) .

٦ — مطالبة الشركة المطمون ضدها للطاعن بصفته أمينا للنقل بالتعويض عن العجز في البضاعة التي عهدت إليه بنقلها . سقوط هذه الدعوى بمضى المدة المنصوص عليها في المادة ١٠٤ من قانون التجارة وقرار الطاعن اللاحق على العقد بقبوله خصم قيمة العجز من مستحقاته لدى الشركة المطمون ضدها ، لا يعتبر تجديدا للالتزام المتولد عن عقد النقل بحيث يخضع للتقادم الطويل وإنما قاطعا للتقادم الأول يبدأ به تقادم جديد بنفس المدة (٢) .

٧ — الدفع بعدم قبول دعوى المسؤولية قبل الناقل (م ٩٩ من

(٢) نقض نه جلسة ١٩٦٩/٢/٢٠ — المرجع السابق — السنة

٢٠ — ص ٣٦٣ .

(١) نقض — جلسة ١٩٨٧/١/١٢ — الطعن ١٣٢٢ لسنة ٥٥ ق .

(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٢/١٦ — الطعن ١٩٣٤ لسنة ٥١ ق .

قانون التجارة) ، قيامه على افتراض رضا المرسل اليه بالعيب الذي حدث أثناء النقل وكان ظاهرا وقت الاستلام ، وتنازله عن مطالبة الناقل بالتمويض عنه بما يسقط حقه في الدعوى ، ما هيته ، دفع موضوعي مما تعنيه المادة ١١٥ مرافعات • مؤدى ذلك ، جواز إبدائه في أية حالة تكون عليها الدعوى ولو لأول مرة في الاستئناف (٣) •

المراجع الفقهية في عقد نقل البضائع :

المراجع السابق إيرادها في (عقد نقل الأشخاص) تعليقا على
الاصيغة السابقة •

الفصل الثالث

عقد النقل البحري

١٤٤ - صيغة : عقد نقل بحري للبضائع

الاسكندرية - في / / ١٩ الساعة (مباحا)
مصر فيما بين كل من :

١ - شركة للملاحة البحرية . إيمثلها قانونا
السيد/المهندس ومركزها الرئيسي بشارع
رقم قسم محافظة الاسكندرية ناقل - طرف أول
٢ - السيد / (أو الممثل القانوني لشركة أو
مؤسسة) بشارع رقم قسم
محافظة

ثالث (أو مرسل) - طرف ثان

بالرضا والقبول الصحيح تم الاتفاق بين الطرفين المتماقين غي
ما يلي من الشروط والبنود :

البند الاول

يتولى الطرف الول بصفته نقل البضاعة الموضحة فيما يلي :

... ..
... ..
... ..

(تذكر في تفصيل أوصاف البضاعة ، وقيمتها ، وأنواعها وعدد رسائلها
- وطرودها وحمولتها بالطن) - وذلك من ميناء (الاسكندرية) بحرا
الى جهة ميناء لتسليمها لشركة
هناك ، على احدى السفن (البواخر) الملوكة له .

البند الثاني

يقرر الطرف الاول أنه قام باستلام البضاعة المتفق على نقلها بعد
معاينتها وفحصها والتأكد من سلامتها عددا وحمولة وخلوها من
المعيوب والتلوث وأنها غير محظور نقلها ينصب القوانين واللوائح
المحلية والدولية والبحرية والجمركية الصحية النظامية .

البند الثالث

يلتزم الطرف الاول باعادة تغليف البضاعة المتفق على نقلها بعد
فحصها والقيام بتسليمها بواسطة تابعيه وفق النظم والاضمات
والشروط المعمول بها للمحافظة على صلاحيتها بلوغا انى توصيلها الى
المرسل اليه سليمة .

البند الرابع

يلتزم الطرف الاول باعداد أوراق الشحن المطلوبة قانونا ، وتجهيز
السفينة الملوكة له والتي ستقوم بالرحلة من رمان وضباط وطاقم
انبطارة ، بعد التأكد من متانتها وقدرتها على القيام بالرحلة البحرية
حتى ميناء الوصول وتسليم البضاعة المرسله الى المرسل اليه في الميعاد
المحدد .

البند الخامس

اتفق الطرفان على أن أجرة النقل هي مبلغ جنيه ()
(جملة (أو بخصاب الطن - أو الرسالة) ، يتمهد

الطرف الثانى بسداده للطرف الاول عند تسلّم البضاعة وقبل ابحار السفينة من ميناء الشحن (الاسكندرية) يورد لخزينة الشركة الستى يمثلها الطرف الاول مقابل ايصال رسمى يدل على تمام ذلك .

البند السادس

الطريقه الاول مسئول عن ضياع أو تلف أو هلاك البضاعة ، سواء تم ذلك بفعل أحد تابعيه أو غيرهم ، وفى هذه الحالة يلتزم بأن يدفع عن كل طرد لحقه الضياع أو التلف أو الهلاك مبلغ (جنيه) (بسعر البضاعة وقت الشراء) أو الشحن (يؤدى الى المرسل اليه أو الى اثناحن بحسب الاحوال ، بشرط أن يتم التبليغ بالضياع أو التلف أو الهلاك فى مدى يوما من تسلّم البضاعة ، ما لم يتم اثبات حالتها عند تسليمها للمرسل اليه .

كما أن الطرف الاول مسئول أيضا عن تأخير وصول البضاعة فى الموعد المحدد .

البند السابع

الطرف الاول ملتزم بموجب هذا العقد بتوصيل البضاعة سليمة وكاملة الى ميناء الوصول ، وأنه المسئول عن أى تلف أو عجز أو عطب أو عجز ناتج عن الاهمال فى العناية بها : أو أى حريق تتعرض له أو سرقة ، حيث يلتزم بأداء قيمتها كاملة : وبتمويض الضرر عما لحق الطرف الثانى من خسارة وما فاتته من كسب .

البند الثامن

يجوز للطرف الاول القيام بالتأمين على البضاعة موضوع هذا العقد ضد التلف والضياع والمجز والحريق والسرقة طوال الرحلة وحتى تمام تسليمها للمرسل اليه فى ميناء الوصول .

البند التاسع

في حالة تعطال السفينة خلال رحلة نقل البضاعة ، فإن الناقل (الطرف الاول) يكون ملتزماً بأعداد سفينة أخرى بديلة تتولى اكمال الرحلة بأسرع وقت ممكن ، مع اتخاذ كافة الاحتياطات لضمان وصول البضاعة سليمة وكاملة ، بحيث اذا أخل بتنفيذ التزامه في هذا الشأن كان مسؤولاً عن تعويض الضرر الذي يلحق بالبضاعة أو الطرف الثانى أو المرسل اليه بسبب ذلك ..

البند العاشر

تختص محاكم
في أى نزاع ينشأ حول تنفيذ هذا العقد .
بجميع أنواعها ودرجاتها بالنظر

البند الحادى عشر

تحررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف نسخة منها ، والثالثة تحفظ بدفتر البوالص للعمل بموجبها عند اللزوم . ويقرر الطرف الثانى بأنه طالع نصوص هذا العقد : وناقش بنوده مع الطرف الاول ، وأقر العمل بمقتضاه ، وتمهد بتنفيذه .

الطرف الاول (الناقل)	الطرف الثانى (الشاحن)
امضاء	امضاء

ملحوظات :

١ - تعد شركات النقل البحرى - عادة - عقود نقل مطبوعة (بوالص شحن) .

٢ - قد يتناول العقد البحرى نقل الأشخاص في مجال الرحلات والسياحة ونقل العمال : وعندئذ تحور الصيغة وفقاً لطبيعة العقد وأطراف التعاقد : ليتلائم مع الغرض المد له .

٣ — يكون لشركات النقل البحري — عادة — غرور في بعض الموانئ أو توكيلات ملاحية مفوضة في انجاز أعمال الشحن والتفريغ ورعاية أفراد طاقم انسفينة وضباطها وربانها ، وفي تمويل السفينة وتجرى المحاسبة بينهما فيما أنفق .

٤ — أطراف عقد النقل البحري تشمل : الشاحن (وهو مالك البضاعة) — والناقل (وهو مالك السفينة) والمرسل اليه في ميناء انوصول ، والشركة المؤمن لديها على البضاعة المرسلة .

التعليق :

١ — التزام الشاحن بسلامة وصول البضاعة لميناء الوصول . حق المشتري المرسل اليه في الرجوع على الناقل أو على الشاحن بالتعويض عن المجرز أو التلقه أثناء الرحلة البحرية . ورجوع المرسل اليه على الشاحن حق الاخير في الرجوع على الناقل (١) .

٢ — مقر الوكيل الملاحى للسفينة التى تباشر نشاطا تجاريا في مصر ، اعتباره موطنا لمالك السفينة : وجوب احتساب مواعيد المسافة من هذا الموطن دون موطنه الاصلى في الخارج (٢) .

٣ — التزام الناقل البحري بتسليم البضاعة المشحونة التزام بتحقيق غاية . قيام مسؤولية الناقل البحري حتى تمام التسليم الفعلى تفريغ المرسل اليه للبضاعة لا ينبى بذاته عن تمام التسليم الفعلى قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاءه ينفى مسؤولية الناقل عن المجرز في البضاعة على أساس قيام المرسل اليه بالتفريغ خطأ . اطراح الحكم

(١) نقض — جلسة ٢٨/٤/١٩٨٠ — الطعن ١٢٢٧ و ١٢٣٥ لسنة

٤٧ ق .

(٢) نقض — جلسة ٤/٢/١٩٨٠ — الطعن ٥٩١ لسنة ٣٥ ق .

دلالة محضر التسليم وتقرير مكتب مراقبة البضائع • قصور ، ومخالفة للثابت بالاوراق (١)

٤ — عقد النقل البحرى عقد رضائى ، الكتابة شرط لاثباته لا لصحته أو انعقاده • استخلاص الحكم قيام عقد النقل البحرى ، أثره ، خضوعه لاحكام قانون التجارة البحرى (٢) •

٥ — الاحتجاج المنصوص عليه فى القانون البحرى ، ما هيته ، شرط لقبول دعوى المسؤولية ، لا شأن له باثبات العجز أو التلف (٣)

٦ — التزام النقل البحرى بتسليم البضاعة المشحونة ، التزام بتحقيق غاية • قيام مسؤوليته حتى تمام التسليم الفعلى بغير حاجة لاثبات خطأ فى جانبه • ينقضى هذه المسؤولية باثبات السبب الاجنبى أو القوة القاهرة •

تفريغ المرسل اليه للبضاعة لا ينبىء بذاته عن تمام انتسليم الفعلى قبل التفريغ (٤) •

٧ — نظام (تسليم صاحبه) ، مؤداه ، مسؤولية الناقل عن البضاعة حتى تمام تسليمها لصاحبها أو من ينوب عنه ، عدم اعتبار مقاول التفريغ نائباً عن المرسل اليه ما لم ينص على ذلك فى عقد

(١) نقض — جلسة ١٩٨٣/١/٣١ — الطمن ٨٣٢ لسنة ٤٨ ق •

(٢) نقض — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ — الطمن ٧٣٩ لسنة ٤٩ ق •

(٣) نقض — جلسة ١٩٨٣/١١/٢٨ — الطمن ١٠٣٥ لسنة

٤٩ ق •

(٤) نقض — جلسة ١٩٨٤/١/٩ — الطمن ٢٢ لسنة ٥٠ ق •

ونقض جلسة ١٩٨٤/٢/٦ — الطمن ٥٧٧ لسنة ٥٠ ق •

المقابلة (١) •

٨ - وجود نقص في مقدار البضائع المفرغة من السفينة عما هو مدرج في قائمة الشحن ، قرينة قانونية على التهريب (ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣) قبضاء الحكم بنفيها دون أن يوضح الربان سببه ويقيم الدليل عليه بالطرق التي استلزمها القانون خطأ في تطبيق القانون (٢) •

٩ - التزلم الناقل البحري التزلم بتحقيق غاية ، التطل من المسؤولية ، وسيلته أقامة انبذيل على استلام المرسل اليه للبضاعة ، أو أن المعجز أو التلف يرجع الى عيب فيها ، أو قوة قاهرة ، أو خطأ ه راسلها (٣) •

١٠ - حدوث المعجز في الرسالة أثناء الرحلة البحرية التي أنتهت بوصول السفينة الناقلة في ١٩٧٥/٥/٣١ .. التعويض عنه • خضوعه غما يتصل بجددود مسئولية الناقل البحري لحكم المادة ٥/٤ من معاهدة بروسكل دون بروتوكول تعديلها الموقع في ١٩٨٦/٢/٢٣ • علة ذلك • عدم الموافقة عليه والعمل به الا اعتبارا من ١٩٨٣/٤/٣٠ (٤) •

١١ - تحديد مسئولية الناقل البحري في معاهدة بروكسيل ، اعتباره حدا أقصى لا يمكن أن يحكم به ، سواء في حالة الفقد الجزئي أو الكلي • القضاء بما يجاوز هذا الحد الأقصى عن الفقد وحصول الاستئناف من الطاعة المرسل اليها دون الشركة الناقلة • اثره ، عدم

-
- (١) نقض - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣ - الطمن ١٣٨٥ لسنة ٤٩ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ - الطمن ٥٩١ لسنة ٥٠ ق •
- (٢) نقض - جلسة ١٩٨٤/٢/١٣ - الطمن ١٣٨٥ لسنة ٤٩ ق •
- (٣) نقض - جلسة ١٩٨٤/٣/٢٦ - الطمن ٢٧١ لسنة ٤٩ ق •
- (٤) نقض - جلسة ١٩٨٤/٤/١٦ - الطمن ٣٠١ لسنة ٥٠ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٤/٥/٢٨ - الطمن ٥٩ لسنة ٥٠ ق •

• حواز الحكم بتخفيض التعويض (١) •

١٢ - النص في مشاركة ايجار السفينة على التزام المرسل اليه بتفريغ البضاعة ، مفاده ، تفريغ البضاعة بمعرفة المرسل اليه • عدم دلالة على التسليم الفعلي قبل التفريغ (٢) •

١٣ - السفن الاجنبية التي تباشر نشاطا تجاريا في مصر لسكنها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في مصر ، ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا التوكيل موطن المالك السفينة ١/ عبء بالخطأ في بيان اسم التوكيل الملاحى التابع للشركة اتى لهما حصة في تلك الدعاوى طالما اختتمت بصفتها وكلاء ملاحيا عن مالك السفينة المسئول عن المعجز في الرسالة البحرية (٣) •

١٤ - النص في شرط التحكيم الوارد بسند الشحن على احواله انزع الى ثلاثة محكمين في السويد ، مؤداه الرجوع في تقرير صحة شرط التحكيم وترتيبه لاثاره الى قواعد القانون السويدي ، بشرط الا يتكون في قواعد ذلك القانون ما يخالف قواعد النظام العام في مصر (٤) •

١٥ - مزاوله أعمال النقل البحرى والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتموين السفن واصلاحها والتوريدات البحرية وغيرها من الاعمال المرتبطة بالنقل البحرى والتي يصدر تحديدها قرار من وزير المواصلات (النقل) ، شرطه ، القيد في السجل المعد لذلك بالمؤسسة

-
- (١) نقض - جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ - الطعن ٣٠١ لسنة ٥٠ ق •
(٢) نقض - جلسة ١٦/٤/١٩٨٤ - الطعن ٥٩١ لسنة ٥٠ ق •
(٣) نقض - جلسة ١٣/١/١٩٨٦ - الطعن ٨٩٤ لسنة ٥٠ ق •
(٤) نقض - جلسة ١٣/١/١٩٨٦ - الطعن ٣٢٦ لسنة ٥١ ق •

المصرية انعاماً للنقل البحري ، لوزير النقل عند الاقتضاء وبالاتفاق مع الوزير المختص التصريح لغير المقيدين في السجل بمباشرة هذه الاعمال . مؤدى ذلك . القيد في السجل يعد بمثابة ترخيص بمباشرة هذه الاعمال يقوم مقامه قرار وزير المواصلات عند تولف المقتضى لاصداره (م ٧ ق ١٢ لسنة ١٩٦٤) (١) .

١٦ — اختلاف الاساس القانونى لكل من الرسوم عن العجز غير المبرر في البضاعة المشحونة التى يلتزم بها الناقل ، والرسوم الجمركية التى يلتزم بها المرسل اليه (٢) .

١٧ — اعتبار المرسل اليه طرفاً ذا شأن في سند الشحن طبقاً لقانون التجارة البحرى ، مؤداه ، العلاقة بينه وبين الناقل يحكمها سند الشحن وحده الذى يحدد التزام الناقل وفي الحدود التى رسمها (٣) .

١٨ — اثبات عكس بيانات سند الشحن الخاصة بالبضاعة ، جائزة في علاقة الناقل بأشاحن ، عدم جوازه قبل المرسل اليه لسند الشحن ، حجية مطلقة في الاثبات لصالحه (٤) .

١٩ — مسئولية الناقل البحرى عدم انتهائها الا بتسليم البضاعة المنقولة كاملة وسليمة الى المرسل اليه أو نائبه تسليمياً فعلياً . لا يغنى عن ذلك وصولها الى جهة الوصول أو تسليمها الى مصلحة الجمارك (٥)

-
- (١) نقض — جلسة ١٤/٤/١٩٨٦ — الطمن ١٠٤٣ لسنة ٥٥ ق .
(٢) نقض — جلسة ٢٤/١١/١٩٨٦ — الطمن ٦٥٠ لسنة ٥١ ق ،
ونقض جلسة ٩/٢/١٩٨٧ — لاطمن ١٣٤١ لسنة ٥١ ق .
(٣) نقض — جلسة ٢٤/١١/١٩٨٦ — الطمن ٧٨٦ لسنة ٥١ ق .
(٤) نقض — جلسة ٢٤/١١/١٩٨٦ — الطمن ٧٨٦ لسنة ٥١ ق .
(٥) نقض — جلسة ١٥/١٢/١٩٨٦ — الطمن ١١٥٩ لسنة ٥١ ق .

٢٠ — يتضمن سند الشحن شرطا مفاده أنه حتى يمكن للشاحن أو المرسل اليه أن يطالب الناقل بالقيمة الفعلية للبضاعة المفقدة أو التالفة أن يكون قد قدم اقرارا كتابيا عن تسليمها للناقل يبين فيه طبيعتها وقيمتها على أن يدرج هذا البيان في سند الشحن . خلو هذا السند من بيان قيمة البضاعة الصادر بشأنها . انتهاء الحكم المطعون فيه الى التزام الشركة الناقلة بقيمة الصندوق المفقد طبقا لقيمتة استنادا الى اشارة سند الشحن الى رقم فاتورة الشراء ، خطأ في تطبيق القانون (١)

٢١ — مسؤولية الناقل البحري عن الغرامة فضلا عن الرسوم المستحقة عن المعجز غير المبرر في البضاعة المشحونة (م ١١٧ ق ٦٦ لسنة ١٩٦٣ الخاص بالتجاريك) مفاده ، التزام المرسل اليه بالرسوم المستحقة على ما يفرج عنه منها (٢) .

٢ — سداد المرسل اليهم للرسم المستحق عن المعجز . رفض الحكم المطعون فيه طلب الشركة الناقلة بقيمة هذا الرسم استنادا الى انها لم تقدم الدليل على قيام المرسل اليهم باسترداد هذا الرسم قبل تقادم حقهم في ذلك ، دون التحقق مما اذا كان وفاء المرسل اليهم لهذا الرسم كان وفاء الدين على الغير أم كان سداد خاطئا أو الاشارة الى المصدر الذي استقى منه ورود البضاعة كاملة ، قصور (٣) .

٢٣ — التزام الناقل البحري التزام بتحقيق غاية . التحلل من مسؤوليته عن ذلك ، وسيلة . اقامة الدليل على استلام المرسل اليه البضاعة وأن المعجز أو التلف يرجع الى عيب فيها أو قوة قاهرة أو خطأ

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٨٧/٢/٩ — الطعن ١٣٤١ لسنة ٥١ ق .
(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٧/٢٩ — الطعن ١٣٤١ لسنة ٥١ ق .
(٣) نقض — جلسة ١٩٨٧/١١/١٢ — الطعن ٨٧٨ لسنة ٥١ ق .

مرسلها (١) .

٢٤ - تفريغ البضاعة من السفينة بمعرفة المرسل اليهم لا يدل بذاته على التسليم الفعلي قبل التفريغ . اقامة الحكم قضاءه بنفى مسئولية الناقل عن العجز في البضاعة على سند من أنها وردت تحت نظام (فرى أوت) ، واهداره دلالة على الشهادة الجمركية في اثبات العجز ، خطأ (٢) .

٢٥ - جواز الاتفاق على اجراء التحكيم في الخارج . الرجوع في شأن تقدير صحة شرط التحكيم وترتيبه لآثاره الى قواعد قانون البلد الذي اتفق على اجراء التحكيم فيه بشرط عدم مخالفة قواعد لنظام العلم في مصر (٣) .

٢٦ - انطباق معاهدة بروكسل سواء لتوافر شروطها أو للاتفاق في سند الشحن على خضوعه لها ، أثره ، سريان أحكام هذه المعاهدة وحدها ، سواء ما تعلق منها بالقواعد الموضوعية أو الاجراءات (٤)

٢٧ - مسئولية الناقل عن (عجز الطريق) ، خضوعها لاحكام معاهدة بروكسل . اعفاء الناقل من المسئولية اذا لم يجاوز العجز النسبية التي جرى بها العرف . تجاوز هذه النسبة ، أثره : تخفيف المسئولية بمقدار النسبة المسموح بها وتمويض صاحب البضاعة عن الباقي تحميل الناقل المسئولية عن تعويض العجز جميعه . شرطه ،

-
- (١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ - انطنن ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٨٧/١١/٣٠ - للطعن ٢٥٢ لسنة ٥٢ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ - الطعن ٢٥٥ لسنة ٥٢ ق .
(٣) نقض - جلسة ١٩٨٧/٢/٩ - الطعن ٨٧٧ لسنة ٥١ ق .
(٤) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٣ - الطعن ٧٨٧ لسنة ٥١ ق .

اثبات الشاحن أو المرسل إليه أن هذا العجز ناتج عن خطأ الناقل أو أحد تابعيه (١) .

٢٨ — تقدير التعويض عن الهلاك أو التلف الذي يلحق البضاعة بقيمتها الفعلية دون التقيد بالحد الأقصى للتعويض المشار إليه بمساعدة بروكسل . مناطه أن يكون الشاحن قد دون في سند الشحن بياناً بجنس البضاعة وقيمتها ، لا يخفى عن ذلك أن تكون قيمة البضاعة قد دونت في أى ورقة أخرى (٢) .

٢٩ — النص في سند الشحن على خضوع كافة المنازعات الناشئة عن تطبيقه للقانون الانجليزي . النص في هذا القانون على تقادم دعوى المسؤولية بمدة سنة من تاريخ تسليم البضاعة أو من التاريخ الذي كان ينبغي تسليمها فيه (م ٣/٦ المطابقة لماهدة سند الشحن) . اقامة الطاعنة دعواها قبل انقضاء هذه السنة . صدور الحكم المطون فيه بعدم قبولها لرفعها بالقانون انبصرى مخالفة للقانون (٣) .

٣٠ — وصف البضاعة بأنها مما تشحن منفردة ، وفي طرود : مرجعه طريقة الشحن لا نوع البضاعة (٤) .

٣١ — السفن التي تباشر نشاطاً تجارياً أجنبياً ، لكل منها وكيل ملاحي ينوب عن ملاكها في مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة في مصر ، ويمثله في الدعاوى التي ترفع منه أو عليه قيماً يتلحق بهذا النشاط

-
- (١) نقض — جلسة ١٩٨٧/٣/٣٠ — الطعن ٣٩٤ لسنة ٥٢ ق .
(٢) نقض — جلسة ١٩٨٧/٤/١٣ — الطعن ٦٢٧ لسنة ٥٢ ق ،
ونقض — جلسة ١٩٨٧/١٢/٢١ — الطعن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق .
(٣) نقض — جلسة ١٩٨٧/٤/١٣ — الطعن ٧٨٨ لسنة ٥٢ ق .
(٤) نقض — جلسة ١٩٨٧/٥/٤ — الطعن ٢٥٦٨ لسنة ٥٢ ق .

ويعتبر مقرره موطناً للملك السفينة ومجهزها (١) .

٣٣ - اختتام الشركة المطعون ضدها الثالثة في الدعوى بصفتها وكيلًا ملاحيا عن ملاك الباخرة (إ) المطعون ضدهم الاصليين (الذين اختصموا في شخص ممثل آخر لهم وفي شخص زيان تلك الباخرة (إ) المطعون ضده الثاني ، مؤدى ذلك جواز القضاء بتضامن المطعون ضدهم في أداء المبلغ المحكوم به (٢) .

٣٣ - تأجير السفينة بمشارطة إيجار موقوتة ، مؤداه ، للمستأجر اصدار سندات الشحن لصالح الغير ومسئوليته في مواجهتهم عن تنفيذ الالتزامات المثبتة بتلك السندات باعتباره ناقلاً (٣) .

٣٤ - جعل أسند الشحن اسم الشركة الطاعة وتوقيمه من وكيلها البحري دون تضمينه أن السفينة المؤجرة لهذه الشركة كانت بمشارطة موقوتة ، أو أن من وقع سند الشحن كان نائباً عن ملاك السفينة ، أثره ، تحمل الشركة الطاعة وحدها المسؤولية قبل الغير عن تنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في سند الشحن عن كل فقد أو تلف يلحق بالبضاعة دون اعتداد بما ورد بمشارطة إيجار السفينة من مسؤولية ملاكها وحدهم عن هذا النقص أو التلف في البضاعة (٤) .

٣٥ - احتجاج المرسل اليه بشأن العجز في البضاعة المستوردة ، ما هيته ، شرط لقبول دعوى المسؤولية ، لا شأن له بإثبات العجز ،

-
- (١) نقض - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٥١٠ لسنة ٥١ ق .
(٢) نقض - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٥١٠ لسنة ٥١ ق .
(٣) نقض - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٣٠٦ لسنة ٥٢ ق .
وينقض جلسة ١٤/١٢/١٩٨٧ ١٨١٨ لسنة ٥٢ ق .
(٤) نقض - جلسة ١٥/٦/١٩٨٧ - الطعن ١٣٠٦ لسنة ٥٢ ق ،

• أو التلك (١) •

٣٦ — مسئولية ربان السفينة عن الرسوم الجمركية المستحقة عن النقص غير المبرر في البضائع المنفرطة أو في عدد انطروود المفرطة أو في عدد الطرود المفرطة من السفينة عما هو مبين بقائمة الشحن ، عدم تحديد طريقة معينة لاثبات هذا النقص ، مؤداه ، جواز اثبات بكافة الطرق قائمة الشحن وما تسجله عليها مصلحة الجمارك من وجود نقص من الادلة المقبولة لاثباته (٢) •

٣٧ — النقص في البضاعة المشحونة يعتبر من قبيل الملاك الجزئي لها ، يؤدي ذلك ، اندراجه تحت نص المادة ٥/٤ من معاهدة بروكسل (٣) •

٣٨ — الوكيل الملاحي للسفينة الاجنبية التي تباشر نشاطها تجاريا في مصر ، ما هيته ، اعتبار مقره موطنه للمالك السفينة (٤) •

٣٩ — عد انقص في عقد أمانة السفن على الاعمال التي يقوم بها أمين السفينة (التوكيل الملاحي) ، مؤداه ، الرجوع الى المرف لتحديد هذه الاعمال ، علة ذلك ، خلو قرار وزير النقل البحري رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٦ بشأن عرض شركة القناة للتوكيلات من تحديد المركز القانوني لأمين السفينة أو بيان طبيعة الاعمال التي تدخل في نطاق

-
- (١) نقض — جلسة ١٦/١١/١٩٨٧ — الطمن ٦٠٢ لسنة ٥٣ ق •
(٢) نقض — جلسة ٣٠/١١/١٩٨٧ — الطمن ١٦٩٣ لسنة ٥٢ ق •
(٣) نقض — جلسة ٢١/١٢/١٩٨٧ — الطمن ١٩٨٠ لسنة ٥٢ ق •
(٤) نقض — جلسة ٢٠/٣/١٩٨٨ — الطمن ٥٦٧ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض جلسة ١٣/١/١٩٨٦ — الطمن ١٨٩٤ لسنة ٥١ ق ، ونقض —
جلسة ٤/٢/١٩٨٠ — مجموعة المكتب الفني — السنة ٣١ — مدني —
ص ٣٨٨ •

• مسؤولية • استناد الحكم المطعون فيه على القرار لنفى صفة الوكيل الملاحى فى تمثيل مجهز السفينة فى شأن المسؤولية التقصيرية عن الحوادث البحرية دون الرجوع الى عقد أمانة السفينة أو المرفء ، خطأ فى القانون (١) • •

٤٠ - التسليم القانونى الذى تبدأ به مباشرة الاجراءات المنصوص عليها فى القانون البحرى ، ما هيته ، تسليم الناقل للبضاعة تسليمًا فعليًا الى المرسل اليه أو من ينوب عنه بعد تمكينه من فحصها • استصدار اذن الافراج الجمركى لا يفيد بذاته تمام استلام المرسل اليه للبضاعة (٢) •

٤١ - السفن الاجنبية التى تباشر نشاطًا تجاريًا فى مصر لسلك منها وكيل ملاحى ينوب عن صاحبها فى مباشرة كل ما يتعلق بنشاط السفينة فى مصر ويمثله فى الدعاوى التى ترفع منه أو عليه فيما يتعلق بهذا النشاط ، ويعتبر مقر هذا التوكيل موطنًا للملك السفينة • شركة القناة للتوكيلات الملاحية ، قيامها بأعمال الوكالة البحرية - أمين السفينة ، وأمين الحمولة - بمقتضى قرار تأسيسها • عدم صدور تشريع يحدد المركز القانونى لأمين السفينة (الوكيل الملاحى) أو الاعمال التى يقوم بها • أثره • وجوب الرجوع فى شأن علاقته بالغير الى القواعد العامة فى النيابة على مقتضى ما نصت عليه المادة ١٠٥ مدنى (٣) •

٤٢ - نظام Free in and out مفاده ، عدم تحمل الناقل

-
- (١) نقض - جلسة ١٩٨٨/٣/٢٠ - الطعن ٥٦٧ لسنة ٥٤ ق ، ونقض - جلسة ١٩٨٩/٣/٣١ - الطعن ١٩٤٠ لسنة ٥١ ق •
(٢) نقض - جلسة ١٩٨٨/١٠/٣١ - الطعن ٨٨٢ لسنة ٥٣ ق •
(٣) نقض - جلسة ١٩٨٨/١١/١٤ - الطعن ١٨٩٧ لسنة ٥١ ق •

في مشاركة الإيجار مصروفات الشحن والتفريغ ، ولا شأن لهذا النظام بمسئولية الناقل عن تسليم الرسالة الى المرسل اليه في ميناء الوصول (١) .

٤٣ - نظام (تسليم تحت الشحنة) مفاده . قيام الناقل بتسليم البضاعة مباشرة الى صاحبها تحت الروافع دون أن تدخل الميزان الجمركية وتظل في حراسة الناقل حتى تمام تسليمها (٢) .

٤٤ - الطرد أو الوحدة . الأساس لتعدد الحد الاقصى لمسئولية الناقل عن تمييز هلاك البضاعة أو تلفها في معاهدة بروكسل لسندات الشحن . مامية كل منها . وصف البضاعة بأنها مما تشتمل بايها . الطرد أو الوحدة . مرجعه نوع الشحن لانواع البضاعة (٣)

المراجع من الفقه في النقل البحري :

- * النقل البحري الدولي للبضائع - للمستشار دكتور أحمد حسنى .
- * عقود ايجار السفن - للمستشار دكتور أحمد حسنى .
- * قضاء النقض البحرى - للمستشار دكتور أحمد حسنى .
- * ملحق قضاء النقض البحرى - للدكتور أحمد حسنى .
- * الاثبات في التأمين البحرى - رسالة - للدكتور السيد أبو الفتوح حفناوى .

-
- (١) نقض - جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ - الطعن ١٢٤٧ لسنة ٥٣ ق .
 - (٢) نقض - جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ - الطعن ١٢٤٧ لسنة ٥٣ ق .
 - (٣) نقض - جلسة ١٢/٢٦/١٩٨٨ - الطعن ٢١٤٧ لسنة ٥٣ ق .

- * الوجيز في القانون البحري — للدكتور رغمت أبادير •
- * مبادئ القانون البحري — للدكتور علي البارودي •
- * القانون البحري — السفينة — للدكتور علي حسن يونس •
- * القانون البحري — للدكتور فايز نعيم رضوان •
- * عقد الشحن والتفريغ في النقل البحري — للمستشار دكتور محمد كمال حمدي •
- * دروس في القانون البحري — للدكتور مصطفى الجمال • •
- * أساسيات القانون التجاري وألقانون البحري — للدكاترة مصطفى كمال طه وعلي البارودي ومراد متير فميم •

١٤٥ — صيغة : خطاب تمثيل ملاحى

تفوض شركة • جى • سى • للملاحة وعنوانها خالتا
مالطا ٦ شارع زكريا ونشاطها ملاك بواخر مستأجرين بواخر
وتشغيل سفن •

تفوض السيد /
يعنوان
بالسويس بالقيام بكافة أعمال التمثيل الملاحى بصفتنا ملاك بواخر
وله الحق فى اصدار تعليماته الى الوكلاء الملاحيين بجمهورية مصر
العربية وإلى ربابنة السفن بالحمولات أو الوجهات التى يجب أن تتجه
لليها بواخرنا وكافة الامور الاخرى الخاصة والمعاملة التى تخص
بواخرنا بما يكفل سير أعمالنا على الوجه الاكمل •
وهذا تفويض منا بذلك •

شركة ك • جى • سى • للملاحة

١٤٦ - صيغة : ملحق خطاب تمثيل ملاهى

بالاشارة الى خطاب التمثيل الملاهى والمفوض به السيد /

... ..

بالقيام بكافة أعمال التمثيل الملاهى عن بواخسونا

بجمهورية مصر العربية تم الاتفاق على الاتعاب على النحو التالى :

أولا : ٥٠٠ دولار عن الرحلة الواحدة للباخرة وصول وإبحار •

٣٠ دولار يوميا عن كل رحلة مقابل الاتصالات وجميع

الخدمات من الوصول الى الإبحار •

وتقرر بصحة هذا الاتفاق

شركة ك • جى • سى • للملاحة

مدير عام الشركة

الفصل الرابع

عقد النقل الجوي

١٤٧ - ميغة : عقد نقل جوى دولى للبضائع

القاهرة - في / ١٩ الساعة مباحا

محرر فيما بين كل :

١ - مؤسسة أو (شركة) للطيران ويمثلها قانونا

السيد / شارع رقم قسم

محافظة ناقل - طرف أول

٢ - السيد / صاحب (أو الممثل القانونى)

نركة (أو مؤسسة) لتجارة شارع

رقم قسم محافظة شاحن - طرف ثان

بالرضاء والقبول الصحيح تم الاتفاق بين الطرفين المتعاقدين

على ما يلى من الشروط والبنود :

البند الاول

يتعمد الطرف الاول بصفته بنقل البضاعة الموضحة فيما يلى :

... ..

... ..

... ..

تذكر في تفصيل أوصاف البضاعة ، وقيمتها ، وأنواعها ، وعدد
ذرودها ورسائلها ، وحمولتها بالطن — وذلك من مطار جـوا
الى مطار لتسليمها الى شركة (أ أو مؤسسة ، أو شخص)
هناك ، على أحد الطائرات المملوكة له .

البند الثاني

يقرر الطرف الاول أنه قام باستلام طرود البضاعة ورسائلها
المتفق على نقلها جـوا ، وذلك بعد أن عاينها وفحصها بعناية وتأكد من
سلامتها عدداً وحمولة ، وخلوها من العيوب والتلوث وأنها غير محظور
نقلها بحسب القوانين واللوائح المحلية والدولية والجوية والجمركية
والصحية و النظامية .

البند الثالث

يلتزم الطرف الاول باعادة تغليف البضاعة المتفق على نقلها
بعد فحصها والقيام بتستيفها بواسطة تابيعيتها وفق النظم والافواع
والشروط المعمول بها للمحافظة على استمرار صلاحيتها بلوغا الى
توصيلها الى المرسل اليه سليمة و كاملة .

البند الرابع

يلتزم الطرف الاول باعداد أوراق النقل اللازمة والمطلوبة
قانونا ، وتجهيز الطائرة المملوكة له والتي ستقوم بالرحلة واعداد
طاقمها ، بعد التأكد من سلامتها وماتنتها وقدرتها على القيام بالرحلة
الجوية الدولية حتى مطار الوصول ، وتسليم البضاعة المرسلة الى
الشركة المرسل اليها في الموعد المحدد .

البند الخامس

اتفق الطرفان على أن أجرة النقل هي مبلغ جنيه (بصفة اجمالية) (أو بحساب الطن - أو الطرد - أو الرسالة) - يعتمد الطرف الثانى بسداده للطرف الاول عند تسلم البضاعة وقبل اقلاع الطائرة من مطار الشحن (القاهرة) يورد لخزينة شركة الطيران التى يمثلها الطرف الاول ، مقابل ائصال رسمى يدل على تمام ذلك .

البند السادس

الطرف الاول مسئول عن خياع أو تلف أو هلاك البضاعة ، سواء أكان ذلك بفعل أحد تابعيه أو غيرهم ، وفى هذه الحالة يلتزم بأن يؤدى للطرف الثانى (أو المرسل اليه) بحسب مبلغ جنيه () عن كل طرد تعرض للخياع أو التلف أو انهلاك وفقاً لسعر البضاعة وقت الشراء ، أو طبقاً لاحكام معاهدة وارسو عام ١٩٢٩ بشأن الطيران المدنى وتعديلاتها وبروتوكولات تنفيذها . كما أن الطرف الاول مسئول عن تأخير وصول البضاعة فى الموعد المحدد اذا ترتب على ذلك رفض المرسل اليه استلامها .

البند السابع

الطرف الاول ملتزم بتوصيل البضاعة سليمة وكاملة الى مطار الوصول ، وأنه المسئول عن أى تلف أو عجز أو عطب أو عجز يلقى بها نتيجة لإهمال فى العناية بحفظها أو سوء تخزينها أو عن أى حريق تتعرض له أو سرقة ، حيث يلتزم بإداء قيمتها ، وبتعويض الضرر عما لحق بالطرف الثانى من خسارة وما فاته من حساب - سواء وقّع الاعمال منه أو من أحد تابعيه أو من طاقم الطائرة .

البند الثامن

يجوز للطرف الاول القيام بالتأمين على البضاعة موضوع هذا العقد ضد التلف والضياع والمجز والحريق والسرقة طوال الرحلة وحتى تمام تسليمها في مطار الوصول .

البند التاسع

اذا تعرضت الطائرة المقتلة لبضاعة المشحونة سواء قبل الاقلاع من مطار الشحن أو في أثناء الرحلة الجوية ، فإن الناقل (الطرف الاول) يكون ملتزما باعداد طائرة أخرى بديلة تتولى القيام بالرحلة (أو اكملها) بأسرع وقت ممكن ، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة لضمان نقل البضاعة الى الطائرة البديلة لضمان وصولها سليمة وكاملة ، بحيث اذا أخل بتنفيذ التزامه في هذا الشأن كان مسؤولا عن تعويض الغير الذي يلحق بالبضاعة أو بالطرف الثاني أو المرسل اليه بسبب ذلك .

البند العاشر

تختص محاكم
في أى نزاع ينشأ حول تنفيذ هذا العقد .
بجميع أنواعها ودرجاتها بالنظر

ويسرى قانون دولة
على المنازعة ومعاهدة وارسو
للطيران الدنى وتعميلاتها وبروتوكولات تنفيذها فيما لا نص فيه
في هذا العقد .

البند الحادى عشر

تحررت من هذا العقد ثلاث نسخ أصلية بيد كل طرف نسخة
منها : واثنان تحفظ بملف الطرف الاول ؛ للعمل بموجبها عند النزوم .

ويقرر الطرف الثانى (الشاحن) بأنه ملزم بنصوص هذا العقد ،
وناقش بنوده مع الطرف الاول (الناقل) ، وأقر العمل بمقتضاه ،
وتعهد بتنفيذه •

الطرف الاول (الناقل)	الطرف الثانى (الشاحن)
امضاء	امضاء

ملحوظات :

١ - تعد شركات الطيران المدنى - عادة - عقود مطبوعة لنقل
البضائع بين الدول (بوالص شحن) •

٢ - قد يتناول عقد النقل الجوى الدولى نقل الاشخاص فى
مجال السفر ، والرحلات ، والسياحة : والعمال ، والجنود وعندئذ
تتحور الصيغة وفقا لطبيعة العقد وأطراف التعاقد وشروطه ، ليتلاءم
مع الغرض المدعى •

٣ - يكون لشركات الطيران المدنى - عادة - فروع فى المدن
والدول الاخرى مفوضة فى انجاز أعمال الشحن والتفريغ : وخدمة
طاقم الطائرة ، وتموينها ، وفحصها ، واستكمال الأوراق للرحلة ومتطلباتها
وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها بين الدول ، وتجرى الحاسبة بينها
خيما أنفق •

٤ - أطراف عقد النقل الجوى تشمل : الشاحن (وهو مالك
البضاعة) ، والناقل (وهو مالك الطائرة) ، والمرسل اليه بالدولة
الاخرى) ، والشركة المؤمن لديها على البضاعة المرسله •

التطبيق :

١ - أحكام توزيع المسؤولية بين الناقل الجوى والشخص

الضرب « حقوقا قانون الطاقى (م ٢١ التغطية فارسيويا) - التالى
حكم اللدة ٢١٦ متى لحم وجود شرع ظن يتكلم عند التلة
الجوى (١) »

٢ - اطة الحكم قلع يلخصه مسئولية التاطل على ما شت من
ومول الطرد موضوع النزاع الى جمة الوصول سليا « وأن عدم
الستلام يرجع الى خلا الطاعة التى تطلعت عن الاستلام « صحيح
التنى على الحكم بما يشه الطاعة من انها توجبت لاستلام الطرد
ظلم تجده « جطل موضوع لم يتم التحليل عليه « غير مقبول (٢) »

٣ - لحد الاصى لثولية التاطل الجوى « عن الامتة اللجيلة
أو البتالغ « النصوص عليه فى اللدة ٢٢ من التغطية فارسيويا «
لا يمنع من الاطلاق على حد أعلى منه « متروك اللطافة لمن اللدة
٢٣ من ذات التغطية (٣) »

٤ - التوتس التلى « عن مسئولية التاطل الجوى فى نقل الامتة
والبطالغ « تعديده بجزئ الرسالة دون النظر لحيثياتها « تحوير التعيين
بالبقية الحقيقية لليلة « شرطه « ايفاح الرسل لنوع البتالغ
وقيعتها وسداد الرسوم الاضافية عنها عند التسليم « ما لم يشت التاطل
تجلىزها عن القيمة الحقيقية (م ٢٢/٢٣ من التغطية فارسيويا) « جواز

-
- (١) حق - جلة ٢٠/١٢/١٩٨٢ - الطن ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق «
وقس - جلة ١٨/٤/١٩٨٢ - الطن ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق «
(٢) حق - جلة ٢٠/١٢/١٩٨٢ - الطن ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق «
وقس جلة ١٨/٤/١٩٨٢ - الطن ١٩٨٢ لسنة ٤٩ ق «
(٣) حق - جلة ١٦/١/١٩٨٢ - الطن ١٩٨٢ لسنة ٥٩ ق «

بداء هذا الايضاح أنه وسيلة تتبع، عن المقصود منه (١) .

٥ — تعتبر الطائرة مكانا عاما أثناء ارتياد الجمهور لها . فتد
الشيكات السياحية في الطائرة بسبب غير ارادى من الطاعن ، مؤداه ،
أحقية من عثر عليها في اقتضاء المكافأة دون التقيد بمدى أحقية الناقل
الجوى في الرجوع عليه أو بمدى أحقية الطاعن في الرجوع على الشركة
لنقله بإمكان مصرف الشيكات لغير صاحبها من عدمه (٢) .

(١) نقض — جلسة ٢٧/٢/١٩٨٤ — الطعن ١٢٢٧ لسنة ٤٩ ق .

(٢) نقض — جلسة ٢/١١/١٩٨٨ — الطعن ٤٧٩ لسنة ٥٣ ق .

الكتاب السادس

العقود الادارية

* عقد التزام المرافق العامة

* عقد الاشغال العامة

* عقد التوريد

* عقد المساهمة في مشروع نى نفع علم

* التصهد بالانتظام فى الدراسة وخدمة الحكومة

تتقدم جهات الادارة المختلفة للطرف المتماثل مما عقدا
مطبقا لا يملك مناقشة بنوده وما أنطوى عليه من حقوق والتزامات
بشروط تنهوا بهذه المثابة عقد اذعان .

ويمن ثم كان المهم هنا التعريف بكل عقد بين هذه العقود ، وبيان
الحكامه « بدلا من ذكر صيغته » .

والاطلوم وفقا لقانون مجلس الدولة (م ١٠ منه) رقم ٤٧ لسنة
١٩٥٣ أن الاختصاص الولائي بنظر المنازعات المتعلقة بهذه العقود
يتمتع للمجلس الدولة دون سواء من جهات القضاء ، أى أن محكمة
القضاء الإدارى - بوصفها محكمة أول درجة - هي المختصة .

الفصل الاول

عقد التزام المرافق العامة

تعريفه :

عقد الالتزام بمرفق عام ، هو عقد ادارى بمقتضاه يتعهد أحد الافراد أو احدى الشركات بالقيام على وتحت مسؤوليته المالية ، بتكليف من الدولة أو احدى وحداتها الادارية ، وطبقا للشروط التي توضع له ، بأداء خدمة عامة للجـمهور ، وذلك مقابل التصريح له باستغلال المشروع لمدة محددة من الزمن واستغلاله على الارباح (١) .

ومثال هذا العقد ما يتعلق باستغلال موارد الثروة الطبيعية والمرافق العامة ، والثروة المائية ، واستغلال صيد الاسماك والمحار والسمان .

ويقوم الاعتبار الشخصى الذى يسود العقود الادارية جميعا بدور جوهري فى عقود التزام المرافق العامة ، وللادارة فى هذا العقد حرية كاملة فى اختيار المتعاقد معها ، فتلك فى ابرامها طريق الممارسة لا تحققه للادارة من تقدير مطلق فى اختيار المتلزم .

-
- (١) محكمة القضاء الادارى - جلسة ١٩٥٦/٣/٢٥ - المجموعة
- السنة ١٠ - ص ٢٥٩ ، وجلسة ١٩٥٣/٦/٢ - المرجع السابق -
السنة ٧ - ص ١٣٩٧ ، وجلسة ١٩٥٣/٦/١٦ - المرجع السابق -
السنة ٧ - ص ١٥٦٣ .

الفصل الثاني

عقد الاشغال العامة

تعريفه :

عرفت محكمة القضاء الادارى عقد الاشغال العامة بأنه (عقد مقالة بين شخص من أشخاص القانون العام وبين فرد أو شركة بمقتضاه يتعهد المقاتل بالقيام بعمل من أعمال البناء أو الترميم أو الصيانة في عقار لحساب هذا الشخص المعنوي العام وتحقيقا لمصلحة عامة مقابل ثمن يحدد في العقد) (١) .

فيجب أن ينصب عقد الاشغال العامة على عقار أو على عقار بالتخصيص ، فكل اتفاق يكون موضوعه منقولات مملوكة لادارة ولو كانت تدرج في أموال الدومين العام لا يمكن اعتباره من عقود الاشغال العامة ، باتفاق الفقه والقضاء .

وعلى ذلك فالمعقد على اصلاح الدراجت البغارية وتركيب ملزم لها من قطع غيار لا يعتبر عقد اشغال عامة (٢) .

(١) محكمة القضاء الادارى — جلسة ١٣/٢٣/١٩٥٦ — المجموعة — السنة ١١ — ص ١٠٤ ، و جلسة ٦/٣/١٩٥١ — المرجع السابق —
السنة ٥ — ص ٦٩٠ ، و جلسة ٢٦/١٣/١٩٥١ — المرجع السابق —
السنة ٦ — ص ٢١٤ .
(٢) الادارية العليا — جلسة ١/٢٥/١٩٦٩ — المجموعة —
السنة ١٤ — ص ٢٩١ .

الفصل الثالث

عقد التوريد

تعريفه :

عرفته محكمة القضاء الإداري بأنه :

(اتفاق بين شخص ممنوى من أشخاص القانون العام وفرد أو شركة يتعهد بمقتضاه الفرد أو الشركة بتوريد منقولات معينة للشخص المعنوى لازمة لرفق علم مقابل ثمن معين) (١) •

وعقد التوريد ليس عقدا إداريا على إطلاقه ، فهو لا يعتبر كذلك إلا إذا صدقت فيه الشروط المميزة للمقود الادارية بوجه عام ، أى أن يكون المقعد محتويا على شروط استثنائية غير مألوفة في نطاق لقانون الخاص (٢) •

وقد اعتبرت المحكمة الادارية العليا التوريد على أساس البعينة من قبيل البيوع بالعينة التى نظمها المادة ٤٢٠ من القانون المدنى وطبقت فى شأنها أحكامها (٣) •

-
- (١) محكمة القضاء الإدارى - جلسة ١٩٥٢/١٢/٢ - المجموعة - السنة ٧ - ص ٧٦ ، وجلسة ١٩٥٢/٣/٤ - المجموعة ٦ - ص ٦٠٤ ، وجلسة ١٩٥٢/٥/١٣ - المجموعة - السنة ٦ - ص ٩٥٧ وص ٩٧٢ ، وجلسة ١٩٥٤/٢/١٥ - المجموعة - السنة ٨ - ص ٦٨٣ • •
- (٢) نقض - جلسة ١٩٦٥/١٠/١٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٦ - مدنى - ص ٨٩٣ •
- (٣) الادارية العليا - جلسة ١٩٦٧/٥/٢٧ - المجموعة - السنة ١٢ - ص ١١٠٠ ، وجلسة ١٩٧٣/٤/٢٨ - المجموعة - السنة ١٨ - ص ٨٥ •

الفصل الرابع

عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام

تعريفه :

عرفت المحكمة الادارية العليا عقد المساهمة في مشروع ذي نفع عام بأنه :

(١) عقد ادارى يتمهد بموجبه شخص برضائه واختياره بالمساهمة نقداً أو عيناً في نفقات مشروع من مشروعات الاشغال العامة أو المرافق العامة ، وقد يكون التمهيد ذا مصلحة في تمهده ، أو غير ذي مصلحة فيه ، وقد يترتب التمهيد بموض أو يتخذ من تبرعا ، وقد يكون تلقائيا من ذات أو بطلب من الجهة الادارية ؛ كما قد يكون تمهدا منجزا أو مشروطا .

ومهما اختلفت صور هذا التمهيد أو تباينت أوصافه ، فهو يقوم على المساهمة الاختيارية في مشروع ذي نفع عام ، وهو عقد ملزم لا مناص من تنفيذه واعمال مقتضاه قانونا (١) .

وهذا المقعد — كما استقرت أحكام القضاء — وثيق الصلة بعقد الاشغال العامة ، يأخذ حكمه (٢) .

(١) الادارية العليا — جلسة ١٢/٢٧/١٩٨٠ — الحكم رقم ٧١٠ — ٨١٣ لسنة ٢ ق .

(٢) الادارية العليا — جلسة ١٢/٧/١٩٧٨ — رقم ١٠٢٥ لسنة ١٥ ق ، والادارية العليا — جلسة ٢/٣/١٩٨٠ — رقم ٦٧٦ لسنة ٣٣ ق — بجلسته قضايا الحكومة — السنة ٢٥ — العدد ١ — ص ١١٦ ، والادارية العليا — جلسة ١٢/٢٦/١٩٨١ — رقم ١٣٣٦ لسنة ٢٥ ق .

الفصل الخامس

التمهيد بالانتظام في الدراسة وخدمة الحكومة

تمريقه :

المعقود التي يلتزم المبعوث الى الخارج للدراسة والموصول على
الدرجات العلمية المختلفة بموجبها بالانتظام في بعثته وبخدمة الجهة
التي أوفدته عقب عسودته مدة معينة ، ويحق تلك الجهة في مطالبتة
ومطالبة كفيله المتضامن معه بكافة المصروفات التي انفقّت عليه أثناء
البعثة اذا ما أخل بالتزاماته - تعتبر عقودا ادارية .

كذلك تعد عقودا ادارية اشتراطات بعض الجهات الادارية
القائمة على بعض المعاهد المخصصة لانواع معينة من الدراسة على
المتحقين بها وجوب تمهدهم بالاستمرار في الدراسة حتى التخرج
وبخدمة الجهة الادارية لفترة معينة ، والا التزموا برد كافة
المصروفات التي انفقّت عليهم أثناء الدراسة .

وقد استقرت محاكم مجلس الدولة على اعتبار هذه التعهدات
عقودا ادارية .

أهم المراجع الفقهية :

✽ المقعد الادارى في مجال التطبيق - للدكتور عبد المجيد فياض -
١٩٨٣ .

✽ قضاء مجلس الدولة - للدكتور شمس السيد اسماعيل - ١٩٨٧ .

التطبيق :

١ - العقود التي تخضع لولاية القضاء الإداري ، هي العقود الإدارية بطبيعتها ، ومع ذلك فإن عقود الالتزام ، والاشتغال العامة ، والتوريد ، هي عقود إدارية بنص القانون (م ١٠ قانون مجلس الدولة) ، وإن كانت هذه العقود - بإجماع الفقه - تعد من العقود الإدارية بطبيعتها ، ولو لم ينص القانون على اختصاص القضاء الإداري بمنازعاتها . أما الباقي من العقود فإنه يلزم أن تجمع خصائص ومميزات العقود الإدارية وفقا للمعيار الذي يميزها عن العقود المدنية (١) .

٢ - وقد استقرت غالبية الفقه وأحكام القضاء في مصر على أنه يشترط في العقد لكي يكون من العقود الإدارية ، توافر ما يلي :

١ - أن يكون أحد طرفي العقد شخصا من أشخاص القانون العام .

٢ - أن يتصل العقد بتنظيم أو استغلال مرفق عام أو المساهمة أو المعاونة في تسييره .

(١) المحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٧٢/٢/٢٦ - الطعن ١٤٠١ لسنة ١٢ ق - المجموعة - السنة ١٧ - ص ٢٦٣ ، والمحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٧٨/١/٧ - الطعن ١٠٢٥ لسنة ١٥ ق - المجموعة - السنة ٢٣ - ص ٣٤ ، والمحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٧٩/٦/٣٠ - الطعن ٦٨٤ لسنة ١٩ ق - المجموعة - السنة ٢٤ - ص ١٢٧ ، والمحكمة الإدارية العليا - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١ - الطعن ٨٥١ لسنة ٢٠ ق - المجموعة - السنة ٢٥ - ص ١٢١ .

- ٣ - أن تباشر الإدارة التعاقد لا بوصفها سلطة عامة ، بأن يتضمن العقد شروطا استثنائية غير مألوفة في القانون الخاص .
- ٤ - وقد أقرت المحكمة الدستورية هذا الميعار واعتمدته في في تكييف العقود الادارية ، بغض النظر عن وصف الطرفين لها .
- فقضت بأنه يتعين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الادارة بوصفها سلطة عامة طرفا فيها ، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وأن يتميز بنهاج أسلوب القانون العام فيما يتضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة في روابط القانون الخاص (١) .
- ٥ - واعتبار العقد اداريا يؤدي عدة نتائج جوهرية ، فهو يخضع لنظام قانوني متبثق من القانون العام ، ومختلف عن النظام المطبق في عقود القانون الخاص ، فهو نظام استثنائي .
- وهذا الاختلاف مع القانون الخاص يبدو - وعلى الاخص - في المسائل التالية :

الاولى :

انه في القانون الخاص ، يكون المتعاقدون على قد المساواة قانونا - بينما في العقد الاداري يبدو مركز الادارة المتميز أسمى من مركز المتعاقد معها ، فتتجلى في العقد الاداري امتيازات السلطة العامة التي

(١) المحكمة الدستورية - جلسة ١٩٧٦/٤/٣ - القضية ١٣ لسنة ٤ ق (تتازع) - المجموعة - القسم ٣ - ٣٩ - ص ٢١١ ، والدستورية - جلسة ١٩٧٥/٤/٥ - القضية ٨ لسنة ٥ ق (تتازع) - المجموعة - ٢٧ - ص ١٤٣ ، والادارية - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٩ - القضية ١٠ لسنة ٤ ق (تتازع) - المجموعة - ٣٣ - ص ١١١ .

لأنظير لها في علاقات أشخاص القانون الخاص فيما بينهم •

الثانية :

في القانون الخاص يعتبر العقد شريعة المتعاقدين ، فلا يمكن تعديله الا باتفاق طرفيه ، بينما يمكن للإدارة - في أحوال معينة تعديل شروط تنفيذ العقد الإداري حتى ولو لم يوافق المتعاقد معها على هذا التعديل •

الثالثة :

ويختص القضاء الإداري وحده بنظر المنازعات الناشئة عن العقود الإدارية • وطالما أن العقود التي تبرمها الإدارة يمكن أن تكون من عقود القانونين الخاصة فيحكمها القانون المدني ، كما يمكن أن تكون عقودا إدارية تخضع لنظام من القانون العام مختلف تماما عن نظام القانون الخاص فكيف يمكن التمييز بين هذين النوعين ؟

العقد الإداري كما تقضي المصلحة العامة يبرم طبقا لأفضل الشروط التي تحقق مصلحة المرفق العام ، ويتكفل القانون - غالبا - بوضع قواعد وإجراءات تضمن اختيار المتعاقد الكفء •

ويكفل العقد الإداري للمتعاقد مع الإدارة حقوقا لا مقابل لها في روابط القانون الخاص بسبب كونه لا يعمل لمصلحة فردية ، بل يعاون السلطة الإدارية ويشترك معها في إدارة المرفق العام وتسييره أو استغلاله تحقيقا للنفع العام •

• - أما - في القضاء - فقد حدد معيار اعتبار العقد إداريا عن الوجه التالي :

١ - فقد قضت المحكمة الدستورية (١) - بأنه يتعين لاعتبار العقد اداريا أن تكون الإدارة طرفا فيه ، وأن يتصل العقد بنشاط مرفق عام بقصد تسييره أو تنظيمه ، وأن يتميز باتباع أسنوب القانون العلم فيما يتضمنه من شروط استثنائية غير مألوفة

قضت محكمة النقض (٢) - بأنه متى كان العقد أبرم مع إحدى جهات الإدارة بشأن توريد مادة لازمة لتسيير مرفق عام احتوى على شروط غير مألوفة في القانون الخاص ، فإنه يعتبر عقدا اداريا تحكمه أصول القانون الاداري دون أحكام القانون المدني .

وقضت المحكمة الادارية العليا - بأن العقد الاداري يتميز بأن الإدارة تعمل في ابرامه بوصفها سلطة عامة تتمتع بحقوق وامتيازات لا يتمتع بعثها المتماقد معها ، وذلك يقصد تحقيق نفع عام أو مصلحة مرفق من المرافق العامة ، ويفترق عن العقد المدني في كون انشخص المعنوى يعتمد في ابرامه وفي تنفيذه على أساليب القانون العام ووسائله اما بتضمينه شروطا استثنائية غير مألوفة في عقود القانون الخاص ،

(١) المحكمة الدستورية - جلسة ١٩٧٤/٦/٢٦ - القضية ١٠ لسنة ٤ ق (تتازع) - المجموعة - القسم ٣ - ص ١١١ ، والدستورية - جلسة ١٩٧٥/٤/١٥ - القضية ٨ لسنة ٥ ق (تتازع) - المجموعة - ص ١٤٣ ، ودستورية - جلسة ١٩٧٦/٤/١ - القضية ١٢ لسنة ٤ ق (تتازع) - المجموعة - ص ٢١١ .

(٢) نقض - جلسة ١٩٦٥/١١/٢٣ - مجموعة الكتب الفني - السنة ١٦ - مدنى - ص ١١٢٦ ، ونقض - جلسة ١٩٦٥/١١/١١ - المرجع السابق - ص ١٠٤٨ ، ونقض - جلسة ١٩٦٤/١١/٦ - المرجع السابق - السنة ١٥ - ص ٢١٣ ، ونقض - جلسة ١٩٦٣/١١/٢١ - المرجع السابق - السنة ١٤ - ص ١٠٨١ .

سواء أكلت هذه الشروط واردة في ذات المقد ، أو مقررة بمقتضى القوانين واللوائح أو يمنح المتعاقد مع الإدارة حقوقا لا مقابل لها في روابط القانون الخاص بحسب كونه لا يعمل لمصلحة فردية ، بل يعاون السلطة الادارية ويشترك معها في إدارة المرفق العام أو تسييره واستغلاله تحقيقا للنفع العام (١) .

٦ - المتعاقد مع الجهة الادارية له جانبان أحدهما تماقضى بحث والآخر ادارى تدير فيه الإدارة على مقتضى النظام الادارى ، مؤدى ذلك ، اختصاص جهة القضاء الادارى بالناء القرارات الادارية التي تتصل بهذا المقد متى وقعت مخالفة للقوانين واللوائح .

الاناء الكامل للقرار الادارى الصادر بإبرام المقد ، أثره ، اعتبار الملاقة التماقضية كأن لم تكن .

الاناء النسبى يقتصر على أثر معين من آثار القرار الادارى ، لا أثر له على التعاقد الذى أبرمته جهة الإدارة مع الغير (٢) .

٧ - العقود التى تبرمها الإدارة مع الافراد ، اعتبارها عقودا

(١) الادارية العليا - جلسة ١٩٦٣/٥/٢٥ - الطعن ١٥٠٩ لسنة ٧ ق - المجموعة - السنة ٨ - ص ١١٢٥ ، والادارية العليا - جلسة ١٩٦٧/١٢/٢٠ - المجموعة - السنة ١٣ - ص ٣٥٩ ، والادارية العليا - جلسة ١٩٦٨/٣/٢٤ - المجموعة - السنة ١٣ - ص ٥٥٧ ، والادارية العليا - جلسة ١٩٨٠/٦/٢١ - مجلة قضايا الحكومة - السنة ٣٥ - العدد ٢ - ص ١٧٤ ، والادارية العليا - جلسة ١٩٨٢/١/٣٣ - الطعن ٤٩٩ لسنة ٣٥ ق .

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٤/٢٩ - الطعن ٣٠٠ لسنة ٥٣ ق .

• ادارية • شرطه (١) •

٨ - اختصاص القضاء الادارى بالفصل فى المنازعات الخاصة
بم عقود الاشغال العامة أو بأى عقد ادارى آخر (المادة ١٠/١١ من القانون
٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة • تكييف العقود التى تبرمها جهة
الادارة • مناطه • العقود الادارية • ماهيتها (٢) •

٩ - انعقد الادارى • ماهيته • عقد اشتراك الهولت الذى تبرمه
الهيئة العامة المختصة • خضوعه لقواعد القانون الخاص • طه ذلك •
المنازعة المطروحة فى شأنه ؛ منازعة مدنية • اختصاص جهة القضاء
العادى بالفصل فيها (٣) •

١٠ - الترخيص بشغل المقار ، وروده على الاموال العامة

(١) نقض - جلسة ١٩٨٧/٣/٢٦ - الطعن ٦٨١ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٧٢/٣٣/٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٣ -
مدقى - ح ٣٥٨ . ونقض - جلسة ١٩٦٤/٧/٩ - مجموعة المكتب
الفنى - السنة ١٥ - مدنى - ص ٩٥٦ •

(٢) نقض - جلسة ١٩٨٧/٥/١٥ - الطعن ٧٢٢ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٦٤/٧/٧ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ١٥ -
ص ٩٥٦ ، ونقض - جلسة ١٩٦٦/٤/٧ - المرجع السابق - السنة
١٧ - ص ٨٢٥ ، ونقض - جلسة ١٩٧٤/١١/١٦ - المرجع السابق -
السنة ٢٥ - ص ٩٥٠ •

(٣) نقض - جلسة ١٩٨٨/٤/١٦ - الطعن ٧٦٧ لسنة ٥٤ ق ،
ونقض - جلسة ١٩٧٧/٤/١٩ - مجموعة المكتب الفنى - السنة ٢٨ -
مدنى - ص ٩٩٥ •

للدونة أو للتخصيص الاعتباري العام اعتبار العقد إداريا • شرطه (١) •

.....
تم هذا الجزء من (الصيغ القضائية الحديثة) الخاص بالعقود
يعون من الله وقنله – ويليه الجزء الخاص بمحرف الدعاوى
والطعون والاحكام ،،،
.....

محتويات الكتاب

الفهرس

المصيفة	الموضوع	الصفحة
	مقدمة	١
	تمهيد	٣

الكتاب الاول

٥	العقود الواردة على المعاملات المدنية	
٧	الباب الاول — العقود التي تقع على الملكية	
٩	الفصل الاول — في عقود البيع	
	الفرع الاول — في عقود بيع الاراضى والمعارات المبنية	
١	صيغة : عقد بيع ابتدائى لمقار مبنى	
١٢	— التعليق — بأحكام النقض الحديثة	
١٦	— مراجع الفقه ، في البيع	
١٨	صيغة : عقد بيع ابتدائى عن أرض غشاء	٢
٢١	— التعليق — بأحكام النقض الحديثة	
٢٣	— المراجع الفقه	
٢٤	صيغة : عقد بيع ابتدائى لأرض زراعية	٣
٢٦	— التعليق — بأحكام النقض الحديثة	
٢٨	صيغة : عقد بيع مطابق في منزل	٤
٣٠	— التعليق — بأحكام النقض الحديثة	

الصفحة	الموضوع	الصيغة
٣٣ ...	صيغة : عقد بيع ابتدائي لقطعة أرض قضاء	٥
	مدة للبناء (مقسمة)	
٣٥	التطبيق بأحكام النقض الحديثة	
٣٦	صيغة : عقد بيع ابتدائي عن فيلا	٦
٣٨	التعليق	
٣٩	الفرع الثاني - في طلبات الشهر العقاري	
	تمهيدا للعقد النهائي	
٣٩ ...	صيغة : طلب الشهر العقاري لتحرير عقد بيع	٧
٤٢ ...	صيغة : طلب الشهر العقاري لتحرير عقد	٨
	بيع نهائي (أطيان زراعية)	
٤٤	صيغة : طلب لاشهار حق الارث عن	٩
	عقار مبنى (أو أرض بناء)	
٤٧	صيغة : شهادة بالافراج عن التركة	١٠
٤٩	صيغة : طلب لاشهار حق الارث	١١
	عن أطيان زراعية	
٥٣	صيغة : طلب شهر وصية عن عقار مبنى	١٢
	أو أرض قضاء	
٥٥ ...	صيغة : طلب شهر وصية عن أطيان زراعية	١٣
٥٧	صيغة : طلب قسمة عقارات مبنية	١٤

الصفحة	الموضوع	المصيفة
	(أو أراضي بناء)	
١٥	صيفة : طلب قسمة أطيان زراعية	٢٣
١٦	صيفة : طلب مقايضة (بدل) عن عقارات	٢٦
	مبنية (أو أرض بناء)	
١٧	صيفة : طلب مقايضة (بدل) عن أطيان	٢٩
	زراعية	
١٨	صيفة : محضر اثبات عينة	٧٢
١٩	صيفة : كشف رسمي بالبيانات المساحية	٧٤
٢٠	صيفة : شهادة عقارية	٧٦
٢١	صيفة : شهادة سلبية	٧٨
٨٠	الفرع الثالث - في عقود البيع النهائية والمشهرة	
٢٢	صيفة : عقد بيع رسمي لعقار	٨٢
٨٣	مُحَوَّلَة	
٢٣	صيفة : عقد بيع رسمي	٨٥
٨٨	— التعليق — بأحكام النقص الحديثة	
٢٤	صيفة : عقد شهر حق ارث وبيع حصة في منزل	٩٤
٩٩	— التعليق — بأحكام النقص الحديثة	
٢٥	صيفة : عقد أسفار ارث وبيع أطيان زراعية	١٠٣
١٠٩	— التعليق — بأحكام النقص	

الصفحة	الموضوع	الصفحة
١١٠ ...	صيغة : عقد رسمي ببيع عقار مع حفظ حق امتياز البائع	٢٦
١١٦	- التعليق - بأحكام النقض الحديثة	
١١٨	صيغة : قائمة بتقيد امتياز البائع	٢٧
١٢٠	صيغة : عقد بيع رسمي ورهن تأميني	٢٨
١٢٦	- التعليق - بأحكام النقض الحديثة	
١٢٨	صيغة : نشرة بيع عقار بالمراد	٢٩
١٢٩	صيغة : لاجازة بيع ملك الغير	٣٠
١٣١	الفرع الرابع - صحة العقود ، ونفاذها والتوقيع عليها	
١٣١	صيغة : صحة ونفاذ عقد بيع	٣١
١٣٤	صيغة : حكم صحة ونفاذ عقد بيع للصلح	٣٢
١٣٧	- التعليق - بأحكام النقض الحديثة	
١٤١	صيغة : شهادة بالتأثيرات أو القيود	٣٣
	الوازدة بالسجل العيني	
١٤٣	الفرع الخامس - بيع مال الدولة الخاص والبيع بالعريون	
١٤٣ ...	صيغة : عقد بيع أطيان زراعية مملوكة للدولة ملكية خاصة	٣٤

الصفحة	الموضوع	الصيغة
١٥١	صيغة عقد بيع أملاك الدولة الخاصة	٣٥
	مع تقسيط باقى الثمن	
١٦١	صيغة عقد بيع ايتدائى بالعربون	٣٦

الفرع السادس - بيع المتقولات والسيارات

١٦٥	صيغة عقد بيع منقول معين بالنوع	٣٧
١٦٩	صيغة عقد بيع أثاث شقة	٣٨
١٧٢	صيغة عقد بيع سيارة	٣٩
١٧٤	صيغة عقد بيع ثمار حديقة	٤٠
١٧٧	صيغة عقد بيع سيارة	٤٢
١٧٩	توكيل خاص ببيع السيارة وإدارتها	٤٣
١٨١	وثيقة تأمين على السيارة	٤٤

الفرع السابع - بيع الحقوق المعنوية

١٨٧	صيغة عقد بيع مؤلف لناسر	٤٥
١٩٤	صيغة عقد عرض كتب الامانات (الافراد)	٤٦
	بمراكز البيع بالمطابع الاميرية	
١٩٦	صيغة عقد طبع ونشر كتاب	٤٧
١٩٨	صيغة عقد بيع براءة اختراع	٤٨

الصفحة	الموضوع	المدينة
--------	---------	---------

الفرع الثامن - بيع أماكن المهنين

٤٩	صينة عقد بيع عيادة طبيب	٢٠١
٥٠	عقد بيع مكتب محام	٢٠٥

الفرع التاسع - بيع المحال التجارية ، والسفن

٥١	صينة عقد رسمي يبيع محل تجارى	٢٠٩
٥٢	صينة عقد رسمي يبيع سفينة ، مع حفظ حق	٢١٦

امتياز البائع

الفصل الثانى

فى عقد المقايضة (البذل)

٥٣	صينة : عقد بذل رسمى بدون معدل	٢٢٣
٥٤	صينة : عقد بذل رسمى بمعدل	٢٢٩
٥٥	صينة : قائمة بقيد حق امتياز المتبادل	٢٣١

الفصل الثالث

فى الهبة

٥٦	صينة : عقد هبة رسمى بدون عوض	٢٣٣
----	------------------------------	------------

الفصل الرابع

٢٤١	فى عقد الشركة (احالة)
-----	-------------------------

الصفحة	الموضوع	المصيفة
	الفصل الخامس	
	في عقد القرض (احالة)	
٢٤٣	صيغة : عقد قرض رسمي	٥٧
	الفصل السادس	
	في عقد المبيع (احالة)	
٤٩	صيغة : عقد مبيع في دعوى	٥٨
٢٥٧	الباب الثاني	
	العقود الواردة على الانتفاع بالشيء	
	الفصل الاول	
	عقد الايجار	
	الفرع الاول - عقد ايجار الامكن : المساكن	
	والحوانيس	
٢٥٩	صيغة : عقد ايجار مكان	٥٩
٢٦٧	صيغة : عقد ايجار مكان	٦٠
٢٧٣	صيغة : عقد ايجار شقة (مفروشة)	٦١
٢٨٠	صيغة : ترخيص بالانتفاع بمسكن	٦٢
٢٨٥	صيغة : عقد تمليك مسكن متوسط	٦٣
	الفرع الثاني - عقد ايجار الاطيان الزراعية	
٢٩٣	صيغة : عقد ايجار زراعي بالنقد	٦٤

الصفحة	الموضوع	الصيغة
٢٩٦	صيغة : عقد ايجار أطيان زراعية نقداً	٦٥
٣٠٢	صيغة : ترخيص بالموافقة على تجديد مبنى في أرض زراعية	٦٦
٣٠٤	صيغة : ترخيص بالموافقة على إقامة مبنى أو منشأة	٦٧
٣٠٩	الفصل الثاني	
	عقد العارية	
٣٠٩	صيغة : عقد عارية - استعمال	٦٨
	الباب الثالث	
	العقود الواردة على العمل	
	الفصل الاول	
	المقاوله	
٣١٣	صيغة عقد مقاوله مخدم مبنى ويبيع انتفاضة	٦٩
٣٢٠	صيغة : عقد مقاوله بناء منزل	٧٠
	الفصل الثاني	
	عقود العمل	
٣٢٥	صيغة : عقد العمل الفردي	٧١
٣٣٧	صيغة : عقد عمل فردي بشركة استثمارية	٧٢
٣٤٧	صيغة : عقد عمل اجنبي	٧٣
٣٤٣	صيغة : تقرير طبي أولى	٧٤

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٣٤٤	صيفة : لخطار أنتهاء العلاج	٧٥
٣٤٥	لخطار عن وقوع امالة عمل	٧٦

الفصل الثالث

مقود الوكالة

٣٥٠	صيفة : توكيل رسمي عام في القضايا	٧٧
٣٥٤	صيفة : توكيل عام رسمي	٧٨
٣٥٧	صيفة : توكيل خاص	٧٩
٣٦٠	صيفة : توكيل	٨٠
٣٦٢	صيفة : توكيل خاص	٨١
٣٦٥	صيفة : توكيل خاص ببيع سيارة	٨٢
٣٦٧	صيفة : توكيل خاص في اعمال ادارية	٨٣
٣٦٩	صيفة : توكيل خاص لحام أو وكيل محام	٨٤
٣٧١	صيفة : توكيل رسمي عام في اعمال ادارية وقانونية	٨٥
٣٧٣	صيفة : اقرار للنساء توكيل	٨٦
٣٧٥	شهادة في محضر التصديق على توكيل	٨٧
٣٧٦	عقد اتفاق امتلاب	٨٨
٣٧٧	تطبيق	

الصفحة	الموضوع	المصفاة
	الفصل الرابع	
	عقود الوديعفة	
٣٨٠	صففا : عقد وديعة بأجر	٨٩
٣٨١	ملاحظة	
٣٨٢	التطبيق	
	الباب الرابع	
٣٨٥	عقود الفرف	
	الفصل الاول	
	عقود التأمين	
٣٨٧ ...	عقد وثيقة تأمين ضد السطو (محلات تجارية)	٩٠
٣٩٥	صففا : وثيقة تأمين نقل داخلى (برى)	٩١
٤٠٤ ...	صففا : وثيقة التأمين الاجبارى على السيارات	٩٢
٤٠٦	التطبيق	
	الفصل الثانى	
	عقد الكفالة	
٤١١	اقرار بكفالة مدين بشرط التجريد	٩٣
٤١٢	التطبيق	

المصيفة	الموضوع	الصفحة
	الكتاب الثاني	
	العقود الواردة على المعاملات التجارية	٤١٥
	الباب الاول	
	الشركات	٤١٩
	الفصل الاول	
	شركات التضامن	
٩٤	صيغة : عقد شركة تضامن تجارية	٤٢١
٩٥	صيغة : ملخص عقد شركة تضامن تجارية	٤٢٧
	الفصل الثاني	
	شركات التوصية البسيطة	
٩٦	صيغة : عقد شركة توصية بسيطة (استثماري)	٤٣٣
	الباب الاول	
	اسم الشركة وغرضها ومدتها ومركزها العام	٤٣٣
	الباب الثاني	٣٣٤
	رأس المال	

المصنعة الموضوع الصفحة

الباب الثالث

٤٣٥ إدارة الشركة

الباب الرابع

٤٣٥ سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي

الباب الخامس

٤٣٦ حل الشركة وتصفيتها

٤٣٧ الباب السادس

المنازعات

الفصل الثالث

الشركات ذات المسؤولية المحدودة

٩٧ صيغة : شركة ذات مسؤولية محدودة... .. ٤٣٩

الباب الاول

تمهيد

الباب الثاني

٤٤٠ صيغة : تسمية الشركة. وغرضها. ومقرها العام

الصفحة	الموضوع
	الباب الثالث
٤٤١	رأس مال الشركة والحصص
	الباب الرابع
	الادارة
	الباب الخامس
٤٤٥	الجمعية العمومية
	الباب السادس
	السنة المالية والجرد والحساب الختامى والمال
٤٤٨	الاحتياطي والارباح والخسائر
	الباب السابع
٤٥٠	المنازعات
	الباب الثامن
٤٥١	حل الشركة وتصفيتها
٤٥١	احكام ختامية
	الفرع الثانى — شركات الاموال
٤٥٣	عقد شركة مساهمة طبقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١

الصفحة	الموضوع	المصينة
	النظام الاساسى للشركة	
	الباب الاول	
٤٥٩	في تأسيس الشركة	
	الباب الثانى	
٤٦٠	في رأس مال الشركة	
٤٦٦	الباب الثالث	
	في السندات	
	الباب الرابع	
٤٦٦	في ادارة الشركة	
	الفصل الاول	
٤٦٦	مجلس ادارة الشركة	
	الفصل الثانى	
٤٧١	اللجنة الادارية المعاونة	
	الباب الخامس	
٢٧٣	في الجمعية العامة	
	الباب السادس	
٤٨١	في مراقبة الحسابات	

الصفحة	الموضوع	الصفحة
	الباب السابع	
	سنة الشركة - الجرد - الحساب الختامي	
٤٨٢	المال الاحتياطي - توزيع الارباح	
	الباب الثامن	
٤٨٤	في المنازعات	
	الباب التاسع	
٤٨٥	في حل الشركة وتصفيتها	
	الباب العاشر	
٤٨٦	احكام ختامية	
٩٩	عقد شركة توصية بالاسهم طبقا للقانون ٤٨٧	
	١٥٩ لسنة ١٩٨١	
	النظام الاساسى للشركة	
	الباب الاول	
٤٩٢	في تأسيس الشركة	
	الباب الثانى	
٤٩٥	في رأس مال الشركة	

الصفحة	الموضوع	المصنف
	الباب الثالث	
٥٠١	في السندات	
	الباب الرابع	
٥٠٢	في ادارة الشركة	
	الفصل الاول	
٥٠٢	المدير او المديرون	
	الفصل الثاني	
٥٠٤	مجلس المراقبة	
	الباب الخامس	
٥٠٧	في الجمعية العامة	
	الباب السادس	
٥١٥	في مراقب الحسابات	
	الباب السابع	
	مئة الشركة - الجرد - الحساب الختامي	
٥١٦	المال الاحتياطي - توزيع الارباح	
٥١٩	الباب الثامن	
٥١٩	في المنازعات	

نصينة الموضوع الصفحة

الباب التاسع

٥٢٠ في حل الشركة وتصفيتها

الباب العاشر

٥٢١ أحكام ختامية

١٠٠ شركة ذات مسئولية محدودة طبقا للقانون ... ٥٢٢

١٥٩ لسنة ١٩٨١

الباب الاول

٥٢٣ اسم الشركة — غرضها — مديتها — مركزها العام

الباب الثاني

٥٢٤ رأس المال — الحصص

الباب الثالث

٥٢٧ ادارة الشركة

الباب الرابع

٥٢١ مجلس الرقابة

الفرع الثالث — شركات الاستثمار الداخلي

١٠١ صيغة : عقد شركة مساهمة ينظم الاستثمار ... ٥٣٥

الداخلي طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠

المصيفة	الموضوع	المصفحة
	لسنة ١٩٨٩ الجديد	
	النظام الاساسى للشركة	
٥٤٢	الباب الاول - فى تأسيس الشركة	
٥٤٣	الباب الثانى - فى رأس مال الشركة	
٥٥١	الباب الثالث - فى السندات	
٥٥١	الباب الرابع - فى ادارة الشركة	
٥٥١	الفصل الاول - مجلس ادارة الشركة	
٥٥٥	الفصل الثانى - اللجنة الادارية المعاونة	
٥٥٧	الباب الخامس - فى الجمعية العامة	
٥٦٦	الباب السادس - فى مراقب الحسابات	
	الباب السابع - سنة الشركة - الجرد	
٥٦٧	الحساب الختامى - المال الاحتياطى - توزيع الارباح	
٥٦٩	الباب الثامن - فى المخازعات	
٥٧٠	الباب التاسع - فى حل الشركة وتصفيتها	
٥٧١	الباب العاشر - احكام ختامية	
١٠٢	مصفة : عقد شركة ذات مسئولية محدودة بنظام الداخلى طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠	

المصنف	الموضوع	المصفحة
	لسنة ١٩٨٩ الجديد	٥٧٣
	الباب الاول - اسم الشركة - غرضها مدتها	
	- المركز العام	٥٧٥
	الباب الثاني - رأس المال - الحصص	٥٧٦
	الباب الثالث - ادارة الشركة	٥٨٠
	الباب الرابع - مجلس الرقابة	٥٨٤
	الباب الخامس - الجمعية العمامة	٥٨٦
	الباب السادس - سنة الشركة - الجرد	
	الحساب الختامي - المال الاحتاطي - توزيع الارباح	٥٩٠
	الباب السابع - المنازعات	٥٩٣
١٠٣	مينة : عقد شركة التوصية بالاسهم بنظام الاستثمار الداخلي طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٣٣٠	
	لسنة ١٩٨٩ الجديد	
	عقد الشركة الابتدائي	٥٩٤
	النظام الاسمي للشركة	
	الباب الاول - في تأسيس الشركة	٥٩٩
	الباب الثاني - في رأس مال الشركة	٦٠٠

الصفحة	الموضوع	المينة
٦٠٧.	الباب الثالث - في المندبات	
٦٠٨	الباب الرابع - في ادارة الشركة	
٦٠٨	الفصل الاول - المدير أو المديرين	
٦١٠	الفصل الثاني - مجلس المراقبة	
٦١٣	الباب الخامس - في الجمعية العامة	
٦٢٢	الباب السادس - في مراقب الحسابات	
	الباب السابع - سنة الشركة - الجرد	
٦٢٣	الحساب الختامى - المال الاحتياط - توزيع الارباح	
٦٢٤	الباب الثامن - في المنازعات	
٦٢٥	الباب التاسع - في حل الشركة وتصفيتها	
٦٢٦	الباب العاشر - احكام ختامية	
	الفرع الرابع - شركات استثمار المناطق الحرة	
١٠٤	عقد شركة مساهمة بنظام المناطق الحرة طبقا	
	لاحكام قانون الاستثمار الجديد رقم ٢٣٠ لسنة	
	١٩٨٩	
٦٢٧	صيغة : عقد الشركة الابتدائى	
	النظام الاساسى للشركة	

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٦٣٢	الباب الاول - في تأسيس الشركة	
٦٣٣	الباب الثانى - في رأس مال الشركة	
٦٣٨	الباب الثالث - في السندات	
٦٣٨	الباب الرابع - في ادارة الشركة	
٦٤٢	الباب الخامس - اللجنة الادارية المعاونة	
٦٤٢	الباب السادس - في الجمعية العامة	
٦٥٠	الباب السابع - في مراقب الحسابات	
	الباب الثامن - سنة الشركة - الجرد	
٦٥٢	الحساب الختامى - المال الاحتياطى - توزيع الارباح	
٦٥٤	الباب التاسع - في المنازعات	
٦٥٤	الباب العاشر - في حل الشركة وتصفيتها	
٦٥٥	الباب الحادى عشر - احكام ختامية	
١٠٥	صيغة : عقد شركة ذات مسئولية محدودة بنظام المناطق الحرة طبقا لاحكام قانون الإستثمار رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ الجديد	
٦٥٦	الباب الاول - اسم الشركة - غرضها - مدتها - مركزها العام	
٦٥٧		

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٦٥٨	الباب الثاني - رأس المال - الحصص	
٦٦٢	الباب الثالث - إدارة الشركة	
٦٦٢	الفصل الاول - المدير أو المديرون	
٦٦٤	الفصل الثاني - مجلس المراقبة	
٦٦٧	الباب الرابع - الجمعية العامة	
	الباب الخامس - سنة الشركة - الجرد الختامي	
٦٧٠	المال الاحتياطي - توزيع الارباح - مراقب الحسابات	
٦٧٣	الباب السادس - المنازعات	
٦٧٤	الباب السابع - حل الشركة وتمثيتها	
٦٧٤	الباب الثامن - أحكام ختامية	
١٠٦	صينة : عقد شركة التوصية بالاسهم ينظم المناطق	
	الحررة طبقا لاحكام قانون الاستثمار رقم ٢٣٠ لسنة	
	١٩٨٩ الجديد	
٦٧٥	صينة : عقد الشركة الابتدائي	
	النظام الاساسي للشركة	
٦٧٩	الباب الاول - في تأسيس الشركات	
٦٨١	الباب الثاني - في رأس مال الشركة	

الصفحة	الموضوع	الصفحة
٦٨٦	الباب الثالث - في السندات	
٦٨٧	الباب الرابع - في ادارة الشركة	
٦٨٧	الفصل الاول - المدير أو المديرون	
٦٨٩	الفصل الثاني - مجلس المراقبة	
٦٩٢	الباب الخامس - في الجمعية العامة	
٧٠٠	الباب السادس - في مراقب الحسابات	
	الباب السابع - سنة للشركة - الجرد	
٧٠١	الحساب الختامى - المآل الاحتياطى - توزيع الارباح	
٧٠٣	الباب الثامن - في المنازعات	
٧٠٤	الباب التاسع - في حل الشركة وتصفيته	
٧٠٥	الباب العاشر - أحكام ختامية	
	الفصل الرابع -	
٧٠٩	عقود ضمانات العمل التجارى وتسهلاته	
	الفرع الاول - قروض برهون	
٧١١	صيغة : عقد رسمى بقرض برهن تجارى	١٠٧
	صيغة : عقد قرض مع قرقيب رهن رسمى	١٠٨

الصفحة	الموضوع	المصينة
٧٣٢	عقارى وتجارى	
٧٣٦	الشركة والمشروع	
٧٣٧	شروط القرض	
٧٣٣	الغرض من القرض	
٧٣٤	ضمانات القرض	
٧٣٦	التامين على الاصول المرهونة وهلاكها وتلفها	
٧٣٨	شروط السحب من القرض	
٨٣٩	احكام خاصة	
٨٤٢	الاخلال بشروط العقد	
٧٤٤	احكام عامة	
٧٤٧	صيغة : عقد قرض مع ترتيب رهون	١٠٩
٧٤٩	تعريف	
٧٥٠	الشركة	
٧٥١	شروط القرض	
٧٥٤	الغرض من القرض	
٧٥٥	ضمانات القرض	
٧٥٧	التامين على الاصول المرهونة	

الصفحة	الموضوع	الصيغة
٧٥٨	الاخلال بشروط العقد	
٧٦٢	أحكام عامة	
٧٦٥	أحكام خاصة	

الفرع الثاني — التسهيلات الائتمانية

٧٦٩	صيغة : عقد تسهيلات ائتمانية	١١٠
٧٧٢	التعليق عن الشركات المساهمة	
٧٧٣	ملحوظة	

الفرع الرابع — الاعتمادات المستندية

٧٧٧	شهادة عن اعتماد مستندى	١١١
٧٧٨	مكرر صيغة : عقد اعتماد	١١١
	صيغة : كتاب لمصلحة الجمارك عن اعتماد مستندى	١١٢
٧٩٥	بدون تحويل عملة	
٧٩٥	التعليق عن الاعتمادات المستندية	
	صيغة : عن استمارة (أ) مدفوعات عن واردات	١١٣
٨٠٢	رقم لسنة ١٩	
٨٠٣	صيغة : تعليمات هامة	١١٤

الصفحة	الموضوع	الصيغة
١١٥	مينة طلب اصدار شيك مصرفى من	
٨٠٤	حساب جارى	...

الفرع الخامس — فى خطابات الضمان

١١٦	مينة : عقد اتفاق رسمى عن اصدار خطاب ضمان	٨٠٥
١١٧	مينة : خطاب ضمان ابتدائى رقم لسنة	١٩ ٨٠٩
١١٨	مينة خطاب ضمان نهائى رقم لسنة	١٩ ٨١٠
٨١١	التطبيق عن خطاب الضمان	

الفرع السادس — فى عقد الوكالة بالعمولة

١١٩	مينة : عقد وكالة بالعمولة ٨١٧
٨١٨	التطبيق عن الوكالة بالعمولة	

الفرع السابع — السجلات التجارية

١٢٠	مينة : طلب قيد بالسجل التجارى ٨٢٤
١٢١	مينة : طلب تأشيرة فى السجل التجارى	... ٨٢٩
١٢٢	مينة : شهادة بيانات مستخرجة من صحيفة	
٨٣١	القيد بالسجل التجارى ٨٣١
١٢٣	مينة : مستخرج من السجل التجارى ٨٣٣

الصفحة	الموضوع	الصيغة
١٢٤	صيفة : شهادة بيانات مستخرجة من صحيفة القيد	
٨٤٠	بالسجل التجارى	

الفرع الثامن - عقود الصلح التجارى

١٢٥	صيفة : عقد صلح واقى من التقليل	٨٤١
١٢٦	صيفة : عقد صلح قضائى مع مفلس	
٨٤٧	بتخفيض الديون	
١٢٧	صيفة : عقد صلح بين مفلس ودائنيه مع التفل	
٥٨٠	عن موافقه	

الكتاب الثالث

العقود المتعلقة بمسائل الاحوال الشخصية

الفرع الاول - صيفة عقد زواج المسنين المصريين

١٢٨	صيفة : وثيقة عقد زواج	٨٥٩
١٢٩	صيفة : اشهاد بطلاق صدر عن يد المأذون	٨٦٣
١٣٠	صيفة : اعلام شرعى يثبت وفاة ووراثه	٨٦٦
	اثبات وفاة ووراثه	
١٣١	صيفة : اعلام وراثه كالمسابق	٨٦٧

الصفحة	الموضوع	الصيغة
٨٦٨	صيفة : حكم باثبات وفاة لجنبي وورثته	١٣٢
٨٧١	صيفة : عقد زواج رسمي	١٣٣
٨٧٤	صيفة : محضر خطبة المسيحيين المصريين	١٣٤
٨٧٨	صيفة : محضر عقد زواج المسيحيين المصريين	١٣٥
٨٨٢	صيفة : ائساد بائسهار اسلام	١٣٦
الفصل الخامس - عقود الوصية		
٨٨٧	صيفة : عقد وصية لشخص واحد	١٣٧
٨٨٩	صيفة : وصية خاصة لعدة أشخاص	١٣٨
٩٠٠	صيفة : محضر ايداع وصية دلال مظلوف معلق	١٣٩
الفصل السادس - عقود القسمة		
٩٠٢	صيفة : عقد قسمة رسمي بدون معدل	١٤٠
٩١٢	صيفة : قرار لجنة القسمة لاعيان وقف	١٤١

الكتاب الخامس

العقود الواردة على نقل الاشخاص والبضائع

الفصل الاول

عقد نقل الاشخاص

١٤٢	صيفة : عقد نقل عمال مصنع أو سياح أو
-----	-------------------------------------

الصفحة	الموضوع	الصيغة
٩٢٣	تلاميذ مدرسة أو عمال تراحيل	
	الفصل الثاني صيغة : عقد نقل البضائع داخل البلاد	
٩٣٠	صيغة : عقد نقل البضائع	١٤٣
	الفصل الثالث عقد النقل البحري	
٩٣٧	صيغة : عقد نقل بحري للبضائع	١٤٤
٩٥٧	صيغة : خطاب تمثيل ملاحى	١٤٥
٩٥٩	صيغة : ملحق خطاب تمثيل ملاحى	١٤٦
	الفصل الرابع صيغة : عقد النقل الجوى	
٩٦١	صيغة : عقد نقل جوى دولى ببضائع	١٤٧
	الكتاب السادس	
٩٦٩	العقود الادارية	
٩٧٢	الفصل الاول - عقد التزام المرافق العامة	
٩٧٥	الفصل الثاني صيغة : عقد الاشغال العامة	
٩٧٧	الفصل الثالث صيغة : عقد التوريد	
	الفصل الرابع صيغة : عقد المساهمة فى مشروع	
٩٧٩	ذى نفع عام	

- ٢٠٢٢ -

الفصل الخامس التمهيد بالانتظام في الدراسة

وخدمة الحكومة

١٨١

محتويات الكتاب



للطباعة
رشي هيتون ابراهيم
طابع عبد العزيز الهداية ؟ حادي
عليه ت : ٧٥ - ٣٩١٠ دار السلام ت : ٩١١٨ - ٣٢

